



مركز دراسات الدكتوراه
الإنسان و الفضاء في العالم المتوسطي
تكوين الدكتوراه

“ آداب وفنون متوسطية ”

بنية البحث

“ قضايا وظواهر نقدية ”

التأويل النحوي عند القطب في هميان الزاد إلى دار المعاد

أطروحة للحصول على شهادة الدكتوراه

من إعداد:

يعقوب بن سالم بن سعيد آل ثاني

تحت إشراف:

أ. د. / محمد السيدي

(١) التأويل النجوي عند القطب في هميان الزاد إلى دار المعاد

من إعداد:
يعقوب بن سالم بن سعيد آل ثاني

صودق عليها: اليوم/الشهر/ السنة

اسم الأستاذ(ة)
(رئيس اللجنة)

اسم الأستاذ (ة)
(الأستاذ المشرف)

اسم الأستاذ (ة)
(عضو اللجنة)

اسم الأستاذ (ة)
(عضو اللجنة)

اسم الأستاذ(ة)
(عضو اللجنة)

اسم الأستاذ(ة)
(عضو اللجنة)

الإهداء

إلى كل من أخلص ونصح وضحّى من أجل إتمام هذا البحث

شكر وعرفان

لا يسعني إلا أن أزجي خالص شكري وتقديري لأستاذي المشرف الدكتور: مُحمَّد السبيدي على ما أفاضه عليّ من ملاحظات منهجية وعلمية، قوّمت نهج الباحث وسدّدت طريق العمل، وشَرُفت بالتواصل العلمي معه إذ لمست فيه خلق العلماء من الجدِّ والصبر والعزيمة والتواضع، وقد كان أبا ناصحا يبعث في كل لقاء معه الثقة ويجدد المهمة، فكم كان له من فضل عليّ لا تحيط به كلمات الشكر والعرفان مهما قلت وعدّدت، فحقه أعظم منها، فحسي أن أزجي شكرا وأبدي عرفا.

فهرس الموضوعات

١	الإهداء:
٢	الشكر :
١١	ملخص الرسالة:
١٣	ملخص الرسالة (باللغة الإنجليزية):
١٧	المقدمة:
٢١ - ٤٤	التمهيد:
٢٢	(١) التأويل لغة:
٢٣	(٢) التأويل اصطلاحاً:
٢٧	(٣) التأويل عند النحويين:
٣١	(٤) التأويل عند القطب:
٣١	(أ) مدخل:
٣٥	(ب) منهج القطب في الهميان:
٤٠	(ت) ممارسة القطب للتأويل:
٤٤ - ١٣٦	الفصل الأول: التأويل بالحذف:
٤٥	مدخل :
٤٦	(١) الحذف بين النحاة والبلاغيين:
٤٨	(٢) ضوابط الحذف:
٥٢	(٣) مواطن الحذف:
٥٤	المبحث الأول: الحذف في الجملة الاسميّة:
٥٤	(١) حذف المبتدأ:

أ) الحذف الواجب:	٥٦
ب) الحذف الجائز:	٦١
٢) حذف الخبر:	٦٦
أ) الحذف الواجب:	٦٦
ب) الحذف الجائز:	٦٩
٣) الحذف الدائر بين المبتدأ والخبر:	٧٢
٤) الحذف في باب كان الناقصة:	٧٣
المبحث الثاني: الحذف في الجملة الفعلية:	٧٦
١) حذف الفعل:	٧٨
٢) حذف الفاعل:	٨١
٣) حذف الفعل والفاعل:	٨٣
المبحث الثالث: الحذف في المنصوبات:	٨٣
١) حذف المفعول به:	٨٦
أ) حذف المفعول به المتعدي إلى فعل واحد:	٩٢
ب) حذف أحد مفعولي الفعل المتعدي إلى اثنين:	٩٤
ت) حذف المفعولين:	٩٥
٢) حذف الحال:	٩٥
المبحث الرابع: الحذف في باب الإضافة:	١٠٢
١) حذف المضاف:	١٠٣
أ) الحذف لاستقامة القاعدة النحوية:	١٠٣
ب) الحذف لاستقامة المعنى:	١٠٦
٢) حذف أكثر من مضاف:	١٠٨
٣) شروط حذف المضاف:	١٠٩
٤) حذف المضاف إليه:	١١١

المبحث الخامس: الحذف في التوابع:	١١٦
(١) حذف الصفة:	١١٦
(٢) حذف الموصوف:	١١٨
(٣) الحذف في العطف:	١٢٠
أ) حذف المعطوف عليه:	١٢٠
• حذف المعطوف عليه دون حرف العطف:	١٢٠
• حذف المعطوف عليه مع حرف العطف:	١٢٢
ب) حذف المعطوف:	١٢٢
المبحث السادس: الحذف في الحروف:	١٢٥
(١) حذف حرف الجر:	١٢٦
أ) الحذف القياسي:	١٢٦
ب) الحذف السماعي:	١٢٧
(٢) حذف حروف النفي:	١٢٨
(٣) حذف همزة الاستفهام:	١٢٩
(٤) حذف حروف النداء:	١٣٠
المبحث السابع: الحذف في الأساليب:	١٣٠
(١) الحذف في أسلوب الشرط:	١٣٠
أ) حذف فعل الشرط:	١٣٠
ب) حذف فعل الشرط مع الأداة:	١٣١
ت) حذف جواب الشرط:	١٣٢
(٢) الحذف في أسلوب القسم:	١٣٤
أ) حذف جملة القسم:	١٣٤
ب) حذف جملة جواب القسم:	١٣٦
الفصل الثاني : التأويل بالتقديم والتأخير :	١٣٧ - ٢٠٥

(١) مدخل :	١٣٨.....
(٢) اهتمام القطب بظاهرة التقديم والتأخير :	١٤١.....
(٣) تعريف الرتبة وأقسامها :	١٤٤.....
(٤) القرائن المبيحة للتقديم والتأخير :	١٤٧.....
أ) العلامة الإعرابية :	١٤٧.....
ب) المعنى :	١٤٩.....
ت) القرينة :	١٥١.....
ث) أمن اللبس :	١٥٢.....
ج) العامل :	١٥٣.....
ح) الصدارة :	١٥٥
المبحث الأول: التقديم والتأخير في الجملة الاسمية :	١٥٧.....
(١) تقدم المبتدأ وجوبا :	١٥٩.....
(٢) تقدم الخبر وجوبا :	١٧٢.....
(٣) تقدم الخبر جوازا :	١٧٨.....
المبحث الثاني: التقديم والتأخير في مقيدات الجملة الاسمية :	١٨٢.....
(١) التقديم والتأخير في النواسخ الفعلية :	١٨٢.....
(٢) التقديم والتأخير في النواسخ الحرفية :	١٨٦.....
المبحث الثالث: التقديم والتأخير في الجملة الفعلية :	١٨٩.....
(١) تقديم المفعول به على الفاعل :	١٨٩.....
(٢) الإضمار والترتيب :	١٩١.....
أ) الرتبة بين الضمائر المتصلة :	١٩٢.....
ب) رتبة ضمير المنفصل :	١٩٤.....
ت) تحكم ضمير الغيبة في الرتبة :	١٩٥.....
(٣) تقدم المفعول به على الفعل :	١٩٧.....

المبحث الرابع: التقديم والتأخير في غيرها من المواضع :	١٩٩.....
(١) تقدم الحال :	١٩٩.....
أ) تقدم الحال على صاحبه:	١٩٩.....
ب) تقدم الحال على عامله:	٢٠٠.....
(٢) تقدم المفعول لأجله:	٢٠١.....
(٣) التقديم والتأخير في باب التنازع:	٢٠٣.....
الفصل الثالث: التأويل بالحمل على المعنى:	٢٥٦. ٢٠٦.....
(١) مدخل :	٢٠٧.....
(٢) تعريف الحمل على المعنى:	٢٠٩.....
المبحث الأول: التأويل بالحمل على المعنى في مخالفة القواعد النوعية:	٢١١.....
(١) صيغ صرفية مشتركة بين المذكر والمؤنث:	٢١٢.....
أ) المصدر:	٢١٣.....
ب) اسم الجمع:	٢١٤.....
ت) اسم الجنس الجمعي:	٢١٤.....
ث) جمع التكسير:	٢١٥.....
(٢) تأويل المخالفة النوعية لقواعد المطابقة بالحمل على المعنى:	٢١٧.....
أ) تذكير المؤنث:	٢١٧.....
ب) تأنيث المذكر:	٢١٩.....
(٣) تأويل قواعد المخالفة بين المتلازمين:	٢٢١.....
المبحث الثاني : التأويل بالحمل على المعنى في مخالفة قواعد المطابقة العددية:	٢٢٣.....
(١) اسم الجمع :	٢٢٤.....
(٢) اسم الجنس الجمعي:	٢٢٥.....
(٣) المعروف بأل الجنسية:	٢٢٦.....
(٤) النكرة :	٢٢٧.....

٢٢٨.....	(٥) المصدر:
٢٢٩.....	المبحث الثالث : التأويل بالحمل على المعنى في التضمين والنيابة:
٢٣١.....	(١) شروط التضمين:
٢٣٢.....	(٢) فوائد التضمين:
٢٣٣.....	(٣) التضمين في الفعل:
٢٣٣.....	أ) تضمين اللازم معنى المتعدي:
٢٣٤.....	ب) تضمين المتعدي معنى اللازم:
٢٣٥.....	ت) تضمين الأفعال المتعدية إلى أكثر من مفعول:
٢٣٧.....	ث) التضمين في الأفعال الناقصة:
٢٣٧.....	ج) تضمين الفعل معنى فعل آخر لمناسبة حرف الجر:
٢٣٨.....	(٤) التضمين في الاسم :
٢٤٠.....	(٥) التضمين في الحروف:
٢٤٠.....	أ) التضمين في حروف النصب:
٢٤١.....	ب) التضمين في الحروف المصدرية:
٢٤٢.....	ت) التضمين في حروف العطف:
٢٥٠.....	(٦) النيابة في حروف الجر:
٢٥٠....	المبحث الرابع : التأويل بالحمل على المعنى في العطف على التوهم:
٢٥١.....	(١) العطف بالجر على التوهم :
٢٥١.....	(٢) العطف بالنصب على التوهم:
٢٥١.....	أ) النصب بالتوهم على الأسماء:
٢٥٣.....	ب) النصب على التوهم في الأفعال:
٢٥٣.....	ت) العطف بالجزم أو البناء على التوهم:
٢٥٤.....	المبحث الخامس : التأويل بالحمل على المعنى في الزمن النحوي:
٢٥٥.....	(١) تضمين الفعل الماضي معنى المضارع:

٢	تضمنين الفعل المضارع المتخلص للاستقبال معنى الماضي : ٢٥٦.....
	الفصل الرابع: قواعد التوجيه النحوي عند القطب: ٢٧٥..... ٢٩٩
١	مدخل: ٢٥٨.....
	المبحث الأول: موجّهات داخلية: ٢٦٠.....
١	القواعد النحوية: ٢٦٠.....
أ	القواعد المتعلقة بأصول النحو: ٢٦٢.....
	• السماع: ٢٦٢.....
	• القياس : ٢٦٧.....
ب	القواعد المتعلقة بثنائيات اللغة: ٢٦٩.....
	• ثنائية الأصل والفرع: ٢٦٩.....
	• ثنائية الكثرة والقلة: ٢٧١.....
٢	المعجم : ٢٧٢.....
٣	الصرف: ٢٧٧.....
٤	البلاغة: ٢٧٩.....
٥	القرائن اللفظية: ٢٨٢.....
	المبحث الثاني: موجّهات الخارجية: ٢٨٧.....
١	القرآن الكريم: ٢٨٧.....
٢	القراءات القرآنية: ٢٨٨.....
٣	الحديث الشريف والروايات: ٢٩٠.....
٤	العقيدة والمذهب: ٢٩١.....
٥	التشريع: ٢٩٣.....
٦	القرائن غير اللفظية: ٢٩٤.....
أ	السياق: ٢٩٤.....
ب	أقوال النحاة: ٢٩٩.....

ت) الخاتمة : ٣٠١

قائمة المصادر والمراجع: ٣٠٥

فهرس الآيات القرآنية: ٣١٧

ملخص البحث

عنوان البحث: التأويل النحوي في هميان الزاد إلى دار المعاد

تعدد استعمال لفظة التأويل بين أكثر من فنٍّ فاستعملها الأصوليون والفقهاء وأصحاب الكلام والنحويون والنقاد والأدباء، وجمع المفسرون بين تلك الاستعمالات؛ لأنَّ مصنفاتهم دوائر معارف تجتمع فيها كل العلوم، وقد ترددت لفظة التأويل عند القطب في تفسير هميان الزاد إلى دار المعاد بشكل ملفت للنظر، فطفقنا نبحت عن الاستعمال اللغوي للتأويل في مدونة البحث فاجتمع لدينا مادة غزيرة ثرة عجزنا عن الإحاطة بها؛ لأنَّ الزمن والكم لا يستوعبانها، فانحصر البحث في التأويل النحوي ركزنا فيه على سورة البقرة؛ لأنَّ المادة التي أوردها المؤلف فيها واسعة وتمثّل مادة كافية لدراسة الظاهرة، حيث يبدو أنَّ المؤلف وضع كثافة جهده النحوي في بداية التفسير، وحين ترد المسألة مكررة في ثنايا التفسير يحيل إليها حيث وردت في سورة البقرة، وقد يمتد البحث في بعض الأحيان إلى غيرها للتدليل على ظاهرة معيّنة لا غنى للبحث عنها.

استهللنا البحث بتمهيد عرّفنا فيه بالتأويل عامة والنحوي خاصة، وخرجنا بتعريف سار عليه البحث في فصوله ومباحثه، وانتخبنا ثلاثاً من طرائق التأويل النحوي ناقشنا البحث باستفاضة حتى غدا كل واحد منها عنواناً لفصل من فصوله، وهي الحذف والتقديم والتأخير والحمل على المعنى. فالفيناها يعمد إلى كلٍّ منها ليردّ ما خرج عن الأصل إليه، إذ التأويل النحوي قائم على ثنائية الأصل والفرع، وما خرج عن الأصل ردّاً إليه بالتأويل.

ناقشنا الحذف مسلّكاً من مسالك التأويل فالأصل في الكلام الذكر والحذف فرع عنه، فوجدنا القطب مهتماً به على كل المستويات الحرف والكلمة والتركيب، وكشفنا عن دافعين للحذف هما الصناعة النحوية واستقامة المعنى، وعمقنا النظر في دور القرينة التي تعين على سد الفراغات التي تكون في التركيب، ومدى استثمار المفسرين لها في تأييد معتقداتهم، و الفقهاء في ترجيح أحكامهم الفقهية.

كما ناقشنا التقديم والتأخير طريقاً من طرق التأويل، وهو ضرب من ضروب إلقاء الكلام على خلاف ترتيب الجملة الاسمية أو الفعلية ومعرفة المفسّر بقوانين التقديم والتأخير معين له على التأويل، فالأصل في ترتيب الجملة الفعلية (ف + فا + مف) وما جاء على خلاف الترتيب ناقشه القطب نحويّاً من حيث البنية، ودلالياً من حيث المعنى فكشفنا بذلك عن التداخل العميق في التأويل بين المستويات الثلاثة النحو والمعجم والدلالة، وخرجنا كذلك بأن أصل ترتيب الألفاظ في الجملة الاسمية (مبتدأ + خبر) وهذا بدهي سار عليه الدرس النحوي وما أضافه البحث هو تعميق النظر في أيهما الأصل ألتقدم

الوجوبي أم الجوازي؟ وخرج بأن التقدم الجوازي هو الأصل، وهو ما سَوَّغَ لدراسة مواطن تقدم المبتدأ وجوبا ضمن ما خالف الأصل . وفي دراسة مخالفة الأصل في كلا الجملتين كشفنا عما يعتمد عليه القطب في تحديد ترتيب الألفاظ في التركيب.

جعل القطب الحمل على المعنى طريقا من طرق التأويل، فرأب به الصدع بين التركيب ومخالفة القواعد في النوع والعدد والزمن النحوي، فكشفنا في هذا الجانب عن تعامله الحذر مع المصطلحات التي يتعامل بها مع القرآن الكريم فابتعد عن مصطلح (العطف على التوهم) إلى مصطلح (العطف على المعنى) تأدبا مع القرآن الكريم، وناقشنا التضمين فوجدنا القطب يمتد به ليشمل الاسم والفعل والحرف، وناقشنا المخالفة بين زمن الفعل الموضوع له وبين الاستعمال القرآني له. وبالجمللة أزعنا اللثام عن طرافة تجاذب التراكيب النحوية بين المعاني والقواعد.

وأخيرا عمقنا القول في الموجهات التي يعتمد عليها القطب في تأويله فكانت داخلية وخارجية أما الداخلية فتمثلت في القواعد النحوية وثنائيات قامت عليها التقعيد النحوي (كالأصل والفرع والكثرة والقلة)، والمعجم والصرف والبلاغة، أما الموجهات الخارجية فتمثلت في القرآن الكريم والقراءات القرآنية والحديث الشريف والروايات العقيدة والمذهب التشريع والقرائن غير اللفظية.

Abstract of Thesis

Title of Thesis: Syntactic Interpretation ‘*Tawil*’ in "Hamayan Azzad ila dar Almaad"

The use of the word diversifies between more than one arts. It was used by the fundamentalists, jurists, theologists, grammarians, critics and authors. The interpreters combined these uses because their works are encyclopedias, where all sciences come together. The term ‘esoteric interpretation *Tawil*’ was commonly used by Al-Qutb in the interpretation of (Provisions of Journey to the Hereafter Day ‘Hamayan Azzad ila dar Almaad’) in a remarkable manner, so we started to search for the linguistic use of interpretation ‘*tawil*’ in the research draft and we got a big collection of material that we failed to take note of all, because of time and quantity. Hence the study was restricted on syntactic interpretation, where we focused on Surah Al-Baqarah because the material used there by the author was intensive and sufficient to study the phenomenon, where it seems the author put the intensity of his syntactical effort at the beginning of interpretation ‘*tafsir*’. When the issue is repeated in the folds of interpretation he refers to it where it occurs in Surah Al-baqarah. Sometimes the search may extend to others to demonstrate a certain phenomenon that is indispensable for the study.

We started the research by an introduction that included the definition of interpretation ‘*tawil*’ in general and syntactic interpretation in particular. We concluded with a definition that the research used in its chapters and discussions. We selected three

of interpretation ‘tawil’ methods that the research discussed in detail in a way that each of them becomes a title of one of its chapters, which are: deletion ‘hadhf’, bringing to the front ‘taqdim’, bringing to the back ‘takhir’ and bearing the meaning ‘haml almanaa’. It turns out that he dealt with each of them to return to the original what was excluded from it, as the syntactic interpretation is based on the duality of the original and the branch, and what was excluded from the original is returned to it by interpretation ‘tawil’.

We discussed deletion ‘hadhf’ as one of the methods of interpretation ‘tawil’, as the original in speech is ‘mentioning’ and ‘deletion’ is a branch. We found **Alqutb** is paying attention at all levels to letter, word and structure. We detected two motivations for ‘deletion’ which are: syntactic creation and clarity of the meaning. We looked deep into ‘qarinah’, which helps to fill up the gaps in the structure, and the extent of utilizing it by interpreters ‘mofasrin’ to support their beliefs, and by jurists to dominate their judgments.

We also discussed bringing to the front ‘taqdim’ and bringing to the back ‘takhir’ as being ways of interpretation ‘tawil’, which is a way of constructing speech differently from the word order of a nominal sentence and a verbal sentence (a sentence beginning with a verb). The interpreter’s knowledge of the rules of ‘taqdim’ and ‘takhir’ is helpful to him in interpretation ‘tawil’. The rule in the order of the verbal sentence is (Verb + Subject + Object), and all that does not follow this order was discussed by Alqutb syntactically in terms of structure, and indicatively in terms of

semantic (the meaning), revealing in this way the deep overlap in interpretation ‘tawil’ between the three levels; grammar, dictionary (lexicon) and denotation. We also concluded that the original of word order in the nominal sentence is (Subject + Predicate), which is adopted by the grammar lesson, but what the study added is looking deeper into whichever is the original; the obligatory ‘taqdim’ or optional ‘taqdim’? the study concluded that the optional ‘taqdim’ is the original, which justified the study of the places of obligatory ‘taqdim’ of the predicate within that contradicts the original. In the study of contradicting the original in both sentences we discovered what Alqutb depended on in determining the word order in a structure.

Alqutb made ‘bearing the meaning’ a way of the ways of interpretation ‘tawil’, by which he restored the fracture between the structure and non complying with the rules in grammatical gender, number and time, and we revealed in this side his cautious dealing with the terminology he is using with the Holy Quran, and therefore he kept away from the terminology (conjunction to imagination) to the terminology (conjunction to the meaning) showing respect to Quran. We discussed implication ‘tadhmin’ and found that Alqutb expanded to include the noun, verb and preposition. We discussed contradiction between the time of the verb and its use in Quran. In general we removed the veil off the novel attraction of structures between meanings (semantic) and grammar (syntax).

Finally, we spoke deeply on the guidelines adopted by Alqutb in his interpretation ‘tawil’ and they were internal and external. The

internal were represented in the grammatical rules and duality on which the grammatical forms were based (such as original and branch, numerousness and fewness) , dictionary, grammar, morphology and eloquence. the external guidelines were represented in the Holly Quran, recitations of Quran, the Holy Hadith of the Prophet (prayers and peace be upon him), narrations, legislative doctrine and non-verbal presumption.

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

مقدمة

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين أما بعد:

يُفتتح عنوان البحث بمركب وصفي (التأويل النحوي) يجمع في طرفيه بين صرامة القواعد النحوية ووسيلة الحد من تلك الصرامة، إذ سعى العرب في بداية التأليف النحوي إلى سنّ قواعد وضوابط يسير عليها متكلمو العربية؛ فنشأ التأويل مبكراً نشأة النحو العربي فتورد الروايات ممارسة النحاة للتأويل عند ابن أبي إسحاق وعيسى بن عمر الثقفي وأبي عمر بن العلاء، فحين جاءت بعض الشواهد عن العرب على غير المألوف، أمعنوا فيها النظر ليردوها بالتأويل إلى الأصل الذي درجوا عليه وألفوه، فكان التأويل ضرورة ملحّة لمعالجة النصوص التي تبدو في ظاهرها مخالفة للقاعدة، فالتزموا طرائق للتأويل منها الحذف والتقديم والتأخير والحمل على المعنى وغيرها. وقد اعتنى المفسرون بالتأويل اللغوي بأنواعه في مصنفاتهم فألفوا كتباً في التفسير اهتمت باللغة عموماً اهتماماً بارزاً فاشتغلت على مستوى واحد من مستويات اللغة أو أكثر من مستوى، ونوع آخر من التفاسير كان موسوعياً يجمع بين دفتيه معارف شتى فاشتغل على اللغة والعقيدة والفلسفة والفكر والفقه وأصول الفقه، وللغة فيها من بين هذه العلوم حظاً وافراً، وفي كلا النوعين كان الاهتمام بالتأويل النحوي بارزاً، إذ هو مسلك من مسالك إيضاح المعنى وتجليته.

وقد أسقطنا الاشتغال بالتأويل النحوي على مدونة من مدونات تفسير القرآن الكريم، فهو استمرار للدراسات اللغوية التي تتوالى على النص القرآني وما أنجزه المفسرون في تبيان معانيه على شتى الأصعدة واختلاف المشارب وتعدد المناهج، فالقرآن معين لا ينضب وبحر لا يدرك، ولأننا نؤمن بأن لكل مفسّر بصمة يودعها في تفسيره تميّزه عن غيره من المفسرين، منهجاً ورؤية وتناولاً وزاوية نظر واهتمام، رشّح الباحث تفسير "هيمان الزاد إلى دار المعاد" فكان ميداناً لهذه الدراسة ومن أهم أسباب اختيار هذا التفسير:

. أنه بكر لم يطرقه أحد من الباحثين . على حدّ علمي . وقد طبع هذا السفر مرتين: إحداها في زنجبار على نفقة السلطان برغش في أربعة عشر جزءاً من ١٣٠٥هـ إلى ١٣١٤هـ وثانيهما في سلطنة عمان على نفقة وزارة التراث القومي والثقافة في خمسة عشر مجلداً من سنة ١٩٩١م وفي كلا الطبعتين من الأخطاء الطباعية والسقط الشيء الكثير.

. أشار القطب في مقدمة تيسير التفسير إلى سبب كان من دوافع اختياري لهذا التفسير دون غيره حين ذكر غاية تأليفه فقال " فإنه لما تقاصرت الهمم عن أن تهيم بهيمان الزاد إلى دار المعاد الذي ألفته في صغر السنّ وتكاسلوا عن تفسيري داعي العمل ليوم الأمل، أنشطت همّي إلى تفسير يُغتبط ولا يُمل فإن

شاء قبله بمنه وأتمّه قبل الأجل" فمفهوم عبارته توحى بموسوعية تفسير هميان الزاد وأنه قد ضمّنه من المعارف ما لا يوجد في تفسيريه الآخرين إذ جمع فيه القطب علوما متنوعة وطرح فيه آراء العلماء من شتى المذاهب الاسلامية، فكان ذكره للآراء ومناقشته للأدلة وموافقة لرأي أو مخالفته مبني في كثير من المواطن على اللغة فكانت مجالا خصبا للدراسة.

. اهتم باللغة اهتماما بالغا فمن يقرأ بعض أبوابه يظن أنه تفسير لغوي فحسب إذ عقد أبوابا ناقش فيها مسائل لغوية صرفة حشد فيه آراء النحاة والمفسرين ثم انتصر لما رآه موافقا للدليل من وجهة نظره، وتفنن في استثمار اللغة لتأييد مبادئ ومعتقدات يؤمن بها، ومن مظاهر اهتمامه باللغة أنه أعرب آيات القرآن الكريم إعرابا تفصيليا ولم يكتف بوجه واحد بل عدّد الأوجه الإعرابية مشهورها وشاذها.

. ترددت لفظة التأويل في الهميان بشكل ملفت للنظر، فلجأ إليه حين اختلفت الدلالات المعجمية للفظه واحدة من القرآن الكريم، وحين عاج غريب القرآن، وحين وجه قراءة من القراءات القرآنية نحوا وصرفا ودلالة، وحين وجّه تركيبا من التراكيب النحوية لاستقامة المعنى أو القاعدة النحوية.

ومن هذه المادة اللغوية الغزيرة تخيرنا جانب التأويل النحوي ليكون مادة هذه الدراسة، إذ لا يمكن استيعاب الدرس اللغوي جميعه في الهميان بدراسة محدودة كالتى بصدد إنجازها لما تقدم من غزارة مادته، ولكون التأويل النحوي لم تسبق دراسته عند المؤلف بينما دُرست المباحث اللغوية الأخرى عنده في تفسيره "تيسير التفسير" وكتبه اللغوية، وثمة سبب آخر يعود إلى أهمية ظاهرة التأويل النحوي في كسر التعقيد الذي إن أحسنَ في وضع قالب التعبير المعتمد في صورة منتظمة فإنه وارى مساحة واسعة من القدرة التعبيرية للغة يسلك فيها الاستعمال طرائق لم يستوعبها التعقيد.

ومن استقراء مادة التأويل النحوي في مدونة الدراسة تشكلت أسئلة البحث: فما مفهوم التأويل عند القطب؟ وما أهم طرائق التأويل التي سلكها القطب لمعالجة النصوص؟ وما موجّهات التأويل النحوي عند القطب؟

وانطلاقا من إشكالية البحث سعينا في دراستنا إلى تحقيق أهداف منها:

. تتبع التأويل تنظيرا وممارسة في مدونة البحث.

. سبر مدى حضور التأويل النحوي في مدونة الدراسة.

. معرفة أهم مسالك وطرق التأويل النحوي التي سلكها القطب.

. تبين أهم الأسس التي قام عليها التأويل النحوي عند القطب.

. الحفر في أبعاد التأويل عند القطب وإبراز أهم المرتكزات المعرفية في هذه الممارسة.

وقد سلكنا في سبيل تحقيق أهداف هذه الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، فابتدأنا بوصف الظاهرة وتحليلها مستهلين الحديث عنها بمدخل مَهْد للولوج في تطبيقات تلك الظاهرة عند القطب، أمّا التحليل فكان الغاية منه الوقوف على مواطن التأويل عند القطب وربطها بقواعد التركيب والمعنى، وقد

توسعنا فاستعانا بالمنهج المقارن فعقدنا مقارنة بين القطب وغيره من المفسرين واللغويين وذلك بغية الكشف عن مزايا تأويلية تفرد بها القطب وكان لها أثر على مستوى التركيب والمعنى.

وقد حرصنا على استجلاء مواطن التأويل عند القطب بالتركيز على سورة البقرة؛ لأنّ المادة التي أوردتها المؤلف فيها واسعة وتمثّل مادة كافية لدراسة الظاهرة، حيث يبدو أنّ المؤلف وضع كثافة جهده النحوي في بداية التفسير، وحين ترد المسألة مكررة في ثنايا التفسير يحيل إليها حيث وردت في سورة البقرة، وقد يمتد البحث في بعض الأحيان إلى غيرها للتدليل على ظاهرة معيّنة لا غنى للبحث عنها، وقد استقام البحث في تمهيد وأربعة فصول وخاتمة تباينت طولاً وقصراً بحسب ما تملّيه المادة البحثية:

. **التمهيد:** تحدثنا فيه عن المفهوم اللغوي والاصطلاحي للتأويل ثم تبينا العلاقة بين المعنى اللغوي والاصطلاحي، ثم خصصنا التأويل النحوي بمزية درسنا فيه مفهومه وتتبعنا نشأته واشتراكه بين أكثر من فن وتعامل النحاة قديماً وحديثاً معه من حيث التنظير والتطبيق، ثم ناقشنا التأويل عند القطب وابتدأناه بمقدمة تحدثنا فيها عن منهج القطب في الهميان ونزلناه في موقعه بين تفاسير القرآن الكريم وصولاً إلى اهتمامه باللغة في تفسيره وانتهاءً إلى استخلاص معنى التأويل عنده وممارسته له.

. **الفصل الأول: التأويل بالحذف،** افتتحناه بمدخل بيّنا فيه أهمية الحذف، ودرسنا فيه الحذف بين النحويين والبلاغيين، وعرجنا إلى ضوابط الحذف ومواطنه مع الحرص على إيراد تطبيقات القطب في القضايا المطروحة، ثم انقسم الفصل بعد ذلك إلى سبعة مباحث خصصناها لدراسة الحذف عند القطب في جميع أجزاء اللغة، فتطرّقنا إلى الحذف في الجملة الاسمية والحذف في الجملة الفعلية والحذف في المنصوبات والحذف في باب الإضافة والحذف في التوابع والحذف في الحروف والحذف في الأساليب، وفي كل مبحث كنا نتوخى النكات التي يثيرها القطب ونشير إلى موافقاته لغيره أو ما يتفرد به.

. **الفصل الثاني: التأويل بالتقديم والتأخير،** وكان في مستهله مدخلا، عرّفنا فيه بالرتبة وتحدثنا فيه عن أهمية التقديم والتأخير وعن القرائن التي تبيح التقديم والتأخير واهتمام القطب به، ثم قسمنا الفصل إلى أربعة مباحث كانت مواضيعها التقديم والتأخير في الجملة الاسمية ومقيداتها وعمقنا النظر في الأصل الذي تكون عليه الجملة الاسمية، وتحدثنا عن التقديم والتأخير في الجملة الفعلية، ونظرنا في تحكم ضمير الغيبة في ترتيب المفردات في الجملة الفعلية، ثم عرجنا إلى التقديم والتأخير في أبواب نحوية متفرقة فدرسنا موضع الحال في الجملة والعدول عن هذا الأصل وعالجنا التقديم والتأخير في بابي التنازع والاشتغال، وكل ذلك مفتتح بما يمهد للمسألة ثم يعقبه دراستها تفصيلاً عند القطب.

. **الفصل الثالث: التأويل بالحمل على المعنى،** وافتتحنا الفصل بمدخل وضعنا فيه حدوداً فاصلة بين الحمل على المعنى وما يمكن أن يلتبس به من مصطلحات، ومدى ارتباطه بالتأويل النحوي ثم انقسم الفصل إلى خمسة مباحث، ناقشنا فيها أهم مواطن التأويل بالحمل على المعنى عند القطب فشملت: التأويل بالحمل على المعنى في مخالفة القواعد النوعية و التأويل بالحمل على المعنى في مخالفة قواعد المطابقة

العديدية و التأويل بالحمل على المعنى في التضمن والنيابة و التأويل بالحمل على المعنى في العطف على التوهم و التأويل بالحمل على المعنى في الزمن النحوي.

. الفصل الرابع: قواعد التوجيه النحوي عند القطب، افتتحناه بمدخل تحدثنا فيه عن معنى قواعد التوجيه ثم انقسم الفصل إلى مبحثين: الموجهات الداخلية وتمثلت في قواعد متعلقة بأصول النحو وقواعد متعلقة بثنائيات اللغة والصرف والمعجم والبلاغة والموجهات الخارجية، وتمثلت في القرآن الكريم والقراءات القرآنية والحديث الشريف والتشريع والمذهب والقرائن غير اللفظية.

. الخاتمة: أبرز النتائج التي توصل إليها البحث .

التمهيد وفيه :

- التأويل لغة.
- التأويل اصطلاحاً.
- التأويل عند النحويين.
- التأويل عند القطب.

أولا : تعريف التأويل لغة:

سأقت معاجم اللغة للفظة التأويل عدة معان، بدراستها وإمعان النظر فيها نجد أنها ترجع إلى ثلاثة معان وهي :

١/ الرجوع : ذكرت جل معاجم العربية أن الجذر اللغوي آل بمعنى رجع، فقد نقل الأزهري عن ثعلب عن ابن الأعرابي قوله : "الأول : هو الرجوع " واشتق منه التأويل " آل يؤول أولا ومآلا رجع ومنه قولهم فلان يؤول إلى كرم ، وطبخت الدواء حتى آل منه المنان إلى من واحد وفي الحديث " من صام الدهر فلا صام ولا آل " ٢ وحديث "حتى آل السلامي" أي رجع إليه المخ ويقال طبخت النبيذ حتى آل إلى الثلث أو الربع أي رجع ٣

إنَّ الأمثلة والشواهد التي ساقها المعجميون تدعيما لمعنى الجذر اللغوي أول بدأت في المحسوسات المشاهدات "آل إلى كرم، طبخ الدواء، آل السلامي، طبخ النبيذ "ومع استطراد المعجمين في ذكر معنى التأويل بمعنى الرجوع ومحاولة استقصائها نجد أنها كما دلت على الرجوع في الأشياء الحسية المدركة بالحواس تدل كذلك على الرجوع بمعناه المعنوي المدرك بالذهن فينشد الأعشى :

على أنها كانت تأول حبها تأول ربي السقاب فأصبحا

قال أبو عبيدة : يعني تأول حبها، أي تفسيره ومرجعه، أي إنه كان صغيرا في قلبه فلم يزل ينبت حتى أصبح فصار قديما كهذا السقب الصغير لم يزل يشب حتى صار كبيرا مثل أمه وصار له ابن يصحبه؛ وفي قوله تعالى ﴿هَلْ يَنْظُرُونَ إِلَّا تَأْوِيلَهُ يَوْمَ يَأْتِي﴾ [الأعراف: ٣٥] قال أبو إسحاق : هل ينظرون إلا ما يؤول إليهم أمرهم من البعث وروي عن مجاهد " هل ينظرون إلا تأويله " أي جزأه وقال أبو عبيدة في قوله : ﴿وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلَّا اللَّهُ﴾ [آل هجران: ٧] قال : التأويل المرجع والمصير مأخوذ من آل يؤول إلى كذا أي صار إليه "هـ

٢/ التحول من حالة إلى أخرى : قال ابن منظور " آل الدهن والقطران والبول والعسل يؤول أولا وإيالا خثر قال الشاعر :

كأن صابا آل حتى امتطا

١ . أبو منصور محمد بن أحمد الأزهري ، تهذيب اللغة باب اللام والميم، تحقيق، محمد عوض مرعب، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط ١،

٢٠٠٨م

٢ . محب الدين أبي فيض السيد محمد مرتضى الزبيدي ، تاج العروس من جواهر القاموس ، مادة أول تحقيق علي شبيدي ، دار الفكر ،

٣ . محمد بن مكرم بن علي، أبو الفضل، جمال الدين ابن منظور الأنصاري الرويفع، لسان العرب ، مادة أول، دار صادر، بيروت، ط ٣،

١٤١٤هـ

٤ . الزبيدي ، تاج العروس من جواهر القاموس ، مادة أول وابن منظور ، لسان العرب ، مادة أول

٥ . ابن منظور ، لسان العرب ، مادة أول

آل اللبن إيلالا أي تحنَّرت فاجتمع بعضه إلى بعض ١ ولا يحنَّرت اللبن إلا آخر أمره، وآل جسم الرجل إذا نحف وهو من الباب؛ لأنه يرجع إلى تلك الحال، والحنَّرت هو التحول من حال إلى حال، أيلولة الجسم إلى النحافة هو تغير من حال إلى حال أخرى.

٣/ التفسير والتدبر والتحكم في الأمر :

إن معجم العين هو أول معجم وردت فيه كلمة التأويل بمعنى التفسير إذ جاء فيه "التأويل والتأويل: تفسير الكلام الذي تختلف معانيه ولا يصح بيان غير لفظه قال :

نحن ضربناكم على تنزيله فالיום نضربكم على تأويله ٢

ثانيا : تعريف التأويل اصطلاحا :

اختلفت معاني كلمة التأويل وتباينت باختلاف زوايا النظر التي ينطلق منها الكاتب محكوما بالفن الذي يكتب فيه، وبالثقافة التي ينتمي إليها، لذلك اتسعت دائرة استعمال المصطلح وتشعبت فنجده مستعملا عند المفسرين والأصوليين وعلماء الكلام والفقه والنحويين، وكل صاحب فن من هذه الفنون يتعامل مع المصطلح تعاملًا يختلف عن الآخر، بيد أن المؤلف في كل فن من هذه الفنون ينطلق من النص الذي يتعامل معه ويمعن فيه النظر لاستكشاف خباياه وقراءة ما وراءه من أسرار، وقد يكون النص الذي يتعامل معه المؤلفون واحدا لكن النتيجة التي يصلون إليها مختلفة وما ذلك الاختلاف إلا نتيجة اهتمامات المؤلفين وتباين العين التي ينظر بها كل واحد منهم إلى النص الذي يدرسه، فكان التأويل مرهونا بشيئين متلازمين لا بد منها وهما النص أولا والمؤول ثانيا، وبين هذا وذاك كاتب النص .

إن النصوص التي يتعامل معها المؤلفون متنوعة متعددة فقد يكون نصا أدبيا وهذا النص الأدبي يكون شعرا أو نثرا أو سجعا، وقد يكون نصا مقدسا، مع ملاحظة البون الساشع في الدراسة والاهتمام بين النوعين. إذ حظيت الكتب المقدسة باهتمامات المؤلفين وكان للقرآن الكريم نصيب وافر، ذلك؛ لأنه كتاب يوصل إلى سعادة الدارين فهو آخر الكتب السماوية نزولا، ختمت به الشرائع وكملت به الأديان، كما أنه كتاب معجز بأسلوبه وبيانه، تحدى به رب العزة والجلال فصحاء العرب وهم في قمة فصاحتهم، طالبا منهم أن يأتوا بسورة من مثله فعجزوا بل وقفوا مبهورين أمام إعجازه وروعة بيانه ، وكيف لا يكون كذلك ؟ وهو كلام الله تعالى الخالد إلى يوم البعث والنشور ، نظر إليه المفسر نظرة شمول فأعمل فيه فكره بعد أن استوفى شروط المفسر الجامعة للعلوم والآلات التي توصله وتعيينه على التفسير ، ونظر فيه الأصولى فاستنبط منه القواعد الكلية التي تبني عليها الأحكام ، ونظر فيه النحوي فأيد به أصلا نحويا وقعد عليه قاعدة يسير عليها متكلمو العربية وكتابها، وجعله شاهدا على مسألة طال الجدل

١ - ابن منظور ، لسان العرب ، مادة أول

٢ - الخليل بن أحمد الفراهيدي ، كتاب العين ، ترتيب وتحقيق الدكتور عبد الحميد هندواوي ، منشورات محمد علي بيضون دار الكتب

العلمية بيروت ، مادة أول

فيها بين النحاة فيسلم أحدهم للآخر تسليما مطلقا بعد ورودها في أرقى نص على الإطلاق. وجميع هؤلاء مهما اختلفت مشاربهم وتنوعت دراساتهم ينظرون إليه نظرة تقديس وتمجيد ولا يمكن أن يفسره إلا من بلغ منزلة في العلم وجمع صفات تؤهله للنظر في كتاب الله شرحا وتفسيرا وتأويلا ودراسة ، ولا يعني ذلك أن العامة قد منعوا من قراءته وتدبر آياته بل جاء في القرآن الأمر بالتدبر في آياته وقراءته قراءة واعية كل بحسب الأدوات التي يمتلكها ﴿ كَتَبْنَا أَنْزَلْنَاهُ إِلَيْكَ مُبَارَكٌ لِيَدَّبَّرُوا آيَاتِهِ وَلِيَتَذَكَّرَ أُولُوا الْأَلْبَابِ ﴾ إن الاختلاف في معنى التأويل وتشابكه وتداخله وتشعبه واستعماله في علوم شتى يدعونا إلى الوقوف معه وضبطه ، ليس وقوف استقصاء وتتبع بقدر ما هو بيان للمصطلح وضبطه والخروج في نهاية الأمر إلى مصطلح يسير عليه البحث في فصوله ومباحثه .

استعمل الأوائل كلمة التأويل مرادفة لمصطلح التفسير فيدلان على معنى واحد لا فرق بينهما فيطالعنا أول معجم عربي وهو العين ليجعل التأويل مرادفا لكلمة التفسير حين يقول " التأويل والتأويل : تفسير الكلام الذي تختلف معانيه ولا يصح ببيان غير لفظه قال : نحن ضربناكم على تنزيله فالיום نضربكم على تأويله ١ وذهب إلى هذا المعنى أبو عبيدة فنص على أنه لا فرق في المعنى بين التأويل والتفسير فقال " «تَأْوِيلُهُ» : التأويل: التفسير، والمرجع: مصيره، قال الأعشى:

على أنها كانت تأوّل حبّها ... تأوّل ربي السّقاب فأصبحا ٢

وقد سئل أبو العباس ثعلب عن التأويل فقال التأويل والتفسير بمعنى واحد ٣

إن مقولة الخليل في العين تجعل التأويل مرادفا لكلمة التفسير حين تعدد المعاني للفظ الواحدة، وأراه حين قال الكلام يقصد به المفيد فائدة تامة والتي يخلص منها السامع إلى نتيجة وتحصل له منها الفائدة، هذا الكلام المفيد إما أن يكون واضح الدلالة لا يحتاج إلى عناء بحيث تكون اللفظة الواحدة ذا دلالة واحدة لا احتمال فيها ولا يفهم المخاطب غير ذلك المعنى فهي دلالة قطعية واضحة يشترك في فهمها الخاصة والعامة ويقود إليها اللفظ بمجرد النظر فيها، وإما أن تكون اللفظة حمالة أوجه بحيث تعدد فيها المعاني ويبقى السياق هو المحدد للمعنى المراد بحيث تكون البدائل المعجمية لمعنى اللفظة حاضرة في ذهن المتلقي فيجتهّد في تحديد دلالتها ناظرا في السياق الذي وردت فيه تلك اللفظة ليصل منه إلى المراد، والخليل يحصر التأويل في المعنى الأخير، وهي نظرة واعية مبكرة عند الخليل حين جعل دلالة النصوص على قسمين، وحين تحدث عن التأويل في جميع النصوص دون أن يحصره في فن معين بقوله " تفسير الكلام الذي تختلف معانيه " فالكلام يصدق على جميع النصوص التي تحمل التأويل أيّا

١ . الخليل بن أحمد الفراهيدي، كتاب العين ، مادة أول ، وابن منظور، لسان العرب مادة أول إذ يرويه ابن منظور عن الليث

٢ . أبو عبيدة معمر بن المثنى التيمي البصري، مجاز القرآن، ص ٨٦ تحقيق محمد فواد سرگين: مكتبة الخانجي - القاهرة ط، ١٣٨١ هـ

٣ . ابن منظور ، لسان العرب مادة أول

كان نوعها، وهذا العموم نجده أيضا في نص ثعلب ويضيف إليه كلمة " المعنى " لتكون مرادفة لكلمة التأويل فيجعل التأويل والتفسير والمعنى مشتركة الدلالة، أما أبو عبيد فيحصر التأويل بمعنى التفسير في النص القرآني الكريم ذلك؛ لأنَّ لفظة التأويل وردت في التفاسير القرآنية مستعملة بمعنى التفسير، وقد وردت اللفظة عند أبي عبيدة في تفسيره مجاز القرآن الذي يعد من أوائل التفاسير التي اهتمت باللغة في النص القرآني. ثم استعملت بعده بنفس المعنى عند الفراء^١ والأخفش وابن قتيبة، وتشير عبارة الطبري في تفسيره أنه ممن يرون أن التأويل والتفسير بمعنى واحد إذ يقول "قال أبو جعفر: وأما معنى "التأويل" في كلام العرب، فإنه التفسير والمرجع والمصير. وقد أنشد بعض الرواة بيت الأعشى:

عَلَى أَنَّهَا كَانَتْ تَأْوُلُ حُبَّهَا ... تَأْوُلُ رُبْعِي السَّقَابِ فَأَصْحَبَا

وأصله من "آل الشيء إلى كذا" - إذا صار إليه ورجع "يؤول أولا" و"أولته أنا" صيرته إليه. وقد قيل إنَّ قوله: ﴿ذَلِكَ خَيْرٌ وَأَحْسَنُ تَأْوِيلًا﴾ [الباء: ٩٥] أي جزاء. وذلك أن "الجزاء" هو الذي آل إليه أمر القوم وصار إليه.

ويعني بقوله: "تأول حُبها": تفسير حبها ومرجعه. وإنما يريد بذلك أنَّ حبها كان صغيراً في قلبه، فال من الصَّغر إلى العظم، فلم يزل ينبت حتى أصبح، فصار قديماً، كالسَّقَب الصغير الذي لم يزل يشبَّ حتى أصبح فصار كبيراً مثل أمه".^٣

فهم يستعملون التفسير والتأويل والمعنى بنفس الدلالة إذ نجدهم يستعملونها حين يفسرون المعنى ويقفون عند الدلالة وتحديدها وتوضيحها سواء أكانوا يحملون اللفظ على غير ظاهره أم كانوا يشرحونه شرحاً يقتصر على الظاهر " (٤)

وبعد أن توسعت الدولة الإسلامية مكاناً وابتعدت عن البعثة المحمدية زماناً، ظهرت الفرق الإسلامية فاختلقت اتجاهاتها وتباينت مشاربها وتعددت قراءاتها للنصوص القرآنية وفقاً للإيديولوجيات التي تؤمن بها كل فرقة من هذه الفرق، ولعبت السياسة دورها في قراءة النصوص القرآنية وبرزت المذهبية في قراءة النصوص بروزاً واضحاً جلياً، من هنا أخذت لفظة التأويل بعداً آخر فرق من خلالها بين التفسير والتأويل " فينص الماتريدي على أن " التفسير هو القطع بأن مراد الله تعالى كذا والتأويل ترجيح

١. على سبيل المثال، أبو يحيى بن زياد الفراء، معاني القرآن، ٢٣/١ و ٤٥ و ٦٣ و ١٥/٢ و ١٧٩ تحقيق: أحمد يوسف نجاتي، ومُجَد علي النجار، دار السرور، د. ت

٣. مُجَد بن جرير بن يزيد بن كثير بن غالب الأملي الطبري، جامع البيان في تأويل القرآن، ج ٦ ص ٢٠٤ مؤسسة الرسالة ط ١، ١٤٢٠هـ - ٢٠٠٠ م

٤. محمود حسن الجاسم، تأويل النص القرآني وقضايا النحو، ص ٢٥ دار الفكر، دمشق ط ١/١٣٤١هـ ٢٠١٠ م

أحد الاحتمالات بدون قطع " ١ ومعيار التفرقة بين مصطلحي التفسير والتأويل عند الماتريدي هو وضوح المعنى وجلالته فما كان واضحاً جلياً بعيداً عن الاحتمالات مقطوعاً به لا يدخل الشك والظن في معناه يكون تفسيراً، وما كان غير واضح المعنى ودلالته متعددة الاحتمالات وغير مقطوع به يكون تأويلاً، ولعل الماتريدي حين حدّ التأويل بهذا الحد كانت ثنائية المحكم والمتشابه حاضرة في ذهنه؛ لأن المحكم مقطوع به لا يحتمل إلا معنى واحداً والمتشابه يمكن تأويله من خلال الدلالات التي تحملها اللفظة الواحدة إذ " في القرآن من الآيات ما هو محكم متضح معناه ، ومنه ما هو متشابه على الأذهان لا يدرك معناه إلا بتأمل لحفائه وربما لا يدرك أصلاً كالحروف المقطعة " ٢

وذهب بعضهم أن التفسير أعم من التأويل وأكثر استعماله في الألفاظ ومفرداتها وميدانه الكتب الإلهية وغيرها في حين أن التأويل أخص من سابقه وأكثر استعماله في المعاني والجمل وأكثر ما يستعمل في الكتب الإلهية، في حين ذهب آخرون إلى أن التأويل يتعلق بالمعنى البعيد والتفسير بالمعنى القريب المتبادر إلى الذهن فيعرف الجرجاني التأويل بأنه " صرف اللفظ عن معناه الظاهر إلى معنى يحتمله إذا كان المحتمل الذي يراه موافقاً للكتاب والسنة مثل قوله تعالى ﴿يُخْرِجُ الْحَيَّ مِنَ الْمَيِّتِ وَيُخْرِجُ الْمَيِّتَ مِنَ الْحَيِّ﴾ [٩١: روم] إن أراد إخراج الطير من البيضة صار تفسيراً وإن أراد إخراج المؤمن من الكافر أو العالم من الجاهل كان تأويلاً " ٣ إن إخراج الدجاجة من البيضة هو معنى قريب يمكن أن يصل إليه المتلقى دون أن يواجه صعوبة في الوصول إلى هذه الدلالة؛ ذلك لأنه مشاهد محسوس، أما تأويل الحي بالمؤمن أو العالم وتأويل الميت بالكافر أو الجاهل فهو معنى خفي لا يمكن الوصول إليه إلا بعد تأمل وتحقيق وتدقيق؛ ذلك لأنه سينقل اللفظة من معناها الظاهر المتبادر إلى الذهن إلى معنى خفي مع وجود رابط يجمع بين اللفظ الأصلي والمعنى المنقول إليه ، فالجرجاني يقيد التأويل بما خفي معناه ودق والتفسير بما كان معناه ظاهراً، وبهذا يمكن أن نعدّ " هذا من التفريق بين نوعين من المعاني في حال الخطاب، أو الملفوظان هما المعنى المباشر والمعنى غير المباشر، فالمعنى المباشر هو المعنى الذي يدركه القارئ مباشرة، أو المعنى اللغوي المؤلف أو الحرفي الذي تعبّر عنه دون موارد العناصر اللغوية المستعملة في بناء الملفوظ، أما المعنى غير المباشر فهو الذي يأتي نتيجة التفاعل بين المعنى المباشر والسياق بكل ما ينطوي عليه من زمان ومكان ومتحاورين " ٤

١ . علي بن محمد بن أحمد الشهري ، التأويل النحوي وأثره في توجيه المعنى في تفسير الفخر الرازي ، ص ١١ رسالة دكتوراه غير منشورة

٢ . عبدالله بن حميد السلمي ، مشارك أنوار العقول ، ص ٣٢٦ ، تعليق سماحة الشيخ العلامة أحمد بن حمد الخليلي ، تحقيق عبد المنعم

العاني ، دار الحكمة ط ١ / ١٤١٦ هـ ، ١٩٩٥ م

٣ . السيد الشريف علي بن محمد بن علي السيد الجرجاني ، التعريفات ، ص ٧٧ عالم الكتب بيروت ط ١ / ١٤١٦ هـ ، ١٩٩٦ م

٤ . ترفيتان تودوروف ، الرمزية والتأويل ، ص ٧ ، ترجمة ، إسماعيل الكفري ، دار نينوى للدراسات والنشر والتوزيع ، ط ١ ، ١٤٣٨ هـ ٢٠١٧ م

وبالجملة فإن التأويل " رد الكلام إلى المعنى الصحيح الذي يراد لفظه وتقتضيه قرائنه التي لولاها لانصرف الذهن إلى معنى آخر يتبادر له، وقد يطلق على نفس التفسير كما ذكره صاحب اللسان عن أبي العباس وهو كثيرا ما يرد في كلام المفسرين ومن بينهم مفسرو السلف " ١ وهذا الكلام مبني على مطلق الكلام العربي يدل على معناه تارة بالحقيقة وأخرى بالمجاز وما التأويل إلا ضرب من ضروب المجاز " ٢

ثالثا : التأويل عند النحويين :

بعد الوقوف على معنى لفظة التأويل واستعمالاتها المتناثرة وملاحظة تطوّر معانيها ودلالاتها نحاول أن نتلمس معنى التأويل عند النحاة القدامى وتعامل المحدثين معها. أشار بعض الباحثين ٣ إلى أن لفظة التأويل لم تكن شائعة عند النحاة القدامى، غير أن ممارستهم التأويلية للنصوص النحوية كانت حاضرة في مؤلفاتهم. مع الإشارة إلى ملاحظتنا السابقة إلى أن لفظة التأويل وجدت في معجم الخليل وربط معناها بتأويل الكلام أيا كان ما دام اللفظ يحتمل عدة دلالات. ولعلّ المقصود أن اللفظة بمعناها الإضافي لم ترد في كتب النحويين القدامى، أما التأويل فكان ملازما للنحو منذ نشأته، فمدرسة البصرة النحوية بعد استقرارها لكلام العرب قعدت قواعد صارمة لا يمكن الخروج عليها وما خالفها نعت بالشذوذ، ورُدَّ إلى القاعدة بالتأويل، وخالفها مدرسة الكوفة في هذا المنهج فلم يلجأ نحاتها إلى التأويل إلا مع الاضطرار إليه أشار إلى هذا د مهدي المخزومي بقوله "ولا يمنح الكوفيون إلى التأويل إلا إذا اضطرروا إليه"؛ وذلك حتى يسايروا طبيعة اللغة وروحها، ولا يعني هذا الكلام بحال من الأحوال أن الكوفيين كانوا لا يلجئون إلى التقدير والتأويل البتة بل كان حاضرا مستعملا في كتبهم فمعاني القرآن للفراء يعد أبرز كتب الكوفيين التي استخرجت منه قواعدهم النحوية يلجأ فيه إلى التقدير والتأويل لكنه تأويل قريب لا إيغال فيه ولا تحل بل يتناسب مع الذائقة اللغوية لا يعدها يغلب عليه طابع البساطة والوضوح.

بل نجد الممارسات التأويلية قبل ظهور المدارس وقبل كتاب سيبويه الذي يعد أول مصدر نحوي يصل إلينا، فابن أبي إسحاق يعترض على الفرزدق حين رفع كلمة "مجرّف" في قوله :
وعضّ زمان يابن مروان لم يدع من الناس إلا مسحاً أو مجرّف

١. أحمد بن حمد الخليلي، برهان الحق، ج ٥ ص ٤٧ الكلمة الطيبة، مسقط، سلطنة عمان، ط ١/١٤٣٧هـ، ٢٠١٦م

٢. نفسه، ج ٥ ص ٤٩

٣. أشار إلى هذه المعلومة عبد الفتاح حموز في: التأويل النحوي في القرآن الكريم، ج ١ ص ١٨١٧ مكتبة الرشد، الرياض ط ١/١٩٨٤م، وفلاح إبراهيم نصيف الفهدي، التأويل النحوي في الحديث الشريف، ص ٦، جامعة بغداد ١٤٢٧هـ ٢٠٠٦م، و محمود حسن،

تأويل النص القرآني وقضايا النحو ص ٣٥

٤. مهدي المخزومي، مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو، ص ٢٨٧ مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر

وكان حق هذه الكلمة النصب؛ لأنها معطوفة على مسحتا والقياس النحوي يحتم ذلك ويوجبه ، فأول بالاستئناف حتى لا يحدث في البيت إقواء "١ ويقوّي ذلك حين سأل ابن أبي إسحاق عن رفعه كلمة مجلف فأجاب "على ما يسوءك وينوءك، علينا أن نقول وعليكم أن تتأولوا" ٢ فسؤال ابن أبي إسحاق يشير إلى اصطدم الشاهد الشعري بقاعدة نحوية سار عليها النحاة، وفي كلمة تتأولوا دليل على أن الكلام جاء على غير المؤلف فلزم المتلقي أن يعين فيه النظر ليرده بالتأويل إلى الأصل الذي درج عليه وألفه .

ثم يتوسع التأويل النحوي عند عيسى بن عمر الثقفي ويتطور عند أبي عمرو بن العلاء فيعمد إلى تخطئة بعض القراءات القرآنية؛ لأنها خالفت الأصل النحوي ، فخطأ قراءة ابن عمر وعيسى بن عمر الشاذة " قال يقوم هؤلاء بناقي هن أظهر لكم " بنصب أظهر على الحال على أن "هنّ" فصل "٣ وعندما نصل إلى كتاب سيبويه الذي جمع بين دفتيه النظرية النحوية يكون التأويل قد تشكل وتمت ممارسته لرد ما شذ عن القاعدة إليها، ولتقدير المحذوف من الجملة حتى تستقيم نظرية العامل وتطرد في الدرس النحوي، غير أنّ مصطلح التأويل لم يظهر في الكتاب، مع الممارسة العملية له وتظهر تلك الممارسات في مصطلحات يمكن معها تلمس التأويل في الكتاب كالتوجيه والتقدير والوجه والحمل والأصل وتعدد الأوجه . وأشار نصر حامد أبو زيد من غير أن يذكر موقع الكلمة في الكتاب . إلى أن سيبويه كان يستعمل كلمة تأويل إزاء العبارات التي يحتاج تحليلها إلى بعض العمق، وفي المقابل يستخدم كلمة تفسير للدلالة على الوضوح "؛ ثم ساق مثالا من الكتاب على استعمال كلمة تفسير دون التأويل في صدد حديث سيبويه عن الأسماء الثلاثية غير المتمكنة " وإنما كتبنا من الثلاثة وما جاوزها غير المتمكن كثير الاستعمال من الأسماء وغيرها الذي تكلم به العامة؛ لأنه أشد تفسيراً، وكذلك الواضح عند كل أحد أشد تفسيراً؛ لأنه يوضح الأشياء فهو يفسر التفسير ، ألا ترى لو أن إنساناً قال : ما معنى أيان ، فقلت : متى، كنت أوضحت . وإذا قال : ما معنى متى ؟ في أي زمان ، فسألك عن الواضح شق عليك أن تجيء بما توضح الواضح "٥ والملاحظ أن مصطلح التأويل لم يرد في النص الذي اعتمده دليلاً على استعمال سيبويه مصطلح التأويل مع القراءة التي تحتاج إلى عمق والتفسير في المعاني البارزة لذا جاز لنا أن نقرر أن سيبويه مارس التأويل ولم يحده شأنه في هذا الجانب شأن من سبقه .

١ . علي بن عبد العزيز الجرجاني، الوساطة بين المتنبي وخصومه، ص ١٥، شرح وتحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، علي بن محمد البجاوي،

المكتبة العصرية، ١٤٣١هـ ٢٠١٠م ، وشوقي ضيف ، المعاني النحوية ، ص ٢٢ ، دار المعارف ط ٩

٢ . عبد القادر بن عمر البغدادي، خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، ج ٥ ص ١٤٥، تحقيق، عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط ٤، ١٤١٨هـ ١٩٩٧م

٣ . أشار إلى هذه المسألة الحموز، التأويل النحوي في القرآن الكريم ص ٥٣

٤ . نصر حامد أبو زيد ، إشكاليات القراءة وآليات التأويل ، ص ١٩٣ المركز الثقافي العربي ط ٥ / ١٩٩٩م

٥ . سيبويه ، الكتاب ، ج ٤ ص ٢٣٥ القاهرة ، الهيئة العامة المصرية للكتاب ، تحقيق عبد السلام هارون ١٩٧٥م

ثم يسلك التأويل النحوي بعدها مسلك التعليقات المنطقية والفلسفية فيغرق بها النحاة كتب النحو نجد ذلك واضحاً جلياً في كتب الرماني ومؤلفات أبي علي الفارسي ومصنفات ابن جني، ومع ذلك لم نجد مصطلحاً يسمى التأويل النحوي إلا في زمن متأخر حين روى السيوطي عن أبي حيان قوله " قال أبو حيان في شرح التسهيل : التأويل إنما يسوغ إذا كانت الجادة على شيء ثم جاء شيء يخالف الجادة فيتأول، أما إذا كان لغة طائفة من العرب لم تتكلم إلا بها فلا تأويل ومن ثم كان مردوداً كتأويل أبي علي ليس الطيب إلا المسك على أن فيها ضمير الشأن؛ لأن أبا عمر نقل أن ذلك لغة تميم" ١ ويقصد أبو حيان بالجادة القواعد النحوية والأصول التي وضعها النحاة حين جمعوا كلام العرب واستقرؤوه ولعل الدافع إلى التأويل " أن النحاة اعتقدوا أن الكلام العربي لا بد أن يأتي على هيئة نموذج معروف، وطبقاً لقواعد محدودة لا شذوذ فيها ولا تناقض وبالاختصار طبقاً لتصور نظري معين ولكن قد يأتي الكلام على غير هذا النموذج المعروف لديهم عندئذ يصبح هذا الكلام في حاجة ماسة إلى البحث عن العلل التي جاءت على هذه الصورة ومن هنا يلجأ النحاة إلى تأويل النص تأويلاً عقلياً بمعنى إرجاعه إلى صورة افتراضية مقبولة لديهم " ٢

ولعل النحاة لم يحدوا مصطلح التأويل في القرون الأولى بحجّ جامع مانع يمكن أن نصل إلى مقصودهم من خلاله، اكتفاءً بحد من سبقهم إليه من الفنون الأخرى " فالمفسرون والأصوليون يُعَدُّون أوائل الذين استعملوا كلمة تأويل فهم اتكأوا عليها لتأويل نصوص القرآن الكريم وقراءاته ليحملوا آياته على المعنى الصحيح المراد أو على المذهب الذي يريدونه تأييداً لمعتقداتهم وأفكارهم، ثم استعمله اللغويون والنحويون بنفس المعنى الذي استعمله إياه المفسرون فدارت اللفظة في فلك المعنى نفسه ثم تطورت لتكون وسيلة الأصل النحوي الذي وضعه النحويون فجاءت تأويلاتهم للنصوص دائرة في فلك المحافظة على الأصل من الشواهد التي قد ترعزعه وتبعده فيسود الاضطراب على ما أصلوا وقعدوا فكان التأويل المهرع الذي يهرعون إليه ويلجئون إليه عندما تتصادم النصوص والشواهد " ٣ ويذهب حموز إلى أن اللفظة تسللت إلى النحو من كتب التفسير ذلك لأن هذه اللفظة ولدت في رحم التفاسير القرآنية ومنها إلى كتب النحو " ٤

ولي أن أزعّم أنه بنزول القرآن الكريم انبرى العلماء كل في تخصصه يخدمونه شرحاً وتفصيلاً وتأصيلاً، ومنطلقهم النص القرآني منه ينهلون وإليه يرجعون، ولا شك بأن هذا الهدف المشترك الذي

١ - جلال الدين السوطي الاقتراح، ص ٣٧ تحقيق، طه عبد الرؤوف سعد، مكتبة الصفا، مصر، القاهرة د، ت ١٤٢٠ هـ / ١٩٩٩ م

٢ - جلال شمس الدين، التعليق اللغوي عند الكوفيين مع مقارنته بنظيره عند البصريين دراسة أبستمولوجية، ص ١٤٢، مؤسسة الثقافة الجامعية، ١٩٩٤ م

٣ - فلاح إبراهيم نصيف الفهدي، التأويل النحوي في الحديث الشريف ص ٦

يسعون إليه وهو خدمة كتاب الله والتقرب بتفسيره إلى المولى عزوجل سيؤدي إلى تداخل هذه العلوم والأخذ من بعضها البعض سواء على مستوى التقعيد والتنظير أو على مستوى المصطلح وفي الأخير يكون التداخل أبين أظهر فتجد مصطلحا مستعملا عند الأصوليين هو ذاته مستعمل عند النحاة ويظهر صداه واستعماله عند المفسرين، ومن هذه المصطلحات التي استعملت في كل هذه الفنون مصلح التأويل نشأ في كتب التفاسير والأصول ولما كان علم النحو مسيرا في النشئة لبقية العلوم ولم يكن بمعزل عنها فقد تأثر بالمصطلح استعمالا فلم يحده النحاة اكتفاء بمن سبقهم إلى حده في العلوم الأخرى، وتقدمه عند المفسرين وتأخره عند غيرهم لا يعني إهماله وعدم استعماله عند من تأخر بل غاب المصطلح وبقي الأثر وقد قدمنا سلفا نماذج من ممارسات النحاة للتأويل .

وقد ظهر اهتمام المحدثين بالتأويل فتعرض له بعضهم في كتبه تعرضا مباشرا فحاول أن يعرفه ويجليه ليزيل إبهامه وغموضه وتناوله آخرون في كتب تيسير النحو داعين إلى إلغاء التأويل النحوي البعيد الذي عقّد النحو وذهب بروح اللغة، لكنهم يكادون أو يجمعون "على أن التأويل هو ما مارسه النحويون من تخريجهم النصوص وتأويلاتهم حتى تتفق مع أصولهم" ١ وقد عرفه المحدثون بتعريفات عدة فحده د السيد أحمد عبد الغفار فقال " التأويل هو حمل الظواهر اللغوية على غير الظاهر للتوفيق بين أساليب اللغة وقواعد النحو " ٢ وعرفه الخثران فقال " التأويل في المصطلح النحوي يعني النظر في النصوص والأساليب التي ورد ظاهرها مخالفا للأقيسة التي استنبطها النحاة واعتمدها ومحاولة توجيهها وجهة تجعلها متفقة مع هذه الأحكام والأقيسة غير مخالفة لها " ٣ وعرفه د غازي طليمات بأنه " النظر في فيما نقل من فصح الكلام مخالفا للأقيسة والقواعد المستنبطة من النصوص الصحيحة، والعمل على تخرجها وتوجيهها لتوافق بالملاطفة والرفق هذه الأقيسة والقواعد على ألا يؤدي هذا التوجيه إلى تغيير القواعد أو زعزعة صحتها واطرادها"؛ إن التعريفات التي ساقها المحدثون لم تخرج عما كان يعنيه القدماء سابقا بالتأويل ويمكن حصره في معنى واحد وهو رد ما كان مخالفا للقواعد النحوية إليها ليتوافق مع الأصل النحوي الذي عقّده النحاة والتزموه وحافظوا عليه ورد ما كان شاذا من الشواهد الفصيحة المنقولة عن العرب إليه .

ونجد كثيرا من المحدثين الذين سعوا إلى تيسير النحو وتذليل قواعده تعرضوا إلى التأويل بشيء من التعريض؛ ذلك لأنهم رأوا أن التأويل البعيد عقّد النحو العربي وأبعد الدارسين عن دراسته ومن هؤلاء

١ . علي بن أحمد مجّد الشهري ،التأويل النحوي وأثره في توجيه المعنى عند الفخر الرازي ، ص ١٢

٢ . السيد أحمد عبد الغفار ، ظاهرة التأويل وصلتها باللغة ص ٥٦ ، دار المعرفة الجامعية، د. ت

٣ . عبد الله بن حمد الخثران ، ظاهرة التأويل في الدرس النحوي بحث في المنهج ص ٩

٤ . غازي مختار طليمات ، أثر التأويل النحوي في فهم النص ، ص ٢٤٩ مجلة كلية الدراسات العربية والاسلامية العدد الخامس عشر

د إبراهيم مصطفى (١٩٣٧ م) في كتابه إحياء النحو ود عبد المتعال الصعيدي (١٩٤٧ م) في النحو الجديد وشوقي ضيف (١٩٨٤ م) في تجديد النحو ود مهدي المخزومي (١٩٦٤ م) في كتابه في النحو العربي نقد وتوجيه . بل رفض بعضهم فكرة التأويل جملة وتفصيلا وهم الذين تبنا المنهج الوصفي في دراسة اللغة لأنهم " يرون أن اللغة ما هي إلا نطق المتكلم من غير تقدير أو حذف فما يفعله النحويون من تقدير عامل أو معمول أو خبر لمبتدأ^١ يقول د عبد الرحمن أيوب " وكما يبين التأويل المنهج العلمي الصحيح وطبيعة دراسة اللغة يبين أيضا واقعها، فواقع اللفظة هو خروجها المنطوق بالفعل لا الملحوظة في الذهن، وواقع الجملة هو العلاقات بين أجزائها التي تظهر في السياق لا التي يفترضها التخيل، فالكلمة التي يلحظها النحوي ويقدرها ليست بكلمة على الإطلاق ، والحركة التي يتصورها في آخرها ليست بحركة أيضا ، والنحاة في هذا كمن يتخيل وجود الطلاب فيعقد امتحانا ويوزع كراسات الإجابة وأوراق الأسئلة لمجرد هذا الخيال "٢ وقد تعقب نصر أبو زيد القائلين بإلغاء التأويل جملة وتفصيلا لاعتمادهم على المنهج الوصفي فقال " ليس التأويل في النحو العربي ذلك المرض الذي يجب التخلص منه في مفهوم المحدثين ، بل هو في الحقيقة أداة هامة وأساسية من أدوات بناء العلم ذاته، وهو من هذه الزاوية يعكس الرؤية العلمية للظاهرة في فترة تأريخية محددة التأويل إلى جنب ذلك بل وقبل ذلك ظاهرة هامة وأداة أصيلة في الثقافة العربية التي انطلقت من مركز أساسي هو النص القرآني ومن الطبيعي أن يكون له نفس الأهمية في علم لصيق الصلة بالنص القرآني "٣

رابعا / مصطلح التأويل عند القطب :

١ / مدخل

بعد ما استعرضنا مصطلح التأويل والتفسير عند جملة من المفسرين واللغويين قدماء ومحدثين يمكننا القول إن التفسير هو النظر إلى المعنى الواضح الظاهر والتأويل هو الولوج إلى المعنى الباطن وقراءة ما وراء النص، فالتفسير هو قراءة أولية في النص والتأويل هو قراءة معمقة فيه، نأتي إلى مدونة الدراسة لتبين تعامل الإمام القطب ونظريته إلى المصطلح وقبل ذلك يحسن بالبحث أن يقدم مقدمة مختصرة لمناهج المفسرين حتى يضع تفسير الهميان في سياقه يتبين منهج القطب فيه، ومدى ظهور اللغة فيه بفروعها .

نزل القرآن الكريم على المصطفى صلوات الله وسلامه عليه، فكان يبلغه كما أنزل إليه من رب العزة والجلال بواسطة الأمين جبريل عليه السلام، ولم يكن ثمة إشكال عند صحابته الكرام في فهمه

١ . علي بن أحمد بن محمد الشهري ، التأويل النحوي وأثره في توجيه المعنى عند الفخر الرازي ص ٢٣

٢ . محمد أيوب ، دراسات نقدية في النحو العربي ، مكتبة الاتحاد المصرية ، ١٩٧٥ م ص

٣ . نصر حامد أبو زيد ، إشكاليات القراءة وآليات التأويل ، ص ١٩٢

ودراسته وتأمله وتفسيره؛ لأنَّ ما انبههم عليهم أمره كانوا يرجعون فيه إلى المصطفى ﷺ فيفصله لهم تفصيلاً، ويعدُّ تفسيره قولاً فصلاً لا يمكن أن يختلف فيه، وقد كان ذلك التفسير مهمة من مهمات النبي محمد ﷺ إذ أمره الله تعالى به في قوله ﴿ وَأَنْزَلْنَا إِلَيْكَ الذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ وَلَعَلَّهُمْ يَتَفَكَّرُونَ ﴾ [آل: ٤٤] ليوضح لهم ما غمَّ عليهم فهمه من آيات الذكر الحكيم بتوضيحها لهم وشرحها جاء في الهميان "وَأَنْزَلْنَا إِلَيْكَ" إليك يا محمد (الذِّكْر) القرآن سمى ذكراً لأنه تذكير (لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ) من أمر ونهى بأن تذكره لهم فيعلموه أو لتوضح لهم ما أشكل عليهم منه بإجمال أو غيره فالحديث مفسر لمجمل القرآن لا ناسخ له ولا معارض كما توهم والتبيين يطلق على النص على المقصود وعلى الإرشاد إلى ما يدل على المقصود كالقياس ودليل العقل (وَلَعَلَّهُمْ يَتَفَكَّرُونَ) أي ولتفكروا أي يتأملوا فيه فينتهوا للحقائق^١

بيد أنه لم يؤثر عن المصطفى صلوات الله وسلامه عليه تفسيراً كاملاً لآيات القرآن الكريم وإنما كان التفسير لبعض آياته أشارت إليها كتب الحديث في صحاحها ومسانيدها وما يؤثر عنه أنَّ الصحابة سألوا النبي ﷺ لما نزل قوله تعالى ﴿ الَّذِينَ آمَنُوا وَلَمْ يَلْبِسُوا إِيمَانَهُمْ بِظُلْمٍ ﴾ [الأنعام: ٢٨] فقالوا : وأئنا لم يظلم نفسه ؟ ففسره النبي محمد ﷺ الظلم بالشرك مستدلاً بقوله تعالى ﴿ إِنَّ الشِّرْكَ لَظُلْمٌ عَظِيمٌ ﴾ [لقمان: ٣١] "إلا أن التفسير المنسوب إلى الرسول ﷺ لم يكن تفسيراً لغوياً إلا فيما ندر، والمقصود بالتفسير اللغوي أن يكون للشارح اهتمام بلغة النص وصناعته قصد العبور إلى دلالة^٢ وبعد وفاة المصطفى أقبل الناس يسألون الصحابة عن تفسير بعض الآيات ، فمنهم من أحجم عن الإجابة ومنهم من أجاب، وإحجامهم ناتج من تحاشيهم الوقوع في الخطأ والقول في آيات الله بغير مراده وتفسير القرآن على خلاف مقتضاه، ومن أحجم أبو بكر الصديق عن تفسير قوله تعالى ﴿ وَفَكَهَّةً وَابَّأً ﴾ [عس: ١٣] قال " أي أرض تقلني وأي سماء تظلني إن أنا فسرت القرآن برأيي " وفي رواية " أي أرض تقلني وأي سماء تظلني و أين أذهب و لمن ألتجئ إن تكلمت في كتاب الله بما لا أعلم" فقد كانوا رضوان الله عليهم يتهيبون من الخوض في تفسير كتاب الله عزوجل خوف الزلل والانزلاق فيما لا تحمد عقباه من القول على الله تعالى ما ليس لهم به علم، في حين أن هناك كان من يفسر ويتأول القرآن وفي مقدمتهم ابن عباس ويكفيه دعاء الرسول ﷺ له " اللهم فقهه في الدين وعلمه التأويل " وكان المصطفى قد انتخبه لأن يكون مفسراً للقرآن لما رأى فيه من صفات تميزه عن غيره وتؤهله لأن يكون مفسراً لكلام الله تعالى فكان تفسير ابن عباس الذي جمعه أبو طاهر محمد بن يعقوب الفيروزبادي الذي أسماه "

١ . القطب ، هميان الزاد إلى دار المعاد ، ج ٩ ص ٢٥٦

٢ . الهادي الجطلاوي ، قضايا اللغة في كتب التفسير ، المنهج التأويل الإعجاز ، ص ٤٣ نشر دار محمد علي الحامي ، ط ١/١٩٩٨ م

تنوير المقباس من تفسير ابن عباس " أول تفسير بالمعنى المصطلحي لكلمة تفسير يتعرض فيه لشرح الآي وتوضيح ما خفي منها فهو " يمثل حلقة منطقية مناسبة في تأريخ التفسير القرآني فهو أول شرح لغوي في القرآن إذا استثنينا شروحا قليلة رويت عن النبي ﷺ " ١ وإنما كان شرحا لغويا لأن ابن عباس "دعا في تفسيره إلى التماس الاستعمال القرآني للألفاظ في الشعر، ولغات العرب، ففتح آفاقا واسعة للبحث في الكلمة القرآنية استعمالا ودلالة وجمالا " ٢

ويمتد الزمن إلى القرن الثاني الهجري فيتنافس العلماء في تفسير كتاب الله عزوجل فيسير التفسير في اتجاهين أولهما التفسير بالمأثور " وهو ما لا مجال للرأي والاجتهاد والاستنباط فيفسر القرآن بالقرآن أو بسنة ثابتة أو بقول صحابي أعطي حكم المرفوع " ٣ وثانيهما التفسير بالرأي وهو " تفسير القرآن بالاجتهاد " ٤ وتنزل الدراسات اللغوية في التفسير بالرأي . ولعل ما يهمنا هو الجانب اللغوي . فقد حملت في تلك الفترة التفاسير التي اهتمت باللغة اهتمامها بالغا وبرز في طياتها الجانب اللغوي بروزا واضحا، عنوانات غريب القرآن ومعاني القرآن وإعراب القرآن ومن خلال هذه العنوانات نتبين أن اهتمامات مؤلفيها كان منطلقا لغويا فيصل من خلال اللغة إلى المعنى ولعل من أبرز تلكم التفاسير التي اهتمت باللغة معاني القرآن للفراء، فمنه وصل إلينا نحو الكوفة على الرغم من أنه لم يكن كتاب لغة فحسب وإنما كان كتابا جامعا لعلوم شتى إذ كان الفراء يجلس إلى طلبته ويملي عليهم شرح الآيات التي يجد أنها محتاجة إلى تفصيل وبيان فيتعرض لمعانيها المعجمية وتراكيبها وصوتها وصرفها ونحوها ونظمها ويتجاوز من الآيات ما يجد أنه لا يحتاج إلى مزيد شرح وبيان "فكان أشبه ما يكون بدائرة معارف قرآنية يتحدث فيها الفراء عن اللغة كثيرا من نحو وصرف وبلاغة وإعجاز ، ثم يتحدث عن الاستعمالات الواردة في القرآن الكريم ، وما سمع من كلام العرب وهو يجعل القرآن الكريم المصدر الأول في اللغة " ٥ وكذلك نجد الاهتمام باللغة واضحا جليا عند أبي عبيدة معمر بن المثنى، في مؤلفه "بجاز القرآن " إذ بين مقدمة تفسيره أنه عمد إلى تأليفه بعد تغير الألسن حين احتاجت العامة إلى بيان معاني القرآن بخلاف ما كان عليه الصحابة رضوان الله عليهم فيقول " قالوا: إنما أنزل القرآن بلسان عربي مبين، ومصدق ذلك في آية من القرآن، وفي آية أخرى: ﴿ وَمَا أَرْسَلْنَا مِنْ رَّسُولٍ إِلَّا بِلِسَانِ قَوْمِهِ ﴾ [إبراهيم: ٤] فلم يحتج السلف ولا الذين أدركوا وحيه إلى النبي صلى الله عليه وسلم أن يسألوا عن معانيه لأنهم كانوا

١ . الهادي الجطلاوي ، قضايا اللغة في كتب التفسير ، ٤٦

٢ . سعيد جاسم الزبيدي، المشكل في القرآن الكريم ، من وجوه الإعجاز البياني ، ص ٩ دار كنوز المعرفة العلمية للنشر والتوزيع ، ط ١ /

١٤٣٠ هـ ، ٢٠٠٩ م

٣ . فضل حسن عباس وآخرون ، علوم القرآن ، ص ٢١٠ معهد العلوم الشرعية ١٤٢٢ هـ ٢٠٠١ م

٤ . محمد حسين الذهبي، التفسير والمفسرون ، ج ١ ص ٢٢١ دار الحديث القاهرة ط ١٤٣٣ هـ ٢٠١١ م

٥ . أحمد مختار ديرة ، دراسة في النحو الكوفي من خلال معاني القرآن للفراء ، ص ١٠٩ دار قتيبة للطباعة والنشر والتوزيع

ط ١ / ١٤١١ هـ ١٩٩١ م

عرب الألسن، فاستغنوا بعلمهم به عن المسألة عن معانيه، وعما فيه مما في كلام العرب مثله من الوجوه والتلخيص. وفي القرآن مثل ما في الكلام العربي من وجوه الإعراب، ومن الغريب، والمعاني. ١ "فكان مجاز القرآن تأسيساً لمنهج لغوي في مباشرة النص توظف فيه اللغة في خدمة الدلالة... فحرص أبو عبيدة حيث كان الغموض حاصلًا أو محتملاً أن يعرف بأسبابه المعجمية أو الإعرابية أو التركيبية أو البلاغية وأن يخرج الكلام إلى الفهم والوضوح في مستواه الأول وهو مستوى التفسير دون أن يتخطى ذلك إلى مستوى التأويل" ٢

إن كانت التفاسير التي أشرنا إليها اهتمت بجميع فروع اللغة دون أن تغلب جانباً على آخر بالإضافة إلى اهتماماتها بالمناحي الأخرى فهناك بعض المفسرين اهتموا في تفاسيرهم بفرع معين من فروع اللغة وهو الإعراب فحملت عنوانات "إعراب القرآن الكريم" وبعضها أضافت مع الإعراب المعنى فحملت عنوانات "إعراب القرآن ومعانيه" ولعل أبرز المؤلفات في تلك الحقبة الزمنية التي انصب اهتمامها على الإعراب "معاني القرآن وإعرابه" للزجاج وإعراب القرآن "المنسوب إليه كذلك وكتاب" إعراب القرآن "للنحاس وينصون على هذا الاهتمام في كتبهم فيصرح الزجاج في مقدمة كتابه معاني القرآن وإعرابه أن اهتمامه سيكون منصبا على شيئين متلازمين هما المعنى والإعراب فيقول " وإنما نذكر مع الإعراب المعنى والتفسير لأن كتاب الله ينبغي أن يتبين ، ألا ترى أن الله يقول ﴿ أَفَلَا يَتَذَكَّرُونَ الْقُرْآنَ ﴾ [همد: ٤٢] فحضرنا على التدبر والنظر ، ولكن لا ينبغي لأحد إلا أن يتكلم إلا على مذهب اللغة أو ما يوافق نقله أهل العلم "٣ ومن يطالع الكتاب يجد أن مسعاه في الكتاب اللغة بفروعها من صوت وصرف وتركيب ودلالة ، وسار في كتابه المنسوب إليه والموسوم بإعراب القرآن على طريقة تختلف في العرض وتشترك في الهم، فقد وزع كتابه على أبواب جمع فيها الآيات التي تندرج تحت باب نحوي أو أبواب بينها جامع فجاء كتابه في تسعين باباً تختلف طولاً وقصراً على حسب الموضوعات التي يتعرض لها، وقد بدا الاهتمام اللغوي فيه واضحاً، ونجد نفس المسعى عند النحاس في كتابه إعراب القرآن إذ يقول في فاتحة كتابه " هذا كتاب أذكر فيه إن شاء الله إعراب القرآن، والقراءات التي يحتاج أن يبين إعرابها والعلل فيها، وأخليه من اختلاف النحويين وما يحتاج إليه من المعاني، وما أجاز به بعضهم ومنعه بعضهم، وزيادات في المعاني وشرح لها، ومن الجموع واللغات، وسوق كل لغة إلى أصحابها" ٤ إن

١. أبو عبيدة ، معمر بن المثنى ، مجاز القرآن ، ص ٦.

٢. الهادي الجطلاوي، قضايا اللغة في كتب التفسير ، ص ٥٧

٣. أبو إسحاق إبراهيم بن السري الزجاج، معاني القرآن وإعرابه ، ج ١ ص ٣٢ شرح وتحقيق د عبد الجليل عبده شلي ، ط دار الحديث القاهرة ١٤٢٦هـ ٢٠٠٥م

٤. أبو جعفر أحمد بن محمد بن إسماعيل النحاس ، إعراب القرآن ، ج ١ ص ٩ تخريج وتحقيق د محمد محمد تامر ، ط دار الحديث القاهرة

١٤٢٨هـ ٢٠٠٧م

مسعى النحاس كان إعراب القرآن ولكن لم يقصر الاهتمام على الإعراب فحسب كما يوهم الناظر إلى عنوانه أول وهله ولكنه يربط الإعراب بالمعنى باختصار غير محل وهو الأمر الذي صرح به في المقدمة " ومذهبنا الإيجاز والمجيء بالنكتة في موضعها من غير إطالة، وقصدنا في هذا الكتاب الإعراب وما شاكله بعون الله وحسن توفيقه ١٠

بعد انتهاء هذه الحقبة الزمنية التي اشتغل فيها النحاة على اللغة في تفسير القرآن الكريم وبيانه إعرابا ودلالة، ظهرت التفاسير الموسوعية التي تجمع إلى جانب اللغة العقيدة والفلسفة والفكر والفقه وأصوله إلى غيرها من العلوم ، غير أن بعضها كانت اللغة شائعة بارزة فيه أكثر من غيره، فباللغة يصل إلى تفسير النص القرآني وبيانه ولعل كشاف الزمخشري أبرز هذه التفاسير إذ كانت النزعة اللغوية بارزة فيه فهو " منهج لغوي بل هو من أشد المناهج اللغوية نضجا واكتمالا في القرآن " ٢ و ينتزل "هيميان الزاد" في هذا النوع من التفاسير الموضوعية وهو ما سيتعرض إليه البحث في النقطة الموالية.

٢/ منهج القطب في الهيميان :

بعد استعراضنا لبعض مناهج المفسرين وجدنا أن بعضها يقتصر على اللغة أو جزء منها في مرحلة متقدمة وتوسع البعض الآخر في مرحلة لاحقة ليشمل اللغة مع غيرها من العلوم ووسمناه بالتفسير الموسوعي لاشتماله على علوم شتى، وينتزل هيميان الزاد في هذا النوع من التفاسير .

إن مدونة القطب الموسومة " بهيميان الزاد إلى دار المعاد " ٣ تتكون من خمسة عشر جزءا ألفها القطب في مستهل حياته وبداية مشواره العلمي، استفرغ فيها وسعه وجمع فيها مادة علمية غزيرة غير أنه لم يكتف بالجمع بل كانت له آراء ولفتات تفرد بها، ٤ وخالف فيها من سواه من العلماء ، وكثرة الأجزاء تقودنا إلى أن هذه المدونة كانت موسوعية إذ جمع فيها القطب علوما شتى يظهر ذلك من تنوع مصادر تفسيره كعلوم القرآن والحديث والفقه والعقيدة، وقد كان للغة بجميع فروعها نصيبا وافرا في تفسيره إذ يعول القطب في تفسيره على اللغة كثيرا "فكان تفسيره دائرة معارف جمع فيها علوم المفسرين " ٥

جرت عادة المفسرين أن يذكروا في مقدمة تفاسيرهم الدافع إلى التفسير والمنهج الذي يسرون عليه، غير أن مقدمة الهيميان جاءت مختصرة اختصارا شديدا لا يمكن معها الإحاطة بمنهجه كاملا ولا الدافع إلى تفسيره، ويبقى أن فيها إشارات من خلالها يمكن أن نصل إلى غايته من التفسير إذ جاء في

١ . النحاس ، إعراب القرآن ، ج ١ ص ٩

٢ . الهادي الجطلاوي ، قضايا اللغة في كتب التفسير ، ص ٩٧

٣ . طبع التفسير طبعين الأولى : في المطبعة السلطانية بطنجة سنة ١٣٠٥ - ١٤١٣ هـ في أربعة عشر جزءا والثانية في وزارة التراث والثقافة بسلطنة عمان ، عام ١٩٨٠ م - ١٩٩١ م في خمسة عشر جزءا والبحث يعتمد الطبعة الثانية لحداثتها وتوفرها

٤ . يساق في الهامش رأي سماحة الشيخ في الهيميان الذي أورده في تفسيره

٥ . عبد العزيز جدنا علي ، منهج الشيخ أطفيش في تفسير القرآن ، ص ٧٦ الملتقى الدولي الثاني للعلامة محمد بن يوسف أطفيش الجزائري قطب الأئمة لإسهاماته المعرفية وامتداداته في الجزائر والعالم يومي ١٧/١ محرم ١٤٣٦ هـ ١١/١٠ نوفمبر ٢٠١٤ م

المقدمة " فهذا تفسير رجل يسجني إباضي وهي ويعتمد فيه على الله سبحانه وتعالى ، ثم على ما يظهر لفكره بعد إفراغ وسعه ولا يقلد فيه أحدا إلا إذا حكى قولاً أو قراءة أو قصة أو أثراً لسلف، أما نفس تفسير الآي والرد على بعض المفسرين والجواب فممنه إلا ما تراه منسوباً وكان ينظر في الآية أولاً ثم تارة يوافق نظر جار الله والقاضي وهو الغالب والحمد لله " ١ إن من خلال هذه المقدمة يمكن أن نتبين الآتي:

١/ إن القطب قد اعتمد على من سبقه في التفسير فقد "استمد تفسيره من كتب من سبقه من المفسرين على اختلاف نحلهم ومشاربه " ٢ و هذا الجمع يدل على موسوعية الإمام واطلاعه على جملة من تفاسير القرآن الكريم مختلفة المناهج متعددة الاهتمامات، وهي طريقة المفسرين بل والمؤلفين عامة إذ المتأخر يأخذ من المتقدم، غير أن اعتماد القطب لمن سبقه ليس نقلاً دون تمحيص وتدقيق بل كان يعتمد إلى الآية فيعمل فيها فكره ويستفرغ فيها وسعه ويخرج فيها برأى ينبع من بنات أفكاره ، ثم إنه قد يتفرد به وينص على تفرده، فعندما فسر كلمة العالمين من سورة الفاتحة قال " فمعنى العالم ما سوى الله جميعاً من غير تعرض للأنواع، ومعنى العالمين جميع الأنواع كالجلوس يدل عن النوع التزاماً، والجلسة يدل عليها مطابقة وتصريحاً، هذا ما تراه مني ولا تراه لغيري والله أعلم ٣ فالإمام القطب ينص على تفرده بهذا الرأي ومثله كثير، وقد يصادف رأيه قولاً من أقوال المفسرين لم يطلع عليه سلفاً وغالب تلك الموافقة لمفسرين جليلين طبقت شهرة تفسيرهما الآفاق وهما جار الله الزمخشري والقاضي فيشير إلى تلك الموافقة بعد أن تثبت ولا يدعي الرأي منسوباً إلى نفسه فيقول في تفسير قوله تعالى ﴿وَمِنَ الَّذِينَ هَادُواْ سَمَّعُونَ لِلْكَذِبِ﴾ [المائدة: ١٤] ويجوز أن تكون من الأولى للتبعيض، على أن من المنافقين من لا يسارع في الكفر وكذا يجوز في الثانية ، ومعنى (هَادُوا) انتسبوا لليهودية، وليسوا على حقيقة اليهود الذين اتبعوا موسى، معنى (سَمَّعُونَ لِلْكَذِبِ) يسمعون الكذب سماعاً عظيماً أو كثيراً، سماع قبول؛ وذلك أنهم يسمعون من رؤسائهم أو علمائهم في صفة رسول الله ﷺ ، يحرفونها وفي أحكام التوراة، وكذلك يسمع منهم المنافقون ويسمعون أخباراً يرجف بها المرجفون، كذا ظهر لي ثم رأيت بعضه لغيري والحمد لله . وقد يعرض الأقوال دون أن يعلق أو يضيف فقد ساق قول الخليل وسيبويه أن اسم الجلالة الله اسم وليس بصفة ٤ ولم يدل برأى في المسألة وإنما اكتفى بذكر قوليهما فحسب

١ . القطب ، هيمان الزاد إلى دار المعاد ، ج ١ ص ٥

٢ . التواني بن التواني ، الامام أطفيش ومنهجه في التفسير ، ص ٢٢٥ الملتقى الدولي الثاني العلامة محمد بن يوسف أطفيش الجزائري قطب الأئمة إسهاماته المعرفية وامتداداته في الجزائر والعالم يومي ١٧/١٠ محرم ١٤٣٦ هـ ١١/١٠ نوفمبر ٢٠١٤ م

٣ . القطب ، هيمان الزاد إلى دار المعاد ، ج ١ ص ١٣٤ ، ١٣٥

٤ . نفسه ، ٦٧/١

٢/ أنه سيتعرض في تفسيره إلى المباحث العقدية تعرضا مستفيضا مباشرا يدل على هذا قوله في المقدمة "..... وإيضاح مذهب الإباضية الوهبية واعتقادهم، وذلك بحجج عقلية ونقلية" ١ معنى هذا أن التفسير سوف يتولى مهمتين في الجانب العقدي أولا إظهار العقيدة الإباضية والاستدلال لها من كتاب الله عزوجل عند الوقوف على تفسير الآيات التي لها علاقة بالعقيدة، وثانيهما أنه سيرد على المخالفين الذين يرون خلاف ما يراه الإباضية في مسائل الدين وأعني بها المسائل العقدية، وفي كلا المهمتين سيدعم القطب ما ينتصر إليه ويؤيده بحجج عقلية ونقلية وهذا التأييد بلا شك سيطول في هذه المسائل؛ لأنها مسائل جدلية طال فيها الأخذ والرد وتوسع فيها المفسرون قبله وما دام يخالفهم الرأي فإنه سيرد مفندا تلك الأدلة وسيقارع الحجة بالحجة والدليل بالدليل في منهج علمي رصين ، وسنجد . كما سنتعرض له في حينه . أنه سيوظف اللغة في تأييد معتقده وفي تفنيد حجج خصومه .

جاءت تلك المقدمة في نصف صفحة ابتدأها القطب بالحمدلة والصلاة على النبي واختتمها بقوله " والله أعلم " ثم شرع في تفسير الكتاب العزيز مبتدئا بسورة الفاتحة ومختتما بسورة الناس ، يبدأ تفسير السورة بذكر فضائلها مدعما تلك الفضائل بأحاديث عن الرسول ﷺ متعرضا لسبب تسمية السور في كثير من الأحيان ثم إنه يتعرض لشرح الآية شرحا مستفيضا يستقصي فيه جميع المباحث التي تحتملها الآية فيشرح مباحثها الفقهية والعقدية والأصولية والمنطقية واللغوية بجميع فروعها نحو وصرفا ودلالة وتركيبا، وحين يصدر تفسير السورة بتعداد فضائلها كان يقصد منه تشويق القارئ للسورة بتكرارها وإعادة قراءتها وتدبر معانيها إذ يقول " وإنما أذكر فضائل السور في أوائلها ليرغب الطالب القارئ في تفسيرنا هذا في درسها وحفظها وتكرار قراءتها رجاء لنيل ثوابها" ٢

وقد تعرض التفسير لجميع آيات الكتاب العزيز آية آية ويتباين طولها وقصرها على حسب ما تحتمله الآية من مباحث فينتقل في تفسيره من النص دون أن يكون في ذهنه اهتمام غالب بجانب دون آخر وإنما يتتبع النكت والقضايا التي يمكن أن يثيرها النص . وقد أخذت اللغة حيزا كبيرا في تفسيره، فقد كان حضورها ظاهرا في تفسيره فمنها يصدر وإليها يعود والمعنى هو فرع لتلك المباحث اللغوية فيها فبحسب ما تؤديه اللغة بمعجمها و تركيبها يكون رأي القطب، دون إغفال غيرها من الآلات في سبيل الوصول إلى المعنى.

نجد ذلك الاهتمام اللغوي بارزا متمثلا في توسع الإمام القطب في استظهار المباحث النحوية واستقصائها وذكر دقيقها وجليلها وتعرضه للخلاف بين النحاة في كثير من المسائل النحوية، مع اختلاف منهجه في عرض مسائل الخلاف، فأحيانا ينسبها إلى أصحابها وأحيانا أخرى يذكر القول

١ . القطب هيميان الزاد إلى دار المعاد ج ١ ص ٥

٢ . نفسه ، ج ١ ص ١٧

دون نسبة إلى قائله وتارة يرجح رأيا بعد استعراض أدلته وأخرى يكتفي بسرد الأقوال مع أدلتها دون ترجيح ، وقد استطرد في كثير من تلك المسائل حتى يحسب متتبع التفسير أنه تفسير لغوي فحسب إذ قد تطول مناقشاته لمسائل نحوية إلى عدة صفحات بل قد يعقد فصلا كاملا للحديث عن مبحث نحوي مثل ما فعل عند تفسيره البسملة فقد أفرد فصلا للحديث عن الاسم واشتقاقاته ومباحثه تعرض فيه للخلاف الدائر بين نحاة النصر والكوفة، واستطرد فيه استطرادا حتى أتى المسألة بكل تفاصيلها فذكر رأي نحاة البصرة وساق أدلتهم وما يرجح مذهبهم وذكر رأي نحاة الكوفة وما يؤيد مذهبهم ثم استعرض لغات الاسم فذكر له ثماني عشرة لغة مؤيدا تلك اللغات بشواهد من كلام العرب ثم انتقل وفصل الخط في كتابة البسملة تفصيلا عجيبا ولي أن أزعّم بأنه لم يترك شاردة ولا واردة من مسائل الاسم إلا وتحدث فيها. ١

ويظهر اهتمام القطب باللغة كذلك في إعراب آيات القرآن الكريم إعرابا تفصيليا فلا يكاد يمر بآية إلا ويتعرض لإعرابها ولا يكتفي بذكر وجه واحد في الآيات التي تحتل أكثر من وجه بل يتفنن في ذكر الأوجه الإعرابية، ومن أمثلة ذلك عندما فسر قوله تعالى ﴿الَّذِي جَعَلَ لَكُمُ الْأَرْضَ فِرَاشًا﴾ [البقرة: ٢٢] فصل الوجوه الإعرابية في الذي فقال " صفة ثانية لربكم أو منصوب بمحذوف أي أمدح الذي أو خبر لمحذوف أي هو الذي أو مبتدأ خبره فلا تجعلوا لله والرباط هو لفظ الجلالة وضعا للظاهر موضع المضمّر، وإنما ساغ ذلك الإخبار مع اختلاف زمن الجعل الأول والثاني مضيا واستقبالا؛ لأنّ الأول باق أثره إلى زمان الثاني " ٢ وقد يخرج به الأمر إلى التمرينات العقلية في الإعراب فعّد في إعراب البسملة ثلاثمائة وثمانئة وستين ألف وجه ٣

وما يلفت الانتباه أن القطب لم يكن يعدد الأوجه الإعرابية بمعزل عن المعنى بل كان المعنى حاضرا في كل وجه من تلك الأوجه الإعرابية وينص عليه ففي إعراب رغدا من قوله تعالى ﴿وَكَلَّا مِّنْهَا رَغَدًا﴾ [البقرة: ٥٣] قال " رغدا نعت لمصدر محذوف أي كلا رغدا واسعا لا حجر فيه وهذا إما على أن رغدا وصف كما تستعمل مصدرا أو على أنه مصدر بمعنى الوصف وإما على تقدير مضاف أي كلا ذا رغد أي صاحب وسع، وإما على أنه نعت به للمبالغة ويجوز أن يكون مفعولا مطلقا على حذف مضاف أي أكل رغد " ٤

١ . القطب ، هيمان الزاد إلى دار المعاد ج ١ ص ٤٦ - ٥٣

٢ . نفسه ، ج ١/ص ٣٣٤

٣ . نفسه ، ج ١/ص ٩٠

٤ . نفسه ، ج ١/ص ٤٥٧

ويظهر كذلك توسعه اللغوي في اهتمامه بالقراءات القرآنية وتخريجها والاستشهاد لها بكلام العرب ففي قراءة ﴿ وَفُودُهَا النَّاسُ ﴾ [التخريم: ٦] قال " قرأ به عيسى بن عمر الهمداني إما على المصدرية مبالغة، بحيث نزل قوة الاشتعال منزلة الناس والحجارة " ثم بعد ذلك يؤيد القراءة بما سُمع عن العرب فيقول " قال سيبويه " سمعت من العرب من يقول وقدت النار وقودا عاليا والاسم بالضم " ١ ولا يكتفي بإيراد الشاهد بل يوضع غامضه ويعرب مستغلقه ٢

إذن يظهر توسع القطب في اللغة من خلال:

- ١ / إحاطة القطب بالآراء النحوية
- ٢ / إعراب الآيات القرآنية واستقصاء وجوها وربطها بالدلالة
- ٣ / تخريج القراءات القرآنية والاستشهاد لها بكلام العرب
- ٤ / الاهتمام بالمباحث الصرفية
- ٥ / اهتمامه بالمباحث البلاغية

١ . القطب ، هيميان التزاد إلى دار المعاد ج ١ / ص ٣٥٦ ، ٣٥٧

٢ . ينظر على سبيل المثال - نفسه ، ج ١ / ص ٤٣٠ ، ٤٤٩ ، ٤٦٨

٣ / ممارسة القطب للتأويل :

تعرض الإمام القطب إلى تعريف التأويل حين فسّر قوله تعالى ﴿ وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلَّا اللَّهُ ﴾ وَالرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ يَقُولُونَ ءَامَنَّا بِهِ كُلٌّ مِّنْ عِندِ رَبِّنَا وَمَا يَذَّكَّرُ إِلَّا أُولُو الْأَلْبَابِ ﴿٧﴾ [آل عمران: ٧] بأنه "تفعيل من آل يؤول بمعنى رجع فالتأويل تصيير اللفظ إلى معنى بالتفسير مع الصرف عن ظاهرها وافق الحق أو لم يوافق" ١ إن هذا التعريف الذي ارتضاه الإمام القطب عند تفسيره هذه الآية ينبغي أن نقف عنده وقفات نستجلي من خلالها معانيه ومبانيه وما يرمي إليه. تحمل المادة المعجمية لكلمة "صير" معاني المرجع والعاقبة والمآل، والتأويل هو إرجاع اللفظ إلى ما يتناسب مع معناه وسياقه فقد جاء في معاجم اللغة ما يشير إلى هذا المعنى " صير : صار الأمر إلى كذا يصير صيرا ومصيرا وصيرورة وصيره إليه أصاره مصدر صار يصير والمصير هو المرجع الذي تصير إليه المياه " وصير الأمر أي منتهاه ومصيره أي عاقبته وما يصير إليه... وضور الشيء آخره ومنتهاه وفي قوله تعالى ﴿ رَبَّنَا عَلَيْنَا نَوَكَّلْنَا وَإِلَيْكَ أَنَبْنَا وَإِلَيْكَ الْمَصِيرُ ﴾ [المائدة: ٤] أي المرجع ٢ والتاء في أول هذا المصدر دالة على التحول المتعمد كذلك ، إذ تظهر تدخّل المؤول في تحويل اللفظ وإرجاعه إلى معنى يحتمله السياق . ونجد أيضا ملحما آخر في التعريف دلت عليه باء الاستعانة الملتصقة بكلمة التفسير فالاستعانة تتم بالمعنى المتبادر إلى الذهن أول وهله، ولا شك أن ذلك التبادر مصدره الدلالة الظاهرة التي يحملها اللفظ ثم ما تلبث تلك الدلالة أن تتلاشى عند تعمق النظر في اللفظة ذاتها أولا والسياق الذي وردت فيه ثانيا فتكون تلك المعاني التي تحملها تلك الألفاظ دوال على المعاني الباطنة الذي يصل إليه المؤول، وللوصول إلى المعاني يمكن للمؤول أن يسلك شتى الطرق ويستعين بكافة الوسائل المتاحة، ومنه ينقل الكلام من صورة إلى أخرى بالتأويل وهو ما نجده في تعريف الجرجاني حين حد التأويل فقال "التأويل أن تنقل الكلام في معناه من صورة إلى صورة من غير أن تغير من لفظه شيئا أو تحول كلمة من مكانها إلى آخر" ٣ إن التأويل يقضي صرف الكلمة عن ظاهرها وتحويل معناها من صورة إلى أخرى ويحتمل ذلك الصرف موافقة الحق ومخالفته، وفي كلا الحالين يعد تأويلا فإن وافق الحق كان تأويلا محمودا وإن خالفه كان تأويلا فاسدا " فمن علم المحكم ثم طلب المتشابه حرصا على العلم فلا بأس والله تعالى إنما ذم من كان غرضه تتبع المتشابهات المفسدة بقصدها فيكون كالمشركين الذين يقترحون على رسلهم آيات غير ما جاءوا به تعنتا وعنادا ، وظنا أنهم يؤمنون إذا جاء رسلهم ما اقترحوا " ٤

١ . القطب، هيميان الزاد إلى دار المعاد ، ج١ ص ١٨

٢ . ابن منظور ، لسان العرب ، مادة صير

٣ . عبد القاهر الجرجاني ، دلائل الإعجاز ، ص ٢٤٦ ، تحقيق، عبد المنعم الخفاجي، دار الجيل، ط ١، ١٤٢٤ هـ ٢٠٠٤ م

٤ . القطب ، هيميان الزاد إلى دار المعاد ج ٤/ص ١٩

ويؤكد القطب في مواضع من تفسيره أن التأويل هو صرف عن الظاهر ففي تفسير "الحمد" بأنه الشئ على الجميل الذي ليس باضطراري من نعمة أو غيرها على جهة التعظيم" يقول بعد أن ساق حججا أن التعريف قد يخالف بعض ما في الكتاب والسنة " وما أول فهو مصروف عن الظاهر " فقله تعالى هو " إخبار باستحقاق الحمد أو رجوع المحامد أو ثبوت كماله أو اختصاص الحمد أو أمر بالحمد أو الإخبار أو مجاز عن إظهار صفة الكمال وهو بالفعل أقوى أو حمد شرعي وهو أعم من الحمد اللغوي المراد بالتعريف فلا يلزم ما في المجاز من البعد والمنقول الشرعي أكثر من أن يحصى...والنقل إنما يوجب الجزم واليقين لو لم يكن قابلا للتأويل ، لما جاز بالصرف عن الظاهر وبأنه حقيقة شرعية لم يتعين المجاز أصلا...والأرجح حمل مثل ذلك التعريف على المسامحة بالتأويل في كلام الله ورسوله والبلغاء " ١ يتضح أن الإمام القطب يلجأ إلى التأويل ليصرف الظاهر إلى الباطن حتى مع النقل من اللغوي إلى الشرعي الذي يوجب في الأصل الجزم واليقين لكن مادام اللفظ يحتمل التأويل يقوم بتأويله بل ويقدمه على المجاز والحقيقة الشرعية، وبالجمله فإن اللفظ هو دالة المفسر والمؤول إلى المعنى .

وقد ترددت لفظة التأويل في الهميان بشكل ملفت للنظر فقد كان القطب يلجأ إليه حين تختلف الدلالات المعجمية للفظ الواحدة من ألفاظ القرآن الكريم وحين يعالج غريب القرآن ومتشابهه ويلجأ إليه حين يوجه قراءة من القراءات القرآنية صوتا وصرفا ودلالة، ويلجأ إليه حين يوجه تركيبا من التراكيب توجيهها دلاليا عندما يحتمل النظم تلك المعاني الباطنة، ويلجأ إليه حين يوجه آية توجيهها إيديولوجيا يتفق ومبادئه التي يؤمن بها ويعتقدها .ونكتفي في هذا الموضوع أن نضرب أمثلة على التأويل وسأرجأ التوسع في هذه المباحث إلى موضعها . فمثلا يقول نحوي التركيب الإضافي في قوله تعالى ﴿مَلِكٌ يَوْمَ الدِّينِ﴾ [الغلطة: ٤] والذي يدعوه إلى التأويل أن يوم الدين لم يحن وتعدد المعاني التي تحتملها لفظة الدين فقال:

- ١/مالك يوم الدين : الإضافة على ظاهرها.
- ٢/مالك يوم الدين : إضافة الوصف إلى الظرف إجراء له مجرى المفعول به على الاتساع بعد حذف المفعول والأصل ملك أمور يوم الدين وهو يوم لما يحضر نزل منزلة الحاضر أو الماضي.
- ٣/ مالك يوم الدين : لا يحتاج إلى هذا التنزيل لأن :
- أ/ ملك صفة مبالغة للاستقبال.

١ . القطب ، هيميان الزاد إلى دار المعاد ، ج١/ص ١٩٩ ، ١٠٠ ، ١٠١

ب/ نزل يوم الدين لتحقيق وقوعه منزلة الواقع فتكون الإضافة حقيقة تسبغ نعت المعرفة بملك ، فإن إضافة الوصف الاستمرارية حقيقة بالنسبة إلى ما مضى ولفظية بالنسبة إلى ما حضر وما استقبل ونعت المعرفة قرينة على اعتبار جانب الماضي ١

وكذلك يؤل لفظ الدين تأويلا معجميا لاحتماله أكثر من معنى فيقول :

الدين : الشريعة ويقدر مضافا مناسبا وهو يوم جزاء الشريعة.

الدين : الطاعة ويقدر مضافا مناسبا كذلك وهو يوم جزاء الدين.

الدين القهر : ويأتي بحجة لغوية " يقال دنته فدان أي قهرته فذلّ.

الدين الحساب : حجة سمعية " قال ابن عباس الدين الحساب ٢

ونجده يؤول حين يصطدم إعراب الآية مع القاعدة النحوية ليتفق ذلك التأويل مع القاعدة فعندما تعرض لإعراب قوله تعالى ﴿ كَيْفَ تَكْفُرُونَ بِاللَّهِ وَكُنْتُمْ أَمْوَاتًا فَأَحْيَاكُمْ ثُمَّ يُمَيِّتُكُمْ ثُمَّ يُحْيِيكُمْ ثُمَّ إِلَيْهِ تُرْجَعُونَ ﴾ [١١٢: البقرة] أشكل عليه إعراب الجمل المعطوفة على الحال حالا؛ لأن المعطوف يأخذ حكم المعطف عليه وتلك الجمل ماضية ومستقبلية وحاضرة و القاعدة تنص على أن الأحوال لا تكون إلا حاضرة فكان التأويل إذ قال " وإن قلت المعطوف على الحال حال، والمتعاطف في حكم المعطوف عليه (فَكُنْتُمْ أَمْوَاتًا) حال بلا واسطة، والجمل بعده أحوال بوسائط العواطف، وبعض ذلك ماض، وبعضه مستقبل، والحال حاض، قلت تكون الحال ماضية باعتبار زمان عاملها، وحاضرة مقارنة له ومستقبلية . والآية من الأول والثالث، أي كيف تكفرون بالله الآن؟ وقد كنتم فيما مضى أمواتاً فأحدث فيكم الحياة؟ ثم يميتكم في المستقبل ويحييكم وترجعون إليه؟ ولك أن تقول: هي من الثاني على التأويل بالعلم، أي كيف تكفرون بالله وأنتم عالمون بأنكم كنتم أمواتاً؟ وأنه أحياكم وأنه سيميتكم وأنه سيحييكم وأنكم سترجعون إليه؟ أي ما أعجب كفركم ، مع علمكم بذلك ، بل لو قيل الحال أبدا حاضرة لصح على التقدير بالعلم ، أما من المتكلم أون من صاحب الحال أو من غيرها سواء ماضية أو مستقبلية أو على التقدير بنحو قولك: ناويا أو مقدرا أو منويا أو مقدرا أو نحو ذلك ، إذا كانت مستقبلية وصحت الحاضرة بلا تأويل ٣.

ونجده يؤول اللفظة أو المفردة لتتفق مع العقيدة الإباضية التي ينتمي إليها القطب فأول لفظة "يد الله " ويده " في قوله تعالى ﴿ وَقَالَتِ الْيَهُودُ يَدُ اللَّهِ مَغْلُولَةٌ غُلَّتْ أَيْدِيهِمْ وَلُعِنُوا بِمَا قَالُوا بَلْ يَدَاهُ مَبْسُوطَتَانِ يُنفِقُ كَيْفَ يَشَاءُ ﴾ [المائدة: ٤٦] بالنعمتين نعمة الدنيا ونعمة الآخرة والملكين ملك

١ . القطب ، هيمان الزاد إلى دار المعاد ، ج ١ / ١٤٠

٢ . نفسه ، ج ١ / ١٤٠

٣ . نفسه ، ج ١ / ص ٤٠٣

الدنيا والآخرة والقدرتين قدرة الدنيا والآخرة واستبعد حمل الآية على ظاهرها فقال "والحق هذه التأويلات أعني الدخول في التأويل والله أعلم" ١

وفي المقابل نجد القطب يستبعد التأويل البعيد الذي لا يعتمد على دليل من اللغة ولا من خارجها فنجده يضعف تأويل الصوفية لآيات يبعد أن يراد منها ذلك المعنى الذي وصلوا إليه ففي قوله تعالى ﴿مِمَّا كَانَا فِيهِ﴾ [البقرة: ٦٣] والمقصود آدم وحواء. " قيل : المعنى أخرجهما من رفعة المنزلة إلى سفالة الذنب وهو ضعيف قريب من تفسير الصوفية لا يتبادر من اللغة لا يرد فيها "٢ بل ولا يلجأ إلى التأويل عندما يسعفه الظاهر لحمل النص القرآني عليه فقد استحسن قول قطرب حين عد فواتح السور حروفاً مزيدة للتنبيه والدلالة على انقطاع كلام واستئناف آخر ٣

١ القطب ، هيميان الزاد إلى دار المعاد ج ٥/ص ٥١٥

٢.. نفسه ، ج ١/ص ٤٦٢

٣.. نفسه ، ج ١/ص ١٧١

الفصل الأول: التأويل بالحذف وفيه :

- مدخل.
- المبحث الأول: الحذف في الجملة الاسميّة.
- المبحث الثاني: الحذف في الجملة الفعلية.
- المبحث الثالث: الحذف في المنصوبات.
- المبحث الرابع: الحذف في باب الإضافة.
- المبحث الخامس: الحذف في التوابع.
- المبحث السادس: الحذف في الحروف.
- المبحث السابع: الحذف في الأساليب.

أولاً : مدخل

تشترك اللغات العالمية في الحذف (١)؛ لأن الطبيعة البشرية تميل إلى الاختصار والإيجاز، وقد زخرت اللغة العربية بأساليب وصيغ للاختصار تنشده تلك الطبيعة البشرية، فالتثنية وجمع المذكر السالم هما صيغتان من صيغ الاختصار في العربية؛ إذ الألف والنون أو الياء والنون التي تلحق آخر المفرد؛ لتدل على التثنية أو الجمع تغني عن التكرار المتمثل في المعطوفات التي يستلزمها الجمع أو التثنية، والعطف كذلك أسلوب من أساليب العربية، تغني أدواته عن تكرار العوامل فيقوم العاطف مقام العامل، ويتنزل الحذف كذلك في مقام الاختصار، فيقتصر الباحث على الألفاظ والتراكيب التي تحصل بها الفائدة و يمكن لها أن تؤدي الرسالة اللغوية على أكمل وجه؛ فيحذف "ما يمكن أن يقرأ بين السطور وما يمكن أن يفهم من خلال السياق" ٢ وهو ما يعرف في الدرس اللغوي الحديث بقانون الاقتصاد الأدائي "الذي يدفع بكل مستعمل للسان الطبيعي إلى أن يركب كلامه بما يسمح له بإبلاغ أكبر كمية من المعلومات بأقل ما يمكن من المجهود الأدائي في استخدام جهاز التصويت، وبناء على هذا القانون تحدد استعمال الإنسان للغة بما يعرف بنزعة المجهود البدني" ٣

و قد عدّ العرب الفصاحة تنقية الكلام من الزائد الذي ينبو بالخطاب عن البلاغة والبيان، ويُعدّ ذكره ضرباً من ضروب التكرار، فيسم سيبويه الحذف بأنه "سمة العرب الفصحاء في أساليبهم" ويجعله ابن جني "من شجاعة العربية" ٤ وينص الجرجاني على أنّه أفصح من الذكر في بعض مواطن الخطاب حين وصفه بأنه "باب دقيق المسلك لطيف المآخذ، عجيب الأمر، شبيه بالسحر، فإنك ترى به ترك الذكر، أفصح من الذكر، والصمت عن الإفادة أزيد للإفادة، وتحدك تكون أنطق ما تكون إذا لم تنطق، وأتمّ ما تكون بيانا إذا لم تبين" ٥ "فما من اسم أو فعل تجده قد حذف ثم أصيب به موضعه، وحذف في الحال وينبغي أن يحذف فيها إلا وأنت تجد حذفه هناك أحسن من ذكره، وترى إضماره في النفس أولى وأنس من النطق به" ٦ "ورب مسكوت عنه أبلغ من ملفوظ به" ٧ ولا يمكن أن ينصرف الذهن إلى أنّ "الحذف هو نقص في كلام الله تعالى يكمله العباد، بل العكس نجد مبرر الحذف أن يتوفر من القرائن والأدلة على المحذوف ما يجعل ذكره حشوا... وبذلك يصبح الأسلوب قويا بالحذف" ٨

١. طاهر سليمان حمودة، ظاهرة الحذف في الدرس اللغوي، ص ٩، الدار الجامعية للطباعة والنشر والتوزيع، ١٩٩٨م

٢. الجطلأوي، قضايا اللغة في كتب التفسير، ص ٣٢٨

٣. عبد السلام المسدي، ما وراء اللغة، بحث في الخلفيات، ص ٥٤، ٥٥ مؤسسة عبد الكريم بن عبد الله للنشر والتوزيع، تونس، د.ت

٤. أبو الفتح عثمان ابن جني، الخصائص، ص ٥٤٤، تحقيق محمد علي النجار، عالم الكتاب، ط ١/ ١٤٢٧هـ ٢٠٠٦م

٥. عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز، ص ١٣١.

٦. نفسه، ص ١٣٥

٧. القطب، هميان الزاد إلى دار المعاد ج ١١ ص ٢٣١

٨. تمام حستان، مفاهيم ومواقف في اللغة والقرآن، ص ٢٨١، عالم الكتاب، ط ١ القاهرة، ٢٠١٠م

والقطب يتلمس مواطن الجمال وأسرار بلاغة الحذف في تفسيره ويجده في بعض المواطن أبلغ من الذكر، فقد عدّ حذف المضاف في قوله تعالى ﴿يَجْعَلُونَ أَصْبِعَهُمْ فِيَّ أَذَانِهِمْ﴾ [البقرة: ٩١] بلاغة وفصاحة لا يؤديها ذكر المضاف " فحين يبقى ظاهر اللفظ، كأنهم يجعلون أصابعهم كلها لا أناملها فقط على سبيل التوزيع، أي يجعل كل واحد منهم أصبعاً في أذنيه، فلكل واحد أذان يجعل في كل واحد أصبعاً من أصابعه " ١ فلو ذكر المحذوف الذي هو الأنامل لانتفى هذا المعنى البليغ الذي وجه به القطب هذه الآية الكريمة، فبالذكر ينحصر المعنى في الأنامل ولا يتبادر إلى الذهن غيرها، خصوصاً إذا علمنا أن العادة قد جرت أن اتقاء سماع الكلام يكون بوضع أظفار السبابة في الأذن، فبان أنّ الحذف في مثل هذا الموضع أبلغ من الذكر، ويلفت القطب الانتباه إلى لطيفة أخرى في الآية، وهي العدول عن التعبير بالسبابة التي جرت العادة على إخفاء الأصوات غير المرغوب بسماعها إلى الأصبع "لأن اسمها من السبّ فتركت لأدب القرآن" ٢ وهو ملمح ينطلق في تأويله من العظمة والقداسة المستقرة المستقرة في النفس للقرآن، فكان انتقاء اللفظ مناسب لما عليه تلك العظمة.

ثانياً: الحذف بين النحاة والبلاغيين:

اعتنى النحاة والبلاغيون على حدّ سواء بدراسة الحذف، فدرسه النحاة من باب القواعد الإعرابية والصيغ المثالية التي رسموها للنحو العربي بعد استقراءهم للكلام العربي المسموع، فكانت دراستهم بنيوية منصبة على البنى التركيبية " فالحذف الذي يلزم النحوي النظر فيه هو ما اقتضته الصناعة، وذلك بأن يجد خبراً بدون مبتدأ، أو بالعكس، أو شرطاً بدون جزاء أو بالعكس، أو معطوفاً بدون معطوف عليه، أو معمولاً بدون عامل نحو ﴿لَيَقُولَنَّ اللَّهُ﴾ [عنكبوت: ٦١] ونحو ﴿قَالُوا خَيْرًا﴾ [الحج: ٣٠] ٣ ودرسه البلاغيون بقصد الوصول إلى المزايا والنكت التي يكون بها الكلام بليغاً فصيحاً، وفي كليهما فإن مدار الحذف قائم على الإيجاز "لأن موضوعه على الاختصار، وذلك إنما يكون بحذف ما لا يحل بالمعنى، ولا ينقص من البلاغة، بل أقول . والقول لليمني العلوي . لو ظهر المحذوف لنزل قدر الكلام عن علوّ بلاغته، ولصار إلى شيء مسترّكٍ مسترذل " ٤

إنّ العلويّ في هذه المقولة يراعي الجانبين : الجانب الأول التركيبي، فحتى تصل الرسالة إلى المتلقى بمعنى واضح لا لبس فيه؛ يشترط أن يراعي المتكلم القواعد النحوية والصرفية ويودع القرائن التي يستعين بها المتلقي لفك شفرات تلك الرسالة وإدراك مضمونها، فلا يحذف ما يشكل لبساً في التركيب

^١ القطب ، هيمان الزاد إلى دار المعاد ج ١/ص ٣٠٨

^٢ . نفسه ، ج ١/ص ٣٠٨

^٣ . ابن هشام، معني اللبيب، ج ٢ ص ٤٣٥، ٤٣٦

^٤ . يحيى بن حمزة العلوي اليماني ، الطراز المتضمن لأسرار البلاغة وعلوم حقائق الإعجاز، ج ٢ ص ٧٢، تحقيق، الشربيني شريدة، دار

الحديث القاهرة، ١٤٣١هـ، ٢٠١٠م

يؤدي إلى إخلال بالمعنى، والجانب الثاني: البلاغي، المتمثل في ذكر الألفاظ التي تكون حشوا في تركيب يمكن أن يُستغنى عنها؛ فتتزل بمستوى الخطاب إلى الكلام السوقي، فكان حق تلك الألفاظ الحذف، فيفقد التركيب الجانب الإبداعي بذكرها، وقد نعت اليميني ذلك الخطاب بالمستركّ والمردول. وتأكيدا لمطلب الاختصار في الحذف جرت عادة النحويين عند ذكرهم لحذف المفعول به أن يقولوا "يحذف المفعول به اختصارا واقتصارا" (١) وبذلك "فالاختصار أصل ملازم لكل حذف، والقيمة البلاغية قيمة مضافة إليه، من قبل المتكلم أو المتلقي عندما يفتن لوجه من الوجوه البلاغية في الحذف ربما لم يلق لها المتكلم بالا"^٢

ولا أعني بالفصل بين دراسة النحويين والبلاغيين لظاهرة الحذف أن النحويين قد أهملوا الدلالة التي يفيدها الحذف، ولا البلاغيون ضربوا صفحا عن القواعد النحوية المنظمة له، لكن منطلق الفصل هو زاوية النظر، فالنحوي يهتم ببناء القاعدة والبلاغي يهتم بجماليات النصّ ومزاياه، ويبقى التداخل بينهما قائما إذ كل واحد منهم يشتغل على نصوص مشتركة، ويجمعهم أصل كبير يجبرهم على عدم الاستقلال هي اللغة نفسها؛ لذا نجد سيبويه يذكر في مدونته اللغوية جماليات الحذف في النصّ، ولا يغفل القواعد التي يسير عليها المتلقي في تقدير المحذوف يقول: "هذا باب ما يكون فيه المصدر حيناً لسعة الكلام والاختصار وذلك قولك: متى سير عليه؟ فيقول: مقدم الحاج، وخفوق النجم، وخلافة فلان، وصلاة العصر. فإثماً هو: زمن مقدم الحاج، وحين خفوق النجم، ولكنه على سعة الكلام والاختصار"^٣ فقريئة السؤال اللفظية أغنت عن إعادته في الجواب والمستفهم يدرك الخطاب بمجرد ما أن يقوم بسد الفراغات في البنية التركيبية التي تقتضيها الصناعة النحوية بتقدير يكون مناسباً للمحذوف، فتقدير "زمن وحين" مناسبة للسؤال المصدر بأداة الاستفهام (متى) الموضوعية ليُستفهم بها عن الزمان فكان التقدير زماناً فقط؛ لأن القرينة المودعة ضيّقت دائرة تقدير المحذوف فحصرته في الزمن واستبعدت بقية الخيارات المطروحة للتقدير.

وقول سيبويه سعة الكلام يدخل فيه الجانب البلاغي إذ التركيب ببنيته السطحية يشير إلى دلالات عميقة للألفاظ المحذوفة "بحيث تنثال عليه المعنى والدلالات التي كانت محتجبة باحتجاب ما حُذف من التركيب"^٤ وقد تنبه الشاطبي إلى اهتمام النحاة بمدلولات البنى التركيبية وعمق اللغة فيها فيقول واصفاً سيبويه بقوله "إن سيبويه - وإن تكلم في النحو - فقد نبّه في كلامه على مقاصد العرب،

^١ - ابن هشام، معني اللبيب، ج ٢ ص ٣٧٢

^٢ - محمود بن يحيى الكندي، المسكوت عنه في الخطاب دراسة في ضوء المناهج التأويلية، ص ١٣١ رسالة دكتوراة غير منشورة نوقشت في جامعة السلطان قابوس بسلطنة عمان ٢٠١٥م

^٣ - سيبويه، الكتاب، ج ١ ص ٢٣٠

^٤ - جمعي، بو جمعة، ظاهرة الحذف في شعر البحري دراسة بلاغية إيقاعية، ص ٤٧، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء، ط ١

وأثناء تصرفاتها في ألفاظها ومعانيها، ولم يقتصر فيه على بيان أنّ الفاعل مرفوع، والمفعول منصوب، ونحو ذلك، بل هو يبيّن في كل باب ما يليق به، حتى إنه احتوى على علم المعاني والبيان، ووجوه تصرفات الألفاظ والمعاني^١

لم يقتصر الاهتمام بالحذف على النحاة والبلاغيين بل تشضى ليصل إلى اهتمامات الأدباء وعلماء العروض وعلماء الصرف فشمّل أغلب علوم اللغة ليبقى "شاهدا على هشاشة الحواجز بين تخصصات علوم اللغة"^٢

وجهد القطب في الهميان ينصبُّ على الجانبين فيذكر موطن الحذف مستعينا بالأدلة الموجودة في التركيب ثم يعقبه بالنكت المتوخاة من الحذف، ويضيف إليه ما يحتمله التركيب من مباحث تأويلية، ففي قوله تعالى ﴿لَا تَسْفِكُونَ دِمَاءَكُمْ وَلَا تُخْرِجُونَ أَنْفُسَكُمْ مِنْ دَيْرِكُمْ﴾ [البقرة: ٤٨] ساق احتمال تقدير المضافات: "أي لا يسفك بعضكم دماء بعض ولا يخرج بعضكم أنفس بعضكم من ديار بعضكم، أي من دياره"^٣ ثم أردف بعد هذا التقدير نكتة الحذف وهي: "بقاء صورة الكلام دالة على أنه قاتل نفسه إذا قتل الآخر، ومخرج نفسه إذا أخرج الآخر، لأخما كواحد للنسب أو للدين، ولأنه كما يدين يدين"^٤ وبالتالي فإنه يجمع بين تحليل البنى التركيبية للآيات دون إغفال للجانب البلاغي.

ثالثا: ضوابط الحذف:

ما دام الحذف ظاهرة لغوية وجدت في لغة العرب وأساليبهم و يعدونها في مواضع أبلغ وأوضح من الذكر، وبما أنّ القرآن نزل بلسان عربي مبين، فوجود هذه الظاهرة مسلّم به في أرقى كتاب وأبلغ نص، بعد هذا التسليم نجد محاولة النحاة تأطير هذه الظاهرة، ووضع حدود وقيود لها، وفي المقابل نجد المفسرين يحاولون تلمس المحذوف وتقديره على وفق تلك القواعد وبما يتناسب وقداصة النص القرآني، ويُريل اللبس الذي يثيره المحذوف في بعض التراكيب، وهي مهمة من مهمات المفسر؛ لذا وجدنا القطب يسعى إلى تتبع مواطن الحذف فيتعامل معها على نحو ما يستدعيه التركيب فيقدر في بعضها محذوفا واحدا فقط، وفي مواضع أخرى يتعدد لديه التقدير فيذكر أكثر من احتمال يكون صالحا لأن يسد الفراغ التركيبي في النص، وهذا التقدير سواء أكان أحاديا أو متعددا، له من القرائن والشواهد في السياق ما يؤيده، ويكون على وفق شروط وضوابط يلتزم بها المفسر ويجعلها ماثلة أمامه في اللحظة التي يبحث فيها عن لفظ مناسب للتقدير.

^١ - إبراهيم بن موسى بن محمد اللخمي الشاطبي، الموافقات، ج ٥ ص ٥٤ تحقيق، أبو عبيدة مشهور بن حسن آل سلمان، دار ابن عفان

للنشر ط ١، ١٤١٧ هـ ١٩٩٧ م

^٢ - محمود بن يحيى بن أحمد الكندي، المسكوت عنه في الخطاب، دراسة في ضوء المناهج التأويلية، ص ١١٨ رسالة دكتوراة غير مطبوعة.

^٣ - القطب، هميان الزاد إلى دار المعاد ج ٢ ص ١٥١

^٤ - نفسه، ج ٢ ص ١٥١

إنّ الحدود والقيود هي تلك الأدلة والشروط التي نصّ عليها النحاة في مصنفاتهم لتستقيم ظاهرة الحذف وفق ضوابط معينة يسيرون عليها في اتجاهين الأول الحذف نفسه والثاني تقدير المحذوف، وقد ذكر ابن هشام مجموعة شروط للحذف،^١ جعل بعض الباحثين منها شرطين أساسيين للحذف وشكك في صلاحية باقي الشروط^٢ وعموماً يامعان النظر في جملة تلك الشروط نجد أن منطلق جملة منها نظرية العامل والغرض هو المحافظة على القواعد النحوية والأصول، مع مراعاة جانب المعنى، ويتحصل أنّ الشرطين البارزين في قضية الحذف هما وجود دليل على المحذوف، وألا يؤدي الحذف إلى لبس في المعنى، يشير ابن جني (٣٩٢ هـ) إلى ضرورة وجود دليل الحذف فيقول "واعلم أن المبتدأ قد يحذف تارة، ويحذف الخبر أخرى وذلك إذا كان في الكلام دليل^٣ ويجعل ابن يعيش (٦٤٣ هـ) الألفاظ أدلة على المعاني في التراكيب فإذا وجد في اللفظ ما يغني عن اللفظ جاز حذفه فيقول في حذف المبتدأ أو الخبر " ... إلا أنه قد توجد قرينة لفظية أو حالة تغني عن النطق بأحدهما فيحذف لدلالاتها عليه؛ لأن الألفاظ إنما جيء بها للدلالة على المعنى فإذا فهم المعنى بدون اللفظ جاز أن لا تأتي به ويكون مراداً حكماً وتقديراً^٤ يشير ابن يعيش إلى الشرط الثاني الذي هو جواز الحذف مع أمن اللبس. وهذان الشرطان لا بد منهما؛ لأن الكلام هو علاقة بين المتكلم والمخاطب، والمتكلم لا يحذف من الكلام إلا ما يعتقد أنه يمكن أن تصل الرسالة اللغوية بدونه، فيُضمّن التركيب إشارات ترشد المخاطب إلى تقدير المحذوف؛ لأنه وإن لم يكن للمخاطب دور في عملية الحذف إلا أنه محور في تقدير المحذوف "فهو يوجه الكلام وجهة دون أخرى^٥ وتوجيهه للكلام لا يعني بحال أنه يتصرف فيه من غير قيد ولا شرط فيؤوله بعشوائية دون أن تكون هناك موجّهات وضوابط لتأويل المحذوف وإلا أصبحت اللغة عبثاً، وأبرز موجّهات تأويل المحذوفات هي الألفاظ والإشارات التي ترد في السياق (القرائن اللفظية) ومنها يستدل على المحذوفات.

إنّ الأدلة هي القرائن الحالية أو اللفظية التي تكون حاضرة في السياق، ويمكن الاعتماد عليها في تقدير المحذوف فمتى انعدمت تلك القرائن لم يجز الحذف؛ لأنّ انعدامها يؤدي إلى إلباس في المعنى ويصبح الكلام لغواً لا فائدة فيه، ويشير القطب إلى الحذف موطناً من مواطن اختبار السامع هل يعرف

^١. ابن هشام، معني اللبيب، ج ٢ ص ٣٦٦

^٢. عبد العزيز الملوكي، الأسلوب في القرآن الكريم سورة البقرة أنموذجاً، ص ١٥٦ عالم الكتاب الحديث للنشر والتوزيع، الأردن، إربد ط ٢٠١٤م

^٣. أبو الفتح عثمان ابن جني، اللمع في العربية، ص ٧٧ تحقيق حامد الضامن، عالم الكتاب، مكتبة النهضة العربية ط ٢ / ١٤٠٥ هـ. ١٩٨٥ م

^٤. ابن يعيش، علي بن يعيش، شرح المفصل، ج ١ ص ١٨٢ تحقيق أحمد السيد سيد أحمد، المكتبة التوفيقية، د. ت.

^٥. محمد الشاوش، أصول تحليل الخطاب في النظرية النحوية العربية، ج ٢ ص ١٤٢١ المؤسسة العربية للتوزيع، تونس، ط ١، ١٤٢١ هـ. ٢٠٠١ م.

المحذوف بالقرينة؟ إذ " ليس الواجب على المتكلم إفهام السامع، حتى إنه لا يحذف اللفظ إلا وقد اعتقد بالقرينة أن السامع يفهم بها ويجزم بفهمه، بل الواجب عليه نصب قرينة صالحة لا يفهم بها السامع، ويظن أنه يفهم بها أو يشك أنه يفهم بها سواء أكان يفهم بها أم لا"^١

ويصرّح القطب في مواضع كثيرة من تفسيره بالأدلة والقرائن التي يستند إليها في تقدير المحذوف من ذلك قوله تعالى ﴿جَنَّتٌ تَجْرِي مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ﴾ [آل عمران: ٥١] يقول "الضمير عائد إلى الجنات بتقدير مضاف أي من تحت أشجارها، وخصت الأشجار بالتقدير لأنها المحتاجة إلى الماء في الجملة، ولدلالة الجنات عليها، ولك أن تقدر من تحت أشجارها وقصورها إشعاراً بأن قصورها أكمل وأهلها أنعم، إذ كانت الأنهار تجري من تحتها، وكيفية تقدير القصور أن يقال : إن الآية حذف فيها المضاف وهو أشجار والمضاف والمضاف إليه وهما قولك وقصورها، وحذفها من باب حذف العاطف والمعطوف وما يلتحق به، ولك أن تقول لما حذف المضاف الأول استغنى عن المضاف بالمضاف الذي قبله والذي بعده من حيث الاشتمال والمعنى لا الإعراب ولك تقدير مضاف منون ومضافا معطوفاً أي من تحت أشجارها وقصورها كقولك بين ذراعي وجبهة الأسد ولك أن ترجع المضمرة إلى الأشجار أو إلى الأشجار والقصور بدلالة الجنات وهي على الأشجار أدل بحسب اللغة وأما بحسب عرف الناس في جنة الآخرة فهي على القصور أدل " ٢

إنّ الأدلة التي اعتمدها القطب في تفسير هذا الجزء من الآية وكانت موجهة له في تقدير المحذوف لفظية وكانت صريحة في التركيب أو ضمنية ندركها من خلال التفسير، إذ نجده يقدّر المحذوف باحتمالين ولكل احتمال ما يسعفه من الأدلة :

١/ الاحتمال الأول : أن المحذوف هو المضاف ويقدر بالأشجار " من تحت أشجارها " ويسوق على هذا التقدير دليلين :

لفظي ← الجنات

عقلي ← أن الأشجار محتاجة إلى الماء

٢/ الاحتمال الثاني المحذوف هو المضاف " الأشجار " والمضاف والمضاف إليه " وقصورها " ويسوق على ذلك دليلين :

عرفي ← بحسب عرف الناس القصور في الآخرة أدل

١. محمد بن يوسف أطفيش، تخليص العاني من ربة جهل المعاني ص ٨٢، تحقيق، محمد رمزي، وزارة التراث والثقافة، سلطنة عمان، ط ١،

١٤٣٠هـ - ٢٠٠٩م

٢. القطب، هميان الزاد إلى دار المعاد، ج ١/ص ٣٦٥

عقدي ← يمكن تصيده من تفسير الآية وهو أن عطاء الله تعالى لا حد له، وهذا العطاء في الآخرة أكمل وأتم فيقدر المحذوف بما يتناسب مع ذلك الكمال الأخروي فيضيف إلى الأشجار القصور فيصل بالتصور الذهني إلى أسمى غايات الكمال والجمال.

ويمكن أن نضيف إليهما دليلاً نقلياً خارجياً يتمثل في استحضار المفسر حديث المصطفى صلى الله عليه وسلم حين وصف الجنة بقوله "فيها ما لا عين رأت ولا أذن سمعت ولا خطر على قلب بشر"

ونلاحظ فيما مضى ملمحاً مهماً يظهر في اهتمام القطب بالمعنى ولو على حساب القاعدة النحوية المطردة، ففي تقديره للمحذوف خرق لقواعد استقرار النحاة على ترادفها نجدها حاضرة عند تقديرهم للمحذوف، إذ يشددون على عدم مخالفة الأصل بتكثير تقدير المحذوف؛ لأنه على خلاف القاعدة، وأجد في هذه القاعدة ارتباط وثيق بقانون المسافة^١ بين المذكور والمحذوف فكلما كثرت المحذوفات كانت أبعد في التأويل وعدت مخالفة للأصل، ويتحصل أن تقدير محذوف واحد أولى من تقدير محذوفين؛ فحين تعرض السيراني في شرحه لكتاب سيبويه ذكر مصطلحي القرب والبعد في تقدير المحذوف ففارق الحذف والتقدير بين عبارات سيبويه في الكتاب "متى سير عليه (مقدم الحاج وخلافة فلان) (صيد عليه يومان و ولد له ستون) عاماً" فالتقدير في الأول على الرفع سير عليه مقدم الحاج وخلافة فلان "أعني ليس حذف" زمن "من" مقدم الحاج "و" "خفوق النجم" وإقامة المضاف إليه مقامه بأبعد من حذف الأولاد، في قولك: "ولد له ستون عاماً": لأن التقدير فيهما واحد، بل قوله: "ولد له ستون عاماً" أبعد؛ وذلك لأن التقدير فيه: ولد له الأولاد في ستين عاماً فحذف منه شيئاً "الأولاد" و "في" إلا أنه قدر بعد حذف "في": ولد له أولاد ستين عاماً، فحذفت المضاف وأقمت المضاف إليه مقامه^٢ فنعت ما كثرت فيه التقديرات بالأبعد وما قلت فيه التقديرات بالأقرب. ومخالفة القطب لهذا الأصل ظاهرة في تأويله المحذوفات في الآية إذ حذف المضاف والمضاف إليه فنص على أنه من باب حذف العاطف والمعطوف عليه وما يلحق بهما، ووقع في خرقاً آخر في تقديره له علاقة بالإعراب والمعنى يتمثل في تجاوز قاعدة "الإعراب فرع المعنى" وتقدير المحذوف يجب أن يتنزل في خدمة هذه القاعدة، ولكن القطب يصرح في تأويله للمحذوف أن التأويل يخدم المعنى دون الإعراب، ولكن ما يمكن أن نعهده مخالفة وخرقاً للقواعد في تقديره للمحذوف هو أمر يستلزمه عمل المفسر؛ إذ يتجه بتفسيره إلى المعنى الذي يتوخى أنه مقصود رب العباد من تلك الآية، يتعامل معها بحذر شديد فيصطفي من المعاني المتواردة إلى ذهنه أقربها إلى مراد الله وأسمائها في نظره ولو بتطويع قواعد النحو وقضاياه خدمة

^١ . مصطلح ورد عند تمام حسان في كتابه خواطر من تأمل لغة القرآن الكريم، ص ١٣ عالم الكتاب، ط ١، ١٤٢٧ هـ ٢٠٠٦ م

^٢ . أبو سعيد الحسن بن عبد الله بن المربان السيراني، شرح كتاب سيبويه، ج ٢ ص ١١٧ تحقيق: أحمد حسن مهدي، علي سيد علي، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، ط ١، ٢٠٠٨ م .

للمعنى وهو ما ينبغي أن يكون عند التعامل مع القرآن الكريم. وبهذا نخرج أن القطب يقدر المحذوف بناء القرائن اللفظية السياقية والقرائن المعنوية التي يتيحها التركيب.

رابعاً : مواطن الحذف:

إنّ الحذف يرد على كل أجزاء اللغة فقد يكون المحذوف صوتاً أو حرفاً أو كلمة أو جملة أو تركيباً، وهذا المحذوف قد يعوّض عنه وقد يحذف من غير تعويض، فالأول كالأسماء التي تعوض عنها بالضمائر، والفاعل الذي يعوض عنه بنائب الفاعل "وهو حذف يقوم مقامه ما يدلّ عليه فلا يحتاج التركيب إلى تقدير محذوف من الناحية الإعرابية؛ لأنه تركيب سليم مكتمل العناصر من الناحية الشكلية"^١ والثاني هو الذي يشير إليه الرماني بقوله "الحذف هو إسقاط كلمة للإجتزاء عنها بدلالة غيرها من الحال أو فحوى الكلام"^٢ فالحذف لا يعوض بكلمة وإنما تشير إلى المحذوف قرائن الحال وفحوى الخطاب، إذ لو "تحدثت هذه التراكيب عن القرائن للزمن أن نعيد المحذوفات التي فهمنا معانيها من قبل دون أن نلفظ بها"^٣ فالقرائن ضمانات يودعها المتكلم في رسالته اللغوية يعتمد إليها المخاطب لتكون وسيلته في فهم مقصود المتكلم.

ما قدمناه من إشارة إلى توسع اللغة العربية في الحذف فيمتدّ ليشمل الحرف والاسم والفعل والتركيب، قاد المشتغلين بعلم اللغة إلى توزيع دراسة المحذوف على جميع مستوياتها، فحذف الحرف يختص به علم الصرف أو الصوت، وحذف الاسم أو الجملة يندرج في علم النحو الذي يختص بالتركيب، فالاسم مثلاً يتغير موقعه بتغير معناه في التركيب، فيقع مبتدأ وخبراً وفاعلاً ومفعولاً به ويقع في غيرها من المعاني النحوية فيطال الحذف جميعها، بل وجدنا الحذف يتجاوز الحرف والاسم والجملة فيكون المحذوف تركيباً بأكمله وهذا يتعلق غالباً بالأساليب النحوية، فقد تحذف إحدى جملتي الشرط أو جملة القسم وغيرها؛ وبناء على سعة الأبواب التي يدخل عليها الحذف فإنه ينقسم بالنظر إلى المحذوف إلى قسمين كبيرين هما:

١/ حذف يقتضي تأويلاً واجبا

٢/ حذف يقتضي تأويلاً جائزاً

الأول حين يكون المحذوف عمدة في الكلام، إذ العمدة لا يمكن الاستغناء عنها في التركيب فإن لم تكن مذكورة فلا بدّ من تقديرها؛ لذا شاعت في مصنفات النحو أبوابٌ خاصة تُذكر فيها مواضع حذف المبتدأ وجوبا وجوازاً، ومواطن حذف الخبر وجوبا وجوازاً، ومواطن إضمار الفاعل، وهكذا في كل

^١ . حسن محمود شبانة، ظاهرة الاتساع في النحو العربي، ص ٢٩٧ دار الفتح للدراسات والنشر، ط ١، ١٤٢٣، ٢٠١١ م

^٢ . علي بن عيسى بن علي بن عبد الله الرماني، النكت في إعجاز القرآن، ص ٧٦ مطبوع ضمن ثلاث رسائل في إعجاز القرآن الكريم، تحقيق: محمد خلف الله، د. محمد زغلول سلام، ط ٣، ١٩٧٦ م.

^٣ . حموده، ظاهرة الحذف في الدرس اللغوي ص ١٧.

عمدة مثلت ركنًا من أركان الجملة النواة، وقد دلّ هذا التوسع في التناول على أنّه لا يمكن الاستغناء عن العمّد فشاع في تلك الأبواب تقصّي حذفها، والثاني حين يكون المحذوف فضلة، إذ الجملة تكون تامة دون تلك المحذوفات باعتبار ركني الإسناد، ويبقى تقدير المحذوفات الجائزة يخدم فكرة إيصال معان زائدة على أركان الجمل لم تكن لتصل إلى المخاطب إلا بتقديرها، متى ما كانت مقصودة للمتكلم، وتقتضيها الصناعة النحوية.

وعلى الرغم من كثرة الحذف وشيوعه في الاستعمال فإنّه يُعدّ خلاف الأصل^١ ولا يحذف شيء إلا لدليل^٢، هذه القاعدة دعّتنا أن نعدّ الحذف مظهرًا من مظاهر التأويل، لأنه جاء على خلاف الأصل، فحين يصطدم التركيب بهذه القاعدة نلجأ إلى تقدير المحذوف، والنحاة يحذرون من التقدير الخاطيء حتى لا يخالف الأصل مرتين إذ يقتضي "القياس أن يقدر الشيء في مكانه الأصليّ لئلاّ يخالف الأصل من وجهين الحذف ووضع الشيء في غير محله"^٣ فالمرّة الأولى التي يعينها ابن هشام هي الحذف ذاته، والثانية مترتبة على الأولى وهي تقدير المحذوف. وسوف أناقش الحذف فيما يأتي من مباحث.

^١ . القُطْب، تخليص العاني من رتبة جهل المعاني، ص ٨١

^٢ . ابن جني، الخصائص، ص ٥٤٤

^٣ . ابن هشام، معنى اللبيب، ج ٢ ص ٣٧٤، تحقيق، حسن جمد، منشورات مُجدد علي بيضون دار الكتب العلمية، بيروت لبنان، ط ١،

١٤١٨ هـ - ١٩٩٨ م

المبحث الأول : الحذف في الجملة الاسمية.

تتكون بنية الجملة الاسمية من ركنين أساسيين هما المبتدأ والخبر، بمجموعهما تحصل الفائدة، فالمبتدأ هو الاسم الذي يقع في صدر الكلام ويخلو من العوامل اللفظية، وله صور ثلاث "اسما خالصا أو مصدرا مؤولا أو مشتقا معتمدا على استفهام أو نفي" ١ والأخير لا يحتاج إلى خبر وإنما يكتفي بمرفوعه، والخبر "هو كل ما أسندته إلى المبتدأ وحدثت به عنه" ٢ فهو الجزء الملازم للمبتدأ الذي يتم فائدته. هذا التلازم بين ركني الجملة الاسمية الأصل أن يُذكر فيه الطرفان، لكنّه قد يعرض له ما يستدعي حذفه بشرط وجود الدليل وعدم اللبس، وقد ساق ابن السراج، ثلاث جهات يعرض فيها حذف المبتدأ والخبر "الجهة الأولى: حذف المبتدأ وإضماره إذا تقدم من ذكره ما يعلمه السامع فمن ذلك أن ترى جماعة يتوقعون الهلال فيقول القائل: الهلال والله، أي: هذا الهلال فيحذف هذا... الجهة الثانية: أن تحذف الخبر لعلم السامع، فمن ذلك أن يقول القائل: ما بقي لكم أحد، فتقول: زيد أو عمرو، أي: زيد لنا... الجهة الثالثة: أنهم ربما حذفوا شيئا من الخبر في الجمل وذلك المحذوف على ضربين: إما أن يكون فيه الضمير الراجع إلى المبتدأ نحو قولهم: السمن منوان بدرهم، يريد: منه، وإلا كان كلاما غير جائز؛ لأنه ليس فيه ما يرجع إلى الأول. وإما أن يكون المحذوف شيئا ليس فيه راجع ولكنه متصل بالكلام نحو قولك: الكُرُّ بستين درهماً، فأمسكت عن ذكر الدرهم بعد ذكر الستين لعلم المخاطب" ٣ يشير ابن السراج في معرض حديثه عن مواطن الحذف إلى أمر مهم وهو أنّه لا يتأتى الحذف إلا بحضور المخاطب في ذهن المتكلم حين يُنشىء الرسالة اللغوية فيودع في رسالته دليلا حاليا أو مقاليا يشير به إلى حذف أحد الركنين، فيقدّر المخاطب "الركن الغيبي تبعا للعناصر الداخلية للسياق والأبعاد الخارجية للمقام" ٤ وسوف نعرض إلى الحذف في ركني الجملة الاسمية في حال إطلاقهما أو تقيدهما بناسخ فيما يأتي :

أولا/ حذف المبتدأ :

الحذف الذي يقع على المبتدأ يكون واجبا أو جائزا "فالواجب غالبا يرتبط بعناصر النظرية النحوية وما أصّله النحاة في وصف العلاقات بين العامل والمعمول وتحديد بنية الجملة الاسمية، والجائز

١. ابن هشام ، شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب ، ص ١٧٢ تحقيق محيي الدين عبد الحميد ، المكتبة العصرية ١٩٩٢م.

٢. ابن جني ، اللمع في العربية ص ٧٢.

٣. أبو بكر محمد بن السري بن سهل النحوي ابن السراج، الأصول في النحو، ج ١ ص ٩٦ تحقيق عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، لبنان بيروت، ١، ١٤٠٥ هـ ١٩٨٥ م

٤. سوزان الكردي، المستوى التركيبي عند السيوطي في كتابه الإتقان، ص ١٤٩ دار جرير للنشر والتوزيع، ١، ١٤٣٥ هـ ٢٠١٤ م

٥. مصطفى الغلاني، جامع الدروس العربية ، ج ٢ ص ٢٥٨ ، المكتبة العصرية ط ٣٦ / ١٤٢٠ هـ ٢٠٠٠ م و محمد الأنطاكي ، المحيط في أصوات العربية ونحوها وصرفها ، ص ٢٤٣، دار النشر العربي للطباعة والنشر والتوزيع ، د ، ت محمد عيد ، النحو المصنفى ، ص ١٨٧ عالم الكتب ، ط ٢ ١٤٣٠ هـ ٢٠٠٩ م

يرتبط في معظم صورهِ بالمعنى فيرتد إلى مقاصد مخصوصة ودلالات محددة " ١ فالواجب لا خيار لمنشء الرسالة إلا بحذفه، إذ القواعد النحوية تفرض عليه عدم ذكر المبتدأ فلا يمكن أن يظهر في البنية السطحية للجملة، وإنما يذكر ما يشير إليه في التركيب، في حين أن الحذف الجائز فيه سعة لمنشء الرسالة فله أن يسلك أحد الخيارين الحذف أو الذكر، فبحسب ما يقتضيه المقام والمعنى الذي يريد أن يوصله يكون التعبير، فيذكره لغرض وداع يتوجب الذكر ويحذفه كذلك " والداعي لحذفه يكون في قصد المتكلم" ٢ فيمكن أن يظهر المحذوف في الجائز ويذكر في الكلام، أما الواجب فلا يمكن أن يظهر؛ ولذا ذهب تمام حسان إلى تسمية المحذوف وجوباً بالإضمار الذي هو ضد الإضمار ٣ وفي كلا الحالين لا بد من دليل حتى يمكن إجراء الحذف، وهذا الدليل وتلك القرينة فهمها النحاة بمعناها الواسع فقد تكون تلك القرينة أو ذلك الدليل لفظاً متقدماً أو شهادة حال أو غيرها من القرائن التي تعين على إجراء الحذف وتساعد على تقدير المحذوف يقول سيبويه في معرض حديثه عن حذف المبتدأ "بابٌ يكون المبتدأ فيه مُضْمَرًا ويكون المبنى عليه مظهرًا وذلك أنك رأيت صورة شخص فصار آية لك على معرفة الشخص فقلت: عبد الله وربّي، كأنك قلت: ذاك عبد الله، أو هذا عبد الله. أو سمعت صوتاً فعرفت صاحب الصوت فصار آية لك على معرفته فقلت: زيد وربّي. أو مسست جسداً أو شممت ريحاً فقلت: زيد، أو المسك. أو ذقت طعاماً فقلت: العسل. ولو حَدَّثْتَ عن شمائل رجلٍ فصار آية لك على معرفته فقلت: عبد الله. كأن رجلاً قال: مررتُ برجلٍ راحمٍ للمساكين باريٍّ بوالديه، فقلت: فلان والله." ٤ فسيبويه يتوسع في القرائن التي تكون أدلة على حذف المبتدأ فيجعل الحواس دليلاً على ذلك المحذوف (رأيت ، سمعت، شممت، مسست) وهذه القرائن تندرج تحت ما يسميه النحاة (العلم بالمحذوف) إذ إن هذه الحواس هي منافذ لتحصيل العلوم، وسنجد القطب عند مناقشتنا لمواطن الحذف أنه يردد في تلك المواطن كثيراً العلم بالمحذوف. وذلك العلم يستقيه إما من لفظ مذكور في السياق أو من واقع الحال "مثل أن يحضر شخصان أحدهما أقدم من صاحبه فتقول (أهل للإحسان والله) وتريد (زيد) الذي هو أحدهما وأقدم صحبة (أهل للإحسان) وحذفت زيدا" ٥.

١. لطيفة النجار، منزلة المعنى في نظرية النحو العربي، ص ١٥١، ١٥٢ دار العالم العربي للنشر والتوزيع، دبي، ط ٢/ ١٤٣٣ هـ

٢٠١٢ م

٢. القطب، تخليص العاني من ريقة جهل المعاني، ص ٨٦

٣. تمام حسان، الخلاصة النحوية، ص ١٠٨ عالم الكتاب، القاهرة ط ٣/ ١٤٣٠ هـ ٢٠٠٩ م

٤. سيبويه، الكتاب، ج ٢ ص ١٣٠

٥. القطب، تخليص العاني من ريقة جهل المعاني، ص ٨٣

أ/ الحذف الواجب :

لقد حصر النحاة حذف المبتدأ وجوبا في عدة صور^١ وجدنا تطبيقاً عند القطب عند تعرضه لتفسير الآيات التي تشمل على مواطن تندرج فيما ذكر النحاة أنه من الحذف الواجب، فيقوم بتعيين مواطن الحذف بناء على الضوابط التي رسمها النحاة، وليس في هذا التعيين كبير عناء؛ لأنها محصورة في قوالب يسقطها المفسر على الآيات، فحين يجد موطناً للحذف يستدعي القواعد التي تعينه على تحليل ذلك التركيب، بل التركيب نفسه يشير إلى وجود فراغ في البنية السطحية ينبغي سده لتكتمل أركان الجملة الاسمية وتؤدي المعنى المراد فوجود خبر لا مبتدأ له يقف دليلاً صناعياً على وجود حذف في الجملة ينبغي تقديره، وتأتي ميزة القطب في تقدير المحذوف أنه يحشر كل المفردات التي تصلح أن تملأ ذلك الفراغ، فيستعين بالسياق والمقام والقرائن الداخلية والخارجية ويدير كل الاحتمالات الممكنة فيسترسل في تعدادها ويذكر مسوغات انتخابها لتملأ الفراغ التركيبي في الجملة، وقد يكون التقدير سهلاً يسيراً وقد يكون عميقاً يحتاج إلى كد ذهن وعناء للوصول إلى اللفظ المقدّر على نحو ما سيظهر في الفقرات اللاحقة.

من المواطن التي يحذف فيها المبتدأ وجوبا المخصوص بالمدح والذمّ في نحو نعم الرجل محمد وبئس الرجل زيد، فمحمد وزيد خبران لمبتدأ محذوف تقديره هو مُجَدّ وهو زيد، فالمخصوص بالمدح أو الذم حاضر في التركيب يوجه بأعاريب مختلفة أحدهما هو أن يكون المبتدأ محذوفاً كما مثلنا، إذ ينص النحاة على أنّ المبتدأ يحذف وجوبا إذا كان الخبر مخصوصاً بالمدح أو الذم بعد نعم وبئس^٢ وقد يكون المحذوف هو المخصوص بالمدح أو الذم ثم يتصيد القطب تقديره من السياق وقرائن الحال حين لا يكون ظاهراً في التركيب لذا قدّر القطب محذوفاً مناسباً للسياق بعد بئس في قوله تعالى ﴿وَلَيْسَ مَا شَرُّهُ بِهٖ ۚ أَنفُسُهُمْ ۖ لَوْ كَانُوا يَعْلَمُونَ﴾ [البقرة: ٢٠١] فقال "وَلَيْسَ": اللام للابتداء داخلية على الفعل الجامد لكونه كالاسم، أو واقعة في جواب قسم محذوف . ذكر الوجهين ابن هشام قولين مرجحاً ثانيهما ..والمخصوص بالذم، محذوف أي تعلمهم إياه أو السحر أو الكفر^٣ إن تقدير القطب في مثل هذا النمط التركيبي لأسلوب الذم يكون متسماً بالبساطة؛ وذلك لوضوح المعنى أو لتقدم ما يشبهه في آيات سابقة . ووضوح المعنى مترتب على وضوح القرائن الدالة على تقديره لتقدم العلم به؛ إذ جاء التركيب خاتمة لآية تحدثت عن السحر وذنم الله تعالى لتعلمه فسهل بذلك تقدير المحذوف . فابتعد عن التكرار بتقدير مختصر يصل به إلى المعنى مباشرة دون عناء وتكلف، فالمقدر المذموم هو تعلم السحر أو الكفر

^١ . للاطلاع على مواطن الحذف الواجبة تفصيلاً ينظر، عباس حسن، النحو الوافي، ج ١ ص ٤١٤ وما بعدها.

^٢ . سيبويه، الكتاب ج ١ ص ٧٠

^٣ . القطب، هميان الزاد إلى دار المعاد ج ٢ ص ٢١٥، ٢١٦

أو السحر نفسه أو الكفر، ومثل هذا التقدير البسيط نجده في أسلوب الذم في قوله تعالى ﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُ اتَّقِ اللَّهَ أَخَذَتْهُ الْعِزَّةُ بِالْإِثْمِ فَحَسْبُهُ جَهَنَّمُ وَلَيْسَ الْمِهَادُ﴾ [البقرة: ٦٠٢] المخصوص بالذم محذوف للعلم به أي لبئس المهاد هي^١ وقد نص القطب على القرينة التي تعين المحذوف وهي "العلم به" وذلك لتقدم ما يشير إلى تعيين المحذوف في اللفظ وهي "جهنم" ويمكن أن نحمل الآيات على بعضها لنصل إلى هذا التقدير فقد وصف الله تعالى جهنم بأنها مهاد للكافرين في سورة الأعراف ﴿مَنْ جَهَنَّمَ مِهَادٌ وَمَنْ فَوْقَهُمْ غَوَاشٍ﴾ [الأعراف: ١٤] فالقرائن الموجودة في التركيب نفسه، وبحمله على ما يشبهه من الآيات التي صرحت بالمعنى العام للآية كان التقدير سهلاً قريباً.

لكن تأتّى له هذا التقدير القريب في توجيه بعض الآيات لظهور المعنى، نراه يكون مضطراً في مواضع أخرى للإطناب والإطالة؛ وذلك عائد إلى عمق التركيب الذي جاءت به الآية، وأدى إلى اختلاف النحاة في تأويله وتوجيهه، وهو ما يدعو القطب إلى سرد أقوال النحاة ومناقشتها، ويكون تقدير المحذوف أحد تلك التوجيهات التي يعرضها للمناقشة ففي قوله تعالى ﴿يَسْمَا أَشْتَرُوا بِهِ أَنْفُسَهُمْ أَنْ يَكْفُرُوا بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ بَغْيًا أَنْ يَنْزِلَ اللَّهُ مِنْ فَضْلِهِ عَلَى مَنْ يَشَاءُ مِنْ عِبَادِهِ﴾ [البقرة: ٩٠] نمط من الأنماط التي يأتي عليها أسلوب المدح أو الذم فيطيل القطب في تحليل هذا النمط التركيبي على وفق اختلاف النحاة فيه استقصاء وتتبعاً إذ يقول في قوله تعالى :

"بئسما اشتروا به أنفسهم أن يكفروا"

فعل الذم + ما + جملة فعلية

فقد أورد القطب في تحليل هذا الأسلوب الاحتمالات الآتية:

١ / فعل الذم + فاعل مستتر + ما (نكرة موصوفة تمييز) + جملة فعلية صفة لما + جملة فعلية مؤولة بمصدر بدل أو عطف بيان أو خبر لمحذوف)

٢ / فعل الذم + ما اسم موصول فاعل + جملة فعلية صلة لما + جملة فعلية مؤولة بمصدر بدل أو عطف بيان أو خبر لمحذوف)

٣ / فعل الذم + ما معرفة تامة فاعل + جملة نعت لمخصوص محذوف ويكون التقدير (بئس الشيء شيء اشتروا به أنفسهم) + جملة فعلية مؤولة بمصدر بدل أو عطف بيان أو خبر لمحذوف)

إن الجامع بين النمطين الأول والثاني وجود مبتدأ محذوف لخبر مخصوص بالذم، فالتقدير يكون "هو أن يكفروا" بينما النمط الثالث تعرب جملة "أن يكفروا" ذات الأعراب السابقة وتفرقتها في أن

^١ . القطب ، هميان الزاد إلى دار المعاد ج ٣ ص ١٤٦

^٢ .. نفسه ، ج ٢ ص ١٧٠

المخصوص بالذم ليست جملة " أن يكفروا " وإنما محذوف تقديره "بئس الشيء شيء اشتروا به أنفسهم "وحيث تكون جملة أن يكفروا بدلا من " (ما) ومن المخصوص المحذوف " وبذلك يصطدم هذا التوجيه مع قاعدتين نحويتين هما محل خلاف بين النحاة: جواز الإبدال من البدل وجواز تعدد البدل، و يتجاوز القطب هذا الاصطدام بترجيحه رأي القائلين بالجواز في المسألتين، ويحمل التخريج معتمدا على تلك الإجازة، لكنّه ساق حجة أخرى ضعّف بها هذا الرأي وهي أن في هذا النمط تقدير المخصوص مع الاستغناء عنه بقوله ﴿أَنْ يَكْفُرُوا﴾ [السجدة: ٥٤-٥٦] وهذا الاستبعاد في حقيقته يجري مع الأصل أن عدم التقدير أولى من التقدير ، فحين يوجد في التركيب ما يمكن الاعتماد عليه في التوجيه لا يصار إلى الحذف .

ثم يحتاج القطب بعد ذلك في إعراب (ما) في الآية تمييزا والجملة بعدها في النمطين الأول والثاني، فيسوق اعتراضا مفاده أن (ما) مساوية للضمير المستتر في بئس في الإبهام، فكيف تكون تمييزا مفسرة له؟ ويجب بأن (ما) معناها شيء حقير بعد بئس، وشيء عظيم بعد نعم، وقد أجاز بعض النحاة الجمع بين التمييز والفاعل الظاهر في باب نعم وبئس تمييزا فحين يكون التقدير شيء حقير أو عظيم فموضع التقدير نكرة و(ما) من المعارف وإن كانت تلك المعرفة ناقصة باحتياجها إلى ما يتم معناها حين تكون صلة إلا أنها تكون أبين وأوضح من النكرة التي قدر بها المحذوف، ويضعّف كذلك أن تجعل "ما تمييز لنكرة غير موصوفة، والجملة بعدها صلة، لما أخرى موصولة هي المخصوص" ^٢ وهذا التضعيف أجده قائما على ضرورة أن يكون في التركيب قرينة يستند إليه المفسر في تقدير المحذوف فما الدليل على (ما) المحذوفة؟ إذ لا بد للحذف من قرينة مقالية أو حالية تعين على تقدير المحذوف ولا دليل هنا. والملاحظ أن القطب يدير في ذهنه كل الأوجه الإعرابية المحتملة للآية، ومن ضمنها تقدير مبتدأ محذوف هذا الحذف واجب وإن لم ينص عليه نصا صريحا لأن المستقر لدى النحاة أن الخبر المخصوص بالذم يُحذف مبتدؤه وجوبا في أحد توجيهاته النحوية.

ومن أنماط الحذف الوجوبي في أسلوب المدح والذم نمط آخر ورد في قوله تعالى ﴿فَنِعْمَ هِيَ﴾ [البقرة: ١٧٢] فقد أتت الآية على نمط يختلف عن تلك الأنماط التي تعرضنا لها سابقا، فالمخصوص بالمدح أتى ضميرا ظاهرا للغائب، وهذا له دور في تحديد (ما) اللاحقة لفعل المدح لأنها كما يقول الطاهر ابن عاشور إن " وَقَعَتْ بَعْدَهَا (مَا) وَخَذَهَا كَانَتْ (مَا) مَعْرِفَةً تَامَّةً، ... وَإِنْ وَقَعَتْ بَعْدَ مَا جُمْلَةٌ تَصْلُحُ لِأَنْ تَكُونَ صِلَةً كَانَتْ (مَا) مَعْرِفَةً نَاقِصَةً أَيْ مَوْصُولَةً " ^٣ يقول القطب في توجيه هذه الآية "أي

^١ . القطب ، هميان الزاد إلى دار المعاد ج ٢/ص ١٧٠

^٢ .. نفسه ، ج ٢ ص ١٧٠

^٣ . مُجَدِّد الطاهر بن مُجَدِّد بن مُجَدِّد الطاهر بن عاشور التونسي، التحرير والتنوير، ج ١ ص ٦٠٤ الدار التونسية للنشر - تونس، د. ط، ١٩٨٤

نعم شئ هي، فما نكرة موصوفة، وقوله "وهي" خبر لمحذوف عائد إلى الصدقات على حذف مضاف، أى فنعما أبدأها وما فاعل وقوله : (هي) مخصوص بالمدح أو ما تمييز، والفاعل مستتر مفسّر به وهي مخصوص، أو نعم وفاعلها خبر لقوله هي^١. فيتحصل أن النمط جاء على الآتي:

فعل المدح (نعم) + ما " فاعل أو تمييز " + اسم (ضمير غائب يعود على الصدقات) محله الإعرابي خبر لمبتدأ محذوف وجوبا، والرابط له هو " العموم الذي في الضمير المستكن في نعم "^٢ نجد أن ما مضى من تقديرات حذف فيها المبتدأ وجوبا اقتضتها الصناعة النحوية إذ لا بد لكل خبر من مبتدأ فحين اقتضى التركيب غياب المبتدأ منه، لزم تقديره بناء على ركنيته في الجملة الاسمية.

ومن مواطن حذف المبتدأ وجوبا بعد ما يكون الخبر صفة له في المعنى^٣ وهذا الفرع لا يخرج عن أساليب المدح والذم؛ إذ الاسم المرفوع في أصله كان نعتا ثم ترك هذا الأصل فرفع على الخبرية، في معرض المدح أو الذم أو الترحم، وقد نصّ سيبويه على هذا الموضع (في باب ما ينتصب على التعظيم والمدح) فقال "وإن شئت جعلته صفة فجرى على الأول، وإن شئت قطعته فابتدأته، وذلك قولك الحمد لله الحميد هو والحمد لله أهل الحمد ولو ابتدأته فرفعته كان حسنا"^٤ وقد جعل منه القطب قوله تعالى ﴿صُمُّ بُكْمٌ عُمَى﴾ [البقرة: ٨١] أى هم صم بكم عمى، فالمبتدأ محذوف للعلم به، أي لا يخفى أن هذه صفات المشركين، فهذا معنى قولنا إنه مرفوع على الذم^٥ ونظير هذه الصفات المعلومة تلك الصفات التي وردت في بدايات سورة البقرة إذ أخبر الله تعالى عن المنافقين " بكونهم صما عن كل شيء، الهدى وسائر المباحات .. بُكْمٌ عن الهدى لا ينطقون به، عمى عن طريق الهدى لا يبصرونه"^٦ فهذه الأخبار هي صفات لثلاثك المنافقين الذي ذمهم الله تعالى في أول الآيات ووصفهم بأنهم ﴿كَمَثَلِ الَّذِي اسْتَوْقَدَ نَارًا فَلَمَّا أَضَاءَتْ مَا حَوْلَهُ ذَهَبَ اللَّهُ بِنُورِهِمْ وَتَرَكَهُمْ فِي ظُلُمَاتٍ لَا يُبْصِرُونَ﴾ [البقرة: ٧١] فصارت هذه الصفات معلومة للمخاطبين عند ذكرها، هذا العلم هو دليل الحذف عبّر عنه القطب (بالعلم بالمحذوف، ولا يخفى) وكلاهما مؤدى واحد. ومعلوم أن الممدوح - أو المذموم - معروف بلا ذكر للمسند إليه^٧

^١. القطب، هميان الزاد إلى دار المعاد ج ٣ ص ٣١٤

^٢. أبو حيان، البحر المحيط، ج ٢ ص ٦٨٩

^٣. ابن هشام، معني اللبيب ج ٢ ص ٤٣

^٤. سيبويه، الكتاب ج ٢ ص ٦٢

^٥. القطب، هميان الزاد إلى دار المعاد ج ٢ ص ٤٥٥

^٦. نفسه، ج ١ ص ٢٩٦، ٢٩٧

^٧. القطب، تخلص العاني من رقة جهل المعاني ص ٨٥

إنّ الذي يعنيه القطب بالرفع على الذم، أنّ في الآية قطع من النصب إلى الرفع؛ لأنها صفات لضمير الغائب المنصوب في قوله (تركهم) فكان حق هذه الصفات النصب، إذ الصفة تتطابق مع الموصوف في الإعراب، فرفعها مستأنفاً بما لتمام الجملة قبلها، وهو ما يشير إليه الفراء في معانيه حين قال "رُفِعَ وأسماءهن في أول الكلام منصوبة؛ لأن الكلام تم وانقضت به آية أخرى، فكان أقوى للإستئناف" ١ وعلى هذا التوجيه يكون المبتدأ في الآية محذوفاً وجوباً؛ لأن الخبر مقطوع مقصود منه الذم، وفي الآية عدول من النصب إلى الرفع، ومعلوم أنّ القطع جائز من النصب إلى الرفع ولا يجوز القطع من النصب إلى النصب حتى لا يقع الالتباس، ولما كان المعنى جديراً بالاهتمام وتوجيه عناية خاصة به تلفت الأنصار، عدل به من نعت مفرد إلى الجملة لتكون أقوى في الذم وليتناسب مع تشبيه المنافقين بمستوقد النار الذي أضاءت ما حوله فذهب الله بنوره، فنعت المنافقين بالصم والبكم والعمي.

وبذلك يتبين لنا أنّ العلامة الإعرابية كانت معينة على توجيه إعراب قوله تعالى ﴿صُمُّ بُكْمٌ

عُمًى﴾ [II بقرة: ٨١] خبراً لمبتدأ محذوف، فالقواعد النحوية تقضي بأن تتبع الصفة موصوفها في الإعراب، وحين وقعت المخالفة في العلامة الإعرابية بين النعت ومنعوتة، التمس القطب ما يؤول به هذه المخالفة فحملها على القطع، فكان لوجود العلامة الإعرابية دور فاعل في تقدير المحذوف من جهة، وانحصاره في وجه واحد من جهة أخرى، وبخلافه وجدنا تعدد الوجوه الإعرابية عند القطب حين تنعدم العلامة الإعرابية، لعدم اتضاح المعنى فيحتمل التركيب أكثر من إعراب كلها صالحة لتوجيه مفردة واردة فيه، وأضرب على ذلك مثلاً، توجيه القطب لإعراب (الذي) في قوله تعالى ﴿الَّذِي جَعَلَ لَكُمُ الْآرْضَ فِرَاشًا وَالسَّمَاءَ بِنَاءً﴾ [II بقرة: ٢٢] فكلمة الذي من المبنيات التي تلزم السكون مهما اختلفت العوامل الداخلة عليه؛ لذا وجهها القطب عدة توجيهات ولكل توجيه ما يؤيده من السياق وقرائن الأحوال فكانت التوجيهات كالآتي "صفة ثانية لربكم أو منصوب بمحذوف أي أمدح الذي أو خبر لمحذوف أي هو الذي، أو مبتدأ خبره فلا تجعلوا لله والرباط هو لفظ الجلالة وضعاً للظاهر موضع المضمّر، وإنما ساغ ذلك الإخبار مع اختلاف زمان الجعل الأول والثاني مضياً واستقبلاً؛ لأن الأول باق أثره إلى زمان الثاني، أو لأن القول مقدر فمقول فيه لا تجعلوا لله أندادا وعلى هذا الوجه يجوز نصبه على الاشتغال أرحج من الابتداء" ٢

ما مرّ ما تقدير للمبتدأ المحذوف وجوباً اعتمد فيه القطب على أمرين يشيران إلى تقدير المحذوف هما تقدم العلم بالمحذوف، هذا العلم إما أن يكون معلوماً من السياق فيتقدم له ذكر في الآية أو في آيات سابقة، أن يكون معلوماً بالتصور الذهني المدرك بإحدى الحواس، ثم إن هذا المحذوف يكون تقديره سهلاً

١. الفراء، معاني القرآن ج ١ ص ١٦

٢. القطب، هميان الزاد إلى دار المعاد ج ١ ص ٣٣٣، ٣٣٤

يسيرا بناء على المتوفر من القرائن أو يحتاج إلى كدّ وعناء للوصول إليه بسبب التركيب أو السياق الوارد فيه. هذا مع عدم إغفال الصنعة الإعرابية القائمة على التلازم بين ثنائية المسند إليه والمسند في التركيب، خصوصا إذا علمنا أنّ المسند إليه هو المحور في الكلام مع افتراض النحاة له بأن يكون معلوما لدى طرفي الخطاب وإلا كان هذرا لا تحصل به الفائدة.

ب/ الحذف الجائز :

يحذف المبتدأ جوازا إذا دلت على حذفه قرينة لفظية موجودة في التركيب أو قرينة معنوية تُتصّد من السياق الذي ورد فيه الحذف، والتي يمكن من خلالها الوصول إلى المحذوف وتقديره، ويكثر حذف المبتدأ جوازا في مواطن تحمل في ثناياها قرائن لفظية ومعنوية تحيل إلى العنصر المحذوف وهي :

١/ جواب الاستفهام في مثل قوله تعالى " وما أدراك ما هي، نار حامية" أي هي نار حامية. ١٠ "إرجاعا لها إلى هاوية وكذا إذا قيل صفة للنار، كأنه قيل ما هذه الموصوفة بأنها هاوية فقليل نار حامية..ونار خير لمحذوف" ٢ ومثله في قوله تعالى ﴿ قُلْ أَفَأُنَبِّئُكُم بِشَرِّ مِّنْ ذَلِكَمُ النَّارُ وَعَذَابُ اللَّهِ الَّذِي كَفَرُوا وَيَسَّسُ الْمَصِيرُ ﴾ [الحج: ٢٧] أي هو النار جواب لسؤال ماذا الشر؟ ٣ يظهر أنّ القطب اعتمد في تأويل المحذوف على الاستفهام فجعله قرينة على تقدير المحذوف في الجواب، إذ يجوز الحذف إذا تقدم العلم بالمحذوف، والمبتدأ المحذوف في الجواب تقدم ذكره في السؤال فأغنى عن إعادته، بل ويصرّح القطب بالسؤال ثم يقدر في ضوءه المحذوف الذي يفسر به الآية (ما هذه الموصوفة؟ ماذا الشر؟)

وحين قدمت أنّ الحذف الجائز متعلق بالمعنى، فإن هذا الملحوظ يتعمق في إمكانية ذكر المحذوف دون أن يكون هناك مانع يمنع من التصريح به، وقد ظهر المبتدأ مصرحا به في آيات تتشابه في بنيتها التركيبية مع الآيات التي حذف فيها المبتدأ، فبان أن الحذف والذكر يتعلقان بالمعاني أكثر من تعلقهما بالبنى التركيبية. لذا كان القطب يتلمس غرض الحذف في كثير من الأحيان بعد أن يذكر إعراب المحذوف وتقديره. ويكون ذلك التقدير مرتبطا بمعنى الآية.

٢/ يحذف المبتدأ جوازا بعد القول فيغدو الحذف سائغا ومتفشيا بعد مادة (قول) لذا لا يعدم الباحث في تفسير القطب من العثور على مواطن يكثر فيها حذف المبتدأ، غير أنّ الملاحظ اختلاف منهجه في تناول تلك المواطن فوجدناه يذكر موطن حذف المبتدأ ويقدره بعد القول بصورة مختصرة يكتفي فيها بإشارة عابرة إلى مفردة يقدر بها المبتدأ فقط دون أن يصرّح بأن هذا موطن حذف المبتدأ، وقد ورد ذلك

١. أبو بكر، محمد الدماميني، شرح الدماميني على معنى اللبيب، ج ٢ ص ٥٠٧، تحقيق عناية أحمد عزو، مكتبة التاريخ العربي ط ١/

٢٠٠٧م ١٤٢٨

٢. القطب، هيبان الزاد إلى دار المعاد ج ١٥ ص ٤٠٨، ٤٠٩

٣. نفسه، ج ١١ ص ٨٦

في مثل قوله تعالى ﴿إِذَا تَتْلَىٰ عَلَيْهِ ءَايَتُنَا قَالَ أَسَاطِيرُ الْأَوَّلِينَ﴾ [الطه: ٣١] "أي هي أساطير"^١ فالضمير (هي) كلمة انتخبها القطب لتكون مبتدأ خبره المذكور في التركيب (أساطير). والتقدير بهذه الكلمة يوحي إلينا تقدم العلم بالمحذوف؛ لأن ضمير الغيبة لا بد له من مرجع مذكور في السياق، وقد تقدمت كلمة (آيات) فرجع ضمير الغيبة المقدر مناسباً للمذكور. أو يحتمل حمل الضمير للشأن وما بعده موضح لمعناه ومفسر له. وعلى كلا الوجهين فهذه الجملة المتولدة بعد تقدير المحذوف وجدنا لها أثراً. عند القطب. في توجيه إعراب جملة معطوفة عليها، في آية مشابهة تحمل ذات الخصائص التركيبية وهي قوله تعالى ﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُم مَّاذَا أُنزِلَ رَبُّكُمْ قَالُوا أَسَاطِيرُ الْأَوَّلِينَ﴾ [النمل: ٢٤] فالمدحور في الآية مرفوع وارد بعد القول أعربه القطب "خبراً لمحذوف" فتشكلت لدينا جملة اسمية كان لها دور فاعل في ترجيح اعتبار (ماذا) جملة قائمة بذاتها تتكون الآتي: "(ما) اسم استفهام مبتدأ و(ذا) خبر أو على التقديم والتأخير" وعلى كلا الحالين فهما من ناحية تركيبية يشكلان جملة اسمية مكتملة الأركان مسند ومسند إليه، وجعل القطب اعتبارها جملة أولى من اعتبارها مفرداً لتكون (ماذا) اسماً استفهامياً مركباً يعرب مفعولاً به مقدماً على الفعل أنزل؛ لأن الجواب كان بالرفع ومراعاة لتطابق الجواب مع السؤال جعل القطب (ماذا) جملة اسمية بتأثير مجموع المذكور والمقدر في الجواب والذي تشكلت منه الجملة الاسمية.^٢

لئن كان القطب يختصر في تحليل جملة اسمية حُذف مبتدؤها بعد القول فإننا وجدناه يغوص في أسرار حذفٍ لمبتدأٍ ورد بعد القول كذلك، فينفذ إلى دقائقه يستلهم نكاته فيتعرض إلى العدول الوارد فيه حين يتحول التركيب من صورة إلى أخرى ليؤدي معنى جديداً يكتسبه بعد توزيع المفردات بشكلها الحالي الذي تنتظم عليه في الجملة، فيؤول القطب المذكور تأويلاً يتناسب دلاليًا مع السياق الذي وردت فيه الآيات ثم يقوم بتقدير المحذوف بعد تعرضه لتأويل المذكور، ومن شواهد هذا الحذف في تفسير القطب توجيهه لقوله تعالى ﴿وَقُولُوا حِطَّةٌ﴾ [الأعراف: ١٦١] إذ يقول "خبر المحذوف أي قولوا مسألتنا حطة لذنوبنا، أي حط لها ومحو وهو نوع عظيم أكيد من الحط؛ لأنه يدل على الهيئة كالجلسة"^٣ نجد في توجيه القطب تأويلاً مبنياً على عدول في التركيب من الجملة الفعلية إلى الجملة الاسمية لدواع بلاغية "فأصل حطة النصب أي، احطط عنا خطايانا حطاً وعدل إلى الرفع ترغيباً في طلب الثبات والدوام"^٤ فالجملة الفعلية في أصل وضعها تدل على التجدد والحدوث ولما كان المقام مقام ترغيب

^١ . القطب، هيبان الزاد إلى دار المعاد ج ١٤ ص ٣٤٩

^٢ . نفسه، ج ١/٩ ص ٢٣٦

^٣ . نفسه ج ٢ ص ٥٤

^٤ . نفسه ج ٢ ص ٥٤

وحت وطلب لدوام حط الذنوب والخطايا غُدل بالتركيب من الجملة الفعلية إلى الإسمية التي تدل على الثبوت والدوام، والمقصود نوع عظيم من الحط وهو "حطُّ كبار الأوزار، ويعني ذلك اعترافهم بارتكابهم الكبائر مع سؤالهم غفرانها" ١ وحين نبحت عن مسوغ حذف المبتدأ في الآية نجده للعلم به، إذ إنّ هذه الآية صَدَّرت بتذكير بني إسرائيل ببعض النعم التي أنعم الله تعالى بها عليهم ﴿وَإِذْ قُلْنَا أَدْخُلُوا هَذِهِ الْقَرْيَةَ فَكُلُوا مِنْهَا حَيْثُ شِئْتُمْ رَغَدًا﴾ [البقرة: ٨٥] هذه القرية فكلوا ثم أعقبها بنعمة كبرى وهي طلبهم غفران الذنوب التي يعلمونها وقد تقدمت في آيات سابقة، والمقصود بها غفران الكبائر التي اقترفوها وأي نعمة أفضل من وعد الله تعالى بغفران تلك الكبائر.

وقد ورد الحذف بعد القول في قوله تعالى ﴿وَلَا تَقُولُوا لِمَنْ يُقْتَلُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ أَمُوتٌ بَلْ أَحْيَاءٌ﴾ [البقرة: ٤٥١] ففي الآية حذف مبتدئين "أي هم أموات" ٢ وهذا حذف بعد القول، وحذف آخر بعد بل الدالة على الإضراب الانتقالي فيكون التقدير "بل هم أحياء" وينبه القطب أن هذا "كلام منقطع عن النهي وعن المحكي بالقول، نقض الله قولهم أموات وليس أحياء معطوف على أموات ولا هو بتقدير المبتدأ معطوفاً على هم أموات، لأن المعنى حينئذ لا تقولوا أموات بل أحياء وليس ذلك صحيحاً، نعم يجوز تقدير القول أمراً أي بل قالوا هم أحياء" ٣، إنّ حركة الرفع الظاهرة على كلمة أموات تدعونا إلى التساؤل عن الموجب لرفعها، وذلك لا يتأتى إلا بالنظر إلى العامل فيها وحين ننظر إلى موقعها الإعرابي نجد أنها خبراً لا مبتدأً له يظهر في السياق، إنّ تلك العلامة الإعرابية كانت قرينة القطب التي دعت للفت النظر فيما وراء البنية السطحية للتركيب ببحثه عن العنصر المفقود في الجملة، فلجأ بعد الاستعانة بالعلامة الإعرابية إلى قاعدة نحوية استقاهها النحاة من الاستقراء مفادها جواز حذف المبتدأ بعد القول، فأوضحت مادة (ق و ل) الواردة في التركيب قرينة لغوية سياقية ترشد إلى تقدير المحذوف (هم).

٣/ بعد الفاء الداخلة على جواب الشرط، ويحمل التركيب في ذاته دليلاً أجاز حذف المبتدأ هذا الدليل هو قرينة لفظية تمثلت في تقدم ذكر المبتدأ في فعل الشرط مثل "إن تأتني فمحبوب؛ لأنّ المخاطب قد جرى ذكره في الشرط كقولك: إن تأتني فمحبوب، وإن يزرنني زيد فمكرم، تقديره: فأنت محبوب؛ لأنّ المخاطب قد جرى ذكره في (تأتني)، وإن يزرنني زيد فهو مكرم؛ لأنه قد جرى ذكره" ٤. ويشترط النحاة

١. أحمد بن حمد الخليلي، جواهر التفسير أنوار من بيان التنزيل، ج ٣ ص ٣٣٤، وزارة الأوقاف والشؤون الدينية ط ٢،

٢٠١٢هـ ١٤٣٣م

٢. القطب، هميان الزاد إلى دار المعاد ج ٢ ص ٤٠٥

٣. نفسه ج ٢ ص ٤٠٧

٤. أبو سعيد السيرافي، شرح كتاب سيويه، ج ٣ ص ٢٦٤، تحقيق، أحمد حسن مهدي، علي سيد علي، دار الكتب العلمية بيروت، ط ١،

٢٠٠٨م

لحذف المبتدأ في جواب الشرط المقترن بالفاء أن يكون "اسم الشرط مبهما دالا على العموم" ١ وحذف المبتدأ في مثل هذا التركيب جوازي فقد يصرح به فيذكر أو يُحذف، وقد ورد مذكورا في قوله تعالى ﴿إِنْ تَبَدُّوا أَلَصَّدَقَتِ فَنِعِمَّا هِيَ ۚ وَإِنْ تُخَفُّوْهَا وَتَوْتُوْهَا أَلْفُقَرَاءَ ۚ فَهُوَ خَيْرٌ لَّكُمْ﴾ [البقرة: ١٧٢] فصرحت الآية بالمبتدأ الذي صُدِّر به جواب الشرط المقترن بالفاء.

وقد ورد المبتدأ محذوفاً في مواضع كثيرة ذكرها القطب في تفسيره، ومن شواهد ذلك ما ذكره في أحد التوجيهات التي وجه بها قوله تعالى ﴿فَإِنْ لَّمْ يُصِبْهَا وَابِلٌ فَطَلٌّ﴾ [البقرة: ٥٦٢] فالذي يصيبها طل، فهو خبر محذوف.. وسوغ الابتداء به وقوعه بعد فاء الجواب "٢ فالآية مصدرة بأداة شرط دالة على العموم وحينها ساغ للقطب أن يقدر المبتدأ بناءً على قرينة لفظية موجودة في التركيب، وهي تقدم ذكر ما يدل على المحذوف في فعل الشرط، وحين وقع جواب الشرط جملة اسمية لزم اقتنائها بالفاء إذ "لا تصلح الجملة الاسمية أن تكون شرطاً" ٣ فكانت الفاء وصلة بين فعل الشرط والجواب، وهذا الاتصال بين جملة الشرط والجواب يدل على اتصال معنوي، فجواب الشرط هو نتيجة لفعل الشرط "ولولا الفاء الرابطة لكان الكلام جملاً مفككة، لا يظهر بينها اتصال معنوي" ٤ ومراعاة للمعنى كان الاتصال بالفاء وليس بغيره من حروف الربط "واختاروا (الفاء) دون (الواو) ودون (ثم)؛ لأن حق الجواب أن يكون عقيب الشرط متصلاً؛ لأنه بالشرط يستوجب، ومن أجل وقوعه يقع، و(الفاء) توجب ذلك؛ لأنها في العطف بعد الذي قبله، متصل به؛ وتركوا (الواو) لأنها لا تدل على الترتيب؛ وعدلوا عن (ثم) لأن بينها وبين ما قبلها أكثر من مهلة (الفاء)." ٥

ومثله في قوله تعالى ﴿فَمَنْ عَفَى لَهُ مِنْ أَخِيهِ شَيْءٌ فَاتَّبِعْهُ بِالْمَعْرُوفِ﴾ [البقرة: ٧١] اتباع خبر محذوف، أي فالحكم اتباع بالمعروف يتبع ولي المقتول القتال في شأن الدية بالمعروف من الرفق واللين وترك العنف والتهديد والاقتصار على الدية ٦ فالفاء رابطة بين الشرط والجزاء وأداة الشرط مبهمة عامة تصدق على كل من يحصل منه عفو دون أن تخصُّ شخصاً بعينه، وعلاوة على ذلك الرابط اللفظي يوجد رابط معنوي وهو التلازم الحاصل بين الشرط والجزاء في تركيب الشرط، فحين يحصل الترك من دم الأخ أي من ديته فعلى ولي المقتول أن يتبع أخذ الباقي وإعطائه بالمعروف.

١. عباس حسن، النحو الوافي ج ١ ص ٤٣٧

٢. القطب، هميان الزاد إلى دار المعاد ج ٣ ص ٣٩٩

٣. ابن هشام، معني اللبيب ج ١ ص ٣٢٩

٤. عباس حسن، النحو الوافي ج ١ ص ٤٣٧

٥. أبو سعيد السيرافي، شرح كتاب سيبويه، ج ٣ ص ٢٤٦

٦. القطب، هميان الزاد إلى دار المعاد ج ٢ ص ٤٨٩

وقد يحذف المبتدأ بعد ما الشرطية الدالة على العموم كما في قوله تعالى ﴿وَمَا تُنْفِقُوا مِنْ خَيْرٍ فَلِأَنْفُسِكُمْ﴾ [البقرة: ٢٧٢] "أي فتوايه لأنفسكم" فحذف المبتدأ الذي هو ثواب بعد الفاء الرابطة لجواب الشرط، وما هي أداة شرط عامة مبهمة تصدق على كل مال.

وقد يكون الحذف بعد اللام فيقدر مبتدأ جائز الحذف ومن شواهد قوله تعالى ﴿وَأَذْكُرُوا اللَّهَ فِي أَيَّامٍ مَعْدُودَاتٍ فَمَنْ تَعَجَّلَ فِي يَوْمَيْنِ فَلَا إِثْمَ عَلَيْهِ وَمَنْ تَأَخَّرَ فَلَا إِثْمَ عَلَيْهِ لِمَنِ اتَّقَى﴾ [البقرة: 302] لمن اتقى خبر المحذوف، أي ذلك المذكور من الأحكام كلها أو من جواز التعجيل والتأخير لمن اتقى في أمره ونهيهِ.. وقيل التقدير ذلك المذكور من نفي الإثم ثابت لمن اتقى ما نهي عنه، ومن قتل صيد وغير ذلك، أو ثابت لمن اتقى المعاصي وتحرر عنها^١ وقد ساق القطب احتمالات تقدير المحذوف بناء على السياق الذي وردت فيه الآية بعد تبيان أحكام الحج ومنها جواز التعجيل والتأخير للحاج، وهذان الخياران إنما هما محصوران "في من اتقى الله في أمره ونهيهِ لأنه الحاج الذي ينتفع بحجه على الحقيقة"^٢ ثم دارت تقديرات القطب للمحذوف تصف ذلك المتقي، فتوسع في بعضها حين قال ذلك المذكور من الأحكام كلها فيكون المتقي هو من قام بالأحكام كلها كما أمر الشارع الحكيم، ويحصرها حيناً آخر فيقدرها فيمن اجتنب المعاصي وتحرر منها، وكل هذه التقديرات منطلقها السياق، والقرائن الخارجية والداخلية المتمثلة في الآيات المتقدمة التي تذكر أحكام الحج أو الأحاديث النبوية التي تفصل وتشرح أعمال الحج ونواقضه. خاصة وقد قدر المبتدأ باسم إشارة يحيل إلى ما سبق ذكره في الآيات.

٤ / وقد يحذف المبتدأ جوازا في غير ما ذكرناه من مواطن يكثر حذفها فيه. إذ الحذف استراتيجية من استراتيجيات الكلام يعمد إليه المتكلم بشرط عدم تأثر المعنى ولا التركيب. وذلك لأغراض بلاغية يقتضيها المقال والمقام فمن ذلك قوله تعالى ﴿بَدِيعُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ﴾ [الأنعام: ١٠١] يقول القطب "خبر المحذوف أي هو بديع السماوات والأرض وهو من إضافة الصفة المشبهة إلى فاعلها"^٣ وتقدير الخبر المحذوف في مثل هذه الآية يكون متعينا "لكون المسند لا يصلح إلا له"^٤ فهذه الآية سيقّت في مقام قدرة الله تعالى وإقرار وحدانيته، وخص بالذكر السماوات والأرض مع أن في الوجود ما هو أعظم منها خلقا لأنها مشاهدة محسوسة، وهذه الإضافة من باب إضافة الصفة المشبهة إلى فاعلها عند القطب

^١ . القطب، هميان الزاد إلى دار المعاد ج ٣ ص ١٤٠

^٢ . نفسه ج ٣ ص ١٤٠

^٣ . نفسه ج ٢ ص ٢٨٥

^٤ . القطب، تخلص العاني من رقة جهل المعاني ص ٨٣

وعند غيره من باب إضافة الصفة المشبهة إلى مفعولها ولكل حججه سنعيد ذكرها بالتفصيل عند الحديث عن معنى الإضافة وما تثيره من إشكالات واحتمالات.

ونجد حذف المبتدأ حاضرا في أول آية من سورة البقرة، وهذا الحذف مرتبط بمعنى تلك الحروف المقطعة التي اختلف فيها المفسرون اختلافا واسعا تصل إلى مائة قول أرجعها العلامة الطاهر ابن عاشور إلى عشرين قولاً ١، والقولان بأنهما اسما للسورة أو اسما للقرآن هما اللذان خرج عليهما القطب الحذف الدائر بين المبتدأ والخبر فقال " وإن جعل اسما للقرآن أو السورة فمبتدأ خبره ذلك، أو خبر لمحذوف أو وذلك خبر ثان" ٢

نخرج من هذا أن القطب كان يعتمد في تقدير المحذوف الجائز إلى قرائن مذكورة في الحالات التي ينص النحاة على أن حذف المبتدأ وذكره سائغ بعدها، فعول في تقدير المحذوف على اللفظ المذكور في السؤال المراد الجواب عنه، وعلى مادة القول وعلى المتقدم في فعل الشرط، ووجدناه يعتمد علاوة على القرائن اللفظية على قرائن مقامية ومعنوية أتاحت له أن يتوسع في تقدير المحذوف، فوجدنا بعض الأحكام الشرعية مثلا تتسع وتضيّق بناء على تقدير المحذوف. ووجدنا القطب يتوسع كذلك في المواطن التي يحذف فيها المبتدأ فلا يقتصر على الحالات التي وجد النحاة كثرة دوران الحذف فيها فصنفوها في قوالب ليقرّبوها إلى ذهن الدارس ومثلوا لما سواها من حالات يقل فيها الحذف، فتلمس القطب ذلك القليل فكشف عنه وبين المعاني التي يخرج إليها والنكات التي يفيدها.

ثانيا/ حذف الخبر :

الخبر هو الجزء الذي يتم فائدة المبتدأ، والأصل فيه الذكر، وعلى الرغم من ركنيته وإتمامه للفائدة وأصالته في الجملة يعرض له ما يوجب أو يجيز حذفه من التركيب، وسألتطرق إلى الحذفين فيما يأتي:

أ / الحذف الواجب :

يحذف الخبر في مواطن تواضع عليها النحاة من استقراءهم لشواهد العربية فوجدوا حذفه فيها مطردا سائغا، ومن هذه المواضع "أن يكون خبرا لمبتدأ بعد لولا وأن يكون المبتدأ نصا في اليمين و أن يقع بعد المبتدأ واو هي نص في المعية وأن يقع المبتدأ مصدرا وبعده حال سدت مسد الخبر ولا تصلح أن تكون خبرا" ٣

١. الخليلي، جواهر التفسير، ج ٢ ص ٥٦

٢. القطب، هميان الزاد إلى دار المعاد ج ١ ص ١٨٤

٣. بهاء الدين عبد الله بن عقيل العقيلي، شرح ابن عقيل، ج ١ ص ٢٣١ وما بعدها، تحقيق محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية

ط ١٤١٧هـ ١٩٩٦م

ويشترط النحاة في بعضها شروطاً حتى يكون حذف الخبر واجبا فإن لم تتوفر تغير حكم الحذف من الوجوب إلى الجواز، فيشترطون مثلاً في حذف الخبر وجوباً بعد لولا أن يكون المحذوف كونا عاماً، ووجدت لولا الامتناعية قبل المبتدأ ١ وتعلق وجود المبتدأ على الوجود المطلق ٢ وتطبيقاً لهذه الشروط؛ دارت تقديرات القطب بين جواز ووجوب الحذف في قوله تعالى ﴿يَرْجِعُ بَعْضُهُمْ إِلَى بَعْضٍ الْقَوْلَ يَقُولُ الَّذِينَ أُسْتُضِعُوا لِلَّذِينَ اسْتَكْبَرُوا لَوْلَا أَنْتُمْ لَكُنَّا مُؤْمِنِينَ﴾ [سبأ: ١٣] يقول "فالخبر محذوف جوازا في الآية؛ لأنه كون خاص أي لولا أنتم مانعون لنا عن الإيمان، وإن قدر مضاف كان الحذف واجبا لكون الخبر عاماً حينئذ أي لولا منعكم إيانا عن الإيمان موجود وقيل الخبر بعد لولا أبداً محذوف وجوباً" ٣ فالوجوب والجواز في تأويل القطب للمحذوف دار بين تقدير المحذوف كونا خاصاً أو كونا عاماً. وحين يكون المقدر كونا خاصاً لا بدّ من قرينة تعين ذلك المحذوف، وقد تقدم في الآية دليل على الكون الخاص المقدر، يُستفاد من الحوار الدائر بين المستكبرين والمستضعفين فيوجه المستضعف عتاباً للمستكبر حين منعه عن الإيمان ومن خلاله قدر القطب كونا خاصاً يدل على الوجود وزيادة معنى عليه (المنع + الوجود)

ومن أمثلة الحذف الوجوبي بعد لولا قوله تعالى ﴿وَلَوْلَا كَلِمَةٌ سَبَقَتْ مِنْ رَبِّكَ لَكَانَ لِزَامًا وَأَجَلٌ مُسَمًّى﴾ [طه: ٩٢١] خبر المبتدأ كلمة محذوف وجوباً؛ ومثله في قوله تعالى ﴿فَلَوْلَا فَضْلُ اللَّهِ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَتُهُ﴾ [لقطة: 46] ولولا حرف امتناع الوجود يمتنع جوابها لوجود تاليها، والمرفوع بعدها مبتدأ خبره واجب الحذف لقيام الجواب مقامه ودلالة الكلام عليه "هـ" إن لولا حرف يربط بين جملتين متباينتين لا جامع بينهما فحين يدخل الحرف لولا تصبح الجملتان مرتبطتين ببعضهما معنى، فتصيران كالجملتين الواحدة" ويحذف الخبر من الجملة الأولى لكثرة الاستعمال حتى رفض ظهوره ولم يجز استعماله ٦ وما يعنيه القطب بدلالة الكلام عليه هو العلم بذلك المحذوف فكأن العلم بالشيء مسوّغ للحذف، وقد يثور سؤال عن جملة الشرط لماذا لا تكون خبراً عن المبتدأ؟ مع العلم أنها هي محط الفائدة ومعتمدها؛ ذلك لأن القواعد النحوية تقضي أن يربط خبر المبتدأ بالمبتدأ رابط حين يكون جملة ولا رابط

١. عباس حسن، النحو الوافي ج ١ ص ٤٢٤

٢. علي بن محمد بن عيسى الأشثوني، شرح الأشثوني المسمى منهج السالك إلى ألفية ابن مالك، ج ١ ص ٢٩٥، تحقيق محيي الدين عبد الحميد، دار الطلائع د.ت

٣. القطب، هميان الزاد إلى دار المعاد ج ١٢/٢ ص ٢١٧

٤. نفسه ج ٢/١٠ ص ١٢٥

٥. نفسه ص ٨١، ٨٢

٦. ابن يعيش، شرح المفصل، ج ١ ص ١٨٥

في جملة الشرط "واللام وما بعدها كلام يتعلق بلولا وجواب لها" ١ فظهر ما قدمناه سلفا أن مثل هذا الحذف لم يكن في خلد المتكلم وإنما هو طغيان نظرية العامل والقواعد المعيارية الصارمة هي التي تتولى حذفه وتقديره.

ومن المواطن التي يحذف فيها الخبر وجوبا بعد ما كان نصا في القسم وقد خرّج عليها القطب قوله تعالى ﴿لَعَمْرُكَ إِنَّهُمْ لَفِي سَكْرَتِهِمْ يَعْمَهُونَ﴾ [ال حجر: 27] اللام لام الابتداء وعمرو مبتدأ محذوف الخبر وجوبا لاختصاصه بالقسم لعمر كقسمي أو خبر محذوف أي لقسمي عمر ك، والحق عندي الأول لسلامته من تقدير الفصل بين اللام ومدخولها ومن دخول لام الابتداء لفظا على الخبر والأصل مدخولها على المبتدأ لفظا لا تقديرا بعدها وبين مدخولها؛ ولأن الحذف عليه من الآخر ٢ فكلية عمر هي نص في القسم ولا تستعمل في غيره؛ لذا قدّر القطب الخبر محذوف وجوبا بعدها، وتعينه للقسم دال على تعين الخبر المحذوف، وجواب القسم ساد مسد الخبر المحذوف، ومال القطب إلى أن المحذوف خبرا لا مبتدأ وساق حججا استلهمها من الصنعة الإعراب والقواعد النحوية وهي:

١/ سلامة الفصل بين اللام ومدخولها.

٢/ دخول اللام لفظا على الخبر، إذ تقضي القواعد النحوية بدخول لا الابتداء على المبتدأ دون الخبر وحين نقدر حذف المبتدأ في الآية تكون اللام لاصقة في الخبر بخلاف ما تنص عليه قاعدة هذه اللام.

٣/ الحذف من الآخر، تنص قواعد الحذف على أنه يكون من الأواخر لا من الأوائل وتقع رتبة الخبر في بنية الجملة الاسمية في الآخر لذا كان حذفه أولى من حذف المبتدأ.

إنّ الحجج التي دّعم بها القطب ترجيحه لحذف الخبر دون المبتدأ تقودنا إلى القول بسيطرة القواعد النحوية على تعيين مكان الحذف أولا وتقدير المحذوف ثانيا.

وحين ندقق النظر في المواضع التي جعل فيها النحاة حذف الخبر واجبا نلفهم يعولون على قرينة واردة في السياق يعبرون عنها بقولهم "....سدت مسد الخبر" "فلا يحذف الخبر وجوبا إلا إذا سد شيء مسده" ٣ فالمحذوف بعد لولا سد مسده جواب الشرط، وفي المصدر الواقع مبتدأ يسد الحال مسده، وواو المعية قرينة دالة على الخبر بشرط ألا تحتمل الواو عطفا. وقد شكك الرضي في حذف الخبر وجوبا بعد واو المعية ومعتمده في ذلك عدم وجود القرينة التي تسد مسد المحذوف ٤ بل إنّ نحاة الكوفة والأخفش ذهبوا إلى أبعد من ذلك فعده كلاما مكتفيا بذاته مفيدا فلا يوجد حذف في الجملة لأن الواو قائمة مقام مع، وحين تحل محلها "لم تحتج إلى مزيد عليها وعلى ما يليها من حصول الفائدة كذلك لا تحتاج

١. ابن يعيش، شرح المفصل، ج ١ ص ١٨٥

٢. القطب، هميان الزاد إلى دار المعاد ج ٩/١ ص ١٧٧، ١٧٨

٣. ابن هشام، معني اللبيب، ج ٢ ص ٣٨٣

٤. الأشموني، شرح الأشموني ج ١ ص ٣٠٤

إليه الواو مع مصحوبها^١ وتخريجهم هذا ينسجم مع قواعد الحذف من جانب إذا عدم الحذف أولى من الحذف، وإلى الدور المعنوي الذي يؤديه الخبر من جانب آخر؛ إذ هو محل الفائدة ومعتمدها فما دامت الفائدة حاصلة مع عدم الحذف والتقدير فهو أولى لأنه ينسجم مع مهمة اللغة التواصلية، بنقل المعاني عبر الألفاظ بدون إلباس ولا تعمية للمعنى.

بعد هذا العرض ندرك أن العامل النحوي موجه لتقدير حذف الخبر وجوبا في المواضع المستقر فيه حذفها، فحذف الخبر حين تكون الحال سادة مسد ذلك الخبر، نجد أنها شغلت موقعين إعرابين هما الحال والخبر، ومثلها الفاعل الذي يسد مسد الخبر في مثل "أقائم الزيدان" فالزيدان فاعل سد مسد الخبر، وسيطرة العامل النحوي وجهت مثل هذا التركيب بالنظر إلى كلمة قائم من ناحية نحوية وأخرى صرفية، فموقعها الإعرابي مبتدأ لا بد له من خبر، وفي الوقت نفسه هي اسم فاعل يحتاج إلى فاعل، والزيدان كلمة واحدة تطلبها كلمة واحدة أيضا باعتبارين مختلفين مبتدأ وفاعل، وخروجا من هذا التنازع جمع النحاة العمل للكلمة بكلا الاعتبارين فقالوا "فاعل سد مسد الخبر" وهو الاسم المذكور بعد المشتق المعتمد على النفي أو الاستفهام، فالصنعة الإعرابية تظهر بوضوح في الموضوعين السابقين.

والحذف في هذه المواطن كما سبق في المبتدأ اقتضتها الصنعة الإعرابية وسيطرت عليها نظرية العامل فلا يمكن أن يكون مبتدأ بلا خبر يتمم معناه وفائدته، ولن تتشكل الجملة الاسمية إلا بوجود هذين الركنين، فلما حذف الخبر لزم أن يقدر حتى تكتمل تلك الأركان، وهذا النوع من الحذف يكون لدليل صناعي فلا "يهم أمره المستعمل وإنما هو من قبيل ما يقدره النحوي لتستقيم أصول البنية العاملة"^٢

ب/ الحذف الجائز:

يحذف الخبر جوازا إذا أشارت القرينة إلى حذفه ووجد في السياق ما يدل على ذلك المحذوف، ويكثر في جواب الاستفهام وبعد همزة التسوية وبعد فاء الجزاء في جواب الشرط لدلالة فعل الشرط عليه، ومن شواهده الحذف بعد همزة الاستفهام في قوله تعالى ﴿قُلْ ءَأَنْتُمْ أَعْلَمُ أَمِ اللّٰهُ﴾ [بقرة: ٠٤١] يوجه القطب الآية بقوله "ويجوز كون لفظ الجلالة مبتدأ خبره محذوف والمعطوف جملة، أي أنتم أعلم أم الله أعلم؟ ولا بد أن يقولوا الله أعلم فينقطعون"^٣ ولهذا التقدير الذي يحتم على المخاطبين جوابا حكرا لا يمكن أن يكون غيره، قرائن لفظية متمثلة في آيات سابقة قطعت دابرهم بالحجة القاطعة في قوله تعالى ﴿مَا كَانَ إِبْرَاهِيمُ يَهُودِيًّا وَلَا نَصْرَانِيًّا وَلَكِنْ كَانَ حَنِيفًا مُّسْلِمًا﴾ [آل عمران: ٧٦]

^١. الأشموني، شرح الأشموني، ج ١ ص ٣٠٥

^٢. محمد الشاوش، أصول تحليل الخطاب في النظرية النحوية العربية، ج ٢ ص ١١٨٨

^٣. القطب، هميان الزاد إلى دار المعاد ج ٢ ص ٣٦٥

وقوله تعالى ﴿وَمَا أُنزِلَتْ التَّوْرَةُ وَالْإِنْجِيلُ إِلَّا مِنْ بَعْدِهِ﴾ [آل عمران: ٥٦] فهذه حجج حاجتهم الله تعالى بها فألقمهم الحجة؛ فلذا لا بد من أن تكون إجابتهم لذلك السؤال "الله أعلم"

ومن شواهد حذف الخبر جوازا بعد فاء الجزاء في جواب الشرط قوله تعالى ﴿فَمَا اسْتَيْسَرَ مِنْ﴾^١ أَلْهَدِيَّ [البقرة: ٦٩١] ما مبتدأ والخبر محذوف، أى فعليكم ما استيسر من الهدى، أو خبر محذوف، أى، فالواجب ما استيسر من الهدى، أو مفعول محذوف، أى فاهدوا ما استيسر^٢ وعلى التخريجين الأول والثاني فالمقدر جملة اسمية والحذف دائر بينهما بين المبتدأ والخبر "وذهب الزمخشري إلى تقدير عليكم ورجح ابن عاشور فعل أمر تقديره اهدوا^٣ وعلى كلا التقديرين فالقرينة الدالة على المحذوف قرينة لفظية هي كلمة الهدى؛ إذ الوجوب منصرف إلى الهدى في حال الإحصار. والتقدير منصب على ألفاظ تفيد القيام بالأمر المتوجه إلى المحصر في الآية فكان اسما في كلمة الواجب وفعلا في كلمة اهدوا واسم فعل في كلمة عليكم، وكلها دالة على الأمر.

وقد يكون تقدير الخبر استثناء من قاعدة يسير عليها النحاة في تقدير المحذوف؛ إذ الأصل أن يكون التقدير بالكون العام وحينئذ يكون الحذف واجبا لعدم حصول مزيد فائدة عند ذكر الخبر؛ ذلك لأن الكون العام يدل على الوجود من غير زيادة معنى عليه، والوجود مفهوم من السياق فلا يحتاج الخبر إلى النص عليه، فالمنطق يقضي بأنه لا بدّ من استقرار للعرض، وذكره في التركيب ذكر لما هو مفهوم ولازم، غير أنّ هذا المحذوف قد يكون كونا خاصا وحينئذ يكون جائز الحذف، ولا بد من قرينة تعيّن الخبر المحذوف ففي الجملة "الفرس فوق الحصان" تقدر كونا خاصا وهو راكب "الفرس راكب فوق الحصان" لأن القرينة العقلية واللفظية تقتضي تقدير هذا الكون الخاص، وقد يكون التشريع موجها للتقدير بالكون الخاص لازما لانضباط الأحكام التشريعية وقد حمل القطب عليه قوله تعالى ﴿الْحُرُّ بِالْحُرِّ وَالْعَبْدُ بِالْعَبْدِ وَالْأُنْثَىٰ بِالْأُنْثَىٰ﴾ [البقرة: ٨٧١] أى الحر يقتل بالحر والعبد يقتل بالعبد، والأنثى تقتل بالأنثى، فالخبر محذوف جوازا لأنه كون خاص "إنّ التقدير بكلمة مقتول تقدير بالكون الخاص لأنه يدل على الوجود مع زيادة معنى عليه فكلمة يقتل تدل ذلك على شيئين هما الوجود والقتل، والقطب يقدّر فعلا هو "يقتل" فالخبر يكون جملة فعلية و المحذوف الفعل مع الضمير المستكنّ فيه إذ "الكون الخاص إذا علم جاز حذفه وذكره، وإذا لم يعلم وجب ذكره وإذا حذف فمع ضمير. وأما العام فواجب الحذف وهو أبداً معلوم بالظرف ويحذف وحده وينتقل ضميره للظرف ويستتر فيه"^٤

^١ . القطب ، هميان الزاد إلى دار المعاد ج٣ ص٩٣

^٢ . ابن عاشور ، التحرير والتنوير ٢٢٢/٢

^٣ . القطب ، هميان الزاد إلى دار المعاد ج٢ ص٤٨٤

^٤ . القطب، تيسير التفسير، ج ١٥ ص ١٢٤، ١٢٥

ويستفاد هذا التقدير من السياق أولا إذ؛ الآية واردة في معرض ذكر القصاص ﴿كُتِبَ عَلَيْكُمُ الْقَصَاصُ فِي الْقَتْلِ الْحَرْ بِالْحَرْ﴾ [II بقرة: ٨٧١] ويستفاد من قرائن لفظية داخلية فحين ذكر القصاص الذي هو حق لولي المقتول، المتمثل في قتل من قام بسفك دم وليه فتقدير كلمة يقتل أو مقتول مستفادة من هذا الحق، ويستفاد كذلك من قرائن خارجية تدعم التقدير بالكون الخاص فقد ورد عن علي قوله "مضت السنة أن لا يقتل مسلم بذي عهد، ولا حر بعبد، والمشرک غير ذی العهد أولى بأن لا يقتل به مؤمن" ١ .

إنّ هذا التقدير بالكون الخاص الذي انتهى إليه القطب لا يمكن الصيرورة إلى خلافة لأن المعنى لا يتم إلا به فلذلك؛ نجده يسبعد أن يكون المحذوف كونا عاما وهي كلمة "كائن" لأن الآية في معرض التشريع وضبط الأحكام والتقدير بالكون العام لا يفيد شيئا، ونجده يستطرد في نقل كلام ابن هشام وكأنه موافق له في ما يذهب إليه يقول " .. لا كائن اللهم إلا أن يقدر مع ذلك مضافان ، أى قتل الحر كائن بقتل الحر ، وفيه تكليف تقدير ثلاثة الكون ، والمضافان بل تقدير خمسة لأن كلا من المصدرين لا بد له من فاعل، ومما يبعد ذلك أيضاً أنك لا تقدم معنى المضاف الذى تقدره مع المبتدأ إلا بعد تمام الكلام، وإنما حسن الحذف أن يعلم عند موضع تقديره نحو "واسأل القرية" ٢ والصنعة المتكلفة في تقديره بالكون العام غير خافية إذ تبلغ المحذوفات خمسة مع الضمائر التي يحملها الفعل أو المشتق على حسب التقدير، وأخيرا ندرك أنّ القطب عدل من التقدير بالكون العام إلى الكون الخاص بثلاثة ضوابط هي: القواعد النحوية، والأحكام الشرعية، وموجهات خارجية.

لا يمكن حصر حذف الخبر الجائز في تلك المواطن التي ساقها النحاة؛ ذلك لأنّ الحذف تتعلق به أغراض المتكلمين، فيحذف متى وجد أن الحذف يؤدي غرضه دون الذكر، وقد ورد الحذف في المواطن التي يؤمن فيها اللبس ولا يؤثر على المعنى، كما في قوله تعالى ﴿وَوَصَّى بِهَا إِبْرَاهِيمُ بَنِيهِ وَيَعْقُوبُ﴾ [II بقرة: ٢٣١] بنيه..أو يعقوب مبتدأ وخبره محذوف أي ويعقوب كذلك، ويجوز أن يكون مبتدأ خبره محذوف تقديره ويعقوب قال " إن الله اصطفى لكم الدين فلا تموتن إلا وأنتم مسلمون" ٣ وعلى كلا الوجهين يكون يعقوب موصيا لبنيه، وتقدير الخبر يوجه المعنى فعلى التقدير الأول "يكون يعقوب موصيا لبنيه كما أوصى إبراهيم أولاده، وعلى الوجه الآخر يكون قائلا لهم إن الله اصطفى لكم الدين" وهذا في معنى الوصية ٤

١ . القطب ، تيسير التفسير ، ج ١٥ ص ١٢٤

٢ . القطب ، هميان الزاد إلى دار المعاد ج ٢ ص ٤٨٤

٣ . نفسه ج ٢ ص ٣٤٣

٤ . نفسه ج ٢ ص ٣٤٣

وجدنا أنَّ حذف أحد ركني الجملة الاسمية متردد بين الوجوب والجواز، فالواجب محصور في مواضع معينة وجدنا القطب يقوم بتأويلها وتقدير محذوفاتها بناء على ما أفرزته النظرية النحوية من قواعد، فيلتزم تقدير المحذوف بناء على السياق والقرائن التي توجد في التركيب، ثم يكون ذلك التقدير بسيطاً يسيراً متبادراً إلى الذهن لقرب القرينة ووضوح السياق، وفي المقابل قد يكون بعيداً شاقاً وذلك؛ لعمق التركيب ولاحتمالات تعدد المحذوف بسبب اتساع القرينة وصلاحياتها لتشمل كل تلك الاحتمالات، ولما كان الحذف الجائز يستوى فيه ذكر المحذوف وعدمه من الناحية الشكلية البنيوية، وجدنا القطب يوسع دائرة احتمالات تقدير المحذوف حين يكون السياق معينا له على ذلك التوسع ثم يربط تلك الاحتمالات بالغرض البلاغي الذي يؤديه ذلك الحذف في التركيب.

ثالثاً : ما يحتمل الحذف في المبتدأ والخبر :

اختلف النحاة إذا دار الحذف بين المبتدأ والخبر أيهما أولى بالحذف " فذهب بعض النحاة أن حذف المبتدأ أولى لأن؛ الخبر محطّ الفائدة ومعتمدها، وذهب آخرون أن حذف الخبر أولى؛ لأنّ الحذف اتساع وتصرف وذلك في الخبر دون المبتدأ إذ الخبر يكون مفرداً جامداً ومشتقاً وجملة على تشعب أقسامها والمبتدأ لا يكون إلا اسماً مفرداً" ١ وقد خرج الزمخشري على هذا الخلاف قوله تعالى ﴿فَصَبْرٌ جَمِيلٌ﴾ [يوسف: ٨١] فقال يحتمل الأمرين أي فأمرني صبر جميل أو فصبر جميل أجمل وبين الخوارزمي معنى التقدير على الوجهين فقال "إن كان معناه فأمرني صبر جميل وهو على حذف المبتدأ وإن كان معناها فصبر جميل أجمل فهو على حذف الخبر" ٢ وذكر القطب في الآية الوجهين فقال "وصبر مبتدأ خبره محذوف أو بالعكس" ٣ وعدّد احتمالات المحذوف فقال "أى فأمرني صبر جميل، أو فصبر جميل أمرني، أو فصبر جميل أجمل، أو فالذى أفعله صبر جميل، أو على صبر جميل، وفي الحديث « الصبر الجميل الذى لا شكوى فيه » ٤ وكل هذه التخريجات لا تخرج عن كون المحذوف مبتدأ أو خبراً، وفي التعبير بالجملة الاسمية دلالة على معنى عميق يتناسب مع السياق الذي وردت فيه الآية، إذ وردت في سورة يوسف مرتين، الأولى عند فقد النبي يعقوب ليوسف عليه السلام ﴿قَالَ بَلْ سَوَّلَتْ لَكُمْ أَنْفُسُكُمْ أَمْراً فَصَبْرٌ جَمِيلٌ وَاللَّهُ الْمُسْتَعَانُ عَلَى مَا تَصِفُونَ﴾ [يوسف: ٨١] وعند فقدته لأخ يوسف ﴿قَالَ بَلْ سَوَّلَتْ لَكُمْ أَنْفُسُكُمْ أَمْراً فَصَبْرٌ جَمِيلٌ عَسَى اللَّهُ أَنْ يَأْتِيَنِي بِهِمْ

١ . جلال الدين عبد الرحمن بن الكمال السيوطي، الأشباه والنظائر، مج ١ ص ٦٤، تحقيق ترحيني فايز، دار الكتاب العربي ، ط ١٧/٢٤١٧هـ ١٩٩٦م ونقل القطب الخلاف عن ابن هشام في هيان الزاد إلى دار المعاد ج ٢/٨ ص ٥١

٢ . القاسم بن الحسين بن أحمد الخوارزمي، التخمين، ج ١ ص ١٣٨ تحقيق محمد السيد عثمان، دار الكتب العلمية، ط ١/ ٢٠١١م

٣ . القطب، هيان الزاد إلى دار المعاد ج ٢/٨ ص ٥١

٤ . القطب، تيسير التفسير، ج ٤ ص ٢٧

جَمِيعًا إِنَّهُ هُوَ الْعَلِيمُ الْحَكِيمُ ﴿٣٨﴾ [يوسف: ٣٨] وفي كلا الآيتين يتصدر الحديث عن الصبر، إسناد يعقوب إلى بنيه ضعف نفوسهم فيفعلون في إخوانهم ما قصه الله تعالى مفصلاً في كامل السورة، ثم يعقبه الصبر الجميل كذلك في كلا الموضعين تفويض الأمر إلى الله تعالى وانتظار عاقبة الصبر وحسن الظن بالله تعالى، فعلى الرغم من البعد الزمني بين فقدان يوسف وفقدان أخيه إلا إن يعقوب عليه السلام يظل منتظراً رحمة الله تعالى، فيأتيه بيوسف وأخيه، هذا التفصيل كان التعبير بالجملة الاسمية مناسباً له إذ " في الآية إخبار يعقوب عليه السلام بصبر حاصل فيه، أو تخبرنا بأنه سيكون فيه عند فقدان يوسف عليه السلام لأنه قال (بَلْ سَوَّلَتْ لَكُمْ أَنْفُسُكُمْ أَمْراً فَصَبْرٌ جَمِيلٌ). أي فأمرني صبر جميل" ^١

وورد كذلك حذف دائر بين المبتدأ والخبر في قراءة من قرأ بالرفع في قوله تعالى ﴿بَلْ مَلَّةٌ إِبْرَاهِيمَ﴾ [البقرة: ٥٣١] " يقول القطب " مبتدأ خبره محذوف أي ملة إبراهيم ملتنا أو خبر محذوف أي ملتنا ملة إبراهيم أو أمرنا ملة إبراهيم أو نحن ملة إبراهيم أي أهل ملة إبراهيم " ^٢

يظهر من تخريجات القطب في تأويله للحذف الدائر بين المبتدأ والخبر أنه . وإن لم يرجح أيهما أولى بالحذف . يسوق عدة احتمالات مستتلة من السياق، صالحة لأن تسد الشغور التركيبي بكلا الاعتبارين، ثم يربطه بالمعنى العام للآية.

رابعا : الحذف في باب كان الناقصة :

تعرضنا فيما سبق إلى الحذف الذي يقع على ركني الجملة الاسمية المطلقة، وفي هذا القسم سأتطرق إلى الحذف الذي يقع على ركني الإسناد وسأذكر الحذف الذي يقع في باب كان الناقصة إذ يكثر حذفها مع اسمها بعد أن ولو، وقد تحذف مع اسمها بدوئهما، ويشير ابن مالك إلى هذا الحذف بقوله:

ويحذفونها وييقون الخبر وبعد أن ولو كثيرا ذا اشتهر

وقد ذكر القطب حذف كان من غير تقدم لو وأن عليها في أحد التخريجات المحتملة في قوله تعالى "قل بل ملة إبراهيم حنيفاً" أى قل يا مُحَمَّد : بل نتبع ملة إبراهيم، لأنه صواب مجمع عليه، والله أمرنا به، لا بيهوديتكم ونصرايتكم ، فملة معمولية محذوف تقديره نتبع ، كما علمت ، ويدل له قوله تعالى ﴿فَاتَّبِعُوا مِلَّةَ إِبْرَاهِيمَ﴾ [آل عمران: ٥٩] أو تقديره نلزم ملة إبراهيم، أو تقديره تكون ملة إبراهيم، أي أهل ملة إبراهيم كقول عدى بن حاتم : إني من دين، أي من أهل دين، فيقدر المضاف آخر

^١ . أبو سعيد السيرافي، شرح كتاب سيبويه ج ٢ ص ٢١٣

^٢ . القطب، هيمان الزاد إلى دار المعاد ج ٢ ص ٣٥٢

كما رأيت، أو يقدر أولاً أى نكون ملتنا ملة إبراهيم، وتقدير الكون أنسب بقوله : كونوا، ويجوز تقدير المحذوف خطاباً لليهود والنصارى ، أى بل اتبعوا والزموا ملة إبراهيم" ١
فكلمة ملة وردت منصوبة ونظرية العامل تقضي أن يكون لهذا المنصوب عاملاً أثر في الكلمة وتقدير هذا العامل مبني على تحديد الذي يتوجه إليه الخطاب في الآية، والخطاب في الآية يحتمل أن يكون موجهاً إلى :

١/ النبي محمد ﷺ وحينئذ يكون تقدير المحذوف، نتبع أو نلزم أو نكون، بصيغة الفعل المضارع المبدوء بنون المضارعة الدالة على جماعة المتكلمين، وجواب الأمر المتقدم "كونوا" الأول على سبيل الإخبار (نتبع)، والثاني على سبيل الإغراء (نلزم) وعلى كلا التأويلين المحذوف الفعل الثالث بالفعل الناقص (نكون) وحينئذ المحذوف الفعل الناقص مع اسمه، نكون ملتنا ملة إبراهيم

٢/ اليهود والنصارى وحينئذ يكون المحذوف، اتبعوا، الزموا، كونوا، بصيغة فعل الأمر، وفي الأول والثاني المحذوف الفعل التام مع فاعله، وعلى الأخير المحذوف الفعل الناقص مع اسمه ضمير الجماعة العائد إلى من وجه إليهم الخطاب وهم اليهود والنصارى.

ويبدو أن التقدير بالفعل التام أولى من الناقص، لأنّ التأويل بالفعل الناقص يلزم منه وجود أكثر من محذوف في التركيب على وفق الآتي :

. فعل ناقص مضارع أو أمر (محذوف)

. اسم الفعل الناقص (ملة ، واو الجماعة)

. المضاف إلى الاسم الناقص (ضمير الجماعة نا)

. خبر الفعل الناقص (مذكور)

فالمحذوفات في التركيب ثلاث كلمات (فعل + اسم + مضاف إليه)

وقد حُذفت كان الناقصة دون اسمها وخبرها قوله تعالى ﴿فَمَنْ كَانَ مِنْكُمْ مَّرِيضًا أَوْ بِهِ أَذًى مِّنْ

رَأْسِهِ فَفَدْيَةٌ مِّنْ صِّيَامٍ أَوْ صَدَقَةٍ أَوْ نُسُكٍ﴾ [١١ بقرة: ٦٩١] (أذى) مبتدأ خبره (به) والجملة اسمية معطوفة على الجملة الفعلية قبلها، على أن من موصولة، والفاء بعدها لشبه الشرطية، وإن جعلناها شرطية فبه خبر لكان محذوفة، وأذى اسم لكان المحذوفة أي، أو كان به أذى من رأسه، والجملة فعلية معطوفة على الفعلية قبلها، لأن الشرط فعلية والمعطوف على الشرط شرط إلا إن اغتفر في الثاني هنا ما لم يغتفر في الأول، فعطفت الجملة الاسمية على الفعلية الشرطية ٢. إن كلمة (من) في صدر الآية هي لفظة محورية ينطلق منها المؤول في توجيه التركيب في الجمل اللاحقة لها، وقد حملها القطب على وجهين:

١. القطب، هميان الزاد إلى دار المعاد ج ٢ ص ٣٥٢

٢. نفسه ج ٣ ص ٩٥

الوجه الأول، موصولة وحينئذ لا يوجد حذف في الجملة بعدها، والوجه الثاني شرطية تعلق تحقق وقوع جوابها على وقوع الشرط، وقد وردت في الآية جملة معطوفة بحرف العطف أو على جملة فعل الشرط، وقد أثار هذا العطف إشكالا على مستوى معيارية القواعد التي يلتزمها النحاة إذ المعطوف يأخذ حكم المعطوف عليه، وجملة الشرط لا تكون إلا فعلية والمعطوف عليها يظهر أنه جملة اسمية تتكون من خبر مقدم ومبتدأ مؤخر وقد استبعد القطب عطف جملة اسمية على اسمية ١، هذا الإشكال دعاه إلى تقدير فعل محذوف ليستقيم التركيب مع قواعد النحو، فقد ركان محذوفة في السياق "لدلالة الأولى عليها" ٢ فيكون التقدير (أو كان به أذى من رأسه) فيستقيم التركيب بعد تقدير هذ المحذوف عطف جملة على جملة فعلية على جملة الشرط، ودعوى أنه يغتفر في الثواني ما لا يغتفر في الأوائل لا تتم لأنه أتاه الوجه منه، وذلك لجراحة أو قمل فعلية فدية وهذا التقدير مطرد" ٣

إن الحذف الذي يقع على كان الناقصة يطال كان مع اسمها ويبقى الخبر، وقد تحذف كان الناقصة دون اسمها وخبرها، ووجدنا عند القطب مدى أثر من يتوجه إليه الخطاب في تقدير المحذوف فكان له دور محوري في الآية التي سقناها شاهدا على حذف كان مع اسمها، فأثر في المبني الصربي للكلمة التي وجد القطب أنها صالحة لتقدير المحذوف فمن ناحية صرفية تردد التقدير بين الفعل المضارع وفعل الأمر، ومن ناحية المعنى تردد الفعل المقدر بين التمام والنقصان، وكل ذلك متعلق بمن توجه إليه الخطاب في الآية، وقد يكون أظهر وأبين في الناحية الزمنية فتردد المثال الأول بين الفعل المضارع المبدوء بالنون حين كان الخطاب موجها إلى النبي ﷺ وفعل الأمر حين توجه الخطاب إلى اليهود والنصارى. ٤

١. القطب، تيسير التفسير، ج ١ ص ٣٥٨، ٣٨٦

٢. أبو حيان، البحر المحيط، ج ٢/ص ٢٦٠

٣. القطب، تيسير التفسير ج ١ ص ٣٨٦

٤. ومن أمثلة أثر توجيه الخطاب في تقدير المحذوف ما وجه به القطب تفسير قوله تعالى "وَلَقَدْ آتَيْنَا مُوسَى تِسْعَ آيَاتٍ بَيِّنَاتٍ فَاَسْتَأْذِنَ إِسْرَائِيلَ إِذْ جَاءَهُمْ فَقَالَ لَهُ فِرْعَوْنُ إِنِّي لَأَظُنُّكَ يَا مُوسَى مَسْحُورًا" إذ احتمال الخطاب أن يكون موجها إلى موسى عليه السلام أو إلى النبي ﷺ، ينظر القطب، هيمان الزاد إلى دار المعاد ج ٢/٩ ص ٣٥٩، ٣٦٠

المبحث الثاني : الحذف في الجملة الفعلية :

تتكون الجملة الفعلية من ركنين أساسيين هما الفعل بأنواعه والفاعل، ويعرض لهذين الركنين ما يقتضي حذفهما، فقد يحذف الفعل وحده وقد يحذف الفاعل وحده وقد يحذفان معا، وسأعرض الحذف الذي يقع على الفاعل وفاعله بأنواعه فيما يأتي:

أولا : حذف الفعل :

ذكر سيبويه مواطن حذف الفعل مستعملا مصطلح الإضممار فقال "إنّ الفعل يجري في الأسماء على ثلاثة مجار، فعل مظهر لا يحسن إضمماره، وفعل مضمر مستعمل إظهاره، وفعل مضمر متروك إظهاره" ١ إنّ لفظة يجري في نص سيبويه توحى إلينا بأن منطلقه نظرية العامل في حديثه عن الفعل وعلاقته بالفاعل من حيث الإظهار والإضممار، وحين تعمّق في تفصيلات الحذف بان لنا أنه أضاف سياق الحال ومراعاة المقام مسوغات لإجراء حذف الفعل ، وقسم مجاري حذف الفعل على ثلاثة أقسام: فعل يمتنع حذفه، وفعل يجوز حذفه، و فعل يجب حذفه، فالقسم الأول هو خارج موضوع طرحنا؛ لأنه مذكور يمتنع حذفه، وإنما امتنع حذفه " لعدم وجود قرينة تدل عليه" ٢ والحديث عن الحذف لا الذكر، والقسمان الآخران هما محل اهتمامنا بيد أنّ بعض الصور قد ناقشتها في موضع آخر لأنها أقرب إلى ذلك الموضع، و البعض الآخر أخرجته من باب الحذف، وهذا يتمثل في النوع الثالث الذي نعتة سيبويه بالحذف الواجب، ويمكن أن أحصره في موضعين: الموضع الأول، حذف عوّض عنه ومن ذلك أنّ سيبويه يجعل من صور حذف الفعل (أدعو) في أسلوب النداء، ولم أعدّ هذا من قبيل الحذف؛ لأنّ الفعل قد حلت محله الأداة فهو حذف قد تمّ التعويض عنه لذا أخرجته من باب الحذف، وفي ذات الأسلوب . أسلوب النداء . قد تحذف الأداة من التركيب، وأعتبره حذفاً أدرسه في حذف الحرف جريا مع ما ذهب إليه النحاة من أن الياء حرف نائب مناب الفعل فعاملته بأصله لا بما آل إليه، والموضع الثاني: الحذف الذي يقع على ركني الإسناد، ومن ذلك على سبيل المثال أسلوب التحذير فإنّ سيبويه يعلّله من النوع الثالث الواجب الحذف ونذكر من الأسلوب أنّ الحذف واقع على الفعل والفاعل وليس على الفعل فحسب فالتركيب (الأسد) جملة مفيدة تتكون من الآتي:

فعل (محذوف) + فاعل (محذوف) + مفعول به (مذكور)

فيتضح من الشكل أن الحذف قد وقع على ركني الإسناد (الفعل والفاعل) فهو من باب حذف الجملة؛ لذا سأقتصر بدراسة آيات وردت فيها الفعل (المسند) محذوفا دون الفاعل (المسند إليه) ومن تلك المواطن التي ورد فيها الفعل محذوفا قوله تعالى ﴿وَأَسْتَشْهِدُوا شَهِيدَيْنِ مِنْ رِجَالِكُمْ فَإِنْ لَمْ يَكُونَا

١ . سيبويه، الكتاب، ج ١ ص ٢٩٦

٢ . ابن يعيش، شرح المفصل، ج ١ ص ٢٥٤

رَجُلَيْنِ فَرَجُلٌ وَأَمْرَاتَانِ مِمَّنْ تَرَضَوْنَ مِنَ الشَّهَدَاءِ ﴿[البقرة: ٢٨٢] أي فليشهد رجل وامرأتان، فهو فاعل لفعل محذوف، أو فالمشهد رجل وامرأتان فهو خبر محذوف، أو فرجل وامرأتان يشهدون وعليه المسوق وقوعه بعد فاء الجواب" ١ هذا النوع من الحذف ينتزل في قول سيبويه "فعل مضمّر يستعمل إظهاره" فهو من مواضع الحذف الجائزة؛ لأنّ التصريح بالفعل غير ممتنع فيجوز الإظهار والإضمار؛ وإنما حذف لدلالة لفظ متقدم عليه وهو "استشهدوا" إذ وقع التصريح بالفعل في النوع الأول من الشهادة وهي: شهادة رجلين على واقعة معينة بغية إثباتها، وحذف الفعل في النوع الثاني من أنواع الشهادة وهو: شهادة امرأتين عند عدم وجود رجلين تقومان مقامه في الإدلاء بالشهادة، فالتصريح بالفعل في أول النوعين أغنى عن إعادته وتكراره في النوع الثاني وهو ما ينص عليه النحاة بقوله تقدم الذكر، وينبني على التقدير تحديد نوع الجملة ويتستبعه اختلاف في الدلالة، فالتقدير بالاسم يجعل من الجملة اسمية دالة على الثبوت والاستمرار، والتقدير بالفعل يجعل من الجملة فعلية دالة على التجدد والحدوث. وتظهر الاحتمالات التي ساقها القطب في الأشكال الآتية:

- فعل محذوف — فاعل
- مبتدأ — فعل — فاعل مشتمل على ضمير يعود إلى المبتدأ
- مبتدأ — خبر

إذا فحذف الفعل يكون جائزا ومستساغا حين يتقدمه ما يشير إليه ويدل عليه ولا يقع بالحذف إلباس وتعمية للمعنى، وهو ما ينص عليه ابن يعيش بقوله "واعلم أنّ الفاعل قد يُذكر وفعله الرافع له محذوف لأمر يدل عليه، وذلك أنّ الإنسان قد يرى مضروبا أو مقتولا ولا يعلم من أوقع به ذلك الفعل من الضرب أو القتل، وكل واحد يقتضي فاعلا في الجملة فيسأل عن الفاعل فيقول: من ضربه؟ أو من قتله؟ فيقول المسؤول: زيد أو عمرو، يريد ضربه زيد أو قتله عمرو، فيرتفع الاسم بذلك الفعل المقدر، وإن لم ينطق به؛ لأنّ السائل لم يشك في الفعل، وإنما يشك في فاعله، ولو أظهره لقال ضربه لكان أجود شيء، وصار ذلك الفعل كالتأكيد" ٢ ويتحصل من كلام ابن يعيش أنّ قرينة السؤال هي قرينة لفظية تحيل إلى تقدير المحذوف وقد ورد حذف الفعل بعد قرينة السؤال في قوله تعالى ﴿وَلَيْنِ سَأَلْتَهُمْ مَنْ خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ وَسَخَّرَ الشَّمْسَ وَالْقَمَرَ لَيَقُولَنَّ اللَّهُ فَإِنِّي يُؤْفَكُونَ﴾ [عنكبوت: 16] (وَلَيْنِ سَأَلْتَهُمْ) أي أهل مكة (مَنْ خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ وَسَخَّرَ الشَّمْسَ وَالْقَمَرَ) جملة المبتدأ والخبر مقول لسألتهم؛ لأنّ السؤال قول ذكر إيجاد الذوات وهو خلق السماوات والأرض وإيجاد الصفة وهي حركة الشمس والقمر (لَيَقُولَنَّ اللَّهُ) أي خلقهن وسخرهما الله والله خلقهن وسخرهما

١. القطب، هميان الزاد إلى دار المعاد ج ٣ ص ٤٤٩

٢. ابن يعيش، شرح المفصل، ج ١ ص ١٥٥

وفعل الله ذلك أو الله فعل ذلك ولا بد لهم من الإقرار بذلك لما تقرر في العقول من وجوب افتقار الموجود إلى موجد واجب الوجود. ١ لم يقتصر القطب على تقدير محذوف حكر أفادته قرينة السؤال وإنما ساق القطب في تقديره للمحذوف أكثر من تأويل نذكر منهما تأويلين هما: خلقهنّ وسخرهما الله، والله خلقهنّ وسخرهما، ونلاحظ أنّه في كلا التأويلين المحذوف هو الفعل، ويبقى تعيين موقع هذا المحذوف في الجملة، وبتعيينه تتحدد نوع الجملة، فتقدير المحذوف قبل المذكور الذي هو لفظ الجلالة يجعل الجملة اسمية، وتقديره بعد المذكور يجعل الجملة فعلية، فعلى الأول يكون لفظ الجلالة فاعلا لفعل محذوف وعلى الثاني يكون مبتدأ خبره محذوف، وحين ننظر في سياق الآية نجد أن كفار مكة لا يشكون في الفعل نفسه (الخلق والتسخير) وإنما يشكون في الخالق؛ ذلك لأنّ الخلق أمامهم مشاهد محسوس مدرك لا يحتاج إلى سؤال؛ لذا كان التقدير بالجملة الإسمية أولى "لأن السؤال هاهنا عن الفاعل لا عن الفعل، لأنّ الفعل معلوم والجواب يطابق السؤال فوجب أن يكون هاهنا بالفاعل ولن يكون إلا إذا كان الاسم مقدما" ٢

والملاحظ من تقدير القطب للفعل فيما سقناه من مواضع حرية ومرونة لم نجد لها في تقدير المحذوف حين كان مبتدأ أو خبرا فالكثير أن موطنهما محفوظ فيضع الكلمة التي يختارها في موضع غالبا ما يكون جامدا ينتظر ملء الفراغ فحسب، أما الفعل فوجدناه أكثر حرية ومرونة في التقدير فيقدره متقدما على فاعله المذكور، ومتأخرا على فاعله في المعنى فيجعل المذكور مبتدأ لا فاعلا ويقدر خبره جملة فيصير بذلك إلى تكثير تقدير المحذوفات فيقدر (فعلا وفاعلا يكون عائدا إلى المرفوع المذكور في السياق) وليس مثل هذا التقدير هو ضرب من التمرينات التي لا طائل من ورائها بل يسوق نكتة التقدير وعلته مستلهما ما يذهب إليه من السياق، وغالبا ما يذكر لكل تخريج علته وسببه.

ثانيا : حذف الفاعل :

إن الحديث عن حذف الفاعل في هذا المقام هو الفاعل الذي لا يقوم شيء مقامه، وإنما يستدل عليه بالقرائن، ويخرج بذلك الفعل الذي يُبنى للمجهول إذ ينوب فيه عن الفاعل نائب الفاعل (المفعول به أو ما يقوم مقامه) ويخرج كذلك الفعل الذي يكون فاعله ضميرا مستترا إذ هو في حكم الموجود وإنما "حُصَّ ضمير الرفع بالاستتار؛ لأنه عمدة يجب ذكره، فإن وُجد في اللفظ فذك، وإلا فهو موجود في النية والتقدير" ٣

ويتبقى لدينا الفاعل الذي يحذف ويبقى مكانه فارغا يمكن ملؤه بتقدير مناسب يستلّه المؤول من دلالة الحال وقرائن السياق، وحين قدمنا أنه عمدة يجب ذكره كان محل اختلاف بين النحاة ، فمنع

١. القطب ، هميان الزاد إلى دار المعاد، ج ١/١٢، ص ٣٥٧

٢. الخوارزمي، التخمير ، ج ١ ص ١٢٠

٣. الأشموني، شرح الأشموني، ج ١ ص ٩٩

حذفه سيبويه والمبرد^١ والفارسي^٢ وأجاز الحذف الكسائي^٣ وابن مضاء القرطبي^٤ ، ولكل فريق أدلته فمعتمد المانعين دليل عقلي وهو أن الفعل لا بد له من فاعل ولا يكون إلا منه؛ و"لأنَّ الفِعْلَ قد يَقَع وَلَا مَفْعُولُ فِيهِ نَحْوُ قَامَ زَيْدٌ وَتَكَلَّمَ عَبْدُ اللَّهِ وَجَلَسَ خَالِدٌ" ° فلذا لا يجوز حذفه، ودليل سماعي وهو أنه لم يسمع في كلام العرب حذف الفاعل يقول ابن يعيش " وأما حذف الفاعل البتة وإخلاء الفعل عنه، فغير معروف في شيء من كلامهم " ٦ في حين أن مجيزي حذفه خرجوا عليه قوله تعالى ﴿أَسْمِعْ بِهِمْ وَأَبْصِرْ﴾ [مريم: ٨٣] يقول الفارسي: " فإن قلت فكيف القول في الآية ولم يذكر بعدها الجار والمجرور بعد أبصر كما ذكرنا بعد أسمع ؟ فالقول في ذلك " إن حذف الفاعل قد جاز في قول ناس من أهل النظر في العربية^٧ وقد وجَّه القطب إعراب الآية على حذف الفاعل يقول "الهاء فاعل أسمع جر بالباء لمجئ فعله على صيغة الأمر، وأبصر مثل أسمع لكن فاعله محذوف، أى أبصر بهم ، لدلالة ما قبله " ٨ وكأن القطب القطب يشير إلى الجواز عند أمس اللبس ووجود القرينة، والقرينة في الآية تقدم الذكر وعبر عنه القطب بدلالة ما قبله عليه، واعتمد المجيزون كذلك على شواهد وردت عن العرب تأولوها على حذف الفاعل منها قول الشاعر :

هذا النهار بدا لها من همها ما بالها بالليل زال زوالها

وقول الشاعر :

تعقُّ بالأرطى لها وأرادها رجال فبذت نبلهم وكليب

واستدلوا كذلك بالقياس على المبتدأ فكما جاز حذف المبتدأ لدليل جاز حذف الفاعل لدليل، والجامع بينهما أن كل واحد منهما متحدث عنه.

ويبدو لي أن أدلة القائلين بحذف الفاعل لدليل هي أقوى من أدلة المانعين إذ إن من يمنع يتأول هذه الأدلة بطريقة يشوبها تعقيد وتكلف، حتى أن بعض النحاة الذين منعوا الحذف لانوا بعد ذلك، وقد

^١ . أبو العباس، نُجْد بن يزيد المبرد، المقتضب، ج ١ ص ١٩، تحقيق نُجْد عبد الخالق عزيمة، عالم الكتب، بيروت، د.ت

^٢ . أبو علي الفارسي، المسائل الحلييات، ص ٢٣١، ٢٣٧، تحقيق د. حسن هنداي، دار القلم للطباعة والنشر والتوزيع، دمشق ط ١، ١٤٠٧ هـ - ١٩٨٧ م. وأبو علي الفارسي، شرح الأبيات المشككة، ص ٤٣٨، تحقيق د محمود نُجْد الطناحي ، مكتبة الخانجي، القاهرة - مصر، ط ١، ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٨ م

^٣ . الفارسي، شرح الأبيات المشككة، ص ٤٣٨

^٤ . ابن مضاء القرطبي، أحمد بن عبد الرحمن بن نُجْد القرطبي، الرد على النحاة، ص ٨٧، تحقيق د نُجْد إبراهيم البناء، ط ١، ١٣٩٩ هـ ١٩٧٩ م

^٥ . المبرد، المقتضب ج ١ ص ١٩

^٦ . ابن يعيش، شرح المفصل، ج ١ ص ١٥٠

^٧ . الفارسي، شرح الأبيات المشككة، ص ٤٣٨

^٨ . القطب، هيمان الزاد إلى دار المعاد ، ج ١/١٠ ص ٢٣٧

أشار ابن جني إلى رجوع شيخه أبي علي الفارسي عن قوله بالمنع " وكان أبو علي يغلط هذا ويكرهه ويتناكره، ويقول: الفاعل لا يُحذف، ثم فيما بعد لأن له، وخفض من جناح تناكره، وعلى كل حال فإذا كان الكلام إنما يُصلحه أو يُفسده معناه وكان هذا معنى صحيحا مستقيما لم أر به بأسا"

ومن شواهد حذف الفاعل قوله تعالى ﴿لَقَدْ تَقَطَّعَ بَيْنَكُمْ وَضَلَّ عَنْكُمْ مَا كُنْتُمْ تَزْعُمُونَ﴾ [٤٩] فاعل تقطع قيل محذوف، والفاعل لا يحذف إلا لالتقاء الساكنين أو للضرورة، فكيف يحذف هنا، وإنما قدره هذا القائل لقد تقطع ما بينكم، فما فاعل نكرة موصوفة لبين، وكأنه ساغ ذلك لقيام الصفة مقامه، وإنما ساغ قيامها مقامه، مع أن الإعراب ليس فيه، بل نفى على نصب الظرفية، لأنه؛ قد يحذف الموصوف المبتدأ وتقوم صفته الظرفية والجمالية مقامه بدون أن تعرب بإعرابه، ولم يفد المحذوف موصول، لأن الموصول لا يحذف وتبقى صلته على المشهور وصححه ابن هشام وغيره، ويدل لذلك قراءة ابن مسعود: لقد تقطع ما بينكم، أو الفاعل ضمير مستتر يعود إلى المعلوم من تقطع، لأنه إنما يتقطع الوصل، وبذلك قال مجاهد وغيره، وهو واضح ١ ذكر القطب في الآية عدة تخریجات بناء على قراءة نصب بينكم يمكن إيجازها في النقاط الآتية:

- ١/ فاعل تقطع محذوف على مذهب القائلين بجواز حذف الفاعل
- ٢/ الفاعل ضمير مستتر تقديره هو أي الوصل ويدل على هذا المستتر "المقام فإن الشركاء تقتضي الوصل" ٢ وهذا نفيد منه أن التقطع لا يقع إلا على الوصل
- ٣/ الفاعل ضمير مستتر تقديره هو يعود التقطع الذي هو مصدر الفعل أي قد وقع التقطع ويشير القطب في التيسير إلى أنّ هذا الوجه لا يجوز إلا إن أشربت لفظة التقطع معنى الوقوع يقول "وأما عود الضمير إلى التقطع بلا تأويل بوقع فلا يجوز كما لا يجوز قام أي هو أي القيام" ٣ "ويدل على ذلك قوله قوله تعالى ﴿وَمَا نَرَىٰ مَعَكُمْ شُفَعَاءَكُمُ﴾ [الأنعام: ٤٩] وهو يستلزم عدم التواصل" ٤

وورد حذف الفاعل أيضا في قوله تعالى ﴿وَلَقَدْ جَاءَكَ مِنْ نَّبَائِ الْمُرْسَلِينَ﴾ [٤٣: من صلة للتأكيد وبناء فاعل عند الأخفش، المجيز زيادة من في الإيجاب والتعريف، والمانع يجعلها للتبعيض تتعلق بمحذوف وجوبا نعت لفاعل محذوف، أي جاءك شيء ثابت حق نبأ المرسلين أي شيء هو بعض نبأ المرسلين ٥ فالتأويل يقتضي حذف فاعل الفعل جاء، ويقدر تقديرا مناسبا يدل عليه السياق الذي

١. القطب، هميان الزاد إلى دار المعاد ج ٦/١ ص ١٨٣، ١٤٨.

٢. القطب، تيسير التفسير، ج ٤ ص ٣٦٣.

٣. نفسه، ج ٤ ص ٣٦٣.

٤. ابن هشام، مغني اللبيب، ج ٢ ص ٢٢٧.

٥. القطب، هميان الزاد إلى دار المعاد ج ٦/١ ص ٧٢.

الذي وردت فيه الآية "فنبأ المرسلين هو خبرهم الواقع بينهم وبين أممهم إذ كانت أممهم تؤذيهم فيصبرون ويكذبونهم" ^١ والصبرورة إلى رأي الأخفش أولى إذ المعنى يُسَعِفُ هذا التأويل، فالفاعل هو الذي يقوم بالحدث وإنما وقع المحجىء من النبأ، فساغ توجيهه، ومن ركن إلى القول بجواز حذف الفاعل، إنما قادته معيارية القواعد النحوية فلا يجوز زيادة م نفي الإيجاب فالزيادة مشروطة بتقدم نفي أو شبهه أو استفهام، فكانت عائقا من التقدير السهل اليسير الذي ارتضاه الأخفش.

نخرج من هذه التوجيهات أنه لا يوجد محذور من حذف الفاعل بشرط وجود القرائن التي تعين المخاطب على تقديره، ولا يضر عدم تقدم ذكر لفظ يعود إليه الفاعل المقدر كما تقدم، إذ القرائن ومقام الحال يغني عن التقدم في الذكر. وقد أشار القطب إلى تقدم ما يدل على الفاعل حين حذف في قوله تعالى ﴿فَقَالَ إِنِّي أَحْبَبْتُ حُبَّ الْخَيْرِ عَنْ ذِكْرِ رَبِّي حَتَّى تَوَارَتْ بِالْحِجَابِ﴾ [ص: 23] ففاعل توارت محذوف ولم يتقدم له ذكر وقدره القطب بـ (الشمس) "أي استترت الشمس بدليل ذكر العشي" ^٢ فكان ذكر العشي في الآية السابقة على هذه الآية دليل على الفاعل المحذوف، وتظهر العلاقة واضحة جلية بين اللفظ المذكور (العشي) وبين اللفظ المحذوف (الشمس) إذ زمن العشي هو وقت غروب الشمس فكان التقدير مناسباً للمعنى.

ثالثا : حذف الفعل والفاعل معا :

قد يجتمع الحذف على ركني الجملة الفعلية فيحذف الفعل والفاعل معا في مثل قوله تعالى ﴿مَآذًا أَنْزَلَ رَبُّكُمْ قَالُوا خَيْرًا﴾ [النحل: ٥٣] والتقدير أنزل خيرا فحذف الفعل والفاعل معا، لقرينة لغوية أشارت إلى المحذوف وهي قرينة السؤال، فيكون من باب حذف الجملة وقد خرج عليه القطب قوله تعالى ﴿كُلُوا مِنْ طَيِّبَاتِ مَا رَزَقْنَاكُمْ وَمَا ظَلَمُونَا﴾ [البقرة: ٧٥] مقول القول محذوف "تقديره قلنا لهم كلوا من طيبات ما رزقناكم" ^٣ وقدر أيضا فعلا وفاعلا محذوف في قوله تعالى ﴿وَمَا ظَلَمُونَا وَلَكِنْ كَانُوا أَنْفُسَهُمْ يَظْلِمُونَ﴾ [البقرة: ٧٥] عطف على محذوف أي فظلموا بكفران هذه الطيبات من المن والسلوى بأن ادخروا وقد نحووا عن الإدخار "وما ظلمونا" فعطف ظلموا على ظلموا" ^٤ فقدر الفعل ظلم والفاعل ضمير الجماعة الواو العائد على بني إسرائيل والتقدير بهذه الكلمة دلت عليه كلمة ظلمونا الواردة في الآية فقدر فعلا من نفس لفظ الفعل المتقدم، والقطب في تقديره هذا الفعل دون غيره كان بقصد مراعاة المعنى الذي دلت عليه الآية؛ لذلك نجده يستبعد قول من قدر "فظلموا

^١ . القطب ، هميان الزاد إلى دار المعاد ج ١/ ٦ ص ٧٢

^٢ . نفسه ، ج ١٣ ، ص ٣٥

^٣ . نفسه ج ٢ ص ٥٢ ، ٥٣

^٤ . نفسه ج ٢ ص ٥٢

أنفسهم" وعلل ذلك بأن جملة " وما كانوا أنفسهم يظلمون" لن تكون لها فائدة بخلاف فظلموا فالمعنى أوقعوا الظلم فيحسن أن يقال إن الظلم الذي أوقعوا لم يصبنا بل أصابهم" ١ ولا يرتضي القطب توجيه أبي حيان بأنه لا حاجة إلى التقدير" لأن محذوفات الكلام الفصيح هذا شأنها ولا بد من دليل يدل عليها ، لكن ذلك يختلف في الوضوح والخفاء فكان هذا الحذف لدليل وهو أنهم أوقعوا ظلما وأخبر أنه لم يصب الله بل أصابهم" ٢ إن حذف الجمل (الفعل والفاعل) لا بد من دليل يدل عليها فيخفى ويظهر على حسب المقام والسياق الذي ترد فيه الآية، ومن الأدلة على الحذف بقاء المعمول للفعل المحذوف كما في المثال الأول في قوله تعالى " قالوا خيرا" فكلمة خيرا هي دليل على فعل محذوف وقد وقعت الكلمة المنصوبة دليلا على ذلك المحذوف، وفي المثال الثاني كان مقول القول دليل على ذلك الحذف، وفي المثال الثالث دق وخفي المحذوف حتى شكك أبي حيان في وجود محذوف في الآية بيد أن القرائن التي وردت في الآية تحيل إلى محذوف يتصيده الحاذق من السياق التي وردت فيه الآية، والجامع بين محذوفات الجمل التي ظهرت أو خفيت أدلتها يجمعها" بقاء عنصر من البنية التامة يكون دليلا على المحذوف" ٣

١ . القطب ، هميان الزاد إلى دار المعاد ج ٢ ص ٥٢

٢ . نفسه ج ٢ ص ٥٢

٣ . الشاوش، أصول تحليل الخطاب في النظرية النحوية العربية، ج ٢ ص ١١٩٩

المبحث الثالث / الحذف في المنصوبات الاسمية:

تقوم الجملة في العربية على عمدات وفضل، ويعنون بالعمد ما كان مسندا ومسندا إليه، فهما ركنا الجملة لا تنهض إلا بهما يقول سيبويه " هذا باب المسند والمسند إليه، وهما ما لا يغني كل واحد منهما عن الآخر، ولا يجد المتكلم منه بدا فمن ذلك الاسم المبتدأ والمبني عليه هو قولك: عبد الله أخوك، ومثله يذهب عبد الله، فلا بد للفعل من الاسم، كما لا يمكن للاسم بد من الآخر في الابتداء"^١ والفضلات ما عدا المسند والمسند إليه كالمفاعيل والحال والتمييز، ولقد تطرقنا فيما مضى من مباحث إلى حذف العمدات ووجدنا إجازة النحاة لذلك الحذف ووجوبه في مواطن أخرى واختلفوا في جواز حذف بعضها، والان نتطرق إلى الحذف الذي يقع على الفضلات ، وما دام قد تقرر جواز حذف العمدة فحذف الفضلات أولى من حذف العمدة وأدرسه في النقاط الآتية :

أولاً: حذف المفعول به :

المفعول به هو الاسم الذي يقع عليه فعل الفاعل، ويكون منصوباً بعامل يؤثر فيه، وقد قسم النحاة الأفعال إلى : لازمة ومتعدية، فاللازم هو الذي يكتفي بمرفوعه ولا ينصب مفعولاً به والمتعدي هو الذي لا يكتفي بمرفوعه ويتعداه إلى مفعول أو اثنين أو ثلاثة مفاعيل "ويذكر المفعول مع الفعل لإفادة وقوع الفعل عليه ، كما يذكر الفاعل لإفادة وقوع الفعل من الفاعل"^٢ وقد يكون مفعول هذه الأفعال مكوّن إجباري وذلك مع الأفعال التي تتعدى إلى مفعول واحد^٣

إنّ الفعل المتعدي يعامل معاملة الفعل اللازم ويُنزل منزلته حين يكون غرض المتكلم مجرد "إثبات المعاني التي اشتقت من الأفعال للفاعلين من غير أن يتعرض المتكلم لذكر المفعولين" ^٤ "لأن الغرض مجرد حصول الفعل من الفاعل أو عدم حصوله" ^٥ فيؤهم التركيب أنّ فيه حذفاً وقع على بعض عناصره، ومنشأ ذلك الوهم أنّ التركيب قد صُدّر بفعل متعدٍ يطلب مفعولاً به، غير أن قصد المتكلم كما يظهر من السياق لا يريد ذلك القيد المئوهم؛ لذا لا يمكن أن نعه من باب حذف المفعول لأنه حين يُنزل اللازم منزلة المتعدي يأخذ حكمه فلا يحتاج إلى مفعول به وذلك جريا مع الغرض الذي حُمِل فيه المتعدي محمل اللازم وهو مجرد إثبات الفعل للفاعل فقط، والحذوف كالمعلوم في تأدية المعنى لذا نجد الجرجاني يقول "أنك لا ترى له . يقصد للفعل . مفعولاً لا لفظاً ولا تقديراً"^٦ وهو ما يذهب إليه القطب

^١ . سيبويه، الكتاب ، ج ١ ص ٢٣

^٢ القطب ، مُجدد بن يوسف ، تخليص العاني من رتبة جهل المعاني ، ص ٢٥٥.

^٣ محمود أحمد نخلة، مدخل إلى دراسة الجملة العربية، ص ١٣٢ دار النهضة العربية للطباعة والنشر، ط ١٤٠٨ هـ ١٩٨٨ م

^٤ . الجرجاني ، دلائل الإعجاز ص ١٣٦

^٥ . القطب ، تخليص العاني من رتبة جهل المعاني ، ص ٢٥٦

^٦ . الجرجاني ، دلائل الإعجاز، ص ١٣٦

كذلك "فحين لا يتعلق القصد إلى مفعول عام ولا خاص فحينئذ لا يذكر له مفعول ولا يقدر" ١ والتقدير لا يكون إلا حين يحصل الحذف فلما نفى التقدير دلّ على أنّه لا يوجد حذف في مثل هذه الأفعال وحمل عليه قوله تعالى ﴿قُلْ هَلْ يَسْتَوِي الَّذِينَ يَعْلَمُونَ وَالَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ﴾ [الزمر: ٩] فالفعل علم من الأفعال المتعدية التي تنصب مفعولا به وخرجت عن هذا الأصل لما كان المراد هنا إثبات العلم ونفيه لا بيان العلوم ولا بيان عموم المعلوم أو خصوصه (فيعلمون) الأول والثاني منزلان منزلة اللازم لا مفعول لهما مقدر ولا مذكور أي هل يستوي هؤلاء المؤمنون العالمون والكافرون الجاهلون" ٢ وفي تقدير مفعول به لمثل هذه الأفعال قصر على ذلك المفعول من غير دليل ويكون حينئذ "تحكم وترجيح لأحد الشيعيين على الآخر بلا مرجح تقول زيد يعطي وتريد كل إعطاء مبالغة فيقصد المطلق ليجعل وسيلة إلى جميع أفراد الفعل فالمقصود أولا وبالذات الإطلاق" ٣ فلو قُدِّرَ مفعول لهذا الفعل خرج بالتركيب من مراد المتكلم وغرضه "وكان تقدير المفعول به في مثل هذه الأفعال مفسد للمعنى" ٤ فالحديث في معرض المدح المدح واتصافه بصفة الإعطاء فكل ما يصدق عليه لفظ الإعطاء يكون داخلا تحت طائلة هذا الفعل فلو قصره بالتقدير على نوع أو أنواع كان قصرا بلا دليل ولا قرينة وتقدير. وهذا الذي يسميه النحويون الحذف اقتصارا، وهذا المصطلح ذاته مُشعر بعدم إرادة المفعول به ويكتفي بفاعله فقط .

ومما نزل فيه المتعدي منزلة اللازم قوله تعالى ﴿رَبِّیَ الَّذِیْ یُحْیِیْ وَیُمِیْتُ﴾ [البقرة: ٢٨٥] فالفعْلان یحْیِیْ وَیُمِیْتُ فعْلان متعدیان ولكن ورودهما في الآية لا يقصد منه التقييد الخاص بنوع من الأحياء والإماتة لذا كان " لا مفعول لهما لأن المراد ليس یحْیِیْ كذا ويميته بل المراد أن یخلق الموت والحياة في الأجسام" ٥

ويُبعد القطب استحضار المفعول به حين يوجه مثل هذه الأفعال فيقول في أحد توجيهاته لقوله تعالى "فلا تجعلوا لله أندادا وأنتم تعلمون" ... "ولك ألا تقدر ليعلم مفعولا بأن تنزله منزلة اللازم ،ولا تستحضر متعلق العلم في قلبك ولا تستشعر أنه كذا وكذا فكأنه قيل وأنتم أهل للعلم والنظر والرأي ولو تأملتم أدنى تأمل لاضطر عقلكم إلى العمل بمقتضى أنه الخالق الرازق ومقتضى ذلك هو ألا تعبدوا سواه" ٦

١. القطب ، تخليص العاني من رتبة جهل المعاني ص ٢٥٦

٢. القطب ، هميان الزاد إلى دار المعاد ، ج ١٣ ، ص ٧٤

٣. القطب ، تخليص العاني من رتبة جهل المعاني ، ص ٢٥٧

٤. فاضل صالح السامرائي ، معاني النحو ج ٢ ص ٨٤

٥. القطب ، هميان الزاد إلى دار المعاد ج ٣ ص ٣٦٥

٦. نفسه ج ١ ص ٣٤١

إن كان القطب يصريح في مثل هذه الآية بعدم تقدير المفعول به ويمنع حتى استشعاره واستحضاره نجده في مثلها من الأفعال يحدد جملة من التقديرات، كل واحد منها صالح لأن يكون مفعولا به على سبيل البدلية ولا يمكن حصره في واحد بعينه، ولا يُعَدُّ ذلك تناقضا منه بل هو عمل المفسر وطريقة اشتغاله على النصِّ القرآني، و تعداده لها جاء على سبيل المثال لا الحصر ويمكن القياس عليها حين يجتمع المقيس في العلة مع المقيس عليه، وحين يذكر مثل هذه التقديرات والاحتمالات التي تصلح أن تكون مفعولا به للفعل المذكور يدعوننا إلى القول أن القطب مفسر للقرآن تفسيراً موسوعياً تدعوه الحاجة إلى تبيان المعاني وتعداد الأمثلة ويتنزل ذلك التعداد من هذا قبيل التفسير لا التأويل الذي هو من تقدير المفعول به كما في قوله تعالى ﴿وَمِمَّا رَزَقْنَاهُمْ يُنفِقُونَ﴾ [البقرة: 3] يقول "ينفقون مما رزقهم الله النفقة الواجبة كالزكاة وإقراء الضيف الواجب وتنجية المضطر ونفقة من لزمته نفقته وأداء ما وجب عليه من الكفارات ونحو ذلك ونفقة التطوع في وجوه الخير ويحتمل أن يكون النفقة الواجبة مطلقاً ١ إن حرف الكاف الوارد في صدر التفسير "كالزكاة..." قرينة تدل على أن مراد القطب أن كل النفقات التي وردت في الآية يمكن أن يُقاس عليها غيرها فكل نفقة ينفقها المؤمن من نفسه وماله ووقته قاصداً بها وجه الله تصلح أن تكون متعلقة بالفعل المذكور، لذا يتحصل لدينا أن هذا الفعل يراد منه إسناد الفعل إلى الفاعل فقط لا سيما إذا علمنا أنها في معرض ذكر صفات المؤمنين وقد وقعت صفة ثالثة لهم فالأولى الإيمان بالغيب وقيدت بالجار والمجرور وهو إيمان مخصوص محدد وهو الإيمان بالغيب والصفة الثانية إقامة الصلاة وقيدت بالمفعول به والثالثة الإنفاق وأطلقها فلم يحدد نوعاً معيناً من الإنفاق فبان أن المقصود الإسناد فقط وتقدير نوع معين تقييد في النص بلا مقيّد.

من مجموع الأمثلة التي سقناها نستلهم معياراً سار عليه القطب في تنزيل الفعل اللازم منزلة الفعل المتعدي وهو العموم، ولا أقصد بالعموم أن يقدر مفعولا به يوصف بأنه عام بمعنى أنه شامل لكل الأفراد التي تندرج تحته كما في تقدير المفعول به قوله تعالى ﴿وَاللَّهُ يَدْعُوهُ إِلَى دَارِ السَّلَامِ﴾ [ي: ٥٢] "أي كل أحد فهذا عام" ٢ فهذا اللفظ العام المقدر تعلق به غرض المفعول، وإنما القصد عموم الفعل الذي يصل إليه المفسر بالقرائن وبمعونة المقام ويتعذر معه تقدير المفعول به؛ لأنّ التقدير محل بالمعنى من حيث إنه يحصره في فرد واحد فقط وهو تحكم في التقدير غير مراد "فالإحياء والإماتة المذكورة في قوله تعالى ﴿يُحْيِي وَيُمِيتُ﴾ [يونس: ٦٥] لا يمكن أن يقدر فيها المفعول به لأنهما ينصرفان إلى كل من يتصف بهذه الصفة، والإنفاق الذي وصف الله به المؤمنين في أول سورة البقرة لا يمكن حصره في نوع معين بل يصدق على كل ما يمكن أن يُعَدَّ من قبيل النفقة.

١. القطب، هميان الزاد إلى دار المعاد ج ١ ص ٢١٥

٢. القطب، تخلص العاني من رقة جهل المعاني، ص ٢٥٩

هذه الأفعال التي تعرضنا لها سلفا خرجت عن أصلها المتعدي فنزلت منزلة اللازم فقررنا أنها أخذت حكمه فعملت عمله فلا يقدر فيها مفعولا به فأخرجناها من دائرة المحذوفات، ونحن الآن نناقش تراكيبا تضمنت أفعالا تقتضي الصنعة الإعرابية أن تنصب مفعولات لأنها بقيت على أصلها المتعدي ويمكن حصرها على وفق المخطط التالي :

فعل (متعدي) — فاعل — مفعول به أول

فعل (متعدي) — فاعل — مفعول به أول . مفعول به ثان

فعل (متعدي) — فاعل — مفعول به أول . مفعول به ثان — مفعول به ثالث

نلاحظ في الشكل أن هناك أفعالا تطلب مفعولا به واحدا وأفعالا تطلب مفعولين وأفعالا تطلب ثلاثة مفاعيل، لكنه قد يعرض على هذه المفعولات ما يقتضي حذفها بناء على غرض المتكلم، هذا النوع من الحذف ينص ابن هشام على الغاية منه بقوله "يحذف المفعول به اختصارا واقتصارا ويريدون بالاختصار الحذف للدليل، والاقتصار الحذف لغير دليل" ١ فالحذف الذي يكون القصد منه الاختصار لا بد له من قرينة تشير إلى المحذوف وهذه القرينة إما أن تكون لفظية توجد في التركيب من خلالها يتم تقدير المفعول به وإما أن يدل عليها السياق والمقام "نحو أصغيت إليك أي : أذني دلّ عليه أصغيت" ٢ فكلما أصغيت قرينة لفظية تم تقدير المفعول به بدلالتها إذ الإصغاء لا يكون إلا بالإذن . وبناء على المخطط السابق يمكن أن نناقش حذف المفعول به في النقاط الآتية :

١ / حذف المفعول به المتعدي إلى فعل واحد :

يكثر حذف المفعول به الذي يتعدى إلى مفعول واحد في مواطن ينص عليها النحاة حتى إنه يمكن القياس عليها ٣، ولا يعني أنها محصورة فيها فحسب بل يحذف المفعول به في غيرها من الأفعال؛ لأن الحذف والذكر يتعلق بغرض المتكلم وما دام كذلك فلا يمكن حصره، ولكن بإمعان النظر في مواطن الحذف استقصاء وتتبع وجد النحاة أنها تكثرت في هذه المواطن ٤ أكثر من غيرها :

أ / بعد فعل المشيئة :

يكثر حذف المفعول به في أفعال المشيئة ٥ والمحبة والإرادة ونحوهن ١ وحذفه في فعل المشيئة أكثر دوراناً من غيره وبعضهم يقرن به فعل الإرادة ويجعل حذف المفعول به معه في نفس مستوى المشيئة

١. ابن هشام ، معنى اللبيب ج ٢ ص ٣٧٢

٢. القطب، تخليص العاني من رتبة جهل المعاني ، ص ٢٦٢

٣. علي أبو المكارم ، الحذف والتقدير في النحو العربي ، ص ٢٥٤ ، دار غريب للنشر والتوزيع ، ٢٠٠٨ م

٤. تنظر هذه المواضع في : ابن هشام ، معنى اللبيب ، ج ٢ ص ٤٠٩ ، والدسوقي ، حاشية الدسوقي على معنى اللبيب عن كتب

الأعراب ، ج ٤ ص ٢٥٥ وما بعدها ، تحقيق أحمد عزو عناية مؤسسة التاريخ العربي ، ط ١ / ١٤٣٠ هـ ٢٠٠٩ م

٥. ابن هشام ، معنى اللبيب ، ج ٢ ص ٤٠٩

وفيه نظر وإن كان مقبولا في القياس " إذ ورد فعل الإرادة مقتضيا للمفعول به مائة وستة وثلاثين موطنا من القرآن الكريم ولم يحذف مفعوله في واحد منها إلا في عائد الصلة" ٢ هذا الإحصاء يدل على أن حذف مفعول الإرادة ليس مطردا في كل تركيب ورد فيه فعل من أفعال الإرادة ، ويشترط بعض النحاة أن يكون حذف المفعول به في فعل المشيئة وارادا بعد أداة الشرط، ولا يمكن التسليم به إذ يرد ما ورد في القرآن محذوفا بعد فعل المشيئة دون أن يكون مسبوqa بأداة الشرط كقوله تعالى ﴿ فِي أَيِّ صُورَةٍ مَّا شَاءَ رَكَّبَكَ ﴾ [8] وقوله ﴿ هُوَ الَّذِي يُصَوِّرُكُمْ فِي الْأَرْحَامِ كَيْفَ يَشَاءُ ﴾ [آل عمران: 6]

فالفعل شاء ويشاء لم يردا في سياق الشرط ومع ذلك حذف المفعول به، وجعله القطب غالبا ولم يشترطه فجاز عنده أن يكون فعل المشيئة بعد الشرط وهو الغالب وجاز أن يأتي بعده من غير أن تتقدمه أداة شرط، وحمل على الأول قوله تعالى ﴿ وَلَوْ شَاءَ اللَّهُ لَذَهَبَ بِسَمْعِهِمْ وَأَبْصَرِهِمْ ﴾ [البقرة: ٢٠] ومفعول شاء محذوف دل عليه الجواب وقام مقامه، ولا يكاد يذكر بعدما وقع شرطا لأدوات الشرط من نحو شاء وأراد وأحب مما يدل على حب الشيء أو إرادته، وتقديره ولو شاء الله ذهابا بسمعهم وأبصارهم لذهب بها ولما حذف من الشرط هو ومتعلقه ذكر في الجواب وأظهر متعلقة ولم يؤت ضميرا وهكذا تقدر أبدا في لفظ الجواب" ٣ فقوله ولا يكاد يذكر يدل على أنه الغالب وقد يحذف بدونه، والدليل على المفعول به هو جواب الشرط نفسه وقدره من جنس جواب الشرط "ذهابا" ويشترط في مثل هذا الحذف أن يكون تعلق المفعول به بالفعل غير غريب ٤ وتعلق المشيئة بذهاب السمع والبصر غير غريب ، " وتعلق المشيئة بالهداية في قوله تعالى ﴿ فَلَوْ شَاءَ لَهَدَيْتُكُمْ أَجْمَعِينَ ﴾ [الأنعام: ٩٤١] غير غريب " ٥ ولعهم يقصدون بالغرابة أن يتعلق المفعول به بالفعل تعلقا غير مألوف، كما في قول أبي الهندام الخزاعي يرثي ولده الهندام :

ولو شئت أن أبكي دما لبكيتة عليه ولكن ساحة الصبر أوسع

فإن تعلق فعل المشيئة ببكاء الدم غريب، فذكره ليتقرر في نفس السامع ويأنس به حيث ينكر عليه ٦ إذن فحذف المفعول به بعد فعل المشيئة لا يشترط أن يكون بعد أداة لشرط لوروده في القرآن محذوفا بعد فعل المشيئة ولم يتقدمه شرط، ويقاس على فعل المشيئة أفعال المحبة والإرادة كذلك وليس مقصورا بفعل المشيئة.

^١ . القطب ، تخلص العاني من ربة جهل المعاني ص ٢٥٨

^٢ . السامرائي ، فاضل صالح ، معاني النحو ج ٢ ص ٨٨

^٣ . القطب ، هيمان الزاد إلى دار المعاد ج ١ ص ٣٢١

^٤ . القطب ، تخلص العاني من ربة جهل المعاني ص ٢٥٩

^٥ . نفسه ص ٢٥٩

^٦ . القطب ، تخلص العاني من ربة جهل المعاني ص ٢٥٩ ، والقطب ، هيمان الزاد إلى دار المعاد ج ١ ص ٣٢١

ب/ بعد نفي العلم ونحوه :

وقد ورد المفعول به محذوفا بعد نفي العلم في قوله تعالى ﴿أَلَا إِنَّهُمْ هُمُ السُّفَهَاءُ وَلَكِن لَّا يَعْلَمُونَ﴾ [البقرة: ٣١] "وتقدير الآية " وتقدير الآية ولكن لا يعلمون أنهم سفهاء ، وكذا قال الحسن، وأما السدي فقال: ولكن لا يعلمون أن الله يخبر نبيه ﷺ بقولهم والأول أولى" ١ ويسوق القطب حجة ترجيحه للتقدير الأول وتبنيه له وهي أن سفه المنافقين حاصل لا محالة ولكنهم يجهلون هذه الحقيقة جهلا مركبا فيعتقدون العلم، والعلم عنهم بعيد فيقول " وهم جاهلون بجهلهم فجهلهم مركب، والجاهل جهلا مركبا لا يكاد يقلع عن ضلالته لأنه يراه رشدا" ٢

ج/ الحذف العائد على الموصول :

إذا كان عائد الاسم الموصول ضميرا متصلا جاز حذفه كما في قوله تعالى "اذكروا نعمتي التي أنعمت عليكم" فالفعل أنعم فعل متعد حُذف مفعوله الذي هو عائد الصلة والتقدير "أي التي أنعمتها عليكم" ٣ وقد يشر عائد الصلة إشكالا في تقدير المحذوف بسبب التردد في الفعل إن كان متعديا يصل إلى المفعول به بنفسه أو يصل إليه بمعونة حرف الجر كما في قوله تعالى " فافعلوا ما تؤمرون" فإنه بمنزلة قولك دعوا السؤال واشرعوا في الامتثال . ما موصول اسمي والرباط محذوف . أي ما تأمرونه إذ قد يصل أمر بنفسه إلى المفعول على تقدير معنى الباء كما ذكرت في قوله :أمرتكم الخير فافعل ما أمرت به ... أو ما تؤمرون به فحذف الرابط شذوذاً ، لأن الموصول لم يجر بمثل ما جره، ولم يتخذ المتعلق أو موصول حرف فالفعل مؤل بمصدر ، والمصدر بمعنى اسم مفعول ، أي فافعلوا أمركم ، أي مأموركم ، والمراد بقوله : (ما تؤمرون) ذبحها . ٤

د/ مراعاة الفواصل القرآنية :

عُرِّفت الفاصلة القرآنية بتعريفات عدة، فنعتها الرماني بأنها "حروف متشابكة في المقاطع توجب حسن الإفهام" ٥ وحدّها الزركشي بأنها "كلمة آخر الآية كقافية الشعر وقربة السجع" ٦ وعُرِّفت عرِّفت بغيرها من التعريفات وإنما اخترت هذين التعريفين؛ لأنّ بينهما فرقا جوهريا يتبين حين نذكر مصطلحا آخر ذكره بعض المشتغلين على علوم القرآن وهو مصطلح رؤوس الآي، وهو مصطلح قديم

١ . القطب ، هميان الزاد إلى دار المعاد ج ١ ص ٢٧٤

٢ . نفسه ج ١ ص ٢٧٤

٣ . نفسه ج ١ ص ٤٩٩

٤ . نفسه ج ٢ ص ٩٥

٥ . علي بن عيسى بن علي بن عبد الله، الرماني، النكت في إعجاز القرآن ، ص ٩٧.

٦ . الزركشي، البرهان في علوم القرآن، ج ١ ص ٥٣

وُجد عند الزجاج^١، فيتضح لدينا بالمقارنة توسع الرماني في تعريفه حين عدّ الفاصلة بأنها تقع في آخر المقطع وقد يكون ذلك المقطع رأس آية وقد لا يكون، وهذا التوسع نجده عند سيبويه حين مثل للفاصلة القرآنية بقوله تعالى ﴿وَاللَّيْلِ إِذَا يَسْرِ﴾ [الفجر: ٤] "وما كنا نبغ"، و﴿يَوْمَ التَّنَادِ﴾ [طه: ٢٣] و﴿الْكَبِيرُ الْمُتَعَالِ﴾ [الرعد: ٩]^٢ ومعلوم أن نبغ ليست برأس آية فظهر أن الفواصل القرآنية عند سيبويه تشمل رأس الآي وغيرها، أما تعريف الزركشي فإنه يحصر الفواصل في أواخر الآيات، ويبدو لي أنّ الفواصل القرآنية مصطلح واسع له علاقة بمواطن الوقف والابتداء.

وقد ساد خلاف بين المتقدمين في الفواصل القرآنية، أهى من قبيل ما يعرف في علم البديع بالسجع أم هي شيء غيره؟^٣ وليس من شأننا تفصي الخلاف، وإنما سألين مدى دور الفاصلة القرآنية في الحذف، إذ الناظر في آيات الكتاب العزيز يجد مراعاة الفاصلة واضحة جلياً لتفسر أبواب لغوية شتى، وقد نبه القطب في كثير من المواطن إلى مراعاة القرآن الكريم لهذه الفاصلة حتى كأنها موجه للنظم القرآني فيحذف لفظ من أجل مراعاة الفاصلة ويقدم لفظ على آخر مراعاة للفاصلة ويصرف ممنوع من الصرف مراعاة للفاصلة بل وقد يعدل بالتعبير من جملة إلى أخرى مراعاة للفاصلة، فقد ذكر القطب في قوله تعالى "قالوا آمنا برب العالمين رب موسى وهارون" تقدم موسى وتأخر هارون "لأن الفاصلة على النون، وفي طه موسى؛ لأن الفاصلة على الألف"^٤ وفي قوله تعالى ﴿ادْعُوهُمْ بِأَسْمَائِهِمْ أَنْتُمْ أَصْحَابُهَا﴾ [النور: ٢٢] لم يقل "لم يقل" لم يقل: صمت. كما قال: دعوتهم؛ ليدل على الثبات والاستمرار المقابل و للأحداث، مع مناسبة الفاصلة^٥

ومما وجه به القطب الفاصلة القرآنية حذف المفعول به لينتظم مع ما جاورها من آيات وذلك في قوله تعالى ﴿فَذَبْحُوهَا وَمَا كَادُوا يَفْعَلُونَ﴾ [البقرة: ١٧] المراد بالفعل الذبح ٦ فالمفعول المحذوف المحذوف هو ذبح البقرة، وقد حذف بدلالة ذبحوها عليه "وغرضه الاختصار ورعاية الفاصلة القرآنية"^٧ ومن اللطائف التي ساقها القطب في الحذف مراعاة للفاصلة هو أنه حذف مفعولي الفعل (أرى) في قوله تعالى ﴿إِنِّي مَعَكُمْ أَصَمٌّ وَآزٍ﴾ [طه: ٦٤] وساق علتين لهذا الحذف يتعلقان بالفاصلة وهما "لئلا

^١، ينظر، معاني القرآن وإعرابه، ج ١ ص ١١٢

^٢ . سيبويه، الكتاب، ج ٤ ص ١٨٥

^٣ . للتوسع، ينظر، عائشة بنت عبد الرحمن بنت الشاطئ، الإعجاز البياني للقرآن، ٢٥٣ وما بعدها، دار المعارف، ط ٣ د. ط

^٤ . القطب، تيسير التفسير، ج ٥ ص ١٥٤

^٥ . نفسه، ج ٥ ص ٢٦٢

^٦ . القطب، هميان الزاد إلى دار المعاد ج ٢ ص ١٠٤

^٧ . مصطفى عبد السلام أبو شادي، الحذف البلاغي في القرآن الكريم، ص ٦٥، مكتبة القرآن للطباعة والنشر، د ت ،

تطول الفاصلة، ولئلا يكون آخر الفاصلة غير ألف إن قدر مفعول أرى بعده "١" ونجد من توجيهات القطب أنه لا يقتصر في تأويله للمحذوف على مراعاة الفاصلة من ناحية شكلية بل يذكر المعاني التي يولدها الحذف.

هـ/ في غير هذه المواضع :

سردت فيما مضى المواضع التي يكثر فيها حذف المفعول به، غير أنه لا يمكن حصره في تلك المواضع فقط، والسبب يكمن في أن الحذف يعتمد على قصد المتكلم وغرضه ولا شك أن مقاصد المتكلمين وأغراضهم كثيرة، فيكون الحذف لغرض بلاغي يساير المعنى الذي يحتمر ذهن المتكلم وفكره، ويبقى أنه لا يحذف إلا بعد أن يضع إشارة إلى ذلك المحذوف في اللفظ أو السياق أو هما معا، و معلوم أن الحذف في الفضلات يتوسع فيه أكثر مما يتوسع في حذف العمدة، وقد كثر في القرآن الكريم "ولو حاول إنسان أن يأتي بجميعه لتوالت عليه الفتوق ولم يمكنه القيام به لكثرت في التنزيل وكان بمنزلة من يستقي من بئر زمزم فيغلبه الماء" ٢

ما دام حذف المفعول به بهذا الاتساع فقد اشتغل المفسرون بتبيان تلك المواضع والوقوف عليها وأولوها عنايتهم وجهدهم، غير أنه تباينت تقديراتهم على وفق المناهج والرؤى التي ينطلقون منها في تأويل المحذوف، ومن شواهد هذا الحذف، حذف المفعول به في قوله تعالى ﴿يُخْرِجُ لَنَا مِمَّا تُنْتِ الْأَرْضُ مِنْ بَقْلِهَا﴾ [البقرة: ١٦] يقول القطب موجهها "...متعلق بمحذوف نعت لمفعول يخرج المقدر أي يخرج طعاما ثابتا مما تنبت الأرض" ٣ وحذف المفعول به كذلك في قوله تعالى ﴿أَنْفَقُوا مِنْ طَيِّبَاتِ مَا كَسَبُوا﴾ [البقرة: ٧٦٢] يقول "ومفعول أنفقوا محذوف منعت بقوله " من طيبات" أي شيئا من طيبات أو مفعول على القول بأن من التبعية اسم مضاف، أي أنفقوا بعض طيبات" ٤ والملاحظ في الآيتين أن المفعول به المحذوف منعت بالجار والمجرور أو بمتعلقة ويبدو لي أنهما دليلا الحذف، وبهما ينتهي الدليل اللفظي لتبدأ الاستعانة بالقرائن المعنوية التي يُحِيل إليها السياق، فبعد أن سئم بنو إسرائيل المن والسلوى طلبوا من موسى عليه السلام أن يخرج لهم طعاما مأكولا مما تنبت الأرض. لذا قدّر القطب معلوما " طعاما" منعوتا بمتعلق الجار والمجرور "ثابتا" وخالف بذلك تقدير الزجاج إذ قدّر كلمة "شيئا" ٥ حيث يقول "التقدير يخرج شيئا مما تنبت الأرض فالمفعول مضمّر ومما تنبت الأرض في موضع

١ ، القطب، هميان الزاد إلى دار المعاد ج ١٠/٢، ٤٣

٢ . الزجاج ، إعراب القرآن المنسوب إلى الزجاج، ج ٢ ص ٤٠٥

٣ . القطب ، هميان الزاد إلى دار المعاد ج ٢ ص ٦٦

٤ . نفسه ج ٣ ص ٤٠٤

٥ . الزجاج، إعراب القرآن ، ج ٢ ص ٤١٢ ، تحقيق إبراهيم الأبياري، دار الكتاب المصري، دار الكتاب اللبناني ط ٥ / ٢٧٤١ هـ ٢٠٠٠ م

الوصف له أي شيئاً مما تنبت الأرض^١ وتقدير كلمة شيء مفعول به لا يقدم معنى للمتلقى الذي يقرأ التفسير وسيظل يبحث عن "الشيء" المقصود من الآية فينبغي تقدير معلوم يزيل الإبهام الذي يعلق بالذهن؛ ولأن السياق الذي وردت فيه الآية هو طلب بني إسرائيل للطعام الذي تنبت الأرض بدل المن والسلوى؛ ولأن الألفاظ الواردة في التركيب "تنبت" والأمثلة التي سيقى لما يطلبون به موسى أن يدعو لهم ربه "من قثائها وبصلها وفومها" تدل على أن مطلوبهم الطعام المأكول، كان تقدير القطب بطعام مأكول ثابت أولى من تقدير المفعول بكلمة شيء.

إنّ المعنى النحوي بقيوده يكون موجهاً من الموجهات التي يركن إليها القطب في تقدير المفعول به المحذوف ففي قوله تعالى ﴿وَاتَّقُوا يَوْمًا لَا تَجْزِي نَفْسٌ عَنْ نَفْسٍ شَيْئًا﴾ [لقوة: 321] "يقول القطب موجهاً إعراب كلمة يوماً "فيوماً مفعول به لاتقوا على حذف مضاف لا ظرف له، لأن الالتقاء إنما هو في الدنيا بترك المعاصي لا في ذلك اليوم، وإما أن يكون ظرفاً لمفعول محذوف فجائز، أي واتقوا العذاب أو الحساب العسير يوماً، أن اتقوا في الدنيا أن تعذبوا يوم القيامة أو أن تحاسبوا فيه حساباً عسيراً ٢٠ يتضح في التوجيه الذي ساقه القطب أن المعنى النحوي للمفعول فيه منع القطب أن يعدّ كلمة (يوماً) مفعولاً فيه مباشرة، لأنّ المفعول فيه وعاء تقع فيه الأحداث، وبدهي أنه لا بدّ أن يتحد الحدث والزمن في التركيب حتى يصلح اسم الزمان أن يكون ظرفاً، ولما كان الفعل اتقوا في الآية لا يصلح أن يتعلق به الظرف من حيث اختلاف زمان الالتقاء واليوم المذكور في الآية، استبعد القطب أن تكون مفعولاً فيه إلا بتأويل وخرج بتوجيهين يناسبان المعنى الذي ورد في سياق الآية وهما: الأول إعراب يوماً مفعول به، والمسوّغ أن كلمة (يوم) من الظروف المتصرفة التي تقع ظرفاً وغير ظرف فتعرب على حسب الموقع الذي تشغله في الجملة؛ ولما كان يوم القيامة يوم جزاء لا عمل ناسب أن تكون مفعولاً به للفعل المذكور، وعلى هذا التوجيه لا يوجد حذف، أما التوجيه الثاني فإن كلمة يوم تعرب ظرفاً ولكن لا بد من تقدير محذوف يعرب مفعولاً به، وقد راعى القطب في هذا المقدر جانبين: الجانب الأول العامل الوارد في التركيب وهو الفعل اتقوا إذ هو فعل متعد ينصب مفعولاً به فقدّر محذوفاً تكتمل معمولات الفعل، والجانب الثاني صلاحية تعلق الظرف بذلك المحذوف بحيث يتحد مع الحدث زماناً، فقدّر (العذاب والحساب) لأن اليوم يوم جزاء لا يوم عمل، وهذه المسألة نفسها منعت القطب حمل التركيب على ظاهره ودعته إلى البحث عن بنية عميقة للتركيب.

وأخيراً يتخرج لدينا أن الحذف في الفضلات واسع جداً لا يمكن حصره في مواضع معيّنة فحسب؛ لأنه متعلق بغرض المتكلم وقصده، وقد وجدنا القطب من خلال تأويله للمحذوف يسعى أن

١. القطب، هميان الزاد إلى دار المعاد نفسه ج ٢ ص ٤١٥

٢. نفسه، ج ٢ ص ٢٠

يكون اللفظ المقدر موائماً للمعاني النحوية ومكملاً للمعنى الوارد في السياق، ويقدم معنى مكتملاً لا يتكلف معه المتلقي عناء التفتيش عما وراء الكلمة المقدرة، لذا وجدناه يرفض تقدير كلمة (شيء) مفعولاً به للفعل (يخرج)؛ لأنها لا تقدم معنى مكتملاً، فاختار كلمة (طعاماً) تقديراً للمحذوف؛ لأنها تعطي معنى مكتملاً.

٢ / حذف أحد المفعولين في المتعدي إلى اثنين:

في العربية أفعال كثيرة تتعدى إلى مفعولين، منها ما يكون متعدياً إلى مفعولين بأصل وضعه ومنها ما يتعدى إلى مفعول واحد فإذا ضُغف حرفه الأوسط أو دخلت عليه همزة التعدية أو لحقته الهمزة والسين والتاء فإنه يتعدى إلى مفعولين، والمتعدي إلى مفعولين على قسمين : قسم ينصب مفعولين ليس أصلهما مبتدأ وخبر وقسم ينصب مفعولين أصلهما مبتدأ وخبر وهما أفعال القلوب وأفعال التحويل^١ وقد اتفق النحاة على منع حذف المفعول الأول بلا دليل واختلفوا عند وجود الدليل على أقوال ٢، وقد وجدنا القطب حين يتعامل مع هذه الأفعال لا يراعي الصنعة الإعرابية معزولة عن المعنى بل يجد في الصنعة الإعرابية إشارة إلى وجود محذوف ثم يستنتج بعدها السياق الذي ورد فيه الحذف ليصل إلى المعنى العام للآية ومن خلال تلك الرؤية الشمولية يقدر المحذوف، و ليتعمق ما ذكرناه نستقري أفعالاً تتعدى إلى مفعولين حذف أحدهما فجمع القطب بين الصنعة والمعنى، منها على سبيل المثال حذف مفعول اتَّخَذَ الثاني في قوله تعالى ﴿ثُمَّ اتَّخَذْتُمُ الْعِجْلَ مِنْ بَعْدِهِ﴾ [البقرة: ٢٩] يقول القطب موجهاً "والمفعول الثاني محذوف تقديره ثم اتَّخَذْتُمُ الْعِجْلَ إلهاً"٣ ففي حذفه قرينة استدعتها الصنعة الإعرابية وهي أن الفعل اتَّخَذَ يتعدى إلى مفعولين وُجد في التركيب المفعول الأول ولا بد من تقدير المفعول الثاني، فقدرة القطب بـ "إلهاً"؛ لأن السياق يقتضي هذا التقدير إذ صدر الآية يذكر أن موسى جاءهم بالبينات التي تثبت الألوهية لله سبحانه وتعالى ومع تلك البراهين القاطعة الواضحة اتَّخَذَ بنو إسرائيل عجل السامري إلهاً.

وتأكيداً على ما تقتضيه الصنعة الإعرابية يمكن الاستدلال على تعدي بعض الأفعال إلى مفعولين بحمل فعل ورد ناصباً لمفعول واحد على ذات الفعل ورد ناصباً لمفعولين ظاهرين في سياق آخر فينتصب دليلاً على وجود الحذف، فالفعل (زاد) ورد في سياقين مختلفين أحدهما ناصباً لمفعولين والآخر ناصباً لمفعول واحد فقد ورد في قوله تعالى ﴿وَسَزَيْدُ الْمُحْسِنِينَ﴾ [البقرة: ٨٥] ناصباً لمفعول به واحد فقدرة القطب بقوله "ثواباً على إحسانهم بامثال ما أمروا به"٤ وقرينة الحذف لغوية إذ الفعل زاد

١. مصطفى الغلاييني، جامع الدروس العربية ج ١ ص ٣٥

٢. علي أبو المكارم، الحذف والتقدير في النحو العربي ص ٢٥٦، ٢٥٧

٣. القطب، هميان الزاد إلى دار المعاد، ج ٢ ص ١٧٧

٤. نفسه ج ٢ ص ٥٥

يتعدى إلى مفعولين ١ بدليل قوله تعالى ﴿وَزِدْنَاهُمْ هُدًى﴾ [١١ كهف: ٣١] وقوله ﴿زِدْنَاهُمْ عَذَابًا فَوْقَ الْعَذَابِ﴾ [١١ نمل: ٨٨] وقوله تعالى ﴿وَزَادَهُ بَسْطَةً فِي الْعِلْمِ وَالْجِسْمِ﴾ [١١ بقرة: ٧٤٢] لاحظنا وجود أفعال يستدل لها من سياق آخر على تعديها فيحمل أحدهما على الآخر ويتأول القطب التركيب فيقدر مفعولا به على أساس ذلك الحمل، وجدناه في أفعال أخرى يسوق احتماليين كما في الفعل آت من قوله تعالى ﴿وَمِنْهُمْ مَّنْ يَقُولُ رَبَّنَا آتِنَا فِي الدُّنْيَا حَسَنَةً﴾ [١١ بقرة: ١٠٢] فيقول "ومفعول آت الثاني محذوف، والأول هو (نا) ، أي ربنا آتنا في الدنيا حسنة لدلالة ما بعد ذلك عليه أو حذف للتعميم فإنهم لا يقتصرون على نوع واحد من أنواع الديني ، ولا يَنْفَقُونَ على دعاء واحد ، ولا يطلبون منها الكفاية مختصرة ، بل يفصلون لرغبتهم فيها ففي حذفه اختصار ، ويجوز ألا يكون له مفعول ثان على طريق العرب في عدم تعلق أغراضهم ببعض المفاعيل "٢ فيجعله فعلا متعديا إلى مفعولين مفعوله الأول ضمير المتكلمين "نا" ومفعوله الثاني حذف والقرينة ما بعده، أو أنه يراد به التعميم مع الاختصار "ولو ذكر المفعول به لحصل العموم وفات الاختصار"٣، والاحتمال الثاني أن يجعله فعلا متعديا نزل منزلة المتعدي إلى مفعول واحد فيراد منه إسناد الفعل إلى فاعله ومفعوله الأول ولا يتعلق به المفعول الثاني.

ومما يلفت النظر في حذف أحد المفعولين، كثرته بعد (من) الزائدة حتى يمكن القول بأنه شكل ظاهرة أسلوبية، وأسوق شواهد حذف فيها أحد المفعولين في تركيب يحتوي على (من) الزائدة فقد حذف المفعول الثاني من قوله تعالى ﴿وَمَا يُعْلِمَانِ مِنْ أَحَدٍ﴾ [١١ بقرة: ١٠٢] يقول القطب موجهها الحذف في هذه الآية "من صلة للتأكيد وأحد المفعول الأول والثاني محذوف أي وما يعلمان أحدا السحر أي وما يلقنانه أحدا ويفهمانه إياه وهذا على أنهما يعلمان السحر ابتلاء من الله للناس، ويجوز أن يكون المعنى وما يعلمان من أحد السحر وتحريمه والنهي عنه وهذا على أنهما يصفانه للناس ليعرفوه ويتقوه ويردوا على مدعي النبوة وعلم الغيب"٤

وحذف المفعول به من قوله تعالى ﴿وَيُكَفِّرُ عَنْكُمْ مِنْ سَيِّئَاتِكُمْ﴾ [١١ بقرة: ١٧٢] ومفعول يكفر محذوف منعوت بقوله من سيئاتكم أي شيئا ثابتا من سيئاتكم وهو الصغائر، ومن جعل

١. الزجاج ، إعراب القرآن المنسوب إلى الزجاج ج ٢ ص ٤١٤

٢. القطب ، هميان الزاد إلى دار المعاد ج ٣ ص ١٣٢

٣. القطب ، تلخيص العاني من رقة جهل المعاني ص ٢٦٢

٤. القطب ، هميان الزاد إلى دار المعاد ج ٢ ص ٢١١

من التبعية اسمها جعلها مفعولا به وأجاز الأخفش زيادة من في الإيجاب والمعرفة ويجوز كون المفعول به سيئاتكم ويناسبه ما روي عن ابن عباس أنه قال : ويكفر عنكم جميع سيئاتكم^١ ما سبق من أفعال هي أفعال تعدت إلى مفعولين بأصل وضعها، ونسوق الآن شواهد على أفعال تمت تعديتها بواسطة، فمما كان الفعل فيه متعديا إلى مفعول واحد فعدي إلى مفعولين بواسطة الألف والسين والتاء وحذف أحد مفعوليه قوله تعالى ﴿وَإِذِ اسْتَسْقَىٰ مُوسَىٰ لِقَوْمِهِ﴾ [البقرة: ٥٦] "أي طلب السقيا لهم لما عطشوا وسألوه من أين يشربون؟ أو سألوه أن يدعو لهم بالسقي" ٢ وعلى هذا التفسير فيكون التركيب كالآتي " وإذ استسقى موسى ربه " فكلمة ربه مفعول به ثان حذف لدلالة المقام عليه إذ لا يُطلب ولا يتوجه بالدعوة إلا إلى الله تعالى.

ومن حذف المفعول به لفعل عُدِّي بواسطة قوله تعالى ﴿وَإِنْ أَرَدْتُمْ أَنْ نَسْتَرْضِعُوهُ أُولَٰئِكَ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ إِذَا سَلَّمْتُمْ مَا ءَاتَيْتُمْ بِالْمَعْرُوفِ﴾ [البقرة: ٣٣٢] فالفعل تسترضعوا هو من رضع الثلاثي المتعدي لواحد فعدي إلى اثنين بالألف والسين والتاء ويذهب القطب إلى "أن المفعول الثاني هو المحذوف والمفعول الأول هو أولادكم" ويعتمد في ما يذهب إليه على المعنى إذ الأولاد هم الفاعل في المعنى فيكون التقدير ترضعون المراضع أو الأضار، ويرد على القائلين بأن المفعول الأول هو المحذوف بالتعويل على المعنى نفسه فيقول أن النساء ليست الفاعلات في المعنى بل العكس، ويستطرد القطب في المحاجة على لسان الخصم ليسد كل المنافذ التي يتوقع أن يعتمد عليها في تقديره للمفعول الثاني فيفترض أن النساء يمكن أن تكون فاعلات في المعنى بمعنى " يسقين اللبن من أنثيتهن " فيعترض على هذه الحجة بأن هذا المعنى يحمل على الفعل أَرْضَعُ الرباعي وهذا من الثلاثي رضع ويبعد أن تكون الآية منه لأن الاستفعال لا يكون من الرباعي ويستمر القطب في سد منافذ الحجج فيسوق حجة لغوية مفادها أن الفعل في الآية يتعدى بنفسه إلى الأول وإلى الثاني بحرف جر فحذف من المفعول الأول من التركيب ومن المفعول الثاني حرف جر فيعترض القطب بأن فيه تكلف حذفين ٣ فنجد أن القطب يقدر المحذوف بناء على المعنى الذين يقتضيه السياق، ولا يكتفي بطرح رأيه فقط بل يسوق آراء غيره من العلماء ويفند آراءهم بحجج وأدلة تؤيد ما يذهب إليه.

٣/ حذف المفعولين:

ثار جدل بين النحاة في جواز حذف المفعولين اقتصارا، فمنعه بعضهم مطلقا وأجازه آخرون وتوسط البعض ، وكنا قد قدمنا أن هذا لا يعدُّ من قبيل الحذف؛ لأنَّ غرض المتكلم تعليق الفعل

^١ . القطب ، هميان الزاد إلى دار المعاد ٤١٧/٣

^٢ . نفسه ج ٢ ص ٥٨

^٣ . نفسه ج ٣ ص ٢٦٠ ، ٢٦١

بالفاعل فقط دون أن يكون له شأن في المفعول به؛ لذا لا أتعرض إلى ذكر الخلاف والأدلة التي استدل بها كل فريق ١، أما حذف المفعولين اختصارا فقد أجازته النحاة لقيام الدليل عليه ولا يخرج القطب عن القول بجواز الحذف، ومن شواهد حذف مفعولي زعم من قوله تعالى ﴿أَيُّ شُرَكَائِيَ الَّذِينَ كُنْتُمْ تَزْعُمُونَ﴾ [آل قصص: ٢٦] أي تزعمون أنهم شركاء فحذف أن بفتح الهمزة واسمها وخبرها النائب المصدر من خبرها مناب مفعولين، لاشتغال اللفظ قبل التأويل على الجملة، وإنما قدرت ذلك، لأن الأكثر في مفعولي زعم أن يكونا كذلك، فهو أولى من تقديرهما منصوبين، هكذا تزعمونهم شرفاً ٢ إن المقدّر المحذوف كان مستفادا من جملة سابقة تقدمته وهي قوله تعالى "أين شركائي" فجاء التقدير "تزعمون أنهم شركاء" بنفس الألفاظ التي وردت في التركيب سابقا، وتقدير المفعولين مؤولين من أن وما دخلت عليه لأن "لغالب والوارد في القرآن تسليط الزعم على أن وما بعدها، وقل مثل قوله، زعمتني شيخا ولست بشيخ، فذلك أولى من تقدير تزعمونهم شركاء" ٣ فالقطب يراعي السياق في التقدير كما يراعي القواعد النحوية فيستحضرهما معا عند تقدير المحذوفات.

وأخيرا يتبين أن الفعل الذي يتعدى إلى مفعولين إما أن يكون متعديا بواسطة أو بأصل وضعه، وما يتعدى بأصل الوضع وجدنا أن القطب يقدر المفاعيل في تراكيب وردت فيها محذوفة؛ لاقتضاء الصنعة الإعرابية، حيث يوجد مفعولا به واحدا ولا يقصد من التركيب الإقتصار عليه فحسب، فينظر في السياق يتلمس مفعولا به يكمل به المعنى، ووجدنا أن حذف المفعول به بعد من الزائدة قد حذف في أكثر من موضع، ووجدنا أن المعنى معيار يعتمد عليه القطب في تقدير المفعول به حين تتعدد احتمالات تقديره وقد يجمع مع المعنى الصيغة الصرفية للفعل ليتسعين بها في تقدير في المفعول به، وبهذا يمكن أن نخرج أن الصنعة الإعرابية والصيغة الصرفية والمعنى والسياق موجهات يلجأ إليها القطب لتقدير المحذوف.

ثانيا / حذف الحال :

حين يقسم النحاة الكلمات الواردة في الجمل إلى عمد وفضلات، يتبادر إلى الذهن أن المقصود بالعمدة هو ما لا يمكن الاستغناء عنه ولا بدّ من وجوده في التركيب، والفضلات بخلافه هي التي يمكن أن يُستغنى عنها في التركيب ٤ وتقدم معانٍ ثانوية زائدة على ما يقدمه المسند إليه والمسند، ويُعدُّ النحاة الحال من الفضلات فيحدّونه بأنه "الوصف، الفضلة، المنتصب للدلالة على الهيئة" ٥ بيد أن هذا التبادر يتبدد ويصبح محل نظر حين نجد تراكيب وردت فيها أحوالا بحذفها يتغير المعنى الذي أراده المخاطب بل

١. علي أبو المكارم، الحذف والتقدير في النحو العربي، ص ٢٥٧

٢. القطب، هميان الزاد إلى دار المعاد ج ١/٦ ص ٤٦

٣. القطب، تيسير التفسير، ج ٤ ص ٢٢٦

٤. ذكر هذا المعنى ابن عقيل بقوله "والفضلة ما يمكن الاستغناء عنه كالمفعول به" ينظر شرح ابن عقيل ج ٢ ص ٤٩٢

٥. ابن عقيل، شرح ابن عقيل، ج ١ ص ٥٦٨

يصبح ذلك المعنى فاسداً، ويزداد الأمر خطورة بورود مثل هذه التراكيب في بعض آيات القرآن الكريم ففي الآية ﴿وَمَا خَلَقْنَا السَّمَاءَ وَالْأَرْضَ وَمَا بَيْنَهُمَا لِعَيْنٍ﴾ [٦١] تُعرب كلمة لاعين حالاً وحين ننظر إليها في سياقها ندرك أنها تؤدي معنى محورياً في الجملة بحذفه يفسد المعنى، إذ بالحذف ينفي عن المولى جل وعلا خلق السماء والأرض والمعنى المراد بخلافه، وكذا في قوله تعالى ﴿يَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا لَا تَقْرُبُوا الصَّلَاةَ وَأَنْتُمْ سُكَارَى﴾ [النس: ٣٤: ٤١] فجملة وأنتم سكارى في محل نصب حال وتؤدي في التركيب معنى أساسياً وقيداً لا بد منه، فلو حذفت جملة الحالة لفسد المعنى المراد، فيتحول إلى نهي عن الصلاة، وبإضافة القيد (الحال) يصبح المعنى نهيًا عن الصلاة بحالة معينة وهي حالة السكر، وذلك القيد في طور من أطوار تحريم الخمر، مما تقدم يتضح أن الفضلات ومنها الحال تُقدّم في بعض صورها معنى أساسياً في الجمل هو مراد المتكلم، به تحصل الفائدة المرجوة لذا فإن الفضلات هي "ما عدا المسند والمسند إليه في الجملة"

إنّ الحال يؤتى به في الجملة للدلالة على الهيئة، والغرض الأساسي منه تأكيد الخبر فيقع مع الحذف على طرفي نقيض؛ لذا رأى ابن جني أن "حذف الحال لا يحسن؛ وذلك أن الغرض فيه إنما هو تأكيد الخبر بها، وما طريقه طريق التوكيد غير لائق به الحذف لأنه ضد الغرض ونقيضه" ١ وخالفه ابن هشام فذهب إلى جواز حذف الحال "وأكثر ما يرد ذلك إذا كان قولاً أغنى عن المقول" ٢ وجعل السيوطي الحذف أصلاً والمنع استثناء في بعض الحالات فيقول "والأصل في الحال أن تكون جائزة الحذف وقد يعرض لها ما يمنع كونها جواباً : "راكباً" لمن قال كيف جئت؟ أو مقصوداً حصرها نحو: لم أعده إلا حرصاً، أو نائبة عن خبر نحو: هنيئاً لك، أو منهيًا عنه نحو: ﴿لَا تَقْرُبُوا الصَّلَاةَ وَأَنْتُمْ سُكَارَى﴾ [النس: ٣٤: ٤١] وبإمعان النظر في الخلاف الدائر بين ابن جني وغيره من النحاة في جواز حذف الحال وعدمه نلفه خلافاً لفظياً، فالكل يجيز حذف الحال بشرطين : وجود الدليل وعدم فساد المعنى، فابن جني يشترط ويجيز الحذف حين توجد القرينة الدالة عليه، فيقدر حالاً محذوفة في قوله تعالى ﴿فَمَنْ شَهِدَ مِنْكُمْ الشَّهْرَ فَلْيَصُمْهُ﴾ [البقرة: ٥٨١] أي شاهده صحيحاً بالغاً، فطريقه أنه لما دلت الدلالة عليه من الإجماع والسنة جاز حذفه تخفيفاً وأما لو عريت الحال من القرينة وتجرّد الأمر دونها لما جاز حذف الحال على وجهه" ٤ نستفيد من هذا التوجيه أنّ ابن جني يجيز حذف الحال إن دلت

١. ابن جني، الخصائص ٥٥٦

٢. ابن هشام، معني اللبيب، ج ٢ ص ٤١٠

٣. جلال الدين السيوطي، مع العوامع، ج ٢ ص ٢٨٠، تحقيق الشربيني شريفة، دار الحديث القاهرة، ١٣٤٣ هـ ٢٠١٣ م

٤. ابن جني، الخصائص، ٥٥٦

عليه القرينة، والقرينة التي اعتمد عليها في تقدير الحال المحذوفة هي قرينة خارجية تمثلت في السنة والإجماع فبهما ساغ حذف الحال وتقديره.

ويتبين كذلك أيضا عدم وجود الخلاف، من الاستثناءات الذي ذكرها السيوطي وبين أنه لا بد أن يكون المعنى مستقيما حال الحذف فإن اختلف المعنى فلا يجوز أن يحذف، تلك الاستثناءات كانت دليلا على أن مانعي الحذف لم يكونوا يمنعونه على الإطلاق بل في حالات معينة وبضوابط مُقَيَّدة يمكن حذفه، وبهذه التخريجات يمكن أن نقسم الحال على قسمين أولهما ما يؤدي فيه الحال معنى أساسيا ويكون هو محور الحديث وبؤرة النص كما مثلنا سابقا بكلمة "لاعبين" أو بجملة " وأنتم سكارى" وهذا النوع لا يمكن حذفه ألبتة، وثانيهما ما يكون للتوكيد ويضيف معنى زائدا يمكن أن يقوم الكلام بدونه فهذا لا مانع من حذفه ما دام قد توفّر فيه شرطا الحذف وهما وجود الدليل واستقامة المعنى، وقد ورد محذوفاً في مواضع كثيرة من كتاب الله تعالى "بلغت ما يقارب مئة وخمسين موضعاً" ١ فلا يمكن الصيرورة إلى منعه؛ لذا وجدنا مَنْ قيل بأنه منع الحذف أورد استثناءات على ذلك المنع. بعد هذا النتيجة التي خرجنا بها ومفادها: أنه لا خلاف بين النحاة في جواز حذف الحال بل الخلاف في التوسع والتضييق، والقطب لا يخرج عن القول بجواز حذف الحال، ففي تفسيره ما يؤكد إجازته للحذف وسيظهر جليا من المواطن التي سنقف عليها.

بعد الصيرورة إلى القول بجواز الحذف نجد النحاة ينصّون على أن حذف الحال قد كثرت إذا كانت قولاً أغنى عن ذكر المقول^٢ وقد أوّل القطب الحال المحذوفة بمشتق مفرد من جملة تأويلات وجدها صالحة لتقدير المحذوف، في قوله تعالى ﴿وَإِذْ أَخَذْنَا مِيثَاقَكُمْ وَرَفَعْنَا فَوْقَكُمُ الطُّورَ خُذُوا مَا آتَيْنَاكُمْ بِقُوَّةٍ﴾ [البقرة: ٣٦] (خُذُوا): أي قائلين حذف، أو فقلنا خذوا كما مر، وقدر بعضهم وقلنا بالواو والوجه الأول أولى، ويليه تقدير قلنا بلا واو ولا فاء على الاستئناف النحوي والبياني، كأنه قيل مما إذا كان بعد رفع الطور، فقال قلنا: خذوا ٣٠. إنّ القطب يجعل تقدير الحال في هذه الآية على مراتب بناء على القواعد النحوية والمعاني المتولدة من حذف الحال وهذه المراتب هي:

١/ يقدر الحال (قائلين) وصدر به قائمة التأويلات؛ لأنّ الحال في أصلها تكون مفردة، فهذا التقدير محمول على الأصل، وبه يخرج من محذور ثبته عليه النحاة وهو مخالفة الأصل مرتين مرة بالحذف وأخرى بتقدير محذوف غير ملائم.

٢/ يقدر الحال بالفعل (قلنا) بلا واو ولا فاء، وحمله القطب على الاستئناف النحوي والبياني.

١. حمّوز، التأويل النحوي في القرآن الكريم ص ٣٣٧

٢. الأشموني، شرح الأشموني على ألفية ابن مالك ج ٣ ص ١٣٢

٣. القطب، هميان الزاد إلى دار المعاد ج ٢ ص ١٧٧

٣ / ويقدر الحال بالفعل (قلنا) بالواو ، وهذا الوجه جعله القطب في آخر احتمالات تقدير المحذوف . ولا يعني هذا أنه يجعل الحال المفردة دائما في صدارة أنواع الحال المقدرة حين تحذف بالاعتماد على الأصل الذي تأتي عليه الحال، بل ينظر في السياق الذي وردت فيه الآية ويقدر على المعنى، فإن كانت الحال المفردة تناسب ذلك السياق أضحت مقدمة على غيرها من جملة التقديرات، وإن كان السياق يقتضي تقدير جملة كان أولى من المفرد، كما في تقدير الحال المحذوفة في قوله تعالى ﴿ رَبَّنَا تَقَبَّلْ مِنَّا ﴾ [II بقرة: ٧٢١] إذ يقول في تأولها "بناءنا، والجملة مفعول ل حال محذوفة، صاحبها إبراهيم وإسماعيل، أي يقولان أو قائلين : ربنا تقبل منا بناءنا، وتقدير يقولان أولى؛ لأنه أظهر في استمرار قولهما ذلك حال البناء من لفظ قائلين؛ ولأن عبد الله بن مسعود قرأ : يقولان ربنا تقبل منا؛ ولأن الأصل في عمل النصب والرفع الفعل، وهذه ثلاثة أشياء ترجح يقولان، وأما تقدير قائلين فمرجح وجه واحد هو كون الأصل في الحال الأفراد، وقد علمت أن مفعول تقبل محذوف تقديره بناءنا، ويجوز تقديره علمنا أو عبادتنا أو طاعتنا ١

نلاحظ أن تقدير الحال المحذوفة في هذه الآية على خلاف الآية السابقة إذ رجح القطب في الآية الأولى الحال المفردة على غيرها في حين أنه جنح في هذه الآية إلى تقدير جملة حالية محذوفة وذلك حين تضافرت عدة قرائن لترجيح الحال الجملة على المفرد يمكن تصنيفها فيما يأتي:

١ / المعنى، ويتمثل في أن الفعل المضارع يدل على الحال والاستقبال والفعل يقولان هو المناسب دون قائلين، كما أن الجملة الفعلية تدل على التجدد والحدوث، والبناء مما ينقضي شيئا فشيئا ويكون القول مستمرا باستمرار البناء، فناسب معه تقدير الجملة الفعلية.

٢ / موجه خارجي: وهي قراءة ابن مسعود يقولان ربنا.

٣ / العامل: الأصل في عمل الرفع والنصب الأفعال وهو أقوى العوامل؛ لأنه لا بد أن يعمل^٢، وقد عملت الحال فيما بعدها إذ جملة مقول القول في محل نصب مفعول به، فعمل الفعل فيها أولى من عمل الاسم؛ لأن عمله فرع من عمل الفعل والأصل مقدم على الفرع فكان التقدير بـ "يقولان" أولى من التقدير بـ "قائلين"

ومرجح الاسم هو واحد فقط يتمثل في أن الأصل في الحال الأفراد فكان التقدير بما تضافرت ودلت عليه القرائن أولى مما يحمل مرجحا واحدا. ويمكن القول بأن القطب حين يغلب رأيا على آخر يضع أمامه معيارين للترجيح هما المعنى والصناعة النحوية، فيرجح ما يراه مناسبا للمقام والسياق بعد

١ . القطب ، هميان الزاد إلى دار المعاد ج ٢ ص ٣٢٩

٢ . خليل عمارة، العامل النحوي بين مؤيديه ومعارضيه ودوره في التحليل اللغوي، ص ٥٤ د. ت

إسقاط هذين المعيارين على التركيب، وليس معنى هذا الكلام أنه يجعل القواعد النحوية حاكمة على الآية بل يجعل الآية أصلاً، يستنبط منها المعاني والنكت التي يتوخى أنها مراد الله عزوجل.

إنّ مماورد الحال فيه محذوفاً بعد القول كذلك قوله تعالى ﴿أَوَلَوْ كَانَ آبَاؤُهُمْ لَا يَعْقِلُونَ شَيْئًا وَلَا يَهْتَدُونَ﴾ [البقرة: ٧١] ومدخولهما محذوف، أي أيقولون ذلك أو يتبعون آباءهم، والواو للحال، وصاحب الحال واو يقولون، أو واو يقلدون، أو آباء المقدر، أو للعطف على حال محذوفة، أي يقولون ذلك أو يتبعون آباءهم لو كان آباؤهم يعقلون ويهتدون، ولو كان آباؤهم لا يعقلون شيئاً ولا يهتدون، على معنى أيقولون ذلك، أو أيتبعونهم سواء علموا أو جهلوا، واهتدوا أو لم يهتدوا^١

نخرج أن الحال حين تحذف بعد القول يدل عليها دليل هو المقول فقوله تعالى ﴿خُذُوا مَا آتَيْنَاكُمْ بِقُوَّةٍ﴾ [البقرة: ٣٦] هو مقول دلّ على حال محذوفة قدرها القطب ب(قائلين) و قوله تعالى ﴿رَبَّنَا تَقَبَّلْ مِنَّا﴾ [البقرة: ٧٢] مقول دلّ على حال محذوفة قدرها القطب ب(يقولان) إذا "فدليل الحال المحذوفة التي يكون لفظها مشتقاً من القول هو المقول"^٢ ناقشنا فيما مضى حذف الحال حين يكون قولاً أغنى عن ذكر المقول، وليس هو موطن الحذف فحسب لكنّه شائع فاش فيه، فقد وجدنا القطب يؤول حالاً محذوفة في مواطن أخرى غير ما ذكرناه، ومما نصّ عليه، حذف الحال حين يرد عاملاً في المفعول المطلق كما في قوله تعالى ﴿لَنْ نُؤْمِنَ لَكَ حَتَّى نَرَى اللَّهَ جَهْرَةً﴾ [البقرة: ٥٥] يقول القطب في توجيه الآية "مفعول مطلق لأنها نوع من الرؤية، كأنه قيل حتى نرى الله رؤية كاملة، أو مفعول مطلق لحال محذوفة أي حتى نرى الله جاهراً لنا جهرة أي ظاهراً لنا ظهوراً، وقدر بعض مجهوراً بالرؤية، قيل أو جاهرين جهرة، أو حال من لفظ الجلالة، أي ذا جهرة أو بمعنى جاهراً، قيل أو من الضمير في نرى أي جاهرين الله جهرة أو ذوي جهرة، وقرئ جهر بفتح الهاء تبعاً للجيّم أو مصدراً كالقابلة بفتح اللام، ويضعف كونه جمع جاهر ككامل وكملة، وإنما ضعفت الحالية من ضمير نرى، لأن المراد طلب ظهوره تعالى لهم لا طلب ظهورهم، وما هي إلا على التأويل بمعنيين^٣

ساق القطب عدة آراء في توجيه إعراب كلمة جهرة بعض تلك التوجيهات اقتضت تأويلاً محذوف ذكر القطب أقوالاً في تقديره، فسرد بعضاً منها دون أن يتعرّض إلى تفسير المعاني التي تحملها تلك التقديرات، وضعّف الآخر مبدياً وجهة نظره في التوجيه، فقد قدّر حالاً محذوفة تكون منسجمة مع

^١ - القطب، هميان الزاد إلى دار المعاد ج ٢ ص ٤٥١

^٢ - عباس، حسن، النحو الوافي ج ٢ ص ٣١٨

^٣ - القطب، هميان الزاد إلى دار المعاد ج ٢ ص ٤٥ وقد تعرض القطب لهذه المسألة في تيسير التفسير ويظهر من حديثه أن ما يؤيد انتصابها على المصدرية كذلك مسألة تتعلق بالعقيدة لأنه لا يجيز رؤية الله تعالى دنيا وأخرى، ينظر، القطب، تيسير التفسير، ج ١ ص ١٣١ وذكرها الزمخشري في الكشاف، ج ١ ص ١٤٤

كلمة جهرة في البنية، فاستدعى صيغا صرفية تشترك مع المذكور في المادة اللغوية وتختلف عنه في الدلالة بسبب اختلاف الصيغة الصرفية فكان تقدير المحذوف (جاهرا، مجهورا، جاهرين) وكان ذكره لها دون ترجيح صريح ولا تفسير، وفي المقابل ضعف رأيا آخر وهو أن الحال من الضمير في كلمة نرى، واعتمد على المعنى الذي سيقى من أجله الآية في استبعاد هذا الوجه وهو أن المراد طلب ظهوره تعالى لا ظهورهم، وأرى بأن عدم ذكر رأي أو ترجيح في المسألة لا يعني بحال أن تلك الأقوال سيان في ميزان القطب، إذ الترتيب الذي أورده في ذكر الأقوال ليس اعتباطيا، وكأنّ الرأي الأول الذي وجه به القطب الآية من أن جهرة منتصب على المصدرية هو عنده أولى من بقية الأقوال ونلتمس للقول تخريجا يبنىء بقوته ووجاهته وهو، أنّ التركيب محمول على ظاهره بدون حذف، وبه ينتظم مع القاعدة القائلة بأن عدم الحذف أولى من الحذف فلا يصار إليه إلا عند تعذر التوجيه، هذا من جانب التركيب ومن جانب المعنى فإن "انتصابها على المصدرية التأكيدية،...تبحث توهم أن تكون الرؤية المطلوبة منامية أو قلبية، وهذا أولى من دعوى أن النصب على الحالية بمعنى جاهرين بالرؤية، أو تقدير محذوف، أي ذوي جهرة." ١ ويمكن أن نضيف إلى ما قرناه من جعل القطب انتصابها على المصدرية أولى من غيره مواءمة الدلالة المعجمية لكلمة جهرة " مع ما سبقها وما لحقها في النظم بجانب ما توحى من وصف التعنت الذي كانوا عليه " ٢

ومثله في التأويل تقدير حال محذوف في قوله تعالى ﴿قَالَ فَخُذْ أَرْبَعَةً مِّنَ الطَّيْرِ فَصُرْهُنَّ إِلَيْكَ ثُمَّ اجْعَلْ عَلَىٰ كُلِّ جَبَلٍ مِّنْهُنَّ جُزْأً ثُمَّ ادْعُهُنَّ يَأْتِينَكَ سَعْيًا وَاعْلَمْ أَنَّ اللَّهَ عَزِيزٌ حَكِيمٌ﴾ [البقرة: ٢٢٠] يقول القطب موجها كلمة سعي في هذه الآية "وسعي حال من النون في المبالغة، أو حال بتقدير مضاف، أي ذوات سعي أو بالتأويل بساعات أو مفعول مطلقا لحال محذوفة، أي يسعين سعيًا أو ساعات سعيًا أو مفعول مفعول مطلق على حذف مضاف، أي يأتينك إتيان سعي" ٣

وجدنا أن الحال تحذف ويدل عليه دليل لفظي متمثل في المقول وفي المفعول المطلق الذي يعمل فيه الحال، لكنّه لا يلزم أن يكون اللفظ هو الدليل الوحيد لحذف الحال، إذ يمكن أن تكون قرينة الحال دالة على تقدير المحذوف كما في قوله تعالى ﴿قَدْ نَرَىٰ تَقَلُّبَ وَجْهِكَ فِي السَّمَاءِ فَلَنُوَلِّيَنَّكَ قِبْلَةً تَرْضَاهَا﴾ [البقرة: ١٤٤] يقول القطب "لنجعلنك تلي قبلة مرضية لك، وهى الكعبة، والقسم مفرّج بالفاء السببية على (قد نرى تقلب وجهك في السماء) مع المحذوف المقدر، أي قد نرى تقلب

١. أحمد بن حمد الخليلي، جواهر التفسير، ج ٣ ص ٣١٤

٢. نفسه ج ٣ ص ٣١٤

٣. القطب، هيمان الزاد إلى دار المعاد ج ٣ ص ٣٨٦

وجهك في السماء لأجل طلب قبلة غير التي أنت عليها الآن، أو قد نرى تقلب وجهك في السماء طالباً غير القبلة التي أنت عليها، أو قد نرى تقلب وجهك في السماء وطلبك القبلة الأخرى ، فوالله لنولينك قبلة ترضاها"١ فحالة تقلب المصطفى ﷺ وجهه للسماء تدل على طلبه تحويل القبلة إلى الكعبة المشرفة. وكلمة طالبا في التفسير هي الحال المقدرة .

إذن فالقطب يرى أن الحال يمكن أن تحذف وقد وردت آيات أولها بالحذف ليتم المعنى، وباستقراء الأمثلة التي سقناها لا يحصر القطب حذف الحال في مسائل معيّنة بل يطبق شرطي الحذف وهما وجود دليل واستقامة المعنى، وتنوعت الأدلة التي اعتمد عليها بين اللفظية والحالية، وحين تتعدد الوجوه الجائزة في تقدير المحذوف وتتردد بين أنواع الحال يسوق كل الاحتمالات التي يمكن أن يتم تقديرها ثم يرجح ما يسعفه الدليل.

١ . القطب هميان الزاد إلى دار المعاد ج٢ ص ٣٨١

المبحث الرابع: الحذف في الإضافة :

الإضافة هي "ضم اسم إلى اسم" ^١ " يتطلب فيها أحدهما الآخر" ^٢ وتفيد التخصيص أو التعريف، فتكون بمعنى اللام أو من أو في ^٣، وهذه الأحرف تحدد العلاقة المعنوية بين المضاف والمضاف إليه، وتصلح لها معان أخرى من حروف الجر وتحديد العلاقة المعنوية بين المضاف والمضاف إليه له دور في التأويل المعنوي إذ يتكأ عليه المفسر في تأييد ما يعتقده فيوجه الإضافة على نحو ما يخدم فكره ومعتقده وقد فسّر القطب معنى الإضافة في قوله تعالى ﴿وَيَمْدُدُهُمْ فِي طُعَيْنِهِمْ يَعْصَمُونَ﴾ [البقرة: ٥١] بما يخدم مبادئه، وهو أنّ الله تعالى هو خالق الأفعال، وكسب تلك الأفعال للناس يقول "وعلى كل حال فإنما أضاف الطغيان إليهم، ولم يأت به مجرداً عن الإضافة، لئلا يتوهم أن إسناد الزيادة إلى الله تعالى على الحقيقة، وإما أن يضاف الطغيان إلى الله ونحوه من الأفعال فحرام؛ لأنّ ذلك مخلوق له لا فعل له، إنما هو فعل الناس، ويدلّ على أن إضافة الطغيان إليهم لما ذكر أنه لما أسند الإمداد إلى الشيطان في سورة الأعراف لم يحتج الكلام إلى الإضافة إليهم، إذ قال يمدونهم في الغي، ولم يقل في غيهم" ^٤ وإضافة الطغيان إلى الضمير تُشعر "بأنّه حاصل بسبب إخلالهم إلى النفاق من تلقاء أنفسهم من غير أن يجبروا عليه" ^٥ وقد يكون تركيب الإضافة حمّال أوجه فيختلف فيه التأويل، فيحمله المفسّر على أكثر من وجه كما في قوله تعالى ﴿وَأَوْفُوا بِعَهْدِي أُوفِ بِعَهْدِكُمْ﴾ [البقرة: ٤٠] فقد ساق القطب أكثر من توجيه في الإضافة حيث يقول "فالعهد الأول مضاف إلى المفعول، والثاني كذلك، فإنّ هذا هو العادة في الوفاء بالعهد أن يضاف إلى المفعول، .. ويجوز أن يكونا مضافين إلى الفاعل .. وأن يكون الأول مضافاً إلى المفعول، والثاني إلى الفاعل أو العكس" ^٦

إنّ المضاف والمضاف إليه متلازمان يصيران بانضمامهما كالاسم الواحد" فإذا أضفت اسماً مفرداً إلى اسم مفرد أو مضاف صار الثاني من تمام الأوّل، وصاراً جميعاً اسماً واحداً وذلك قولك هذا عبد الله

^١ . أبو الحسن علي بن الحسين الباقر في الأصبهاني، شرح اللمع في النحو، ص ٢٣٨ تحقيق محمد خليل مراد الحرّبي، دار الكتب العلمية

ط ١، ١٤٢٨ هـ ٢٠٠٧ م

^٢ . تمام حسّان، اللغة العربية معناها ومبناها، ص ٢١٨

^٣ . ابن السراج، الأصول في النحو، ج ١ ص ٥٣

^٤ . تمام حسّان، الخلاصة النحوية، ص ١٧٠ عالم الكتاب، ط ٣، ١٤٣٠ هـ ٢٠٠٩ م وقد ذكر بأنّ الإضافة تكون بمعنى عن وإلى وعلى

^٥ . القطب، هيان الزاد إلى دار المعاد ج ١ ص ٢٨١

^٦ . أحمد بن حمد الخليلي، جواهر التفسير، ج ٢ ص ٣٠٨، وقد اعتمد الزحشري على نفس الآية ليقرر مبدأ من مبادئ المعتزلة وهو أن الإنسان خالق لأفعاله فقال " .. فإن قلت: أي نكتة في إضافته إليهم؟ قلت إن الطغيان والتمادي في الضلالة مما اقترفته أنفسهم واجترحتة

أيديهم، وأنّ الله بريء منهم" ينظر الزحشري، الكشاف، ج ١ ص ٧٦

^٧ . القطب، هيان الزاد إلى دار المعاد ج ١ ص ٥٠٠

وغلام زيد وصاحب عمرو" ^١ إلا أنّ هذا التلازم قد ينفك بحذف أحدهما وذلك سائغ شائع في كثير من الآيات وأناقشها في فرعين هما:

أولاً : حذف المضاف :

حذف المضاف ضرب من الاتساع وهو واسع جداً يصل حذفه في كتاب الله إلى ألف ومائتي موضع ^٣ بل نعته السجلماسي بأنه "مجاز واسع كثير، ومهيح لاحب، اللغة طافحة به، وكثرته خارجة عن الإحصاء" ^٤ ومع هذا الشيوخ والاطراد إلا أنه يعدّ خلاف الأصل؛ لأنّ الذكر هو الأصل والحذف فرع عليه ولو كثر المحذوف واطرد، ويحذف المضاف لدواع تقتضيها القواعد النحوية أو الأغراض البلاغية التي يستدعيها المقام ويدخل فيه المعنى الذي يقتضيه السياق :

١/ تقدير المضاف لاستقامة القاعدة النحوية:

إنّ مما قُدِّر فيه المضاف ليتوافق مع القاعدة النحوية قول الله تعالى ﴿وَأَنْظُرْ إِلَى الْعِظَامِ كَيْفَ نُنْشِزُهَا ثُمَّ نَكْسُوها لَحْمًا﴾ [البقرة: ٩٥٢] يقول القطب "وكيف حال من ضمير ننشزها المنصوب أو المرفوع المستتر، وجملة كيف ننشز مفعول انظر، ساغ عمله في جملة الاستفهام، ولو جعلنا الجملة بدلا من العظام أو من مضاف مقدر لاستقام المعنى صحيحا، لكن لا نعرف في العربية إبدال جملة من مفرد ولا سيما مفرد غير وصف، ولا نعرف كيف حرف مصدر إلا ما يتكلف من يتكلف المسألتين ولا نقبل عنه وقال أبو البقاء كيف ننشزها حال من العظام" ^٥ تظهر النزعة المعيارية عند القطب في توجيه هذه الآية ظاهرة جليّة، ويمكن أن نجد في تأويلها وجهين تعامل بهما القطب مع القواعد النحوية، أولهما أنّه يلتمس تأويلا لوجه ارتضاه ويجعل العمل بذلك الوجه سائغا مع أنّه يتعارض مع قاعدة نحوية، ندرك هذا الأمر حين وجدناه سوّغ أن تكون جملة الاستفهام "كيف ننشزها" معمولة للفعل انظر، والمستقر في قواعد النحاة أنّ "الاستفهام له صدر الكلام، فلا يعمل فيه ما قبله" ^٦ وقد أشار القطب إلى أنّه سائغ إشارة عابرة فلم يفصل وجه جواز العمل في الاستفهام، فاستعنا بتخريج توجيهه لآيات قرآنية تشترك مع الآية التي نحن بصدد دراستها في التركيب، ووصلنا إلى المبرر الذي نرغم

^١ . المبرد، المقتضب، ج ٤ ص ١٤٣

^٢ . ابن جني، الخصائص، ص ٥٤٥

^٣ . حموز، التأويل النحوي في القرآن الكريم ٣٦٤

^٤ . أبو محمد القاسم السجلماسي، المنزع البديع في تجنيس أساليب البديع، ص ٢٠٥ تحقيق وتقديم علال الغازي، مكتبة المعارف الرباط

، ط ١، ١٤٠٤ هـ - ١٩٨٠ م

^٥ . القطب، هميان الزاد إلى دار المعاد، ج ٣ ص ٣٧٤

^٦ . أبو العباس، شهاب الدين، أحمد بن يوسف بن عبد الدائم المعروف بالسمين الحلبي، الدر المصون في علوم الكتاب المكنون، ج ٢

ص ٥٦٥ تحقيق د، أحمد محمد الخراط، دار القلم دمشق، د. ت و أبو الحسن الأصبهاني، شرح اللمع في النحو ص ٢٤٤

أنه استعان به وهو أن النظر والرؤية بالعين يعلقان بالاستفهام كما في قوله تعالى ﴿فَلْيَنْظُرْ أَيُّهَا أَزْكَى طَعَامًا﴾ [الكهف: ٩١]^١ "وإذا علق الفعل عن العمل صار يتعدى إلى المفعول به"^٢ وقد جعل منه القطب قوله تعالى "انظر كيف فضلنا بعضهم على بعض وللآخرة أكبر درجات وأكبر تفضيلاً" "فجملة كيف فضلنا في محل نصب مفعول انظر، وعلقه عن العمل في المفرد إلى العمل في الجملة اسم الاستفهام"^٣ إذن ندرك أن القطب يلمتس تأويلاً لتخريج يخالف قاعدة نحوية. وثانيهما أنه يستبعد وجهها؛ لأنه يتعارض مع القاعدة النحوية، فحين وجه القطب الآية بحذف المضاف وإعراب جملة "كيف ننشزها" بدلاً من العظام، جعله بعيداً ولم يوافق عليه قائله؛ لأنه يتصادم مع قاعدة نحوية وهي "أن الجمل لا تبدل من المفردات" مع أنه في ذات السياق يشير إلى صحة المعنى مع التقدير النحوي الذي عدّه بعيداً، فما دام المعنى صحيحاً مستقيماً يمكن أن يخرج الوجه النحوي عليه كما فعل أبو البقاء، فيجعل المعنى مقدماً على التوجيه النحوي، وبهذا تكون التوجيهات النحوية دائرة مع المعاني .

ونجد كذلك أن القطب يراعي معاني الأبواب النحوية حين يفسر بعض الآيات بيخريجها تخريجا نحويًا فاستبعد أن تكون كلمة أربعين في قوله تعالى ﴿وَإِذْ وَعَدْنَا مُوسَىٰ أَرْبَعِينَ لَيْلَةً﴾ [البقرة: ١٥] مفعولاً فيه وقدّر مضافاً فقال "أي تمام أربعين ليلة"^٤ وهذا التقدير لا بد منه في هذا التركيب إذ إن كلمة "أربعين" لا يمكن أن تكون ظرفاً للمواعدة، إذ الطرف يكون وقتاً لحدوث الفعل فهو كالوعاء له وهذا يلزم أن يتحدّ الطرف والفعل زماناً، والمواعدة كانت قبل الأربعين فلا تصلح أن تكون ظرفاً لها لعدم تطابقها مع الفعل زماناً، ولذا "ضُمن الفعل واعد معنى الإيقاع"^٥ فصح كونه ظرفاً للمواعدة إما بتضمين بتضمين الفعل معنى الإيقاع ، أو ظرفاً بتأويل "لأن تمام الميقات فيها، ولذلك لو صرح بفي فليل: تمّ ميقات ربه في أربعين ليلة لكان مستقيماً. ويجوز أن يكون ظرفاً على معنى: آخر أربعين ليلة، فحذف المضاف للعلم به، إذ تمام مدة الشيء إنما تكون آخره"^٦ وفي نفس التركيب استبعد القطب أن تكون كلمة "أربعين" مفعولاً به للمواعدة لأن المفعول به "هو الذي يقع عليه فعل الفاعل" والموعد به ليست نفس الأربعين فقدّر القطب مفعولاً محذوفاً تقديره "واعدنا موسى الوحي وإنزال التوراة تمام الأربعين"^٧

^١ . وأشار القطب إلى أنه من الممكن الاعتماد على التضمنين في تسويغ عمل الأفعال في جملة الاستفهام وجعل منه قوله تعالى "وما كنت لديهم إذ يلقون أقلامهم أيهم يكفل مريم" فيضمن الفعل يلقون معنى فعل يعلقه بالاستفهام بالنظر أو الرؤية.

^٢ . أبو حيّان، البحر المحيط ، ج ٢ ص ٦٣٨

^٣ . القطب، هميان الزاد إلى دار المعاد ج ٢/٩، ص ١٤٠ ، ١٤١

^٤ . نفسه ج ٢ ص ٣٥

^٥ . نفسه ج ٢ ص ٣٥

^٦ . عثمان بن عمر بن أبي بكر بن يونس ابن الحاجب، أمالى ابن الحاجب ج ١ ص ٢٣٠، تحقيق د. فخر صالح سليمان قدادة، ط دار

عمار - الأردن، دار الجيل - بيروت، ١٤٠٩ هـ - ١٩٨٩ م

^٧ . القطب، هميان الزاد إلى دار المعاد ج ٢ ص ٣٥

فالتركيب استلزم تقديرا للمضاف حتى يستقيم مع القواعد النحوية، وينتظم في الأصول التي قعد عليها النحاة العربية، وليستقيم المعنى ويتضح.

وقدّر كذلك مضافا معطوفا ليعطف الاسم على الاسم في قوله تعالى ﴿ اذْكُرُوا نِعْمَتِيَ الَّتِي أَنْعَمْتُ عَلَيْكُمْ وَإِنِّي فَضَّلْتُكُمْ عَلَى الْعَالَمِينَ ﴾ [ال بقره: ٧٤] وردت هذه الآية في ثلاثة مواضع من سورة البقرة وفي كل واحد منها يكون حذف المضاف أحد التأويلات المحتملة للآية يقول القطب " وإني فضلتكم " فإن فضلتكم بتفضيل آبائكم فواضح، وإن قلنا بتقدير مضاف أي فضلت آباءكم فوجهه بقاء الكلام بعد حذفه في صورة تفضيلهم أنفسهم " ١ إن القطب في هذا التأويل يقيم قرينة على المحذوف وهي العرف والعادة المحكمة في أن " فخر الآباء فخر الأبناء، فإنّ الإنسان يشرف بشرف آبائه ويهان بإهانتهم ويُعزّز، وهذا واقع بين الناس معتاد " ٢ وفي موضع آخر يوجه الآية بـ "عطف لمصدر فضل على نعمتي على حذف مضاف أي تفضيلي آباءكم " ٣، وهذا المصدر المقدر تصيده القطب من أن المفتوحة التي تؤول مع ما دخلت عليه بالمصدر، فكان ذلك المصدر مشتقا من خبر الناسخ وهو الجملة الفعلية (فضلتكم) فيكون العطف كالاتي (نعمتي وتفضيلي) وبذا يكون حرف العطف عاطفا اسما على اسم. ومما حذف فيه المضاف بعد (أن) وتأول بمصدر قوله تعالى ﴿ وَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّنْ مَنَعَ مَسَاجِدَ اللَّهِ أَنْ يُذْكَرَ فِيهَا اسْمُهُ وَسَعَىٰ فِي خَرَابِهَا ﴾ [ال بقره: ٤١١] يقول في أحد التوجيهات الإعرابية " أو مفعول لأجله على حذف مضاف أي كراهة ذكر اسمه فيها تعالى " ٤

وقد ورد حذف المضاف في أحد توجيهات قوله تعالى ﴿ وَكَلَّا مِنْهَا رَغَدًا حَيْثُ شِئْتُمَا ﴾ [ال بقره: ٥٣] فقد أورد القطب عدة توجيهات في هذه الآية حيث يقول " رغدا نعت لمصدر محذوف، أي : كلا رغدا أي واسعا رافها لا حجر فيه، وهذا إما على أن رغدا وصف، كما يستعمل مصدراً، أو على أنه مصدر بمعنى الوصف، وإما على تقدير مضاف أي كلا ذا رغدا، أي صاحب وسع . وإما على أنه نعت به للمبالغة ، ويجوز كونه مفعولا مطلقا على حذف مضاف ، أي أكل رغده

١. القطب، هيان الزاد إلى دار المعاد ج ٢ ص ١٩

٢. نفسه ، ج ١ ص ٤٩٨

٣. نفسه ، ج ٢ ص ٢٩٧

٤. نفسه ، ج ٢ ص ٢٧٥

٥. نفسه ج ١ ص ٤٧٥

٢/ حذف المضاف لاستقامة المعنى :

إن حذف المضاف سائغ حين "يكون حمل المعنى على ظاهر التركيب مستحيلا كما في قوله تعالى ﴿وَجَاءَ رَبُّكَ﴾ [الفجر: ٢٢] أي أمره" ١ إذ "استشكل بعضهم بأن الأمر معنى لا يوصف بالحيء ولا بالإتيان فقدّر مضافا ثانيا أي : جاء رسول أمر ربك وأتى رسول أمر ربك أو حامل أمره" ٢ والقطب حين يقدر أمر ربك يسبعد حمل الآية على ظاهرها؛ لأنّه لا يقول بالتشبيه وإنما ينزه الله عن ذلك "لا كما زعمت المشبهة أعداء الله أن ربهم يذهب ويحيى؛ لأنّ الله ليس بزائل ولا متنقل" ٣ فالتوجه العقدي للقطب جعله يستبعد حمل الآية على ظاهرها إذ الله تعالى لا يوصف بالحيء، فحمل الآية على ظاهرها مشكل لا بدّ معه من الصيرورة إلى التأويل بما يتناسب ومقام التنزيه للمولى عزوجل، فواء البنية السطحية للآية معنى عميقا، دعا القطب إلى أن يقدر مضافا محذوفا فكانت التقدير كلمة (أمر) ليستقيم المعنى ويتواءم مع مدلول الآية، بل يذهب ابن هشام إلى أبعد من ذلك فيزعم أن تقدير مضاف واحد لا يستقيم به المعنى، فالأمر هو اسم معنى وأسماء المعاني لا يمكن وصفها بالحيء، لذا قدر مضافا آخر به يستقيم المعنى "حامل أو رسول" وكلاهما اسم ذات يتناسب مع فعل الحجيء والإتيان.

ومما قدر فيه القطب مضافا لاستقامة المعنى ومنطلقه في التقدير الإيديولوجيا قول الله تعالى ﴿هُوَ الَّذِي خَلَقَ لَكُمْ مَا فِي الْأَرْضِ جَمِيعًا ثُمَّ أَسْتَوَىٰ إِلَى السَّمَاءِ﴾ [البقرة: ٢٩] "فقدر القطب مضافا محذوفا فقال "ومعنى استوائه تعالى إلى السماء قصده إليها وتوجيه الإرادة إليها أن يخلقها" ٤ ولا يمكن حمل الآية على الاستواء الحسي؛ لأنّ الله تعالى ليس بجسم ولا عرض ولو كانت الآية على هذا المعنى لقال ثم استوى في السماء أو على السماء لا استوى إلى السماء لكن الله تعالى لا يوصف بهذا المعنى ولو قال في السماء أو على السماء لكان ما ولا بالقهر والغلبة ويجوز تأويل الآية بما لكن تأويله بالقصد والإرادة أولى؛ لأنّه أقرب إلى أصل الاستواء وهو تكلف السواء، ولتعديته بإلى وللتسوية المترتبة عليه بالفاء" ٥ فيصل القطب إلى هذا التأويل معتمدا على المعجم فمعنى الاستواء أقرب إلى تأويله بالإرادة والقصد، واعتمد كذلك على معاني الأفعال التي تصل إلى معمولاتها بحرف الجر فيحمل الفعل على معنى يتناسب مع حرف الجر الذي عُدي به إلى الاسم فناسب معنى الاستواء معنى الإرادة والقصد حين عُدي بإلى مع إمكانية تأويله بالقهر والغلبة حين يعدى بفي وعلى، فيكون استوائه تعالى استواء قهر وغلبة لا استواء حسيا، ويضيف تأكيدا لهذا المعنى أن الفاء التي تقتضي الترتيب

١. ابن هشام ، معني اللبيب ، ج ٢ ص ٣٩٠

٢. الدسوقي ، حاشية الدسوقي على معني اللبيب ، ج ٤ ص ٢٠

٣. الهواري ، تفسير كتاب الله العزيز ج ٤ ص ٢٢٥

٤. القطب ، هميان الزاد إلى دار المعاد ج ١ ص ٤٠٥ ، ٤٠٦

٥. نفسه ج ١ ص ٤٠٦

والتعقيب عطفت الاستواء على خلق الأرض فيضحى المعنى توجهت إرادة الله تعالى إلى خلق السماوات بعد أن خلق الأرض، ويستعين القطب كذلك بموجه خارجي يدّعم به المعنى المراد فيسوق رواية ابن عباس "استوى إلى السماء ارتفع إليها، ورواية سعد" والمراد ارتفاع أمره أو صعد أمره" ١

ويكون تقدير المضاف كذلك لاستقامة تتابع الأحداث وتسلسلها وربط أحداثها كما في قصة موسى عليه السلام إذ اقتضى السياق تقدير مضاف؛ بسبب أن المعنى لا يتم ولا يستقيم إلا بتقديره ففي قوله تعالى ﴿ثُمَّ اتَّخَذْتُمُ الْعِجْلَ مِنْ بَعْدِهِ﴾ [البقرة: ٥١] الضمير يعود إلى موسى عليه السلام أي من بعد موسى فلا يستقيم أن يحمل التركيب على ظاهره؛ لأنه لم يكن اتخاذ قوم موسى العجل إلها بعد موسى عليه السلام فقدر القطب مضافا مستفادا من معطيات القصة وتتابع أحداثها "أي من بعد ذهابه إلى الطور أو من بعد مجيئه بالتوراة" ٢ هذا التقدير يمكن أن يستفاد من تتبع قصة موسى عليه السلام مع بني إسرائيل إلى حين عبادتهم عجل السامري ، فساق القطب الاحتمالين إما أن يكون بعد الذهاب إلى الطور أو بعد مجيئه بالتوراة.

وقد تقتضي النسبة والإسناد تقدير محذوف ليستقيم ذلك الإسناد أو تلك النسبة أو يحمل على معنى بلاغي يقتضيه السياق، فحين أمر الله تعالى بني إسرائيل أن يذبحوا بقرة ليتبين لهم أمر القتل أجابوا نبينهم موسى عليه السلام "أنتخذنا هزوا" وذلك بعد أعملوا عقولهم القاصرة وقادتهم إلى البون الشاسع بين طلبهم معرفة القتل وأمرهم بذبح البقرة، وما يثير الإشكال في هذا التركيب هو إسناد الهزء إلى نبينهم ف "الذات ليست نفس الهزء؛ لأنه عرض ومعنى لا جسم" ٣ فيخرج القطب بتوجيهات تفكُّ هذا الإشكال القائم فيحمله على المبالغة أو تقدير مضاف فيقول "إما أن يبالغوا في الاستخفاف بأمره إياهم بذبح البقرة وفي استبعاد عزمه على ذلك الأمر حتى تخيل لهم أنَّ موسى عليه السلام قد بالغ في الاستهزاء بهم حتى جعلهم نفس الهزء، وإما أن يقدر مضاف أي مكان هزء أو أهل هزء وإما أن يؤول باسم مفعول أي مهزوء بنا" ٤ وفي كلا التوجيهين خروج من المشكل القائم فجعله نفس الهزء يخرج به عن المعنى ويجعله جسما وعرضا ، وفي تقدير المضاف أيضا يكون الإسناد واقعا على جسم "أهل، مكان"

وقد يسوق القطب معنى للآية ثم يحاول أن يعدل بالتركيب نحويا ليستقيم مع ذلك المعنى وقد حل قوله تعالى ﴿ثُمَّ قَسَتْ قُلُوبُكُمْ مِنْ بَعْدِ ذَلِكَ فَهِيَ كَالْحِجَارَةِ أَوْ أَشَدُّ قَسْوَةً﴾ [البقرة: ٤٧] على معناه الظاهر فقال "أي أو زائدة على الحجارة في القسوة" ٥ وبهذا التفسير الظاهر الذي يتبادر إلى

١. القطب، هميان الزاد إلى دار المعاد ج ١ ص ٤٠٦

٢. نفسه ج ٢ ص ١٧٦

٣. نفسه ج ٢ ص ٨٩

٤. نفسه ج ٢ ص ٨٩

٥. نفسه ج ٢ ص ١٢١

الذهن من أول وهلة تعرب الكاف حرف جر والحجارة اسما مجرورا وما بعدها معطوف عليها، وعلى هذا لا يوجد حذف في التركيب، لكن القطب يتعمق في استخراج معنى يحتمله التركيب ويحتاج الوصول إليه إلى نوع من العدول عن التركيب الظاهر ليستقيم المعنى فيقول " ويجوز أن يكون المعنى أنها مثل الحجارة أو مثل ما هو أشد من الحجارة وهو الحديد مثلاً" ثم بعد ذلك يسوق طريق التوصل إلى هذا الوجه وهي:

١/ أن تجعل الكاف اسماً ظاهراً في محل رفع لا حرفاً .

٢/ إعراب الحجارة مضاف إليها .

٣/ أشد بالرفع معطوفاً على الكاف على حذف مضاف ، أى أو كأشد فالكاف معطوفة على الكاف.

٤/ وأشد مضاف إليه فلما حذف المضاف وهو الكاف الثانية ناب عنه المضاف إليه وهو أشد فارتفع وهذا على إجارة مجئ الكاف اسماً في السعة "١

ومما يحذف فيه المضاف وهو متعلق بالمعنى حين تتوجه "نسبة الحكم الشرعي إلى الذوات فالطلب لا يتعلق إلا بالأفعال" ٢ كما في قوله تعالى ﴿ حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ أُمَّهَاتُكُمْ ﴾ [النساء: ٣٢] يقول القطب "الأحكام لا تتوجه إلى الذوات، بل إلى فعل المكلف، فالمراد تحريم نكاحهن، لأنه معظم ما يقصد من النساء، ولأنه المتبادر إلى الفهم في عرف اللغة، كتحریم الأكل من قوله ﴿ حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ أَلْمَيْتَةُ ﴾ [المائدة: ٣] ٣ إنَّ الحرمة في ظاهر التركيب متوجهة إلى ذات الأم ولما كانت القاعدة الشرعية تنص على أنَّ الأحكام الخمسة لا يمكن أن تتعلق بالأعيان قدر في التركيب مضافا يتناسب مع موضع التحريم وعليه يكون التقدير "حرم عليكم نكاح أمهاتكم

ثانيا/ حذف أكثر من مضاف:

ناقشنا فيما مضى حذف المضاف حين يكون واحداً، ولكن قد يرد في التركيب حذف أكثر من مضاف وهو ما يطلق عليه بـ "حذف المضاف المكرر، نحو قوله تعالى "فقبضت قبضة من أثر الرسول" أي من أثر حافر فرس الرسول" ٤ وقد قدر القطب أكثر من مضاف في قوله تعالى ﴿ لَا تَسْفِكُونَ دِمَاءَكُمْ وَلَا تُخْرِجُونَ أَنْفُسَكُمْ مِنْ دَيْرِكُمْ ﴾ [البقرة: ٤٨] فقال "أي لا يسفك بعضكم دماء

١ . القطب ، هميان الزاد إلى دار المعاد ج ٢ ص ١٢٢

٢ . ابن هشام ، معني اللبيب ج ٢ ص ٣٩٠

٣ . القطب ، تيسير التفسير ، ج ٣ ص ١٥٧

٤ . ابن جني، الخصائص، ص ٥٤٥، ٥٤٦

بعضكم، ولا يخرج بعضكم أنفس بعضكم من ديار بعضكم ، أى من دياره" ١ ويشير القطب إلى أنّ الحذف في الآية لنكتة بلاغية فصار بما الحذف أبلغ من الذكر وهو "بقاء صورة الكلام على أنه قاتل نفسه إذا قتل الآخر ومخرج نفسه إذا أخرج الآخر؛ لأنّه كواحد للنسب أو الدين ولأنه كما يدين يدان" ٢ فتحدث القطب بذلك عن معنى عميق يحمله ظاهر التركيب وهو "بقاء صورة الكلام"، وكأنه يشير إلى أنّ لهذا التركيب صورة ظاهرة ومعنى باطن يصار إليه بالتأويل، ذلك المعنى الباطن وصلنا إليه بتقدير المحذوفات التي تسد الفراغات في البنية السطحية للتركيب لنصل إلى البنية العميقة المرادة من الآية، و دليل الحذف هو ضمير الكاف الوارد في آخر البعض، فهو يعود إلى بني إسرائيل، والقصة، والسياق يتحدث عنهم، فكانت المضافات المحذوفة راجعة إليهم مستنبطة من السياق، ويسوق القطب في ذات التركيب إشكالا بصيغة سؤال وكأنه يستشعر اعتراضا من المتلقي فيقول "كيف أضيفت دما لبعض والأنفس كذلك؟ قلت (والقول للقطب) : مسوغ ذلك أن البعض يجوز إطلاقه على فرد وفردين وثلاثة وأكثر، فتشمل الأنفس والدماء نفس المفروض على حدة، والمفروضين على حدة، والثلاثة المفروضين كذلك فصاعداً ودمائهم وكذلك الديار ولا سيما أنه يجوز اعتبار أجزاء دم الواحد، فيقال له دمه فيعبر عن قتله بسفك دمائه ، وكذا أجزاء نفسه وتشمل الديار ديار الواحد وديار كل أحد ، ويجوز كون الأصل لا يسفك بعضكم دم بعضكم ، ولا يخرج بعضكم نفس بعض من دار بعضكم ، أي من داره كلما حذف المضاف ساغ جمع الدم والنفس والدار ، لأنهن يضمن للجميع" ٣

ثالثا: شروط حذف المضاف:

إنّ حذف المضاف يكون سماعيا وقياسيا، أما السماعي فهو الحذف بلا قرينة فلا يمكن القياس عليه ، وأما القياسي فلا بد فيه من توفر ثلاثة شروط ٤ :

١/ وجود قرينة دالة على المحذوف، ° فلا يؤدي حذفه إلى لبس في المعنى، هذه القرينة إما معنوية وإما لفظية، كما في قوله تعالى ﴿لَيْسَ الْبِرَّ أَنْ تُولُوا وَجُوهَكُمْ قِبَلَ الْمَشْرِقِ وَالْمَغْرِبِ وَلَكِنَّ الْبِرَّ مَنْ ءَامَنَ بِاللّٰهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ﴾ [البقرة: ١٧٧] فقد قدر القطب مضافا فقال " ولكن ذو البر من آمن بالله" وساق العلة التي من أجلها تم التقدير وهي أنّ البر هو معنى إذ يعرف بأنه "الفعل المرضي سواء كان طاعة الله لا إحسان في ظاهرها إلى الخلق ، ولو كان فيها ضرر عليه كالجلد والرجم والقطع

١. القطب ، هميان الزاد إلى دار المعاد ج ٢ ص ١٥١

٢. نفسه ج ٢ ص ١٥١

٣. نفسه ج ٢ ص ١٥١ ، ١٥٢

٤. تنظر الشروط في، عباس حسن ، النحو الوافي ، ج ٣ ص ١١٦

٥. تمام حستان ، الخلاصة النحوية، ص ١٧٤

والحدود" ١ وما دام البر هو معنى "ومن اتقى جنة فلا يصح أن يكون خبرا عنه" ٢، وساق تقديرا آخر ليخبر بمعنى عن معنى وهو " ولكن البر بر من آمن" وجعله أولى لأن الحذف من آخر الجملة أولى ٣ وعلى هذا فالقرينة عقلية إذ البر أمر معنوي لا يمكن الإخبار بجثة أو ذات فلزم التقدير ليتطابق الخبر مع المبتدأ .

وقد تكون القرينة لفظية ففي قوله تعالى ﴿وَأَشْرَبُوا فِي قُلُوبِهِمُ الْعِجْلَ بِكُفْرِهِمْ﴾ [البقرة: ٣٩] أي حب العجل حتى عبده فحذف المضاف أو حب عبادة العجل وحذف مضافين ويسوق القطب قرينة التقدير فيقول " وحب العجل ليس مشروبا ولكن شبه دخوله قلوبهم ورسوخه بدخول الصبغ الثوب ودخول الشراب داخل البدن وامتزاجه به وبين ذلك بقوله في قلوبهم فإن محل المحبة القلب فهو بيان محل الإشراب" ٤ فكلمة القلوب قرينة لفظية بينت أن هناك مضافا محذوفا وهذا المضاف هو كلمة حب لأن موضع الحب هو القلب، ويضاف إلى هذه القرينة اللفظية العقل، لذا لجأ القطب إلى حمل التركيب على المجاز.

٢/ أن يقوم المضاف إليه مقام المضاف المحذوف ويحل محله في الإعراب، فيعرب على حسب موقعه في الجملة بالاعتماد على العوامل التي تسبقه رفعا ونصبا وجرا فيكون فاعلا ومبتدأ وخبرا لمبتدأ ومفعولا به ومفعولا مطلقا إلخ... ، ففي قوله تعالى: "وأشربوا في قلوبهم العجل بكفرهم" حذف المضاف حب وأقيم المضاف إليه مقامه في الإعراب فالحل الإعرابي للمحذوف مفعول به ثان فحل المضاف إليه محله، وفي قوله تعالى ﴿الْحَجُّ أَشْهُرٌ مَّعْلُومَاتٌ﴾ [البقرة: ١٧٩] يقدر الحج حج أشهر معلومات فحذف المضاف "حج" وموقعه الإعرابي خبر، وأقيم المضاف إليه مكانه فحل محله وهو كلمة أشهر وهذا عائد عائد إلى أن اللبس مأمون مع الحذف وذلك " للثقة في علم المخاطب إذ الغرض من اللفظ الدال على المعنى فإذا حصل المعنى بقرينة حال أو لفظ آخر استغنى اللفظ الموضوع بإزائه اختصارا" ٦

٣/ أن يكون المضاف إليه من الأشياء التي تصلح أن تحل محل المضاف المحذوف في إعرابه: فلا تحذف الجمل المضافة لأنها لا تصلح أن تقع فاعلا ولا مفعولا ولا مبتدأ كما في قوله تعالى ﴿فَسَبَّحَنَ اللَّهَ حِينَ تُمْسُونَ وَحِينَ تُصْبِحُونَ﴾ [الروم: ٧١] فالمضاف إليه الجملة الفعلية والمضاف كلمة حي فلا يصح

١. القطب ، هميان الزاد إلى دار المعاد ج ٢ ص ٤٧٥

٢. ابن يعيش، شرح المفصل في العربية ج ١ ص ٥٥٩

٣. القطب ، هميان الزاد إلى دار المعاد ج ٢ ص ٤٧٥

٤. نفسه ج ٢ ص ١٧٨

٥. نفسه ج ٣ ص ١٠٦

٦. ابن يعيش، شرح المفصل في العربية، ج ١ ص ٥٥٨

حذفها ١ من المناقشات السابقة ندرك أنّ المضاف يحذف بشروط معيّنة، وهذا المحذوف قد يكون واحد أو متعدداً، ووحدته أو تعدده مبني على القواعد النحوية والمعنى الذي تحمله الآية؛ لذا وجدنا القطب يقدّر مضافاً لاستقامة القاعدة النحوية أو لاستقامة المعنى، فما كان لاستقامة القاعدة النحوية فمرجعه إلى الصناعة النحوية وانتظام التركيب على وفق الأصول والقواعد، وما كان لاستقامة المعنى وجدنا القطب مدفوعاً بمعان كانت موجهة له في تقدير المضاف، فحين يتصادم ظاهر النص مع مبادئه العقدية يقدر مضافاً يتواءم مع تلك المبادئ، فالفينا يقدر مضافاً يتأول به التراكمات التي تحمل في ظاهرها تشبيه الخالق بال مخلوق، وبجانب الفرع العقدي الحكم الشرعي، فيتكأ القطب في تقدير مضاف في الأحكام الشرعية على قاعدة أصولية وهي "أن الأحكام الشرعية الخمسة لا تتعلق بالذوات فيقدر مضافاً يمكن أن يتعلق به الحكم الشرعي، وفي تسلسل أحداث القصص القرآني رأى القطب أنه لا بد من تقدير مضاف تترابط به أحداث القصة وتتسلسل، فكانت قرينة التقدير هو ورود قصص مشابها لها في مواضع أخرى من آيات الكتاب العزيز أو الروايات، فيستل منها لفظاً يقدره في سياق قصة يظهر على تركيبها عدم ترابط أحداثها، إما لأنّ المعنى لا يستقيم عقلاً مع مجريات القصة وإما لوجود فراغ زمني في القصة لا يسدّ إلا بالتأويل. وأخيراً وجدنا أنّ القطب في تركيب واحد يتعامل بطريقتين مختلفتين وهما أن يذكر معناه الظاهر على وفق المدلولات الظاهرة للألفاظ، أو يذكر معنى عميقاً يعدل به عن ظاهر اللفظ ثم يلتبس له من الوجوه النحوية ما ينسجم به مع المعنى الذي اقترحه تفسيراً للآية.

رابعا : حذف المضاف إليه :

ينص النحاة على جواز حذف المضاف إليه لكنّه "أقل من حذف المضاف وأبعد قياساً؛ لأنّ الغرض من المضاف إليه التعريف والتخصيص وإذا كان الغرض منه ذلك وحذف كان نقضا للغرض وتراجعا عن المقصود" ٢ ويحذف المضاف إليه في المواطن الآتية ٣:

١ / إذا كان المضاف إحدى الغايات ٤

ومنه قوله تعالى ﴿لِلَّهِ الْأَمْرُ مِنْ قَبْلُ وَمِنْ بَعْدُ﴾ [الروم: ٤] أي من قبل الغلب ومن بعد الغلب وسمي غاية؛ لأنها تصير غاية وآخراً عند الحذف وتبني عنده ملاحظة المعنى ١ "والحذف في

١. عباس حسن، النحو الوافي ج ٣ ص ١١٩

٢. ابن يعيش، شرح المفصل، ج ١ ص ٥٦٧

٣. ابن هشام، معنى اللبيب، ج ٢ ص ٣٩٢

٤. في تسمية قبل وبعد بالغايات وجهان: أحدهما أنّها حدود ونهايات لما تحيط به وغاية الشيء آخره فسميت بمعناها

والثاني أنّ تمام الكلام يحصل بالمضاف إليه بعدها فإذا قُطعا عنه صارت هي آخراً وغاية نائبة عن غيرها ينظر، أبو البقاء عبد الله بن الحسين بن عبد الله العكبري، اللباب في علل البناء والإعراب، ج ٢ ص ٨٣ تحقيق: د. عبد الإله النبهان، دار الفكر دمشق، ط ١،

١٤١٦ هـ - ١٩٩٥ م

الغايات إنما هو لعلم المخاطب ويبني على الضم عند الحذف فلو لم يعلم لم يجوز أن يبني على أنه غاية" ^٢ والقطب حين تعرّض لتقدير مضاف إليه في هذه الآية وجدناه يلاحظ المعنى حيث يقول "إذا قيل من قبل الغلبة أي غلبة الفرس للروم، ومن بعدها لم يكن في الآية إلا ذكر ذلك، فالأولى أن المعنى من قبل كون الروم غالبين، وهذه الغلبة وقت كونهم مغلوبين، ومن بعد كونهم مغلوبين، وهذه البعدية وقت كونهم غالبين" ^٣ فجعل القطب بتقدير المضاف الحديث عن غلبة الفرس للروم والعكس فقدر مضافا إليه دالا على القبلية، ومضافا إليه آخر دالا على البعدية.

وقد حمل القطب الحذف على الغاية في قوله تعالى ﴿وَكَاْنُوا مِنْ قَبْلُ يَسْتَفْتِحُونَ عَلَى الَّذِينَ كَفَرُوا﴾ [ال بقره: ٩٨] فحذف المضاف أي من قبل مجيئه ^٤ ومثله قوله تعالى ﴿قُلْ فَلِمَ تَقْتُلُونَ أَنْبِيَاءَ اللَّهِ مِنْ قَبْلُ إِنْ كُنْتُمْ مُؤْمِنِينَ﴾ [ال بقره: ١٩] "أي لم قتلتم أنبياء الله من قبل هذا الزمان أو قبل بعثة النبي ﷺ إِنْ كُنْتُمْ مُؤْمِنِينَ بالتوراة" ^٥ وقوله تعالى ﴿أَمْ تَرِيدُونَ أَنْ تَسْأَلُوا رَسُولَكُمْ كَمَا سَأَلَ مُوسَى مِنْ قَبْلُ﴾ [ال بقره: ٨٠١] أي من قبله أو من قبل سؤالكم إياه ^٦ وجاء أيضا حذف المضاف إليه بعد كلمة "بعد" الدالة على الغاية في قوله تعالى "فإن طلقها فلا تحل له من بعد حتى تنكح زوجا غيره" أي من بعد هذه التطليقة الثالثة ^٧ ومنه قوله تعالى ﴿فَمَنْ يَكْفُرْ بَعْدُ مِنْكُمْ فَإِنِّي أُعَذِّبُهُ عَذَابًا لَا أُعَذِّبُهُ لِأَحَدًا مِنَ الْعَالَمِينَ﴾ [ال مائدة: ٥١١] أي بعد تنزيلها ^٨ إن هذه الكلمات حين تبي على الضم فإن المتكلم يريد معناها دون لفظها ومثلها كلمة غير وقبل وبعد وحسب وأول ودون والجهات الست ^٩

^١ . المبرد، المقتضب، ج ٤ ص ٢٠٥، وابن جني، الخصائص، ص ٥٤٦ و أبو البركات الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين الكوفيين والبصريين، ج ١ ص ٣٠٢ قدّم له ووضع هوامشه و فهارسه حسن حمد، دار الكتب العلمية، ط ١، ١٤١٨ هـ ١٩٩٨ م و الدسوقي، حاشية الدسوقي على مغني اللبيب، ج ٤ ص ٢٣٢

^٢ . أبو علي الفارسي، التعليقة على كتاب سيبويه، ج ٣ ص ١٠١ تحقيق: د. عوض بن حمد القوزي، ط ١، ١٤١٠ هـ ١٩٩٠ م وابن مالك، مُجَدِّدُ بَنِ عَبْدِ اللَّهِ، شرح تسهيل الفوائد، ج ٣ ص ٢٤٣ تحقيق: د. عبد الرحمن السيد، د. مُجَدِّدُ بَدْوِي المَخْتُون، هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان، ط ١، ١٤١٠ هـ ١٩٩٠ م

^٣ . القطب، تيسير التفسير، ج ١١ ص ١٠٢

^٤ . القطب، هميان الزاد إلى دار المعاد ج ٢ ص ١٦٧

^٥ . نفسه ج ٢ ص ١٧٥

^٦ . نفسه ج ٢ ص ٢٦٠

^٧ . نفسه ج ٣ ص ٢٤١

^٨ . نفسه ج ٥ ص ٦٣٩

^٩ . الأنطaki، الخيطة في أصوات العربية ونحوها وصرفها ص ٤٠٦

إن ما نلاحظه في تقدير القطب للمضاف إليه بعد كلمتي (قبل وبعد) هو أمر معلوم لدى المخاطبين ويوجد متقدم يشير إليه في السياق بجلاء ووضوح، وقد غلب التقدير في الآيات التي ناقشناها بالزمن؛ ولعلّ هذا راجع إلى معنى الظرفية التي تحملها (قبل وبعد)، التقدير بالزمن جعل السامرائي يخلص إلى أنّه لا حذف في مثل هذا التركيب وعدّها ظروفًا معرّفة بالقصد وساق شواهد من القرآن الكريم يضعّف معها تقدير المضاف إليه^١. وما وجدناه عند القطب أنّه يقدّر مضافا إليه الغالب أن يكون زمانا زمانا وقد يكون غيره وحينئذ يستفاد الزمن من الظرف نفسه وذلك حين قدّر "من بعد تنزيلها" للمضاف إليه هو تنزيل الآية والعذاب مترتب على الكفر بعد رؤية الآية.

٢ / في أي وكل وبعد وغير :

يشيع حذف المضاف إليه بعد هذه الكلمات وتُصنّف أنّها ملازمة للإضافة، فما بعدها يكون مضافا إليه ولكنه قد يحذف وحينئذ لا بد من تقديره مراعاة للتلازم القائم بين المضاف والمضاف إليه ففي قوله تعالى "كل له قانتون" حذف المضاف إليه بعد كلمة (كل) وساق القطب احتمالين في تقدير المضاف إليه وكل واحد منهما بحسب المعنى، فدار التقدير بين كون المضاف إليه عاما أو خاصا "أي كل ما في السماوات والأرض قانتون لله... قائمون لله لشهادة أنه الواحد الأحد المالك لهم الفعل ما يريد" وما من ألفاظ العموم، وقدّره خاصا بناء على السياق الذي وردت فيه الآية فقال "كل من ادعوه ولدا له تعالى من عزيز والمسيح والملائكة قانتون له لا غيره" وساق احتمالا آخر يرويّه عن ابن عباس وهو تقدير خاص فيقول "أنّه يقدر خاصا بأهل الإيمان، وأنّ القنوت قنوت بالقلب والجوارح بالاختيار والعمد والقصد"^٢ ويظهر أن التقدير عاما أو خاصا بناء على المعنى اللغوي لكلمة قانت، فالدلالة المعجمية لكلمة القانت هي الطائع، كما أنّ القنوت هو طول القيام، ففي الحديث "أفضل الصلاة صلاة القنوت"^٣ وقد يثير ورود كلمة (كل) في السياق تعددا في المعنى يتعدد على إثره تقدير المضاف إليه كما في قوله تعالى ﴿أَلَمْ تَرَ أَنَّ اللَّهَ يُسَبِّحُ لَهُ مِنْ فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ وَالطَّيْرِ صَبَّحَاتٍ كُلُّ قَدْ عَلِمَ صَلَاتَهُ وَتَسْبِيحَهُ﴾ [النور: ١٤] إن المضاف إليه في هذه الآية تعدد بسبب السياق الذي وردت كلمة (كل) فالبنية السطحية تفيد أنّ الله تعالى يسبح له (من في السماوات والأرض) ثم عطف عليه (الطير) عليه عطف خاص على عام فساق القطب احتمالين لتقدير المضاف إليه يرويّه عن مجاهد هما "وقال: كل قد علم صلاة نفسه وتسبيح نفسه، وقالت فرقة: كل قد علم صلاة الله وتسبيح الله اللذين امر

^١ . فاضل صالح السامرائي، معاني النحو، ج ٣ ص ١٩٣

^٢ . القطب هميان الزاد إلى دار المعاد ج ٢ ص ٢٨٥، ٢٨٤

^٣ . نفسه ج ٢ ص ٢٨٤

بهما" ^١ ثم يعقب القطب بأن الاحتمال الثاني وارد غير بعيد " أن يلهم الله الطير ذلك كما ألهمها علوما دقيقة في أسباب معيشتها لا يكاد العلماء يهتدون إليها" ^٢

ومثله في قوله تعالى ﴿وَلِكُلِّ وِجْهَةٍ هُوَ مَوْلِيهَا﴾ ^٣ [II بقرة: ١٨٤١] فقد حذف المضاف إليه وعوض عنه بالتونين وساق القطب عدة احتمالات لتقدير المضاف إليه ٣ :

أ/ ولكل أمة أو فريق قضى الله أن تخالف الأخرى قبله تتوجه إليها في صلاتها، وهذا التقدير بناء على أن لكل أمة قبله تتوجه إليها في عبادتها فقبله اليهود صخرة بيت المقدس وقبله النصارى مشرق الشمس وقبله الأنبياء من قبل ذلك الكعبة وقبله من أدركته بعثة النبي ﷺ الكعبة ، وكأن هذا القول قد تفرد به القطب فيقول " والوجه الأول . يقصد هذا الوجه . ما حام حوله أحد غيري "

ب/ لكل أمة نبي قبله وافقت قبله غيرها أو خالفت، وعلى هذا التقدير يحذف المتلقي مضافين إليه "أمة ونبي" وبذا يصل إلى البنية العميقة من التركيب.

ج/ لكل أهل جهة من الآفاق من المسلمين وجهة يصلون إليها.

د/ ولكل أهل جهة أسلموا أو كفروا وجهة من الكعبة يجب استقبالها.

ويظهر أن تقدير المضاف إليه في كل الاحتمالات الواردة بناء على المعنى المحتمل للآية والتقدير في كلها يكون بناء على موجّهات خارجية أو موجّهات داخلية تستفاد من بنية النص، فالاحتمال الأول والثالث والرابع بناء على المعنى المعجمي لكلمة وجهة فالجمهور يفسر الوجهة بمعنى القبلة وتفسير الوجهة بالقبلة هو الذي صححه القطب؛ لأنه مناسب لما قبله وما بعده من الآيات والمصلي يتوجه إلى الكعبة في عبادته فناسب تقدير المضاف إليه أن يكون بناء على هذا المعنى، وما بقي من فروق في التقديرات لا يعدو أن يكون عبارة عن إطلاق في التقدير أو تضيق بقيود قد تكون مستمدة من موجّهات خارجية لم يصرح بها القطب، وتفسير الوجهة بالقبلة يشهد له موجه خارجي وهي قراءة أبي بن كعب " ولكل قبلة" ^٤

٣/ حذف المضاف إلى المنادى :

من المواضع التي يحذف فيها المضاف إليه المنادى المضاف إلى ياء المتكلم في مثل قوله تعالى ﴿وَإِذْ قَالَ مُوسَى لِقَوْمِهِ يَتَقَوَّمُ إِنَّكُمْ ظَلَمْتُمْ أَنْفُسَكُمْ بِاتِّخَاذِكُمُ الْعِجَلَ﴾ [II بقرة: ٤٥] فحذف الياء المضافة إلى قوم المنادى بأداة النداء "يا" ، وقوله تعالى ﴿رَبِّ أَرِنِي كَيْفَ تُحْيِي الْمَوْتَى﴾ ^٥ [II بقرة:

^١ . القطب، هيان الزاد إلى دار المعاد ، ج ١١، ص ٣٢٥، ٣٢٦

^٢ . نفسه ، ج ١١، ص ٣٢٦

^٣ . نفسه ج ٢ ص ٣٩٢

^٤ . نفسه ج ٢ ص ٣٩٢

٦٢. [وقوله تعالى ﴿إِذْ قَالَ يُوسُفُ لِأَبِيهِ يَا أَبَتِ إِنِّي رَأَيْتُ أَحَدَ عَشَرَ كَوْكَبًا﴾ [يوسف: ٤] حذفت
ياء المتكلم وعوض عنها بالتاء ١

١. القطب، تيسير التفسير، ج ٧ ص ٦٩

المبحث الخامس الحذف في التوابع:

التوابع هي "الثواني المساوية للأول في الإعراب بمشاركتها لها في العوامل" ١ فهي فرع لما قبلها ومتممة له في المعنى ومشاركة له في الإعراب وعددها أربعة البدل والصفة والتوكيد وعطف البيان وعطف النسق، وكما يلحق الحذف العمدة يلحق كذلك التوابع وسأناقش الحذف الذي يرد على الصفة وعطف النسق:

أولاً: حذف الصفة:

"هي الاسم الدال على بعض أحوال الذات" ٢ وقد جاء حذف الصفة على خلاف الأصل؛ لأنَّ الغرض منها التخصيص أو الثناء والمدح وهما من مقامات الإطناب والإسهاب والحذف من باب الإيجاز والاختصار فلا يجتمعان لتدافعهما" ٣ وبهذا فإنَّ الحذف وغرض الصفة يقعان على طريقي نقيض، ومع الغرض الذي جيء بالصفة من أجله "جاز حذفها إذا ظهر في الكلام ما يجعلنا نستغني عنها" ٤ وقد روى سيبويه قوله: (سير عليه ليلاً ونهاراً) بمعنى سير عليه ليل طویل ونهار طویل" ٥ وقد ورد حذفها في التنزيل وكلام العرب ولكنَّ هذا الحذف قليل، ويشير القطب إلى قلة حذف النعت عندما وجه متعلق الجار والمجرور في قوله تعالى ﴿وَهُوَ اللَّهُ فِي السَّمَوَاتِ وَفِي الْأَرْضِ يَعْلَمُ سِرَّكُمْ وَجَهْرَكُمْ وَيَعْلَمُ مَا تَكْسِبُونَ﴾ [الأنعام: ٣] يقول القطب "الضمير عائد إلى الله، على معنى العلمية، وخبره الله على معنى الوصفية، ولذا تعلق في به أي وهو المعبود في السموات وفي الأرض، أو هو المستحق للعبادة في السموات وفي الأرض، أو وهو المسمى في السموات وفي الأرض بإلهاً" ٦ واستبعد القطب أن يعلق الجار والمجرور بـ"لأنه" لأنه يكون الكلام بمنزلة قولك: الله الله باتحاد المبتدأ والخبر لفظاً ومعنى، بخلاف الوجه الأول، فإنه لو تكرر فيه تنزيلاً لكن اللفظ الثاني وصف معنى بمعنى المعبود أو المستحق أو المسمى ٧ وقد ضعف القطب في تفسيره المتأخر تيسير التفسير "تقدير وهو الله المعبود أو المدبر في السماوات

١. ابن يعيش، شرح المفصل ج ١ ص ٥٨٤

٢. نفسه ج ١ ص ٥٩٩

٣. ابن جني، الخصائص، ص ٥٤٨، ابن يعيش، شرح المفصل، ج ١ ص ٦٢٦

٤. صالح علي الشيخ، الانتهاك النحوي، دراسة في شواهد سيبويه الشعرية، ص ١٥٧ دار مجذولي للنشر والتوزيع، الأردن ط ١،

٢٠١٦ م

٥. سيبويه، الكتاب، ج ١ ص ٢٦٦

٦. القطب، هميان الزاد إلى دار المعاد ج ١/٦ ص ١٩

٧. نفسه ج ١/٦ ص ١٩

وفي الأرض لقلة حذف النعت "١ وحذف الصفة سائغ إذا دلت عليها القرائن اللفظية أو الحالية و"أما إن عريت من الدلة عليها من اللفظ أو فإن حذفها لا يجوز"٢

ومع قلته فقد ورد حذف الصفة والمقام وتقدم الذكر يدل عليه في قوله تعالى ﴿وَأَتَيْنَا عِيسَى ابْنَ مَرْيَمَ الْبَيْتَ وَأَيْدِنَاهُ بِرُوحِ الْقُدُسِ﴾ [١١ بقرة: ٣٥٢] أي الآيات الواضحات الدالة على الأحكام الشرعية وهي الآيات التي تتلى في الإنجيل "٣ فحذف النعت لأن المعنى يقتضيه فالذي أرسل إلى عيسى عيسى عليه السلام كما يحكيه القطب عن الكلبي هي "آيات واضحات كإحياء الموتى وإبراء الأكمه والأبرص"٤

وقد يحذف النعت ويراد به المبالغة في اللفظ كما في قوله تعالى ﴿وَقَالَتِ الْيَهُودُ لَيْسَتِ النَّصْرَى عَلَى شَيْءٍ﴾ [١١ بقرة: ٣١١] أي على شيء معتد به أو على شيء مصيب أو صالح أو شيء يقبله الله أو على شيء من الحق أو نحو ذلك فحذف النعت وبقي المنعوت، ومثله قوله تعالى ﴿وَقَالَتِ النَّصْرَى لَيْسَتِ الْيَهُودُ عَلَى شَيْءٍ﴾ [١١ بقرة: ٣١١] وفائدة حذف النعت المبالغة في اللفظ لكون ظاهر اللفظ نفى أن يكون الآخر على شيء أصلاً معتد به أو غير معتد "٥ وقد يحذف النعت لاقتضاء المعنى له ففي قوله تعالى ﴿أَلَكُنْ جِئْتَ بِالْحَقِّ فَذَبَحُوهَا وَمَا كَادُوا يَفْعَلُونَ﴾ [١٧ بقرة: ١٧] حذف النعت، لأنَّ السياق والمعنى يقتضي أن يقدر نعتاً محذوفاً "أي الحق الواضح، أو بالحق التام، فالآية من باب حذف النعت لأنهم أرادوا أنه جاء بالحق الآن فقط"٦ ودليل هذا الحذف السياق الذي وردت فيه الآية فقد سأل بنو إسرائيل عن البقرة عدة أسئلة، لم يتبن لهم الحق التام الواضح الظاهر إلا بالوصف الأخير في قوله تعالى ﴿لَا دُولُ تُشِيرُ الْأَرْضَ﴾ [١٧ بقرة: ١٧] فكان جوابهم الآن جئت بالحق واضحاً جلياً فامثلوا الأمر. وقد يحذف النعت لدلالة منعوت متقدم عليه فيحذف النعت المتأخر بدلالته كما في قوله تعالى ﴿لَمَغْفِرَةٌ مِّنَ اللَّهِ وَرَحْمَةٌ خَيْرٌ مِّمَّا يَجْمَعُونَ﴾ [آل عمران: ٧٥١] يقول القطب "فاللام لام التأكيد في جواب القسم، أو لام الابتداء أو كلاهما مسوغ للابتداء بالنكرة وسوغ هنا أيضاً الوصف وهو من الله، ورحمة معطوف على مغفرة، فمسوغه اللام، ووصف محذوف أي ورحمة

١. القطب، تيسير التفسير، ج ٤ ص ١٩٥

٢. ابن جني، الخصائص، ص ٥٥١

٣. القطب، هميان الزاد إلى دار المعاد ج ٢ ص ١٦٠

٤. نفسه ج ٢ ص ١٦٠

٥. نفسه ج ٢ ص ٢٧٢

٦. نفسه ج ٢ ص ١٠٢

منه" ١ فحذف المنعوت الثاني وقدره أي ورحمة لدلالة الأول عليه مغفرة من الله. ومن شواهد حذف النعت بدلالة منعوت متقدم قوله تعالى ﴿وَبَثَّ مِنْهُمُ رَجُلًا كَثِيرًا وَنِسَاءً﴾ [نساء: ١] رجلا كثيراً ونساء كثيراً، حذف وصف النساء بالكثرة اكتفاءً بوصف الرجال بها من حيث إنه إذا كان الرجال كثيراً، فأولى أن تكون النساء أكثر لأنهن مزارع والرجال حارثون، وأرض المزارع أكثر من الحارثين، ولظهور كثرة النساء على الرجال بالمعينة والسماع، وعدم ذكر كثرتهم إشارة إلى أن اللائق بالمرأة السترة والخمول" ٢ فحذف وصف النساء بأنه كثير لتقدم نعت الرجال عليه بالكثرة، ولأمر يقتضيه واقع الحال وهو المعينة والسماع فكأنه يتصيد وصفاً محذوفاً من المشاهدة والعيان، ووراء حذف النعت حكمة بالغة هي أليق بالمنعوت فالنساء يفرض عليهن الستر فأخفى نعتهن ليتناسب مع أمرهن بالستر.

ثانياً : حذف الموصوف:

يكثر حذف الموصوف وإقامة الصفة مقامه في الشعر دون النثر ٣ وينقسم المحذوف على قسمين:

أ/ حذف المنعوت ونعته مفرد :

"وهو باب واسع إذا كانت الصفة متمكنة في بابها غير ملبسة" ٤ ويقصد بالملبسة ألا يكون في الكلام لبس إذا حذف المنعوت؛ ولذا حذف العرب النعت من بعض التراكيب حين يكون النعت غالباً على منعوته كما في قولهم "أقمنا في البطحاء، فالبطحاء وصف وليست اسماً ولا يوصف بها إلا المكان المتسع فصارت كاسم الجنس في دلالتها" ٥ وبذا يكون التركيب العميق للجملة "أقمنا في الأرض البطحاء فحذف الموصوف وقامت الصفة مقامه، ويمكن أن نجد مثل هذا الحذف عند القطب حين تعرّض إلى تفسير قوله تعالى ﴿وَبِالْآخِرَةِ هُمْ يُوقِنُونَ﴾ [البقرة: ٤] أي الدار الآخرة، فالآخرة وصف لمنعوت محذوف وهي الدار يقول القطب "أي الدار المتأخرة عن هذه الدار المتقدمة الدنيا، والمتأخرة الجنة والنار" ٦ ويستدل على تقدير المحذوف بحمل آية من القرآن جاءت مصرحة بالنعت ومنعوته ويحمل عليه عليه المقدر لهذه الآية "ويدل على بقاء وصفية الأخرى وكونه نعتاً لمحذوف قوله تعالى ﴿تِلْكَ الدَّارُ الْآخِرَةُ﴾ [قصص: ٣٨] إلا أنها في هذه الآية الجنة وفي آية البقرة الجنة والنار ويجوز أن يراد بها أيضاً الجنة، أي يوقنون أنها للمتقين المؤمنين" ٧ وقد ورد حذف الموصوف في قوله تعالى ﴿فَقَلِيلًا مِّمَّا

١. القطب، هميان الزاد إلى دار المعاد، ج ٤ ص ٣٢٣

٢. نفسه، ج ٤ ص ٤١٥

٣. ابن جني، الخصائص ص ٥٤٨

٤. ابن يعيش، شرح المفصل، ج ١ ص ٦٢٣

٥. الأنطaki، المحيط في أصوات العربية ونحوها وصرفها، ص ٤٢٠

٦. القطب، هميان الزاد إلى دار المعاد ج ١ ص ٢٢٣

٧. نفسه ج ١ ص ٢٢٣

يُؤْمِنُونَ ﴿١٨٨﴾ [١٨٨: بقرة] يقول القطب " قليلا مفعول مطلق على حد حذف الموصوف وما صلة لتأكيد القلة، أي يؤمنون إيمانا قليلا قلة دقيقة" ١

ب/ حذف المنعوت ونعته جملة : لم يجزه أكثر النحاة ومن أجازوه اشترط أن يكون المنعوت جزءا من اسم قبله مجرور بمن "٢" وقيده أبو حيان وأبو علي الفارسي بالموصوف المرفوع "٣" ومثاله قولهم "منا ظعن ومنا ومنا أقام" فلم يختلف النحاة بأن في مثل هذا التركيب حذف ولكنهم اختلفوا في المحذوف فالبصريون يقدرّون منعوتا محذوف والكوفيون يقدرّون اسما موصولا الذي أو من "٤" و أرى بأن قضية التلازم بين النعت ومنعوته والموصول وصلته هي التي دعّتهم إلى مثل هذا الخلاف إذ ما يستند إليه البصريون في تقديرهم مبني على قضية التلازم فيقولون "إن التلازم بين الموصول وصلته أشد" ٥ فلذا كان حذف النعت النعت أولى "فحذف الموصول أبعد من حذف الموصوف" ٦، وهذا الحذف قليل بيد أن له شواهد من العربية من ذلك قول الشاعر :

أَتَحْذِلُ نَاصِرِي وَتَعَزَّ عَيْسَا أَيْرَبُوعُ بْنُ غِيْضٍ لِلْمَعْنِ

كَأَنَّكَ مِنْ جَمَالِ بَنِي أَقْيِشٍ يَقْعَقُعُ خَلْفَ رَجْلَيْهِ بِشْنِ

أي جمل من جمالهم فحذف الموصوف وأقام الصفة مقامه ٧ ويجعله القطب مطردا "إذا كان الموصوف المحذوف بعض اسم مجرور بمن مقدم، والنعت ظرف كقولهم منا أقام ومنا قعد أي فريق أقام وفريق قعد" ٨ وجعل منه الحذف في قوله تعالى ﴿وَمِمَّا دُونَ ذَلِكَ﴾ [١١: حن]

دون نعت مبتدأ محذوف خبره منا أي ومنا قوم دون ذلك الصلاح منغمسون في الفساد من مساوئ الأخلاق" ٩

إن الفرق بين حذف المنعوت ونعته مفرد وحذفه ونعته جمع، أنه إذا حذف المنعوت وكان نعته مفردا قام مقامه في الإعراب فقولنا أقمنا في البطحاء فالوصف البطحاء يعرب اسما مجرورا بحرف الجر من وبذلك قام في المحل الإعرابي مقام منعوته الذي هو الأرض " أقمنا في الأرض البطحاء" وفي قوله تعالى

١. القطب، هميان الزاد إلى دار المعاد ج ٢ ص ١٦٦

٢. الأنطاكي، المحيط في أصوات العربية ونحوها وصرفها ص ٤٢٠

٣. الحموز، التأويل النحوي في القرآن الكريم، ص ٥٠٧

٤. ابن هشام، معني اللبيب، ج ٢ ص ٣٩٨

٥. نفسه، ج ٢ ص ٣٩٨

٦. ابن يعيش، شرح المفصل، ج ١ ص ٦٢٥

٧. نفسه، ج ١ ص ٦٢٣

٨. القطب، تيسير التفسير، ج ١٥، ص ٣٤٢

٩. نفسه، ج ١٥، ص ٣٤٢

﴿فَقَلِيلًا مَّا يُؤْمِنُونَ﴾ [١٨: بقرة] فكلمة قليلا أعربها القطب مفعولا مطلقا قامت مقام المنعوت المحذوف الذي محله الإعرابي مفعول مطلق " يؤمنون إيماناً قليلاً" في حين أن المنعوت حين يكون نعتة جملة أو شبهها فلا تحل محله في الموقع الإعرابي وإنما يقدر المنعوت ويعطى محله الإعرابي الذي يستحقه ثم تعرب الجملة بعده نعتاً له، ففي قوله تعالى ﴿وَمَنَّا دُونَ ذَلِكَ﴾ [١١: جن] قدر المحذوف أولاً وهو كلمة قوم ثم أعطاه ما يستحقه من الموقع الإعرابي وهو خبر ثم جعل شبه الجملة وصفاً له.

ثالثاً : حذف العطف :

العطف أسلوب من أساليب العربية يتكون من ثلاثة أركان هي المعطوف عليه وحرف العطف والمعطوف ، والعطف يقع بين المفردات والجمل و "الغرض من عطف الجمل ربط بعضها ببعض واتصالها، والإيذان بأن المتكلم لم يرد قطع الجملة الثانية من الأولى" ١ والحذف يدخل على أحد المتعاطفين وأداة العطف وسأناقشها فيما يلي :

١ : حذف المعطوف عليه :

يجوز النحاة حذف المعطوف عليه عند أمن اللبس وهذا الحذف إما أن يكون حذفاً للمعطوف عليه وحده أو حذفاً للمعطوف عليه مع الأداة:

أ/ حذف المعطوف عليه دون حرف العطف :

يصح حذف المعطوف عليه وحده بشرطين وهما أمن اللبس و"أن تكون أداة العطف هي الواو أو الفاء أو أم المتصلة" ٢ وفي الاختصار على هذه الحروف نظر؛ إذ ورد حذف المعطوف عليه بعد حذف الإضراب بل مع بقاء العاطف في شواهد كثيرة من القرآن الكريم منها قوله تعالى ﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُمُ اتَّبِعُوا مَا أَنزَلَ قَالُوا بَلْ نَتَّبِعُ مَا أَلْفَيْنَا عَلَيْهِ ءَابَاءَنَا﴾ [١١: بقرة: ٧١] "لا نتبع ما تزعمون أنه من الله (بَلْ نَتَّبِعُ مَا أَلْفَيْنَا) وجدنا (عَلَيْهِ ءَابَاءَنَا) من عبادة الأصنام وتحريم السوائب" ٣ فالمضرب عنه وهو المعطوف عليه محذوف ومثله في قوله تعالى ﴿قَالَ بَلْ لَبِثْتُ مائةَ عَامٍ فَأَنْظِرْ﴾ [١١: بقرة: ٩٥٢] لا يوماً ولا بعض يوم، فالعطف على محذوف، أى ما لبثت ذلك، بل لبثت مائة عام" ٤ ففي الشاهدين حذف للمعطوف عليه مع بقاء العاطف "بل" ويظهر أنه كثير بعد القول .

^١ . ابن يعيش ، شرح المفصل ج ٢ ص ٨

^٢ . أبو المكارم ، الحذف والتقدير في النحو العربي ٢٢٥

^٣ . القطب ، تيسير التفسير ، ج ١ ص ٣٢٠

^٤ . نفسه ج ٢ ص ١٣٩

ومن شواهد حذف المعطوف عليه مع بقاء العاطف قوله تعالى ﴿أَوَلَا يَذْكُرُ الْإِنْسَانُ أَنَّا خَلَقْنَاهُ مِنْ قَبْلُ وَلَمْ يَكُ شَيْئًا﴾ [مریم: ٧٦] فجملة " لا يذكر معطوفة على يقول بالواو وسط همزة الإنكار بين المعطوف عليه والعاطف، مع أن الأصل من حيث المعنى دخولها على المعطوف عليه وهو يقول، للدلالة على أن المنكر بالذات هو المعطوف، وهو عدم التذكر والذكر، وأن المعطوف عليه وهو القول، إنما نشأ منه؛ فلذلك دخلت على المعطوف، لكن قدمت على العاطف" ١ إن ما يذهب إليه القطب في توجيه هذه الآية أن همزة الاستفهام مقدمة على حرف العطف الواو، فهي مقدمة من تأخير، هو توجيه نحوي عارضه بالمعنى حين ذكر أن هذه الهمزة في الأصل تدخل على القول لأن المنكر بالذات هو المعطوف، ونقرأ وراء هذا التوجيه تشكيكا في هذا المذهب؛ لذا نجده يصحح في تفسيره المتأخر أن هذه الهمزة داخلة على القول وهو مذهب الزمخشري في كشافه والبيضاوي في تفسيره، ومفاده أن الهمزة مؤخرة من تقديم فهي داخلة على معطوف عليه محذوف تقديره "أيقول الإنسان ذلك ولا يذكر" ٢ وفي موضع آخر نجده يوجه ذات التركيب مع حرف العطف الفاء موافقا رأي الجمهور أن الهمزة مؤخرة من تقديم ففي قوله تعالى ﴿أَفَكُلَّمَا جَاءَكُمْ رَسُولٌ بِمَا لَا تَهْوَى أَنْفُسُكُمْ اسْتَكْبَرْتُمْ فَفَرِيقًا كَذَّبْتُمْ وَفَرِيقًا تَقْتُلُونَ﴾ [II بقرة: ٧٨] يقول "والهمزة للاستفهام التوبيخي وفيه تعجب من شأنهم، وهي في المعنى داخلة على قوله استكبرتم فهو محط الاستفهام لكن فصل بينهما بقوله (أفكلما جاءكم رسول بما لا تهوى أنفسكم) والفاء للاستئناف مقدمة على الهمزة في الأصل ولكن أخرت لتمام الصدارة وكذا تقول إن جعلت الفاء عاطفة على محذوف أي ولقد آتينا أنبياءكم ما آتيناهم ففعلتم ما فعلتم أفكلما.... إلخ بعطف الاستفهام على الإخبار" ٣ ولا يمكن أن نعتبر هذا تعدادا للرأي في المسألة الواحدة ، ولكنه تتبع للمعنى فلا يجعل القطب القاعدة النحوية أصلا يدور عليه التوجيه حيثما دارت تلك القاعدة، ويحاول لي أعناق النصوص لتتواءم مع تلك القاعدة بل يجعل المعنى الذي يتوخاه من الآية هو الأصل ثم يسير بالقاعدة نحو ذلك المعنى.

ومما حذف فيه المعطوف عليه مع بقاء حرف العطف الواو قوله تعالى ﴿فَلَا تَخْشَوْهُمْ وَاخْشَوْنِي وَلِأَتِمَّ نِعْمَتِي عَلَيْكُمْ﴾ [II بقرة: ٥١] عطف لأتم على محذوف تقديره اخشوني لأنصرم عليهم أو لأحفظكم عنهم ولأتم نعمتي عليكم أو لأوفقكم ولأتم نعمتي" ٤ ولعل الحذف كان بسبب أنه لا يوجد في التركيب ما يصلح لأن يكون معطوفا عليه إلا بتكلف لعدم المناسبة، وإن كان القطب قد ساق وجها

١. القطب ، هميان الزاد إلى دار المعاد، ج ١/١٠، ص ٣٠٥

٢. القطب ، تيسير التفسير، ج ٩، ص ٨٢

٣. نفسه ج ٢، ص ١٦٢، ١٦٣

٤. نفسه ج ٢، ص ٣٨٩

للعطف يبعده من الحذف فقال " ولأتم عطف على قوله تعالى (لئلا يكون للناس عليكم حجة) أي فولوا وجوهكم شطره لئلا يكون ولأتم نعمتي عليكم بالإرشاد إلى معالم دينكم كالتحول إلى الكعبة" ١
 وما ورد محذوفاً مع بقاء أداة العطف أو المتصلة قوله تعالى ﴿أَمَرَ كُنْتُمْ شُهَدَاءَ إِذْ حَضَرَ يَعْقُوبَ الْمَوْتَ﴾ [II بقرة: ٣٣١] إذ وُجهت (أن) في الآية بعدة توجيهات منها أن تكون "أم متصلة عاطفة على محذوف، أي أئدعون على الأنبياء اليهودية فيكون يعقوب منها ويأمر بها، أم كنتم شهداء إذ حضر يعقوب الموت، وسمعت منه الوصية بها في جملة ما أوصى به" ٢

ب/ حذف حرف العطف والمعطوف عليه :

مما ورد فيه حذف المعطوف عليه مع حرف العطف قوله تعالى ﴿وَإِذْ أَسْتَسْقَىٰ مُوسَىٰ لِقَوْمِهِ فَقُلْنَا اضْرِبْ بِعَصَاكَ الْحَجَرَ فَانْفَجَرَتْ مِنْهُ اثْنَتَا عَشْرَةَ نَضِيبًا﴾ [II بقرة: ٥٦] أي فضربه فانفجرت والجملة عطفت على محذوف ٣ ويرد القطب قولاً لابن عصفور بعدم الحذف فيسوقه بصيغة التمريض "وزعم ابن عصفور أن الفاء في انفجرت هي فاء ضرب وأن فاء فانفجرت حذفت ليكون على المحذوف دليل بقاء بعضه وليس بشيء لأن لفظ الفاءين واحد فكيف يحصل الدليل" ٤ إن حذف العاطف والمعطوف عليه كان بسبب وضوح المعنى فيكتفي بالمعطوف ليكون قرينة تحيل إلى العاطف والمعطوف عليه وهو ما سماه الزركشي بالإكتفاء وهو "أن يقتضي المقام ذكر شيئين بينهما تلازم وارتباط، فيكتفي بأحدهما عن الآخر ويخص بالارتباط العطف غالباً" ٥ وقد ورد في قوله تعالى ﴿سَرَّيْلَ تَقِيكُمْ الْخَرَّ﴾ [II نحل: ١٨] أي والبرد ٦ فحذف العاطف والمعطوف عليه اكتفاءً، وفي قوله تعالى ﴿فَذَكِّرْ إِن نَّفَعَتِ الذِّكْرَى﴾ [II الأعراف: ٩٠] يقول القطب "وقيل إن نفعت وإن لم تنفع" ٧

٢ : حذف المعطوف :

أجاز النحاة حذف المعطوف للدليل، ولكنهم أوجبوا حذف العاطف معه ٨ واستثنوا من هذا الوجوب حرف العطف الواو فاختصت من بين سائر حروف العطف جواز حذف معطوفها مع بقائها

١. القطب، هميان الزاد إلى دار المعاد ج ٢ ص ٣٩٨

٢. نفسه ج ٢ ص ٣٤٦

٣. نفسه ج ٢ ص ٥٩

٤. نفسه ج ٢ ص ٩

٥. بدر الدين محمد بن عبد الله الزركشي، البرهان في علوم القرآن، ج ٣ ص ١١٨، تحقيق، محمد أبو الفضل إبراهيم، دار إحياء الكتب

العربية عيسى البابي الحلبي وشركائه، ط ١، ١٣٧٦ هـ ١٩٥٧ م

٦. القطب، تيسير التفسير، ج ٨ ص ٥٠

٧. القطب، هميان الزاد إلى دار المعاد ج ١٥ ص ٢٥٥

٨. ابن هشام، مغني اللبيب، ج ٢ ص ٤٠٠

و معطوفها المرفوع أو المنصوب أو المجرور ١ وقد حذف حرف العطف والمعطوف للدليل لفظي في السياق يقتضي التشريك بين شيئين، فيحذف اختصاراً أو لاقتضاء المعنى له كما في قوله تعالى ﴿لَا تُفَرِّقُ بَيْنَ أَحَدٍ مِّنْهُمْ﴾ [البقرة: ٦٣١]..... وعديل أحد محذوف، أي بين أحد وأحد أو بين أحد وآخر ولك أن تقول أحد عام لوقوعه في سياق النفي فكان شاملاً للعديلين بعد (بين) والمعنى بين متعدد منهم أو بين اثنين منهم،... وعموم أحد فيما يتبادر إلى الأذهان لوقوعه نكرة في سياق النفي، ويحتمله قول الكشاف إن أحداً في معنى الجماعة^٢ إن الدليل اللفظي الذي ورد في الآية واستلزم معطوفاً هي كلمة (بين) إذ تدل بصيغتها على متشاركين وسماء القطب عديلاً فيكون التركيب بعد تقدير المحذوف كالاتي : (أحد المذكور ← حرف عطف يقتضي التشريك ← أحد محذوف تقتضيه لفظة بين)

ومثله قوله تعالى ﴿وَالَّذِينَ ءَامَنُوا بِاللَّهِ وَرُسُلِهِ يُفَرِّقُوا بَيْنَ أَحَدٍ مِّنْهُمْ﴾ [نساء: ٢٥١] أي بين أحد وأحد منهم^٣

وقد يحذف المعطوف ويدل عليه السياق بدلالة الأولى قوله تعالى ﴿وَأَغْرَقْنَاهُ آلَ فِرْعَوْنَ﴾ [الأزفال: ٤٥] حذف العاطف والمعطوف أي آل فرعون وفرعون، أو آل فرعون وإياه، وأجيز تقديم المعطوف عليه والعاطف، أي وأغرقنا فرعون وآل فرعون، وأجيز الوجهان في قولهم : راكب الناقة طليحان، أي راكب الناقة والناقة متعبان، أو راكب الناقة وهى متعبان، أو الناقة وراكب الناقة متعبان، وإنما اقتصر في الذكر على آل فرعون؛ لأن فرعون أولى بالإغراق^٤ فالنص جاء صريحاً في إغراق آل فرعون ولم يرد في اللفظ ما يدل على أن فرعون أيضاً مشمول بالإغراق غير أن المتلقي يستحضر موقنا أن فرعون مشمول من باب أولى بالإغراق؛ لأنه طاغية ظال في نفسه مضل لقومه، وكونه أولى بالإغراق يثير احتمالاً في تحديد المحذوف مع الاتفاق في تقديره، أهو المعطوف أم المعطوف عليه؟ والقطب يسوق الاحتمالين وهما أن المعطوف هو المحذوف فيكون التقدير وأغرقنا آل فرعون وفرعون، والاحتمال الثاني أن في التركيب تقديم وتأخير فيكون المحذوف هو المعطوف عليه فيكون التقدير وأغرقنا فرعون وآل فرعون، ويؤيد القطب الاحتمالين بما ورد عن العرب في قولهم "راكب الناقة طليحان" إذ لا بد من تقدير محذوف في هذا التركيب فلا يخبر بالثنى عن المفرد لاشتراط التطابق بين المبتدأ والخبر إفراداً وثنياً، فأورد القطب أن المحذوف في مثل هذا التركيب يجوز أن يكون المعطوف أو المعطوف عليه .

^١ . عباس حسن ، النحو الوافي ، ج ٣ ص ٤٥٥

^٢ . القطب ، هميان الزاد إلى دار المعاد ج ٢ ص ٣٥٦

^٣ . ابن هشام ، مغني اللبيب ، ج ٢ ص ٤٠٠

^٤ . القطب ، هميان الزاد إلى دار المعاد ج ٢ ص ٣٠

ومما حذف فيه العاطف والمعطوف لدلالة السياق عليه قوله تعالى " وما تفعلوا من خير يعلمه الله " والتقدير " فيجازيكم عليه فحذف الفاء ومعطوفها أو كنى بالعلم عن المجازات؛ لأنه سببها وملزومها وذلك حث فعل الخير عقب الزجر عن الشر ليفعلوا الخير مكان الشر عموماً" ١ فالآيات سبقت في مقابلة الخير بالخير ٢ ويقتضي السياق تقدير الجزاء على إتيان فعل الخير المذكور في أسلوب الشرط الوارد في صدر الآية ﴿ وَمَا تَفْعَلُوا مِنْ خَيْرٍ يَعْلَمْهُ اللَّهُ ﴾ [١١ بقرة: ٧٩١] ثم بعد فعل الخير والعلم به تكون المجازاة، وكان تقدير حرف العطف الفاء دون غيره من حروف لأن دلالة تتوافق مع سرعة الجزاء الذي يجزاه من يفعل الخير فيدل على الترتيب والتعقيب بلا مهلة زمنية.

وقد يكون الحكم الشرعي هو الموجه لحذف العاطف والمعطوف بدلالة السياق كما في قوله تعالى ﴿ فَعِدَّةٌ مِّنْ أَيَّامٍ أُخَرَ ﴾ [١١ بقرة: ٤٨١] فمن يفطر مضطراً لسفر أو مرض فعليه أن يبذل الأيام التي أفطرها حال اضطراره فقدر القطب في أحد توجيهاته للمحذوف في هذه الآية بما يتناسب معه هذا الحكم الشرعي فقال " فمن كان منكم مريضاً أو على سفر فأفطر فحذف العاطف والمعطوف" ٣ ويعلل القطب هذا التقدير ويذكر بأنه لا بد منه لأن مطلق السفر والمرض لا يوجب عدة من أيام أخرى فقد يكون الصائم مريضاً أو مسافراً فلا يجب عليه البذل إن صام لذا نجد القطب يوجه الآية بتوجيهات مختلفة تدور في اشتراط البذل للمسافر والمريض حال الفطر فقط فيقدر شرطاً محذوفاً ﴿ فَمَنْ كَانَ مِنْكُمْ مَّرِيضًا أَوْ عَلَى سَفَرٍ فَعِدَّةٌ مِّنْ أَيَّامٍ أُخَرَ ﴾ [١١ بقرة: ٤٨١] إن أفطر أو تقديره فمن كان منكم مريضاً أو على سفر فإن أفطر فعدة من أيام أخر" ٥ فالحكم الشرعي هو الموجه لكل التقديرات التي أوردها القطب في الآية وهو اشتراط البذل حال الفطر فقط.

١. القطب، هيمان الزاد إلى دار المعاد ج ٣ ص ١١٤

٢. القطب، تيسير التفسير، ج ١ ص ٣٩٧

٣. القطب، هيمان الزاد إلى دار المعاد ج ٣ ص ١٧

٤. نفسه ج ٣ ص ١٧

٥. نفسه ج ٣ ص ١٧

المبحث السادس: الحذف في الحروف:

يذهب النحاة إلى أن حذف الحروف يأتي على غير القياس وهو قليل جدا، ذلك؛ لأنه يخالف شرطين مما اشترطه النحاة للحذف :

١/ لأن الحروف عوامل ضعيفة، ويشترطون في المحذوف "ألا يكون العامل ضعيفا لذا لا يحذف الجار والجازم للفعل، ويستثنى من ذلك مواضع قويت فيها الدلالة وكثر فيها استعمال تلك العوامل ومع ذلك لا يجوز القياس عليها" ١ ومما قويت فيه الدلالة فحذف منه الحرف قول ربيعة حين يقال له "كيف أصبحت؟ يقول خير عافاك الله أي بخير يحذف الباء لدلالة الحال عليها يجري العادة والعرف بها" ٢ فحذف لدلالة الحال عليه وجريان العرف والعادة، وقد يكون الحذف معتمدا على دليل لفظي متقدم عليه كما في التخريج الذي رآه ابن جني في قراءة الجر في قوله تعالى ﴿وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ﴾ [النساء: ١] حين رد على المبرد اعتراضه على قراءة الجر بعدم جواز العطف على الضمير المجرور من غير إعادة الجار، ووجه قراءة حمزة فقال "وذلك أن حمزة أن يقول لأبي العباس: إنني لم أحمل الأرحام على العطف على الضمير المجرور المضمّر، بل اعتقدت أن تكون فيها باء ثانية حتى كأني قلت وبالأرحام ثم حذفت الباء لتقدم ذكرها كما حذفت لتقدم ذكرها في نحو قولك بمن تمر أمرر وعلى من تنزل أنزل" ٣

٢/ لأن حذف هذه الحروف يؤدي إلى اختصار المختصر، ويشترطون في المحذوف "ألا يؤدي إلى اختصار المختصر" ٤ ويعلل أبو علي ذلك كما يرويه عنه ابن جني بقوله "وذلك أن الحروف إنما دخلت لضرب من الاختصار فلو ذهبت تحذفها لكنت مختصرا لها هي أيضا واختصار المختصر إجحاف به" ٥ إذا فالقياس أنه لا يجوز حذف الحروف ولا زيادتها ومع هذا فقد زيدت تارة وحذفت أخرى، ٦ ونحن واجدين في القرآن الكريم مواضع يشيع فيها حذف الحروف بأنواعها وسأناقشها فيما يأتي:

١. ابن هشام، معني اللبيب ج ٢ ص ٣٨٦

٢. ابن جني الخصائص ص ٢٣٣

٣. نفسه ص ٢٣٣

٤. ابن هشام، معني اللبيب ج ٢ ص ٣٨٥

٥. ابن جني، الخصائص ص ٤٨٧

٦. نفسه، ص ٤٢٩

١/ حذف حرف الجر :

حصر ابن هشام المنصوب على نزع الخافض في ثلاثة أقسام وهي: سماعي جائز في الكلام المنثور، نحو شكرته وشكرت له وسماعي خاص بالشعر وقياسي ، وذلك في أن وأن وكي نحو ﴿ شَهِدَ اللَّهُ أَنَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ ﴾ [آل عمران: ٨١] ١

أ/ الحذف القياسي:

يحذف حرف الجر قياسا في مواضع تصل إلى أربعة عشر موضعا ٢ ويطرد هذا الحذف بعد أن وأن ولو ٣ وما ورد محذوفا بعد أن قوله تعالى ﴿ بَعَثْنَا أَنْ يُنَزِّلَ اللَّهُ مِنْ فَضْلِهِ عَلَى مَنْ يَشَاءُ مِنْ عِبَادِهِ ﴾ [آل بقره: ٩٠] أي طغيانا ومجاوزة للحد لأجل أن ينزل الله أو على أن ينزل الله فحرف الجر مقدر قبل أن متعلق ببعثنا ٤ ومثله في قوله تعالى ﴿ إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَنْ تَذْبَحُوا بَقَرَةً قَالُوا أَتَتَّخِذُنَا هُزُوعًا قَالَ أَعُوذُ بِاللَّهِ أَنْ أَكُونَ مِنَ الْجَاهِلِينَ ﴾ [آل بقره: ٧٦] فحذف حرف الجر في هذه الآية في موضعين الموضع الأول "أن تذبحوا بقرة" أي بأن تذبحوا؛ لأن أمر فعل يتعدى إلى مفعولين الثاني منهما بالباء ودليله تأمرون الناس بالبر ٥ والثاني "أن أكون من الجاهلين" أي من أن أكون ٦

ومما حذف فيه الجار بعد أن في قوله تعالى ﴿ وَبَشِّرِ الَّذِينَ ءَامَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ أَنَّ لَهُمْ جَنَّاتٍ تَجْرِي مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ ﴾ [آل بقره: ٥٢] ٧ ودليل تقدير حرف الجر الباء محذوفة بعد الفعل يبشر وروده مصرحا به في آيات أخرى منها قوله تعالى ﴿ بَشِّرِ الْمُؤْمِنِينَ أَنَّ لَهُمْ ﴾ [آل نساء: ٨٣] وقوله تعالى ﴿ يُبَشِّرُهُمْ رَبُّهُمْ بِرَحْمَةٍ مِّنْهُ ﴾ [آل توبة: ١٢] وقوله تعالى ﴿ فَبَشِّرْنَهَا بِإِسْحَاقَ ﴾ [هود: ١٧] فهذه آيات صرحت بحرف الجر فكان دليلا على المحذوف عند عدم وروده في تركيب مشابه

١. ابن هشام ، أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ، ج ٢ ص ١٦١ ، ١٦٢

٢. عباس حسن ، النحو الوافي ج ٢ ص ٤١٢ وما بعدها ، والأنطاكي نُجْد ، المحيط في أصوات العربية ونحوها وصرفها ٣٥٣ وما بعدها

٣. الزجاج ، إعراب القرآن المنسوب إلى الزجاج ج ١ ص ١٠٦ ، وابن هشام ، معني اللبيب ص ٤٢٠

٤. القطب ، هميان الزاد إلى دار المعاد ج ٢ ص ١٧١

٥. الزجاج ، إعراب القرآن المنسوب إلى الزجاج ج ١ ص ١٠٨

٦. القطب ، هميان الزاد إلى دار المعاد ج ٢ ص ٩٠ ومثله الآيات ٧٥ و ٧٦ و ٩٠ و ١٢٥ و ١٥٨ و ١٩٨ و ٢٢٤ و ٢٤٦ و ٢٥٨ و ٢٦٧

من سورة البقرة

٧. القطب ، هميان الزاد إلى دار المعاد ج ١ ص ٣٦٣

له. والمصدر المؤول من أن وما دخلت عليه في موضع نصب على نزع الخافض كما هو قول سيبويه والفرء، أو في موضع جر كما هو مذهب الخليل والكسائي^١

ب/ حذف حرف الجر سماعا:

سُمع عن العرب أنهم يحذفون حرف الجر في تركيب تضمن فعلا قاصرا يوصل به المتكلم إلى السامع معنى إضافيا بواسطة حرف الجر ثم يُحذف حرف الجر فينتصب الاسم بعده، وقد ناقش النحاة هذه القضية في مصنفاتهم في أبواب متفرقة منها باب التعدي وال لزوم وباب المفعول به وباب حروف الجر فلا نجد هذه الظاهرة النحوية مجتمعة تحت باب واحد، وقد تعددت المصطلحات الدالة عليها فمنها إسقاط الجار وحذف الجار ونزع الخافض والحذف والإيصال، ومن يُعْن النظر في هذه المصطلحات يجد أنها تختلف في اللفظ وتتفق في المعنى وقد ساد مصطلحان في كتب النحو والتفسير هما نزع الخافض والحذف والإيصال، والقطب في هميانه يسميه نزع الخافض فقد تردد هذا المصطلح في تفسيره كثيرا عند معالجته هذا النوع من الحذف، أما مصطلح الحذف والإيصال فهو مصطلح أقرب إلى تفسير العدول الذي يحدث للتركيب، فيحذف حرف الجر ويصل الفعل القاصر إلى المفعول بلا واسطة^٢ ويبقى أنه لا مشاحة في الإصطلاح ما دامت الدلالة متفقة والمعنى واحد.

إنَّ حذف حرف الجر معتمد على تصنيف الفعل من حيث لزوم الفعل وتعيده، لذا نجد ابن السراج يناقش هذه القضية في باب التعدي وال لزوم ويحلل الأفعال التي أوردها سيبويه شواهدا على هذا التركيب فيقول "دخلت الشام، الشام منصوب على نزع الخافض ٣" إذ حين يكون الفعل قاصرا يعتمد في إضافة المعاني على الحرف، وورود الفعل بعده منصوبا دليل على حذف الحرف، ومما ورد منصوبا على حذف الخافض قوله تعالى ﴿أَهْدِنَا الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ﴾ [الف لحة: ٦] والصرط مفعول به تعدي إليه - اهد - كما تعدي - اختار - في قوله تعالى: (واختار موسى قومه) وإلا فالأصل أن يتعدي باللام أو إلى، كما أن أصل اختار أن يتعدي إلى القوم في الآية بمن على أحد أوجه في الآية، وقال السعد: قد يفرق بأن - هدى - المتعدي بنفسه بمعنى الإيصال، ولهذا يسند إلى الله تعالى الثابت في الإمام^٤ "فالتركيب المثلث "إهدنا الصراط المستقيم" هو بنية سطحية محولة عن بنية عميقة هي "إهدنا إلى الصراط المستقيم"

١. أبو حيان نُجْد بن يوسف بن علي بن يوسف بن حيان أثير الدين الأندلسي، البحر المحيط في التفسير ج ١/ص ١٨١، تحقيق صدقي نُجْد جميل، دار الفكر بيروت، ١٤٢٠ هـ، الزجاج، معاني القرآن، ج ١/ص ٦٨ أبو البقاء عبد الله بن الحسين بن عبد الله العكبري، التيبان في إعراب القرآن، ج ١/ص ٤١ تحقيق، علي نُجْد البجاوي، الناشر، عيسى البابي الحلبي وشركاه،

٢. عباس حسن، النحو الوافي ١٢٨/٢

٣. ابن السراج، الأصول في النحو، ج ١ ص ١٧٠، ١٧١ "واعتمد على أن الفعل دخل لازم ثلاثة مبررات الحمل على النقيض.."

٤. القطب، هميان الزاد إلى دار المعاد ج ١ ص ١٥٢

ومما ورد منصوبا على نزع الخافض كلمة "سرا": في قوله تعالى ﴿وَلَا يَكُنْ لَّآ تَوَاعِدُوهُمْ سِرًّا﴾ [البقرة: ٥٣٢] في أحد التوجيهات الإعرابية التي وجه بها القطب هذه الآية حيث يقول "والسر في ذلك كله التزوج وهو أولى، يكون أول الآية تعريضا للنكاح وآخرها منعا للتصريح به، وأما إذا فسرنا السر بالجماع وهو الوطء الحرام كما قال الحسن فكناية وسرا على الوجهين مفعول ثان لتواعد، ويجوز أن يكون سرا مصدرا منصوبا على الظرفية الزمانية، أي في سر، أي في وقت سرا أو منصوبا على نزع الخافض وهو في، وعلى هذين الوجهين المفعول محذوف، أي لا تواعدوهن نكاحاً أو وطأ في سر" ١ وكل ما ورد ذكره منصوبا على نزع الخافض إنما كان معتمده الفعل.

٢/ حذف حروف النفي:

من الحروف التي يقع عليها الحذف حروف النفي، ويترد حذفه بعد القسم ٢ وقد ورد محذوفاً في قوله تعالى ﴿تَأَلَّه تَقْتَوُا تَذَكَّرُ يَوْسُفَ﴾ [يوسف: ٥٨] أي لا تفتأ أي لا تزال، فحذفت لا النافية فظهور إرادتها، بدليل تجرد تفتأ من لام جواب القسم، ونون التوكيد؛ ولأن كونه حرصاً أو من الهالكين إنما يصح غاية، لكونه لم يزل يذكر يوسف، لا لكونه تاركاً لذكره، ولو كان جواباً بلا تقدير لا النافية لقرن باللام والنون ٣ كما أن الحذف "للعلم بالنفي من المقام فإنه لا يناسب أن تأله تترك ذكر يوسف" ٤. ومما حذفت فيه أداة النفي قوله تعالى ﴿وَعَلَى الَّذِينَ يُطِيقُونَهُ فِدْيَةٌ طَعَامُ مَسْكِينٍ﴾ [البقرة: ٤٨١] يقول القطب "... قيل الأصل وعلى الذين لا يطيقونه فدية طعام مساكين، فحذفت لا النافية أي لا يطيقونه لكبر أو مرض لا يرجى برؤه" ٥ بيد أن القطب يميل إلى توجيه آخر فيه تمسك بالقاعدة النحوية فيقول "لا يغني عن تقدير لا النافية تفسير يطيقونه بمعنى يبلغون بصومها غاية طاقتهم الموصلة إلى مضرتهم أو مشقة عظيمة فيفطرون ويطعمون وذلك؛ لأن حذف لا النافية مطرد في جواب القسم الذي هو مضارع ولا قسم هنا ٦"

٣/ حذف همزة الاستفهام:

١. القطب، هميان الزاد إلى دار المعاد ج ٣ ص ٢٧٤

٢. ابن هشام، معني اللبيب، ج ٢ ص ٤١٤

٣. القطب، هميان الزاد إلى دار المعاد ج ٨ ص ٢٣٦

٤. القطب، تيسير التفسير، ج ٧ ص ١٩٢

٥. القطب، هميان الزاد إلى دار المعاد ج ٣ ص ٢١

٦. نفسه ج ٣ ص ٢١

أجاز النحاة حذف همزة الاستفهام إذا دل عليها دليل ١ ومما حذف منه قوله تعالى في قراءة الزهري ﴿سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ ءَأَنذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ﴾ [البقرة: ٦٧] والتقدير : أسواء عليهم وترك الإنذار وترك الإنذار فحذف الهمزة ٢ ونحن واجدين في تأويل القطب حذف الهمزة معتمد على دليلين السياق واللفظ، فمما حذف في الهمزة لدلالة السياق والمقام قوله تعالى ﴿أَصْطَفَى الْبَنَاتِ عَلَى الْبَنِينَ﴾ [الصافات: ٣٥١] بحذف الهمزة فقال (اصطفى) بقطع الهمزة وفتحها وهي همزة استفهام إنكاري وهمزة الوصل محذوفة غير مكتوبة، وهذه قراءة نافع في رواية ورش وفي رواية عنه بوصل الهمزة ونسبها بعض لورش ووجهها حذف همزة الاستفهام لدلالة المقام عليها والسياق كقوله أم ويجوز أن يكون وجهها تقدير قول متعلق بكاذبون أي لكاذبون في ولهم اصطفى أو إبداله من ولد الله بفتح الدال وضم الهاء وبالوصل قراءة حمزة في رواية وأبي جعفر والأعمش وهي قراءة ضعيفة فيما قال جار الله لاكتناف الاستفهام لها من الجانبين وأنت خبر إن التوجيهات السابقة قد علمها الزمخشري وإنما حط تضعيفه خلوا للفظ عن الاستفهام وإذا جعلت مقولا لقول كانت من متعلقات كاذبون ٣

ومما حذف لدلالة أم عليه قوله تعالى ﴿أَسْتَغْفِرْتَ لَهُمْ أَمْ لَمْ تَسْتَغْفِرْ لَهُمْ﴾ [المنافقون: ٦] باشباع ميم عليهم كميم لأن همزة استغفرت همزة قطع ثابتة وهي للاستفهام في الأصل وهمزة الوصل مكسورة محذوفة وأشبع أبو جعفر فتح الهمزة للإظهار والبيان لا لقلب همزة الوصل ألفا كقلبها في الله وقرئ بضم الميم بلا إشباع مع حذف همزة الاستفهام لدلالة أم عليها ٤

ه/ حذف حروف النداء:

ورد حذف حرف النداء في القرآن ووروده محذوفا لم يكن مسلما به في جميع صوره بل اختلف النحاة في جواز حذف بعضها، ومما اختلفوا فيه وروده محذوفا مع اسم الإشارة، فمنعه البصريون وجعلوه قليلا، وأجازه الكوفيون وجعلوه مطردا يمكن القياس عليه؛ لذا تباينت توجيهاتهم في قوله تعالى ﴿ثُمَّ أَنزَلْنَا هَؤُلَاءَ تَقْتُلُونَ أَنْفُسَكُمْ وَتُخْرِجُونَ فَرِيقًا مِّنْكُمْ مِّن دِيَارِهِمْ﴾ [البقرة: ٥٨] وقد ساق القطب توجيهها قدر فيه أداة نداء محذوفه فيصبح التقدير " ثم أنتم ياهؤلاء تقتلون " وأعقبه بأنه قليل مع سيبويه ٥ وكأنه ارتضاه لذا ساق علة البصريين في المنع بأنه ورد نصا في الضرورة فلا تحمل عليه الآي، وقد ورد محذوفا في مواضع عدة وقد ذكر القطب وجه الحذف فيها منها قوله تعالى ﴿هَؤُلَاءِ حَاجِبَتُمْ

١. الزجاج، إعراب القرآن المنسوب إلى الزجاج، ج ١ ص ٣٥٢، وابن هشام، معني اللبيب، ج ١ ص ٣٨

٢. الزجاج، إعراب القرآن المنسوب إلى الزجاج ج ١ ص ٣٥٢

٣. القطب، هميان الزاد إلى دار المعاد، ج ٢/١٢، ص ٤٣٩

٤. نفسه ج ١٤ ص ٢٦٤

٥. نفسه ج ٢ ص ١٥٣

فِيمَا لَكُمْ بِهِ عَلَّمَ فَلِمَ تُحَاجُّونَ فِيمَا لَيْسَ لَكُمْ بِهِ عَلَّمَ ﴿[آل عمران: ٦٦]﴾ فهؤلاء منادى لمخدوف، إذا قلنا بجواز حذف حرف النداء مع اسم الإشارة^١

المبحث السابع : الحذف في الأساليب :

يقع الحذف في الأساليب، وقد سبق الحديث عن بعضها حين تعرض البحث لحذف الفعل، وحذف الحرف في أسلوب الإستفهام؛ لذا سوف أقتصر على الحذف في أسلوب الشرط و القسم لما بينهما من تشابه في الأركان التي تكوّنهما، فكلاهما يتكون من جملتين يقع الحذف على أحدهما أو أديتهما:

١/ الحذف في أسلوب الشرط:

هو أسلوب يتكون من جملتين تربطهما أداة، الأولى تسمى فعل الشرط والثانية جواب الشرط وجزاؤه " فأصل الشرط والجزاء أَنَّ يَتَوَقَّفَ الثَّانِي عَلَى الْأَوَّلِ بِمَعْنَى أَنَّ الشَّرْطَ إِنَّمَا يُسْتَحَقُّ جَوَابُهُ بِوُقُوعِهِ هُوَ فِي نَفْسِهِ ٢" هذا هو الأصل وقد يخرج أسلوب الشرط عن ذلك "فلا يكون الأول متسببا عن الثاني ولا متوقفا عليه كما في قوله تعالى ﴿فَإِنْ يَصْبِرُوا فَالنَّارُ مَثْوًى لَهُمْ وَإِنْ يَسْتَعْتِبُوا فَمَا لَهُمْ مِنَ الْمُعْتَبِينَ﴾ [٤٢: ٤٢] فالنار مثواهم صبروا أم ليصبروا^٣ والحذف قد يقع في فعل الشرط وهو كثير وفي جواب الشرط وهو أقل منه ويمكن تقسيمه على ما يأتي :

أ / حذف فعل الشرط.

قد يحذف فعل الشرط لوحده إذا دلت القرينة عليه، ويكثر حذفه بعد أداتي الشرط إن وإذا وقد يحذف معها، وقد ثار جدل طويل بين النحاة في المرفوع بعد تلك الأداة، وبتمحيص ما يعتمدون عليه ثلّفهم يعولون على معيارية القواعد التي يلتزمها النحاة في التعامل مع النصوص، فيطوّع النحوي النص ليتواءم مع القاعدة النحوية، قد ساق القطب هذا الخلاف حين وجه نحويا قوله تعالى ﴿وَإِنْ أَمْرًا خَافَتْ مِنْ بَعْلِهَا ثُشُورًا أَوْ إِعْرَاضًا﴾ [٨٢: ٤١] فامرأة فاعل لخافت مخدوف ناب عنه المذكور، المؤكد له باعتباره قبل النيابة، وأجاز الكوفيون أن يكون امرأة فاعلا مقدما، وأجازوا هم والأخفش أن يكون امرأة متبداً، والصحيح أن الفاعل لا يتقدم، وأداة الشرط لا تليها الجملة الاسمية^٤ إن الذي دعا القطب إلى تقدير فعل بعد أداة الشرط وتصحيح رأي نحاة البصرة هي القواعد النحوية

^١ . القطب، هيبان الزاد إلى دار المعاد، ج ٤ ص ١٢٩

^٢ . الزركشي، البرهان في علوم القرآن ٣٥٤/٢

^٣ . السامرائي، معاني النحو، ج ٤ ص ٤٥

^٤ . القطب، هيبان الزاد إلى دار المعاد ج ٥ ص ١٩١، ١٩٢

المعيارية التي يُؤوّل النص على هديها حين يصطدم مع القواعد، والتركيب اعترضته قاعدتان اضطرتته لتقدير محذوف وهما أن الفاعل لا يتقدم الفعل، وأداة الشرط لا تليها الجملة.

إن المفسرين حين يلتزمون قواعد النحاة ويحذون حذوهم في تطبيق تلك القواعد على التفسير يُذهب بجمال اللغة في بعض التراكيب اللغوية، فالتقدير على التفسير الآنف "وإن خافت امرأة خافت" فهل يقبل مثل هذا التركيب في الكلام المتداول؟ فضلاً عن كتاب الله تعالى؛ لذا ذهب بعض المعاصرين إلى ترجيح قول الكوفيين أو الأخفش ١ منهم الخليلي ٢ والسامرائي ٣، وهذا الرأي أوجه؛ لأنه تعامل مع النص بعيداً عن معيارية القواعد، وتعامل مع النص وفق التركيب الموجود، ثم تكون القاعدة على هدي النص، لاسيما حين استعمله القرآن، فضلاً عن وروده في شواهد العرب، فبعد نمطا من الأنماط التي يأتي عليها أسلوب الشرط، على النحو الآتي:

أداة الشرط ----- اسم ----- فعل

إذ " القرآن الكريم لا تحاكم عباراته إلى القواعد التي وضعها البشر، وإنما تحاكم تلك القواعد إليه؛ لأنها مستلهمة مما فهمه واضعوها من جريان الكلام العربي، والقرآن هو أسمى من كلام العرب جميعاً" ٤

ب / حذف فعل الشرط مع الأداة :

يحذف فعل الشرط مع أدواته وهو كثير، ومما ورد محذوفاً مع الأداة قوله تعالى ﴿فَتَابَ عَلَيْكُمْ﴾ [المزمل: ٠٢] عطف على محذوف، أي ففعلتم فتاب عليكم التفاتاً من الغيبة في قومه؛ لأن القوم اسم ظاهر، والظاهر من قبيل الغيبة إلى الخطاب على أن ذلك خطاب من الله تعالى لهم أو رابطة لجواب شرط محذوف، أي إن فعلتم ما أمرتم به فتاب عليكم، وقرن بالفاء مع صلوحه شرطاً لتقدير قد أو مبتدأ، أي فقد تاب أو فهو تاب، أو لحذف الشرط فهي دليل عليه وذلك على أنه خطاب من موسى، وعلى كل حال هي الفاء الفصيحة وهي التي يكون ما بعدها مسبباً لمحذوف قبلها، سواء كان المحذوف شرطاً أو لم يكن شرطاً؛ لأنها تدل عليه ٥. فكانت الفاء في مثل هذا الموطن دليل على جواب الشرط المحذوف.

ومثله توجيهه قوله تعالى ﴿فَقُلْنَا أَضْرِبْ بِعَصَاكَ الْحَجَرَ﴾ [البقرة: ٠٦] فجملة انفجرت "عطفت على محذوف، ويجوز أن يكون جواب شرط محذوف، أي فإن ضربته انفجرت، فالفاء الداخلة على انفجرت هي التي في قولنا فإن ضربته، أو هي الرابطة وجدت في

١. الرضي، شرح الرضي على الكافية ٢٨٣/٢ والمبرد، المقتضب ٧٤/٢ والسيوطي مع الهوامع ٦٦/٢

٢. أحمد بن حمد الخليلي، صيحة إنذار وصرخة استنفار، ص ١٤٢ الكلمة الطيبة. مسقط، سلطنة عمان، ط ١٤٣٨ هـ ٢٠١٧ م

٣. السامرائي، معاني النحو ج ٤ ص ٨٨

٤. الخليلي، أحمد بن حمد الخليلي، صيحة إنذار وصرخة استنفار ص ١٤٢

٥. القطب، هميان الزاد إلى دار المعاد ج ٢ ص ٤٤

الجواب، ولو صلح شرطاً لتدل على الشرط المحذوف، وقيل التقدير: فإن ضربته فقد انفجرت، وبالأول قال ابن هشام وهو المشهور . والثالث ضعيف وفيه مبالغة في وجود الانفجار، أي إن حصل الضرب فلا بد من أنه قد حصل الانفجار، ومثل هذا الكلام مما يقال بعد الحصول وقبله، وهكذا ظهر لى في توجيه هذا الوجه" ١

ومما حذف فيه الشرط وأداته في قوله تعالى ﴿فَعِدَّةٌ مِّنْ أَيَّامٍ أُخَرَ﴾ [ال بقره: ٥٨١]: أي فعليه عدة من أيام أخر، أو فالواجب عدة من أيام أخر، ويقدر محذوف، ولا بد لأن مطلق الكون مريضاً أو على سفر لا يوجب عدة أيام أخر، وتقديره: فمن كان منكم مريضاً أو على سفر فأفطر فحذف العاطف والمعطوف، أو تقديره: ﴿وَمَنْ كَانَ مَرِيضًا أَوْ عَلَى سَفَرٍ فَعِدَّةٌ مِّنْ أَيَّامٍ أُخَرَ﴾ [ال بقره: ٥٨١] إن أفطر، أو تقديره (فمن كان منكم مريضاً أو على سفر) فإن أفطر فعدة، ولما حذف الشرط وأداته اجتمعت الفاءات فحذفت الثانية، لأن التكرار حصل بها، وعلى هذا فالفاء في عدة داخلة على إن في جواب من، لا على جواب، وفي كلام بعض النحاة ما يدل على جواز تقدير إن بفاء تنزيلاً لها ولشرطها منزلة التقييد بالحال، فيكون قوله: ﴿فَعِدَّةٌ مِّنْ أَيَّامٍ أُخَرَ﴾ [ال بقره: ٥٨١] جواب من، والحذف في ذلك بأوجهه سيما فحوى الخطاب" ٢

ب/ حذف جواب الشرط :

جواب الشرط هو الركن الثالث من أركان أسلوب الشرط، ويأتي إما مقترناً بالفاء أو بدونها ويقترن بالفاء في كل جملة لا تصلح أن تكون فعلاً للشرط، والأصل فيه الذكر حتى تكتمل أركان الأسلوب، لكنه قد يعرض عليه الحذف وذلك إذا "تقدم عليه أو اكتنفه ما يدل عليه، وكان فعل الشرط ماضياً" ٣ فحتى يصح حذف جواب الشرط لا بد من توفر شرطين هما: أن يتقدم في التركيب دليل على جواب الشرط المحذوف، وأن يكون فعل الشرط ماضياً وقد أشار سيبويه إلى هذين الشرطين بقوله "ألا ترى أنك تقول: آتيك إن آتيتني، ولا تقول: آتيك إن تأتني إلا في الشعر؛ لأنك أخرت إن وما عملت فيه، ولم تجعل لإن جواباً فيجزم بما قبله" ٤ إن سيبويه يشير إلى الشرط الأول بالمثل، إذ فعل الشرط في مثاله الأول جاء ماضياً فأجاز حذف الجواب، وفعل الشرط في الثاني جاء مضارعاً فلم يجزه إلا في ضرورة الشعر.

١. القطب، هميان الزاد إلى دار المعاد ج ٢ ص ٥٩

٢. نفسه ج ٣ ص ١٧

٣. فاضل صالح السامرائي، معاني النحو، ج ٤ ص ١٠٣

٤. سيبويه، الكتاب، ٦٦/٣

وقد ورد حذف جواب الشرط في قوله تعالى ﴿قُلْ إِنْ كَانَتْ لَكُمْ الدَّارُ الْآخِرَةُ عِنْدَ اللَّهِ خَالِصَةً مِّنْ دُونِ النَّاسِ فَتَمَنَّوْا الْمَوْتَ إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ﴾ [البقرة: ٤٩] يقول القطب موجها جواب إن الشرطية الثانية "فجواب إن الثانية محذوف دل عليه جواب الأولى، فجواب الأولى من معنى تمني الموت، وجواب الثانية كذلك مع زيادة كون الأولى قيда فيها" ١ إن الشرطين اللذين نصّ عليهما القطب حاضران في توجيهه للآية الكريمة، ففعل الشرط ماضٍ . وهو كان . كما يوجد دليل متقدم على المحذوف وهو جواب الشرط الأول وهو تمني الموت إن كانوا صادقين في قولهم إن الجنة خالصة لهم من دون الناس .

ومثله في قوله تعالى ﴿وَأَشْكُرُوا لِلَّهِ إِنْ كُنْتُمْ إِيَّاهُ تَعْبُدُونَ﴾ [البقرة: ٢٧١] جوابه محذوف تقديره فإن عبادته لا تتم إلا بالشكر أو مدلول عليه بما قبله، أي فاشكروه، والعبادة العمل الصالح، وتقديم إيّاه للحصر، أي إن كنتم تخصصونه بالعبادة، وقيل معناه إن كنتم عارفين بالله وبنعمه فاشكروه، وهو من الشرط الذي أريد به التثبيت وهز النفوس، فإن الشكر واجب عليهم عرفوه، وعرفوا نعمة أم لا، وخصوه بالعبادة أم لا" ٢ القطب في توجيه هذه الآية لا يكتفي بتطبيق الشروط التي تُجيز الحذف بل ينفذ إلى دلالة الحذف وبلاغته في الآية فهو أبلغ من الذكر لما يُحدثه من هز المشاعر وتثبيت النفوس، إذ تذهب النفس في تقدير ذلك المحذوف مذاهب شتى، وتتردد في سد نقص البنية التركيبية ببدائل تصلح أن تكون في ذلك الفراغ المقصود، ولو ذُكر في الآية لتعين ولا يؤدي من المعاني ما يؤديه حذفه، ف "حذف الجواب أبلغ في المعنى من إظهاره" ٣

وقد يكون جواب الشرط المحذوف هي علة الفعل، وهي قرينة تقدير المحذوف كما قوله تعالى ﴿وَأَنْ تَصُومُوا خَيْرٌ لَّكُمْ إِنْ كُنْتُمْ تَعْلَمُونَ﴾ [البقرة: ١٨٤] "وأن تصوموا مبتدأ، في تأويل صومكم، وقد قرأ أبي : والصيام خير لكم إن كنتم تعلمون، وجواب إن محذوف تقديره فهو خير لكم، دل عليه ما قبله ، لكن هذا من باب نيابة العلة عن الجواب، أي إن كنتم تعلمون ذلك صمتم؛ لأنه خير لكم، وكذا في نظائره عندي مما مر من الآيات، وما يأتي إذا كان مضمون دليل الجواب ثابتا ثبت مضمون الشرط أو لم يثبت، ويجوز أن يقدر، إن كنتم تعلمون صمتم أو اختتم الصوم " ٤ إن الخيرية المترتبة على الصوم نابت عن جواب الشرط فتضافرت هي والقرينة اللفظية المتقدمة على تقدير الجواب .

١ . القطب ، هميان الزاد إلى دار المعاد ج ٢ ص ١٨٢

٢ . نفسه ج ٢ ص ٤٥٦

٣ . فاضل صالح السامرائي، معاني النحو ، ج ٤ ص ١٠٧

٤ . القطب ، هميان الزاد إلى دار المعاد ج ٣ ص ٢٢

وقد يُحذف فيه الجواب بعد لو الشرطية والقرينة اللفظية دالة عليه كما قوله تعالى ﴿لَوْ كَانُوا يَعْلَمُونَ﴾ [البقرة: ٢٠١]: أن ثواب الله خير، وجواب لو هذه محذوف أي لو كانوا يعملون لمثوبة من عند الله خير عندهم أو لظهر لهم أنها خير، ويجوز كونها للتمنى لا جواب لها، وعلى كل حال فهي نافية للعلم عنهم، إما على الشرطية فلأن الامتناع نفى وإما على التمنية فلأن تمني الشيء فرع عدمه، فهم جاهلون لترك التدبر، أو لترك العمل فإن من تركه جاهل ولو كان عالماً، ويجوز أن يراد لو كانوا يعلمون علماً نافعا وكذا في مثله. ١

إن الذي يدعو إلى تقدير جواب شرط محذوف، يدل عليه المتقدم هو أن أداة الشرط لها الصدارة في الجملة فلا يجوز أن يتقدم عليها جواب الشرط، يقول ابن السراج "إن التي للجزاء لا تكون إلا صدرا ولا بد من شرط وجواب" ٢ فكان المتقدم دليل الجواب وليس بالجواب، ونرى فيه محافظة على معيارية القواعد التي نصبها النحاة لمحاكمة النصوص في ضوئها، ويبقى أنه يجوز حذف جملة جواب الشرط عند "أمن اللبس، أي عند إغناء القرائن" ٣

٢/ حذف القسم :

القسم تركيب يدور على الألسن كثيرا يقصد به تأكيد الكلام وتأكيده، وكثرة استعماله سوغ التصرف فيه بالحذف، "لأن اللفظ إذا كثّر في ألسنتهم واستعمالهم آثروا تخفيفه، وعلى حسب الكثرة يتفاوت التخفيف، ولما كان القسم مما يكثر استعماله، ويتكرر دوره بالغوا في تخفيفه من غير جهة واحدة" ٤ ويتكون من جملتين الأولى تسمى حملة فعل القسم والثانية تسمى جملة جواب القسم "وينزلا منزلة الجملة الواحدة المركبة من جزئين كالمبتدأ والخبر" ٥ والحذف يرد في كلا الجملتين :

أ/ حذف جملة القسم:

يشيع الحذف في جملة القسم كثيرا ٦، وجملته إما أن تكون فعلية مثل أحلف بالله وأقسم بالله أو اسمية إذا كان مبتدؤها مما يستعمل نصا في القسم مثل لعمرك ولعمر أبيك، ومما حذفت فيه جملة القسم حين كان الجواب مصدرا بلا النافية لجملة فعلية قوله تعالى

﴿وَإِذْ أَخَذْنَا مِيثَاقَ بَنِي إِسْرَءِيلَ لَا تَعْبُدُونَ إِلَّا اللَّهَ﴾ [البقرة: ٣٨] جواب للقسم؛ لأن أخذ الميثاق

١. القطب، هميان الزاد إلى دار المعاد ج ٢ ص ٢١٨

٢. ابن السراج، الأصول في النحو، ج ٢ ص ٢٣٦

٣. تمام، حسان، اللغة العربية معناها ومبناها، ص ٢٢٠

٤. ابن يعيش، شرح المفصل، ج ٤ ص ٢٢٤

٥. نفسه، ج ٤ ص ٢٢٢

٦. ابن هشام، مغني اللبيب، ج ٢ ص ٤٣٠

تحليف، ولأن المعنى وإذا حلفناهم لا تعبدون إلا الله، كقولك حلفت عمراً ألا يقوم، وذلك قول سيبويه بالقسم أخذ الميثاق، ويجوز كون ذلك جواباً للميثاق أي أخذنا حلفهم لا يعبدون إلا الله كقولك : أعجبني حلف زيد ليقومن، وإن قلت: فهل حلفهم أو حلفوا؟ قلت : اللازم الشئ بشدة تحليف والتزامه بها حلف" ١ وكونها للقسم هو مذهب الكسائي وسيبويه والفراء وفي الآية أعارب أخرى وصلت إلى ثمانية أوجه ٢ والقطب يذهب إلى المعنى الذي تؤديه الصيغة ولو لم يكن بصيغة من صيغ القسم، يُفهم ذلك حين حاجج على لسان الخصم اعتراضاً على صيغة القسم يقول " وإن قلت: فهل حلفوا أو حَلَفُوا؟ قلت: اللازم بالشيء بشدة تحليف والتزامه به حلف" ٣ ولما كانت دلالة الحال تشي بالغلظة والشدة وتقتضي أمراً لبني إسرائيل باتباع ما أمروا به قدر القطب في الآية أسلوب قسم يناسب الأمر بأخذ التكاليف الواردة في الآية.

ومما حذف فيه فعل القسم بدليل لام القسم قوله تعالى ﴿وَلَيْنَ أَتَيْتَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ بِكُلِّ آيَةٍ مَّا تَبِعُوا قِبَلَتَكَ وَمَا أَنْتَ بِتَابِعٍ قِبَلَتِهِمْ وَمَا بَعْضُهُمْ بِتَابِعٍ قِبَلَةَ بَعْضٍ﴾ [البقرة: ٥٤١] وما تبعوا جواب القسم المقدر قبل أن بدليل اللام، وجواب أن محذوف دل عليه جواب القسم وقيل أغنى جواب القسم عنه" ٤ لما كانت جملتا القسم متلازمتين إذا وجدت إحداها في التركيب وجب البحث عن الأخرى لتتم بها أركان الأسلوب، وجملة تبعوا هي جواب القسم المقدر، كانت جملة القسم محذوفة. وقد يستبعد القطب حذف القسم بعد اللام لعدم وجود الدليل كما في قوله تعالى ﴿لَمْ تُبَدِّلْ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ خَيْرٌ﴾ [البقرة: ٣٠١]... وتكون اللام في لمثوبة لام الابتداء عندي لا كما قيل إنها في جواب قسم محذوف، أي والله لمثوبة لعدم الدليل على القسم ٥ ذلك أن تقدير المحذوف يجب أن يكون يكون بناء على دليل يصير إليه القول لتحديد المحذوف، فلما غُدم دليل القسم في الآية عدل به القطب إلى حذف آخر يُسعفه الدليل ويرتضيه السياق فقدر جواباً محذوفاً لـ(لو) الشرطية وهو "لأثيبوا بالجنة" ٦ بالجنة" ٦

ب/ حذف جملة جواب القسم :

ترد جملة جواب القسم على أربعة أنماط وهي :

١. القطب، هميان الزاد إلى دار المعاد ج ٢ ص ١٤٥

٢. الحموز، التأويل النحوي في القرآن الكريم، ج ١ ص ٦٦٨

٣. القطب، هميان الزاد إلى دار المعاد ج ٢ ص ١٤٥

٤. نفسه ج ٢ ص ٣٨٦

٥. نفسه ج ٢ ص ٢١٧

٦. نفسه ج ٢ ص ٢١٧

١/ جملة اسمية مثبتة ، وحينئذ يجب اقتران خبرها باللام وإنَّ أو كليهما

٢/ جملة اسمية منفية، وتقترن بحرف النفي .

٣/ جملة فعلية مثبتة ، وفعلها إما أن يكون مضارعاً أو ماضياً أو فعلاً جامداً ، فإن كان ماضياً اقترن

باللام ونون التوكيد، وإن كان ماضياً اقترن باللام وقد وإن كان فعلاً جامداً اقترن باللام وحدها

٤/ جملة فعلية منفية : ويقترن بحرف النفي

وحذف جملة الجواب أقل من جملة فعل القسم ١ غير أنه كسابقه لا يحذف إلا للدليل وبشرط

أمن اللبس ومما ورد فيه حذف جواب القسم قوله تعالى ﴿ قَالُوا لَنْ نُؤْثِرَكَ عَلَىٰ مَا جَاءَنَا مِنْ

الْبَيِّنَاتِ وَالَّذِي فَطَرْنَا فَاقْضِ مَا أَنْتَ قَاضٍ إِنَّمَا تَقْضِي هَذِهِ الْحَيَاةَ الدُّنْيَا ﴾ [هـ ٢٧] ويجوز

أن تكون الواو للقسم وجوابه محذوف دل عليه (لن نُؤْثِرَكَ) كذا فسرت كلام القاضي ٢

١. الحمّوز ، التأويل النحوي في القرآن الكريم ، ج ١ ص ٦٨١

٢. القطب ، هميان الزاد إلى دار المعاد ، ج ١٠/٢ ، ص ٩٦

الفصل الثاني: التأويل بالتقديم والتأخير، وفيه:

. مدخل.

. المبحث الأول: التقديم والتأخير في الجملة الاسمية.

. المبحث الثاني: التقديم والتأخير في مقيدات الجملة الاسمية.

. المبحث الثالث: التقديم والتأخير في الجملة الفعلية.

. المبحث الرابع: التقديم والتأخير في غيرها من المواضع.

أولاً: مدخل :

يطلق مصطلح التقديم والتأخير على الجملة التي يتم التلاعب بمفرداتها على غير النسق الذي تسير عليه الجملة العربية في الأصل، فيقدم ما حقه التأخير ويؤخر ما حقه التقديم لدواعٍ بلاغية^١ بشرط أمن اللبس، وهو شرط بدهي؛ لأن المرسل ينبغي إيصال فكرته إلى المتلقي دون إلباس أو تعمية للمعنى، فإذا كان للكلمة في موقعها أكثر من احتمال دون مرجح لأحدهما فقد التركيب إيصال معانيه المضمّنة فيه، فكان انزياح مفردة عن موقعها مرهونا بضوابط تحيط التركيب بضمانات وصول المعنى إلى المتلقي. ولم تورّد المصادر القديمة تعريفاً للتقديم والتأخير وإنما اكتفت بوصف الظاهرة وهي "أن تجد اللفظة لم تقع في موقعها ولم تصل إلى مركزها ولم تصل بسلكها وكانت قلقة في موضعها متأخرة عن مكانها فلا تكرها على اغتصاب الأماكن والنزول في غير أوطانها"^٢ فالتقديم والتأخير "تغيير في بنية التراكيب الأساسية، وانزياح عن الأصل يكسبها حرية ودقة"^٣

وقد تعددت عنوانات الأبواب التي درس اللغويون فيها التقديم والتأخير فشاعت في الدرس النحوي مصطلحات اختلفت ألفاظها واتفقت دلالتها، تشير إلى معنى واحد فقط وهو العدول عن الترتيب الأصلي للجملة في العربية أيا كان نوعها، ودرسته في العربية مبنية على ثنائية الأصل والفرع، إذ جعل النحاة أصلاً لترتيب المفردات في الجملة الاسمية وآخر للجملة الفعلية وثالثاً لترتيبها في أساليب اللغة، فدرس النحاة مخالفة الترتيب الأصلي للجملة "تارة بعنوان الرتبة، وتارة بعنوان الترتيب، وتارة بعنوان بلاغة التقديم والتأخير ومهما تعددت عنوانات هذه المباحث إلا أنها تهدف إلى غرض واحد وهو دراسة أحوال التقديم والتأخير"^٤ وكان مصطلح التقديم والتأخير في الدراسات القديمة أكثر شيوعاً من غيره، ويبدو أن اختلاف هذه المصطلحات بسبب تعدد الفنون التي جعلت دراسة موضوع مخالفة الترتيب الأصلي للجملة في صميم عملها، فدرسه النحاة والصرفيون والبلاغيون وأصحاب العروض وعلماء التفسير، فتعدد ورّاده شارك في اختلاف مصطلحاته، ومن ناحية أخرى خضع هذا المصطلح إلى تطوّر في الدرس النحوي خاصة، والمعهود في المصطلح أنّه يتطور إلى أن يستقر ويصبح علماً لفرعٍ تندرج تحته أصوله وفروعه، وأجد في هذا المصطلح خصيصة قد لا توجد في كثير من المصطلحات اللغوية، وهي أن جميع مصطلحاته استعملت في مراحل تطوره وعلى اختلاف مشارب مستعمليه.

^١ . صالح محجوب مجّد و عبد الناصر عثمان ، المؤتمر الدولي الأول، لسانيات النص وتحليل الخطاب، ج ٢ ص ٦١٧ بحث بعنوان، نحو

النص في كتاب مجاز القرآن لأبي عبيدة معمر بن المثنى، دراسة وصفية تحليلية، دار كنوز المعرفة، ط ١، ١٤٣٤هـ - ٢٠١٣م

^٢ . أبو هلال العسكري الحسن بن عبد الله بن سهل بن سعيد بن يحيى بن مهران ، الصناعتين، ص ١٣٤، تحقيق: علي مجّد البجاوي ومجّد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية، بيروت ، ١٤١٩هـ

^٣ . أحمد مطلوب ، بحوث لغوية ، ص ٤١ دار الفكر عتّان ، ط ١ ، ١٩٨٧م

^٤ . مسعود بن سعيد بن سالم الحديدي، الجملة في الدرس اللغوي العربي الحديث ، ص ٣٤٠ دار كنوز المعرفة للنشر والتوزيع ، ط ١

١٤٣٧هـ - ٢٠١٦م.

وارتضى القطب من بين هذه المصطلحات التقديم والتأخير وما يتولد عنهما من اشتقاق في ذات الجذر اللغوي فأضحت المدونة طافحة به في المواطن التي يرد فيها مخالفة أصل الرتبة ومن أمثلة استعماله لهذا المصطلح ما فسر به قوله تعالى ﴿وَمِمَّا رَزَقْنَاهُمْ يُنفِقُونَ﴾ [II بقرة: ٣] بحيث يقول "قدم (مما رزقناهم) على ينفقون مع أنه متعلق به للاهتمام أعني على طريقة العرب في الاهتمام" ١ وفي قوله تعالى ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي أَنْزَلَ عَلَى عَبْدِهِ الْكِتَابَ وَلَمْ يَجْعَلْ لَهُ عِوَجًا﴾ [II كهف: ١: ٢] حيث يقول "...عطفًا على أنزل كما مر لم يجوز كون قيما حالا من الكتاب لئلا يلزم العطف على الصلة قبل تمام أجزائها، وقيل بجواز هذا والتزام أنه على نية التقديم والتأخير" ٢ ولم يعلل القطب سبب اختيار هذه التسمية دون غيرها، ولعل استعمال هذه المصطلحات كان سائدا في التفسير القرآني وكتب النحو والبلاغة فسار على نهجهم ونحا نحوهم، وينشد أنه لا مشاحة في الاصطلاح ما دام المصطلح وافيا بالغرض الذي صيغ من أجله، فالمصطلح بعد استقراره يصبح علما على الباب الذي يُحتزَل فيه، ولا يتغير إلا إذا أُضيفت إليه موضوعات جديدة لا يستوعبها ذلك المصطلح، لذا حين جاء المحدثون أطلقوا مصطلح الرتبة وجعلوا منه التقديم والتأخير ٣ في حين أن المفسرين ومنهم القطب والنحاة كذلك يطلقون مصطلح الرتبة أو الترتيب على ما تدل عليه ثم أو الفاء فيقول القطب في دلالة ثم في قوله تعالى ﴿ثُمَّ أَفِيضُوا مِنْ حَيْثُ أَفَاضَ النَّاسُ﴾ [II بقرة: ٩٩] "وتم للترتيب في الرتبة لا في الزمان" ٤ فتكون ثم على أصلها من الترتيب في الزمان بلا مهلة لاتصال الإفاضة بالوقوف في المشعر الحرام" ٥ ولا نجد استعمال مصطلح الرتبة عند القطب بذات الاستعمال المصطلحي عند المحدثين، وما ينبغي أن نشير إليه أنه لا يدل عدم الاستعمال بذات المعنى على قطيعة في الدلالة بين ما أراده القدماء من المصطلح وما أراده المحدثون إذ الاجتماع في الجذر اللغوي يجعل وشائج قرى وصلات بين الاستعماليين ولو من بعيد، فاستعمال الرتبة يدل على الترتيب سواء في دلالة الحرف ثم والفاء ومثله في دلالة المصطلح الحديث؛ لأنه في باب دلالة حرفي العطف يفيد أن المعطوف عليه يأتي أولا ثم المعطوف فيدل على الترتيب المستفاد من حرف العطف، وفي المصطلح الحديث يدل على الترتيب الذي يقع في الجملة سواء أكانت الرتبة محفوظة أم غير محفوظة.

١. القطب، هميان الزاد إلى دار المعاد ج ١ ص ٢٢٠.

٢. نفسه ج ١٠/١، ص ١١.

٣. ينظر تمام حسان، اللغة العربية معناها ومبناها، ٢٠٨.

٤. القطب، تيسير التفسير، ج ٢ ص ٤٠٢.

٥. القطب، هميان الزاد إلى دار المعاد، ج ٣ ص ١٢٧.

وتأكيدا لاستعمال القطب مصطلح التقديم والتأخير فقد وجدناه يستعمل ذات المصطلح في بعض كتبه التي كانت الغاية من تأليفها لغوية بحتة، فقد عنون في كتابه تلخيص العاني . وهو كتاب في البلاغة . للتقديم والتأخير بابا سماه " باب ذكر المسند إليه أولا" وجعله في شيئين هما: ذكر المبتدأ قبل الخبر، ذكر الفاعل أو نائب الفاعل قبل المفعول به، وعلل تقديم المسند إليه في كلا الفرعين "لأنه أهم من ذكر باقي أقسام الكلام فالعناية به أكثر من العناية بغيره، ... ولأن المسند إليه محكوم عليه ولا يُحكم على الشيء إلا بعد أن يتصور في ذهن المتكلم تصورا بكنهه أو بوجه ما؛ فناسب أن يذكر قبل حين لا مقتضى للتأخير " ١ لا يخرج القطب في مستهل حديثه عن تقديم المسند إليه عما ذكره سيبويه في كتابه وتنقله النحاة من بعده من إفادة الاهتمام والعناية للمتقدم، لكنه يشير إلى الرتبة في أركان الجملة بالنظر إلى البنية التركيبية لكليهما مع إضافة ملمح طريف هو علامة فارقة في النظر إليهما، فجعل تقديم المسند إليه على المسند في الجملة الاسمية بالنظر في علاقة الإسناد بين المبتدأ والخبر، أما في الجملة الفعلية فينظر إلى تقدم المسند إليه في الجملة لا باعتبار الإسناد الحاصل بين الفعل (المسند) والفاعل (المسند إليه) وإنما بالنظر إلى تقدم المسند إليه على الفضلات. أما المسند في الجملة الفعلية فإنه يتقدم على المسند إليه والفضلات جميعا، وفيه تفصيل أورده لاحقا في موضعه، ومع هذه العلامة الفارقة نجد إشارة القطب إلى ما يجمع بين التقديم في الجملة المصدرة بالمسند إليه، والجملة المصدرة بالمسند في أمرين هما:

١/ المعنى البلاغي المتحصل من التقديم وهو أن المتكلم يقدم المهم بالنسبة إليه، فبعد أن ذكر القطب الأصل في ترتيب المسند إليه في الجملة أعقبه بقوله (حين لا تقتضى للتأخير) هذا المقتضى الذي يشير إليه يحدده المرسل بناء على الغرض الذي في نفسه، فإن بارح اللفظ مكانه الأصلي في الجملة فتصدّر فكأنما أصبح هو محور الكلام ومقتضاه وغايته.

٢/ المسند إليه دائما محكوم عليه متقدما في الجملة الاسمية ومتأخرا في الجملة الفعلية؛ لأن الحكم على الشيء فرع تصوره، فبعد أن يحدث تصور للمراد الحديث عنه يطلق عليه من الأحكام ما يرغب أن يلصقه به.

ويمكن أن نعدّ اختلاف هذه العنوانات مؤشرا إلى اهتمام اللغويين العرب بهذه الظاهرة فعدوها سمة من سمات اللغة العربية، وبرز ذلك الاهتمام واضحا جليا منذ بدايات نشأة علوم اللغة، فنجدها في كتاب سيبويه إذ درس مظاهره التركيبية، فذكر في أكثر من موضع مواطن يجوز فيها التقديم والتأخير، ومواطن أخرة لا يجوز فيها ذلك^٢ وأشار إلى غرض العرب من التقديم فقال "كأنهم إنما يقدمون الذي بيانه أهم

١. القطب ، تلخيص العاني من رتبة جهل المعاني ، ص ١٥٠ ، ١٥١

٢. كريم حسين ناصح الخالدي، نظرية المعنى في الدراسات النحوية، ص ٣٤٧، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، ط ١، ١٤٢٧هـ.

لهم وهم ببيانه أغنى، وإن كانا جميعاً يُهْمَانِهِمْ وَيَعْنِيَانِهِمْ " ١ وظهر أثر الاهتمام في مَنْ جاء بعده من النحاة، بيد أن الدرس النحوي كرس اهتمامه بالنواحي التركيبية في قضية يجوز أو لا يجوز أو يمتنع، إلى أن جاء عبد القاهر الجرجاني فنفاذ إلى جمال التقديم والتأخير في التركيب وأثره في النفس فنعته بقوله "هو باب كثير الفوائد، جم المحاسن، واسع التصرف، بعيد الغاية، لا تزال يفتر لك عن بدعية، ويفضي بك إلى لطيفة، ولا تزال ترى شعرا يروقك مسمعه، ويلطف لديك موقعه، ثم تنظر فتجد سبب أن راقك ولطف عندك، أن قدم فيه شيء، وحول اللفظ من مكان إلى مكان" ٢

وقد درس النحاة التقديم والتأخير، مبعثرا في أبواب شتى فنناولوه في باب المبتدأ والخبر وفي باب الجملة الفعلية وفي باب الجملة الشرطية فلا تجد بابا يجمع شتات ظاهرة التقديم والتأخير، ومنطلق دراستهم كما قدمنا الجواز عدمه، فيمنعون أسلوبا ويميزون آخر ويوجبون ثالثا دون التعمق في الدلالة التي يحملها مجيء الجملة على خلاف الترتيب المعهود لها، في حين جمع البلاغيون شتاته في باب واحد سموه (باب التقديم والتأخير) وتجاوزا القوالب الجامدة التي تدور حول الجواز وعدمه إلى الدلالة المتوخاة والنكت التي تثيرها المخالفة للترتيب المعهود، على أننا لا نغفل أن هناك من النحاة من تفطن إلى بعض الدلالات التي يثيرها التقديم والتأخير فنص سيبويه على العناية والاهتمام حيث يقول "إنما يقدمون الذي ببيانه أهم لهم وهم ببيانه أغنى، وإن كانا جميعا يهْمَانِهِمْ وَيَعْنِيَانِهِمْ" ولا يمكن أن نوجه إلى النحاة نقدا بسبب عدم عنايتهم بالنواحي البلاغية في ظاهرة التركيب والتقديم ونعت دراستهم لهذه الظاهرة بالجمود؛ لأنه كائن في غير محله إذ النحاة كانوا يقصدون من مؤلفاتهم حفظ اللغة بضبط القواعد اللغوية التي يسير عليها متكلمو العربية وكتابتها، دون الولوج إلى ما وراء هذه القاعدة من مباحث دلالية، في حين اهتم علماء البلاغة بالمباحث الدلالية للنصوص فغاصوا في أعماقها يستخرجون دررها ويتبارون في الوصول إلى نفائسها دون أن تكون في تلك المؤلفات دراسة للقواعد النحوية، وإنما يكتفون أمرها إلى المؤلفات المختصة بتلك القواعد، إذن فالظاهرة واحدة كل صاحب ينظر إليها بعين فنه فلا يمكن أن ننقد النحاة بما هو خارج اختصاصهم.

ثانيا: اهتمام القطب بظاهرة التقديم والتأخير

أولى المفسرون ظاهرة التقديم والتأخير عنايتهم وجهدهم، فتتبعوا أسرارها ومواطن إعجازها ودلالاتها، وتفرّدوا بإظهار أثرها في الحكم الشرعي، ووجهوها في أحيان كثيرة على وفق الإيديولوجيات التي يؤمنون بها، وقد كان للقطب وقفات في المواطن التي ورد فيها عدول بالتقديم والتأخير عن أصل وضع الترتيب في الجملة في العربية، فيدرسها نحويا من حيث جواز التقدم ووجوبه، ثم ينفذ إلى السر البلاغي وراء ذلك

١. سيبويه، الكتاب، ج ١ ص ٣٤

٢. عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز، ص ١١٠

العدول، فيذكر غرضاً أو أكثر في التركيب الواحد، وقد يكتفي بنقل أقوال من سبقوه دون زيادة، وقد يعلّق على رأي ويستحسنه، وقد يجترح رأياً لم يسبق إليه وهو ما سنفصل فيه القول في مباحث هذه الفصل.

لا يكتفي القطب بدراسة ظاهرة التقديم والتأخير حين يكون تقدماً وتأخيراً على خلاف مقتضى ترتيب الجملة العربية بل يدرس السر القرآني وراء تقديم كلمة على أخرى واقعة في مكانها الأصلي في الجملة؛ لأنّ تقديم كلمة في القرآن وتأخير أخرى ليس اعتباطاً وإنما هو مقصود ويُراد معناه على وفق ذلك الترتيب، كما في تخرّيج قوله تعالى ﴿مَنْ بَعْدَ وَصِيَّةٍ يُوصَىٰ بِهَا أَوْ دِينَ﴾ [النساء: ١١] فالكلمات جاءت في مواقعها النحوية، والمعنى الذي تفيدته الآية على بخلاف ترتيب المفردات في النص وهذا ما أثار تساؤلاً وهو، لماذا قدّم الله تعالى الوصية على الدين مع أنّها تالية له في التنفيذ؟ فيجيب القطب بأنه "قدّم الوصية في اللفظ وهي مؤخّرة عن الدين في الإنقاذ؛ لأنّها شبيهة بالميراث، إذ كانت بلا (عو^١)، ولأنّها شاقّة على الورثة مندوب إليها، فأكد على الورثة بتقديم ذكرها، ولأنّ وصية الأقرب واجبة^٢ إنّ التوجيهات التي جاء بها القطب ليفسّر العدول في المعنى على خلاف مقتضى الترتيب، هي من خارج النص والسبب في ذلك أن اللغة لا تمنع مثل هذا التركيب، فالتجأ إلى شيء هو من خارج اللغة فكان متكوّنه على رأي فقهي وهو الترتيب المستقر عند الفقهاء في توزيع التركة بعد الوفاة، ولا يكتفي بالتعويل على الرأي الفقهي فحسب بل يسوق علة الرأي الفقهي في الترتيب الوارد في الآية وهو أن تنفيذ الوصية شاق على الورثة من جانب؛ ولأنّه لا مطالب له بخلاف الدين. ويفهم من كلامه أن الغرض من التقديم الحث على تنفيذ الوصية وعدم التهاون بها.

ويعلل التقديم والتأخير المعنوي الوارد على مقتضى الأصل النحوي، المخالف للترتيب الزمني؛ إذ الأصل في الزمن البدء بالمتقدم ثم يعقبه المتأخر، فإن وقع العكس فإنّه لا بد من البحث عن سر ذلكم الترتيب كما في قوله تعالى ﴿أَمْ لَمْ يُدَبِّأْ بِمَا فِي صُحُفِ مُوسَىٰ﴾ [٣٧] وَإِبْرَاهِيمَ الَّذِي وَفَّىٰ [١١: ٦٣: ٧٣] حيث يقول "وقدّم موسى عليه السلام مع أنه متأخر زماناً لأنّ؛ صحفه أشهر من صحف إبراهيم عند المخاطبين^٣" ومثل هذا التأويل يعتمد فيه المفسر على قرائن تعينه على الوصول إلى مثل هذه النكت، سواء استطاع أن يقنع بها المتلقي أم لم يستطع؛ لكنه يتصيّد قرائن من النصّ تارة ومن خارجه أخرى ما يؤيد به تأويله، لذا نجد مثل هذه التأويلات محل خلاف بين المفسرين فكل مفسر يؤول على وفق الرؤى وزاوايا النظر التي ينطلق منها. وقد أشار القطب في خاتمة تبريره لتقديم صحف موسى عليه السلام على صحف إبراهيم إلى ملمح طريف وهو دور المخاطب في تبرير وتفسير التقديم والتأخير، فحين كانت

^١. وردت هذه اللفظة هكذا في المدونة ولا أدري ما المقصود بها، لكنّ الذي يُفهم من السياق أنّ الوصية بلا مطالب والدين بخلافها.

^٢. القطب، هـميان الزاد إلى دار المعاد، ج ١/١، ص ٤٥٣.

^٣. القطب، تيسير التفسير، ج ١٤، ص ١٦٠.

صحف إبراهيم أشهر عند المخاطبين كانت أولى بالتقديم ونخرج أن من المعايير التي والموجهات التي يعتمد عليها القطب في تأويل الرتبة هم المخاطبون.

وقد يتعمق القطب في استخراج سر بلاغي من أسرار التقديم الموافق لترتيب الجملة العربية، بعقد مقارنة بينه وبين تركيب مشابه له، فيغوص مثلاً في تحليل تقديم الريب على الظرف في قوله تعالى ﴿ذَلِكَ الْكِتَابُ لَا رَيْبَ فِيهِ هُدًى لِّلْمُتَّقِينَ﴾ [البقرة: ٢] فيقول "وإنما لم يقدّم لفظ فيه على لا ريب كما قدم فيها على غول؛ لأنّه لم يقصد نفي الريب عن القرآن خاصة وإثباته لسائر الكتب المنزلة كما قصد إثبات القول لسائر الخمر، ونفيه عن خمر الجنة فقط، فلو قيل لا فيه ريب لأوهم الكلام أنّ في سائر الكتب ريباً" ١ وهو رأي ورد عند الزمخشري في كشافه ٢ وقد استعان القطب في تحريجه على المقارنة بين أسلوبين متشابهين تركيباً مختلفين دلالة وهما:

لا ريب فيه _____ لا فيها غول

وأقصد بالتشابه أن المفردات المستعملة في كلا التركيبين تحملان نفس الخصائص، فالمفردات هي (لا + نكرة + جار ومجرور) وعبر القطب عن الجار والمجرور بالظرف بالتعويل على دلالة حرف الجر (في) على الظرفية، فكان من المنتظر أن يتشابه الترتيب في كلا التركيبين حين استعملت نفس الألفاظ، بيد أنّ اختلاف التركيبين أثار تساؤلاً في ذهن القطب عن السرّ الذي يكمن وراء العدول في تركيب عن ترتيب الجملة المعهود والتزامه في تركيب آخر؟ وهو سؤال يُعَدُّ من الوجهة بمكان لمفسر القرآن الكريم إذ "الترتيب هو الركن الثاني من أركان الإعجاز كما أنه كاشف سر مجموع الإشكالات التي يصادفها قارئ القرآن" ٣ فكيف بمفسره؟ وخرج من تساؤله بأنّ تقديم الريب على الظرف أفاد نفي الريب عن القرآن الكريم وسكت عن سائر الكتب، وحين قدّم الظرف على الغول عرّض بخمر الدنيا المؤثرة على العقول؛ لأن التركيب "يفيد نفي الريب عن القرآن من غير تعرض لإثباته أو نفيه عن غيره، فلذلك لم يقل: لا فيه ريب كما قال في خمر الجنة: (لا فيها غول) تعريضاً بخمر الدنيا التي تغتال العقول" ٤ وكأنّ القطب يشير إلى أن تقدم الجار والمجرور في قوله تعالى ﴿لَا فِيهَا غَوْلٌ﴾ [الصفّات: ٧٤] جاء لمغزى بلاغي هو التعريض، فالآية تحمل منطوقاً ومفهوماً، فالمنطوق تشير إليه الألفاظ مباشرة ويفهم من القراءة الأولى للآية، فدلالة التركيب تنص على أن خمر الجنة لا تغتال العقول، أما المفهوم فهو معنى عميق لا تحيل إليه الألفاظ مباشرة وإنما يحصل بالقراءة المعمقة في ذات التركيب الحاصل من مجيء الجملة على خلاف

١. القطب، هميان الزاد إلى دار المعاد، ج ١ ص ١٩١

٢. الزمخشري، الكشاف، ج ١ ص ٤٤

٣. رشيد بركان، آليات ترابط النص القرآني، ص ٢٣٦، أفريقيا الشرق، ٢٠١٥ م

٤. أحمد بن حمد الخليلي، جواهر التفسير، ج ٢ ص ٩٢

الأصل وكأن التقديم يحمل التعريض بخمر الدنيا، أما في قوله تعالى ﴿لَا رَيْبَ فِيهِ﴾ [ال بقرة: ٢] فإنَّ التركيب جاء على وفق الترتيب الأصلي للجملة فتقدم اسم لا النافية على الخبر، ويدل بالفاظه على نفي الريب عن القرآن الكريم، وسكت عن بقية الكتب السماوية، ولعل هذا السكوت مستفاد من اسم الإشارة والواردين في صدر الآية (ذلك الكتاب لا ريب فيه) فيفهم منه السكوت عن بقية الكتب؛ لأنَّ الحديث عن القرآن الكريم.

وليس كل تأويل بالتقديم والتأخير مقبول عند القطب إذ نجده يستبعد تأويلاً ينعته بالتكلف في قوله تعالى ﴿مَتَى نَصْرُ اللَّهِ﴾ [ال بقرة: ٤١٢] فيقول "...استعجال له لا ريب فيه، تكلف من قال بالحذف والتقديم والتأخير، والأولى: "حَتَّى يَقُولَ الَّذِينَ آمَنُوا مَعَهُ مَتَى نَصْرُ اللَّهِ" فيقول الرسول: ﴿أَلَا إِنَّ نَصْرَ اللَّهِ قَرِيبٌ﴾ [ال بقرة: ٤١٢] قدَّم الرسول لمكانته، وقدَّم المؤمنين لتقدم زمانه^١ يستبعده لأنه يجد فيه تكلفاً لا داعي له ويعتذر لقائله بأنه لم يرد الحذف "بل أراد أن قوله حتى يقول صادق يقول الرسول، وقول المؤمنين، وأنَّ المقول بعده على التوزيع، فقوله: "متى نصر الله" قول المؤمنين، وقوله: "ألا إن نصر الله قريب" قول للرسول"^٢

إذن فالقطب يعمد إلى تأويل تقديم بعض الألفاظ على بعض في آيات جاءت المفردات في مواقعها الأصلية في الجملة، وذلك بقراءة المعنى الثاني للتركيب متجاوزاً دلالة اللفظ على ظاهر معناه، فيعمد إلى تحليل أسرار ذلكم التركيب وقراءة ما وراءه قراءة واعية مستعينا بالقرائن الداخلية أو الخارجية ومعتمداً على قياس بعض التراكيب على بعض فيعقد مقارنة بين التركيبين يصل من خلاله إلى المغزى المراد من كليهما بتنزيل كل آية في سياقها، لأنَّ كل كلمة في القرآن الكريم جاءت في موقعها ويجب التعامل معها على هذا الأساس فتقديمها لغرض وتأخير غيرها لغرض والمفسر يتلمس تلك الأغراض فيفصح عن الإعجاز البياني أو التشريعي أو العلمي .

ثالثاً: تعريف الرتبة وأقسامها :

لما كان مصطلح الرتبة سائداً في الدرس الحديث وكان له أثر في تقسيم الألفاظ في التراكيب إلى محفوظة وغير محفوظة فحري بالبحث أن يعرف بها وبأقسامها، الرتبة مصطلح عُرف في الدرس اللغوي الحديث وهي " أن يكون للكلمة موقع معلوم بالنسبة لصاحبيتها، كأن تأتي سابقة أو لاحقة لها، فإذا كان الموقع ثابتاً سميت الرتبة محفوظة، وإذا كانت الرتبة عرضة للتغيير سميت الرتبة غير محفوظة"^٣ فلا يمكن أن نتحدث عن رتبة في الكلمات المفردة، بل حين تأخذ الكلمات مواقعها في الجمل تبين رتبها بالنظر إلى

^١ . القطب ، هميان الزاد إلى دار المعاد ج ٣ ص ١٧٥

^٢ . نفسه ج ٣ ص ١٧٥

^٣ . تمام حسان، اللغة العربية معناها ومبناها، ص ٢٠٧، حسين رفعت حسين، الموقعية في النحو العربي، دراسة سياقية، ص ٢١

ما جاورها من الكلمات ونحكم عليها وفق ضوابط التقديم والتأخير في الجملة إذ "لا نظم في الكلام ولا ترتيب حتى يعلق بعضها ببعض ويبنى بعضها على بعض وتجعل هذه سبب من تلك"^١

ليست كل مفردة في الجملة العربية قابلة لمخالفة الأصل في ترتيبها، فقد تلزم موقعا واحدا لا تفارقه مهما اختلفت معانيها النحوية وهو ما يعبر عنه القدماء بمفردات لها الصدارة؛ لذا انقسمت الرتبة في الجمل على قسمين: رتب محفوظة ورتب غير محفوظة، فالرتب المحفوظة في النحو العربي هي "التي لو اختلفت لاختلف التركيب باختلافها ومن أمثلتها، تقدم الموصول على الصلة وتقدم الموصوف على الصفة وتأخير البيان عن المبين والمعطوف بالنسق على المعطوف عليه والتوكيد عن المؤكد ... ومن الرتب غير المحفوظة رتبة المبتدأ والخبر ورتبة الفاعل والمفعول به ورتبة الضمير والمرجع ... وقد يطرأ على الرتبة غير المحفوظة دواعي أمن اللبس ما يدعو إلى حفظها^٢ فالنوع الأول لا مجال فيه لمخالفة الأصل؛ لأنَّ استبدال المواقع فيه يؤدي إلى اختلال التركيب فلا يمكن أن يتقدم المستفهم عنه على أداة الاستفهام؛ لأنَّ لها الصدارة في الجملة ولا يجوز أن يتقدم المجرور على الجار؛ لأنَّ كل ذلك محل بالتركيب جارٍ على غير قواعد العرب وسننها، ويمكن أن نضيف إليها بعض الرتب غير المحفوظة حين تتحول في بعض صورها إلى رتب محفوظة وهو ما يعبر عنه النحاة بالتقدم أو التأخر الوجوبي فقد يكون تقدم المبتدأ واجبا ونعده آتٍ على خلاف الأصل وإن كان حقه التقديم؛ لانعدام مرونة التصرف بمفردات الجملة الاسمية تقدما وتأخيرا وحين أقول تقدم المبتدأ وجوبا ففي ذات التركيب يتأخر الخبر وجوبا كذلك؛ لأن الترتيب في الجمل ليس بالنظر إلى المفردة معزولة عما جاورها من كلمات وإنما بالنظر إلى ما يرتبط بها من مفردات مجاورة لها.

أما النوع الثاني وهي الرتب غير المحفوظة فمخالفة الأصل فيه جائزة، فما جاء على الأصل فهو خارج موضوع بحثنا؛ لأنَّ ما جاء على أصله لا يُسأل عن علته فهو يجري على وفق معيارية القواعد، وإنما نروم في هذا الفصل رصد القضايا التي جاءت مخالفة للأصل من حيث موقعها في الجملة، فتأخرت وكان حقه التقديم، وتقدمت وكان حقه التأخير بالنسبة إلى أصل موقعها في الجملة، أو خالفت الأصل بوجه آخر كوجوب تقدمها مثلا، وكل ذلك لمغزى ونكتة فيه، وهذا متصور في الرتب غير المحفوظة، وبعض صور الرتب المحفوظة، فيشتغل التأويل على الجملة المخالفة للأصل ليستخلص ما يرومه المتكلم من تلك المخالفة.

إن مما ينبغي الإشارة إليه أنه ليست كل المواقع متفق على تصنيفها فتدرج ضمن الرتب المحفوظة أو غير المحفوظة، وهذا الخلاف له تأثير في تأويل القطب لتلك المواقع المختلف فيها، فمثلا الخلاف في جواز تقدم الصلة على الموصول^٣ له أثر في تأويل قوله تعالى ﴿وَكَاُنُوا فِيهِ مِنَ الرَّهْدِينَ﴾ [يوسف: ٠٢]

^١ . الجرجاني ، دلائل الإعجاز ، ص ٨٣

^٢ . تمام حسان ، اللغة العربية معناها ومبناها ، ص ٢٠٨ ، ٢٠٩ ، ٢١٠

^٣ . عباس حسن ، النحو الوافي ، ج ١ ص ٣١٤ ، ٣١٥

إذ ساق القطب الاحتمالات الواردة في تأويل هذه الآية بناء على الخلاف الدائر في تقدم الصلة على الموصول، فالظاهر من تركيب الآية أن الجار والمجرور (فيه) متعلق بالزاهدين، والزاهدين هي صلة لـ (أل) فيخرج القطب بعدة تأويلات نجملها في الآتي:

(١) فيه متعلق بزاهدين محذوفاً خبراً لكان ، مدلولاً عليه بقوله: (مَنْ الزَّاهِدِينَ) فلكان خبران : أحدهما محذوف، والآخر مذكور.

(٢) فيه متعلق بالزاهدين، بناء على أن (أل) حرف تعريف.

(٣) فيه متعلق بالزاهدين، بناء على القول بإجازة تقدم الصلة على الموصول إذا كان الموصول أل عند ابن الحاجب، وفي غيره من الموصولات عند الكوفيين^١

بالنظر إلى التأويلات الواردة في الآية نجد أن التأويل الثاني والثالث يتفقان في تعلق الجار والمجرور باسم الفاعل المذكور (الزاهدين) ويختلفان في سبب إجازة التعلق به مع تقدمه، فالتخريج الأول يجعل (أل) حرف تعريف وبالتالي يجوز أن يتعلق الجار والمجرور بالفعل أو ما فيه رائحة الفعل متقدماً أو متأخراً، فيزول الحاجز الفاصل بين الجار والمجرور ومتعلقة، ومن خلال هذه التأويل نستنتج أن قائله يتمسكون بحفظ رتبة الموصول مع صلته فلا يجوز أن تتقدم الصلة على الموصول فاعتبروا (أل) حرف تعريف، أما التأويل الثالث فإنه يرى بأنه لا مانع من أن تتقدم الصلة على الموصول بين مضيق في أل دون غيرها وبين موسع في غير أل، وهذا القول مبني على التوسع إذ يتوسعون في الظرف والجار والمجرور ما لا يتوسعون في غيره^٢، فلما كانت صلة الموصول شبه جملة جاز أن يتقدم على الموصول، أما التأويل الأول فإنه لجأ إلى صرامة حفظ رتبة الموصول مع صلته فأبعد في تخريج الآية بالاعتماد على صرامة العلاقة بين الموصول وصلته، فقدر محذوفاً يتعلق به الجار والمجرور سابقاً على أل الموصولة فيكون لكان خبران الأول محذوف تعلق به الجار والمجرور والثاني هو المذكور، ولما كان لا بد للحذف من دليل جعلوا المذكور دليلاً على المحذوف فيصبح تقدير الجملة كالآتي (وكانوا زاهدين فيه من الزاهدين)^٣ وأجد أن في هذا التأويل تكلفاً لا داعي له، ساقته إليه معيارية القواعد وأجأ المتمسكين به إلى لي أعناق النصوص لتتواءم مع القاعدة، ودعاهم التكلف في تأويل الآية إلى الاصطدام مع قواعد أخرى مثل قاعدة، الأصل أن لا يُصار إلى الحذف ما دامت تخريج التركيب ممكن على وجه آخر غيره، وفي تأويلهم لـ (أل) اضطرروا إلى تقدير محذوف عند تقديره بقرائه بعد التأويل يصبح الكلام مهزوزاً لا يليق بالكلام العادي فضلاً عن كتاب الله عز وجل.

^١ . القطب ، هيمان الزاد إلى دار المعاد ، ج ٢/٨ ص ٦١ و القطب ، تفسير التفسير ، ج ٧ ص ٣٩

^٢ . القطب ، تفسير التفسير ، ج ٧ ص ٣٩

^٣ . نفسه ، ج ٧ ص ٣٩

ونختم بأنّ الجملة العربية بهذا المنظور . أي بوصف رتبها غير محفوظة . ليست قوالب جامدة لا يمكن التصرف فيها، بل مرنة تمكّن المشتغل عليها من اختيار الترتيب الذي يجد فيه تأثيراً للمتلقي، وفي اختيار ترتيب على آخر تكمن لطافة العبارة وحسن التعبير .

رابعا : القرائن المبيحة بالتقديم والتأخير :

١ / العلامة الإعرابية

إذا كانت الرتبة قرينة تحدد معاني المفردات في التراكيب التي ترد فيها بشرط أمن اللبس، فإنّ العلامة الإعرابية إحدى القرائن التي تحدد مواقع الكلمات، وتبيّن معانيها وتوضّح الفروق بين تلك المعاني^١ ففي مثل ضرب زيدٌ عمرواً اجتمعت قرينتان هما العلامة الإعرابية والترتيب من خلالهما ندرك أن زيدا فاعل وعمروا مفعول به، وحين نغيّر مواقع بعض المفردات في ذات التركيب مثلاً بتقديم المفعول على الفاعل (ضرب عمروا مفعولاً) تبقى قرينة واحدة تبين المعاني النحوية للكلمات وهي الحركة الإعرابية التي تظهر على آخر الحرف، فأعطت الحركة الإعرابية مساحة واسعة وحرية في التقديم والتأخير دون أن يبقى المتكلم رهين قوالب جامدة لا يجد فكاً من الخضوع إليها والسير في خطها حين يصوغ أفكاره باللغة "لأنّ المفردة تحمل معها ما يدل على وظيفتها اللغوية"^٢ وهي العلامة الإعرابية فإذا تعذرت الحركة الإعرابية لأي سبب كان، امتنع التقديم والتأخير ووجب الرجوع إلى الأصل، بتقديم الفاعل على المفعول في مثل ضرب موسى عيسى، فالألف في آخر الاسم منعت من ظهور الحركة الإعرابية وهو مانع صوتي يتعذر معه النطق بالحركة الإعرابية، فيلزم أن يكون المتقدم فاعلاً والمتأخر مفعولاً به حتى يأمن اللبس، ما لم توجد قرينة أخرى تتبّن المعنى من خلالها، ومنه قوله تعالى " أن تضل إحداهما فتذكر إحداهما الأخرى " "فإحداهما هي الذاكرة والأخرى هي الضالة"^٣ فحين عدت القرينة المرجحة للفاعل من المفعول وجب تقديم الفاعل وتأخير المفعول "فالعلامة الإعرابية تعفي من قواعد الترتيب، وعلى العكس يجب أن تكون قواعد دقيقة في الترتيب عندما لا يوجد أي عنصر من عناصر الإعراب"^٤

إنّ حضور العلامة الإعرابية لا يعني بالضرورة أنها تصلح أن تكون علماً على مواقع الكلمات في التركيب، فقد توجد العلامة لكنها لا تتبيح للمتكلم التصرف في مفردا التركيب تقديماً وتأخيراً، وأشار إلى سبب هو حادثٌ من تلك الحرية ومانع لها يتمثل في اتحاد العلامة الإعرابية في كلا الركنين، وأبرز مثال على

^١ . أبو البركات الأنباري، أسرار العربية ، ص ٤٤ ، تحقيق بركات يوسف هبّود، دار الأرقم بن أبي الأرقم للطباعة والنشر، ط ١ ١٤٢٠ هـ

١٩٩٩ م

^٢ . فاضل صالح السامرائي ، الجملة العربية والمعنى ، ص ٤٧ ، دار الفكر، ط ١ / ١٤٢٨ هـ ٢٠٠٧ م

^٣ . القطب ، تيسير التفسير ، ج ١ ص ١٩٠

^٤ . رشيد بلحبيب ، ضوابط التقديم وحفظ المراتب في النحو العربي، ص ١٧ جامعة محمد الأول ، كلية الآداب والعلوم الإنسانية ، الدار

البيضاء ، ط ١ ١٩٩٨ م

ذلك ركننا الجملة الاسمية، فكل واحد منها حقه الرفع وحين يتساوى في التعريف أو التنكير وجب أن يكون المتقدم مبتدأ والمتأخر خبراً ففي جملة (زيد المنطلق) وجب أن يكون (زيد) مبتدأ و (المنطلق) خبر، ونذكر دور العلامة الإعرابية في الحد من حرية تحرك المفردات حين يدخل ناسخ فعلي على الجملة الاسمية التي اتحد ركنها في التعريف فيجوز معه التقديم والتأخير؛ لاختلاف العلامة الإعرابية ففي المثال السابق يمكن أن يتقدم خبر الناسخ على الاسم؛ لأنه آمن اللبس بالعلامة الإعرابية.

ولا يعني أن وجود العلامة الإعرابية مبيح للتقدم والتأخر في التركيب دون ملاحظة المعنى، فقد يكون التركيب مستقيماً نحواً ومستقيماً معنى في حالة تقديم لفظ على آخر في ذات التركيب، لكن المعنى يختلف باختلاف المتقدم منهما وباختلاف الأسلوب الذي يحمل فكرة منشء النص، وهو ما يمكن أن نفهمه من توجيه القطب لبعض الآيات؛ إذ يشير إلى أن العلامة الإعرابية تكون دليلاً على المعنى المراد في آيات يكون فيها المعنى صحيحاً مستقيماً حين تبدل مواقع الكلمات في ذات التركيب ففي قوله تعالى ﴿إِنَّمَا يَخْشَى اللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ الْعُلَمَاءُ﴾ [فاطر: ٨٢] يسوق القطب علة تقديم المفعول به (لفظ الجلالة الله) وتأخير الفاعل (العلماء) فيقول "وانما آخر الفاعل؛ لأنه المحصور فيه أي لا تصدر الخشية الا من العلماء" ١ والمحصور فيه بانما يكون المتأخر دائماً ودليل تأخير الفاعل هو العلامة الإعرابية (الضمة) على آخر لفظ العلماء "والرفع علم الفاعلية" ٢ وحين نقدم ونؤخر على خلاف الترتيب الوارد في الآية يكون المعنى صحيحاً مستقيماً لكنه غير مراد في كلام الله تعالى إذ "لو قدم، كان المعنى ما يخشى العلماء إلا الله وهو معنى صحيح لكنه غير مراد" ٣ و"الإعراب فرع المعنى، ومهمته الإبانة عن المعاني بالألفاظ" ٤

ولا يتعرض القطب للتقديم والتأخير المستفاد من العلامة الإعرابية في بعض التراكيب؛ ولعله يهمله في التفسير لوضوح معناه وعدم وجود كبير عناء في الوصول إلى المتقدم والمتأخر، لكنه يعتمد إلى استخراج السر البلاغي في متقدم أو متأخر معطوف عليه مشارك له في الحكم والإعراب، فبيّن الترتيب الوارد في المعطوفات التي يشملها حكم واحد كما في قوله تعالى ﴿وَإِذَا حَضَرَ الْقِسْمَةَ أُولُو الْقُرْبَىٰ وَالْيَتَامَىٰ وَالْمَسْكِينُ فَأَرْزُقُوهُمْ مِنْهُ وَقُولُوا لَهُمْ قَوْلًا مَعْرُوفًا﴾ [النساء: ٨] ففي الآية تقديم المفعول به على الفاعل والعلامة الإعرابية تُحيل إلى تأخير الفاعل وتقدم المفعول به، وهي من الوضوح والبيان ما لا تحتاج معه إلى كدٍ ذهن وعناء في تحديد المواقع الإعرابية، فيتجاوز القطب البين الظاهر ويذهب إلى المغزى من الترتيب الوارد في الآية بين الفاعل وما عُطف عليه، ويزداد الأمر مشقة في الوصول إلى

١. القطب، هميان الزاد إلى دار المعاد، ج ٢/١٢ ص ٢٦٠

٢. فاضل السامرائي، الجملة العربية والمعنى، ص ٣٤

٣. القطب، هميان الزاد إلى دار المعاد، ج ٢/١٢ ص ٢٦٣

٤. ابن جني، الخصائص، ص ٦٨

مقصود الترتيب حين ورد العطف بالواو الدالة على مطلق الجمع، فيثور تساؤل مفاده أهذا الترتيب مقصود في الآية أم يراد منه الجمع بين المعطوفات في الحكم فحسب؟ خاصة مع عدم وجود قرينة لفظية تحيل إلى إرادة الترتيب، فيذهب القطب إلى تأويل يعتمد فيه على موجهات خارجية يفسر به ذلك الترتيب فيقول " (أولو القُرْبَى) ممن لا يرث قَدَمُهم لعظم حق القرابة، والمراد قرابة الميت (وَالْيَتَامَى) قَدَمُهم على المساكين لشدة حاجتهم لضعفهم عن القيام بأنفسهم (وَالْمَسَاكِينُ فَارْزُقُوهُمْ) : أي أعطوهم " ١ إذا فالقطب يجد أن الترتيب مقصود والمعطوفات فيه متناسبة معتمدة على منطق الترتيب، ويظهر أثر توجيهه وتأويله أن لو اجتمعوا فيقدم المتقدم في الترتيب ثم المتأخر، ويرى القطب أن هذا الترتيب قائم على منطق القرابة من الميت والملاءة المالية بحس الأغلب الأعم لا الواقع وهي كالاتي:

أ/ القرابة (لقرهم من الميت بصرف النظر عن الملاءة المالية وهو ما نفهمه من عمومات التوجيه)

ب/ اليتامى (لشدة حاجتهم)

ج/ المساكين

أخيرا يجد القطب في العلامة الإعرابية فسحة تجيز التقديم والتأخير، ويجعلها قرينة تحدد مواقع الكلمات فالإعراب " يعطي المتكلم سعة في التعبير وحرية في الكلام فيقدم ويؤخر من دون لبس إذ يبقى الكلام مفهوما " ٢ بل في بعض الأحيان يفاضل بين قراءة و أخرى بالاستناد إلى العلامة الإعرابية كما في القراءة الواردة في قوله تعالى ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾ [الفاتحة: 2] " بكسر الدال توفيقا بينه وبين اللام بعده .. وقراءة إبراهيم بن عبله بضم اللام إتباعا للدال " فيرجح القطب القراءة الثانية ويجعلها أولى من سابقتها "لأن الإعراب أشرف فهو أحق أن يتبعه غيره، وضمة الدال إعراب فاتبع لها حركة الدال " ٣

٢/ المعنى :

لا شك بأن التوجيه النحوي لكلمة معينة إنما هو فرع للمعنى، فحين نحكم على كلمة في تركيب بوصف معين من الأوصاف النحوية إنما هو مستفاد من المعنى الذي تؤديه تلك الكلمة في التركيب، ولا إشكال حين يكون المعنى واضحا ظاهرا جليا له دلالة واحدة فقط، بل يظهر الإشكال حين يسمح المعنى بتعدد التوجيهات النحوية لكلمة واحدة في التركيب، هذه المعاني غالبا ما تكون سببا في تعدد التوجيهات النحوية للكلمة ف " لعبت المعاني تابعة له الأعراب " ٤ قد أشار القطب إلى تعدد الأوصاف النحوية لكلمة بتعدد معانيها وذلك حين عدد الوجوه النحوية الممكنة في قوله تعالى

١. القطب ، هميان الزاد إلى دار المعاد، ج ٤ ص ٤١١

٢. فاضل السامرائي، الجملة العربية والمعنى، ص ٥٣

٣. القطب ، هميان الزاد إلى دار المعاد، ج ١ ص ١٥٤

٤. نفسه ، ج ٤ ص ٣٩٥

﴿إِذْ يَعِشُكُمْ النَّعَاسُ أَمْنَةً مِّنْهُ﴾ [الأ: ١١] حيث يقول " والمعنى مختلف بالإعراب فعلى أنَّ أمانة مفعول لأجله، ونعاساً مفعول يكون المعنى أن الأمن حصل لهم النعاس لما نعسوا اضطراباً من الله جل وعلا، وصحوا وصاروا آمنين ، وهكذا كنت أفسر الآية وكذا إن جعلنا أمانة حالاً، فإما مقدرة، فالأمن بعد النعاس مسبب عن النعاس ومقارنة أو ماضية، فهو معه أو قبله"^١

ومما قدم فيه المفعول به للمعنى قوله تعالى ﴿يُؤْتِي الْحِكْمَةَ مَن يَشَاءُ﴾ [البقرة: ٩٦٢] "وقدم المفعول الأول وهو الحكمة على طريق التقديم للاهتمام، ودلّ المفعول هو من أوله قوله ﴿وَمَنْ يُؤْتَ الْحِكْمَةَ﴾ [البقرة: ٩٦٢] إذ أناب ضمير (من) ونصب الحكمة، والأصل في باب أعطى وكسى ألا ينوب الثاني، ودلّ عليه أيضاً أنَّ من هو الفاعل معنى لأنّه الآخذ، وقرأ يعقوب والأعشى (يؤت) بكسر التاء وعلى هذا فالضمير عائد إلى الله والمفعول الأول محذوف، أي ومن يؤته الله، والفاعل الذي ناب عنه المفعول في القراءة الأولى ضمير الله".^٢ من خلال هذا التخريج ندرك أن القطب اتكأ على قاعدتين يبرر بهما تقديم المفعول الثاني على المفعول الأول، قاعدة نحوية وهي أنّه لا ينوب الثاني عن الأول في باب أعطى وكسى، والمعنى وهو أن (من) هو الآخذ في المعنى فحين بني الفعل للمجهول كان أولى بنيابته عن الفاعل على غيره.

قد ينظم مع المعنى غيره من الموجهات ليكون سببا في تبرير تقديم لفظ على آخر كالفاصلة القرآنية والاهتمام وبهما استبعد غيره من المعاني في قوله تعالى ﴿وَأَرْسَلْنَاكَ لِلنَّاسِ رَسُولًا﴾ [النبي: ٤١] حيث يقول "وعليه فقدم للفاصلة وطريقة العرب في الاهتمام لا كما قيل : إنه قدم للحصر؛ لأنه لم يرد أن يقول : رسولا إلى الناس لا إلى غيرهم، ولا أن يقول : إلى الناس فقط لا إليهم مع غيرهم؛ لأنّ المقام ليس لذلك بلا رد على من قال : أرسل للعرب فقط؛ ولأنّه قد أرسل إلى الجن، بل قيل : وإلى غيرهم أيضاً، وليس كما قيل : إنه إذا علقنا للناس برسولا لم يكن رسولا حالاً مؤكدة، بل حالاً للتعميم، فإنّه حال مؤكد لعامله، علق اللام بأرسلناك أو به، فان كونه في وجه التعليق به بمعنى رسولا للناس جميعاً غير معروف من جهة علم العربية واللغة^٣

وجدنا أنَّ المعنى يكون مبرراً للتقديم والتأخير في الجملة بنوعيتها الاسمية والفعلية، فيمكن أن يتقدم الخبر على المبتدأ ويمكن أن يتحرك المفعول به أو المفاعيل عند تعددها بحرية في التركيب مادام المعنى مفهوماً، ومثلما يكون المعنى مانحاً للمفردات حرية التحرك في الجملة يعمل على النقيض فيشل حركة المفردات في

^١ . القطب ، هميان الزاد إلى دار المعاد، ج ٤ ص ٣١٨

^٢ . نفسه ، ج ٣ ص ٤١١

^٣ . نفسه ، ج ٥ ص ٦٠

التركيب فتصبح أسيرة رتب محفوظة يطوّقها المعنى فلا تبرح مكانها، كما في "التركيب التي يعدها النحاة كالكلمة الواحدة نحو الصفة والموصوف والمعطوف والمعطوف عليه والبدل والمبدل منه"^١ وأسلوب الحصر فإن المعنى الذي يريده المتكلم يلزم منه أن يكون التعبير على وفق ذلك الشكل فلو تبدلت مواقع المفردات تتغير معناها المعاني بالضرورة كما في قوله تعالى ﴿مَا الْمَسِيحُ ابْنُ مَرْيَمَ إِلَّا رَسُولٌ﴾ [المائدة: ٥٧] أي ليس هو الله، ولا ثالث ثلاثة، ولا ابن الله، بل هو مجرد رسول من جنس الرسل قبله كما قال^٢ وهذا المعنى لا يؤديه إلا أن تكون الألفاظ على هذا الترتيب فالله تعالى يحصر عيسى عليه السلام في الرسالة فحسب، ولو قدم الرسالة على عيسى عليه السلام لانحصرت فيه وهو معنى لا يراد وغير صحيح؛ لأن الله تعالى أرسل غيره من الرسل، وعلى هذا كان المعنى مقيدا للألفاظ.

٣/ القرينة

إن القرينة يمكن بواسطتها الوصول إلى المعاني النحوية للمفردات في التركيب وتمنح المرسل حرية التصرف بالمفردات في التركيب تقديمًا وتأخيرًا؛ لأنها يؤمن معها اللبس، وتتوزع القرائن التي يمكن أن الاستعانة بها في تحديد مواقع المفردات في التركيب إلى قرائن عقلية ولفظية وقد تكون قرائن خارجية، فمن القرائن العقلية مثلاً توجيه قولهم أكل الكمثرى موسى، لا توجد علامة إعرابية تبين رتبة كلٍّ من الفاعل والمفعول، غير أن التركيب يحمل قرينة عقلية تبين التقديم والتأخر الحاصل في المثال فالكمثرى وقع عليها فعل الفاعل، وموسى هو من قام بالفعل ويستحيل عقلاً أن يكون المقدم في المثال قد وقع منه الفعل فتحتررت الجملة من قيد الترتيب فجاز التقديم والتأخير مع وجود القرينة العقلية. ومن القرائن اللفظية التي تُحِيل إلى مواقع المفردات تاء التأنيث الساكنة في مثل كلمت موسى هدى، فالفاعل هو المؤنث بسبب القرينة اللفظية (تاء التأنيث) إذ لحقت الفعل الماضي لتدل على أنّ الفاعل مؤنث.

وقد يعتمد القطب على قرائن خارجية تتمثل في حمل القطب التأويل على آية تحمل نفس التركيب فيحمل التقديم والتأخير على تلك الآية ومن ذلك قوله تعالى ﴿مَنْ يُطِيعِ الرَّسُولَ فَقَدْ أَطَاعَ اللَّهَ وَمَنْ تَوَلَّىٰ فَمَا أَرْسَلْنَاكَ عَلَيْهِمْ حَفِيظًا﴾ [النساء: ٥٨] قدم للفاصلة ولطريقة العرب في الاهتمام، وحفيظاً حال من كاف أرسلناك، ويجوز أن يكون المعنى، وما أرسلناك حفيظاً عليهم تحفظهم من الوقوع في الشرك والمعاصي، والأول أولى، لأنه يتبادر من لفظ عليهم، ولأمثاله من القرآن المتبادر منها الأول كقوله ﴿وَمَا أَنْتَ عَلَيْهِمْ بِوَكِيلٍ﴾ [الأنعام: ٧٠١] وقد يحمل ترتيب جملة يجوز فيها التقديم والتأخير على جملة يجب فيها الترتيب كما في قوله تعالى ﴿يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ حَسْبُكَ اللَّهُ﴾ [الأنفال: ٤٦] حسبك

^١ . كريم حسين ناصح الخالدي، نظرية المعنى في الدراسات النحوية، ص ٣٥٣

^٢ . القطب، هيان الزاد إلى دار المعاد ج ٥ ص ٥٣٩

^٣ . نفسه، ج ٥ ص ٦٣

مبتدأ، والله خبر، بدليل ﴿فَإِنْ حَسَبَكَ اللَّهُ﴾ [الأ: ٢٦]¹ فإن الآية الأولى يمكن أن يتقدم الخبر فيها على المبتدأ، في حين أن الآية الثانية لا يصح تقدم خبرها على اسمها؛ لأنّ الناسخ الحرفي ضعيف لا يتقدم فيه الخبر على الاسم لضعفه وعدم أصالته في العمل.

٤/ أمن اللبس:

ينص النحاة على امتناع التقديم والتأخير في حالات لا يؤمن معها اللبس، منها إذا تساوى المبتدأ والخبر تعريفاً وتنكيراً، وكذا إذا كان خبر المبتدأ جملة فعلية فاعلها ضمير مستتر فيجب "التزام طريقة واحدة في التعبير إذا لم يؤمن اللبس"² والمقصود باللبس أن يرد في التركيب احتمالان أو أكثر من غير مرجح لأحد تلك الاحتمالات، وهذا اللبس يرتبط بالمعنى حيناً وبالموقع الإعرابي حيناً آخر، فالارتباط بالمعنى مثلاً في المبتدأ والخبر حين يكونا معرفتين يجب أن يكون المتقدم مبتدأ والمتأخر خبراً؛ لأنّ الأصل أن يكون المبتدأ معرفة والخبرة نكرة فلا يخبر إلا عن معروف لدى السامع، وهو الحد الأدنى المشترك بين المرسل والمتلقي في الفكرة التي ترد في التركيب، ثم يخبر عنه بنكرة هي محط الفائدة، وحين يتساوى في التعريف بأن يكون كل منهما صالحاً للابتداء يلتزم الترتيب في الجملة الاسمية؛ لأنّ المعنى يتغير بتغير المواقع في الكلام، أمّا الارتباط بالموقع الإعرابي فإنه مع عدم التزام التركيب يصبح للكلمة موقعاً إعرابياً لازماً لها فلو تقدم أو تأخر لالتبس بغيره من المواقع الإعرابية ويتبعه تغير في المعنى، مثلاً في المبتدأ الذي يكون خبره جملة فعلية فلو آخر لالتبس بالفاعل فلا ندري موقعه الإعرابي فاعلاً أو مبتدأً فالتزم فيه تقدم المبتدأ في مثل زيد قام ومنه قوله تعالى ﴿اللَّهُ يَسْتَهْزِئُ بِهِمْ وَيَمُدُّهُمْ فِي طُغْيَانِهِمْ يَعْمَهُونَ﴾ [البقرة: ٥١]. وسأتعرض لهذه الصورة بالتفصيل لاحقاً. ونخرج أنه حين يؤمن اللبس في التركيب جاز التقدم والتأخر.

وقد نصّ القطب على إجازة تقديم الجار والمجرور (نائب فاعل) على اسم المفعول حين أمن اللبس في قوله تعالى ﴿وَلَا تَقْفُ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِ عِلْمٌ إِنَّ السَّمْعَ وَالْبَصَرَ وَالْفُؤَادَ كُلُّ أُولَئِكَ كَانَ عَنْهُ مَسْئُولًا﴾ [الإسراء: ٦٣] يقول القطب "ويجوز كون عنه نائباً عن فاعل مسئولاً فلا ضمير في مسئولاً وليس ذلك خطأ خلافاً للقاضي؛ لأنّ علة منع تقديم النائب اللبس بالمبتدأ ولا لبس فيما إذا كان النائب جاراً ومجروراً مع أنه يسامح فيه ولا يسامح في غيره وإنما لم يجز الزيدون قام أو أكرم على تقديم الفاعل أو النائب مع أنه لا لبس فيه بفتح اللفظ هذا ما ظهر لي، وزاد بعض أن النائب قدم هنا لحماً لأصالة ظرفيته لعروض كونه نائباً ولأنّّه ليس فاعلاً حقيقة بل مفعول في المعنى"³ ندرك بأنّ هذه الإجازة مبنية على أمن

¹. القطب، هميان الزاد إلى دار المعاد، ج ٤/ ١ ص ٢٦٨.

². فاضل السامرائي، الجملة العربية والمعنى، ص ٧٦.

³. القطب، هميان الزاد إلى دار المعاد، ج ٢/ ٩ ص ١٧٨.

اللبس إذ الأصل أن يأتي العامل أولاً ثم يعقبه المفعول وقد ورد في الآية بخلافه وتأول القطب ذلك التقدم معتمداً على سببين هما: أولاً، أمن اللبس إذ في هذه الصورة لا يلتبس الجار والمجرور بمتعلقه؛ لأنهم يتوسعون في الظرف والجار والمجرور ما لا يتوسعون في غيره، ثانياً، لمح الأصل فنائب الفاعل أصله مفعول به ويجوز أن يتقدم المفعول به على فعله وفاعله، فكان مسوغاً لذلك التقدم، لذا نجد اعتراض القطب على القاضي بعدم جواز التقدم قائماً على أمن اللبس.

وكذلك جاز تقديم الحال في قوله تعالى ﴿وَأَوَّلُوا الْعِلْمَ قَائِمًا بِالْقِسْطِ﴾ [آل عمران: ٨١] يقول القطب "في نية التقديم، أي: شهد الله قائماً بالقسط أنه لا إله إلا هو، وسوغ تأخير الحال، أنه لا لبس، إذ لا يتوهم أنه حال من الملائكة، وأولى العلم، أو من أحدهما، أو منهما، ومن الله، لأنه مفرد وكذلك كونه حالاً من هو، والعامل فيها على الأول، وشهد على الثاني"^١

٥ / العامل:

يقوم تركيب الجملة العربية على مقتضى نظرية العامل، والأصل في العامل أن يكون متقدماً على معموله، إذ "رتبة العامل قبل المفعول"^٢ وله أثر فيه ترتيباً وإعراباً، فمن أثره في الإعراب أننا وجدنا القطب قد أعرب صفات لفظ الجلالة في مستهل سورة الرعد بحسب العوامل فساق علة قراءة الجر متأثراً بنظرية العامل فقال "وقرأ غير نافع وابن عامر بالجر على أنه بدل أو بيان للعزیز والأصل إلى الله العزيز الحميد فقدم الوصف وهو العزيز وأعرب بحسب العامل وكان الموصوف بدلاً منه أو بياناً وهكذا إذا تقدم نعت المعرفة"^٣

إنّ العوامل ليست على درجة واحدة من القوة في التأثير فتأثير بعضها أقوى بعض، وهذا له تأثير على مستوى ترتيب الجملة فالعوامل اللفظية أقوى من المعنوية، والعامل اللفظي نفسه يتفاوت قوة وضعفاً بحسب موقعه في الجملة فيكون قوياً حين يعمل متقدماً ويضعف حين يتأخر، فحينئذ يلتجأ إلى ما يتقوى به لتمام عمله، وقد وجدنا القطب ينص على أنّ العامل اللفظي تقوى باللام في قوله تعالى

﴿وَلَمَّا سَكَتَ عَنْ مُوسَى الْغَضِبُ أَخَذَ الْأَلْوَابَ فِي نُسْخَتِهَا هُدًى وَرَحْمَةً لِلَّذِينَ هُمْ لِرَبِّهِمْ يَرْهَبُونَ﴾

[الأعراف: ٤٥١] حيث يقول "اللام لام التقوية، دخلت على مفعول الفعل من قوله (يَرْهَبُونَ) أي يخافون لضعفه على العمل بتقدم مفعوله"^٤ فحين ضعف العامل بالتأخر دخلت اللام على معموله المتقدم عليه تقوية للعامل، وبعامل التقوية جاز أن يتقدم المفعول على عامله اللفظي.

^١ . القطب ، هميان الزاد إلى دار المعاد ، ج ٤ ص ٣٨

^٢ . شمس الدين محمد بن أحمد بن عبد اللطيف الكيشي ، الإرشاد إلى علم الإعراب ، ص ١٠٩ ، تحقيق ، عبد الله بن علي الحسيني ومحسن بن سالم العميري ، معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي ، مكة المكرمة ، ط ١ ، ١٤١٠ هـ ١٩٨٩ م

^٣ . القطب ، هميان الزاد إلى دار المعاد ، ج ٩ ص ١٠٩

^٤ . نفسه ، ج ٧ ص ١٠

وليس ذلك مقصورا على العامل اللفظي فحسب فقد وجدنا القطب يوجه تقوية العوامل المعنوية بلام التقوية فخرج عليها قراءة ﴿وَلِكُلِّ وُجْهَةٍ مُّوَلِّيَهَا﴾ [البقرة: ١٨٤١] بإضافة كل إلى وجهة حيث أجاز "كون اللام زائدة في هذه القراءة، وكل مبتدأ، وجملة هو موليتها خبر فيكون على هذا عائدة إلى كل لوقوعه على الوجهة، والابتداء عامل ضعيف، فقوى بالحرف المأني به للتأكيد، أو اللام زائدة للتأكيد وتقوية العامل الضعيف، لكونه وصفا على الاشتغال، أي هو مول لكل وجهة موليتها، أو لكونه وصفا ومتأخرا، أي هو لكل وجهة مول هو موليتها" ^١ يتخرج أن إعراب القطب للقراءة يعتمد فيه على العامل قوة وضعفا، فعَدَّ الابتداء عاملا ضعيفا لأنه عامل معنوي وحين جمع الوصف والتأخر مع ضعف العامل جيء له بما يقويه فاعتبر القطب اللام زائدة مقوية للعامل.

إن تعيين العوامل والمعمولات في تركيب الجملة مبيح للتقديم والتأخير في مفردات الجملة ، وكما أن للعامل دورا في تحديد مواقع الكلمات، ويمنح المرسل فسحة الحرية التي تشدها اللغة تقدما وتأخير على وفق الغرض الذي يريد المرسل إيصاله، يحد في جانب آخر من تلك الحرية ولا يجعلها مفتوحة يتصرف فيها المرسل كيف شاء؟ إذ لو فتح الباب على مصراعيه لأدى ذلك إلى عشوائية استعمال اللغة، ففي الوقت الذي يوسع فيه العامل التصرف بالمفردات، يضيق من جانب آخر فيمنع صورا لا يجوز فيها التقديم والتأخير، وهو ما نلمسه بجلاء ووضوح في مصنفات النحاة فأجازوا تقديم الخبر على المبتدأ وتقديم خبر الناسخ الفعلي على اسمه وتقديم خبر الناسخ الحرفي على اسمه، وتقديم المفعول به على الفاعل وتقديمه على الفعل والفاعل، ولكنهم تحفظوا في بعض الصور فيصبح العامل حائلا دون تقديم لفظة على أخرى فمثلا لا يجوز أن يتقدم خبر إن على اسمها في بعض الصور؛ والعلة في ذلك عاملية بحتة إذ إن "هذه الحروف أشبهت الفعل في العمل فكانت فرعا عليه، وتقديم المنصوب على المرفوع فرع، فالزمو الفرع الفرع، ولما كان الفعل أصلا وجب أن ينحط ما أشبهه عنه في العمل" ^٢ بل يذهب الكوفيون إلى أبعد من ذلك حين يعدون أن عمل هذه الحروف ضعيف فهي تنصب الاسم والخبر باق على رفعه وذلك لضعف العامل" ^٣

نظرية العامل حاضرة في تفسير القطب وأثرها في تأويل العدول عن أصل الترتيب بيّن، فقد يعدل بالجملة ويتعمق في تحليلها تحليلا ينطلق فيه من نظرية العامل كما في قوله تعالى ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾ [الفاتحة: ٢] فيقول "...والحمد مبتدأ والله متعلق بمحذوف خبر لا بالحمد، الأصل نصب الحمد على المفعولية المطلقة واللفظ بعده معمول له، أو للفعل المناسب للمحذوف، وقد قرئ بالنصب

^١ . القطب ، هميان الزاد إلى دار المعاد ، ج ٢ ص ٣٩١

^٢ . ابن الأنباري ، أسرار العربية ، ص ١٢٣

^٣ . أبو البركات ابن الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف ، ج ١ ص ١٦٧

على ذلك في غير السبع، بل في غير العشر ، أى أحمد لله الحمد، أو حمدت لله الحمد ، حذف العامل وأخر لله واللام فيه للتبيين ، وإنما أخر بعد أن أصله التقديم ، لأنه لما حذف العامل قام الحمد مقامه ، فكأنه العامل في الله فأخر عنه "إِنَّ تعمق القطب في تحليل تركيب هذه الآية يمكن دراسة في الخطوات الآتية :

١/ أصل الجملة فعلية (أحمد الله الحمد، حمدت الله الحمد) ومعمده قراءة النصب في غير السبع أو العشر .

٢/ حذف العامل في الجملة الفعلية

٣/ تأخير الجار والجرور الذي هو لفظ الجلالة ، وقدمت كلمة الحمد.

٤/ عدل بالتركيب من الجملة الفعلية إلى الجملة الاسمية لغرض بلاغي وهو إفادة الثبوت والاستمرار. إن تقديم الحمد على الجار والجرور يعلله القطب تعليلاً ينطلق فيه من نظرية العامل إذ الأصل أن يأتي العامل أولاً ثم يعقبه المعمول وقد نابت كلمة الحمد مناب المصدر فقدمت على الجار والجرور حين عملت فيه، ويبقى بأن القراءة سنة متبعة لا يمكن التقديم والتأخير فيها، بيد أن القطب فسر تركيباً وردت عليه الآية بهذا التفسير المتعمق البعيد.

ونخرج بأن العامل له تأثير قوي في الترتيب الذي يرد على خلاف الأصل في الجمل الاسمية المطلقة أو المقيدة والجملة الفعلية ومقيداتها، وكانت قواعد الأصل والفرع والعوامل والمعمولات لها تأثير واضح في تأويل القطب لآيات منطلقاً فيها من نظرية العامل.

٦/ الصدارة :

لقد وضع النحاة أحكاماً للكلمات التي يجب أن تقع في صدر الكلام ولا يمكن بحال أن تأتي في درجه أو طرفه، فهذه الكلمات تعمل في غيرها ولا تعمل فيها غيرها، وحين نقول إن لها الصدارة فإنها تُلزم الجملة ترتيباً معيناً لا يمكن الحيلولة عنه وإلا فلا معنى لصدارتها إن تقدم غيرها عليها، هذه الألفاظ تكون صدراً في الجملة الاسمية أو الفعلية. ومما ورد صدراً في الجملة الفعلية ما الاستفهامية في قوله تعالى ﴿قَالَ لِبَنِيهِ مَا تَعْبُدُونَ مِنْ بَعْدِي﴾ [II بقرة: 331] ما استفهامية مفعول مقدم لتعبدون، والمعنى أي شئ تعبدون بعد موتي؟ قال لهم ذلك ليقولوا له نعبد إلهك وإله آبائك، فيكون قد أخذ الميثاق عنهم على الثبات على الإسلام^٢ وفي قوله تعالى ﴿أَفَكُلَّمَا جَاءَكُمْ رَسُولٌ بِمَا لَا تَهْوَى أَنْفُسُكُمْ

^١ . القطب، هميان الزاد إلى دار المعاد ، ج ١ ص ١٠٩

^٢ . القطب ، هميان الزاد إلى دار المعاد ، ج ٢ ص ٣٤٦

أَسْتَكْبِرْتُمْ ﴿ [ال بقرة:٧٨] "والفاء للاستئناف مقدمة على الهمزة في الأصل ، ولكن أخرت لتمام
صدارة الهمزة"^١

^١ . القطب ، هميان الزاد إلى دار المعاد ج ٢ ص ١٥٩

المبحث الأول: التقديم والتأخير في الجملة الاسمية

إن أصل الترتيب في الجملة الاسمية أن يأتي المبتدأ أولاً ثم يعقبه الخبر، كان التقديم واجبا أو جائزا كما ورد عن الصبان فيما يرويه عن اللقاني "واعلم أن للخبر في نفسه حالتين: التقديم والتأخر والأصل منهما التأخر بقطع النظر عن كونه واجبا أو جائزا"^١ فنص الصبان يسوي بين حالتي التقديم الجوازي والوجوبي ويجعلهما أصلا "فالأصل تقدم المسند إليه على المسند، وقد تجدد ظروف تجعل هذا الأصل واجبا، كما قد توجد اعتبارات توجب عكس ذلك وفقا لقواعد نحوية أو وفاء بحاجات في الموقف اللغوي، وفي غير حالات الوجوب هذه يتسم التركيب بالمرونة بحيث يصح أن يتقدم أحد العنصرين الإسناديين على الآخر، مع ملاحظة أن الأصل هو تقديم المسند إليه، فلا يصح العدول عنه إلا لاعتبارات بلاغية"^٢

إن النحاة حين ينصّون على ترتيب أركان الجملة الاسمية لحظة انتظامها في التركيب لتتشكل منه هو حكم عام يشمل جميع الأنماط التي يتقدم فيها المبتدأ على الخبر، ومعلوم أن تقدم المبتدأ يكون واجبا وجائزا، ولم أجد في حدود ما اطلعت عليه من مراجع من يحدد أيهما الأصل لذا سأطرح تساؤلا . في هذه المسئلة التي سارت في الدرس النحوي . وهو أيهما الأصل الذي تأتي عليه الجملة الاسمية ألتقدم الوجوبي أم الجوازي؟ ولكي أستطيع أن أحدد الأصل أعود إلى ما قررته سلفا وهو مرونة اللغة العربية في إمكانية تبادل المواقع مع بقاء الوصف الإعرابي والمعنى النحوي كما هو، ويظهر هذا الأمر في تحليل الجملتين الآتيتين:

زيد في الدار و في الدار زيد

زيد (مبتدأ) _____ مستقر في الدار (خبر)

مستقر في الدار (خبر) _____ زيد (مبتدأ)

نلاحظ في الجملة الأولى تقدم المبتدأ على الخبر مع إمكانية تأخره، وفي الجملة الثانية وقع تأخر المبتدأ وتقدم الخبر مع الاحتفاظ بالموقع النحوي وهو ما يسمى بالتقدم الجوازي. هذا في جانب الصنعة النحوية، أما من ناحية الدلالة والمعنى فلا شك أنّ له أثرا في المعنى. محل دراسته علم البلاغة. ولكن حين ننتقل إلى جملة أخرى في باب المبتدأ والخبر ينعت النحاة ترتيب مفرداتها بالجمود فلا يوجد للتعبير بها إلا وجه واحد لا يمكن العدول عنه كما يظهر في الشكل الآتي:

زيد قام ٣

١ . أبو العرفان محمد بن علي الصبان، حاشية الصبان على شرح الأشموني لألفية ابن مالك، ج ١ ص ٣٠٥، دار الكتب العلمية ، بيروت،

ط ١، ١٤١٧ هـ، ١٩٩٧ م

٢ . علي أبو المكارم ، مقومات الجملة العربية ، ص ١٤٥ ، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، ط ١، ٢٠٠٦ م

٣ . هذا المثال يجري على قول البصريين بعدم جواز تقدم الفاعل على الفعل.

زيد) مبتدأ) _____ قام (الجملة خبر)

في هذه الجملة تقدم المبتدأ وجوبا وبالضرورة يتأخر الخبر وجوبا؛ والعلة في ذلك أنه لو تأخر المبتدأ للتبس بالفاعل فمنعا للبس لزمّت كل مفردة في الجملة موقعا ثابتا.

لنعد إلى سؤالنا أيهما الأصل؟ ما نرتضيه هو أنّ الأصل في الجملة الاسمية تقدم المبتدأ جوازا وبالضرورة يتأخر الخبر جوازا، وهي صورة لا نسأل فيها عن علة تقدم المبتدأ؛ لأنها جاءت على الصورة الأصلية للجملة الاسمية، وحينها يمكن للمتكلم أن تتغير مواقع المفردات بناء على ما يستدعيه المقام وحال المخاطب، بل عدّ النحاة اعتبار المتقدم مبتدأ والمتأخر خبرا فيما قُدم وهو جائز التقديم خارجا عن سنن العربية فقد روى سيبويه عن الخليل أنه كان "يستقبح أن يقول قائم زيد، وذاك إذا لم تجعل قائما مقدّمًا مبنيا على المبتدأ، كما تؤخر وتقدم فتقول: ضرب زيدا عمرو، وعمرو على ضرب مرتفع. وكان الحد أن يكون مقدّمًا ويكون زيد مؤخرًا. وكذلك هذا، الحد فيه أن يكون الابتداء فيه مقدّمًا. وهذا عربي جيد. وذلك قولك تميمي أنا، ومَشْنُوْءٌ مَن يَشْنُوْكَ، ورجلٌ عبدُ الله، وخَزْرٌ صُفْتُكَ" ^١ وقد سأل أبو على أبا بكر عن سبب استقبح الخليل هذا المثل فأجابه "لأن الكلام على ضَرَبَيْن: فعل وفاعل، مبتدأ وخبر، وليس هذا كواحدٍ منهما، لأنه ليس بفعلٍ يرتفع به فاعله، ولا هو مبتدأ يجيء بعده خبره، فليُخْرِجْهُ عن حَدِّ ما عليه الكلامُ قُبْح، فإذا أردت بذلك التأخير كان أحسن كلام" ^٢

أما تقدم المبتدأ وجوبا فإنه لا بد من ذكر علة تقدمه ويلزم صورة واحدة، فإن قدم أو أخر كان الكلام غير مستقيم نحويا إذ هو على خلاف الأصل، وأقرر هذه النتيجة للأسباب الآتية:

١/ أنه في حال تقدم المبتدأ وجوبا يجب أن يُذكر السبب الذي من أجله تقدم المبتدأ، والمطالبة بذكر السبب هي قرينة مخالفة الأصل، فما جاء على أصله لا يُسأل عن علته، وتطبيقات هذه القاعدة كثيرة في المادة النحوية، فعلى سبيل المثال أنهم لم يذكروا سببا حين يكون الرفع أو النصب أو الجر أو الجزم بالعلامة الأصلية، وإن أعربت الكلمات بعلامات فرعية يتبعون العلامة بذكر السبب، والأصل في الأسماء كذلك الإعراب فما جاء منها معربا لم يذكروا سبب إعرابه وما جاء من الأسماء مبنيا أتبعوا الاسم بعلّة البناء. ^٣ وبإسقاط هذه القاعدة المبنية على ثنائية الأصل والفرع، نلفهم لا يذكرون السبب حين يكون المبتدأ جائز التقدم، بينما ينصون على السبب الذي يتقدم فيه المبتدأ وجوبا.

٢/ أن حالات تقدم المبتدأ وجوبا محصورة في صور معينة معدودة، وهذا الحصر هو مظنة مخالفة الأصل، فبتتبع المصنفات النحوية نلفهم يفرّدون في باب الجملة الاسمية موضعا يتحدثون فيه عن مواطن تقدم

^١ . سيبويه، الكتاب، ج ٢ ص ١٢٧

^٢ . أبو علي الفارسي، التعليقة على كتاب سيبويه، ج ١ ص ٢٨٠

^٣ . شمس الدين محمد بن عبد المنعم بن محمد الجوزي، شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب، ج ١ ص ٢٦٨ تحقيق، نواف بن جزاء الحارثي، عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، المملكة العربية السعودية، ط ١، ١٤٢٣ هـ ٢٠٠٤ م

المبتدأ وجوبا فيعددونها، ذلك التعداد من جملة الحجاج التي وجدناه صالحة لتأييد ما ارتأيناه في أصل ترتيب أركان الجملة الاسمية، بينما في مواطن الجواز فلا يعدو ذكر بعضهم لها أن يكون تعدادا على سبيل المثال لا الحصر فيضبط بقاعدة أمن اللبس وكونه غير وارد في حالات الوجوب.

٣/ ما تتميز به اللغة العربية بفضل الإعراب من مرونة التصرف بالمفردات تقدما وتأخيرا، وحين وجدت العلامة الإعرابية ولم نسمح بالتصرف في الجملة ولم تتح اللغة إلا نموذجا واحدا في تلك الحالات نعتقد أنها خالفت الأصل. واستصحابا لهذا الأصل التي تتميز به اللغة ندرج فيه أركان الجملة الاسمية فتمنح حرية الحركة تقدما وتأخيرا.

بعد هذه النتيجة التي خلصنا فيها إلى أنّ الأصل في الجملة الاسمية جواز تقدم المبتدأ على الخبر لا وجوبه، سوف نجاوز الحالات التي يتقدم فيها المبتدأ جوازا؛ لأنها جاءت على الأصل، وسأدرس حالات التقدم الوجوبي لأنها على خلاف الأصل :

أولا : تقدم المبتدأ وجوبا :

يحصّر النحاة المواطن التي يتقدم فيها المبتدأ وجوبا، وكنا قد قررنا أنه جاء على خلاف الأصل حين حجر مرونة التقدم والتأخر ومن هذه المواطن:

١/ أن يكون خبر المبتدأ جملة فعلية :

يجب تقدم المبتدأ إذا كان الخبر جملة فعلية فاعلها ضمير مستتر فيها وذلك لئلا يلتبس بالفاعل^١؛ لأنه حين يتأخر المبتدأ لا نعلم نوع الجملة اسمية هي أم فعلية ؟ وذلك في مثل قولهم (زيد قام) وإعراب الاسم المتقدم مبتدأ غير مسلم به من جميع النحاة، وتحرير نزاعهم في جواز تقدم الفاعل على فعله بمعنى أرتبة الفاعل محفوظة فيجب أن تأتي بعد الفعل ولا يجوز تقدمه عليه أم غير محفوظة فيمكن أن تتقدم عليه^٢ ؟ " ولا شك أنّ قرينة الترتيب لها أهميتها وأثرها الفعّال في التمييز بين المركب الاسمي والمركب الفعلي^٣ ويمكن تحليل الجملة بناء على الخلاف النحوي كالآتي:

زيد مبتدأ — قام خبر جملة اسمية خبرها جملة فعلية

قام فعل _____ زيد فاعل جملة فعلية

١. ابن هشام، أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ج ١ ص ٢٠٦

٢. ينظر الخلاف في: مهدي المخزومي، في النحو العربي نقد وتوجيه، ص ٢٤٢، ٢٤٣ دار الزائد العربي، بيروت لبنان، ط ٦، ١٤٠٦ هـ

١٩٨٦ م و محمود أحمد نخلة، مدخل إلى دراسة الجملة العربية، ص ١٣٩ و حسن الملخ، رؤى لسانية في نظرية النحو العربي،

ص ٢٥، ٢٦ دار الشروق للنشر والتوزيع، ط ١، ٢٠٠٧ و رشيد بلحبيب، ضوابط التقديم وحفظ المراتب في النحو العربي، ص ٢٠٣

٢٠٤، و تمام حسان، اللغة العربية معناها ومبناها، ص ٢٠٧ و مسعود الحديدي، الجملة في الدرس اللغوي العربي الحديث،

ص ٢٤٠

٣. أبو السعود حسين شاذلي، المركب الاسمي الإسنادي وأنماطه من خلال القرآن الكريم، ص ٥٥، ط ١، ١٤١٠ هـ ١٩٩٠ م

والخلاف كما يظهر مرتبط بعاملين صناعي وهو معيارية القواعد ومعنوي وهو أمن اللبس، وكنا قد ارتضينا جواز تقدم الفاعل على فعله في نمط من أنماط جملة الشرط وذلك حين يحذف فعل الشرط بعد بعض الأدوات مثل إذا وإن كما في قوله تعالى ﴿وَإِنْ أَمْرًا خَافَتْ مِنْ بَعْلِهَا نُشُورًا أَوْ إِعْرَاضًا﴾ [النساء: ٨٢١: ٤١] وقوله تعالى ﴿إِذَا السَّمَاءُ انشَقَّتْ﴾ [١] وارتضيناه حين كان تأويلا منبعه النص وغايته الوصف ويقرب من الذائقة اللغوية، وبينه وبين مسألتنا التي ناقشناها فرق دقيق وهو أن جواز تقدم الفاعل على فعله دليل من أدلة القائلين بعدم وجود محذوف في جملة الشرط، والاستدلال به مرحلة لاحقة يمكن الاستناد إليها بعد أن تتقرر القاعدة بعدم جواز التقدم، ومبنى الخلاف كذلك على جواز مجيء جملة الشرط جملة اسمية، فحين ولي أداة الشرط الاسم التمس له نحاة البصرة تأويلا ينتظم به في القاعدة، والمسألة التي نحن بصدددها، صورتها تتمثل في جملة مستقلة يأتي فيها اسم في الصدر متلو بفعل يستكن فيه ضمير مستتر، والخلاف يدور في ذلك الاسم المتقدم أعرب فاعلا أم مبتدأ؟ فمن أعربه مبتدأ نظر إليه بأنه اسم معرفة مرفوع جاء في أول الكلام خال من العوامل اللفظية، ومن أعربه فاعلا وجد أنه ورد في أول الكلام لفظا لا حكما وتأثر بعامل لفظي جاء بعده، وهو بهذا الشكل منظور إليه نظرة عاملية بحثة .

وقد صرح القطب أنه لا يجوز تقدم الفاعل على فعله في أسلوب الشرط الذي يلي فيه أداة الشرط اسم مرفوع، ونستجلي رأيه في الصورة التي ناقشناها أنه يعرب الاسم المتقدم مبتدأ، إذ يفهم من توجيه قوله تعالى ﴿نُورُهُمْ يَسْعَى بَيْنَ أَيْدِيهِمْ﴾ [الأنعام: ٨] أنه يمنع تقدم الفاعل على الفعل حيث يقول "يتقدم أمامهم أينما ساروا أو سمى اللمعان سيرا" والجملة مستأنفة ﴿وَيَأْمُرُهُمْ﴾ [الأنعام: ٨] في أيمانهم والعطف على بين، ويتعلقان بيسعى أو بمحذوف حال من ضمير يسعى، والجملة الكبرى مستأنفة أو خبر للذين^١ فأعرب الاسم المتقدم المرفوع مبتدأ، فالجملة الكبرى (نورهم يسعى بين أيديهم) جملة نورهم اسمية خبرها جملة فعلية فبان أنه يعرب الاسم المرفوع مبتدأ، ويصرح كذلك بأن الاسم المتقدم على الفعل مبتدأ لا فاعل حين أعرب كلمة الرسول في قوله تعالى ﴿وَمَا لَكُمْ لَا تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالرَّسُولِ يَدْعُوكُمْ لِتُؤْمِنُوا بِرَبِّكُمْ وَقَدْ أَخَذَ مِيثَاقَكُمْ إِنْ كُنْتُمْ مُؤْمِنِينَ﴾ [الحديد: ٨] مرفوعة على الابتداء^٢

ويمكن أن نستدل لرأيه كذلك بمفهوم المخالفة على عدم إجازته تقدم الفاعل على الفعل من توجيه إعراب قوله تعالى ﴿تُرْغَمُوا وَصَمُّوا كَثِيرٌ مِنْهُمْ﴾ [المائدة: ١٧].. وقيل: مبتدأ وعموا خبر مقدم،

^١ . القطب، تيسير التفسير، ج ١٥ ص ١٧٤

^٢ . القطب، هميان الزاد إلى دار المعاد، ج ١٤ ص ١٣٦

وسوّغ ذلك أنه لا يلبس التقديم لاتصال الواو بهما بالفعل والفاعل.^١ يعلل القطب جواز إعراب كلمة (كثير) مبتدأ متأخراً عن خبره الذي هو جملة فعلية أمن اللبس؛ ذلك لأن الفعل إذا أسند إلى ضمير بارز يُعرب فاعلاً، ويفهم منه أنه حين لا يؤمن اللبس لا يجوز التقديم، وقد صرح القطب بإعراب الاسم المتقدم مبتدأ والجملة خبره في قوله تعالى ﴿ثُمَّ أَنْزَلَ عَلَيْكُمْ مِنْ بَعْدِ الْغَمِّ أَمْنَةً نُبّاً لَكُمْ لَنْ يُغَشِيَ طَآئِفَةً مِنْكُمْ وَطَآئِفَةٌ قَدْ أَهَمَّتْهُمْ أَنْفُسُهُمْ﴾ [آل عمران: ٤٥١] وجعل مجيء كلمة طائفة بعد واو الحال مسوغة للابتداء بالنكرة^٢ ويعتمد القطب كذلك على المقام والمعنى في اعتبار الاسم المتأخر عنه فعل يستكن فيه ضمير مستتر خالٍ من العوامل اللفظية، كما في توجيه قوله تعالى ﴿اللَّهُ يَسْتَهْزِئُ بِهِمْ﴾ [البقرة: ٥١] حيث يقول "وإنما استأنف الله يستهزئ بهم ولم يعطفه على قولهم، إنما نحن مستهزئون، ليدل على أن الله - جل وعلا - تولى مجازاتهم، ولم يحوج المؤمنين أن يعارضوهم، وأن استهزاءهم بالمؤمنين كلا استهزاء، في النسبة إلى استهزاء الله بهم، قاله إن أراد أن الاستئناف أدل هنا على ذلك من العطف من حيث إنه يدل على فخامة المجازاة، حيث لم يقابل بها استهزاءهم ويجعلها كأنها نظيرته كما يدل العطف على جعلها كذلك، بل أعرض عن كلامهم ولم يوصل كلامه به وأتى بالمجازاة بعده كأنه قيل الله يكفي المؤمنين المجازاة بمجازاة وهو الذي يقدر قدرها، ولم يقل الله مستهزئ بهم، مع أنه المطابق لقولهم : ﴿إِنَّمَا نَحْنُ مُسْتَهْزِئُونَ﴾ [البقرة: ٤١] في كون الخبر اسماً يشعر بالفعل أن استهزائه تعالى بهم يتجدد مرة بعد أخرى، كما يدل على التكرار في قولك: فلان يضرب بالسيف، ويكرم الضيف، ويمنع الحيف، وذلك بمعونة المقام لا بنفس الفعل^٣ إن القطب في هذا التوجيه جعل الاستئناف أدل عن العطف في الآية لذا وردت الجملة مستأنفة لا معطوفة، واستعماله لفعل التفضيل في توجيه معنى الآية (أدّل) نستشف منه أنه لو وردت الآية معطوفة لدلت على الاستهزاء لكن في مرتبة دون دلالة الاستئناف وبذلك يكون قد عطف جملة اسمية على جملة اسمية، ويشير القطب إلى أنّ الصيرورة إلى الاستئناف يحمل دلالات بلاغية لا توجد في العطف: وهي تحقير استهزاء المشركين أمام استهزاء الله بهم فجعل الكلام منقطعاً لا متصلاً يشعر ذلك الانقطاع بالبون الشاسع بين الاستهزائين، فكأن استهزاء المشركين كلا استهزاء، كما أنّ في الإخبار بالجملة الفعلية عن استهزاء الله تعالى بهم، عدول من الإخبار بالجملة الاسمية؛ إذ المناسب أن يُقال الله مستهزئ بهم للمناسبة، فخير استهزاء المشركين جاء اسماً (مستهزئون) والأصل أن يأتي المقابل له بالاسم (مستهزئ) لأن الهزء بهم متجدد غير منقطع، ويدل القطب على هذا المعنى بصور يجدها المتلقي حية في الواقع الذي يعيشه فينتقل بالذهن من الصور التي تكون حية

^١ . القطب ، هميان الزاد إلى دار المعاد ، ج ٥ ص ٥٣٤

^٢ . نفسه ، ج ٤ ص ٣١٤

^٣ . نفسه ج ١ ص ٢٨٠ ، ٢٨١

ماثلة مشاهدة أمامه إلى ذلك الأمر الغيبي المتمثل في ماهية الاستهزاء بالمشركين يوم القيامة فيتصور التجدد وعدم الانقطاع لا نفس الاستهزاء، فضرب القطب مثالا حيا بقوله (يضرب بالسيف، ويكرم الضيف ويمنع الحيف) وهو واقع مشاهد متجدد فالضرب بالسيف لا يكون مرة واحدة فقط وكذا إكرام الضيف وهو ذات الأسلوب المستعمل في الآية (اسم + فعل + ضمير مستتر) ومن جهة أخرى فإن الجملة الاسمية تختلف في دلالتها عن الجملة الفعلية، فالاسمية تدل على الثبوت والاستمرار والفعلية تدل على التجدد والحدوث، واعتراض مَنْ من منع التقدم بأن الجملة الاسمية حين يكون خبرها جملة فعلية فهي تدل على التجدد والحدوث ولا تدل على الثبوت والاستمرار، وأن الغرض البلاغي الذي يدل عليه المتقدم لا يلزم أن يكون مبتدأ وتقدم المسند إليه دلّ على الاهتمام وهذا المسند إليه هو الفاعل، ويبقى أن المعنى ليس محصورا في الاهتمام ودلالة الثبوت والاستمرار أو التجدد والحدوث فحسب إذ يمكن النظر إلى مجموع التركيب من حيث تكرار الإسناد الحاصل في الجملة حين نعدّها جملة اسمية، فاعتبار المتقدم فاعلا يجعل الإسناد واحدا فقط وأما إذا اعتبرناه مبتدأ فالإسناد متكرر مرتين كما يظهر في الشكل الآتي:

١ : مسند إليه مقدم (فاعل) + مسند مؤخر (فعل)

٢ : مسند متقدم وجوبا (مبتدأ) + مسند (فعل) + مسند إليه (ضمير) + مسند (جملة فعلية)

يظهر في الشكل (٢) أن المسند إليه والمسند تكرر مرتين في حين أن الشكل (١) ورد فيها المسند مرة واحدة، وتكرار الإسناد له دلالة معنوية وهي "التقوية"^١

إذن فالقطب يرى أن الفاعل لا يتقدم على فعله في أسلوب الشرط كما قدمنا ولا في الاسم الواقع في صدر جملة مخبر عنه بجملة فعلية يستتر فيها الضمير، ويعتمد على الصناعة النحوية بأن ترتيب الجملة الفعلية يتقدم فيها الفعل ثم يعقبه الفاعل، ويعتمد كذلك على دليل معنوي حين رأيناه يتحدث عن أمن اللبس ولا شك أن القول بجواز تقدم الفاعل في مثل هذه الصورة يلتبس بالمبتدأ، وعوّل كذلك على المعنى الكلي للجملة باعتبارها جملة صغرى وكبرى وعلاقة الإسناد المكررة فيها والدالة على التقوية.

ويمكن أن أضيف دليلا آخر يعضد الرأي الذي أرتضيه في مثل هذا التركيب، وهو أن الاسم المتقدم على الفعل قد يكون ضميرا دالا على التكلم أو الخطاب، فلو أعرينا الضمير المتقدم مبتدأ لتعارض مع أحكام استتار الضمير، إذ يستتر الضمير وجوبا في الفعل الدال على المتكلم أو الفعل الدال على المخاطب المفردة، فيلزم أن يكون المتقدم مبتدأ لينسجم التخريج مع الأحكام التي وضعها النحاة، وقد ورد تقدم ضمير الخطاب على الفعل في قوله تعالى ﴿أَنْتَ تَحْكُمُ بَيْنَ عِبَادِكَ﴾ [الزمر: ٦٤] فيلزم أن نعرب الضمير المتقدم مبتدأ حتى يستتر الفاعل وجوبا بعد الفعل المبدوء بتاء الخطاب الدالة على الواحد، ونجد

^١ . القطب ، تلخيص العاني من رقة جهل المعاني، ص ٢٥٠

أن النحاة يتشددون في إعراب الضمير اللاحق لفعل دال على الخطاب فيتحرزون من إعرابه فاعلا للفعل المذكور ، فيضمرون للفعل ضمير مخاطب مستتر ثم يجعلون الضمير البارز تابعا للضمير المستتر كما في قوله تعالى ﴿أَسْكُنْ أَنْتَ وَزَوْجُكَ الْجَنَّةَ﴾ [II بقرة: ٥٣] فعَدَّ النحاة الضمير البارز في الآية نعتا للمستتر محافظة على القواعد النحوية التي ييسر عليها الضمير، وما دام الأمر كذلك في ضمير يعقب الفعل، فهو من باب أولى في الضمير المتقدم عليه.

٢/ تساوي المبتدأ والخبر تعريفا وتنكيلا :

الأصل أن يقع "المبتدأ معرفة أو ما قارب النكرات الموصوفة خاصة"^١ وفي الخبر أن يقع نكرة، فإذا تساويا تعريفا وتنكيلا وجب على المشهور أن يكون المتقدم منهما المبتدأ والمتأخر الخبر مثل "زيد المنطلق والله إلهنا ونحمد نبينا ولا يجوز تقديم الخبر هنا بل أيهما قدمت فهو المبتدأ"^٢ ومتى ما كان الخبر عن معرفة معرفة فإن الفائدة تكون في مجموعتهما"^٣ وقد ساق ابن هشام خلافا في أيهما يكون المبتدأ وأيها الخبر فقال "يجب الحكم بابتدائية المقدم من الاسمين في ثلاث مسائل: أحدهما أن يكونا معرفتين تساوت رتبتهما نحو الله ربنا أو اختلفت نحو زيد الفاضل والفاضل زيد هذا هو المشهور، وقيل يجوز تقديم كل منهما مبتدأ وخبرا مطلقا وقيل: المشتق خبر وإن تقدم القائم زيد والتحقيق أن المبتدأ ما كان أعرف كزيد في المثال أو المعلوم عند المخاطب كأن تقول من القائم؟ فتقول زيد القائم، فإن علمهما وجهل النسبة فالمقدم المبتدأ"^٤ فالمعول عليه وصول الفائدة إلى المخاطب "فأصل الكلام موضوع للفائدة وإن اختلفت المذاهب فيه"^٥

وتقدم إحدى المعرفتين على الأخرى يتبعه اختلاف في الدلالة ولا يمكن "أن نعه أسلوبا لا يختلف المعنى بتأخير أحدهما أو تقديمه"^٦ "فتقديم إحدى المعرفتين على الأخرى يتبعه اختلاف في المعنى"^٧ فالفرق مثلا بين الجملتين (زيد أخوك وأخوك زيد) من وجهين : أحدهما أن (زيد أخوك) تعريف للقراءة، و(أخوك زيد) تعريف للاسم، وثانيهما أن زيدا أخوك لا ينفي أن يكون له أخ غيره؛ لأنك أخبرت بالعام عن الخاص، وأخوك زيد ينفي أن يكون له أخ غيره؛ لأنك أخبرت بالخاص عن العام"^٨ وفي قول الله

^١. ابن السراج، الأصول في النحو ج ١ ص ٥٩

^٢. أبو القاسم محمود بن عمرو بن أحمد الزمخشري، المفصل في صناعة الإعراب، ص ٤٦، تحقيق، علي بو ملح، مكتبة الهلال بيروت،

ط ١٩٩٣ م

^٣. ابن السراج، الأصول في النحو، ج ١ ص ٦٦

^٤. ابن هشام، معاني اللبيب، ج ٢ ص ١٢٧

^٥. ابن السراج، الأصول في النحو، ج ١ ص ٦٦

^٦. إبراهيم أنيس، من أسرار العربية، ص ٣٢١، ٣٢٢، مكتبة الأنجلو المصرية، ط ٧، ١٩٨٧ م

^٧. السامرائي، معاني النحو، ١/ ١٥٨

^٨. السيوطي، الأشباه والنظائر في النحو، ج ٢ ص ٢٨٣، ٢٨٢ راجعه وقدم له فايز ترحيني، دار الكتاب العربي، ط ٢، ١٤١٧ هـ ١٩٦٦ م

تعالى حكاية عن موسى عليه السلام ﴿فَجَعَلَ بَيْنَنَا وَبَيْنَكَ مَوْعِدًا نَخْلِفُهُ نَحْنُ وَلَا أَنْتَ مَكَانًا سَوَى﴾^١ [ط: 85: ٩٥] قدم الموعد على اليوم ولم يقل يوم الزينة موعداكم^٢ ليؤدي معنى لا يؤديه لو تأخر، وعرف المبتدأ والخبر بالإضافة إذ أضاف المبتدأ إلى ضمير المخاطب وأضاف الخبر إلى معرف بالالف واللام فتساويا في التعريف فيكون المبتدأ منهما المتقدم والخبر المتأخر، وقد ناقش القطب هذا التركيب باستفاضة لوجود اعتبارات صرفية يمكن أن تحمل عليها الآية، فالموعد يحتمل أن يكون مصدرا أو اسم زمان أو اسم مكان " ... وإن جعلنا الموعد مصدرا ميمياً قدر مضاف أي مكان وعد، ويطابق هذا جوازه في قوله : "قَالَ مَوْعِدُكُمْ يَوْمَ الزَّيْنَةِ" فإن يوم الزينة يدل على مكان مشهور باجتماع الناس فيه في ذلك اليوم. وإذا جعلنا الموعد الثاني اسم مكان لا يصح الإخبار عنه بيوم فيقدر مضاف، أي موعداكم مكان يوم الزينة، ولا تحتاج لتقدير نادى بعد لفظ مكان المقدر كما قدره القاضي. وإن جعلنا الموعد الثاني اسم الزمان فواضح، ولا تقدير لكنه لا يطابق الموعد الأول إلا إن جعل الأول اسم زمان أو جعل اسم مكان وقدر مضافان، أي مكان يوم موعداكم يوم الزينة أو جعل مصدراً وقدرت بالإضافة أي وعدكم وعد يوم الزينة^٣

إن القطب في تأويل هذه الآية يدير كل الاحتمالات الممكنة ثم يفترض فيها على سبيل الجدل محاجة يمكن أن يثيرها التأويل الذي يذكره في الآية، فالموعد الأول يحتمل أن مصدرا ميمياً بمعنى الوعد وهذا التأويل تؤيده قرينة لفظية في الآية نفسها ويسعفه المعنى وهو أنه موصوف بقوله لا نخلفه والإخلاف يناسبه الوعد، ولا يقف المطاف بالقطب عند هذا التأويل بل يفترض اعتراضا مفاده أنه لا يمكن توجيه الموعد بمعنى اسم الزمان والمكان لعدم المناسبة، ويخرج من هذا الاعتراض بالحذف الذي يفترضه في البنية السطحية للتركيب فيقدر ما ينسجم مع المعنى فيقال "خلف زمان الوعد ومكانه"^٢ وهذا التأويل بدوره يؤدي إلى إشكال آخر وهو أنّ كلمة مكانا تتفرغ عن العامل إذ القواعد النحوية تنص على أن المصدر الموصوف لا يعمل وقد وصف المصدر الميمي فلا يمكن أن يكون عاملا في المنصوب، فيقوده إلى تقدير محذوف آخر ليستقيم التركيب مع القواعد النحوية فيقدره معتمدا على أمرين : السياق، والتضمنين .

بعد هذا النقاش نجد أن القطب قد يتوسع في تأويل بعض التراكيب ويفترض تأويلات قد تبعد أو تقرب في دلالتها على المقصود، وكل تلك الاحتمالات منشؤها لغوي بحث والمعنى يكون متصيدا من اللغة نفسها وليس من الخارج، ومع التوسع في التأويل نجده يصطدم بمقيدات تمنعه من الصيرورة إلى احتمال واحد فقط، وقد بان لنا من خلال توجيهه للآية بأن العامل والقواعد والمعنى كانت عقبات حاول

^١ . القطب ، هميان الزاد إلى دار المعاد ج ١٥٨/١

^٢ . نفسه ، ج ٢/١٠ ص ٥١

^٣ . نفسه ج ٢/١٠ ص ٥١، ٥٢

القطب التفلت من قبضتها بافتراض محذوفات عدة في التركيب فقدّر مضافا ليستقيم المعنى وقدر عاملا لتستقيم القاعدة وشكّل تقدير المحذوفات خرقا لقاعدة يسير عليها التأويل بالحذف وهي أنه ينبغي تقليل المحذوفات قدر الإمكان. وأخيرا نص على وضوح تفسير الوعد الثاني بالوقت لوضوحه "لأنه أخبر عنه بيوم الزينة ولا يخبر بيوم الزينة إلا عن وقت"^١

ومن أمثلة تساوي جزئي الإسناد في الجملة الاسمية تعريفا ما ذكره القطب في توجيه قوله تعالى ﴿وَلَا يَتُودُّهُ حِفْظُهُمَا وَهُوَ الْعَلِيُّ الْعَظِيمُ﴾ [II بقرة: ٥٥٢] عطف على التي قبلها أو استئناف^٢ فجملة وهو العلي العظيم معطوفة على له ما في السماوات والأرض، من باب عطف الجملة الاسمية على الاسمية، وما دام ركنا الجملة معرفتين وجب تقديم الأول على أنه مبتدأ وتأخير الثاني على أنه خبر، والملاحظ أن القطب لا يقف كثيرا عند أحكام تقديم المبتدأ وجوبا وكأنه يشير إلى بأنها مسلمة لا تستدعي الوقوف عندها.

من الأنماط التي تأتي عليه الجملة الاسمية توسط ضمير الفصل بين ركنيها المعرفتين والغرض منه المبالغة في القصر لا مجرد القصر فحسب، كما في قوله تعالى ﴿وَالْكَافِرُونَ هُمُ الظَّالِمُونَ﴾ [II بقرة: ٤٥٢] فذلك حصر الكافر في الظلم، إذ كل كفر نفاق أو كفر شرك ظلم لا يوجد كفر إلا وفيه ظلم النفس وغيرها، أو ظلم النفس، وعن عطاء بن دينار: أن الكافرين بمعنى المشركين، وأنه لو قال والظالمون هم الكافرون لكان كل من فعل كبيرة مشركا، والحمد لله إذ قال: (والكافرون هم الظالمون) ولم يقل والظالمون هم كافرون، والمشرك ظالم بشركه وغيره إذ وضع العبادة في غير موضعها^٣ وأوضح من هذا حين عرض القطب لتفسير الحصر في قوله تعالى ﴿إِلَّا إِنَّهُمْ هُمُ الْمُفْسِدُونَ وَلَكِنْ لَا يَشْعُرُونَ﴾ [II بقرة: ٢١] فجعل "مفيد الحصر هو تعريف المسند إليه، وأما ضمير الفصل فإنما هو حينئذ لتأكيد الحصر"^٤ ونخرج أن القطب يجد في تعريف ركني الإسناد حصر، والفصل بين المعرفتين بضمير الفصل هو تأكيد لذلك الحصر. ونذكر أن المعنى يختلف باختلاف المتقدم من المعرفتين ويظهر ذلك جليا في تأويل القطب للترتيب الوارد بين الكافرين والظالمين في قوله تعالى ﴿وَالْكَافِرُونَ هُمُ الظَّالِمُونَ﴾ [II بقرة: ٤٥٢] فلو تقدمت كلمة على الأخرى لكان المعنى مختلفا بالكلية، ويعتمد في تخريجه وتأويله على المعنى المعجمي لكلمتي الظلم والكفر، فالظلم أعم من الكفر فلو كان التركيب والظالمون هم الكافرون أضحي كل من

^١ ابن الحاجب، أما لي ابن الحاجب، ج ١ ص ٢٤٦، تحقيق فخر صالح سليمان قدره، دار عمارة الأردن، دار الجليل بيروت، ١٤٠٩هـ،

١٩٨٩م

^٢ القطب، هيمان الزاد إلى دار المعاد ج ٣ ص ٣٤٩

^٣ نفسه، ج ٣ ص ٣٤٧

^٤ نفسه، ج ١ ص ٢٦٩

ظلم نفسه بصغير أو كبير داخل في الكفر إذ "الظالم هو من يضع الشيء في غير موضعه"^١ أما حين قدّم الكفر على الظلم وحصر الكافر بنوعيه في الظلم خرج ما عداه "ومن جانب آخر فإن النظرة العقدية للقطب تبدو جلية ظاهرة في تأويل التقديم والتأخير في الآية ففاعل الكبيرة ليس مشركا فيما يعتقده القطب إذ يسميه كفر نعمة وهو كفر دون الشرك.

٣/ أن يكون المبتدأ محصورا في الخبر :

أسلوب الحصر كما يعرفه القطب هو "تخصيص شيء بشيء على طريق مخصوص كإلا وإنما وتعريف الطرفين والتقديم إما على سبيل الإطلاق أو على سبيل الإضافة إلى معنى"^٢ فإذا كان المبتدأ محصورا في الخبر (بإنما أو ما أو إلا) وجب أن يتقدم المبتدأ؛ لأنه لو تقدم الخبر على المبتدأ لزال الحصر عن المبتدأ واختلفت الدلالة، ومن ذلك قوله تعالى ﴿إِنَّمَا أَنْتَ نَذِيرٌ﴾ [هود: ٢١] و﴿وَمَا مُحَمَّدٌ إِلَّا رَسُولٌ﴾ [آل عمران: ٤٤١] فهذه الآيات تقدم فيها المبتدأ على الخبر تقدما واجبا، وقد ناقش القطب الحصر المذكور في قوله تعالى ﴿إِنَّمَا نَحْنُ مُصْلِحُونَ﴾ [البقرة: ١١] وبين الدلالة التي يفيدها حيث يقول "حصر المنافقون الصلاح في أنفسهم بوجه بليغ فاستعملوا أسلوب الحصر بإنما فبنوا كلامهم على الجملة الاسمية التي تفيد الثبوت والاستمرار"^٣ فذكر الله حصر الصلاح في أنفسهم بقوله "قالوا إنما نحن مصلحون" فتقديم المبتدأ على الخبر في مثل هذا التركيب واجب؛ إذ المعنى الذي أراد أن يوصله من يقول أنه قد آمن بالله مع كذبه في ادعائه الإيمان، هو حصر الصلاح في نفسه دون غيره، والصلاح الذي يعنيه "ما يفعله من الكفر وأعماله والمنع من التوحيد، والإفساد هو ما عليه المؤمنون من التوحيد والدعاء عليه والعمل بمقتضاه"^٤ إن هذا المعنى والمقصد الذي يرمي إليه المنافقون ناسب معه أسلوب الحصر والجملة الاسمية وهذا لأن شأن الجملة الاسمية إفادة الثبوت والدوام، وأكدوا مرادهم بإنما المفيدة للقصّر، كل ذلك لدرء ما وجه إليهم من تهمة الإفساد، والتنصل مما رموا به"^٥

إن القطب حين يتعرض لأساليب الحصر لا ينظر إليها بالمنظور النحوي الخالص؛ فلا نجده غالبا ينصّ نصا صريحا على تقدم المبتدأ وتأخر الخبر وجوبا في هذا الأسلوب، بمعنى أنه يتجاوز الجوانب الإعرابية للأسلوب، ويذهب إلى المعاني التي يفيدها الحصر في السياق الذي ورد فيه ودلالات ذلك الحصر، ومن تلك المعاني والدلالات نستشف وجوب جمودها على نحو ما وردت عليه لتؤدي المعاني المنوطة بها، ولا

^١. أبو حيان، البحر المحيط، ج ٢ ص ٦٠٦

^٢. القطب، تلخيص المعاني من رتبة جهل المعاني، ص ٢٦٩

^٣. القطب، هميان الزاد إلى دار المعاد، ج ١ ص ٢٨٦

^٤. القطب، تيسير التفسير، ج ١ ص ٥٦

^٥. الخليلي، جواهر التفسير، ج ٢ ص ٢٨١

يمكن أن نعدّ عدم تعرضه لها قصورا في الإحاطة بجميع ما يحويه التركيب نحواً وصرفاً ودلالة دقّت تلك المعاني أو جلّت؛ ذلك لأنه عمل مفسر يتعرض باستفاضة للمباحث التي يثيرها التركيب الذي وردت فيه الآية فيعرض للأهم منها من وجهة نظره، ويتجاوز ما يراه بدهياً أو معلوماً.

وحين ننظر في أسلوب القصر نجد البلاغيين يتحدثون عن ثلاثة أنواع من القصر وهي: قصر الأفراد، وقصر القلب وقصر التعيين^١ والقطب يذهب إلى توضيح الفرق الدقيقة في المعاني بين الأنواع الثلاثة وما تثيرها من نكت بلاغية ومعان عميقة، فمثلاً نجده يتحدث عن معنى التبديل الذي يفيدده الحصر في قوله تعالى ﴿فَإِنَّمَا إِثْمُهُ عَلَى الَّذِينَ يُبَدِّلُونَهُ﴾ [البقرة: ١٨١] حيث يقول "هم من بدّله، فمقتضى الظاهر، فإنما إثمه عليه، فوضع الظاهر موضع المضمّر، ليصرّح بعلة الإثم وهي التبديل، والإثم المذكور كبيرة، والحصر في الذين يبدّلونه، لأنهم المباشرون للتبديل لكنه إضافي، أي لا يكون إثم التبديل إلا على الذي بدّل"^٢ يفهم من تفسير القطب أنّ الحصر واقع على الذي يقوم بتبديل الوصية، لكن يبقى المشارك للمبدّل والآخذ، هل يشملهم أسلوب الحصر؟ هو نقاش أثاره القطب حين وردت الآية بأسلوب الحصر، إذ تحصر الإثم على المبدل فحسب وهذا لا جدال فيه لظهور معناه، لكن يتجاوز القطب الظاهر بمناقشة إثم الآخذ والمشارك، فيشير إلى أن الإثم يشملهما وهذا الشمول ليس بأسلوب الحصر الوارد في الآية بل بقرائن تفيد ذلك الشمول فيقول "أما إثم الآخذ فثابت أيضاً على من أخذ إذا لم يجز له الآخذ، مثل أن يوصى لعاص على معصيته، أو يربو، أو بأكثر من الثلث فيأخذ الأكثر بلا رضاء من الورثة، ونحو ذلك مما لا يجوز، فإن الإثم فيه على من أخذ أيضاً، وعلى راض وشاهد ومنفذ وساع في تسويغ ذلك، ولو بأقل القليل"^٣ ندرك أنّ القطب تجاوز في توجيه الآية المباحث الإعرابية في هذا الأسلوب وانصرف إلى الدلالات والمعاني الدقيقة الكامنة فيه، فينفذ من حرفية الألفاظ إلى ما تحتزنه من معان تفهم من السياق بأكمله، فينبش في ما وراء الألفاظ المكوّنة للتركيب بأسئلة يمكن أن تُعرض لقارئ تفسيره وتشكل اعتراضاً وتشكيكاً في اختيار معنى ظاهر سطحي، فيحيطه القطب بجدال مفترض على لسان متتبع تفسيره ليغلق منافذ الاعتراض من جانب ويسوّغ لاختياراته تلك المعاني من جانب آخر.

وإذا كان القطب يتعمق في تفسير معاني آيات وردت بأسلوب الحصر فإنه يشير إليها إشارة عابرة في مواطن أخرى وردت بذات الأسلوب دون أن يدخل في تفصيلات الحصر ومعانية كما في قوله تعالى ﴿

^١ . جلال الدين محمد بن عبد الرحمن القزويني، تلخيص المفتاح في المعاني والبيان والبدیع، ص ٩٤، كتب حواشه، ياسين الأيوبي، المكتبة

العصرية، ط ١، ١٤٢٣ هـ ٢٠٠٢ م

^٢ . القطب، هيان الزاد إلى دار المعاد ج ٣ ص ٥

^٣ . نفسه، ج ٣ ص ٦

فَإِنَّمَا هُمْ فِي شِقَاقٍ ﴿٧٣١﴾ [البقرة: ٧٣١] حيث يقول: "إنما للحصر، أي فما هم إلا في شقاق" ^١ فاكتمى بالتعليق على إنما أنها تفيد الحصر دون أن يذكر ما وراء هذه الإفادة.

نلاحظ أن القطب يبحث في المسائل التي يثيرها أسلوب الحصر دون أن يذكر النواحي النحوية الإعرابية ويتعامل معها كأنها مستقرة في الذهن فلا تحتاج إلى تفصيل وبيان، ولعل لزوم التركيب صيغة واحدة ولزومه وجها إعرابيا واحدا مدعاة إلى تجاوز تفصيلها النحوي إلى معانيها البلاغية أو أحكامها الفقهية أو العقدية المستفادة من الحصر.

٤ / أن يكون المبتدأ اسما مستحقا للصدارة في الجملة :

إن في العربية أسماء وحروفا تستحق أن تكون صدرا في الجملة فتحفظ الرتبة إن وردت تلك الكلمات في أول الجملة فلا يتقدم غيره عليه ^٢ ومعنى الصدارة أن تقع في صدر الجملة فلا يتقدم عليها ركن من أركانها ولا من تمامها وهذا يقتضي ألا يعمل في الكلمة عامل قبلها بسبب تصدرها في الكلام فكأنها واردة في كلام مستقل نحويا فاصلة بين ترابط السلسلة الكلامية، ويمكن تقسيمه على نوعين:

أ / ما يستق الصدارة بنفسه:

ذكر ابن هشام أن مما يستحق التصدير بنفسه أسماء الاستفهام وأسماء الشرط وكم الخبرية ^٣ "بل أجمع النحاة لها الصدارة في الجملة" ^٤ فإن وردت هذه الكلمات في تركيب معين لزمّت الصدارة كقول الله تعالى ﴿وَمَا لَنَا أَلَّا نُفَتِّلَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ﴾ [البقرة: ٦٤٢] حيث يذكر القطب أن "ما مبتدأ استفهامية إنكارية، ولنا خبر" ^٥ فاسم الاستفهام (ما) وجب تقديمه لصدارته في الكلام، لأن "الاستفهام صدر الكلام كالنفي، أي لا يتقدم عليه ما في حيّزه؛ لأنّ معاني الحروف يجب تقديمها على الجمل، ليعلم المخاطب المعنى قبل تقضي الجملة على جهل منه بالمراد" ^٦

وذكر النحاة أنّ مما يستحق الصدارة (ما) التعجبية وقد وردت في قوله تعالى ﴿فَمَا أَصْبَرَهُمْ عَلَى النَّارِ﴾ [البقرة: ٥٧١] وساق القطب احتمالات متعددة في نوع (ما) يتبعه اختلاف في المعنى لا الموقع الإعرابي فقال "ما تعجبية وهي مبتدأ، فجملة أصبرهم خبر، وقال معمر بن المثنى إنها استفهامية، أي شئ صبرهم على النار، والاستفهام أيضا تعجبني أو توبيخي، والجملة أيضا خبر أو نكرة تامة

^١ . القطب، هميان الزاد إلى دار المعاد ج ٢ ص ٣٥٨

^٢ . فاضل السامرائي، الجملة العربية تأليفها وأقسامها ص ٧٢

^٣ . ابن هشام ، أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ج ١ ص ٢٠٨ ، وابن هشام ، أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ، ج ١ ص ٢٠٩

^٤ . شوقي ضيف، تيسيرات لغوية ، ص ١٠٣ ، دار المعارف، القاهرة، ١٩٩٠ م

^٥ . القطب ، هميان الزاد إلى دار المعاد ، ج ٣ ص ٣١٦

^٦ . شمس الدين محمد بن أحمد بن عبد اللطيف القرشي الكيشي، الإرشاد إلى علم الإعراب، ص ١٢٣

مخصوصة بالمعنى، والجملة أيضا خبر، أي شئ عظيم أصبرهم على النار، أو نكرة موصوفة بالجملة بعدها والخبر محذوف، أي شئ صبرهم على النار شئ عظيم أو معرفة موصولة، والخبر محذوف، أي الذي أصبرهم على النار بشئ عظيم، أو نافية، أي ما جعلهم يصبرون على النار، والمشهور أنها تعجبية، والمعنى على التعجيب كما تقول متعجبا لمن تعرض لما يوجب غضب السلطان: ما أصبرك على القيد والسجن، تريد أنه لا يتعرض لذلك إلا من هو شديد الصبر على العذاب^١ ويرجح القطب أنها تعجبية كما هو المشهور، ولو دققنا النظر في تلكم الأعراب نجد أنها تجتمع على معنى واحد وهو عظم صبرهم على نار جهنم أو على معصية الله الموجبة دخول النار، ومن جانب آخر فإن توجيهات (ما) والجملة بعدها تلزم رتبة معينة ف(ما) مبتدأ سواء كانت تعجبية أو استفهامية أو نكرة موصوفة أو نكرة تامة.

ومما يستوجب التصدير بنفسه الشرط والمشبه به كما في قوله تعالى ﴿إِنَّ الَّذِينَ ءَامَنُوا وَالَّذِينَ هَادُوا وَالصَّابِقُونَ وَالنَّصَرَى مَنْ ءَامَنَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ وَعَمِلَ صَالِحًا فَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ﴾ [المائدة: ٩٦] حيث يعربها القطب بأن "(مَنْ آمَنَ) مبتدأ ثان شرطية و(بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ وَعَمِلَ صَالِحًا) فَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ) جواب من الشرطية وخبرها شرطها أو جوابها، أو كلاهما، وهذا المبتدأ وخبره خبر المبتدأ^٢ فاسم الشرط مما يستوجب التصدير في الكلام لذا أعربه القطب مبتدأ بصرف النظر عن كونه شرطا أو مشبها بالشرط في أحد التأويلات التي ساقها في إعراب الآية، إذ يحمل النحاة المشبه بالشرط على الشرط بجامع العموم في كل منهما، والملاحظ أنّ القطب يعتمد في بعض المواطن مبدأ الكثرة في منهجه التأويلي فساق رأيا مختارا حيث يقول "و... لابن عصفور وابن مالك ما تقدم من حذف خبر إنّ لسلامته من التقديم والتأخير، وأما الحذف لدليل فكثير"^٣

ما نخرج به أنّ القطب لا يجاوز ما يذهب إليه النحاة في توجيه الكلمات التي نصّوا على أنّ لها الصدارة في الجملة فألفيناه يعرب ما الاستفهامية والتعجبية والشرط والمشبه به مبتدأ، فلا يعمل فيها ما قبلها، وتبقى مزبته في تخريج هذه الأدوات على الوجوه التي يجوز أن تحمل عليها في تركيب يمكن أن تتعدد توجيهاته، ووجدنا من المرجحات التي يعتمد عليها الشهرة أو الكثرة، وليس هو المبدأ الوحيد لكنه يكون معضدا لغيره من الموجهات حين تجتمع.

ب/ ما يستحق التصدير بغيره :

إن الكلمة قد تكون في ذاتها غير مستحقة لأن تكون في صدر الكلام فتزد في التركيب تارة متقدمة وأخرى متأخرة، ثم إنه قد يدخل عليها من الكلمات ما يجعلها صدرا في التركيب وبالتالي يقيد حرية

^١. القطب، هميان الزاد إلى دار المعاد، ج ٢ ص ٤٧٢، وينظر، أبو حيان، البحر المحيط، ج ٢ ص ١٢٤.

^٢. القطب، هميان الزاد إلى دار المعاد، ج ٥ ص ٥٢٣.

^٣. نفسه، ج ٥ ص ٥٣٣.

المفردات في باقي الجملة ويلزمها ترتيباً محددًا، ومن هذه اللواحق التي تلحق الكلمات لام الابتداء فتدخل على الجملة في موضعين باتفاق وهما: "المبتدأ، وبعد إنّ، وحينئذ تدخل على ثلاثة باتفاق وهي الاسم والفعل المضارع والظرف، وعلى ثلاثة باختلاف وهي الماضي الجامد والماضي المقرون بقد والماضي المتصرف المجرد من قد"^١ والذي يهمنا هنا هو دخول لام الابتداء على المبتدأ في الجملة الاسمية؛ فدخولها يقف مانعا وحائلا دون جواز تأخر المبتدأ فيلزم الصدر، فإن صُدِّر الاسم بلام الابتداء فإنها مؤكدة ومانعة ما قبلها من تخطيها إلى ما بعدها"^٢ لملازمتها صدر الكلام. "ومانعة ما قبلها من تخطيها إلى ما بعدها"^٣ وفائدتها التوكيد حين تدخل على الجملة الاسمية^٤ كما في قوله تعالى "إذ قالوا ليوסף وأخوه أحب إلى أبينا منا ونحن عصبة" فاللام لام ابتداء ومعناها التوكيد^٥ "لقصد تحقيق الخبر"^٦ وتفيد مع التوكيد الاختصار إذ تغني "عن إعادة الكلام"^٧

ومع جواز دخولها على الخبر على قول بعض النحاة فالقطب يجعلها أصلا في المبتدأ، وقد خرَّج على هذا الأصل قوله تعالى ﴿لَعَمْرُكَ إِنَّهُمْ لَفِي سَكْرَتِهِمْ يَعْمَهُونَ﴾ [الحجر: ٢٧] حيث يقول " (لَعَمْرُكَ) اللام لام الابتداء وعمرو مبتدأ محذوف الخبر وجوبا لاختصاصه بالقسم لعمر كقسمي، أو خبر محذوف أي لقسمي عمر ك، والحق عندى الأول لسلامته من تقدير الفصل بين اللام ومدخولها ومن دخول لام الابتداء لفظا على الخبر والأصل دخولها على المبتدأ لفظا لا تقدير بعدها وبين مدخولها؛ ولأن الحذف عليه من الآخر"^٨ إن القطب رجح في هذه المسألة أن يكون إعراب الاسم الذي دخلت عليه اللام مبتدأ مبتدأ لا خبرا ويجعله أولى من إعرابه خبرا ويحذف المبتدأ وجوبا، معتمدا في ذلك على ثلاثة أدلة كلها ترجع إلى القواعد النحوية وهي: السلامة من الفصل، فلو أعربنا المذكور خبرا وحذف المبتدأ لألزم فصلا بين اللام ومدخولها وعدم الفصل أولى من الفصل، ثم إن لام الابتداء وإن جاز دخولها على الخبر إلا أنه خلاف الأصل، إذ الأصل أن تدخل على المبتدأ لا الخبر وحمل التركيب على ما جاء على الأصل أولى، وأخيرا فإن الأصل في المبتدأ أن يقع في أول الجملة فالأولى أن يكون هو المذكور؛ لأن الحذف من

^١ . ابن هشام، معني اللبيب ، ج ١ ص ٤٤٦

^٢ . رشيد بلحبيب ، ضوابط التقديم وحفظ المراتب في النحو العربي، ص ١٣٤

^٣ . عبد الرحمن بن إسحاق البغدادي النهاوندي الزجاجي، اللامات، ص ٧٨، تحقيق، مازن المبارك، دار الفكر، بيروت، ط ٢، ١٤٠٥ هـ

١٩٨٥ م

^٤ . أبو الحسن علي بن عيسى الرماني، معاني الحروف ، ص ٢٦ تحقيق الشيخ عرفان بن سليم العشا حسونة الدمشقي المكتبة العصرية،

١٤٢٨ هـ - ٢٠٠٨ م

^٥ . القطب ، هميان الزاد إلى دار المعاد ج ٢/٨ ص ٢٦

^٦ . الطاهر بن عاشور ، البحر المحيط ، ج ١٢ ص ٢٢٠

^٧ . ابن السراج، الأصول في النحو، ج ١ ص ٦١

^٨ . القطب ، هميان الزاد إلى دار المعاد ج ١/٩، ص ١٧٦، ١٧٧

الأواخر أولى من الأوائل، ونخرج من هذا أن القطب في تأويله يراعي القواعد والأصول النحوية ما دام المعنى مستقيماً.

إنَّ لام الابتداء تتداخل مع لام القسم فيمكن في تركيب واحد أن تحمل اللام على أنها للابتداء وعلى أنها للقسم، وهذا مبني على الخلاف الوارد في جواز دخولها على غير المبتدأ، فمن منع دخولها على غير المبتدأ جعلها لام قسم فيما جاوزه، وتكثر مثل هذه اللامات في القرآن الكريم، فيسوق المفسرون الاحتمال الوارد في تلك اللام، والذي أفهمه من تحليل القطب أنه يعتمد على الدليل الذي يمكن الاستناد إليه من السياق لتحديد نوع اللام، فمثلاً استبعد أن تكون اللام في قوله تعالى ﴿لَمْ تُبَيِّنْهُ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ خَيْرٌ لَوْ كَانُوا يَعْلَمُونَ﴾ [البقرة: ٢٠١] للقسم لعدم الدليل على القسم^١ ويتعمق في تحليل التركيب الذي وردت به الآية لينسجم مع المعنى العام في السياق الذي وردت فيه، فقد وجد فيها عدولا من الجملة الفعلية إلى الجملة الاسمية لمناسبة المقام وذلك حين يعدُّ الجملة الاسمية جواباً لحرف الشرط لو"فهى منقولة من الجملة الفعلية، لتدل على ثبوت المثوبة وتجعل خير ركنا في الإسناد، فتكون أكيدة والأصل لأثبوا مثوبة من عند الله خير، فجعل مثوبة مبتدأ بعد أن كان مفعولاً به وخيراً خبره بعد أن كان نعتاً لمثوبة"^٢

ولقوة صدارة هذه اللام فإنها تعلق عمل المفعول الذي يتعدى إلى مفعولين عن العمل وتقف حاجزاً دون وصوله إلى معمولاته كما في قوله تعالى ﴿وَلَقَدْ عَلِمُوا لَمَنِ اشْتَرَاهُ مَا لَهُ فِي الْآخِرَةِ مِنْ خَلْقٍ﴾ [البقرة: ٢٠١] إذ يرجح القطب اللام في (لمن) بأنها لام ابتداء لا لام قسم وأعرب (ما له في الآخرة من خلاق): خبر المبتدأ والمبتدأ والخبر مفعولان لعلم علق عن نصب لظفهما إلى نصب محل مجموعهما بلام الابتداء^٣

ولقوة صدارتها كذلك جعلها النحاة من مسوغات الابتداء بالنكرة، فالأصل أن النكرة لا يصح الابتداء بها إلا إذا خصت أو عمت، بمعنى أنها تقترب من المعرفة وذلك يخفف الشيع الملائم للنكرات، ولام الابتداء إذا دخلت على النكرة ساغ الابتداء بها كما في قوله تعالى ﴿وَلَعَبْدٌ مُؤْمِنٌ خَيْرٌ مِّنْ مُّشْرِكٍ وَلَوْ أَعْجَبَكُمْ وَلَا أَعْبَبُكُمْ وَلَا أَمَةٌ مُّؤْمِنَةٌ خَيْرٌ مِّنْ مُّشْرِكَةٍ وَلَوْ أَعْجَبَتْكُمْ﴾ [البقرة: ١٢٢] فقد أعرب القطب لعبد ولأمة مبتدآن، وفي قوله تعالى ﴿لَمَغْفِرَةٌ مِّنَ اللَّهِ وَرَحْمَةٌ خَيْرٌ مِّمَّا يَجْمَعُونَ﴾ [آل هـ: ٧٥١] حيث جعل "اللام لام التأكيد في جواب القسم، أو لام الابتداء، وكلاهما مسوغ للابتداء

^١. القطب، هـميان الزاد إلى دار المعاد ج ٢ ص ٢١٧

^٢. نفسه ج ٢ ص ٢١٧

^٣. نفسه ج ٢ ص ٢١٥

بالنكرة وسوغ هنا أيضاً الوصف وهو من الله، ورحمة معطوف على مغفرة، فمسوغه اللام، ووصف محذوف أي ورحمة منه^١ النكرات الواردة في الآية هي مغفرة، ورحمة وكلاهما مبتدأ والذي سوغ الابتداء بهما وقوع لام الابتداء في صدرها ومسوغ آخر كونها موصوفة، وعلى الرغم من أن مغفرة جاءت خالية من لام الابتداء إلا أن القطب أعربها مبتدأ بتقدير محذوفات سوغت الابتداء بالنكرة وهي اللام ولأن النكرة موصوفة، ودليل الحذف العطف على ما قبلها إذ صُرح باللام والوصف وقدرت في المعطوف بدليل المعطوف عليه .

ونخرج أن القطب يفسر الآيات التي ورد في مستهلها ما يلزم أن يكون صدرا في الكلام على وفق الترتيب الذي وردت عليه، فلا نجده يتحدث عن احتمالات تزعزع الكلمة عن مكانها بالتأخير، وإنما يعتمد إلى تحليل المعاني التي يثيرها ذلك التقديم كالحصر مثلا دون أن يصرح بوجود ترتيب الألفاظ على النسق الذي وردت عليه، ونصل إلى وجوب الترتيب من خلال المعاني التي يضمّنها في تأويل الآية، وحين يحتمل اللفظ المتصدراً أكثر من معنى نحوي يدير الاحتمالات الممكنة معتمداً على السياق الذي وردت فيه الآية ك(ما) التي تكون تعجبية واستفهامية وكلاهما صدر في الكلام.

ثانيا : تقدم الخبر على المبتدأ وجوبا :

حق خبر المبتدأ أن يقع تالياً للمبتدأ، ولكنه قد يعرض له ما يجيز تقدمة أو يوجبه لدواع تقتضيها الصنعة الإعرابية والقواعد النحوية أو لدواع يقتضيها المعنى، ولعل من أهمها دواعي المعنى أمن اللبس "فيجب تقديم الخبر في كل موضع يؤدي فيه تأخيره إلى لبس، أو خفاء في المعنى أو فساد فيه"^٢ وقد تقدّم الخبر على المبتدأ خشية التباسه بالصفة في قوله تعالى ﴿فِيهِ ظُلُمَاتٌ وَّرَعْدٌ وَبَرْقٌ﴾ [البقرة: ٩١] يقول القطب "وفيه خبر، وظلمات مبتدأ"^٣ فالظلمات والرعد والبرق نكرات تقدم عليهن شبه الجملة فقدم الخبر، ولا يكتفي القطب بالتعليل النحوي للتقدم والتأخير وإنما يسوق سر تنكير المبتدأ والمفردات المعطوفة عليه فيقول "وللتحويل والتعظيم نكر الظلمة وجمعها وكرر البرق والرعد"^٤ ووجوب تقديم الخبر في مثل هذه المواضع حتى لا يلتبس بالصفة إذ "إن الظرف والجار والمجرور قد يكونان وصفين للنكرة إذا وقعا بعدها"^٥ وقد حصر النحاة مواضع يُعدل فيها بالخبر عن موقعه فيتقدم على المبتدأ وجوبا^٦ وسأدرس من هذه

^١ .القطب ، هميان الزاد إلى دار المعاد ، ج ٤ ص ٣٢٣

^٢ .عباس حسن ، النحو الوافي ، ج ١ ص ٤١٤

^٣ .القطب ، هميان الزاد إلى دار المعاد ، ج ١ ص ٣٠٦

^٤ .نفسه ج ١ ص ٣٠٦

^٥ .ابن يعيش ، شرح المفصل ، ج ١ ص ١٦٨ ، الأشموني ، شرح الأشموني على ألفية ابن مالك ، ج ١ ص ٢٩١

^٦ . ابن جني ، الخصائص ، ٥٥٩ و عباس حسن ، النحو الوافي ، ج ١ ص ٤١٠ والسمراي ، معاني النحو ، ج ١ ص ١٤٢ وأبو السعود

حسين الشاذلي ، المركب الإسنادي وأتماطه من خلال القرآن الكريم ، ج ١ ص ٦١، دار المعرفة الجامعية ، ط ١ ، ١٤١٠ هـ ١٩٩٠ م

المواضع موضعين؛ لأنه تقدم عند الحديث عن تقدم المبتدأ وجوبا، أن يكون المبتدأ محصورا في الخبر وأن يكون مما له صدر الكلام، وهذه الحالات تتكرر في تقدم الخبر وجوبا فيجب أن يتقدم الخبر إذا كان محصورا في المبتدأ أو كان مما له صدر الكلام، وإن كان الاختلاف بينهما في أن النقاش هناك في تقدم المبتدأ وهنا في تقدم الخبر، إلا أن سبب التقدم هو جامع بينهما وهو الحصر والصدارة لذا سوف أتجاوزهما وأناقش موضعين هما:

١/ تقدم الخبر على المبتدأ إذا كان نكرة والخبر شبه جملة ظرف أو جار وجور:

يتقدم الخبر على المبتدأ إذا كان المبتدأ نكرة محضة ولا مسوغ للابتداء بها إلا تقدم الخبر المختص^١ فإن وجد في التركيب ما يخفف شيوع النكرة فإنه يمنح الجملة حرية في تبادل المواقع بين المبتدأ والخبر؛ وما ذلك إلا لأنه آمن اللبس، ولا ارتباط آمن اللبس بالمعنى فإن القطب يتوسع في تفسير التقديم والتأخير ليبيّن المعنى المراد من الآية ويوضح الوجه البلاغي من تقدم الخبر، كما في قوله تعالى ﴿وَلَكُمْ فِي الْقِصَاصِ حَيَوةٌ﴾ [البقرة: ٩٧١] حيث يقول "في الآية تقديم الظرف للاختصاص والمبالغة، وليس ذلك في قولهم ولا يقال إن التقديم لتسوية الابتداء بالنكرة لا للتخصيص، لأننا نقول تنوين حياة للتنوع أو للتعظيم، وذلك وصف سوغ ابتداءه، وأيضا لكم قد تقدم وهو خبر ظرفي، فهو كاف في التسوية ولا سيما إن جعلنا في القصاص حالا من ضمير الاستقرار في لكم أو متعلق بلكم لسده مسد ما يصح التعليق به، ولم نجعله خبراً ثانياً، وإن جعلناه خبراً ثانياً صح ولا خلل" ٢ فليس التقديم في الآية من أجل تسوية الابتداء بالنكرة فحسب بل لمعنى بلاغي يقتضيه ذلك التقديم وهو الاختصاص بالتنوع والتعظيم مسوغان للابتداء بالنكرة، أما التنوع فينص النحاة على أنه مما يجوز معه الابتداء بالنكرة، أما التعظيم فيظهر أنه يقوم مقام الصفة، والصفة تميز الابتداء بالنكرات؛ لأنها تجعل النكرة في رتبة بين مرتبي المعرفة والنكرة، فالمعرفة تدل على معيّن محدد والنكرة تدل على شائع غير محدد، والوصف يحدّ شيوع النكرة ولا يصل إلى حد التعيين فجاز الابتداء به، إذن فالقطب يرفض أن يكون التوجيه نحوياً جامداً جمود قواعده بل يبحث عن الأسرار الكامنة وراء العدول عن أصل الترتيب في الجملة.

إن تقدم الخبر على المبتدأ حين يكون نكرة يأتي على صور منها أن يأتي شبه الجملة ظرفاً متقدماً تتأخر عنه نكرة كما في قوله تعالى ﴿فَثَمَّ وَجَّهَ اللَّهُ﴾ [البقرة: ٥١١] إذ يوجه القطب الآية على كالاتي "...ثم ظرف مبنى لتضمنه معنى الإنشاء، وهو هنا الإشارة، فإن الأصل أن تؤدي بالحرف كالنهي، والاستفهام، متعلق بمحذوف خبر، ووجه مبتدأ لكن على أن نجعل أينما مراداً به أوسع من (ثم) مثل أن يوقع (ثم) على الكعبة، وأين على جهات المشرق، أو نجعل ذلك على العكس، وما صلة لتأكيد

١. عباس حسن، النحو الوافي، ج ١ ص ٤١٠

٢. القطب، هميان الزاد إلى دار المعاد ٤٩٣/٢

العموم"^١ يشترط القطب لجعل وجهة مبتدأ مؤخرا أن يكون معناه أوسع من معنى الذي يتعلق به وهو كلمة أينما الظرفية المضمنة معنى الشرط.

ومن صور تقدم الخبر أن يتقدم الجار والمجرور وتأتي بعده النكرة كما في قوله تعالى ﴿وَعَلَىٰ أَبْصَارِهِمْ غِشَاوَةٌ﴾ [البقرة: ٧]: على أبصارهم خبر، وغشاوة مبتدأ^٢ وحين يتعمق القطب في تفسير الآية نجد أنه يستحضر مقولة النحاة "العرب يقدمون ما هم ببيانه أعنى"^٣ "وتقديم المجرور الذي هو على أبصارهم مصحح لجواز الابتداء بالنكرة"^٤ فيجعل القطب محل اهتمامه تفسير البصر إذ هو المقصود في الآية ومقابل للقلوب والسمع والأبصار "كأنه غطى على عيونهم، فكانت لا تبصر أصلا، كما كانت أسمعهم، كأنه غطى عليها، فكانت لا تسمع إذ كانوا لا يستمعون الآيات وينفرون عنها، وإذا سمعوا لم يؤثر فيهم كأنهم لم يسمعوا، والمبتدأ الذي هو غشاوة آلة لتعمية البصر فحسب"^٥ فجعل "المانع للأبصار عن فعلها الغشاوة المختصة بتلك الجهة"^٦ يدور التفسير على تعمية البصر والدلالات التي تترها تلك التعمية، فجعل البصر صدر الكلام وآخر الغشاوة وجعلها آلة لتلك التعمية الحاصلة للبصر.

وقد يأتي بعد الجار والمجرور نكرة موصوفة، ويمكن أن يعدّه من المعارف ولكن يتعذر حمله في التركيب على المعرفة لأن القواعد النحوية تعيقه، كما في قوله تعالى ﴿وَمِنَ النَّاسِ مَن يَقُولُ آمَنَّا بِاللَّهِ وَيَاكُوفِرُ الْآخِرِ وَمَا هُمْ بِمُؤْمِنِينَ﴾ [البقرة: ٨] يقول القطب "ومن نكرة موصوفة إذ لا عهد تكون به اسماً موصولا كأنه قيل، ومن الناس ناس قائلون آمنا بالله وباليوم الآخر؛ لأننا لو جعلنا (أل) في الناس للعهد في قوله عز وجل ﴿إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا﴾ [البقرة: ١٦١] ولكن القائلون المذكورون لم يتميزوا فيهم بتعيين ولا بصفة من الصفات تميزهم عن سائر من كفر، هذا ما قلته"^٧ ف (من) في الآية يمكن أن تُحمل على المعرفة باعتبارها اسما موصولا والموصول من المعارف، ويمنع ذلك عدم تقدم معهود يعود إليه ذلك الموصول، لذا جعله القطب نكرة موصوفة بما بعدها، وهذا التخريج يعتمد على (أل) في كلمة الناس، فإن كانت للعهد أي المقصود الذين كفروا فيمكن حملها على الموصولية بيد أنه لم يذكر المقصودين ب(أل) بنعت ولا صفة فحملها على النكرة. وإن كانت اللام للجنس فتُحمل على أنها نكرة. وتوسع القطب في التأويل حين لم يجد ما يمكن أن يحمل عليه دلالة (أل) بخلاف ما نجده في آيات تحمل نفس

^١. القطب، هميان الزاد إلى دار المعاد، ج ٢ ص ٢٩٧

^٢. نفسه ج ١ ص ٢٤٧

^٣. سيبويه، الكتاب، ج ١ ص ٣٤

^٤. أبو حيان، البحر المحيط، ٨١/١

^٥. القطب، هميان الزاد إلى دار المعاد، ج ١ ص ٢٤٧

^٦. نفسه ج ١ ص ٢٤٧

^٧. نفسه ج ١ ص ٢٥١

المفردات إذ لا يتوسع في التأويل وإنما يقتصر على إيراد المعاني لاعتماده على موجه خارجي أفادته (أل) فقد اقتصر على المعاني فقط في توجيه قوله تعالى (وَمِنَ النَّاسِ مَن يَقُولُ آمَنَّا بِاللَّهِ) وهو في قلبه مشرك أو ضعيف الإيمان وقيل نزلت إلى قوله (المنافقين) في المتخلفين عن الهجرة المذكورين أو السورة وهو قول ابن عباس " لأنها حددت صنفا من الناس نزلت فيهم الآية وهم المنافقون فكانوا معهودين تعود إليهم (أل)

إن التأويل الذي ارتضاه القطب هو أن تكون (من) نكرة موصوفة، وعلى هذا الاعتبار قدر محذوفات في الجملة لتصبح كالآتي (ومن الناس ناس قائلون) والإشكال الذي طرحه المفسرون : كيف يصلح أن يكون الجار والمجرور خبرا للمبتدأ بعده؟^١ إذ الخبر هو الجزء الذي تتم به فائدة المبتدأ وهؤلاء بعض الناس فلا تحصل فائدة بالإخبار عنهم "لأنه إذا كان المبتدأ دالا على ذات مثله أو معنى لا يكون إلا في الناس كان الإخبار عن المبتدأ بأنه من الناس أو في الناس غير مجد"^٢، والخروج من هذا الإشكال الذي ساقه المفسرون يتلشى بالنظر إلى السياق الذي وردت فيه الآية وإلى المقصود من ورودها، وذلك بقرائها قراءة تتجاوز المفردات إلى ما وراءها فتعين على تحديد المواقع الإعرابية للكلمات إذ "كون هؤلاء من الناس ليس أمرا عازبا عن الأفهام حتى يحتاج إلى البيان، والكل يعرف أنهم ليسوا من الملائكة ولا الجن ولا البهائم، والنظر إلى ما بعد المبتدأ يقضي على هذا الإشكال، إذ ليس القصد بالإخبار عن إنسانيتهم وإنما الإخبار عن وجود طائفة من الناس تتلون في حالاتها وتتلوى في معاملاتها تدعي الإيمان بالسنن وتهدم ما تدعيه بأفعالها؛ لأن أفقدها فارغة من جوهر الإيمان"^٣ وبهذه النظرة الشمولية إلى الآية وما تثيره من معان تتجاوز التأويلات التي دار حولها المفسرون، وقيدتهم بالدوران حولها القواعد النحوية التي أسقطوها على الآية وانطلقوا منها في تلك التأويلات، وبها نبعد كذلك عن تقدير المحذوفات التي ذكرها القطب لاستقامة التركيب مع المعنى العام للآية.

ومن الصور التي يأتي عليها تقدم الخبر وهو شبه جملة والمبتدأ نكرة مؤخرة، أن يدخل على المبتدأ حرف زائد، كما في قوله تعالى ﴿وَلَقَدْ عَلِمُوا لَمَنِ اشْتَرَاهُ مَا لَهُ فِي الْآخِرَةِ مِنْ خَلْقٍ وَلَبِئْسَ مَا شَرَوْا بِهِ أَنْفُسَهُمْ لَوْ كَانُوا يَعْلَمُونَ﴾ [البقرة: ٢٠١] فقد دخل الحرف الزائد على المبتدأ المؤخر خلاق ودخوله لا يمنع من إعرابه مبتدأ؛ لأن الشرط في المبتدأ أن يتعري من العوامل الأصلية دون الزائدة أما إذا تقدمه عامل زائد فلا يؤثر فيه من حيث الموقع الإعرابي فيبقى على حاله مبتدأ دون أن يتغير معناه، لكنه يغير الحركة الإعرابية من الضم إلى الجر ويبقى اللفظ مجرورا لفظا مرفوعا محلا، والمقصود بالحمل الوجه

^١. أبو حيان، البحر المحيط، ج ١/ص ٨٨

^٢. الطاهر بن عاشور، التحرير والتنوير، ج ١/ص ٢٥٩

^٣. أ. حمد بن حمد الخليلي، جواهر التفسير، ج ٢ ص ٢٣٢

الإعرابي، وقد اكتنز القطب الوجوه الإعرابية الممكنة في الآية في عبارة موجزة فقال "وله خبر وخلاق مبتدأ أو متعلق بمحذوف وجوبا وخلاق فاعله، وفي تتعلّق بله لنيابته عما يتعلّق فيه أو بمحذوف حال من خلاق إذا جعلنا خلاق فاعلا"^١ فالوجه الأول على التقديم والتأخير تبادل فيه المواقع الإعرابية بين المبتدأ والخبر وهو تبادل وجوبي لتكبير المبتدأ، ووجه آخر وهو أن تعرب خلاق فاعلا ويتعلّق الجار والمجرور بمحذوف وجوبا، وحين اعتبر خلاق فاعلا سوغ تعلّق الجار والمجرور (في الآخرة) بالجار والمجرور (له) لأنه في قوة الفعل والتعلّق إنّما يكون بالفعل أو ما فيه رائحة الفعل، ويبدو أن الإعراب على التقديم والتأخير أولى لبعده عن فلسفة التعلّق والعامل ولقربه من الدائقة اللغوية. ويوجه ذات التركيب بكون الداخل عليه من الزائدة مبتدأ أو فاعلا في قوله تعالى ﴿مَا لَكَ مِنَ اللَّهِ مِنْ وَلِيٍّ وَلَا نَصِيرٍ﴾ [II بقرة: ٢١] فكلمة "ولي فاعل لك أو مبتدؤه"^٢ وكعادة القطب في إثارة الوجوه لإعرابية الممكنة التي يحتملها التركيب فقد ساق أكثر من وجه إعرابي في تقدم المبتدأ على الخبر في قوله تعالى ﴿وَهُوَ مُحَرَّمٌ عَلَيْكُمْ إِخْرَاجُهُمْ﴾ [II بقرة: ٥٨] فيقول: "ولفظ هو ضمير الشأن، ومحرم خبر مقدم، وإخراج مبتدأ مؤخر، والجملة خبر ضمير الشأن ويجوز أن يكون ضميراً مبهماً يفسره لفظ إخراجهم على أن يكون عطف بيان على هو، أو بدلا منه، ومحرم خبراً وإخراج مبتدأ سبق تفسيراً له، ويجوز كون هو عائد إلى الإخراج الذي دل عليه تخرجون، وإخراجهم بدل أو بيان له، ومحرم على هذا خبر، ويجوز على هذا كون إخراج نائب محرم وضعاً للظاهر موضع المضمّر"^٣

وأخيراً فإن وجوب تقديم الخبر في مثل هذه الحالات إنّما هو لأمن اللبس، فقد وجدنا القطب ينص على أنه يتقدم الخبر إذا خيف أن يلتبس بالصفة، ووجدناه يناقش الإخبار بالظرف والجار والمجرور عن النكرة في عدة صور، صورتان يبدو من خلال طرحه أنه لا إشكال فيهما فيذكر الوجه الإعرابي أولاً ثم يعرج على المباحث البلاغية التي يثيرها تقدم الخبر على المبتدأ هاتان الصورتان كالآتي: [جار ومجرور + نكرة محضة] و [ظرف + نكرة محضة] أما الصورتان الأخريان فإنهما يحتاجان إلى تأويل للوصول إلى معانيهما النحوية ويردان على الشكلين الآتين [جار ومجرور + نكرة موصوفة] و [شبه جملة + حرف جر زائد + نكرة] وفي نظري أن الذي أثار الإشكال هو تخصيصهما بالوصف في الصورة الأولى، وزيادة من في الصورة الثانية، وبالتالي خففاً من شيوع النكرة فجاز فيهما الوجهان بالاستناد إلى قواعد النحاة، وما يبعدهما عن القاعدة النحوية السياق الذي يردان فيه، فيتجاذب التركيب القاعدة والمعنى، فيلجأ القطب إلى الجمع بينهما بالتأويل.

^١. القطب، هميان الزاد إلى دار المعاد ج ٢ ص ٢١٥

^٢. نفسه ج ٢ ص ٢٩٥

^٣. نفسه ج ٢ ص ١٥٧

٢/ أن يتصل بالابتداء ضمير يعود إلى الخبر :

تلزم الضمائر صيغا وأشكالا ثابتة فتزد للمتكلم والمخاطب والغائب، وتكون مبنية فتلزم حالة واحدة لا تتغير أواخرها بالعوامل التي تدخل عليها، وحين عُدمت العلامات الإعرابية اعتمدت على الرتبة في تحديد مواقعها "وقد حاول النحاة صياغة مجموعة من القواعد تضبط استعمال الضمير وتخصه بموقع دون آخر تلافيا للبس وسوء الإفهام"^١ فتقوم في الكلام بوظائف تفضي إلى وضوح الكلام، فهي تجعل الكلام مترابط البنية منسجم المعنى"^٢ فضمير المتكلم والمخاطب مرجعهما المشاهدة وضمير الغائب لا بد له من مذكور في السياق يعود إليه؛ لذا استبعد القطب أن يكون ضمير الجماعة في قوله تعالى ﴿قُلْنَا أَهْطُوا مِنْهَا جَمِيعًا﴾ [II بقرة: ٨٣] راجعا إلى إلى الحية ويعلل ذلك ويضعفه لأنه "لم يجر لها ذكر"^٣ وقد فصل النحاة أحكام عود الضمير الغائب على المتقدم المذكور، فأجازوا أن يعود إلى مذكور متقدم لفظا ورتبة، أو لفظا لا رتبة، أو رتبة لا لفظا، ومنعوا أن يعود الضمير على متأخر لفظا ورتبة؛^٤ لذا أوجبوا أن يتأخر المبتدأ عن الخبر إذا اشتمل المبتدأ على ضمير يعود إلى الخبر أو إلى جزء الخبر وذلك لئلا يعود الضمير على متأخر لفظا ورتبة، واستشهدوا لوجوب تأخير المبتدأ بقول الشاعر:

أهابك إجلالا وما بك قدرة عليّ ولكن ملء عيني حبيبها

لاتصال المبتدأ بضمير يعود على ملابس الخبر وهو المضاف إليه فلو قدم المبتدأ لزم عود الضمير على متأخر لفظا ورتبة"^٥

وقد ورد المبتدأ مؤخرا وجوبا في قوله تعالى ﴿أَمَرَ عَلَىٰ قُلُوبٍ أَفْقَالَهَا﴾ [همد: ٤٢] مبتدأ واجب التأخير لاتصال ضميره بالخبر الظرفي وكذا لو كان غير ظرفي.^٦ ذلك؛ لأن الهاء في المبتدأ عائدة إلى القلوب التي هي جزء الخبر فلو أعربت المتأخر خبرا لعاد الضمير على متأخر في اللفظ والرتبة وهو ما تمنعه القواعد النحوية، ويسوق القطب قاعدة عامة ترفع لبسا محتملا عند توجيهه لإعراب الآية وهي "أن تقدم الخبر وتأخر المبتدأ واجب عند اشتمال المبتدأ على ضمير يعود على الخبر سواء أكان المتقدم ظرفا أو اسما غير ظرف" وحين يسوق هذه العبارة يزول الوهم الذي يستتبع التوجيه بأن التقدم يجب حين يكون المتقدم ظرفا فحسب، والأمر بخلافه فكون المتقدم شبه جملة لا علاقة في مثل هذا التركيب بالتقدم

^١ . رشيد بلحبيب ، ضوابط التقديم وحفظ المراتب في النحو العربي، ص ١٤٨

^٢ . محمود بن يحيى الكندي، المسكوت عنه في ضوء الخطاب دراسة في ضوء المناهج التأويلية ، ص ١٥١

^٣ . القطب ، هميان الزاد إلى دار المعاد ج ١ ص ٤٧٣

^٤ . هذا الذي منعه النحاة في هذه الصورة أوجبوه في صور أخرى وذلك في مثل ضمير الشأن أو القصة، ينظر ، أحمد عبد العظيم عبد

الغني، القاعدة النحوية دراسة نقدية تحليلية ، ص ١١٩ دار الثقافة للنشر والتوزيع، ١٤١٠ هـ ١٩٩٠ م

^٥ . ابن هشام، أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ج ١ ص ٢١٣

^٦ . القطب ، هميان الزاد إلى دار المعاد ج ١٣، ص ٤٤٥

والتأخر فالمعول عليه الضمير العائد دن غيره من حالات يجب فيها أو يجوز تتقدم إحدى الجزئين عن الآخر.

ثانيا: تقدم الخبر على المبتدأ جوازا :

أجاز النحاة التقديم والتأخير في الجملة الاسمية إذا فقدوا موجهما^١ وقد مرّ أنه يجب التزام رتبة معينة لدواعي أمن اللبس فوجب تقديم الخبر شبه الجملة على المبتدأ النكرة؛ حتى لا يلتبس بالصفة، ووجب تقدم المبتدأ حين يكون خبره جملة فعلية فاعلها ضمير مستتر؛ حتى لا يلتبس المبتدأ بالفاعل، أما عندما يتجاوز التركيب اللبس المحتمل فإن المفردات تكون غير مقيدة بموقع معين فيتقدم أيهما شاء، وليس تقديم لفظ على آخر لغير غرض ومعنى بل لمعان مقصودة يريد بها منشء الرسالة اللغوية، وضابط ذلك المتكلم نفسه فيقدم ما يراه جديرا بالاهتمام " ذلك لأن تغيير المؤلف يدل على مزيد الاهتمام بشأن المعبر " وقد نص النحاة على جواز تقدم الخبر على المبتدأ إذا كان المبتدأ معرفة والخبر شبه جملة ظرف أو جار ومجرور، وكذلك إذا كان المبتدأ نكرة موصوفة لأمن التباس الخبر بالصفة كما في قوله تعالى ﴿وَأَجَلٌ مُّسَمًّى عِنْدَهُ﴾ [الأهـام: ٢] "لأن النكرة قد وصفت بمسمى فكان الظاهر في الظرف أنه خبر لا صفة"^٢

يمكن أن نخلص من تتبع الآيات التي ورد فيها تقديم للخبر على المبتدأ جوازا إلى أن القطب لا يتتبع كل تقديم وتأخير ورد في الآيات التي يقوم بتفسيرها، فيجاوز اصطدام التركيب بقواعد الرتبة دون أن ينظر في ما يثيره ذلك التجاوز من مباحث نحوية، وإنما يخرج إلى معانٍ ولفئات أخرى تتضمنها الآية كما في قوله تعالى ﴿فَازْلَهُمَا الشَّيْطَانُ عَنْهَا فَأَخْرَجَهُمَا مِمَّا كَانَا فِيهِ وَقُلْنَا اهْبِطُوا بَعْضُكُمْ لِبَعْضٍ عَدُوٌّ وَلَكُمْ فِي الْأَرْضِ مُسْتَقَرٌّ وَمَتَاعٌ إِلَىٰ حِينٍ﴾ [البقرة: ٦٣] يتجاوز القطب تقديم الخبر على المبتدأ في (لكم في الأرض مستقر) فيتعمق في تفصيل ما يعود عليه ضمير الجماعة في قوله اهبطوا وفي تحليل المباحث الصرفية لكلمة مستقر^٣ دون أن ينظر في الملمح الأسلوبى الذي يتضمنه تقديم الخبر على المبتدأ وهو مبحث لطيف حفلت به كتب البلاغة فذكروا أن " المتقدم خبر لا صفة، فالصفة لا تتقدم على الموصوف، ولكن الخبر قد يتقدم على المبتدأ، وإذا كان خبرا كان أقوى في الدلالة على ما يريدون"^٤

١. ابن هشام ، أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ، ج ١ ص ٢١٣

٢. القطب ، تيسير التفسير ، ج ١ ص ٣٣٦

٣. ابن هشام ، أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ، ج ١ ص ٢١١

٤. القطب ، هميان الزاد إلى دار المعاد ج ١ ص ٤٧٢ ، ٤٧٣

٥. فضل حسن عباس ، البلاغة فنونها وأفنانها ، علم المعاني ، ص ٢٣٨ ، دار الفرقان للنشر والتوزيع ، ط ١٠٥ ، ٢٠٠٥ م

قد يتفرد الأسلوب القرآني بتركيب غير معهود في مكونات الجملة الاسمية ويأتي على خلاف ترتيبها الأصلي، فتضحى القواعد النحوية قاصرة عن التقعيد لمثل ذلك التفرد، الذي يكمن فيه إعجاز القرآن الكريم، ثم يتلمس النحاة لمثل ذلك التركيب تأويلاً ينتظم به في سلك القواعد النحوية، فيقيسونه على تركيب قريب منه أو يجعلون له وصفاً خاصاً به، وبالجملة فإنهم يحتالون بشتى الحيل الموصلة إلى تأويل ذلك التركيب، فمثلاً حصر النحاة المبتدأ في صور معيّنة فيكون اسماً ظاهراً أو مصدراً مؤولاً أو مشتقاً وكل هذه الصور لا تخرج عن كون المبتدأ اسماً أو مؤولاً بالاسم؛ لذا عرّف النحاة المبتدأ بأنه "كل اسم عريته من العوامل اللفظية لفظاً وتقديراً"^١ فكلمة اسم التي يصدر بها النحاة تعريفهم للمبتدأ هي قيد يخرج به الفعل والحرف والجملة وشبه الجملة، بخلاف حدّهم للخبر فإنهم يصدرّون تعريفه بكلمة "لفظ" لأنه يأتي اسماً وفعلاً وجملة وشبه جملة، هذا هو المستقر في التقعيد، وحين نأتي إلى الأسلوب القرآني نجد تركيباً قرآنياً. في آية من آيات الكتاب العزيز. يوهّم بأن المبتدأ وقع فعلاً (جملة)، على نقيض تعريفهم للجملة الاسمية بأنها الجملة التي تبدأ باسم، وهو من الطرافة والإعجاز البياني بمكان، فيتصيد له المشتغلون بعلوم القرآن تأويلاً يتناسب مع التركيب، ويتوسلون بثوابت اللغة وقواعدها وقيسون عليها ذلك التركيب باحثين عن علة منظمة تجمع بين المقيس والمقيس عليه ففي قوله تعالى ﴿وَمِنْ آيَاتِهِ يُرِيكُمْ الْبَرْقَ خَوْفًا وَطَمَعًا﴾ [إ. روم: ٤٢] وردت الآية في ضمن خمس آيات تحدثت عن بعض أدلة الوجدانية والقدرة والحشر وهي ﴿وَمِنْ آيَاتِهِ أَنْ خَلَقَكُمْ مِنْ تُرَابٍ ثُمَّ إِذَا أَنْتُمْ بَشَرٌ تَنْتَشِرُونَ﴾ ﴿وَمِنْ آيَاتِهِ أَنْ خَلَقَ لَكُمْ مِنْ أَنْفُسِكُمْ أَزْوَاجًا لِتَسْكُنُوا إِلَيْهَا وَجَعَلَ بَيْنَكُمْ مَوَدَّةً وَرَحْمَةً﴾ [ن. في ذلك لَأَيَّتِ الْقَوْمِ يَتَفَكَّرُونَ] ﴿وَمِنْ آيَاتِهِ خَلْقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ وَأَخْلَفَ الْمَسِيحَ﴾ ﴿وَالْوَيْحَ﴾ [ن. في لَأَيَّتِ الْعَالَمِينَ] ﴿وَمِنْ آيَاتِهِ مَنَامُكُمْ بِاللَّيْلِ وَالنَّهَارِ وَابْتِغَاؤُكُمْ مِنْ فَضْلِهِ﴾ [ن. في ذلك لَأَيَّتِ الْقَوْمِ يَسْمَعُونَ] ﴿وَمِنْ آيَاتِهِ يُرِيكُمْ الْبَرْقَ خَوْفًا وَطَمَعًا وَيُنَزِّلُ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً فَيُخْرِجُ بِهِ الْأَرْضَ بَعْدَ مَوْتِهَا﴾ [ن. في ذلك لَأَيَّتِ الْقَوْمِ يَعْقِلُونَ] ﴿وَمِنْ آيَاتِهِ أَنْ تَقُومَ السَّمَاءُ وَالْأَرْضُ بِأَمْرٍ ثُمَّ إِذَا دَعَاكُمْ دَعْوَةً مِنَ الْأَرْضِ إِذَا أَنْتُمْ تَخْرُجُونَ﴾ [إ. روم: 12: 22: 32: 42]

إن المبتدأ في هذه الآيات جاء على صور ثلاث وهي مصدر مؤول من أن والفعل في ثلاث آيات ومن مصدر صريح في آيتين، وهما صورتان لا إشكال فيهما لورودهما على وفق الصور التي يأتي عليها المبتدأ، في حين أنّ صورة ثالثة جاءت على خلاف الصور التي يأتي عليها المبتدأ وهو كما يظهر (مجيء المبتدأ جملة) فانعقد خلاف بين المشتغلين على علوم اللغة في تأويله على مذاهب تراوحت بين اعتبار الجملة اسمية أو فعلية ثم أعقبه خلاف في تأويل المبتدأ في الجملة الاسمية، وقد وجه القطب الآية بقوله "الأصل

^١ . أبو البركات الأنباري، أسرار العربية، ص ٧٢

أن يريكم بالنصب حذف إن وارتفع الفعل وقيل يريكم مبتدأ ومفعول به تنزيلاً للفعل منزلة الاسم الذي هو مصدر بلا تقدير حرف المصدر"^١

وفي تأويله بالجملة الفعلية مخالفة للنسق الذي جاءت به بقية الآيات ويستثمر القطب هذه المخالفة فيبعده من "التفنن"^٢ في التراكيب القرآنية والمراوحة بينهما، وتصريف الكلام "لأنه إذا نقل من أسلوب إلى أسلوب، كان ذلك أحسن تطرية لنشاط السامع، وإيقاضاً للإصغاء إليه من إجراءاته على أسلوب واحد"^٣ أما تأويله بالجملة الاسمية فيسوق فيه عدة تأويلات حيث يقول "ويمحور أن يكون يريكم مبتدأ بلا تأويل مصدر منزلاً منزلة الاسم ، مستعملاً في جزء معناه، وهو الحدث مقطوعاً فيه عن الزمان، فهو اسم في صورة الفعل، ومعناه الإراءة لا الرؤية."^٤

إن القطب في هذا التأويل يذكر مذهبا بعيدا وهو تجريد الفعل من الزمن وإبقاء دلالته على الحدث فحسب، فالفعل التام بأصل وضعه يدل على الحدث والزمان، والاسم . يقصد به المصدر في التوجيه . يدل على الحدث مجردا عن الزمن، وقد جاءت كلمة (يريكم) اسما في صورة الفعل، وعلى هذا التوجيه يكون الجار والمجرور خبرا مقدما ويريكم مبتدأ مؤخرًا، "ويبقى مثل هذا التركيب متفردا لا يقاس عليه"^٥ وفي تأويل آخر قدر حرفا ناصبا قبل الفعل يريكم ويكون في تأويل مصدر مبتدأ وساق القطب إشكالا في هذا التقدير يتمثل في الدلالة الزمنية للفعل المضارع بعد دخول أن عليه فيقول "ولكن تقدير أن يصرف الفعل للاستقبال وليس مرادا بل للحال والاستمرار، اللهم إلا أن يراد أن يريكم بعدما أراكم من قبل وفي الحال"^٦ فالمنع من تقدير أن هو أنها تقلب دلالة الفعل المضارع إلى المستقبل^٧ وخروجا من هذه الدلالة يقدر القطب محذوفا وهو " يريكم من بعد ما أراكم" وفيه كذلك كثرة تقدير المحذوفات " أن .. من بعد ما أراكم " وهو مخالف للأصل، ولا يمكن أن نعول على كثرة وقوع هذا الحذف في الأساليب العربية وإجازة النحاة له في مثل المثل " تسمع بالمعيدي خير من أن تراه" لأنه معارض بالمعنى في الآية الكريمة وهو أن المقصود من الآية الاستمرار والتجدد، وتقدير أن يصرف الفعل إلى المستقبل وهو غير مراد. ويمكن أن نقول إن مثل هذا التركيب إذا اعتبرناه جملة اسمية والاسم جاء على صيغة الفعل فهو أسلوب تفرد به القرآن الكريم ويقتصر فيه على السماع ولا يقاس عليه.

^١ . القطب ، هميان الزاد إلى دار المعاد ، ج ١/١٢ ، ص ٣٨٢

^٢ . القطب ، تيسير التفسير ج ١١ ص ١١٩

^٣ . الزمخشري ، الكشاف ، ج ١ ص ٢٤

^٤ . القطب ، تيسير التفسير ج ١١ ص ١١٩

^٥ . محمد حماسة عبد اللطيف ، بناء الجملة العربية ، ص ٥٣ ، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع ، ط ٢٠٠٣

^٦ . القطب ، تيسير التفسير ، ج ١١ ص ١١٩

^٧ . كمال رشيد ، الزمن النحوي في اللغة العربية ، ص ١٣٧ ، عالم الثقافة للنشر والتوزيع ، ط ١٤٢٨ هـ ٢٠٠٨ م

وأميل إلى اعتبار هذا التركيب جملة فعلية يتعلق بها الجار والمجرور على التقديم والتأخير فتضحى البنية العميقة للتركيب " يريكم من آياته البرق خوفاً وطمعاً" ومن جهة أخرى فإن المعنى يقوي من اعتبار التركيب جملة فعلية لدلالة الفعل على التجدد والحدوث، والله تعالى يرينا آياته في كل وقت وحين باستمرار ولا انقطاع، وورود جملة فعلية بين جمل اسمية بينها وحدة موضوعية واحدة هو للفتن على حد عبارة القطب.

المبحث الثالث : التقديم والتأخير في مقيدات الجملة الاسمية

قد تقيد الجملة الاسمية بنواسخ فعلية أو حرفية تغير حكم أحد ركنيها من الرفع إلى النصب، ويلحق أركانها ما يلحق الجملة الاسمية من حرية المفردات في تقدم أحد الركنين على الآخر لغرض يقتضيه السياق ويريده المتكلم على وفق ضوابط وشروط وسأناقش هذا المبحث في فرعين:

أولا : التقديم والتأخير في النواسخ الفعلية:

حين تدخل النواسخ الفعلية على الجملة الاسمية يكون ترتيبها الأصلي بتصدر الناسخ أولا ثم اسمه ثم خبره، وقد تخالف هذا الأصل فتترك اللفظة موقعها لغرض يريده المتكلم. فيتقدم الخبر على الاسم أو على الناسخ والاسم معا، وإنما أجاز النحاة تقدم أخبارها على أسمائها تشبيها لها بالفعل، فاسمها يشبه

الفاعل وخبرها يشبه المفعول به، يقول ابن الأنباري "لما كانت أخبارها مشبهة بالمفعول، وأسماءها مشبهة بالفاعل، والمفعول يجوز تقديمه على الفاعل، فكذلك ما كان مشبها به"^١

ولتقدم خبر النواسخ الفعلية على أسمائها ثلاث حالات، وهي وجوب تقدمه وامتناع تقدمه وجواز الأمرين، وأوصلها بعضهم إلى ست حالات^٢، وبإمعان النظر فيها نلفها لا تخرج عن الأحوال الثلاثة، ويُفهم من كلام النحاة أنَّ التقديم في هذه الحالات مرهون بعدم الحصر و بأمن اللبس؛ لذا منع النحاة أن يتقدم خبر كان على اسمها^٣ للحصر في قوله تعالى "وما كان صلاتهم عند البيت إلا مكاء وتصدية" فالآية حصرت عبادة المشركين في المكاء والتصدية فحسب، وقد وردت قراءة بنصب صلاتهم وجعله خبرا لكان ورفع مكاء وجعله اسما لكان فيُعَدُّ من باب تقدم خير كان على اسمها، ولكن القطب رجح رفع صلاتهم على أنها اسما لكان واحتج بأن "النكرة لا يخبر بها عن المعرفة وجعل التقديم والتأخير في القراءة الواردة بنصب صلاتهم من باب الضرورة والاتساع"^٤ إن القواعد النحوية تمنع أن يتقدم في مثل هذا التركيب الخبر على الاسم للحصر، فلو قدم الخبر على الاسم لاضطرب المعنى وخرج عن المراد؛ لذا رجَّح القطب قراءة الرفع وساق لترجيحها حجتين هما : المعنى، وقاعدة نحوية، فالمعنى راعى فيه الحصر الذي يتحصل من معنى التركيب في الآية، والقاعدة النحوية وهي أن النكرة لا يخبر بها عن المعرفة؛ لأنه "يلزم أن يكون المبتدأ معرفة أو قريبا من المعرفة بالمسوغات، والخبر نكرة لأنه محط الفائدة"^٥ وحين جاء إلى توجيه قراءة النصب جعلها من الضرورة والاتساع، والضرورة لا يُصار إليها إلا في حدود ضيقة وتحفظ

^١. أبو البركات الأنباري، أسرار العربية، ص ١١٦.

^٢. ينظر، بركات يوسف هبود، مصباح السالك إلى أوضح المسالك، مطبوع مع كتاب أو ضح المسالك لابن هشام، ج ١ ص ٢٣٧

^٣. ابن هشام، أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، ج ١ ص ٢٤٠

^٤. القطب، هميان الزاد إلى زاد المعاد، ج ١/٧، ص ٢١٣

^٥. ابن جني، اللمع في العربية، ص ٧٢

ولا يقاس عليها . ومما تقدم فيه خبر كان على اسمها وهو ظاهر التقدم قوله تعالى ﴿وَكَانَ حَقًّا عَلَيْنَا نَصْرُ الْمُؤْمِنِينَ﴾ [الروم: ٧٤] يقول القطب "وحقا خبر كان ونصر اسمه وعلينا متعلق بحقا أو نعت له أو خبر ثان ويجوز كون اسم كان ضمير الانتقام وحقا خبره فيوقف عليه وعلينا نصر مبتدأ وخبره"^١

نجد القطب يبعد عن التأويل الموهل في استدعاء الوجوه النحوية البعيدة حين يوجه تقديم خبر كان على اسمها في قوله تعالى ﴿مَّا كَانَ حُجَّتُهُمْ إِلَّا أَن قَالُوا﴾ [الجن: ٥٢] ويحمل التركيب على الظاهر فيقول "ونصر اسم كان كما هو الظاهر، وكما هو في حديث أبي الدرداء، لا كما قيل أن اسمها ضمير فيها عائد للانتقام، وعلينا خبر مقدم، ونصر مبتدأ مؤخر؛ لأنه خلاف الظاهر"^٢

يتوسع النحاة في تقديم الظرف والجار والمجرور ما لا يتوسعون في غيره وقد ورد خبر كان متقدما على اسمها في قوله تعالى ﴿قُلْ إِنْ كُنْتُمْ لَكُمْ الدَّارُ الْآخِرَةُ عِنْدَ اللَّهِ خَالِصَةً مِّنْ دُونِ النَّاسِ﴾ [البقرة: ٤٩] ويضع القطب تقديم الخبر على الاسم من ضمن عدة توجيهات وردت في هذه الآية فيقول "ولكم خبر كان، وخالصة حال من الضمير المستتر في لكم أو من الدار، أو خبر كان، ولكم متعلق بكان أو بخالصة، وعند متعلق بأحدهما أو بلكم إن جعل لكم خبراً وصح التعليق لنيابته عن فعل الاستقرار"^٣

حلل القطب التركيب في الآية تحليلاً نحويًا خالصاً ذكر فيه الوجوه الإعرابية التي تحملها الآية وأجزأها في أسطر قليلة ولم يذكر ما يجاوز تلك الوجوه الإعرابية من مباحث لغوية تضمنتها الآية، وقد أثار القطب ملمحاً نحويًا مهماً وهو جواز تعلق الجار والمجرور بشبه الجملة حين وقع خبراً وهذه الإجازة معتمدة على محذوف يتعلق به شبه الجملة الواقع خبراً، هذا المحذوف هو فعل أو شبهه (استقر، استقرار) ويتعدد منهج القطب في تناول قضايا تقديم خبر الناسخ على اسمه، فقد وجدناه يقصر التناول على المباحث النحوية فحسب نجده في مواضع أخرى يذكر الوجه البلاغي في الآية دون أن يعرج على المباحث النحوية فيها كما في قوله تعالى ﴿وَكَذَلِكَ جَعَلْنَاكُمْ أُمَّةً وَسَطًا لِتَكُونُوا شُهَدَاءَ عَلَى النَّاسِ وَيَكُونَ الرَّسُولُ عَلَيْكُمْ شَهِيدًا﴾ [البقرة: ١٤١] "...وعلى ما قلته يكون تقديم قوله عليكم لحصر الصفة على الموصوف حصر أفراد"^٤ كما جاز أن يتقدم خبر النواسخ الفعلية على اسمها يجوز أن يتقدم معمول الخبر على الاسم كما في قوله تعالى ﴿وَضَلَّلْنَا عَلَيْكُمُ الْغَمَامَ وَأَنزَلْنَا عَلَيْكُمُ الْمَنَّٰنَ وَالسَّلٰوٰى كُلُوا مِنْ طَيِّبَاتِ مَا رَزَقْنَاكُمْ وَمَا ظَلَمُونَا وَلٰكِنْ كَانُوا أَنفُسَهُمْ يَظْلِمُونَ﴾ [

^١ . القطب، هميان الزاد إلى دار المعاد ج ١/١٢، ص ٤٠٣

^٢ . القطب، تيسير التفسير، ج ١١ ص ١٤٥

^٣ . القطب، هميان الزاد إلى دار المعاد، ج ٢ ص ١٨٠

^٤ . نفسه ج ٢ ص ٣٧٢

[بقرة: ٧٥] فتقدم معمول خبر الناسخ على اسمه، والغرض من تقديم معمول الخبر على الاسم في هذه الآية "ليحصل بذلك توافق رؤوس الآي بالفواصل وليدلّ على الاعتناء بالإخبار عن حلّ به الفعل؛ ولأنه من حيث المعنى صار العامل في المفعول توكيدا لما يدل عليه ما قبله" ^١ أو أنه "قدم للقصر وقد حصل القصر أولا بمجرد الجمع بين النفي والإثبات ثم أكد بالتقديم" ^٢ بيد أن القطب لا يذكر التقديم النحوي ولا نكتة التقديم البلاغية على ما في هذا التقديم من ملامح أسلوبية، وجدنا الطاهر بن عاشور قد استقصاها، مخالفا بذلك منهجه في تفصي ما تثيره الآية من وجوه نحوية ونكت بلاغية، فقد اكتفى في الآية ببيان طرق ظلم النفس "بالكفران والادخار لأن مضرته عائدة عليهم وهي عذاب الله" ^٣

إذن فالقطب لا يتعمق في التحليل النحوي في بعض مباحث التقديم والتأخير في النواسخ الفعلية وإنما قد يذكره عرضا في الآية من ضمن الوجوه الإعرابية التي يحتملها التركيب، أو لا يذكره أصلا، ويتجاوزها إلى الأحكام والحكم التي يثيرها ذلك التقديم فيتلمس مواطن فرادة النص القرآني وإعجازه في تقديم ركن على آخر من أركان الجملة الاسمية المقيدة، وقد يعرج على وجه بلاغي يثيره تقديم خبر الناسخ على اسمه، ولعل عدم وقوفه على المبحث النحوي في بعض مواطن تقديم الخبر على الاسم راجع إلى استقرار الترتيب في التركيب وسيورته كالمسلمة في مواطن اتفق النحاة عليها، خصوصا حين يكون المتقدم شبه جملة بنوعيه الجار والمجرور والظرف؛ لأنهم يتوسعون فيه ما لا يتوسعون في غيره.

ليس كل الأفعال الناقصة متفق على تقدم أخبارها على أسمائها ومما ورد فيه الخلاف تقدم خبر ليس عليها وساق القطب تقدم الخبر على الاسم في قراءة حمزة وحفص بنصب البر في قوله تعالى ﴿لَيْسَ الْبِرُّ أَنْ تُولُوا وَجُوهَكُمْ قَبْلَ الْمَشْرِقِ وَالْمَغْرِبِ﴾ [ال بقرة: ٧٧] ونستلهم من كلامه أنه يُجيز تقدم خبر ليس على اسمها حين ذكر "أن في الآية ردا على ابن درستويه في عدم إجازة توسط خبر ليس عليها" ^٤ ويستطرد تأييدا لرأيه بذكر كلام ابن هشام، في الرد على ابن درستويه بذكر الحجج التي ساقها ابن هشام انتصارا لرأيه، وينتهي إلى الموازنة بين قراءتي رفع ونصب كلمة البر مستلهما الدلالة من كلام ابن هشام فيقول "قلت : يدل كلام ابن هشام أن قراءتهما أقوى؛ لأن في رفع البر الإخبار بما هو بمنزلة الضمير عما دونه في التعريف، قال : واعلم أنهم حكموا لأن وأن المقدرتين بمصدر معرف بحكم الضمير، ولذا قرأ السبعة (وما كان حجتهم إلا أن قالوا) بالنصب، والرفع ضعيف" ^٥ "وضَعَف قراءة الرفع في حجتهم" لأن أن وإن المقدرتين بمصدر معرف يحكم لهما بحكم الضمير؛ لأنه لا يوصف ذلك المصدر كما لا يوصف

^١. أبو حيان، البحر المحيط، ج ١ ص ٣٤٩

^٢. الطاهر بن عاشور، التحرير والتنوير، ج ١ ص ٥١٢

^٣. القطب، هميان الزاد إلى دار المعاد ج ٢ ص ٥٢

^٤. نفسه ج ٢ ص ٤٧٤

^٥. نفسه ج ٢ ص ٤٧٤، ٤٧٥

الضمير والإخبار بالضمير عما دونه في التعريف ضعيف "١ إن مرجح قراءة النصب على الرفع في قوله تعالى "ليس البر أن تولوا وجوهكم قبل المشرق والمغرب" أمران هما أولاً: حمل المصدر المنسبك من أن وما دخلت عليه على الضمير وإعطائه حكمه، وساق القطب حكماً للضمير يُحمل عليه المصدر المنسبك من أن وما دخلت عليه، وهو أن الضمير لا يوصف وكذلك المصدر، ثانياً: يعتمد على تفاوت مراتب التعريف، والأصل في المبتدأ أن يكون معرفة والخبر نكرة ولا يبتدأ بالنكرة إلا بمسوغ، والمعارف في نفسها درجات "وأن وصلتها أقوى في التعريف من المعرف بالألف واللام"٢ فحسن أن تكون هي الخبر والمبتدأ كلمة البر التي هي دونها في التعريف. ولا نغفل الملمح البلاغي في تقديم الخبر على الاسم وهو أن "أمر استقبال القبلة هو الشغل الشاغل لهم فإذا ذكر خبره قبله ترقب السامع المبتدأ فإذا سمعه تقرر في علمه"٣ إذا كان النحاة اختلفوا على جواز تقدم خبر ليس على اسمها ووجدنا القطب يعرض بجواز التقديم فإن الإجماع انعقد على منع تقدم خبر دام عليها لأنها "مصدرة بما المصدرية وهي مما لا يعمل ما بعدها فيما قبلها، ومنع بعضهم تقدم أخبار ما انفك وأخواتها على أسمائها، كما اضطربت نسبة الأقوال واختلفت في جواز تقديم خبر ليس عليها ووصلت حد التناقض فنسب الفارسي وابن جني إلى الكوفيين قولاً مغايراً لما ذكره الآخر٤ ويفهم من توجيه القطب أنه يجوز تقدم خبر ليس عليها حين وجه نحويًا قوله تعالى ﴿أَلَا يَوْمَ يَأْتِيهِمْ لَيْسَ مَصْرُوفًا عَنْهُمْ﴾ [هود: ٨] حيث يقول "يوم متعلق بخبر ليس وهو مصروفًا، قال ابن هشام احتج به مجر تقديم خبر ليس عليها، أي لأن تقديم المعمول وهو هنا يوم، لا يصح غالباً إلا إذا صح تقديم عامله، وهو هنا مصروفًا ومن غير الغالب، امتناع تقديم معمول لن من لن أضرب زيدا، للضعف الحرف، قال لأن المعمول ظرف فيتسع فيه انتهى، ولا يلزم الجمهور تقديم خبر ليس إذا كان ظرفاً، أن معمول خبر الناسخ دون الخبر، ولا يلزم انتقال الضعيف عن محله انتقال القوي، وأجيب أيضاً بأن يوم مفعول محذوف، أي لا يعرفون، فتكون جملة مصرفاً حال مؤسسة، وأجاز خالد كونها مؤكدة وهو ضعيف، وبأنه متعلق بليس فإن الصحيح أن الأفعال الناقصة تدل على الحدث، فيصح التعليق بها، وذلك كله على أن ضمير يأتي وضمير ليس عائدان إلى العذاب وأجيب أيضاً بأن يوم مبتدأ بني على الفتح لإضافته إلى الجملة وخبره ليس مصروفًا فالضمير في يأتي للعذاب وفي ليس لليوم"

١. القطب، هميان الزاد إلى دار المعاد ج ١٣، ص ٣٨٠.

٢. أبو حيان، البحر المحيط، ج ٢ ص ١١.

٣. الطاهر بن عاشور، التحرير والتنوير، ج ٢ ص ١٢٩.

٤. محمد عماردين، تأثير الكوفيين في نحاة الأندلس، ج ١ ص ٢٦٢ جامعة الإمام محمد بن سعود، عمادة البحث العلمي، ط ١ ١٤٢٧.

ثانيا: التقديم والتأخير في النواسخ الحرفية:

إن النظرة العملية تسيطر على أحكام تقدم خبر إن على اسمها فيمنع النحاة كأصل عام أن يتقدم الخبر على الاسم في باب إن وأخواتها وذلك المنع متعلق بقضية الأصول والفروع المرتبطة بالعامل ارتباطا وثيقا فلا يجوز "تقدم الخبر فيها على الاسم ويجوز ذلك في المبتدأ وذلك لعدم تصرف هذه الحروف وكونها فروعاً على الأفعال في العمل فانحطت عن درجة الأفعال"^١ فالعامل من حيث القوة والضعف على درجات، وعمل إن وأخواتها يقع في مرتبة دون مرتبة الأفعال^٢؛ لذا كان تأثيره على مدخولاته ضعيف ومن مظاهر ضعفه امتناع تقديم خبره على اسمه، ولكنَّ النحاة يتجاوزون في شبه الجملة بنوعيتها ما لا يميزونه في غيرها، فأجازوا أن يتقدم الخبر على الاسم حين يكون الخبر ظرفاً أو جارواً ومجروراً. وقد ورد الخبر مقدماً على الاسم في ثلاثة مواضع من قوله تعالى ﴿وَإِنَّ مِنَ الْجِبَارَةِ لِمَا يُتَفَجَّرُ مِنْهُ أَلَأَنْهَرُ وَإِنَّ مِنْهَا لَمَاءٌ يَشَّقُّ فَيَخْرُجُ مِنْهُ الْمَاءُ وَإِنَّ مِنْهَا لَمَاءٌ يَهْبِطُ مِنْ خَشْيَةِ اللَّهِ وَمَا اللَّهُ بِغَفِلٍ عَمَّا تَعْمَلُونَ﴾ [البقرة: ٤٧] ولم يتعرض القطب للمباحث التي يمكن أن ينص عليها التقديم والتأخير واكتفى بإيراد المعاني المعجمية وبعض المباحث الصرفية التي أثارها الآية.

ومما ورد فيه تقديم خبر إن الناسخة على اسمها قوله تعالى ﴿أُولَئِكَ جَزَّأُوهُمْ أَنْ عَلَيْهِمْ لَعْنَةُ اللَّهِ وَالْمَلَكَةِ وَالنَّاسِ أَجْمَعِينَ﴾ [آل عمران: ٧٨] أي أولئك جزأوهم ثبوت لعنة الله عليهم، فأولئك: مبتدأ، وجزاء: مبتدأ ثان والمصدر من خبر إنَّ خبر لجزاء، وجزء وخبره: خبر أولئك، وإن جعلنا جزءاً بدلاً اشمالياً، وجعلنا المصدر من خبر إن خبر لأولئك، لم يصح على إطلاقه لأنه فيه الإخبار عن الجنة بالمصدر، ويصح من حيث مراعاة البدل، فإنَّ الخبر مثلاً تارة يراعى فيه المبدل منهن وتارة البدل، وتقديم (عليهم) على (لعنة) لا يفيد الحصر، لأنَّ غير هؤلاء من أصحاب الكبائر ملعون أيضاً، كما ورد لعن شارب الخمر وحاملها، وغيرهما، فالتقديم جاء على طريق العرب في الاهتمام^٣ إن القطب في تأويل التقديم والتأخير في هذه الآية يراعي الجوانب البلاغية التي يحملها الترتيب ومنطلقه مذهبي إيديولوجي، فاستبعد أن يكون التقديم للحصر لأنَّ اللعن غير محصور في أصحاب تلكم الكبائر وإنما يشمل كبائر أخرى نصت عليها آيات قرآنية في غير هذا الموضع أو ذكرت في أحاديث نبوية، وفاعل الكبيرة إن لم يتب يشمله اللعن سواء ذكر في هذه الآية أو نصت عليه آيات أخرى والصورورة إلى معنى الحصر يبعد هذا التأويل الممتد إلى غير المذكورين في الآية.

^١ ابن يعيش، شرح المفصل، ج ١ ص ٢٠٠

^٢ خليل أحمد عامية، العامل النحوي بين مؤيديه ومعارضيه ودوره في التحليل اللغوي، ص ٥٨ ونجَّد خير الحلواني، أصول النحو

العربي، ص ١٤٩، مطابع أفريقيا الشرق، المغرب، الدار البيضاء، ٢٠١١ م

^٣ القطب، هميان الزاد إلى دار المعاد ج ٤ ص ١٦٠

يجعل القطب مراعاة الفاصلة غرضاً من الأغراض التي يتقدم بسببها الخبر على الاسم في الناسخ الحرفي ووجه به قوله تعالى ﴿إِنَّ اللَّهَ بِالنَّاسِ لَرءُوفٌ رَّحِيمٌ﴾ [البقرة: ٢٤١] بالناس متعلق برءوف وبرحيم ويقدر للآخر مثله بالإظهار أو بالإضمار، لا على التنازع في المقدم على الصحيح، والأولى تعليقه برءوف، واللام في خبر إن لا تمنع من تقدم معمول مدخولها، أو معمول ما في حيز مدخولها عليها، إذا كان ظرفاً أو مجروراً كما هنا، والمعنى: إن الله لرءوف بالناس المؤمنين، رحيم بهم، فلا يضيع أجور إيمانهم وأعمالهم، ولا يترك صلاحهم والرأفة أشد الرحمة، فهي أبلغ من الرحمة وأخص، فالرحمة أعم فإنما لم تقدم الرحمة مع أنها أعم، مراعاة للفاصلة، لأنها محتومة بالميم قبلها حرف المد في قوله مستقيم، وبالنون الشبيهة بالميم قبلها حرف المد بعد ذلك^١ لا يكتفي في توجيهه بمراعاة الفاصلة فحسب وإنما يعتمد إلى المعنى والقواعد النحوية فيجعلهما موجهان لتقديم الخبر فالبنية العميقة التي تحيل إليها الآية هي (إن الله لرءوف بالناس المؤمنين رحيم بهم) ويحيل إلى معنى نحوي اصطدم مع الأصل وهو أن لام الابتداء لها صدر الكلام^٢ فلا يتقدم عليها غيرها وحين ترحزت اللام في الآية عن الصدر خرج القطب بالقاعدة وهو أنه "لا صدر للام في خبر إن إذا كان المتعلق ظرفاً أو جاراً ومجروراً"^٣ ولا يغفل حين يوجه القطب التقديم والتأخير في هذه الآية المعاني البلاغية المضمنة فيها فيعمد إلى ما بين الرحمة والرأفة من عموم وخصوص، فالأصل أن يتقدم العام على الخاص والمعنى المعجمي يجعل الرحمة أعم من الرأفة وفي جاء الترتيب بخلاف ويلتمس القطب تأويلاً ينتظم مع قاعد تقدم العام على الخاص فيقول "لا محذور في تقديم خاص لا يشمل كل ما في العام، فلذكر العام بعده دلالة على ما لم يدل عليه الخاص، فذكر الرحمة ليدل على رحمة أخرى دون الشديدة، بخلاف فلان متكلم فصيح، فإنه لو أخر متكلم لم تكن له فائدة، فإن فلانا لا يكون فصيحاً إلا وهو متكلم. ولذلك قدمت بلا فاصلة في قوله تعالى ﴿رَأْفَةً وَرَحْمَةً﴾ [الحدي: ٧٢] ويسوق معنى طريفاً في توجيه التقديم بالاعتماد على المعنى المعجمي لكل من الرأفة والرحمة، ينطلق فيها من قاعدة التخلية قبل التحلية، ولما كانت الرأفة هي دفع المضرة والرحمة هي جلب المنفعة قدمت الرأفة على الرحمة فيقول "..... وقيل، الرحمة تعم دفع المكروه وإزالة الضرر وسائر الأفضال، والرأفة دفع المكروه والضرر، ودفعهما أهم من جلب الرزق مثلاً، فقدمت لذلك على الرحمة، فهي تخلية متقدمة على التحلية، أو الرأفة دفع المضار، والرحمة جلب المسار".^٤

١. القطب، هميان الزاد إلى دار المعاد ج ٢ ص ٣٧٨

٢. ابن هشام، معني اللبيب، ج ١ ص ٤٤٧

٣. القطب، تيسير التفسير، ج ١ ص ٢٨٠

٤. نفسه، ج ١ ص ٢٨٠، ٢٨١

٥. نفسه، ج ١ ص ٢٨٠، ٢٨١

نلمس من تأويل القطب في تقديم خبر إن على اسمها مراعاته لضعف عمل هذه الحروف فيلتمس حين
يتقدم ما له تعلق بخبرها محاولته رد ذلك التقدم إلى الأصل فيلجأ إلى المعجم حيناً والمعنى حيناً آخر
والبلاغة تارة أخرى.

المبحث الثالث: التقديم والتأخير في الجملة الفعلية

تعرضنا فيما مضى من مباحث إلى التقديم والتأخير في الجملة الاسمية ومقيداتها، ونروم في هذا المبحث دراسة التقديم والتأخير في الجملة الفعلية، ونستفتح بالأصل الذي تكون عليه الجملة الفعلية فالأصل في رتبة الجملة الفعلية أن يتقدم الفعل على الفاعل "ويرد المفعول به متأخرا في الترتيب عن الفعل والفاعل ونائبه"^١ "وهذه الرتبة توجد في الجملة التي تتضمن فعلا متعديا"^٢ فالفعل يقع في صدر الجملة الفعلية ومن المؤشرات الدالة على هذا الأصل "ظاهرة التطابق بين الفعل والفاعل، فالفعل يطابق الفاعل جنسا وعددا إذا تقدم الفاعل عليه"^٣ ونخرج من هذا التقسيم أن الرتبة في الجملة الفعلية تكون كالآتي:

فعل لازم. + فاعل

فعل متعدي + فاعل + مفعول به (يتعدد المفعول به بحسب نوع الفعل)
إلا أنه قد يختلف هذا الترتيب فيتقدم المفعول به على الفاعل وقد يتقدم المفعول به على الفعل والفاعل معا. وسأناقشه في الآتي :

• أولا : تقديم المفعول به على الفاعل

يأتي المفعول به بعد تمام أركان الجملة، فحين تستوفي الجملة المسند والمسند إليه تعقبها الفضلات ومنها المفعول به "وتقديم المفعول به على الفاعل كثير شائع مطرد في كلام العرب حتى دعا ذلك أبا علي أن قال: إنَّ تقدم المفعول على الفاعل قسم قائم برأسه، كما أنَّ تقدم الفاعل قسم قائم برأسه أيضا وإن كان تقديم الفاعل أكثر، وقد جاء به الاستعمال مجيئا واسعا"^٤ هذه الكثرة دعت أبا علي أن يجعل تقدم المفعول به أصلا مقابلا لتقدم الفاعل على المفعول في الجملة، وقد اهتم النحاة بدراسة تقديم المفعول به فعقد له ابن السراج بابا في الأصول عنوان له ب (باب التقديم والتأخير)^٥ وكان له أثر بالغ في المؤلفات التي جاءت بعده ظهر على مستوى التقعيد والتمثيل.

إنَّ تقدم المفعول به على قسمين هما التقدم الواجب والجائز، أما الواجب فهو أن يلزم المفعول به موقعا معينا في الجملة لا يمكن أن يتقدم أو يتأخر عنه، ومثاله تقديم المفعول به الثاني على المفعول به الأول إذا أضيف المفعول به الثاني إلى اسم الفاعل كما في قوله تعالى ﴿فَلَا تَحْسَبَنَّ اللَّهَ مُخَلَّفَ وَعْدِهِ﴾

^١ . أحمد نخلة ، مدخل إلى دراسة الجملة العربية ، ص ١٣٣ ، دار النهضة العربية للنشر والتوزيع ، ١٤٠٨ هـ ١٩٨٨ م

^٢ . عبد القادر الفاسي الفهري ، اللسانيات واللغة العربية ، نماذج تركيبية ودلالية ، ج ١ ص ١٠٦ دار بو تقال للنشر ، الدار البيضاء ،

المغرب ، ط ١ ، ١٩٥٨ م

^٣ . نفسه ، ج ١ ص ١٠٧

^٤ . ابن جني ، الخصائص ، ص ٢٤٠

^٥ . ابن السراج ، الأصول في النحو ، ج ٢ ص ٢٢٢

رُسَلَهُ ﴿إِبْرَاهِيمَ: ٧٤﴾ ف " وعده مفعول ثان قدم وأضيف إليه مخلف ورسله مفعول أول " والغرض من هذا التقديم "الإعتناء والإفادة" ^٢ ومما وجه به القطب التقديم للاعتناء والإفادة قوله تعالى ﴿وَجَعَلُوا لِلَّهِ شُرَكَاءَ الْجِبِّ﴾ [الأنعام: ١٠١] أن الاعتناء بدم الإشراك أقوى من ذم من يجعلونه شريكا، وأدخل في القصد بالإفادة، كذلك نفى خلف الوعد أدخل في القصد من كون المخلف رسله؛ لأن عدم خلفه نفى لصفة الذم عنه فهو أحق مطلقاً، فيتفرع عنه أنه في حق الرسل أولى من غيرهم ^٣ كما يجب التقديم إذا كان الاسم الواقع عليه الفعل مما له الصدارة في الجملة "كالاستفهام والشرط"، وقد نصّ القطب على صدارة أي في قوله تعالى ﴿فَأَيُّ آيَاتِ اللَّهِ تُنْكِرُونَ﴾ [غافر: ١٨] وجعلها مفعول تنكرون واجبة التقديم؛ لأنها استفهامية ^٤ وورد في قوله تعالى ﴿مَاذَا أَرَادَ اللَّهُ بِهَذَا مَثَلًا﴾ [البقرة: ٦٢] فقد ذكر القطب عدة تأويلات في إعراب اسم الاستفهام ماذا؛ لأن له الصدارة في الجملة فلا يمكن أن يقع متأخراً فقال "وما للاستفهام الإنكارى مبتدأ، وذا اسم موصول خبره و(أَرَادَ اللَّهُ) صلته أو ماذا : اسم واحد مركب للاستفهام الإنكارى مفعول مقدم لأراد" ^٥ نجد في تأويل القطب فكاً لتعارض وقع بين أمرين هما موقع المفعول به و الصدارة، فأسماء الاستفهام لها الصدارة في الجملة ورتبة المفعول به تكون متأخرة عن رتبة الفعل، فحين تعارض هذان الأصلان الصدارة وموقع المفعول به المتأخر، قدّم الصدارة لأنّ الكلمات التركيبية أكثر تأصلاً في حقل الرتبة والافتقار والبناء ^٦ فكان تقدم الاستفهام لفظاً مع أن نيته التأخير أولى من لزوم موقعه الأصلي.

وقد يمتنع التقديم والتأخير فيتحدّر المفعول به في موقعه الأصلي وذلك إذ خشي اللبس ولم يتبين فيه الفاعل من المفعول في مثل قوله تعالى " أن تضل إحداهما فتذكر إحداهما الأخرى " ففي هذه الآية لا يمكن أن نتمييز بين الفاعل والمفعول إلا بالرجوع إلى الأصل فنجعل المتقدم فاعلاً والمتأخر مفعولاً به "فإن أمن اللبس لوجود قرينة جاز التقديم والتأخير نحو ضربت موسى سلمى، وأضنت سعدى الحمى" ^٧ فحين فحين نمنع النظر في المثالين نجد قرينة لفظية في المثال الأول أجازت تقديم المفعول به على الفاعل وهي تاء التأنيث إذ هذه التاء حرف يؤتى به ليدل على أن الفاعل مؤنث وحين لحقت الفعل دل على الفاعل

^١ . القطب ، هميان الزاد إلى دار المعاد ، ج ٩/١ ، ص ١٠٨ ، ١٠٩

^٢ . القطب ، تيسير التفسير ، ج ٧ ص ٣٥٢

^٣ . نفسه ، ج ٧ ص ٣٥٢

^٤ . القطب ، هميان الزاد إلى دار المعاد ، ج ١٣ ، ص ١٨٤

^٥ . نفسه ، ج ١ ص ٣٨٨

^٦ . تمام حسّان، الأصول، دراسة أستيمولوجية للفكر اللغوي عند العرب، النحو، فقه اللغة، البلاغة، ص ١٢٦ عالم الكتاب،

٢٠٠٩ م د. ت

^٧ . الأشموني، شرح الأشموني على ألفية ابن مالك ج ١ ص ١٧٢

المتأخر (سلمى) أما في المثال الثاني فالقرينة المعنوية هي التي حددت رتب الألفاظ في الجملة، ويمكن أن يضاف إليهما القرينة الإعرابية إذ بالإعراب "تعلم الفاعل من المفعول"^١ كما يكون لزوم المفعول به متأخراً فيتقيد بموقعه الأصلي في الجملة يكون تقدمه كذلك جائزاً فيصبح طليقاً يتقدم على الفاعل أو على الفعل، وهذا مرهون بأمن اللبس فمتى أمن اللبس جاز للباحث أن يقدم أو يؤخر على حسب مقتضى الرسالة اللغوية التي يريد إيصالها، و مقتضى الحال وقد نص النحاة قديماً على أن العرب يقدمون ما هم ببيانه أعنى "وإذا قدمت المفعول وأخرت الفاعل جرى اللفظ كما جرى في الأول وذلك قولك (ضرب زيدا عبد الله) لأنك إنما أردت به مؤخر ما أردت به مقدماً ولم ترد أن تشغل الفعل بأول منه، وإن كان مؤخر فهو عربي جيد كثير، كأنهم يقدمون الذي ببيانه أهم لهم، وهم ببيانه أعنى وإن كانا جميعاً يهماهم ويعنيانهم"^٢ وهكذا الأصل في المنصوبات ومنها المفعول به "فالاسم المعرب المنصوب عنصر حرٌّ في الحركة يمين موقعه الأصلي أو يساره، ما لم يمنع مانع نحوي أو معنوي"^٣ إن القطب يجعل المعنى والسياق الذي وردت فيه الآية حاضراً في توجيه إعراب كلمة وردت في غير موقعها لسبب من أسباب مفارقتها لمكانها الأصلي، هذا السبب إما أن يكون المتكلم نفسه يدعوه إليه غرض بلاغي كالاهتمام والحصص وإما أن يكون بسبب القواعد النحوية التي تحكم مفردات معينة فتلزمها موقعا معينا كالصدارة مثلاً وقد ورد مثل هذا التوجيه للأداة (كم) حين ترددت بين الخبرية والاستفهامية وبين كونها مبتدأ أو مفعولاً به في قوله تعالى ﴿سَلِّ بَنِي إِسْرَءِيلَ كَمَا آتَيْنَاهُم مِّنْ آيَاتِنَا بَيِّنَاتٍ﴾ [البقرة: ١١٢] يقول القطب موجهها "وكم مفعول مقدم لآتيانهم أول والهاء مفعول ثان أو بالعكس ، على ما بينته فيما مضى ، ويضعف كون كم مبتدأ لاستلزامه حذف الرابط ، حيث أوههم حذفه المفعولية أى كم آتيانهم إياها باعتبار معناه، فإنه واقع على الآية البينة، فان قوله : (من آية بينة) بيان لكم نعت له، ثم رأيت ما ذكرته من كون كم لا تكون ألا استفهامية على جعل الجملة مفعولاً لسل، نصاً لغيري، ولفظه جعل كم خبرية ليس بجيد؛ لأن فيه اقتطاعاً للجملة التي هي فيها من جملة السؤال ، إذ لم يذكر فياه المسئول عنه ، بل أخبر عنه بعده بأننا آتيانهم كثيراً من الآيات"^٤

• الإضمار والترتيب:

للإضمار أحكام خاصة يختلف بها عن أحكام الاسم الظاهر من حيث ترتيبه في الجمل وغيرها، دعتنا إلى مناقشته منفصلاً عن الاسم الظاهر؛ فالضمير والاسم الظاهر يتفقان في بعض الأحكام ويتباينان في أحكام آخر فالاسم يختلف عن الضمير من ناحية الإعراب، فالعلامة الإعرابية الظاهرة في الاسم المعرب

^١ . المبرد، المقتضب، ج ٣ ص ٩٦

^٢ . سيبويه ، الكتاب ، ج ١ ص ٣٤

^٣ . حسن خميس الملقح ، رؤى لسانية في نظرية النحو العربي ، ص ٢٨

^٤ . القطب ، هميان الزاد إلى دار المعاد ، ج ٣ ص ١٦٤

دليل على موقع الكلمة في الترتيب فمرتبة الفضلة في التركيب لاحقة لمربة العمدة، لكنها قد تغير موقعها بما تمنحها العلامة الإعرابية من حرية في التقدم والتأخر؛ لذا وجدنا عدم ظهور العلامة الإعرابية في بعض أواخر الأسماء المعربة مانعا من تقدم الفضلة على العمدة، أما الضمائر فهي قوالب جامدة تلزم حالة واحدة لا تتغير حركاتها بتغير العوامل الداخلة^١ عليها فترتيبها في الجملة هي دليل معناها النحوي؛ وتنوعها دعا النحاة إلى تفصيل أحكامها من حيث ترتيبها في الكلام بالنظر إلى اتصالها وانفصالها من ناحية، وإلى ما تدل عليه من تكلم وخطاب وغيبة من ناحية أخرى، فالضمير هو ما وضع ليدل على متكلم أو مخاطب أو غائب، ولا تستعمل هذه الضمائر إلا بوجود مفسر لها لكونها مبهمات لا يظهر معناها إلا بشيء يوضحه في التركيب فلا " يضمّر ما لا دليل عليه ولا تفسير له"^٢ "فإن كَانَ لمتكلم أو مُخاطب مفسره حُضُور من هُوَ لَهُ وإن كَانَ لَغَائِب مفسره نَوَعَانٍ لفظ وَغَيْرِه"^٣ وسأدرس رتبة الضمير في النقاط الآتية :

(١) الرتبة بين الضمائر المتصلة :

الضمير المتصل هو الضمير الذي لا يتبدأ به الكلام ولا يأتي بعد إلا في الاختيار^٤ ويأتي هذا الشكل من الضمائر على نوعين باعتبار الموقع الإعرابي: ضمائر رفع وضمائر نصب، وإلى ثلاثة أنواع باعتبار المدلول: متكلم ومخاطب وغائب، و يعدُّ الضمير من أقسام المعارف فضمير التكلم والمخاطب معرفتان بقرينة الحضور، وضمير الغائب بما يعود عليه الضمير من اسم ظاهر أو قرينة حال أو مضمون من السياق وهذا المعارف متفاوتة في درجة التعريف كما سنعرض لذلك لاحقا.

فمن حيث موقع الضمير الإعرابي الأصل أن يتقدم ضمير الرفع على ضمير النصب، وهو جارٍ على ترتيب الجملة الفعلية، وقد خرج القطب عليه تأخر الكاف على التاء في قوله تعالى ﴿قُلْ أَرَأَيْتَكُمْ إِنْ أَتَاكُمْ عَذَابُ اللَّهِ أَوْ أَتَتْكُمْ السَّاعَةُ أَغَيْرَ اللَّهِ تَدْعُونَ إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ﴾ [الأنعام: ١٠٤] فقال "والكاف حرف خطاب أكدت به التاء، والميم هي التي تتصل بالتاء في نحو: ضربتكم، لكن فصلت بينهما الكاف، وليست بالتي تتصل بالكاف في نحو ضربكم، فالفاعل التاء، والميم علامة على أن المراد

^١ . وهو ما يسمى بالبناء، وقد بُنيت هذه الضمائر لأربعة أسباب هي : ١. شبه الضمائر بالحروف من حيث الوضع، فالضمائر موضوعة

على حرف أو حرفين ، ٢. شبه الضمائر بالحروف من حيث الجمود فهي لا تنفي ولا تصغر، فصيغها وضعت ابتداء لتدل على التثنية والجمع ، ٣. شبه بالضمائر بالحروف من حيث افتقارها إلى في دلالتها إلى ما يتم معناها وهو مرجع ضمير الغيبة وقرينة التكلم والمخاطب في ضمائر التكلم والمخاطب، ٤. استغنت الضمائر بصيغها عن الإعراب فلرفع ضمائر خاصة وللنصب والجر كذلك ، ينظر ، شرح ابن

عقيل ، ج ١ ص ٩٠ وشرح الأشموني على ألفية ابن مالك ج ١ ص ٩٨

^٢ . ابن جني ، الخصائص ، ص ١١٤

^٣ . ابن هشام ، شرح شذور الذهب ، ص ١٣١ ، تحقيق محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، بيروت، ١٩٩٢ م

^٤ . ابن عقيل ، شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ، ج ١ ص ٨٨

بها الجماعة، والكاف تأكيد للخطاب بها، والفصل بها مما يدل على أن الفاعل في نحو ضربتم هو التاء وحدها، ولواحقتها علامات على المراد إذ لا يفصل بعض الضمير ولم تؤخر الكاف لئلا يكون اللفظ على صيغة غير واردة، ولم تقدم لأن المؤكد بعد المؤكد، ولأن بصيغة ضمير النصب وهو لا يسبق في الاتصال ضمير الرفع، وأصل هذه التاء الضم، لأنها التي تتصل مع الميم الشبيهة بالواو التي تناسب الضم في نحو : ضربتم ، ولكن لما فصلت بالكاف رجعت لأصلها الأول وهو الفتح، لأنها الخطاب ، هذا ما ظهر لي في تحقيق المقام .^١ إن القطب يعتمد في تأويل تأخر الكاف على التاء على عدة مسوغات نجملها فيما يأتي:

(١) السماع ، إذ لم يسمع عن العرب تقدم ضمير النصب على ضمير الرفع، والكاف من ضمائر النصب، ولا يعترض بأن الكاف في الآية ليست بضمير نصب وإنما هي حرف خطاب لا محل له من الإعراب^٢ على قول أهل البصرة؛ لأن القطب قاسها على ضمير النصب الكاف ومادام تأخرها وهي حرف مقيس على ضمير، فمن باب أولى يكون تأخر الضمير وهو في محل نصب أولى منه وهي حرف لا محل له من الإعراب.

(٢) الرتبة، إذ ترتيب الجملة الفعلية في العربية تسير على نظام (ف فا مف)

(٣) القواعد النحوية، الكاف وإن كانت من ضمائر النصب لكنها في هذا المقام جيء بها لتؤكد ضمير الرفع والمؤكد يأتي بعد المؤكد فلذا تقدمت التاء على الكاف، وما ظهر للقطب من إعرابها مؤكدة يخالف فيه الرأي الكوفي بأنها مفعول به وليست مؤكدة، ومع الاختلاف في التوجيه النحوي إلا أنهم يتفقون في المعنى إذ ينص الفراء على أن " موضع الكاف نصب وتأويله رفع"^٣ فحين يؤول الفراء الكاف بالرفع إنما يجعلها مؤكدة لضمير الرفع، واعتبارها مؤكدة يراعى فيه المعنى لأن رأى فعل يتعدى إلى مفعولين أصلهما مبتدأ وخبر ولو أعربت الكاف مفعولا به لتعدى الفعل رأى إلى ثلاثة مفاعيل بلا همزة كما في قول العرب "أرأيتك زيدا ما صنع"^٤ ولو تعدى إلى ثلاثة مفاعيل لقليل "أرأيتموكم"^٥ إذن فالقطب يرتب الضمائر على حسب ترتيب الجملة الفعلية في العربية فيبدأ بضمير الرفع الذي هو العمدة ثم يعقبه بضمائر النصب.

^١ . القطب ، هميان الزاد إلى دار المعاد ، ج ١/٦، ص ٨٠، ٨١

^٢ . أبو علي الفارسي ، المسائل الحلبيات ، ص ٧٥، تحقيق، د. حسن هندواي، ط ١ ، ١٤٠٧ هـ - ١٩٨٧ م ، و ابن مالك، جمال الدين

مُجَدِّد بن عبد الله، شرح تسهيل الفوائد، ج ١ ص ٢٧٤ تحقيق، د. عبد الرحمن السيد، د. مُجَدِّد بدوي المختون، ط ١، ١٤١٠ هـ - ١٩٩٠ م

^٣ . الفراء، معاني القرآن، ج ١ ص ٣٣٣

^٤ . أبو الحسن ، علي بن الحسين الباقر، شرح اللمع للأصفهاني ، ج ١ ص ٤٣٢ تحقيق إبراهيم بن مُجَدِّد أبو عباة ، جامعة الإمام مُجَدِّد بن

سعود الإسلامية ، عمادة البحث العلمي ط ١ ، ١٤١٠ هـ ١٩٩٠ م

^٥ . القطب ، هميان الزاد إلى دار المعاد ، ج ١/٦، ص ٨١

أما من حيث مدلول الضمير فإنها ترتب في الخطاب على النحو التالي: ضمير المتكلم ثم ضمير المخاطب ثم ضمير الغائب^١ ويظهر أنَّ المعتمد في هذا الترتيب قوة درجة تعريف هذه الضمائر فضمير المتكلم أعرفها ثم المخاطب ثم الغائب^٢ "وإنما كان المخاطب أولى بأن يُبدأ به من قبل أن المخاطب أقرب إلى المتكلم من الغائب، فكما كان المتكلم أولى بأن يبدأ بنفسه قبل المخاطب، كان المخاطب الذي هو أقرب من الغائب أولى بأن يُبدأ به من الغائب"^٣. فبان أنَّ للتعريف أثرا في ترتيب الضمائر المتصلة في الجملة حين تجتمع في التركيب وقد وقع في قوله تعالى ﴿أَنْزَلْنَاهُمْ مَكُوهَا وَأَنْتُمْ لَهَا كَرِهُونَ﴾ [هود: ٨٢] أتى هنا بالضميرين متصلين، وتقدم ضمير الخطاب لأنه أخص، ولو جاء بالغايب أولاً لا انفصل الضمير وجوباً^٤ إذن فالضمير المتصل ينظر إلى رتبته باعتبارين الأول هو الموقع الإعرابي فضمير الرفع مقدم على ضمير النصب، والثاني المدلول، فيقدم ضمير المتكلم فالمخاطب والغايب.

(٢) رتبة الضمير المنفصل:

لا يعدل عن التعبير بالضمير المتصل إلى المنفصل إلا عند تعذر الاتصال " لأنَّ الضمير المتصل أكثر اختصاراً في تكوينه وصيغته، وأوضح وأيسر في تحقيق مهمة الضمير"^٥ مع الإشارة إلى المواضع التي التي يجوز فيها الاتصال والانفصال على السواء وذلك في الأفعال التي يتعدى فيها الفعل إلى مفعولين ليس أصلهما مبتدأ وخبراً، ويتعين انفصال الضمير في مواضع عدة يهملها فيها ما جاء على خلاف الترتيب المعهود للجملة الفعلية وهو تأخر عامل الضمير عنه^٦ كما في قوله تعالى ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ﴾ [الفاتحة: ٥] وهذا التقديم يكون لغرض بلاغي وقد نبه إليه القطب عند تعرضه لتفسير الآية فقال " إن تقديم المفعول به على الفعل والفاعل يفيد الحصر في قوله تعالى "إياك نعبد وإياك نستعين" أي ما نعبد إلا إياك، وما نستعين إلا إياك ، فالتقديم للحصر والاهتمام والتعظيم ، وزاد إياك نستعين بأن التقديم فيه للفاصلة أيضاً إذ لا تختم بالنون لو قال ونستعينك لكن يلزم أيضاً أن يقول في إياك نعبد زيادة على ما مر وهو المناسبة لإياك نستعين المستحق للتقديم"^٧ واعتراض القطب على السبكي أن التقديم يفيد الاختصاص بل يفيد أوجه الحصر كلها" وما ذكرت من أن التقديم للحصر ولما ذكر هو الحق كما اشتهر في علم البيان، وليس كما قال السبكي: إن التقديم لا يدل على الحصر، وإنه

^١ ابن السراج، الأصول في النحو، ج ٢ ص ١٢٠ وابن عقيل، شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ج ١ ص ١٠٣.

^٢ الأشموني، شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، ج ١ ص ٩٥.

^٣ سيوييه، الكتاب، ج ٢ ص ٣٦٤.

^٤ السمين الحلبي، الدر المصون في علم كتاب الله المكنون، ج ٦ ص ٣١٥، تحقيق: أحمد نجيد الخراط، د.ت، دار القلم دمشق.

^٥ عباس حسن، النحو الوافي، ج ١ ص ٢٢٩ وينظر شرح الأشموني على ألفية ابن مالك ج ١ ص ١٠١.

^٦ الأشموني، شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، ج ١ ص ١٠٣.

^٧ القطب، هميان الزاد إلى دار المعاد، ج ١ ص ١٤٤.

إنما يدل على الاختصاص الذي تفيدته لام الجر، ثم لا مانع عندى أن يراد أوجه الحصر كلها في الآية حيث أمكن حصر القلب وحصر التعيين وحصر الأفراد، وكأنه قيل نعبذك وحذك ونستعينك وحذك، مخالفين لمن جهل من يعبد ومن يستعينه وتردد، ولا نعبد غيرك ولا نستعينه، كما اقتصر بعض المشركين على عبادة غيرك واستعانتة^١

نجد في تأويل القطب أنه يوسع الدلالة التي يفيدها تقدم الضمير المنفصل المنتصب على أنه مفعول به دون أن يضيقها فيحصرها في الاختصاص فحسب، بل يستنبط من النص الدلالات التي يمكن أن تفيدها ظاهر الألفاظ، أو تدل عليها القرائن وسياق الحال. ويعلل سيبويه تقدم الضمير المنفصل حين يقع مفعولا به معتمدا على السماع حيث يقول "وإنما قُبِحَ عند العرب كراهيةً أن يبدأ المتكلم في هذا الموضوع بالأبعد قبل الأقرب، ولكن تقول أعطاك إياي، وأعطاه إياي، فهذا كلام العرب. وجعلوا إيا تقع هذا الموقع إذ قُبِحَ هذا عندهم كما قالوا: إياك رأيتُ، وإياي رأيت، إذ لم يجز لهم بي رأيت ولا ك رأيت"^٢

٣) تحكم ضمير الغيبة في الرتبة:

لا بد لضمير الغيبة من مرجع يعود إليه، فيعود إلى اسم ظاهر أو قرينة حال أو مضمون يدل عليه السياق^٣ و منع النحاة لضمير الغيبة أن يعود على متأخر لفظا ورتبة، وقد ساق رشيد بلحبيب تحكم الضمائر في الرتبة من خلال نماذج ثلاثة هي:

أ) فعل + مفعول به ملتبس بضمير الفاعل + فاعل

ب) فعل + مفعول + فاعل ملتبس بضمير المفعول

ج) فعل + فاعل ملتبس بضمير المفعول + مفعول^٤

الأصل أن يعود ضمير الغيبة على متقدم في اللفظ والرتبة؛ لذا أوجب النحاة أن يتقدم الفاعل إذا اتصل به ضمير يعود إلى المفعول به، فالتمسوا تأويلا ينسجم مع قواعد عود الضمير لقوله تعالى ﴿وَإِذْ أَبَتَا إِلَىٰ إِبْرَاهِيمَ رَبُّهُ بِكَمَلَتِ﴾ [II بقرة: ٤٢١] فلو تقدم المفعول به في مثل هذا التركيب على الفاعل لعاد الضمير على متأخر في اللفظ ومتأخر في الرتبة "لأن حق الفاعل أن يكون قبل المفعول"^٥ ويتأول القطب الآية تأويلا لا يخرج به عن بقية التأويلات النحوية التي تراعي قاعدة عود ضمير الغيبة فقال بأن "الهاء في قوله : (ربه) عائدة إلى إبراهيم، لأن إبراهيم ولو كان في نية التأخير لأن رتبة المفعول التأخير عن الفاعل، لكن اكتفى بتقدمه في اللفظ، فساغ عود ضمير الغيبة إليه، لأن شرط ضمير الغيبة أن يتقدم

^١ . القطب هميان الزاد إلى دار المعاد ج ١ ص ١٤٤

^٢ . سيبويه، الكتاب، ج ٢ ص ٣٤٦

^٣ . عباس حسن، النحو الوافي، ج ١ ص ٢١٥ وما بعدها

^٤ . رشيد بلحبيب، ضوابط التقديم وحفظ المراتب في النحو العربي ص ١٦١

^٥ . ابن السراج، الأصول في النحو، ج ٢ ص ٢٣٨

مرجعه لفظا ورتبة، أو لفظا فقط، أو يتقدم ما يدل له، أو يتأخر ما يدل له كقولنا قال تعالى، وقولنا قال صلى الله عليه وسلم، أو يدل عليه حال ما إذا رأيت الناس تشوفوا إلى إنسان قائم، ثم رأيت قعد فتقول لهم قعد^١ يُفهم من كلام القطب أن الأصل في ترتب الجملة الفعلية (ف . فا . مف) وحين عدل بالترتيب عن الترتيب الأصلي ساغ عود ضمير الغيبة على المفعول به مع أن حقه التأخير، اكتفاء بتقدم اللفظ، ويشير القطب إلى أن ضمير الغيبة لا بد له من مرجع يعود إليه وهو مفسر ذلك الضمير وقد ساق عدة صور يمكن أن يرجع إليها ضمير الغيبة وهي :

(١) أن يتقدم لفظا ورتبة : وهذا هو الأصل في مفسر ضمير الغيبة^٢ كما في قوله تعالى ﴿وَنَادَى نُوحٌ رَبَّهُ﴾ [هود: ٥٤] فضمير الغيبة المتصل بالمفعول به يعود على الفاعل الذي هو متقدم في اللفظ والرتبة، ويجعل القطب مرجع ضمير الغيبة في قوله تعالى ﴿وَمِنَ الَّذِينَ قَالُوا إِنَّا نَصْرِي أَخَذْنَا مِيثَاقَهُمْ﴾ [المائدة: ٤١] متقدما عليه فيعلّق الجار والمجرور بقوله تعالى " أخذنا ميثاقهم " ويجعله واجب التقديم "لأنه يعود الضمير إلى متأخر لفظاً ورتبة في غير أبوابه لو قال وأخذنا ميثاقهم من الذين قالوا إنا نصارى؛ لأن الهاء عائدة إلى الذين قالوا إنا نصارى"^٣

(٢) أن يتقدم لفظا فقط : وذلك بأن يكون " المتقدم ملفوظا حقيقة"^٤

(٣) أن يتقدم رتبة فقط : وذلك بأن يكون مرجع الضمير متأخرا عليه في اللفظ لكنه متقدم في الرتبة كما في قوله تعالى ﴿فَأَوْجَسَ فِي نَفْسِهِ خِيفَةً مُوسَى﴾ [طه: ٧٦] فرتبة الفاعل متقدمة على الضمير فعاد على متأخر في اللفظ متقدم في الرتبة .

(٤) أن يتأخر ما يدل عليه : ومعنى هذا أن يتأخر على ضمير الغيبة مفسره لفظا وحكما، وهو مناهض ومخالف للقاعدة الأصلية في مفسر ضمير الغيبة، إذ يأتي المفسر بعد الضمير ويأتي في مواطن منها، ضمير الشأن أو القصة وضمير الغيبة الذي يتصل برب والضمير في نعم وبئس والضمير في باب التنازع إذا أعملت الثاني واحتاج الأول إلى مرفوع والضمير المبدل منه ما بعده والضمير المتصل بالفاعل المتقدم العائد على المفعول المؤخر ضرورة^٥ وهذه الاستثناءات تقودنا إلى القول بتحكم المتكلم في المرجعيات التي يعود إليها ضمير الغيبة على حسب المقام ومقتضى الحال وما تقتضيه القواعد النحوية وبالتالي فهو

^١ . القطب ، هميان الزاد إلى دار المعاد ج ٢ ص ٣٠١

^٢ . تمام حسان ، الخلاصة النحوية ، ص ٩٢ عالم الكتاب ، ط ٣ ، ١٤٣٠ هـ ٢٠٠٩ م

^٣ . القطب ، تيسير التفسير ، ج ٣ ص ٤٤٠

^٤ . محمد الشاوش ، أصول تحليل الخطاب في النظرية النحوية العربية ، ج ٢ ص ١١٢٧

^٥ . ابن هشام ، شرح شذور الذهب ، ١٣٢ ، ١٣٣

يهدم أصلاً قعد عليه النحاة عود الضمير وهو أن مرجع ضمير الغيبة يكون متقدماً عليه سواء في اللفظ والرتبة أو في اللفظ فقط.

(هـ) أن تدل عليه دلالة الحال : فدلالة الحال يمكن أن تكون مرجعاً للضمير وقد ساق القطب مثلاً يدرك بحاسة من الحواس وهي المشاهدة فكان واقع الحال قائماً مقام اللفظ، ومثل له بقوله "ما إذا رأيت الناس تشوفوا إلى إنسان قائم، ثم رأيتهم قعد فتقول لهم قعد"^١

إن القطب يحدد المرجعيات التي يمكن أن يعود إليها ضمير الغيبة في التركيب، ويكتفي بأن يكون في التركيب ما يشير إلى مرجع ذلك الضمير، فقد يكون متقدماً أو متأخراً أو حتى حال تدل عليه ولو لم يكن مذكوراً، وفي الآية تقدم مرجع الضمير في اللفظ فحسب ونيته التأخير وجوبا حتى لا يصطدم مع قاعدة عدم جواز عود الضمير على متأخر لفظاً ورتبة فاكتمى بتقدمه لفظاً مع نية تأخير.

● ثانياً : تقدم المفعول به على الفعل

إن تقدم المفعول به على الفعل تجري على ثنائية الأصل والفرع، فالأصل في المفعول به التأخر عن الفعل والفاعل، وقد يُقدم على الفاعل وجوباً وجوازاً. كما رأينا. وقد يقدم على الفعل جوازاً وجوباً"^٢

يجوز أن يتقدم المفعول به على الفعل والفاعل على حسب غرض المتكلم كما في قوله تعالى ﴿فَفَرِيقًا كَذَّبْتُمْ وَفَرِيقًا تَقْتُلُونَ﴾ [البقرة: ٧٨] "فريقاً هدى وفريقاً حق عليه الضلالة" وورد مقدماً

في قوله تعالى ﴿وَرَبَّكَ فَكَبِّرْ﴾ [المائدة: ٣] الفاء زائدة ورب مفعول مقدم وكذا إن جعلنا الفاء في جواب أما محذوفة أي وأما ربك فكبر وعليه ابن هشام أو عاطفة وناصب ربك محذوف أي ووحيد ربك فكبره فمفعول كبر محذوف أيضاً وكذا الفاءات بعد فيها ما في هذه وإذا جعلنا الفاء زائدة فالمفعول تقدم للحصر والفاصله والمراد خصص ربك بالتكبير وصفه بالكبرياء قولاً وعقد"^٣

قد يكون تقدم المفعول به على الفعل والفاعل واجباً وذلك إذا كان ضميراً منفصلاً كما في

قوله تعالى ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ﴾ [الفاتحة: ٥] وقوله تعالى ﴿فَإِنِّي فَأَرْهَبُونَ﴾ [الحج: ١٥] ﴿وَإِنِّي

فَأَتَّقُونَ﴾ [البقرة: ٤١] وقد سبق بيانه في علاقة الضمير المنفصل بالرتبة وقد تكون صدارة بعض الأدوات

موجبة لتقدم المفعول به على عامله كما في قوله تعالى ﴿مَاذَا أَرَادَ اللَّهُ بِهَذَا بِهَـذَا﴾ [البقرة: ٦٢] ف

"ماذا : اسم واحد مركب للاستفهام الإنكاري مفعول مقدم لأراد . أو ما : اسم استفهام إنكاري مفعول مقدم لأراد وذا زائدة : أجازته ابن مالك وجماعة . قال ابن هشام : التحقيق أن الأسماء لا تزداد"^٤

^١ . القطب، هميان الزاد إلى دار المعاد، ج ٢ ص ٣٠١

^٢ . السيوطي، مع الهوامع شرح جمع الجوامع، ج ٢ ص ٨،

^٣ . القطب، هميان الزاد إلى دار المعاد، ج ١٥ ص ٥١

^٤ . نفسه ج ١ ص ٣٨٨

وفي قوله تعالى ﴿مَا تَعْبُدُونَ مِنْ بَعْدِي﴾ [البقرة: ٣٣١] ف "ما استفهامية مفعول مقدم لتعبدونا"^١ فصدارة هذه الأدوات تجعلها متقدمة في اللفظ متأخرة في الرتبة، إذ المفعول به متأخر عن الفعل والفاعل، ونجد أن القطب لا يتطرق إلى تفصيل التقدم والتأخر في الاليتين وإنما يشير إليه إشارة وكأنه يفترض في المتلقي معرفة المعلومات اللغوية التي لا بد منها لقارئ التفسير فيشير إشارة إلى إعراب المتقدم فيالتركيب دون ذكر سبب تقدمه ومسوغاته وعلى القارئ أن يستحضر السبب المختزن في ذهنه حال اطلاعه على التوجيه.

^١ . القطب ، هميان الزاد إلى دار المعاد ج ٢ ص ٣٤٧

المبحث الرابع : التقديم والتأخير في غيرها من الأبواب

• تقدم الحال

ذكرنا أن المفعول به يأتي بعد أن تستكمل الجملة أركانها، فنظرنا إلى ترتيبه في الجملة من حيث العلاقة الإسنادية، والحال لا يخرج عن هذا النظر فمكانه الطبيعي بعد المسند والمسند إليه لكن يباين المفعول به في النظر من زاوية أخرى وهو أنه ينظر إلى موقعه في الجملة باعتبار عامله وصاحبه "فالأصل في الحال أن يأتي بعد عامله وصاحبه"^١ وسأبحثه في نقطتين بالنظر إليه من الزاويتين :

(١) تقدم الحال على صاحبه :

ساد خلاف بين النحاة في الصور التي يجوز فيها أن يتقدم الحال على صاحبه، إذ يعرب صاحب الحال على وفق موقعه في الجملة فيرد مرفوعاً أو منصوباً أو مجروراً، ويجر إما بحرف جر زائد أو بحرف جر أصلي أو بالإضافة، وفي أغلب هذه الصور خلاف في تقدم الحال على صاحبه فمنع الكوفيون جواز تقدم الحال على صاحبه المرفوع إذا كان اسماً ظاهراً وأجازوه في الضمير، ومنعوه كذلك إذا كان صاحب الحال منصوباً لئلا يلتبس بالمفعول به، ولم يلتفت البصريون إلى كل ذلك فأجازوه، وما أوهم لبسا وتعارضاً أولوه، وفصل النحاة في جواز تقدم الحال على صاحبه المجرور فمنع البصريون تقدم الحال على صاحبه المجرور بحرف جر أصلي ومنعه الكوفيون، واتفقوا على إجازة تقدم الحال على صاحبها المجرور بحرف جر زائد ومنعه في المجرور بالإضافة، منطلقين من العلاقة التلازمية بين المضاف والمضاف إليه فقاسوه على العلاقة بين الصلة والموصول؛ لأن نسبة المضاف إليه من المضاف كنسبة الصلة من الموصول^٢

قد أجاز القطب أن يتقدم الحال على الضمير المرفوع في قوله تعالى ﴿ خَشَعَةً أَبْصَرُهُمْ تَرَهِقُهُمْ ذَلَّةٌ ﴾ [القلم: ٣٤] فجعل "خشعاً" "حالا من واو يخرجون"^٣ وقد ساق الخلاف في تخريج قراءة نصب مطويات في قوله تعالى ﴿ وَالْأَرْضُ جَمِيعًا بَقْبَضَتُهُ يَوْمَ الْقِيَمَةِ وَالسَّمَوَاتُ مَطْوِيَّاتٌ بِيَمِينِهِ ﴾ [الزمر: ٧٦] مطويات بالنصب على الحال من ضمير الاستقرار فإن يمينه حينئذ خبر وهذا قول الأخفش والفراء^٤ وابن مالك في التسهيل وشرحه^١ ثم أتبع هذا القول برأي ابن هشام في تخريج القراءة، دون أن

^١ . غادة أحمد البواب، التقديم والتأخير في المثل العربي ، دراسة نحوية بلاغية، ص ٩٩ وزارة الثقافة، ٢٠١١م

^٢ . السيوطي، معجم الجوامع شرح جمع الجوامع، ج ٢ ص ٢٥٠ وما بعدها

^٣ . القطب، تيسير التفسير، ج ١٤، ص ١٨٥، والمبرد محمد بن يزيد بن عبد الأكبر الثمالي الأزدي، المقتضب، ج ٤ ص ١٦٩، تحقيق، عبد الخالق عزيمة، عالم الكتاب بيروت

^٤ . يقول الفراء في تخريج القراءة " ترفع السماوات بمطويات إذا رفعت المطويات، ومن قال مطويات رفع السماوات بالباء التي في يمينه،

وينصب المطويات على الحال أو القطع والحال أجود" ينظر الفراء، معاني القرآن ، ج ٢ ص ٤٢٥

يرجح أحد الرأيين ويبدو أنه حين صدرَ تخريج القراءة بقول المجيزين يتبع ذلك التصدير ميل إليه من غير أن نجزم بأنه يرجحه، وما تعددت فيه الآراء توجيه كافة في قوله تعالى ﴿وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إِلَّا كَافَّةً لِلنَّاسِ بَشِيرًا وَنَذِيرًا﴾ [سبأ: ٨٢] وقد ساق القطب رأيين الأول على أنها مفعول مطلق على حذف موصوف، والثاني على أنه حال من الكاف أو من الناس، وعلى الثاني فهو مبني على قول من يجيز تقدم الحال على صاحبها المجرور^٢ ومن لم يجز فقد جعله "من الكاف لا من الناس والهاء فيها للمبالغة"^٣ ويبدو أن القطب يجعله مفعولا مطلقا على حذف موصوف ويجد وجهة في هذا الرأي؛ ذلك لأنه ساق اعتراضا على من يقول بأن كافة لا تُعرب إلا حالا "لأنها قد استعملها عمر بن الخطاب مجرورة واقعة على غير عاقل، كتب لبني كاكلة قد جعلت لبني كاكلة على كافة بيت مال المسلمين لكل عام مائتي مثقال ذهباً ابرزيا كتبه عمر بن الخطاب وختمه كفى بالموت واعظا يا عمر"^٤ تقدم الحال على عامله:

الأصل أن يأتي الحال بعد العامل وقد يتقدم على عامله^٥ كما في قوله تعالى ﴿وَسَخَّرَ لَكُمَا فِي السَّمَوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ جَمِيعًا مِّنْهُ﴾ [الجاثية: ٣١] فجميعا "حالا من ضمير استقرار منه بناء على جواز تقديم حال"^٦ وتقدم الحال على عامله في قوله تعالى ﴿وَالْأَرْضُ جَمِيعًا قَبْضَتُهُ يَوْمَ الْقِيَمَةِ﴾ [الزمر: ٧٦] فجميعا "حال من (قبضته) أو من ضمير مستتر لأنها بمعنى مقبوضة"^٧ وقد نصب القطب قراءة ﴿خُشْعًا أَبْصَرُهُمْ يَخْرُجُونَ مِنَ الْأَجْدَاثِ كَأَنَّهُمْ جَرَادٌ مُّنتَشِرٌ﴾ [القمر: ٧] برفع خشع دليلا على جواز تقديم الحال الواقع جملة على العامل فقال "وقرئ خشع بالرفع على الخبرية وأبصار مبتدأ والجملة حال ففيه دليل على جواز تقديم الحال الجمالية على العامل"^٨

^١. القطب، هميان الزاد إلى دار المعاد، ج ١٣ ص ١١٨

^٢. نفسه، ج ٢/١٢ ص ٢١٤

^٣. العكبري أبو البقاء عبد الله بن الحسين بن عبد الله، اللباب في علل البناء والإعراب، ج ١ ص ٢٩٢، أبو محمد بدر الدين حسن بن قاسم بن عبد الله بن علي المرادي، توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك، ج ٢ ص ٧٠٥، تحقيق: عبد الرحمن علي سليمان، دار الفكر العربي، ط ١، ١٤٢٨ هـ - ٢٠٠٨ م

^٤. القطب، هميان الزاد إلى دار المعاد، ج ٢/١٢ ص ٢١٤، ٢١٥

^٥. ابن السراج، الأصول في النحو، ج ١ ص ٢١٥ و أبو البركات الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين

والكوفيين، ج ١ ص ٢٣١

^٦. القطب، هميان الزاد إلى دار المعاد، ج ١٣ ص ٣١٧

^٧. نفسه، ج ١٣ ص ١١٦

^٨. نفسه، ج ١٤ ص ٦٤

• التقديم والتأخير في المفعول لأجله :

الأصل أن يتأخر المفعول لأجله عن ركني الإسناد في الجملة، فيأتي بعد تمام أركان الجملة المسند والمُسند إليه وقد اشترط له النحاة شروطاً لا بد من توفرها حتى ينتصب على أنه مفعول لأجله فإن اختلف شرط منها وجب جره، ولا يهمننا في هذا الجانب إلا ما كان منصوباً؛ ذلك لأنه إن خرج المصدر الذي وقع علة لفعل من النصب إلى الجر باختلال شرط من شروطه جاز أن يتقدم أو يتأخر بل ساغ ذلك واطرد؛ لأنه شبه جملة يجوز فيها ويباح ما لا يجوز في غيرها ومنه قوله تعالى ﴿فَظَلِمَ مِّنَ الَّذِينَ هَادُواْ حَرَمًا عَلَيْهِمْ طَبِئَتْ أُحُلَّتْ لَهُمْ وَبِصَدِّهِمْ عَنِ سَبِيلِ اللَّهِ كَثِيرًا﴾ [البقرة: ١٧١] فحين اختلف وقت وقوع المصدر والفعل جرّ المصدر المتقدم وتعلق بالفعل حرّم المتأخر. أما جواز تقدم المفعول لأجله المنصوب على عامله؛ "لأنّ العامل فيه يتصرّف، ولم يوجد ما يمنع من جواز تقديمه"^١

ولم أجد عند القطب . في حدود ما اطلعت عليه . تأويلاً تقدم فيه المفعول لأجله على عامله بالنظر إلى عناصر الإسناد إلا في توجيه واحد في قوله تعالى ﴿أَيُّفَكَاءَ إِلَهَةٍ دُونَ اللَّهِ تُرِيدُونَ﴾ [الصفّات: ٦٨] (ائفكا) والإفك الكذب الأسوأ، وهو مفعول لأجله لترديدون^٢ وفي ذات الآية يسوق القطب علة تقدم المفعول لأجله على المفعول به فيقول "إنما قدّم المفعول لأجله على المفعول به؛ لأنّ غرضه الأهم أن يواجههم إنهم على الباطل"^٣ إنّ العلة التي ساقها القطب لا تخرج عن العلة التي ينص عليها النحاة في مصنفاتهم وهي الاهتمام فيقدمون الذي هم يبيانه أعنى، لكن هذا التقديم وذكر علته يقودنا إلى رأي القطب في ترتيب الفضلات بعد عناصر الإسناد فيرد المفعول به أولاً في الجملة ثم يأتي بعده المفعول لأجله وحين خالفت الفضلات هذا الترتيب عمد إلى ذكر العلة والسبب في ذلكم التقديم .

• التقديم والتأخير في باب الاشتغال:

الاشتغال هو " أن يتقدم اسم ويتأخر عنه فعل عامل في ضميره، ويكون ذلك الفعل بحيث لو فُرج من ذلك المعمول وسُطّط عليه الاسم الأول لنصبه"^٤ وبنه الفاسي الفهري على ضرورة دراسة باب الاشتغال على الرغم من إهمال الجامعات والمجامع العربية له لاعتقاده " أن معطيات الاشتغال ضرورية لفهم بنية اللغة العربية كما أنّها ضرورية لمعرفة كل من خصائص الابتداء والتقديم"^٥ وقد عدّ المخزومي تقسيم النحاة النحاة للصور التي يأتي عليها الاشتغال " تفسيرات عقلية لا أثر فيها لفقه لغوي، أو مراقبة للاستعمالات

^١ . أبو البركات الأنباري، أسرار العربية، ص ١٤٩ ، والسيوطي، مع الهوامع شرح جمع الجوامع، ج ٢ ص ١٠٦

^٢ . القطب ، هميان الزاد إلى دار المعاد ج ٢/١٢ ص ٣٩٠

^٣ . نفسه ج ٢/١٢، ص ٣٩٠

^٤ . ابن هشام، شرح قطر الندى وبل الصدى، ص ٢١٦

^٥ . عبد القادر الفاسي الفهري ، اللسانيات واللغة العربية، نماذج تركيبية ودلالية ج ١ ص ١١٠

اللغوية التي تفرضها ظروف لغوية خاصة"^١ وقد تعرّض القطب لقضية الاشتغال في توجيه قراء النصب في قوله تعالى ﴿وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا جَزَاءً بِمَا كَسَبَانِ كَلَّا مِنْ اللَّهِ﴾ [المائدة: ٨٣] فقال "وقرأ عيسى بن عمير السارق والسارقة بالنصب على الاشتغال، وقرن المشغول بالفاء للتأكيد، ولشبهه أل بأداة الشرط؛ لأنها موصول للعموم، ولم يرد به الخصوص، ولو خصّ سبب النزول، وذلك أنه لما ناب المشغول عن الشاغل صار السارق كأنه منصوب بالمشغول متصل، فكأنه اسم شرط مفعول مقدم لجوابه كذا ظهر لي "والنصب على الاشتغال راجح على الابتداء إذا كان الاخبار بالطلب، ولذا اختار سيبويه قراءة النصب"^٢ إن الذي جعل القطب يوجه التركيب الوارد في الآية على أنه أسلوب اشتغال هو استيفاء الفعل لمعموله، فالفعل (قطع) يتعدى إلى مفعول واحد وقد استوفاه حين نصب اسما ظاهرا مضافا إلى ضمير المشغول عنه (أيدي+الضمير) وهذا الضمير عائد إلى المشغول عنه^٣ ويبقى أن المتقدم عليه منصوب كذلك ولا ناصب له، فكان من باب الاشتغال؛ لأن العامل في المعنى متوجه إليه إذ "لا بدّ من علاقة بين العامل والاسم السابق"^٤ وهذا التخريج قد يشترك فيه مع تخرجات متفقة معه أو مشابهة، لكنّ الطريف في تخرجه حين عرض لتأويل دلالة الفاء المرتبطة بالفعل فجعل الاسم المشغول عنه شبيها بالشرط؛ لأنه مقترن بأل فأشبهت الشرط في دلالتها على العموم فساغ اقتران الفعل بالفاء. وقد جعل القطب بشرا في قوله تعالى ﴿أَبْشَرَ مَتَّوَلِحِدَا تَتَّبِعُهُ﴾ [القمر: ٤٢] "منصوب على الاشتغال أي أنتبع بشرا واحدا"^٥ "وقرئ بالرفع على الابتداء والنصب أولى؛ لأنّ الفعل بالهمزة أليق والاستفهام للإنكار"^٦

إن موقع تقدير الفعل الناصب للاسم المشغول عنه مرتبط بالمعنى ويرى القطب أنه يفيد أحد معنيين هما "التأكيد إن قدر الناصب قبل المنصوب في مثل زيدا عرفته، تقدر (عرفت زيدا عرفته) ويفيد التخصيص إن قدر العامل بعده هكذا (زيدا عرفت عرفته) لتأخير العامل "ومرجع ذلك كله القرائن"^٧ وقد وجه به قوله تعالى ﴿وَأَوْفُوا بِعَهْدِي أُوفِ بِعَهْدِكُمْ وَإِنِّي فَأَرْهَبُونَ﴾ [البقرة: ٤٠] فجعل الضمير المتقدم مفعولا به منصوبا بفعل محذوف على الاشتغال"^٨ والأصل، إياي ارهبوا فارهبون، وإنما قدمت إياي على المقدر

^١ . مهدي المخزومي، في النحو العربي نقد وتوجيه، ص ١٧٢.

^٢ . القطب، هميان الزاد إلى دار المعاد، ج ٥ ص ٤٣٤.

^٣ . هذه الصورة في أسلوب الاشتغال تسمى بالاشتغال السببي وهو أن يكون المشغول به اسما ظاهرا مضافا إلى ضمير مثل ضربت زيدا

أخاه، وزيدا مررت بغلامه، ينظر، ابن هشام، أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، ج ٢ ص ١٤٠.

^٤ . ابن هشام، أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، ج ٢ ص ١٥٢.

^٥ . القطب، تيسير التفسير، ج ١٤، ص ١٩٨.

^٦ . القطب، هميان الزاد إلى دار المعاد، ج ١٤ ص ٦٩.

^٧ . القطب، تلخيص العاني من رتبة جهل المعاني، ص ٢٦٥.

^٨ . القطب، هميان الزاد إلى دار المعاد، ج ١ ص ٥٠٦.

للحصر وقيل يقدر مؤخراً أي ارهبوني فارهبون^١ وقدّم الفعل المقدر على المنصوب للحصر ويبدو أن بين الحصر والاختصاص تقارب في المعنى؛ لأن القطب عبّر في التقعيد بالاختصاص وفي التطبيق بالحصر، وحين ساق القطب تقدير الناصب مؤخراً ذكر بأنه يدل على التأكيد وراح يفاضل بين التوكيد في قوله تعالى ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ﴾ [الف لحة: ٥] وقوله تعالى ﴿وَإِلَّيَّ فَارْهَبُونَ﴾ [البقرة: ٤٠] فجعل التوكيد في الثاني أقوى من الأول؛ لأنه لما في التركيب الثاني من تكرار الفعل^٢

ويتبين من هذه التخریجات أهمية دراسة باب الاشتغال؛ إذ تقدير المحذوف له أهمية في تحديد المعاني، فقد يفيد الحصر أو الاختصاص أو التوكيد، وكل هذا مرتبط بالقرائن التي تعين على فهم المقصود، هذه المعاني تقودنا إلى أن دراسة اللغة ليست تراكيب جامدة قد يكون تفصيلها معقداً في بعض الأحيان فيسعى بعض دارسي اللغة إلى إهمال بعض التراكيب ومنها الاشتغال بحجة تيسير اللغة، فغلبوا بذلك جانب القواعد وأهملوا جانب المعاني وبهذا يتبين أهمية دراسة باب الاشتغال على نحو ما نبه إليه الفاسي الفهري، ونحن نجد أن القطب يتعامل مع التركيب نحوياً فيتأوله على وفق معيارية القواعد النحوية ثم يربط ذلك بالمعاني المتولدة من ذلك التركيب في كل وجه يمكن أن يحمل عليه، فساق في أسلوب الاشتغال المعنى النحوي للضمير المنفصل المتقدم ثم أعقبه بمكان تقدير المحذوف والمعاني المتولدة لتقديم المحذوف أو تأخيره .

• التقديم والتأخير في التنازع :

التنازع هو " أن يتقدم عاملان أو أكثر ويتأخر معمول أو أكثر ويكون كل من المتقدم طالبا لذلك المتأخر"^٣ ومعنى هذا أن تتعدد الأفعال في أسلوب التنازع" ويحتاج كل منها إلى معمول خاص به ولا يوجد في الكلام إلا بعض معمولات ظاهرة تكفي بعض الأفعال دون بعض مع حاجة كل فعل إلى معمول خاص به، فتتزامن تلك معمولات الكثيرة على معمولات قليلة"^٤ ولا خلاف بين الكوفيين والبصريين في جواز إعمال كل واحد من العاملين في الاسم الظاهر"^٥ لكنهم اختلفوا في أيهما أولى بالإعمال فذهب الكوفيون إلى "أن إعمال الفعل الأول أولى، وذهب البصريون إلى أن إعمال الفعل

^١ . القطب ، هميان الزاد إلى دار المعاد ، ج ١ ص ٥٠٦

^٢ . نفسه ج ١ ص ٥٠٦

^٣ . ابن هشام، شرح قطر الندى وبل الصدى، ص ٢٢٢

^٤ . رشيد بلحبيب، ضوابط التقديم وحفظ المراتب في النحو العربي، ص ٩٦، يجري قول الكسائي في حذف الفاعل حين يكون التنازع على الفاعل لا المفعول

^٥ . ابن هشام، أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، ج ٢ ص ١٧٤

الثاني أولى"¹ ويقع التنازع على الفاعل أو على المفعول، وتوجد صور أخرى للتنازع غير أن هاتين الصورتين هما البارزتان في هذا الباب وتمثل لكل من الصنفين بالآتي :

. قام وقعد زيد

. سمعت وأبصرت القاريء

إن قول البصريين هو الذي يثير إشكالا يتمثل في مخالفة مرجع الضمير الذي يستتر في الفعل الأول لقواعد الضمير إذ مفسره يكون متأخرا عليه في اللفظ والرتبة، في حين أن قولي الفراء والكسائي لا يثيران أي إشكال فالفراء يذهب إلى إعمال كلا الفعلين، وبالتالي فلا إضمار، والكسائي يميز حذف الفاعل فلا إضمار أصلا،² ومن ذهب من الكوفيين إلى إعمال الأول فيرفع أو ينصب الاسم الظاهر ويعود الضمير إلى متأخر في اللفظ متقدم في الرتبة.

قام(مضمر) وقعد زيد — قام (زيد) وقعد

حين يكون الفعل متعديا ينصب أحد الفعلين الاسم الظاهر، ويضمير بالضرورة معمولا للفعل وهذا الضمير يكون بصيغة الغائب، وتقضي القواعد العامة في ضمير الغيبة أن يكون له مرجع، ومرجعه يكون متقدما عليه لفظا ورتبة، وكنا قد تطرقنا إلى استثناءات يعود إليها ضمير الغيبة بخلاف هذه القاعدة، ومن هذه الاستثناءات الضمير المرفوع بالفعل الأول من الفعلين المتنازعين وقد وجه القطب قوله تعالى ﴿أَتُونِي أَفْرَغْ عَلَيْهِ قَطْرًا﴾ [الكهف: ٦٩] "أي آتوني وهذه الهاء التي قدرت عائدة إلى قطرا في قوله ﴿أَفْرَغْ عَلَيْهِ قَطْرًا﴾ [الكهف: ٦٩] "فإنه تنازعه آتوني وأفْرغ وأعمل فيه الثاني وأعمل الأول في ضميره وحذف؛ لأنه فضلة وهو تلك الهاء التي قدرت وباب التنازع مما يجوز فيه عود الضمير إلى متأخر لفظا ورتبة ولما كان عوده إلى متأخر لفظا ورتبة على خلاف الأصل وكان صعبا على الإنسان كان يحذف إذا كان فضلة ولو كان العامل في قطر هو الأول لأعمل أفْرغ في ضميره وأثبت به أن يقال : أفْرغه بهاء عائدة إلى متأخر لفظا لا رتبة إذ يتوهم بعدم إثباته حينئذ أن أفْرغ عامل في قطر وبذلك تمسك الكوفيون على ترجيح إعمال التالى للظاهر والكوفيون لا يعتبرون هذا التوهم فرجحوا الأول"³ حين نقرأ التأويلين اللذين ساقهما القطب في أسلوب التنازع في الآية، ندرك أولا أنهما قائمان على تعدد العوامل وندرة المعمولات، ثم على قواعد النحاة في مرجع ضمير الغيبة، فيتحكم ضمير الغيبة تحكما مباشرا في التقديم والتأخير، إذ الرأي الأول الذي ساقه يتعلق بالاستثناء الذي يميزه النحاة في أن يرجع ضمير الغيبة على متأخر في اللفظ والرتبة، وبيان ذلك أنه أضمر معمولا للفعل الأول يعود على معمول الفعل الثاني

¹. ابن الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف، ج ١ ص ٨٧

². كمال الزيتوني، ظاهرة الالتباس في اللسان العربي، ص ٣١٩، عالم الكتاب الحديث للنشر والتوزيع، ط ١، ٢٠١٣م

³. القطب، هيمان الزاد إلى دار المعاد، ج ١/١٠ ص ٢١٤، ٢١٥

وبالتالي يعود الضمير على متأخر في اللفظ والرتبة، وعلى الرأي الثاني فإنه يجري على وفق قواعد الضمير فيتأول التركيب على التقديم والتأخير، وبيان ذلك أنه أعمل الفعل الأول في الاسم الظاهر وأضمر في الثاني وبالتالي يعود الضمير إلى متأخر في اللفظ لا في الرتبة فيكون التركيب على وفق الخطأ الآتية: أتوني قطرا أفرغه عليه، وفي كلا التخريجين لم يصرح القطب مع أي الرأيين يميل، لكن يمكن أن نفهم من عباراته التي ساقها أنه يجعل الرأي الثاني أقوم، لأنه نعت الرأي الأول بالصعوبة التي تكمن في عود الضمير على متأخر في اللفظ والرتبة.

الفصل الثالث: التأويل بالحمل على المعنى، وفيه:

- مدخل.

- المبحث الأول: التأويل بالحمل على المعنى في مخالفة القواعد النوعية.

- المبحث الثاني : التأويل بالحمل على المعنى في مخالفة قواعد المطابقة العددية.

- المبحث الثالث : التأويل بالحمل على المعنى في التضمن والنيابة.

- المبحث الرابع : التأويل بالحمل على المعنى في العطف على التوهم.

- المبحث الخامس : التأويل بالحمل على المعنى في الزمن النحوي.

أولاً. مدخل :

يتردد مصطلح الحمل في اللغة العربية في أبواب نحوية شتى، فيتعدد بتعدد أنواعه فنجد الحمل على المعنى والحمل على التوهم والحمل على الجوار والحمل على الأصل والحمل على الفرع والحمل على النقيض وقد ورد مصطلح الحمل كذلك في باب القياس إذ يُعرّف بأنه " حمل فرع على أصل" ^١ ومصطلح الحمل في باب القياس ليس مقصودنا في هذه الفصل وإنما نروم بحث الحمل على المعنى. وقد ذكرته؛ لأن بعض أنواع القياس تحدث لبساً لقرنها من مصطلح الحمل على المعنى وأقربها قياس الشبه ^٢ ولا يدخل في ما نحن معنيون بمناقشته إذ الوجوه التي ينقسم عليها قد تثير تداخلاً مع ما نحن ملتزمون بمناقشته ودراسته، ويتلشى ذلك التداخل حين نعمق النظر في وجوه قياس الشبه فنجدتها تفسيراً وتعليلاً لقواعد لغوية مسموعة عن العرب فهو مثلاً يفسّر حركة إعرابية بحملها على نظيرها كما في كسرة المؤنث وغيرها، وحين ذكرت أن أقرب أنواع القياس إلى الحمل على المعنى قياس الشبه؛ لأنه يحمل فيه اللفظ على المعنى أو اللفظ على اللفظ، كحمل لا النافية في العمل على ليس لشبه معنوي بينهما وحمل أن الناصبة على ما المصدرية في الإهمال، وقد وردت في قوله تعالى ﴿لِمَنْ أَرَادَ أَنْ يُتِمَّ الرَّضَاعَةَ﴾ [البقرة: ٣٣٢] فقد قرأ أن يتم الرضاعة بضم الميم فقليل على إهمال إن حمل على ما المصدرية إذ هما معا مصدريتان وهو لغة ^٣ ويمكن القول بأن المعنى المعجمي في الحمل على المعنى له دور كبير في توجيه كثير من النصوص، فالحمل فيه غالباً على المعنى المعجمي بخلاف قياس الشبه فهو قائم على معاني النحو أو البنية اللفظية ^٤

وقد استعمل الفراء التأويل مرادفاً للحمل على المعنى حين تعرض بالتفسير لقوله تعالى ﴿فَأَصْدَقَ وَأَكُنْ مِنَ الصَّالِحِينَ﴾ [المنافقون: ١٠] فقال "يقال كيف جزم وأكن وهي مردودة على فعل منصوب؟ فالجواب في ذلك الفاء لو لم تكن في أصدق كانت مجزومة فلما ردت وأكن ردت على تأويل الفعل لو لم تكن فيه الفاء" ^٥

إن ما نرومه في هذا الفصل تأويلاً لقواعد لغوية مستقرة ثابتة جاء النص القرآني على خلافها في الظاهر فالتمس المفسرون والنحاة والمشتغلون بالعربية وعلوم القرآن عموماً تأويلاً ينتظم به ذلك

^١ . سعيد جاسم الزبيدي، القياس في النحو العربي نشأته وتطوره، ص ١٧ و ١٨ دار الشروق للنشر والتوزيع، ط ١، ١٩٩٧ م ونجّد خير

الحلواني، أصول النحو العربي، ص ٨٩

^٢ . ناقش هذه المسألة باستفاضة، علي عبدالله حسين العنكي، الحمل على المعنى في العربية، ص ١٤ وما بعدها

^٣ . القطب، هميان الزاد إلى دار المعاد ج ٣ ص ٢٥٤

^٤ . أيهاب أبو ستة، الحمل على المعنى، مكانته بين علل النحاة، ودوره في تأويل العدول التركيبي للقرآن الكريم، ص ٢٤، دراسة

تحليلية موازنة في آراء الخليل من كتاب سيبويه ،

^٥ . الفراء، معاني القرآن، ج ٣/ص ١٦٠

التركيب في سلك القاعدة، إذ الأصل أن يحمل اللفظ على اللفظ لا على المعنى " لأنه أكثر في كلام العرب " ولأن اللفظ أقرب إلى تلك العبارة المحمولة عليهما من المعنى إذ هو وصلته إلى المعنى " ^١ فاللفظ هو دليل المعنى إذ يصل المتلقي إلى مدلول المتكلم ومرامييه بواسطة ظاهر الألفاظ، لكنه قد لا يستطيع ذلك لمغزى ومقصود أرادته المتكلم فيحصل بُعد بين ظاهر اللفظ وما أرادته المتكلم، لذا لجأ النحاة إلى الحمل على المعنى حين لاحظوا الفجوة بين النصوص اللغوية والقواعد النحوية فكان لا بد من التوفيق بينهما لينتظم الكلام في سلك القواعد النحوية بالتعويل على المعنى الدلالي فجعلوه "وسيلة من وسائل التأويل النحوي، لرأب الصدع بين القواعد النحوية والنصوص اللغوية، وفي هذه الوسيلة يقوم العنصر الدلالي (المعنى) بعلاج كثير من المخالفات اللغوية المنطوقة" ^٢ إذن فالحمل على المعنى يُعَدُّ باباً من أبواب التأويل فهو يفسّر ويعين على فهم النصوص التي تكون في ظاهرها مخالفة للقواعد، فيترك ظاهر اللفظ إلى معناه ودلالته المتحصلة منه، وذلك الترك في حقيقته تأويل تنسجم به القاعدة مع النص. وهو باب واسع و"بحر لا يُنْكَش، ولا يُفْشج، ولا يؤبى، ولا يُعْرَض، ولا يُعْضَغ" ^٣ كما أنه يحتاج إلى تأمل ونظر فهو "دقيق المسلك بعيد المذهب يحتاج إلى معاودة وزيادة تأمل" ^٤

وقد استعان القطب بالحمل على المعنى في تأويل بعض الآيات القرآنية التي بدا ظاهرها مصادماً للقاعدة النحوية، وقد لا يكون الحمل على المعنى هو التأويل الوحيد للآية لكن يقع ضمن عدة تأويلات يحتملها نص الآية الكريمة فيختار الأقرب والأنسب مراعاة للمعنى الذي يدل عليه السياق وتسعفه القرائن، وقد يكون هو التأويل الوحيد الذي يعول عليه لاستقامة النص مع القاعدة. وقد استعان به مثلاً في تأويل قول الله تعالى ﴿فَلَوْلَا كَانَتْ قَرْيَةٌ ءَامَنَتْ فَنَفَعَهَا إِيمَنُهَا إِلَّا قَوْمٌ يُونُسَ لَمَّا ءَامَنُوا كَشَفْنَا عَنْهُمْ عَذَابَ الْخِزْيِ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَمَتَّعْنَاهُمْ إِلَىٰ حِينٍ﴾ [يونس: ٨٩] ففي الآية إشكالان مثلاً فجوة بين القاعدة والتركيب في الآية هما : عود الضمائر إلى ما لا يليق بها، ويتمثل في وصف القرية بالإيمان والنفع، ولا يمكن وصف القرية بهذا إذ يجب أن ينصبَّ هذا الوصف على عاقل بلغه التكليف، فيتأول القطب الإشكال القائم بتأويلين هما: حذف المضاف وإقامة المضاف إليه مقامه "أي هلا كان أهل قرية آمنوا بعد مجيء العذاب إليهم وحضوره فنعم إيمانهم بأن كان قبل حضور الوعيد فحذف

^١ . رضي الدين الاسترابادي، شرح الكافية في النحو، ج ٢/ص ٥٥ ، دار الكتب العلمية بيروت، د.ت

^٢ . محمد حساسة عبد اللطيف، النحو والدلالة، مدخل لدراسة المعنى النحوي الدلالي ، ص ١٥٢ ، دار الشروق، ط ١، ١٤٢٠ هـ

٢٠٠٠ م

^٣ . ابن جني، الخصائص، ص ٥٩٤

^٤ . ابن الأثير، نصر الله بن محمد بن عبد الكريم الشيباني، الجزري ، الجامع الكبير في صناعة المنظوم من الكلام والمنثور،

ص ١٠٦، تحقيق مصطفى جواد، مطبعة المجمع العلمي، ١٣٧٥ هـ

المضاف فرجعت الضمائر إلى ما لا يليق بالمضاف إليه من الأفراد والتأنيث^١ والتأويل الثاني يراعي اللفظ إذ "أريد بالقرية أهلها تسمية للحال باسم المحل، وروعي لفظها فلا حذف"^٢ أما الإشكال الثاني فهو في الاستثناء من حيث الاتصال والانقطاع، فظاهر الآية يدل على أنه استثناء منقطع فالمستثنى (القوم) ليس من جنس المستثنى منه (القرية)، بيد أن القطب خرّجه على أنه استثناء متصل فقال "وصح الاستثناء لأن التحضيض دال على الانتفاء قبله الجواب"^٣ فحمله على المعنى، فقدّر في الأول محذوفاً مناسباً لتنسجم الصفة مع الموصوف، فهو "بحسب اللفظ استثناءً منقطع، وكذلك رسمه النحويون، وهو بحسب المعنى متصل" لأن تقديره: ما آمن أهل قرية إلا قوم يونس^٤ وكما في قوله تعالى ﴿وَلِأَحِلَّ لَكُمْ بَعْضَ الَّذِي حُرِّمَ عَلَيْكُمْ﴾ [آل عمران: ٥٠] فالإشكال القائم هو أنه لا يوجد ما يمكن أن يعطف عليه الفعل أحلّ فتأوله القطب على المعنى "أي جئتمكم لأحل لكم، أو عطف على معنى « بآية » ومصدقاً وكائناً"^٥ وتأول المعنى مرة أخرى حين نسب الحل إلى عيسى ابن مريم وهو في الحقيقة مبلغ عن الله وليس بيده التحليل والتحريم فذلك شأن رباني فالله هو الذي يحلل ويحرم فقط، فالتزام ظاهر الألفاظ في الآية لا ينسجم مع المعنى المراد منها لذا يخرج القطب بتفسير معنى الآية بقوله "لأبين لكم أن الله حلل لكم وليس النبي يحل أو يحرم من نفسه، ولكن المعنى : لأبين لكم أن الله حلل لكم أشياء، حرمت في التوراة"^٦ وفي ذات الآية يتأولها القطب بتقدير عامل حين قال "وجئتمكم لأحل" فيكون معمولاً لفعل مقدر بعد الواو.

يظهر من خلال هذه الأمثلة الفجوة القائمة بين النص والقاعدة النحوية التي سوف أتطرق إلى دراستها في المباحث الآتية، وقبل أن أعرض للمباحث التفصيلية للحمل على المعنى حري بالبحث أن يعرف به ويستجلي معناه وماهيته.

ثانياً : التعريف بالحمل على المعنى :

ساق النحويون عدة تعريفات للحمل على المعنى وتباينت تلك التعريفات على وفق رؤية متعاطي القضية فتوسع بعضهم ليدخل فيها قضايااً مشابهاً تقترب من الحمل على المعنى وضيق آخرون ليحصرها الحمل على المعنى في زاوية واحدة فقط ففصلوا بين المصطلحات التي تتداخل وتتشابك مع الحمل على المعنى.

^١ . القطب ، تيسير التفسير ، ج ٦ ص ٣٢٣

^٢ . نفسه ، ج ٦ ص ٣٢٣

^٣ . نفسه ج ٦ ص ٣٢٣

^٤ . السمين الحلبي، الدر المصون في علم كتاب الله المكنون، ج ٦ ص ٢٩٦

^٥ . القطب ، هميان الزاد إلى دار المعاد ج ٤ ص ١٠٦

^٦ . نفسه ج ٤ ص ١٠٦

من التعاريف التي وسعت الحمل على المعنى فأدخلت فيه ما يشبهه تعريف ابن هشام إذ عرّف الحمل على المعنى بأن " يُعطى حكم الشيء ما أشبهه في معناه، أو في لفظه أو فيهما"^١ يظهر من تعريف ابن هشام سعة الحمل في العربية فيمتد التعريف ليدخل تحت قيوده وجزئياته وجوه الحمل وهي أن يحمل الشيء على لفظه أو يحمل الشيء على معناه أو يحمل على اللفظ والمعنى.

وهنا في هذا الفصل أن نذكر حمل الشيء على معناه والذي عنونا له ب (الحمل على المعنى) وهو على وجوه ذكر ابن جني بعضها فقال "(اعلم أن هذا الشرح)^(٢) (غور من العربية بعيد، ومذهب نازح فسيح، وقد ورد به القرآن وفصيح الكلام منثورا ومنظوما، كتأنيث المذكر وتذكير المؤنث وتصور معنى الواحد في الجماعة، والجماعة في الواحد، وفي حمل الثاني على لفظ قد يكون عليه الأول أصلا كان ذلك اللفظ أو فرعا وغير ذلك)^(٣). فيكون " الكلام في معنى كلام آخر فيحمل ذلك على المعنى، أو يكون للكلمة معنى يخالف لفظها فيحمل الكلام على المعنى دون اللفظ،"^٤ وقد عرّفه حبنكي بأن "يكون الكلام في معنى كلام آخر، فيُحمل على ذلك المعنى، أو يكون للكلمة معنى يخالف لفظها؛ فيُحمل الكلام على المعنى دون اللفظ"^٥

^١ . ابن هشام ، معنى اللبيب ، ج ٢ ص ٤٧٥

^٢ . الشرح تعني النوع

^٣ . ابن جني ، الخصائص ، ص ٥٧٨

^٤ . علي عبدالله حسين العبنكي ، الحمل على المعنى في العربية ، ص ٢٩

^٥ . نفسه ، ص ٣٠

المبحث الأول : التأويل بالحمل على المعنى في مخالفة القواعد النوعية.

شغلت قضية التذكير والتأنيث أرباب اللغة فدرسوا التذكير والتأنيث دراسة مستفيضة فألفوا فيها كتباً مستقلة وعقدوا في مصنفاتهم أبواباً لدراستها؛ ولأهمية التمييز بين الأسماء المذكورة والمؤنثة جعله السجستاني أهم من الإعراب فقال "ومعرفة التذكير والتأنيث ألزم من معرفة الإعراب، وكلتاها لازمة"^١ وقد عدّ أبو بكر ابن الأنباري الجهل بالتذكير والتأنيث عيباً فقال "إن من تمام معرفة النحو والإعراب، معرفة المذكر والمؤنث؛ لأن من ذكّر مؤنثاً أو أنث مذكراً، كان من العيب لازماً له كمن نصب مرفوعاً وخفض منصوباً أو نصب مخفوضاً"^٢

إنّ الأصل في الأسماء التذكير والتأنيث فرع عليه^٣ "لأن الأشياء كلها أصلها التذكير ثم تختص بعد، فكل مؤنث شيء، والشيء يذكر فالتذكير أول"^٤ ويستدل لأصالة المذكر بافتقار المؤنث إلى العلامة التي تميزه عن المذكر، وقد حُصرت علاماته في التاء المربوطة والألف المقصورة والممدودة^٥ فهذه العلامات هي أدلة تأنيث الاسم وهي في حقيقتها أدوات اختصار لكثير من الكلمات فالأصل أن يوضع لكل مفردة مذكورة كلمة مؤنثة من غير حروف اللفظ المذكر، فاستعاضوا بهذه العلامات لتحل محل تلك المفردات^٦ "فكان الأصل أن يوضع لكل مؤنث لفظ غير المذكر، كما قالوا عَيْرٌ وأتان وجدي وعناق.... لكنهم خافوا أن يكثر عليهم الألفاظ، ويطول عليهم الأمر فاخترصوا ذلك بأن أتوا بعلامة فرّقوا بها بين المذكر والمؤنث"^٧. ودعت أصالة المذكر المبرد إلى القول بأن "كل ما لا يعرف أمذكر هو أم مؤنث فحقه أن يكون مذكراً... فالتذكير هو الأصل"^٨ والرجوع إلى الأصل أيسر من الصيرورة إلى الفروع. وقد اعتمد القطب هذا المبدأ حين تعرض لتوجيه القراءات الواردة في قوله تعالى ﴿وَإِنْ يَكُنْ مَيِّتَةً فَهُمْ فِيهِ شُرَكَاءُ﴾ [الأنعام: ٩٣١] فابتدأ بدراسة المخالفة الواقعة بين المبتدأ والخبر من حيث التذكير والتأنيث، فخرج بأن لفظ مَيِّتَةٍ يطلق على المذكر والمؤنث فلا إشكال فيه، ثم يرجع إلى عود الضمير على

^١. أبو حاتم سهل بن محمد السجستاني، المذكر والمؤنث، ص ٣٥، تحقيق عزة حسن، دار الشروق العربي، د. ت

^٢. أبو بكر محمد بن القاسم الأنباري، المذكر والمؤنث، ص ١٠٧

^٣. أبو البركات ابن الأنباري، البلغة في الفرق بين المذكر والمؤنث، ص ٦٥ تحقيق رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي بالقاهرة، ط ٢،

١٤١٧هـ - ١٩٩٦م

^٤. سيبويه، الكتاب، ٣ / ٢٤١

^٥. أبو العباس محمد بن يزيد المبرد، كتاب المذكر والمؤنث، ص ٧٥، ٧٦ تحقيق، رمضان عبد التواب و صلاح محمد الهادي، مكتبة

الخانجي بالقاهرة، ط ٢ / ١٤١٧هـ - ١٩٩٦م

^٦. رمضان عبد التواب في مقدمته لتحقيق كتاب البلغة في الفرق بين المذكر والمؤنث، لأبي البركات ابن الأنباري، مكتبة الخانجي بالقاهرة

، ط ٢، ١٤١٧هـ - ١٩٩٦م ص ٤٣

^٧. أبو البركات ابن الأنباري، البلغة في الفرق بين المذكر والمؤنث ص ٤٣

^٨. المبرد، كتاب المذكر والمؤنث، ص ٩٧

الميتة في نهاية الآية مذكر والأصل أن يعود عليها مؤنثا لتأنيث لفظها ولما كان قد قرر أن الميتة مما يصح فيه التذكير والتأنيث عاد إلى الأصل ليعتمد عليه في التخريج " فاعتبر التذكير؛ لأنه الأصل فقال: "فهم فيه" ولم يقل فيها، ولو في قراءة من قرأ تكن بالفوقية، ونصب ميتة أو رفعه "١" فالحق لا يخرج عن النحاة في قاعدة أن المذكر أصل والمؤنث فرع عليه. وسوف أدرس قواعد التذكير والتأنيث فيما يأتي:

أولاً: صيغ صرفية مشتركة للمذكر والمؤنث:

إن الكلمات التي توصف بالتذكير والتأنيث هي الأسماء فحسب فلا يوصف الفعل بأنه مذكر أو مؤنث وما لحقته تاء التأنيث من الأفعال دلت على تأنيث الفاعل لا الفعل^٢؛ وذلك بسبب اضطراب اضطراب لفظ المؤنث وعدم وثوقهم بالألفاظ المؤنثة المسند إلى الفعل " لجواز أن يكون لفظاً مؤنثاً سُمي به مذكر، فاحتاطوا للدلالة على تأنيث الفاعل بوصل الفعل بالتاء المذكورة، ليعلم من أول وهلة أن الفاعل مؤنث "٣

يبدو الأمر يسيراً في تصنيف الكلمات حين ننظر إلى ثنائية التذكير والتأنيث فتتوزع الكلمات في جدولين متقابلين أحدهما للأسماء المذكورة والآخر للمؤنثة، لكن تتلاشي السهولة واليسر حين نصطدم بكلمات يمكن أن توضع في الجانبين فتعامل معاملة المذكر والمؤنث " وهذا السبب هو الذي جعل بعض اللغات تقسم الأسماء الموجودة فيها إلى ثلاثة أقسام: مذكر ومؤنث وقسم ثالث هو ما يسمى في اللغات الأوروبية (بالحايد)^٤ " وهو في الأصل ما ليس مذكراً ولا مؤنثاً "٥ هذا الإشكال في التوزيع يتبعه إشكال في التركيب فحين تنتظم الكلمات في التركيب لا بد أن تكون مراعية في انتظامها القواعد النحوية ليكون الكلام "مستقيماً حسناً"٦ ويعدُّ من استقامة التركيب التطابق في النوع بين ركني الإسناد أو بين المتلازمين، فالمبتدأ المفرد المذكر يخبر عنه بمفرد مذكر والفاعل المؤنث تلحق فعله علامة التأنيث لتدل على أن من قام بالفعل مؤنثاً، بخلاف الفاعل المذكر، وكذلك بالنسبة إلى التطابق في بقية الأبواب فالصفة تطابق موصوفها والبدل يطابق المبدل منه والحال تطابق صاحبها والصلة تطابق الموصول.

وفي التصنيف ذاته يثور إشكال عدم وجود علامة التأنيث في بعض الكلمات فلفظها مذكر ومعناها مؤنث وهذا الأمر لا يعدُّ كبير إشكال حين يكون المؤنث حقيقياً أي له زوج مذكر وهو متصور في

١. القطب، هميان الزاد إلى دار المعاد، ج ١/٦ ص ٢٣٨

٢. ابن جني، سر صناعة الإعراب، ج ١ ص ٢٠٠، تحقيق أحمد فريد أحمد، المكتبة التوفيقية، د، ت

٣. جمال الدين محمد بن مالك الطائي، شرح الكافية الشافية، ج ٢ ص ٥٩٥، تحقيق، عبد المنعم أحمد هريدي، جامعة أم القرى مركز

البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي كلية الشريعة والدراسات الإسلامية مكة المكرمة، ط ١، د. ت

٤. المنصف عاشور، ظاهرة الاسم في التفكير النحوي، بحث في مقولة الاسمية بين التمام والنقصان، ص ٢٠٣ منشورات كلية الآداب

المنومة، ١٩٩٩م

٥. رمضان عبد التواب، مقدمة كتاب البلغة في الفرق بين المذكر والمؤنث، ص ٤٤

٦. مصطلح ورد عند سيبويه في الكتاب ج ١ ص ٢٥

الأحياء، لكن يتعمق المشكل في الجمادات وفي غيرها من الأسماء التي لا يمكن وصفها بتأنيث حقيقي، وقد ضمن النحاة بعض تلك الأسماء التي تحمل التذكير والتأنيث غير الحقيقي في أبواب معينة ونصّوا على أنه يمكن أن يراعى فيها الجانبين اللفظ أو المعنى نوجزها في الآتي^١ :

(١) المصدر:

تأنيث المصدر تأنيث مجازي^٢؛ لذا جاز حمله على اللفظ والمعنى؛ " لأنه ليس تحت ذا معنى له حقيقة التأنيث، وكل شيء كان مؤنثا من غير الحيوان، فإنما تأنيثه للفظه، ولك أن تذكره على معناه"^٣ فدلالة المصدر على التأنيث غير الحقيقي أجاز مراعاة اللفظ ومراعاة المعنى، ومن ذلك لفظ (موعظة) فقد ورد الفعل في القرآن الكريم الفعل معه مذكرا ومؤنثا في قوله تعالى ﴿فَمَنْ جَاءَهُ مَوْعِظَةٌ مِنْ رَبِّهِ فَانْتَهَى﴾ [البقرة: ٥٧٢] وقوله تعالى ﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ قَدْ جَاءَكُمْ مَوْعِظَةٌ مِنْ رَبِّكُمْ وَشِفَاءٌ لِمَا فِي الصُّدُورِ وَهُدًى وَرَحْمَةٌ لِلْمُؤْمِنِينَ﴾ [يونس: ٧٥] إنّ الفعل في الآية الأولى يخلو من علامة التأنيث مع أن كلمة موعظة مؤنثة تأنيثا مجازيا لحقته تاء التأنيث " وفي نص الآية ظهرت مخالفة قاعدة التطابق بين المسند إليه (مؤنث) والمسند (يخلو من تاء التأنيث)^٤ فذكر الفعل، لأن الفاعل مؤنث مجازاً ظاهراً ، وأيضاً قد فصل بالهاء ولأن الموعظة بمعنى الوعظ"^٥ نستقري في كلام القطب أنّه تأول الآية بثلاثة تأويلات الأول والثاني ينتظم في سلك القواعد النحوية إذ " لا تلحق تاء التأنيث الفعل إذا كان الفاعل مجازي التأنيث أو فصل بينه وبين الفعل فاصل وقد فصل في الآية ضمير الغيبة الواقع مفعولاً به " أما التأويل الثالث فقد حمله القطب على المعنى فجعل الموعظة بمعنى الوعظ، وكلمة الوعظ مذكر فكان مسوغاً لتذكير الفعل تبعاً للمعنى لا اللفظ، ورجّح القطب في هذا الموضع عدم تأنيث الفعل للفصل ولأنّ الموعظة بمعنى الوعظ"^٦ وبذلك جمع في تأويله بين مراعاة اللفظ والمعنى حين فسّر الموعظة بمعنى الوعظ، وتفسيره بالوعظ آتٍ من جواز وصف المصدر بالتذكير والتأنيث وبالتالي يمكن مراعاة أحكامه في التركيب على الجانبين.

^١ . علي عبدالله حسين العنبيكي، الحمل على المعنى في العربية ١٧٨

^٢ . نفسه ، ١٧٨

^٣ . المبرد ، كتاب المذكر والمؤنث ، ص ٩٧

^٤ . القطب ، هميان الزاد إلى دار المعاد ج ١/٨ ص ٨٣

^٥ . نفسه ج ٣ ص ٤٣٢

^٦ . نفسه ، ج ٣ ص ٤٣٢

(٢) اسم الجمع :

يدل على معنى الجمع ولا واحد له من لفظه غالباً، ولا يأتي على أوزان جموع التكسير إذ "لم يكسر عليه واحده ولكنه بمنزلة قوم ونفر وذود، إلا أنَّ لفظه من لفظ واحد وذلك قولك: ركب وسفر. فالركب لم يكسر عليه راكب"^١ هذا النوع من الجموع يذكر معه فعلة ويؤنث، بيد أن القطب يذكر سبب تذكير فعلة في قوله تعالى "وقال نسوة في المدينة" إذ على الرغم من أنَّ (نسوة) اسم جمع^٢ يمكن تذكير الفعل معه وتأنيثه إلا أنَّ القطب يسوق علة التذكير حيث يقول "وتأنيثه غير حقيقي؛ لأن المراد الجنس، أو الفريق، فلم يقرن الفعل بالتاء"^٣ فالقطب يراعي المعنى في تذكير الفعل فيحمل المسند إليه على معنى الجنس أو الفريق. ومثله تأنيث القوم في قوله تعالى ﴿فَقَدْ كَذَبَتْ قَبْلَهُمْ قَوْمُ نُوحٍ﴾ [١١ هج: ٢٤] أنت القوم لأنه جماعة أو قبيلة أو نحو ذلك (وَعَادُ) قوم هود (وَتَمُودُ) قوم صالح"^٤

(٣) اسم الجنس الجمعي:

هو نوع من أنواع جموع التكسير إذ تتكسر فيه صيغة المفرد بالتاء أو ياء النسب فرقاً بين مفردة وجمعه^٥، ويعامل بالتذكير والتأنيث تبعاً لمعناه أو لفظه وقد عادت الضمائر مرة بالتذكير وأخرى بالتأنيث في قوله تعالى ﴿لَا كُؤُونَ مِنْ شَجَرٍ مِّنْ زُؤُومٍ ۝٥٢ فَمَالُؤُونَ مِنْهَا الْبُؤُؤُونَ ۝٥٣ فَشَرُّؤُونَ عَلَيْهِ مِنْ الْحَمِيرِ﴾ [١١ واقعة: 45:35:25] يقول القطب في تأويل هذه الضمائر (فَمَالُؤُونَ مِنْهَا الْبُؤُؤُونَ) الضمير للشجر وأنته باعتبار المعنى (فَشَرُّؤُونَ عَلَيْهِ) الضمير للشجرة وذكره باعتبار اللفظ كذا قال جار الله : والظاهر عوده للزقوم وقرئ من شجرة فالتذكير للزقوم وقيل لها لتأويلها بالزقوم؛ لأنه تفسيرها^٦. إن القطب في هذه الآية يسوق عدة تأويلات لعود الضمائر فابتدأ بذكر رأي الزمخشري الذي يدل في مجمله مراعاة اللفظ والمعنى في كلا الضميرين إذ راعى في عود الضمير المذكر اللفظ، وراعى في عود الضمير المؤنث المعنى على التأويل بالجماعة، ولكنَّ هذا التأويل على خلاف الشائع إذ "يلزم عليه هنا اعتبار اللفظ بعد المعنى والكثير عكسه"^٧ لذا حاول القطب أن يؤوله بما سماه (تفكيك الضمائر) فأعاد الضمير الأول (منه)

^١ . سيبويه، الكتاب، ج ٣ ص ٦٢٤

^٢ . ذهب سيبويه إلى أنه اسم جمع ينظر، سيبويه، الكتاب، ج ٢ ص ٤٠

^٣ . القطب، هميان الزاد إلى دار المعاد ج ٢/٨، ص ٩٤

^٤ . نفسه ج ١١ ص ٦٤

^٥ . محمد بن حمود بن حمد الرواحي، صنغ الجموع في القراءات القرآنية دراسة لغوية، ص ٣٤، روائع نور الاستقامة، ط ١، ١٤٣٨هـ

٢٠١٧م

^٦ . القطب، هميان الزاد إلى دار المعاد، ج ١٤ ص ١١٦

^٧ . القطب، تيسير التفسير، ج ١٤ ص ٢٩٥

على الشجر، وأعاد الضمير المؤنث (منها) على الزقوم؛ لأنه تفسير للشجرة، ونقرأ في هذا أن القطب يعتمد على الكثير في تأويله، فاعتمد في التأويل على اللفظ أولاً ثم انتقل إلى المعنى بعد ذلك.

ومما تأوله القطب مراعاة للمعنى قوله تعالى ﴿إِنَّ الْبَقَرَ تَشَبَهَ عَلَيْنَا﴾ [١١ بقرة: ١٠٧] فحملة على الجنس إذ "يَعْنُونَ أن جنس البقرة الموصوفة بكونها عواناً صفراء فاقعة اللون سارة للناظرين متشابهة؛ لأن هذه الصفات قد توجد في بقرات متعددة لا تحصى، وقد توجد في متعددة قليلة، أو في بقرتين، فلم تتعين لنا المقصودة بعينها"^١

(٤) جمع التكسير:

إن مما يجوز فيه التذكير والتأنيث جمع التكسير، وقد نص على ذلك ابن يعيش فقال "فما كان من الجمع مكسراً فأنت مخير فيه بين تذكير فعله وتأنيثه، نحو قام الرجال وقامت الرجال، من غير ترجيح؛ لأن اللفظ فيه قد زال بالتكسير وصارت المعاملة مع لفظ الجمع"^٢ ولا نعدم تأويلاً للقطب حمل فيه جمع التكسير على المعنى مؤولاً بالجماعة كما في قوله تعالى ﴿فَنَادَتْهُ الْمَلَائِكَةُ﴾ [آل عمران: ٩٣] حيث يقول "أنث بتأويل الجماعة"^٣ وبهذا التأويل يصادفه إشكال آخر يتمثل في أن المنادي مفرد هو جبريل عليه السلام، واللفظ جمع، فكيف يُسند إليه الفعل بالجمع؟ فيخرج القطب بتأويل اعتمد فيه على موجهين:

أ) الاستعمال اللغوي : وذكر فيه وجهين وهما : الأول، أنه استعمل الجمع والمقصود جبريل عليه السلام إنما كان تعظيماً له عليه السلام^٤ وهو معروف في اللغة إذ يستعمل المتكلم المفرد ضمير الجماعة تعظيماً لنفسه، وفي المقابل يخاطب الفرد بخطاب الجماعة تعظيماً له وتكريماً، والثاني: أن جبريل من جنس الملائكة، فكان الجنس مسوغ أن يعبر بالجماعة عن الواحد، وقد ساق تأييداً لهذا التأويل شواهد جرى الاستعمال على التعبير فيها بالجماعة مع أن المراد واحد مثلاً "فلان يركب الخيل، وبنو فلان قتلوا فلاناً، وإنما يركب فرساً واحداً، وقاتل فلان واحد منهم"^٥ ويلجأ إلى الاستعمال القرآني ليؤيد به استعمال لفظ الجماعة والمقصود فرد واحد في قوله تعالى ﴿الَّذِينَ قَالَ لَهُمُ النَّاسُ إِنَّ النَّاسَ قَدْ جَمَعُوا الْكُفْرَ فَأَخْشَوْهُمْ فَزَادَهُمْ إِيْمَانًا﴾ [آل عمران: ٣٧١] "أي نعيم بن مسعود : إن الناس أبا سفيان"^٦ بل نجده يعتمد إلى

^١ . القطب ، هـميان الزاد إلى دار المعاد ج ٢ ص ٩٨

^٢ . ابن يعيش، شرح المفصل ، ج ٢ ص ٥٢٢

^٣ . القطب ، هـميان الزاد إلى دار المعاد ج ٤ ص ٨١

^٤ . نفسه ج ٤ ص ٨١

^٥ . نفسه ، ج ٤ ص ٨١

^٦ . نفسه ج ٤ ص ٨١

إلى رأي فقهي ليؤيد به استعمال الجماعة والمراد به الفرد فيقول "فلو حلفت لتلبس الثياب لبررت بواحد"^١ إذن كل هذه الشواهد والاستدلالات تؤيد استعمال الجمع ويراد به المفرد. (ب) تأويل من خارج اللغة : وهو أن المناداة كانت من "بعض الملائكة" أو شبه الواحد بالجماعة بجمعه ما لهم من الخصال، أو نادوه كلهم، وهو غير محال، ولو لم يتعارف^٢ ويبدو أنَّ القطب أكثر اقتناعاً بالتأويل الأول الذي ينطلق فيه من اللغة وإن لم يصرح بذلك، ولكن كثرة الاستدلال على تأييده تقودنا إلى الظن بميله إلى ذلكم الرأي، ويمكن أن نلمس هذا الترجيح كذلك في الإيحاء الذي نجده في قوله "غير محال ولو لم يتعارف" بمعنى أنه يحتمل وفي حيز الإمكان، لكن ما دام غير مستعمل في الوسط الاجتماعي يبقى بعيداً مع إمكان تحقيقه.

وقد وجدنا جمع التفسير في القرآن يعامل في آية مذكرا وأخرى مؤنثا كلفظة "الأعراب" عوملت في قوله تعالى ﴿قَالَتِ الْأَعْرَابُ ءَأَمَنَّا﴾ [الاحزاب: ٤١] مؤنثة فلحقت تاء التأنيث الفعل العامل فيها، وفي قوله تعالى ﴿الْأَعْرَابُ أَشَدُّ كُفْرًا وَنِفَاقًا وَأَجْدَرُ أَلَّا يَعْلَمُوا حُدُودَ مَا أَنْزَلَ اللَّهُ عَلَى رَسُولِهِ﴾ [التوبة: ٧٩] عوملت معاملة المذكر فعاد عليه الضمير مذكرا (واو الجماعة في يعلموا) وهذا مبني على جواز مراعاة اللفظ؛ لأنه يخلو من علامات التأنيث ومراعاة المعنى إذ هو في تأويل الجماعة، وجواز الأمرين في جمع التفسير دعا بعض المفسرين إلى القول بجواز قراءة (يتفجر) بالتاء وتأنيث الضمير في قوله تعالى ﴿وَإِنَّ مِنَ الْحِجَارَةِ لَمَا يَتَفَجَّرُ مِنْهُ الْأَنْهَارُ﴾ [البقرة: ٤٧] فقال "ولو قرئ بالتاء تتفجر جاز، ولو كان في غير القرآن لجاز منها بدل منه"^٣ إن القراءة بالتاء أو بالضمير المفرد للمؤنث جارٍ على مراعاة المعنى للتأويل بالجماعة، والقراءة راعت اللفظ فدلّ على جواز الأمرين.

يمكن أن نخرج من خلال تأويلات القطب التي سقناها فيما يمكن أن يدرج في قائمة المذكر والمؤنث على حد سواء، أنه يعتمد اللفظ أولا فما كان من الألفاظ مؤنثا في اللفظ فالأصل فيه أن يعامل في التركيب معاملة المؤنث، وكذلك العكس، وحين يخالف التركيب هذا الأصل يصير إلى تأويله، ويجعل جواز الأمرين من ضمن التأويلات التي يحاول أن ينتظم بها التركيب في سلك القاعدة، فحين خالفت كلمة موعظة المؤنثة تأنيثا لفظيا الفعل في قوله تعالى ﴿فَمَنْ جَاءَهُ مَوْعِظَةٌ مِنْ رَبِّهِ﴾ [قرة: ٧٢] التمس لها تأويلا لتتوافق مع الفعل جاء الذي يخلو من تاء التأنيث في حين سكت عن كل تأويل قوله

^١ . القطب ، تيسير التفسير ، ج ٢ ص ٢٧٤

^٢ . نفسه ، ج ٢ ص ٢٧٤

^٣ . أبو البقاء عبد الله بن الحسين بن عبد الله العكبري ، التبيان في إعراب القرآن ، ج ١ ص ٧٩ ، علي محمد البجاوي، عيسى البابي

الحلي وشركاه، د.ت

تعالى ﴿يَأْيُهَا النَّاسُ قَدْ جَاءَ تَكْمُومُوعِظَةُ مِّن رَّبِّكُمْ وَشَفَاءٌ لِّمَا فِي الصُّدُورِ وَهُدًى وَرَحْمَةٌ لِّلْمُؤْمِنِينَ﴾ [٧٥: هـ] فلذا كان الأصل المطابقة وما خالف التمس له تأويلا.

ثانيا : تأويل المخالفة النوعية لقواعد المطابقة بالحمل على المعنى:

تطرقنا فيما مضى إلى كلمات يمكن أن تحمل على التذكير والتأنيث، ومرادنا بالحمل على المعنى في هذا الموضوع كلمات لا تحمل إلا وجهها واحدا ويأتي السياق مخالفا لذلك الوجه، فنلجأ إلى التأويل لسد تلك الفجوة بين النص والقاعدة، فالأصل أن يتطابق المبتدأ والخبر تذكيرا وتأنيثا والفعل والفاعل، وحين يتم خرق هذه المقولة بالنصوص الفصيحة، وجب ردها إلى القاعدة بالتأويل، فالتطابق بين ركني الجملة الاسمية يقضي بأنه إذا كان المبتدأ مذكرا وجب أن يخبر عنه بمذكر، وكذلك العكس إذا كان المبتدأ مؤنثا وجب أن يخبر عنه بمؤنث، ومثله في الجملة الفعلية إذا كان الفاعل مؤنثا وجب أن تلحق تاء التأنيث بالفاعل للدلالة على أن الفاعل مؤنث، وبهذا يتحصل أن الخرق في قواعد المطابقة يكون بأحد طريقين هما:

١/ تذكير المؤنث:

إن "تذكير المؤنث واسع جدا؛ لأنه رد فرع إلى أصل، لكن تأنيث المذكر أذهب في التناكر والإغراب"^١ وقد ورد في تأويل القطب حمل أسماء مؤنثة على التذكير لتطابق أركان الجملة تذكيرا وتأنيثا وتنظم في سلك ما قعده النحاة من وجوب التطابق بينهما داخل التركيب ومن ذلك قوله تعالى ﴿يَأْيُهَا النَّاسُ إِذَا جَاءَكَ الْمُؤْمِنَاتُ يُبَايِعْنَكَ﴾ [المائدة: ٢١] ورد الإسناد في الآية من حيث التذكير والتأنيث على هذا الشكل:

١. جاء ((مسند فعل يخلو من تاء التأنيث) _____ المؤنثات (مسند إليه فاعل مؤنث)

وبتطبيق قواعد المطابقة الأصل أن يكون كالآتي :

٢. جاء (فعل يخلو من تاء التأنيث) _____ جنس المؤنثات (مسند إليه مذكر)

٣. أو جاءت (فعل ملحق به تاء التأنيث) _____ المؤنثات (مسند إليه مؤنث)

إن التطابق بين المسند والمسند إليه يحصل في الشكلين (٢ و ٣) بإلحاق تاء التأنيث للفعل أو بالتماس معنى مذكر يطابق الفعل الخالي من تاء التأنيث، بيد أن النص ورد بخلافها لذا فإن القطب أول هذه المخالفة في التطابق بحمل المؤنثات على الجنس فلا تختص به مؤنثة دون أخرى والتأويل بالجنس يردم المخالفة الواقعة في التطابق بين المسند والمسند إليه^٢ ويحملة كذلك على وجه آخر وهو أن المؤنثات

^١ ابن جني، الخصائص، ٥٨٠.

^٢ القطب، تيسير التفسير، ج ١ ص ٣٢.

"نعت لاسم الجنس أي النساء المؤمنات"^١ وكأنه يرى أن التأويل بالجنس مسوغ للمخالفة بين المسند إليه والمسند تذكرها وتأنيثا فاعتمد الحمل على المعنى لرد النص إلى القاعدة، ويبقى تأويلا منطلقه القواعد النحوية ومفاده أن الفصل بين الفعل وفاعله مسوغ لتذكير الفعل إن كان فاعله مؤنثا. هذا التأويل يقودنا إلى معرفة رأي القطب في القول بوجوب "تأنيث الفعل المسند إلى جمع مؤنث سالم" وهو رأي نحاة البصرة في حين أن النحو الكوفي يعد التركيب صحيحا مستقيما بتذكير الفعل المسند إلى الجمع المؤنث السالم معتمدا على الآية آفة الذكر.

وقد ترد هذه المخالفة في الإسناد الاسمي فيذكر المبتدأ وحقه التأنيث أو العكس، وقد ورد ذلك في قوله تعالى ﴿كُلُّ ذَلِكَ كَانَ سَيِّئُهُ عِنْدَ رَبِّكَ مَكْرُوهًا﴾ [٨٣] فيتساءل القطب عن خرق المطابقة بين المبتدأ والخبر من حيث التذكير والتأنيث إذ أخبر بالمؤنث عن المذكر "فكيف قال الله (كَانَ سَيِّئُهُ) ويخلص إلى أنَّ الجواب "اعتبار ترك ما أمر به، فإنه سيئة"، وأخبرنا بالمؤنث عن المذكر لأن معناه ذنب، فأصله صفة مشبهة، لكن تغلبت عليه الاسمية، أو يقدر محذوف، أي وكان حسنا باعتبار ما أمر به، أو الإشارة إلى ما نهي عنه خاصة، وهو اثنتا عشرة، وتأنيث السيئة باعتبار الخصلة أو الفعلة"^٢ ويخرج من تساؤله بحمل المؤنث (سيئة) على معنى الذنب وبذلك تحصل المطابقة بين ركني الإسناد.

لا تقتصر المخالفة بين المذكر للمؤنث على الإسناد فحسب، وإنما تعدته إلى المبهمات كأسماء الإشارة والضمائر، إذ كل منهما وضعت له العرب ما يدل عليه من حيث النوع، وتقع المخالفة في التركيب حين يُستعمل ما يُشار به إلى المذكر مؤنثا أو العكس، وقد ورد تذكير المؤنث في اسم الإشارة (هذا) في قوله تعالى ﴿فَلَمَّا رَأَى الشَّمْسُ بَازِغَةً قَالَ هَذَا رَبِّي﴾ [الأنعام: ٨٧] فحصلت المخالفة بين اسم الإشارة وما يشار به إليه الشمس (اسم إشارة مذكر + مشار إليه مؤنث) وكان المتوقع أن يعبر (اسم إشارة مؤنث + مشار إليه مؤنث) لذا التمس القطب تأويلا يتطابق فيه اسم الإشارة مع ما يحيل إليه في النوع بعد أن نص على "تأنيث المؤنث المجازي في اسم الإشارة"^٣ ليثبت المخالفة بين الإشارة والمشار إليه في النوع فحمله على المعنى فقال "هذا الكوكب أو الطالع ري" أو النجم فذكره لتأويل النجم، وحمله على تنزيه الله تعالى في تأويل آخر وذلك "صيانة عن التأنيث في حق الله واستشهد له بأنه يقال الله علام الغيوب ولا يقال علامة مع أنه أبلغ لصورة تاء التأنيث ويقال خلاق بغير تاء مع أنه أكد"^٤ وساق كذلك تأويلا آخر بالنظر إلى الخبر لا إلى المشار إليه ورجحه في "المؤنث المخبر عنه بالمذكر"^٥ ويمكن أن

^١. القطب، هميان الزاد إلى دار المعاد ج ١٤ ص ٢٢٣

^٢. القطب، تيسير التفسير، ج ٨ ص ١٨٠ وقد ناقشها باستفاضة في الحميان ج ٢/٩ ص ١٨٨، ١٨٩

^٣. القطب، هميان الزاد إلى دار المعاد ج ١/٦ ص ١٥٢

^٤. نفسه ج ١/٦ ص ١٥٢

^٥. القطب، تيسير التفسير، ج ٤ ص ٣٢٦

نحصر تأويل القطب لتذكير اسم الإشارة مع أن حقه التأنيث في أنه نظر إليه من جهة المعنى وعلاقته بما يرتبط به معنى وإعراباً، فحين نظر إليه من جهة ما يشير إليه (الشمس) وهي كلمة مؤنثة وجب أن يطابق اسم الإشارة فحمل المؤنث على معنى مذكر ليستقيم التطابق فذكر أن معناها النجم أو الكوكب أو الطالع وكلها أسماء مذكورة يحصل معها التطابق "وكان اختيار هذه الطريقة واجبا لصيانة الرب عن شبهة التأنيث"^١، وحين نظر إليه من حيث علاقة اسم الإشارة بخبره لا تحتاج إلى تأويل فاختر عبارة تتناسب مع مقام الألوهية فقال "وذكر الإشارة؛ لأنّ الخبر غير مؤنث"^٢

ومما ورد فيه تذكيرا للمؤنث مخالفاً بذلك قاعدة التطابق بين الضمير ومرجعه قوله تعالى ﴿فَمَنْ بَدَّلَهُ بَعْدَ مَا سَمِعَهُ فَإِنَّمَا إِثْمُهُ عَلَى الَّذِينَ يُبَدِّلُونَهُ﴾ [البقرة: ١٨١] فقد أعاد الله تعالى الضمير في الآية مذكراً (بدله) على مؤنث (الوصية) وقد خرّجه القطب على معنى "بدل الإيصاء المعبر عنه الوصية، أو الإيصاء المفهوم من الوصية"^٣ وحمله على معنى الإيصاء يتطابق الضمير مع مرجعه من حيث التذكير والتأنيث.

إذن فتذكير المؤنث كثير، وجدناه في ركني في الجملة الاسمية بين المبتدأ والخبر ووجدناه في أركان الجملة الفعلية بين الفعل والفاعل، وفي مرجع الضمير وفي اسم الإشارة، ثم إن القطب يؤول لاستقامة القاعدة فيحمل معنى المؤنث على المذكر معتمداً على ارتباط الكلمة بما يتمم معناها في السلسلة الكلامية.

٢/ تأنيث المذكر:

إن تأنيث المذكر قليل في العربية بخلاف العكس، لأنه فيه مخالفة الأصل، وإن كنا نجد سهولة ويسراً في رد فرع إلى أصله فإن الانتقال من الأصل إلى الفرع فيه مصادمة للقاعدة لذا قلّ أن نجد مذكراً أول بمؤنث إلا أنا لا نعدم شواهد وردت في القرآن الكريم عوملت معاملة المذكر والمؤنث كما ورد في قوله تعالى ﴿الْسَّمَاءُ مُنْفَطِرٌ بِهِ﴾ [الزلزال: ٨١] فالسمااء مؤنث أخبر عنها بمذكر فبحث القطب عن تأويل للكلمة (السمااء) لتتناسب مع الخبر (منفطر) فحملة على المعنى فقال "ذكر لتأويله بالسقف والحكمة الإدهاش بزوال أداة الإطلال تمثيلاً بزوال الظل لزوال السقف، وقيل التذكير للنسب أي ذات انفطار كمرضع أي ذات رضاع وحائض أي ذات حيض، وقيل بتأويل شيء منفطر بمعنى أنه تبدلت وزال حكمها ولم يبق لها إلا اسم شيء"^٤ إن هذه التأويلات لا تخرج عن كونها محاولة للحفاظ على

^١ . الزمخشري، الكشاف، ج ٢/ ص ٣٩

^٢ . القطب، تيسير التفسير ج ٤ ص ٣٢٦

^٣ . القطب، هميان الزاد إلى دار المعاد ج ٣ ص ٥

^٤ . القطب، تيسير التفسير، ج ١٥ ص ٣٧٣

القاعدة النحوية التي تقضي بوجوب تطابق المبتدأ والخبر في التذكير والتأنيث في مثل هذا الموضع، غير أن القطب يثير مسألة في غاية الأهمية وهو الاستعمال القرآني لكلمة السماء حين قال " السماء يذكر، ويؤنث أكثر كما في القرآن الكريم كقوله تعالى ﴿قَالَتَا أَتَيْنَا طَائِعِينَ﴾ [هـ: ١١] ولو كان مذكرا لقليل قال تغليباً^١ ومعنى هذا أنه يضيف وجها آخر للتأويل وهو جواز التذكير والتأنيث للسماء فحمله على التذكير في هذا الموضع، وهذا ملمح جيد غير أنه ورد عرضاً دون أن يغوص في سرّ هذا العدول في الاستعمال في القرآني لهذه الآية، وإن كنا لا نعدم . إلى جانب الاهتمام بمراعاة القاعدة النحوية. بعض الإشارات التي تربط التأويل بالمعنى العام لسياق الآية الوارد في مشهد من مشاهد يوم القيامة.

ومما أول فيه المذكر بالمؤنث في الجملة الفعلية قوله تعالى ﴿وَالْفُلْكِ الَّتِي تَجْرِي فِي الْبَحْرِ بِمَا يَنْفَعُ النَّاسَ﴾ [البقرة: ٤٦١] فوصف السفينة باسم موصول موضوع للمؤنث، وأعاد إليه التاء من الفعل تجري مؤنثاً، في حين عاد الياء من الفعل ينفع إليها مذكراً، فعوملت في سياق واحد بوصفين مختلفين وذلك لأنه " أنث للتأويل بالسفينة، فذكر نظراً للأصل لأنه مركب، ورد تذكيره وتأنيثه عن العرب لذلك أو لغيره، وأنث في التي وتجري نظراً للتأويل"^٢

ويسوق القطب في بعض توجيهات الحمل في المخالفة النوعية المعنى والسر الكامن وراء تلك المخالفة كما في قوله تعالى ﴿فَأَنجَيْنَاهُ وَأَهْلَهُ إِلَّا أُمَّرَأَتَهُ كَانَتْ مِنَ الْغَابِرِينَ﴾ [الأعراف: ٣٨] فابتدأ بالمؤنث وهي (امرأته، كانت) ثم عبر بالمذكر (الغابرين) وكان المتوقع أن يقول (الغابرات) ليتطابق مع سياق التأنيث، فيستنكه القطب هذا العدول بقوله " غلب الذكور فلم يقل من الغابرات ، ويناسبه أنها تشتد في إيقاد قومها على اللواط وأنها تخبرهم بمن جاء لوطاً من غير أهل البلد، فكأنها ذكر يباشر ذلك"^٣ فحين عملت المرأة عمل الذكور سهلت لهم فعل المعصية التي حلّ العذاب بقوم لوط لمقارفتهم إياها شملها العذاب فذكر الوصف ليتناسب مع الفعل. ونضيف إلى هذا التوجيه ناحية جمالية، تتعلق بالناحية الموسيقية فذكر مراعاة للفاصلة القرآنية، ومراعاة الفواصل كثير في القرآن الكريم وجدناه عند حديثنا عن الحذف والتقديم والتأخير.

ويسوق القطب علة تأنيث الضمير في قوله تعالى ﴿وَمِنْ ءَايَاتِهِ اللَّيْلُ وَالنَّهَارُ وَالشَّمْسُ وَالْقَمَرُ لَا تَسْجُدُوا لِلشَّمْسِ وَلَا لِلْقَمَرِ وَاسْجُدُوا لِلَّهِ الَّذِي خَلَقَهُنَّ إِن كُنتُمْ إِيَّاهُ

^١ . القطب ، تيسير التفسير ، ج ١٥ ص ٣٧٢

^٢ . القطب ، هميان الزاد إلى دار المعاد ج ٢ ص ٤٣٣

^٣ . القطب ، تيسير التفسير ، ج ٥ ص ١١٩

تَعْبُدُونَ ﴿فصلت: 73﴾ وقبل أن يذكر العلل المسوغة لتأنيث الضمير، يسوق البدائل الممكنة لاستعمال ضمائر يمكن أن تحل محل الضمير الوارد في الآية وهي :

- ١/ ضمير الغائب المفرد المؤنث (خلقها) ويعتمد القطب جواز استعمال هذا الضمير ويصححه "لأن جماعة ما لا يعقل يحكم عليها بحكم الأنثى بتأويل الجماعة وبحكم الاناث كأن كلا منها مؤنث"^١
- ٢/ ضمير الغائب المفرد للذكور (خلقهم) تغليبا للمذكر^٢

إن هذه التعبيرات الممكنة دليل على سعة اللغة في الإمكانات التعبيرية لمعنى واحد بوجوه متعددة، غير أن السؤال الذي يلح دائما هو ما سر اختيار القرآن الكريم تعبيرا معينا دون آخر؟ وقد يكون ذلك التعبير مخالفا للأصول والقواعد التي استقر عليها النحاة ، فالتعبير في هذه الآية بالضمير الغائب لجماعة الإناث وهو على خلاف الأصل إذ "الأصل في جمع القلة من غير العقلاء أن يرجع اليه ضمير المفرد المؤنث ويجوز ضمير جماعة الإناث"^٣ فالتعبير بضمير جماعة الإناث مرحلة تالية تأتي عقب التعبير بضمير الغائب المؤنث المفرد، هذا العدول في التعبير القرآني يستر وراءه ملمحا يؤوله القطب بقوله "ولعل في الآية اعتبار تعدد الليل والنهار، وتعدد طلوع الشمس والقمر، فكأثما شمس وأقمار، وذلك كثرة"^٤ إذن حين نظر إلى ضمير القلة المتمثل في أربعة أفراد غير عقلاء، حاول أن يلتمس تكثرهم لينسجم التعبير مع قواعد اللغة في عود الضمير فوجد أن الأربعة تتعدد في ذاتها وتكرر في مشهد يومي، ذلك التكرر محمول على الكثرة فجاز أن يعود عليه الضمير جمعا مؤنثا.

ثالثا : تأويل قواعد المخالفة بين المتلازمين .

الأصل أن تتطابق الصفة والموصوف تذكيرا وتأنثا، وما ورد مخالفا لتلك المطابقة رد إليها بالتأويل كما في قوله تعالى ﴿لِنَحْيِي بِهِ بَلَدَةً مَّيِّتًا﴾ [II فرقان: ٩٤] إذ يقول القطب في تأويلها "لم يقل ميتة لتأويل البلدة أو لأن ميتا غير جار على الفعل كمفعول بمعنى فاعل ومفعول فاستوى فيه المذكر والمؤنث"^٥ الميت وصف للبلدة ويجب أن تتطابق الصفة مع الموصوف في التذكير والتأنث فكان من المتوقع أن يقول (بلدة ميتة) غير أنه عدل التركيب إلى التأنث إلى التذكير، هذا العدول يفسره القطب بطريقتين : بتأويل البلدة ويقصد بالتأويل وإن لم يصرح به بأن تحمل على معنى مذكر ليحصل التطابق، وثانيهما أنه ساق توجيهها صرفيا لكلمة ميتة، فعدها مما يستوي فيه المذكر والمؤنث فجاز حمله على الوجهين (بلدة ميتا ، بلدة ميتة)

^١ . القطب ، هميان الزاد إلى دار المعاد ، ج ١٣ ، ص ٢١٧

^٢ . نفسه ج ١٣ ، ص ٢١٧

^٣ . القطب ، تيسير التفسير ، ج ١٢ ص ٤٥٥

^٤ . نفسه ، ج ١٢ ص ٤٥٥

^٥ . القطب ، هميان الزاد إلى دار المعاد ، ج ١١ ، ص ٤٣٨

أخيراً إن فكرة الأصل والفرع سيطرت على تأويل المذكر بمعنى المؤنث أو العكس فكان تذكير المؤنث كثير شائع مطرد في حين أن العكس فيه شيء من الصعوبة بسبب فكرة الأصل والفرع وقد ردد النحاة هذه الفكرة فابن جني يقول "وتذكير المؤنث واسع جداً؛ لأنه رد فرع إلى أصل، لكن تأنيث المذكر أذهب في التناكر والإغراب"^١

ونلمح في تأويل القطب حين تعرّض إلى تذكير المؤنث أو العكس الاهتمام بثلاثة مستويات: المستوى الأول الحمل على المعنى في المخالفة النوعية لاستقامة القواعد النحوية وهذا يكاد يكون الأظهر والأشيع، المستوى الثاني مراعاة الناجية الجمالية في التعبير القرآني فينظر تناسب الآيات بالفواصل القرآنية لتعطي نغماً واحداً له تأثيره في الروح والنفوس، المستوى الثالث، يظهر في اهتمامه ببيان المعاني الدقيقة والأسرار الكامنة وراء العدول في المخالفة النوعية الواردة في بعض الآيات وتتبع دقائقها وتفصيلها، وحتى نكون منصفين لا يؤخذ هذا الأخير على إطلاقه فقد وردت المخالفة في بعض الآيات فاكتفى القطب بتوجيهه نحويًا دون أن يقرأ ما وراء تلك المخالفة من أسرار وحكم.

١. ابن جني، الخصائص، ٥٨٠

المبحث الثاني: التأويل بالحمل على المعنى في مخالفة قواعد المطابقة العددية:

يقسم النحاة الأسماء في العربية من حيث العدد على ثلاثة أقسام : المفرد والمثنى والجمع، فالمفرد ما دل على واحد أو واحدة والمثنى ما دل على اثنين والجمع بأنواعه ما دل على ثلاثة فصاعداً، هذا هو الأصل غير أن الاستقراء اللغوي أفرز لنا تدخلا بين هذه الوحدات في الاستعمال فيمكن أن يستعمل أحدهما مكان الآخر، وقد وجد السيوطي والسبكي أن الانتقال بين هذه الصيغ على نوعين هما: الانتقال من التعبير بصيغة الإفراد أو التثنية أو الجمع، إلى التعبير بصيغة أخرى منها مع بقاء المعنى المراد بكل صيغة على وضعه الأصلي، والثاني : التعبير بإحدى صيغ المفرد أو المثنى أو الجمع والمراد منه الصيغة الأخرى^١ والنوع الثاني هو الذي يدخل في قضية الحمل على المعنى، إذ الصيغة ثابتة وتحمل معنى جديداً لم يرده واضع الصيغة ابتداءً، لكنّه يكتسب ذلك المعنى الجديد من خلال السياق الذي ورد فيه، فحين أراد منشئ الرسالة مزيد دلالة ومغزى لم يستعمل الصيغ الأصلية فيما وضعت له، فنكون أمام متناقضين هما الصيغة والمعنى، إذ كل صيغة صرفية لها دلالتها العددية، فيُستعار معنى من معاني تلك الصيغ لقسمتها، فحين ترد في النص يظهر للناظر إليها أول وهلة تناقض بين الصيغة ومعناها فيستحضر القواعد النحوية ويعدل بالتركيب معتمداً على المعاني حتى يستقيم مع القاعدة، هذه المخالفة تظهر على ثلاثة مستويات هي : استعمال المفرد بمعنى المثنى والجمع واستعمال المثنى بمعنى المفرد والجمع واستعمال الجمع بمعنى المفرد والمثنى.

إن استعمال المفرد بمعنى المثنى يرد كثيراً في أعضاء جسم الإنسان كالعينين و الأذنين واليدين والرجلين^٢ ويقع استعماله بمعنى الجمع كثيراً في اللغة العربية وقد وصفه ابن جني بأنه فاش فيها^٣ إذ "العرب تلفظ بلفظ الواحد والمعنى يقع على الجمع"^٤ وأكثر وقوعه في اسم الجمع واسم الجنس الجمعي والمعرف بأل الجنسية والنكرة والمصدر والمفرد المضاف إلى الجمع ، وحين نمنع النظر في الجامع بين هذه الأبواب نجدتها تلتفت حول الدلالة على الجنس معنىً، وصيغتها تدل على المفرد لفظاً، فتجمع بين اللفظ والدلالة، معناها للجمع ولفظها للمفرد، فجاز معاملتها بمعناها (الجمع) ولفظها (المفرد) وقد وردت عند القطب مثل غيره من المفسرين فيؤول على الأمرين تارة على اللفظ وأخرى على المعنى، وما يهمنا هو تأويلها بالمعنى. ونشير إلى أن القطب يقرر قاعدة شهرت في الحمل على المعنى وهي أنه يراعى اللفظ أولاً

١. السيوطي، شرح عقود الجمان في علم المعاني والبيان، ص ٣٠، ٣١، دار إحياء الكتب العربية، القاهرة (د، ط)، (د، ت)

٢. إيهاب أبو ستة، الحمل على المعنى مكانته بين علل النحاة، ص ٢٩

٣. ابن جني، المحتسب في تبين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها، ج ١ ص ٢٠٢، تحقيق، علي نجدي الناصف وآخرون، القاهرة،

٢٠٠٤م

٤. أبو عبدة، مجاز القرآن ج ١ ص ١٣١

ثم المعنى حيث يقول "وشهر أن مراعاة اللفظ ثم مراعاة المعنى جائزة بلا ضعف بخلاف مراعاة المعنى ثم مراعاة اللفظ فإنها لا تجوز أو ضعيفة"^١ هذه الصيغ التي تحمل الدالتين هي:

اسم الجمع :

اسم الجمع هو ما دل على معنى الجمع ولا واحد له من لفظه، فيعامل على وفق اللفظ أو المعنى، وهو كثير في القرآن الكريم وقد عومل معاملة المفرد باعتبار لفظه ومعاملة الجمع باعتبار معناه مثل كلمة (أمة) فقد وردت في القرآن الكريم تسعا وأربعين مرة، واتضح أن مراعاة اللفظ فيها يغلب على مراعاة المعنى، إذ وردت موصوفة بكلمة (واحدة) ﴿ وَإِنَّ هَذِهِ أُمَّتُكُمْ أُمَّةً وَاحِدَةً وَأَنَا رَبُّكُمْ فَاتَّقُونِ ﴾ [ال مؤمنون: ٢٥] ووصفت بكلمة معدودة في قوله تعالى ﴿ وَلَئِنْ أَخَّرْنَا عَنْهُمُ الْعَذَابَ إِلَى أُمَّةٍ مَّعْدُودَةٍ ﴾ [هود: ٨] وهي كلمات مفردة مؤنثة روعي فيها جانباً المطابقة اللفظية من حيث العدد والتأنيث، وتأكيداً لمراعاة لفظها عادت إليها تاء التأنيث وأشير إليها باسم الإشارة الموضوع للمؤنث المفرد في قوله تعالى ﴿ تِلْكَ أُمَّةٌ قَدْ خَلَتْ ﴾ [البقرة: ٤٣١] وعاد إليها الضمير في آيات أخرى مفرداً مؤنثاً كما في قوله تعالى ﴿ كُلَّ مَا جَاءَ أُمَّةٌ رَّسُولُهَا ﴾ [ال مؤمنون: ٤٤] هكذا سار الاستعمال القرآني في كلمة أمة راعي جانب اللفظ في الأغلب الأعم وهو جارٍ في ذلك الاستعمال على الأصل إذ الأصل مراعاة اللفظ أولاً ثم يراعي المعنى، غير أننا نجد عدولاً في الاستعمال القرآني المطرد في بعض الآيات فيعود فيها الضمير إلى كلمة أمة جمعاً كما في قوله تعالى ﴿ وَمِمَّنْ خَلَقْنَا أُمَّةً يَهْدُونَ بِالْحَقِّ وَبِهِ يَعْدِلُونَ ﴾ [الأعراف: ١٨١] فالأمة المقصودة في الآية "المهاجرون والأنصار الذين لم يغيروا ولم يبدلوا والتابعين لهم بإحسان إلى يوم الدين، وقيل العلماء والدعاة إلى الدين وذكر النحاس أنه من لدن آدم إلى قيام الساعة"^٢ فلقطب يفسر كلمة أمة بما يتناسب مع المعنى ويبدل على الجمع (مهاجرون و أنصار وتابعون ودعاة) والملفت للنظر أن القطب يعتمد على السياق والمعنى العام للآية فلا يحصر هذه الأمة في طائفة معينة من الناس وإنما يجعلها في المصلحين من كل عصر؛ وذلك ليكون هذا المعنى مواجهاً ومقابلاً في الجانب الآخر للطائفة التي تحدث الله تعالى عنها بقوله ﴿ وَلَقَدْ ذَرَأْنَا لِجَهَنَّمَ كَثِيرًا مِّنَ الْجِنِّ وَالْإِنسِ ﴾ [الأعراف: ٩٧] فيطلق المعنى أمة هناك ليقابل به هذا المعنى العام أيضاً. وقد يراعي التعبير القرآني في موضع واحد الجانبين كما في قوله تعالى ﴿ مَا تَسْبِقُ مِنْ أُمَّةٍ أَجَلَهَا وَمَا يَسْتَخِرُونَ ﴾ [الحجر: ٥] إن كلمة أمة في هذا الآية روعي فيها جانباً اللفظ والمعنى دفعة واحدة فمن حيث النوع عاد

^١ . القطب ، تيسير التفسير ج ١٥ ص ١٥٠

^٢ . القطب ، هميان الزاد إلى دار المعاد ، ج ١/٧ ، ص ٨٤

إليها الضمير في (أجلها) مفرداً مؤنثاً، ومن حيث المعنى عاد إليها الضمير في (يستأخرون) جمعا مذكراً، أما في جانب العدد فقد راعى القطب فيها جانب المعنى إذ "جعله ضمير جمع باعتبار معنى الأمة وهو الرجال والنساء داخلة فيهم تغليباً لهم عليهن"^١

اسم الجنس الجمعي:

لفظ مفرد فيه معنى الجمع فيعامل في التركيب مثل سابقه على وفق اللفظ أو المعنى؛ لأنه جنس، كما في قوله تعالى ﴿فَإِنْ كُنَّ نِسَاءً فَوْقَ اثْنَتَيْنِ﴾ [النساء: ١١] مقتضى الظاهر أن يقول "فإن كانت أي الأنثى"^٢ فراعى الخبر فحمله على معنى الجنس أي جماعة الإناث^٣ إذن فالأصل أن يحمل على اللفظ؛ لأن المقصود الأنثى لكنه لما راعى الخبر حمله على الجنس فجمع وأُنْث. وقد تحمل الآية أكثر من توجيه فينتصر القطب لما يسعفه السماع كما في كلمة (السما) في

قوله تعالى ﴿ثُمَّ اسْتَوَىٰ إِلَى السَّمَاءِ فَسَوَّاهُنَّ سَبْعَ سَمَوَاتٍ﴾ [البقرة: ٩٢] إذ عاد إليها الضمير من الفعل (فسواهن) جمعا مؤنثا وهذا يعني أنه راعى معنى الجمع ولم يقل (فسواها) وهو المنتظر في قواعد التطابق، وساق القطب احتمالين لعود الضمير وهما "أن الله تعالى أراد بالسموات الجنس فهي بمنزلة الجمع، أو أن السماء جمع مفردة سماء أو سماوة"^٤ إن الجامع بين الرأيين أن كل واحد منهما يدل على الجمع فيصلح أن يعود إليه الضمير بالجمع تبعاً لمعناه، ويفترقان في: أن الرأي الأول يفيد الجمع بدلالة أل الجنسية في أوله أي جنس السماوات والرأي الثاني يدل على الجمع بأصل وضعه، وقد استبعد القطب الرأي الثاني وباستبعاده له إقرار للمعنى الأول بعد أن دُلَّ بعض ما يمكن أن يُعترض به على هذا الرأي إذ افترض أن الضمير يعود على معدوم وهو "عدم وجود السماء حينئذ"^٥ ويخرج منه بتقسيم الكلام إلى "استخدام أو شبهه بالاستخدام"^٦ ووجه آخر الأصل "أن يعود الضمير إلى متقدم رتبة"^٧ ونشير إلى أنه ليست كل (أل) تلحق كلمة السماء يقصد بها الجنس وإنما يعتمد على السياق وهذا ما يصرح به القطب في موضع آخر بقوله "السماء اسم للسماء الواحدة لا يدل على اثنين فصاعداً، إلا من جهة (أل) إذا قصدت الدلالة بها على ذلك، فهو اسم جنس يقع على الواحدة وما فوقها من جهة

^١. القطب، هميان الزاد إلى دار المعاد، ج ١/٩، ص ١٢٦

^٢. القطب، تيسير التفسير، ج ٣ ص ١٣٣

^٣. القطب، هميان الزاد إلى دار المعاد، ج ٤ ص ٤٤٨

^٤. نفسه ج ١ ص ٤٠٧

^٥. نفسه ج ١ ص ٤٠٧

^٦. نفسه ج ١ ص ٤٠٧

^٧. نفسه ج ١ ص ٤٠٧

(أل) كالدینار والدرهم^١ فاعتمد القطب على قواعد اللغة التي تعينه على مطابقة اللفظ للضمير من حيث العدد فراعى المعنى لا اللفظ، في حين نجده يستبعد الرأي الثاني لعدم وروده في اللغة وإن لم يصرح بذلك في هذا الموضع إذ ورد عن الأخفش قوله^٢ "لم نسمع هذا من العرب"^٣ إذن فالقطب في تأويله يعتمد في بعض الأحيان على ما سمع عن العرب، ولا نعدُّ حكايته للقول بأنه يمكن أن يجمع على سماءه حين فسّر قوله تعالى ﴿يَوْمَ نَطْوِي السَّمَاءَ كَطَيِّ السِّجِلِّ لِلْكُتُبِ﴾ [٤٠١] فقال "ولك أن تقول: هو جمع سماءه، وكذا في مثل هذا المقام" إذ يبدو لي أن رأيه السالف في أنها ليست بجمع سماءه ولا سماوة هو الأرجح؛ لأنه يعتمد على السماع، وحين ساق هذا الجمع في لاحق تفسيره هو حكاية له فقط دون أن يتبناه ويؤيده بخلاف ما ذكره في تفسير قوله تعالى ﴿ثُمَّ أَسْتَوَىٰ إِلَى السَّمَاءِ فَسَوَّاهُنَّ سَبْعَ سَمَوَاتٍ﴾ [البقرة: ٩٢] فقال "وليس عندي كذلك"^٤ وعموما ينبغي النظر في ارتباط الكلمة بما قبلها وما بعدها في السياق إذ وردت الجمع في كلمة سبع سماوات ولعله حين روعي ما فيها من جمع وأنها أضحت سبع سماوات جمع الضمير "أتى بضمير الجماعة لإرادة الجنس، ولتعدد ما بعده"^٥

المعرف بأل الجنسية:

أل الجنسية تدخل على اللفظ المفرد فتدل على الجمع لشمولها جميع أفرادها^٦ إذ إنه "كما يراد بالجمع المقرون بأل، أو المضاف الحقيقة الصادقة بالفرد، يراد بالمفرد الجمع إذا قرن بأل أو أضيف"^٧ فحين ينتظم في التركيب يمكن أن يراعى لفظه أو معناه، وقد وصفت المفرد الداخلة عليه أل الجنسية بالجمع في قوله تعالى ﴿أَوِ الْطِفْلِ الَّذِينَ لَمْ يَظْهَرُوا عَلَىٰ عَوْرَاتِ النِّسَاءِ﴾ [النور: ١٣] فالذين اسم موصول للجمع وصفت به كلمة الطفل لأنه "أراد بالطفل الجنس ولذا وصف باسم الجمع"^٨ وهذا نظيره في "قول العرب: الدينار الصفر، والدرهم البيض، فنعثوا المفرد بالجمع لأنه جنسه"^٩

^١ . القطب، هميان الزاد إلى دار المعاد، ج ١ ص ٣٣٤، ٣٣٥

^٢ . الأخفش، معاني القرآن، ص ٥٠

^٣ . القطب، هميان الزاد إلى دار المعاد، ج ١ ص ٤٠٧

^٤ . القطب، تيسير التفسير ج ١ ص ٨٩

^٥ . ينظر تفصيل أحكام أل الجنسية في ابن هشام، معنى اللبيب، ج ١ ص ١٠٩

^٦ . القطب، تيسير التفسير ج ٣ ص ١١٩

^٧ . القطب، هميان الزاد إلى دار المعاد، ج ٧ ص ٢٨٣

^٨ . نفسه، ج ٧ ص ٢٨٣

النكرة :

النكرة الواقعة تميزاً أو في حيز النفي تدل على الجنس فتدل على المفرد وعلى الجمع والفرق بين عموم المفرد المقترن بأل الجنسية واسم الجنس النكرة "هو الفرق بين المقيد والمطلق؛ وذلك لأنّ ذا الألف واللام يدل على الحقيقة بقيد حضورها في الذهن، واسم الجنس النكرة يدل على مطلق الحقيقة، لا باعتبار القيد"^١ وذلك مثل قوله تعالى ﴿وَاتَّقُوا يَوْمًا لَا تَجْزِي نَفْسٌ عَنْ نَفْسٍ شَيْئًا وَلَا يُقْبَلُ مِنْهَا شَفَعَةٌ وَلَا يُؤْخَذُ مِنْهَا عَدْلٌ وَلَا هُمْ يُنصَرُونَ﴾ [البقرة: ٨٤] فعاد الضمير في (يقبل منها ويؤخذ لها) على النفس مفرداً مؤنثاً، ويبقى أن هذين الضميرين إلى أي النفسين يعودان؟؟ ساق القطب احتمالات مرجع الضمير ولكل وجه ما يؤيده من الحجج، " فيحتمل أن يعود الضميران إلى النفس الأولى؛ لأنها عمدة في الكلام فهي فاعل تجزي بخلاف الثانية فإنها فضلة، ويحتمل أن يعود الضمير إلى النفس الثانية العاصية ويؤيد هذا الاحتمال مناسبتة لقوله (ولا هم ينصرون) فإن الضمير فيه للنفس العاصية لا غير، ويحتمل أن يعود الضمير في قوله لا يقبل منها للنفس الأولى فإنها أنسب بما وفي قوله لا يؤخذ منها للنفس العاصية"^٢ إن توجيه عود الضميرين للنفس لا إشكال فيه من حيث المطابقة وإن تعددت تأويلاته؛ ذلك لأن التأويل مرتبط بالمعنى وحمله في ما مضى على اللفظ، ففي كل تأويل يعود إلى النفس بلفظ المفرد مراعاة للفظها، لكن الآية اختتمت بقوله تعالى (ولا هم ينصرون) فعاد الضمير إلى النفس بالجمع فأثار تساؤلاً عند القطب عن سر التعبير بضمير الجماعة مع عوده مفرداً فيما مضى والمرجع واحد، وهي النفس الثانية العاصية فيجيب "لأن المراد بها الناس والعباد، فهي بمعنى جماعة الذكور، وإنما كانت بمعنى الجماعة؛ لأنها نكرة في سياق النفي"^٣

وقد وردت النكرة دالة على الجمع في غير سياق النفي في قوله تعالى ﴿وَجَعَلْنَا لِلْمُتَّقِينَ إِمَامًا﴾ [الفرقان: ٤٧] وكان المتوقع أن يقول وجعلنا للمتقين أئمة فساق القطب تأويلين: الأول يعتمد فيه على القاعدة وهو أن "الإمام يستعمل بمعنى الجمع كما هنا، المفرد وهو الأكثر"^٤ والثاني جمالي وهو مراعاة الفواصل القرآنية إذ الآيات التي وردت قبلها تنتهي بتكوين الفتح "واختير عن أئمة للفواصل"^٥

^١ ابن هشام، مغني اللبيب، ج ١ ص ١٠٩

^٢ القطب، هميان الزاد إلى دار المعاد، ج ٢ ص ٢١

^٣ نفسه، ج ٢ ص ٢٢

^٤ نفسه ج ١١ ص ٤٧٧

^٥ القطب، تيسير التفسير، ج ١٠ ص ٢٣٣

المصدر :

المصدر يدل الجنس فيصلح على القليل والكثير^١ وقد تستعمل كلمة معينة مراعاة لمصدر الكلمة المستعملة كما في قوله تعالى ﴿ خَتَرَ اللَّهُ عَلَى قُلُوبِهِمْ وَعَلَى سَمْعِهِمْ وَعَلَى أَبْصَارِهِمْ غِشَوَةٌ ﴾ [البقرة: ٧] فالآية وردت بجمع القلوب وإفراد السمع ثم عطف السمع على القلب، ويسوق القطب تأويلين لإفراد السمع: الأول أن السمع قد اكتسب الجمع من المضاف إليه إذ "الإضافة في سمعهم للحقيقة أو للاستغراق فكأنه جمع كما جمع القلب ولو أفرد القلب على نية تلك الإضافة لجاز"^٢ الثاني : لأن السمع مصدر يستعمل مقام الأذن والكلام فيها والمصدر يكفي بلفظ المفرد "^٣ ثم يستطرد في المقارنة بين المصدرين القلب والسمع في الاستعمال ويجعل الاستعمال مسوغاً لإفراد السمع "...ولو كان إفراده لا لبس فيه لكنه مصدرًا مستعملاً، في مقام القلب الذي به يعقل، بخلاف السمع لأنه يقال سمع بأذنه سمعاً، ولا يقال قلب بقلبه قلباً، ولو كان أيضاً في الأول مصدراً . والسمع بمعنى الأذن ويجوز إبقاؤه على المعنى المصدرى"^٤ الذي نخرج به أن القطب يؤول إفراد السمع مع أن المقصود به الجمع بموجهين لغويين هما أن المصدر يدل على ما يدل عليه الجمع و اكتساب المفرد (سمع) الجمع من المضاف إليه (هم) ضمير الجماعة ، ويعتمد على المعنى ثالثاً وهو على حذف مضاف أي آلات سمعهم.

^١ - ينظر القطب ، تيسير التفسير ، ج ١٠ ص ١١٠

^٢ - القطب ، هميان الزاد إلى دار المعاد ، ج ١ ص ٢٤٦

^٣ - نفسه ج ١ ص ٢٤٦

^٤ - نفسه ج ١ ص ٢٤٦ ، ٢٤٧

المبحث الثالث: التأويل بالحمل على المعنى في التضمين والنيابة:

التضمين هو "إشراب اللفظ معنى لفظ آخر وإعطاؤه حكمه، لتصير الكلمة تؤدي مؤدى كلمتين"^١ وقد عُرفت ممارسة التضمين منذ بدايات التأليف النحوي، إذ استعمله سيبويه أداة لتأويل النصوص فوجد إشارات مبثوثة في الكتاب يوجه فيها سيبويه تركيباً باستعمال كلمة مكان أخرى مثل "ودعوته زيدا إذا أردت دعوته التي تجري سميته وإن عنيت الدعاء إلى أمر ما لم يجاوز مفعولاً واحداً"^٢ فيعتمد سيبويه في تأويل الفعل (دعا) على المعنى ثم يربطه بقضية التعدي والزموم، فالفعل (دعا) يتعدى إلى مفعولين ويتعدى إلى مفعول بحسب المعنى، ومع هذه الممارسة وسيرورتها مع النحاة بعده، لم يرد تعريف جامع مانع للتضمين وإنما كان استعماله مرتبطاً بالمعنى والقواعد النحوية، إلى أن جاء ابن جني "وعرفه كمصطلح خاص"^٣ ووضع له تصوراً بقوله "واعلم أن الفعل إذا كان بمعنى فعل آخر وكان أحدهما يتعدى بحرف والآخر بآخر، فإن العرب قد تتسع فتوقع أحد الحرفين موقع الآخر إيذاناً بأن هذا الفعل في معنى ذلك الآخر؛ فلذلك جيء معه بالحرف المعتاد مع ما هو في معناه"^٤

يظهر من خلال التعريفات والممارسات أنّ النحاة انقسموا في تعيين حدود التضمين بين مضيق وموسع، فمن ضيق حصره في الفعل فحسب ومن توسع امتد به ليشمل الاسم والحرف،^٥ لكنهم اتفقوا أن التضمين هو طريق من طرق تأويل النصوص بالحمل على المعنى، ولا يحتاج التدليل على هذه القاعدة إلى كبير عناء؛ إذ من خلال التعريف يظهر أن اللفظ يعطى معنى لفظ آخر، هذا الإعطاء هو حمل على المعنى.

وقد بيّن القطب حقيقة التضمين بقوله "يقصد بالفعل معناه الحقيقي مع معنى آخر يناسبه"^٦ قد يُفهم من كلام القطب أنه يحصر التضمين في الفعل فقط، غير أننا سنجد ممارسات القطب في تفسيره توحى بأنه يتوسع في التضمين ليمتد إلى الحرف والاسم، ويبدو لي أنه اقتصر على ذكر الفعل في التعريف؛ لأنّ التضمين في الفعل هو الغالب على قسيميه الاسم والحرف أو لأنّ؛ التعريف جاء في سياق الحديث عن تضمين الفعل "يؤمنون بالغيب" معنى "الاعتراف" أو "آمنت بمعنى استوثقت" فحين كان الغرض

١. الأشموني، شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، ج ٢ ص ٢٥٧

٢. سيبويه، الكتاب، ج ١ ص ٣٧

٣. صالح مجدي، التضمين وكيف استعمله المفسرون، الزمخشري أنموذجاً، ص ٢٤ منشورات معهد أبي بكر الصديق للتعليم النهائي،

ط ١، ١٤٣٨ هـ - ٢٠١٧ م

٤. ابن جني، الخصائص، ص ٥١٠

٥. العنبيكي، الحمل على المعنى ص ٣٣٨

٦. القطب، هميان الزاد إلى دار المعاد، ج ١ ص ١٩٤

الذي سبق له التضمنين هو الفعل عَرَفَهُ باعتبار الفعل فقط وسكت عن مجيئه في الاسم والحرف^١ وقد ساق في موضع آخر أن التضمنين هو "إشراب الكلمة معنى كلمة أخرى"^٢ وحين نعود إلى تعريف القطب للتضمنين يثور تساؤل وهو: ما الطريق الذي يكتسب به الفعل معناه الثاني؟ وما يفهم من التأويل بالتضمنين أنه يمكن أن يكتسب الفعل الثاني معناه بأحد طريقين هما:

١/ دلالة المقام على تقدير ما يؤدي ذلك المعنى أي المعنى الثاني، كما في قوله تعالى ﴿فَأَمَّا اللَّهُ مَائَةً عَامٍ﴾ [البقرة: ٩٥٢] يقول القطب في تأويل معناها "ولا يخفى أن الإمامة لا تمتد مائة عام، بل تقع في أدنى زمان، فلا يتعلق مائة بأمامات على ظاهره، بل يتعلق به تأويله بمعنى ألْبَثَهُ الله مِيتًا مائة عام"^٣ فحين تعذر حمل اللفظ على ظاهره؛ لأنَّ المعنى لا يستقيم بالحمل على الظاهر، لجأ إلى إكساب الفعل معنى آخر يستقيم معه المعنى.

٢/ المجاز وهو أن يُستعمل ذلك الفعل في المعنى الآخر مجازاً، فيصبح للفعل معنيان الأول حقيقي وهو استعمال ذلك اللفظ فيما وضع له ابتداءً، والثاني مجازي وهو استعماله في غير ما وضع له بقرينة، ويلجُ القطب في كلا الأمرين إلى أنه لا بد من تلويح إلى المعنى الأول بدلالة التزام أو نحوه، ويمكن أن نقرأ أيضاً من تعريف القطب ميله إلى قياسية التضمنين، حين اشترط تناسب الفعلين في المعنى. فكأنه ساق ضابطاً للتضمنين وهو الاجتماع في المعنى، فما اجتمع معنيهما جاز التضمنين بينهما. ويؤيد ما وصلنا إليه تصريح القطب بشيوع التضمنين وكثرته في كلام العرب، إذ يقول "التضمنين شائع في القرآن وغيره من كلام العرب"^٤

وعلى الرغم من كثرة التضمنين وشيوعه إلا أنه خلاف الأصل إذ هو مرجوح بالنسبة إلى عدم التضمنين وهو الأصل^٥؛ لأنَّ الألفاظ لها دلالات معجمية منضبطة، وحين ننظر في تركيب معين نجد أن تلك الدلالة المعجمية لا تستقيم في المعنى مع ذلك التركيب إلا بإشراجه معنى لفظ آخر، فيخرج عن أصل معناه إلى دلالة أخرى يكتسبها من السياق أو بالمجاز وبذا يكون قد خالف أصل دلالته كما هو الحال في كلمة الرفث في قوله تعالى ﴿أَجَلٌ لَّكُمْ لَيْلَةٌ الصِّيَامِ الرَّفَثُ إِلَى نِسَائِكُمْ﴾ [البقرة: ٧٨١] فلا تقول رفثت إلى المرأة، وإنما تقول رفثت بها أو معها، لكنه لما كان الرفث هنا في معنى الإفضاء وكنت تعدي أفضيت بإلى كقولك أفضيت إلى المرأة جئت بإلى مع الرفث إيذاناً وإشعاراً

^١ . سندل عليه حين الحديث عن التضمنين في الاسم والحرف

^٢ . القطب ، هميان الزاد إلى دار المعاد، ج ٩/١ ص ٦٥

^٣ . نفسه ، ج ٣ ص ٣٧١

^٤ . نفسه ج ٢ ص ٤٨٨

^٥ . نفسه ج ٢ ص ٤٨٨

أنه معناه^١ فالفعل أفضى لا يتعدى في العربية بإلى وقد ورد في التركيب معدى بإلى فلا يستقيم إلا بتضمين الفعل معنى آخر ينسجم به في التركيب مع حرف الجر الوارد في الآية، فضُمَّن معنى الإفضاء، وبه استقام التركيب مع دلالة حرف الجر، وعدَّ القطب التضمين خلاف الأصل كذلك حين وجَّه الفعل "اغضض" في قوله تعالى ﴿وَأَغْضُضْ مِنْ صَوْتِكَ﴾ [لقمان: ٩١] فالفعل ورد متعددا بنفسه في قوله تعالى ﴿إِنَّ الَّذِينَ يَغُضُّونَ أَصْوَاتَهُمْ﴾ [الحجرات: ٣] وورد متعددا بحرف في الآية التي نحن مناقشوها فقال "انقص من صوتك الجهير: فتعدى بمن على التضمين والتأويل، ويتعدى أيضا بنفسه وهو الأصل"^٢

وما دام الأصل عدم التضمين وجدنا أن القطب يلجأ إليه عند الاحتياج فحسب، فحين وجه نحويا قول الله تعالى ﴿وَنَزَعْنَا مَا فِي صُدُورِهِمْ مِنْ غَلٍّ إِخْوَانًا عَلَىٰ سُرُرٍ مُتَقَابِلِينَ﴾ [الحجر: ٧٤] قال "ويجوز تعليق على سرر بإخوانا على التضمين، إلا أنَّ عدم التضمين أولى عند عدم الاحتياج إليه"^٣ وقد جعل القطب القول الذي يحتاج إلى التضمين في مرتبة أدنى عن غيره من الأقوال التي يحتملها التركيب فكأنَّه يقرر أن التضمين لا يُلجأ إليه إلا عندما يطلبه التركيب بشدة، فحين عرض إلى تفسير الروح في قوله تعالى "وكذلك أوحينا إليك روحا من أمرنا" ساق قولين هما: أن الروح بمعنى جبريل على تضمين أوحينا معنى أرسلنا أو أن الروح ملك أعظم من جبريل وميكائيل لا يفارقه ﷺ ، ثم يحكم بضعف القولين وينص على أن القولين ضعيفان وذلك للاحتياج إلى التضمين فيهما"^٤

● شروط التضمين:

وجدنا أن النحاة أجازوا التضمين وجعلوه طريقا من طرق التأويل التي تُقَرَّب بها المسافة بين النص والقاعدة، غير أنَّه لا يمكن أن يفتح الباب على مصراعيه فيوضع فعل أو اسم أو حرف مكان آخر دون قيد أو شرط فعشوائية إحلال كلمة مكان أخرى تُفسد المعنى المراد، لذا وضع النحاة شروطا للتضمين، أوجزها مجمع اللغة العربية في القاهرة^٥ في الآتي:

١/ تحقق المناسبة بين الفعلين.

٢/ وجود قرينة تدل على ملاحظة الفعل الآخر ويؤمن معها اللبس.

٣/ ملائمة التضمين للذوق العربي.

^١ - ابن جني، الخصائص، ج ٢ ص ٩٢

^٢ - القطب، تيسير التفسير، ج ١١ ص ١٨٤

^٣ - نفسه، ج ٧ ص ٣٩٠

^٤ - نفسه، ج ١٣ ص ٦٩

^٥ - تنظر الشروط في مُجَدِّ نديم فضل، التضمين في النحو العربي، ص ١٣٩ و صالح مجدوني، التضمين وكيف استعمله المفسرون،

الزحخشري أنموذجا ص ٥١

وبإمعان النظر في هذه الشروط نجد الشرطين الأول والثاني يصرّحان بالفعل ويقصران التضمين عليه فحسب غير أننا في مناقشتنا للتضمين وجدنا ممارسة النحاة والمفسرين للتضمين تشمل الاسم والفعل والحرف، وبقي الخلاف في الحرف أبيض فيه أم في الفعل المؤثر عليه؟ لذا لو عمم المجمع تلك الشروط لتمتد فتشمل الحرف والاسم.

● فوائد التضمين:

حين عرّف القطب التضمين ألحّ على أنه لا بد من التلويح على معنى الفعل الأصلي، وندرك فائدة التضمين من تعريفه فهو: ضم لفظ إلى لفظ آخر يناسبه، فبذلك الضم تحصل فائدة بلاغية من التضمين وهي أن اللفظ يفيد المعنيين: المعنى الحقيقي والمعنى الآخر الذي يحل محله معنى لا لفظاً "فتؤدي كلمة مؤدى كلمتين فالكلمتان مقصودتان معا قصداً وتبعاً"^١ وقد صرح بمعنى الفعل على حقيقته بالإضافة إلى المعنى الآخر حين ضمّن الفعل (صرهن) معن (اضمن) في قوله تعالى ﴿قَالَ فَخُذْ أَرْبَعَةً مِّنَ الطَّيْرِ فَصُرْهُنَّ إِلَيْكَ ثُمَّ اجْعَلْ عَلَى كُلِّ جَبَلٍ مِّنْهُنَّ جُزْأً﴾ [١١ بقره: ١٠٦٢] فعداه بإلى على الغاية مع ملاحظة ما فيه من القطع"^٢

وقد أورد القطب استشكال إفادة المعنيين دفعة واحدة على الحقيقة والمجاز وذلك في تفسير قوله تعالى ﴿يُؤْمِنُونَ بِالْغَيْبِ﴾ [١١ بقره: ٣] فإن "الإيمان التصديق حقيقة والاعتراف مجازاً، فإذا عُذِّي بالباء علمنا أنه ضمّن معنى الاعتراف"^٣ ويخرج من هذا الإشكال بأنه "مستعمل في حقيقته دالاً على محذوف مؤدى للمعنى المجاز، أي مصدقين حال كونهم معترفين بالغيب"^٤ إذن فالقطب يذكر فائدة التضمين بأنها إفادة معنيين ويفيدانها بمعونة القرائن وهو ما ينص عليه التفتازاني في حاشيته على الكشف فاعتبر "معناه الحقيقي مع حذف حال مأخوذة من الفعل الآخر بمعونة القرينة اللفظية"^٥ وقد سمى القطب التضمين تقوية حين ضمن (عاكفون) معنى (عابدون) في قوله تعالى ما هذه التماثيل التي أنتم لها عاكفون"^٦

إنّ التضمين كما درسه النحاة درسه البلاغيون في علم المعاني ويطلق عليه الاقتباس ودرسه العروضيون ويعتدون به عيباً من عيوب القافية ودرسه علماء اللغة ويطلق على الإيداع والإدخال^٧ والذي يعيننا في هو دراسة التضمين النحوي الذي تردّ به بعض النصوص إلى القاعدة حين تخرج عنها في

١. محمد نديم فضل، التضمين في النحو العربي، ص ١٠٧

٢. القطب، هيمان الزاد إلى دار المعاد ج ٣ ص ٣٨٣

٣. نفسه ج ١ ص ١٩٣

٤. نفسه ج ١ ص ١٩٤

٥. محمد نديم فضل، التضمين النحوي في القرآن الكريم ص ٩٠

٦. القطب، تيسير التفسير ج ٩ ص ٣١٢

٧. محمد نديم فاضل، التضمين النحوي في القرآن الكريم ص ٨٩

قضايا التعدي واللزوم واستعمال حروف الجر، وهو واسع جداً" ولعله لو جمع أكثره لا جميعه لجاء كتاباً ضخماً^١ ولما وجدنا القطب يَضْمَنُ في الفعل والاسم والحرف فسوف أدرس تضمينه في المستويات الآتية:

المستوى الأول : التضمين في الفعل :

إن التضمين في الفعل لها علاقة وثيقة بقضية التعدي واللزوم فـ "عادة العرب أن تحمل معاني الأفعال على الأفعال لما بينهما من الارتباط والاتصال"^٢ لذا سأقسم دراسة التضمين في الفعل على النحو الآتي :

١/ تضمين اللازم معنى المتعدي:

الفعل اللازم ما اقتصر على الفاعل فقط، ولا يتعداه إلى الوقوع على المفعول به، وقد وردت في القرآن أفعالا لازمة نصبت المفعول به، ومعنى ذلك أنها عملت على خلاف أصلها وأسوق بعض الأفعال اللازمة التي نصبت المفعول به فعالجها القطب بتضمين فعل آخر له خاصية التعدية، ومن ذلك ورود الفعل اللازم (سفه) في قوله تعالى ﴿إِلَّا مَنْ سَفِهَ نَفْسَهُ﴾ [البقرة: ٣١] متعديا فنصب مفعولا "لتضمن معنى أهان كما علمت أو أذل أو أهلك أو خسر ، كما فسره ابن عباس به"^٣

وقد ضَمَّنَ القطب كذلك الفعل (ضَلَّ) معنى (أخطأ) في قوله تعالى ﴿فَقَدْ ضَلَّ سَوَاءَ السَّبِيلِ﴾ [البقرة: ٨٠] فقال "أي أخطأ السبيل السواء أو فقده، فلتضمن ضلَّ معنى فَقَدْ أخطأ تعدى بنفسه"^٤ وحين نستقري الفعل ضل في القرآن الكريم نجده مستعملا لازما ومتعديا بحرفي الجر (عن) (عن وعلى) ومتعديا كذلك بنفسه إلى كلمة سواء، ويُفهم من كلام القطب أنَّ الأصل في الفعل (ضَلَّ) اللزوم فلما ورد متعديا إلى مفعول به لزمه أن يلتبس له من الأفعال المتعدية إلى مفعول به ما يتناسب معه في المعنى، ولا شك أنَّ (ضل وأخطأ وفقد) بينهما تداخل معنوي، فقام أحد الفعلين مقام الآخر؛ بسبب الخيط الرفيع الذي يشتركان به في المعنى فأخذ حكمه من حيث التعدي فنصب مفعولا به.

وسلك القطب طريقا آخر في ذات الآية لينتظم به التركيب مع القواعد النحوية وذلك باللعب على معاني حروف الجر فقدَّر حرف جر محذوف يتعدى به الفعل ضل فقال "أي عن سواء السبيل أو أخطأ سواء" ويبدو أن القطب في اختيار هذا الحرف دون غيره كان نتيجة وروده في آيات تعدى فيها الفعل

١. ابن جني، الخصائص، ص ٥١١

٢. محمد بن عبد الله أبو بكر بن العربي المعافري الاشبيلي المالكي، أحكام القرآن، ج ١ ص ٢٤٣، تحقيق محمد عبد القادر عطا، دار الكتب

العلمية بيروت لبنان، ط ٣، ١٤٢٤ هـ - ٢٠٠٣ م

٣. القطب، هميان الزاد إلى دار المعاد ج ٢ ص ٣٣٨

٤. نفسه ج ٢ ص ٢٦١

بهذا الحرف فقد وردت تعدية الفعل ضل بعن في قوله تعالى ﴿إِنَّ رَبَّكَ هُوَ أَعْلَمُ مَنْ يَضِلُّ عَنْ سَبِيلِهِ﴾ [الأ: عام: ٧١١] وقوله تعالى ﴿ضَلَّ عَنْ﴾ [القلم: ٧] إذن فالقطب يلتبس مخرجا ينتظم به التركيب في سلك القاعدة دون إغفال للمعنى المراد من الآية. وقد سلك القطب طريقين في معالجة تعدي الفعل ضل إلى مفعول به وذلك بتضمين الفعل ضل معنى أخطأ أو فقد أو على تقدير حذف حرف الجر فتنتصب كلمة سواء على نزع الخافض في الآيات الثلاث التي ورد فيها الفعل ضل متعديا إلى كلمة سواء.

ومن الأفعال التي عالجها القطب تعدية الفعل (عفى) بنفسه إلى نائب الفاعل المحول من المفعول به في قوله تعالى ﴿فَمَنْ عَفَى لَهُ مِنْ أَخِيهِ شَيْءٌ فَاتَّبَعُ بِالْمَعْرُوفِ وَأَدَّاءٌ إِلَيْهِ بِإِحْسَنٍ﴾ [البقرة: ٨٧١] مع أنَّ الأصل أن " يتعدى إلى المفعول به الذي هو ذنب أو مذهب بعن كقوله تعالى: (عفى الله عنها) وقوله تعالى : (عفى الله عنك) وإذا اجتمع الذنب والمذهب عدي إلى الذنب بعن وعدي إلى المذهب باللام فتقول عفوت له عن ذنبه وضعف عفوت له ذنبه "١ لكنه عدي بنفسه إلى المفعول به لتضمنه معنى ترك"٢

يمكن أن نشير إلى أن القطب يضمّن الفعل على مرحلتين فيأتي بمعنى للفعل الوارد في الآية ثم يأتي بفعل آخر تنسجم معه الآية نحويا من حيث التعدي وال لزوم مثل قوله تعالى ﴿أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِينَ خَرَجُوا مِنْ دِيَارِهِمْ وَهُمْ أُلُوفٌ حَذَرَ الْمَوْتِ﴾ [البقرة: ٣٤٢] فساق أولا معنى الرؤية فقال " ومعنى ترى : تعلم، وعدّاه بإلى لتضمنه معنى تنظر"٣ فالفعل (رأى وعلم) كل منهما فعل متعد بنفسه إلى المفعول به فيشتركان في العمل، وكذلك من الجانب الدلالي فالرؤية تفضي إلى العلم بالشيء، ويبقى أن الفعل رأى عُذِّي في الآية بحرف الجر إلى ولما كانت الرؤية تشترك مع النظر معنى وتختلف معه عملا ضمن الرؤية معنى النظر.

٢ / تضمين المتعدي معنى اللازم :

وجدنا فيما مضى أفعالا لازمة ضُمنت معنى الفعل المتعدي لينسجم التركيب مع الفعل من حيث المعنى، وقد يضمّن الفعل المتعدي معنى الفعل اللازم، وقد ورد في قوله تعالى ﴿وَلَا تَعْدُ عَيْنَاكَ عَنْهُمْ﴾ [الكهف: ٨٢] فإن الفعل عدا يتعدى إلى المفعول به بنفسه دون واسطة، وفي الآية ظهر الفعل

١. القطب ، هميان الزاد إلى دار المعاد ج ٢ ص ٤٨٨

٢. نفسه ج ٢ ص ٤٨٨

٣. نفسه ج ٣ ص ٣٠٠ ، ٣٠١

قاصرا بخلاف الأصل بتضمينه مع تنصرف أو تجاوز^١ وفي تعدية الفعل بعن وتضمينه معنى تنصرف أو تجاوز دلالة عميقة يسوقها القطب بقوله "واعلم أن لفظة (عن) أشد في إظهار المجاوزة من تركها فاختر لا تعد عيناك عنهم عن لا تعدهم عيناك"^٢ ومثله قول الله تعالى ﴿فَلْيَحْذَرِ الَّذِينَ يُخَالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِ﴾ [النور: ٣٦] فالفعل خالف يتعدى بنفسه وفي الآية تعدى بحرف الجر "وذلك أولى من أن يبقى على ظاهره ، وأن تجعل عن زائدة في مفعوله ، والهاء لله عز وجل أو للرسول ، والأمر الطلب في الوجهين"^٣

وترد بعض الأفعال متعدية بنفسها ومتعدية بحرف جر على السواء، ومع أن السماع ورد فيها بالأمرين إلا أن القطب ينظر إلى ورودها في السياق ويربطها بالمعنى الذي وردت فيه الآية، كما في الفعل (عزم) فإنه يتعدى بنفسه نجد ذلك في قوله تعالى ﴿وَإِنْ عَزَمُوا الطَّلَاقَ﴾ [ال بقره: ٧٢٢] فإنه تعدى بنفسه فنصب مفعولا به، وورد متعديا بحرف جر كما في قولهم "عزمت على فعل كذا" غير أن القطب يضمن الفعل (عزم) المتعدي في قوله تعالى ﴿وَلَا تَعَزُّوْا عَقْدَةَ النِّكَاحِ حَتَّىٰ يَبْلُغَ الْكِتَابُ أَجَلَهُ﴾ [ال بقره: ٥٣٢] معنى فعل متعد آخر ليصل إلى الدلالة المرادة من الآية فيقول "ولعله إنما يتعدى بنفسه لتضمنه معنى القطع، أي لا تجزئوا عقدة النكاح"^٤ ولا يكتفي بالتضمنين فقط بل نجده يذكر السر البلاغي الذي يفيد العدول عن المعنى الظاهر للفظ إلى معنى آخر فيقول "المعنى لا تعقدوا النكاح بالعدة، ولا تذكروا أنكم تعقدونه بعدها فنهي عن ذلك أبلغ نهي، أدناها أن نعزم على ذلك، والنهي عن مقدمة الشيء أبلغ من النهي عن فعل الشيء"^٥ ونجد مثله في الفعل هبط، إذ يرد متعديا بنفسه ﴿أَهْبِطُوا مِصْرًا﴾ [ال بقره: ١٦] وبحرف جر ﴿أَهْبِطُوا بَعْضُكُمْ لِبَعْضٍ عَدُوٌّ﴾ [ال بقره: ٦٣] و ﴿أَهْبِطُوا مِنْهَا جَمِيعًا﴾ [ال بقره: ٨٣] فتأويل هذه الأفعال وتوجيهها إنما يكون ابتداءه من المعنى.

٣/ تضمين الأفعال المتعدية إلى أكثر من مفعول:

تتعدى بعض الأفعال إلى أكثر من مفعول واحد، وقد تضمن هذه الأفعال معاني بعض أو معنى الفعل المتعدي إلى مفعول واحد فتأخذ حكمها، ومما ورد متعديا إلى أكثر من مفعول فعدي بالتضمنين إلى مفعول واحد الفعل علم في قوله تعالى ﴿قَدْ عَلِمَ كُلُّ أُنَاسٍ مَّشْرَبَهُمْ﴾ [ال بقره: ١٦٥]

^١. القطب ، هميان الزاد إلى دار المعاد ، ج ١٠/١ ، ص ٩٢

^٢. نفسه ، ج ١٠/١ ، ص ٩٢

^٣. القطب ، تيسير التفسير ، ج ١٠ ، ص ١٦٥

^٤. القطب ، هميان الزاد إلى دار المعاد ، ج ٣ ، ص ٢٧٥

^٥. نفسه ج ٣ ، ص ٢٧٥

٥٠٦] فالفعل علم يتعدى إلى مفعولين وفي الآية خرقت قاعدة التعدى بتعديته إلى مفعول به واحد، فالتمس القطب فعلا يتعدى إلى مفعول به واحد يناسب معنى علم فقال "أي عرف كل قوم موضع مشربهم،...ولكون علم بمعنى عرف تعدى لواحد، وإنما كان بمعنى عرف؛ لأن المعنى معرفة نفس المشرب"^١

وكما يصير المعتدي إلى مفعولين متعديا إلى واحد بالتضمن يرد العكس كذلك فيصير المتعدي إلى واحد متعديا إلى اثنين بالتضمن كذلك كما في قوله تعالى ﴿مَنْ ذَا الَّذِي يُقْرِضُ اللَّهَ قَرْضًا حَسَنًا فَيُضَاعِفَهُ لَهُ أَضْعَافًا كَثِيرَةً﴾ [البقرة: ٥٤٢] ففي أحد التوجيهات الإعرابية لكلمة أضعافا أعربت "مفعول ثان ليضاعف، أي يصيره بالتضعيف أضعافا، فعدها لاثنتين لتضمنه معنى التصيير"^٢

وقد يسوق القطب عدة احتمالات في تضمين الفعل فيعديه بذلك التضمن إلى مفعول أو أكثر كما في قوله تعالى ﴿فَنَآتَتْ أَكُلَهَا ضِعْفَيْنِ﴾ [البقرة: ٥٦٢] فالفعل (آتى) يمكن أن يضمن الفعل أعطى فيتعدى إلى مفعولين وليس في التركيب إلا معمول واحد فيلزم منه تقدير محذوف أي أعطت أهلها أو تضمين الفعل آتى الفعل صير وهو من الأفعال المتعدية إلى مفعولين وكذلك لا بد من تقدير محذوف قدره القطب المفعول الثاني ويجوز أن يضمن الفعل آتى الفعل أخرج وهو يتعدى إلى مفعول واحد فينصب المفعول الوارد في الآية"^٣ ولم يورد القطب ترجيحاً لأحد هذه التأويلات وإنما اكتفى بسردها، وبإمعان النظر فيها فإن تضمين آتى معنى أخرج أولى لأنه يبعدنا عن الصيرورة إلى تقدير مفعول به محذوف أول أو ثان وعدم التقدير أولى من التقدير.

ومما تعدى من الأفعال إلى مفعولين وهو في أصل وضعه يتعدى إلى مفعول به واحد الفعل "أمات" فقد ضمّنه القطب الفعل (ألث) في قوله تعالى ﴿فَأَمَاتَهُ اللَّهُ مِائَةَ عَامٍ﴾ [البقرة: ٩٥٢] فلا يتعلق مائة بأمات على ظاهره ، بل يتعلق به تأويله بمعنى ألثه الله مائة عام و إلثائه مائة فرع إيقاعه ميتاً"^٤ يشير القطب إلى العلاقة بين ألث وأمات أنها علاقة فرع بأصل لذا كانت هذه العلاقة مسوغة لإحلال الفعل ألث محل الفعل أمات.

^١ . القطب ، هميان الزاد إلى دار المعاد ج ٢ ص ٦٠

^٢ . نفسه ج ٣ ص ٣١٠

^٣ . نفسه ج ٣ ص ٣٩٩

^٤ . نفسه ، ج ٣ ص ٣٧١

٤ / التضمين في الأفعال الناقصة

قد يرد الفعل الناقص مضمنا معنى فعل آخر ناقص أو تام وقد عرض له القطب عند تفسيره قوله تعالى ﴿وَكَانَ مِنَ الْكَافِرِينَ﴾ [II بقرة: ٤٣] أي صار من الكافرين أي ظهر كفره أو دخل في الكفر بامتناعه عن السجود^١ إِنَّ القطب يضمن الفعل كان أحد فعلين هما صار أو دخل وكلا الفعلين يناسب السياق الذي وردت فيه الآية إذ وردت في حكاية الله تعالى قصة إبليس وامتناعه عن السجود لآدم، هذا الامتناع والاستكبار والتأبّي فيه تحوّل من الانقياد والإذعان إلى التمرد على الأوامر الإلهية، والفعل الناقص صار يحمل هذا المعنى وهو التحول من حال إلى حال، فناسب أن تضمن كان معنى صار، أما بالنسبة إلى تضمين الفعل كان معنى دخل فإنه يناسب هذا المعنى كذلك إذ يحمل في طياته الخروج من زمرة الطائعين والدخول في زمرة العاصين، فيظهر أن التضمين في كلا الفعلين معتمد على المعنى والسياق الذي وردت فيه الآية. وبهذا التأويل نجد أن الفعل كان حين يُضمّن يصبح مترددا بين النقصان والتمام، فتضمينه صار لا يُخرجه عن زمرة النواسخ التي تؤثر على الجملة الاسمية، وتضمينه دخل يخرج من تلك الدائرة، إذ التمام والنقصان يعتمد على المعنى.

وليس الفعل الناقص هو الذي يُضمن معنى التحول إذ ورد في تأويل القطب الفعل باء مضمنا معنى صار التي تفيد التحول في قوله تعالى ﴿فَبَاءُوا بِغَضَبٍ عَلَى غَضَبٍ﴾ [II بقرة: ٩٠] أي رجعوا والرجوع هنا بمعنى الماضي أي مضوا أو الصيرورة والباء عليها باعتبار المعنى الأصلي أي صاروا أحقاء بغضب بعد آخر^٢

٥ / تضمين الفعل معنى فعل آخر لمناسبة حرف الجر:

"من خصائص العربية في أفعالها، وما تتميز به بعضها أنه يتعدى بحرف مخصوص لا يتحول عنه إلى سواه"^٣ لكن قد يضمن الفعل معنى فعل آخر مراعاة لحرف الجر الذي يرد في التركيب، كما في قوله تعالى "للذين يؤلون من نسائهم تربص أربعة أشهر" فمن بمعنى عن و"ضمّن الإيلاء معنى البعد فعدها بمن كأنه قيل يبعدون من جماعة نسائهم بالحلف"^٤ ويظهر تناسب الحرف المستعمل في الآية مع التأويل الذي اختاره القطب في تضمين الإيلاء معنى البعد فالإيلاء فيه معنى البعد إذ هو "اليمن التي يحلف بها الرجل عن جماع زوجته"^٥ فاستعمل القرآن الكريم حرف جر يناسب المعنى الحاصل حال الإيلاء. إذن

^١ . القطب ، هميان الزاد إلى دار المعاد ج ١ ص ٤٥٥

^٢ . نفسه ج ٢ ص ١٧٢

^٣ . محمد نديم فاضل ، التضمين النحوي في القرآن الكريم ، ص ٦٧ مكتبة دار الزمان للنشر والتوزيع ط ١ ، ١٤٢٦ هـ ٢٠٠٥ م.

^٤ . القطب ، هميان الزاد إلى دار المعاد ج ٣ ص ٢٢١

^٥ . أبو الحسن علي بن محمد البسيوي ، جامع أبي الحسن البسيوي ، ج ٣ ص ١٦٧٧ تحقيق ، الحاج سليمان بن إبراهيم بابيز و داود عمر بابيز الوارجلاني ، د. ت. ، د. ط

فالقطب علاوة على مراعاة الجوانب النحوية ينظر إلى الجانب الدلالي ويوليه عناية في تفسيره فيصبح النحو لديه مطية الوصول إلى ذلك المعنى الدلالي . وهذا في حقيقته من باب التوسع في العربية" فإن الفعل إذا كان في معنى فعل آخر، وكان أحدهما يصل إلى معموله بحرف والآخر يصل بآخر فإن العرب قد تتسع فتوقع أحد الحرفين موقع صاحبه ، إيذانا بأن هذا الفعل بمعنى ذلك الآخر"^١ وأخيرا فإن القطب في تضمين الأفعال يلاحظ أمرين هما: المعنى والسياق، فلا بد أن يكون معنى الفعل مناسباً للفعل المضمن فيه فمثلاً وجدنا بين الفعلين (علم وعرف) تناسب وتقارب في المعنى بانتمائهما إلى حقل دلالي واحد، لكن لما كانت الصنعة النحوية تقضي بأن الفعل علم يتعدى لاثنتين ووردت به الآية معدي لواحد وجب أن تنسجم هذه التعدية مع قواعد النحو، فضمن الفعل علم معنى عرف الذي يتعدى إلى مفعول واحد فقط، وقد لا يقتصر القطب على إيراد فعل واحد فقط فيسرد عدة أفعال بإمعان النظر فيها تجد أنها تحمل دلالات معجمية متداخلة إلى حد ما مع معنى الفعل الوارد في الآية مثل الفعل (سفه) ضمنه (أهان وأذل وأهلك وخسر) وكل هذه الأفعال تشترك في المعنى فيما بينها من جانب وبينها وبين الفعل الذي قامت مقامه من جانب آخر، غير أنها بالنظر إليها من زاوية العمل فإنها تتحد في العمل فيما بينها من حيث إنها تتعدى إلى مفعول به واحد وتباين الفعل الذي قامت مقامه من حيث العمل فهو لازم وهي متعدية. فيتفقان في الدلالة ويختلفان في العمل.

ووجدنا كذلك أن التضمين هو طريق من طرق تعدي الفعل ولزومه، فبتحويل معنى فعل إلى آخر يأخذ حكمه في تعدي ذلك الفعل ولزومه، ومن المعلوم أن تعدي الأفعال ولزومها سماعي، والخروج عن مقتضى ذلك السماع قرينة على التضمين. وقد وجدنا من خلال التطبيق أن التضمين يجعل الفعل المتعدي لازماً، واللازم متعدياً، والمتعدي إلى أكثر مفعول متعدياً إلى مفعول واحد أو العكس، ويجعل المتعدي بحرف جر متعدياً بنفسه والمتعدي بنفسه متعدياً بحرف جر والمتعدي بحرف متعدياً بحرف آخر، وبهذا نصل أن النحاة والمفسرين ما كانوا ينظرون إلى اللغة على أنها قوالب جامدة بل يجعلون المعنى نصب أعينهم فيكون كما لاحظنا موجهاً للتركيب من الناحية النحوية.

المستوى الثاني: التضمين في الاسم :

التضمين في الأسماء هو "أن يضمَّن اسم معنى اسم لإفادة معنى الاسمين جميعاً"^٢ ويكون بين الاسمين ارتباط معنوي يُستفاد من القرائن المعنوية أو اللفظية في التركيب، ووجدنا أن قضية تعلق الجار والمجرور لها دور تضمين اسم معنى اسم آخر ويدرسها القطب من اتجاهين هما تضمين اسم جامد معنى المشتق أو تضمين المشتق معنى اسم مشتق آخر.

^١ . ابن يعيش ، شرح المفصل ، ج ٣ ص ٤٩١

^٢ . الزركشي ، البرهان في علوم القرآن ، ج ٣ ص ٣٣٨

فتضمنين الجامد معنى المشتق مرجعه قاعدة تعلق الجار والمجرور إذ إنهما يتعلقان بالفعل أو ما فيه رائحة الفعل، وحين يوهم التركيب أنهما تعلقا بالجامد لا بد من تأويل ذلك الجامد بمشتق كما في قوله تعالى ﴿وَهُوَ الَّذِي فِي السَّمَاءِ إِلَهٌُ وَفِي الْأَرْضِ إِلَهٌُ وَهُوَ الْحَكِيمُ الْعَلِيمُ﴾ [الزخرف: ٤٨] علق الجار والمجرور بقوله إله " لأن إله بمعنى معبود قيل أو مالك أو النافذ أمره أو مضمن ذلك المعنى "١ إن إله اسم جامد لا يتعلق الجار والمجرور به فقدّر اسم مفعول صالح لتعلق الجار والمجرور به ومرتبطة في الدلالة بالجامد المذكور في التركيب.

أما تضمين مشتق معنى مشتق آخر فإنه قرينته في التركيب غالباً حرف الجر، فمن المعلوم أن المشتقات تعمل عمل أفعالها، فيرد في التركيب حرف جر عمل فيه مشتق وفعله لا يتعدى بذلك الحرف فإنّ القطب يلجأ في مثل هذا الحال إلى تضمين المشتق معنى آخر يتلاءم مع حرف الجر الوارد في التركيب كما في قوله تعالى ﴿أُحِلَّ لَكُمْ لَيْلَةَ الصِّيَامِ الرَّفَثُ إِلَى نِسَائِكُمْ﴾ [البقرة: ٧٨١] إذ عدى المصدر الرفث بإلى "لتضمنه معنى الإفشاء"٢ إذ إن رفث لا يتعدى بإلى.

وقد صرح القطب بمراعاة الحرف الذي يتعدى به الفعل حين عرض لقوله تعالى ﴿مَا هَذِهِ التَّمَاثِيلَ الَّتِي أَنْتُمْ لَهَا عَاكِفُونَ﴾ [٢٥] فأول التركيب بطريقتين الأولى: تأويل المشتق بالمشتق ليتناسب مع حرف الجر (اللام) فضمّن (عاكفون) معنى (عابدون) فتكون اللام للتعدية، والثاني: ضمّن (اللام) معنى (على) " أي عاكفون عليها بالعبادة، أو عاكفون على عبادتها، وعكف تعدى بعلى "٣ وقد ورد تعديته بعلى في قوله تعالى ﴿فَأَتَوْا عَلَى قَوْمٍ يَعْكُفُونَ عَلَى أَصْنَامٍ لَهُمْ﴾ [الأعراف: ٨٣١] ومن تضمين الأسماء، أن يُضمّن الاسم الموصول المتضمن معنى الشرط الواقع مبتدأ، فيحوز في خبره أن يقتزن بجواب الشرط وقد ورد في قوله تعالى ﴿بَلَىٰ مَنْ أَسْلَمَ وَجْهَهُ لِلَّهِ وَهُوَ مُحْسِنٌ فَلَهُ أَجْرُهُ عِنْدَ رَبِّهِ وَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ﴾ [البقرة: ٢١١] (من) في الآية تحتل أن تكون شرطية أو موصولة، وعلى حملها على الموصولية لا تعدم رائحة الشرط بدليل الفاء في خبرها " فله أجره " إذ "زيدت الفاء في خبرها لتضمنها معنى الشرط"٤

إذن تضمين الأسماء يكون في المشتق والجامد، ويرتبطان بالعمل النحوي إذ إن الجامد لا يعمل فإن وجد في التركيب جامد تعلق به الجار والمجرور فلا بد من تأويله بمشتق، ويرتبط كذلك بالمعنى والدلالة إذ التعلق ما هو إلا رباط معنوي بين الجار والمجرور وما يتعلق به، وحين يكون التعلق بالأسماء لا

١. القطب، هميان الزاد إلى دار المعاد، ج ١٣ ص ٣٢٦

٢. نفسه ج ٣ ص ٤٥

٣. نفسه ج ٢/١٠ ص ١٩٦

٤. نفسه، ج ٢ ص ٢٧٠، ٢٧١

بدء من مراعاة معنى فعل المشتق من حيث العمل والدلالة فيكون الحمل على معنى بالنظر إلى الفعل وحرف الجر الذي يتعدى به، ووجدنا أن التضمين كما يكون في المشتقات والجوامد يكون في الموصول الذي يحمل معنى الشرط، إذ يشتركان في العموم والدلالة الزمنية. فيأخذ الموصول بعض أحكام الشرط لاشتراكهما في الدلالة.

المستوى الثالث : التضمين في الحرف

الحرف في العربية هو ما دل على معنى في غيره، ويكتسب دلالاته بانتظامه في التركيب، ولا يعني هذا أن الحروف خالية من المعنى قبل إدخالها في الجملة، فالعرب وضعت لها معاني معلومة، غير أن تلك المعاني لا تدل على معنى في ذات الحرف وإنما تكون دلالتها في غيرها، فللحروف العاملة وغير العاملة معاني خاصة بكل حرف من تلك الحروف، وقد أفرد لها النحاة مؤلفات خاصة تناولت معانيها والخلافات النحوية المرتبطة بها، تلك المعاني وضعت أصالة في تلك الحروف فلكل حرف معناه الأصلي الذي وضعته العرب له على سبيل الحقيقة، لكنها قد تخرج عن أصل وضعها في التركيب لتدل على معاني أخرى فيضمن حرف معنى حرف آخر، أو تقوم بعض الحروف مقام بعض لاجتماعها في الدلالة على معنى واحد، وسوف أناقش التضمين في الحروف في النقاط الآتية:

• التضمين في حروف النصب

حروف النصب في العربية منها ما يدخل على الأفعال ومنها ما يدخل على الجملة الاسمية وتسمى بالنواسخ الحرفية، وسأقتصر بالتدليل على قضية التضمين بين هذه الأدوات بحرف ناسخ ظهر فيه جليا تضمين معناه معنى حرف آخر، إن الحروف الناسخة يحمل كل حرف في ذاته معناه الخاص به فليت للتمييز ولكن للاستدراك وهكذا بقية الحروف، ومما ورد فيه التضمين في المعاني بين الحروف هذه الحروف "لعل" فإن العرب وضعت لهذا الحرف معنى الترجي، وقد يخرج لمعان أخرى تستفاد من القرائن والسياق كما في قوله تعالى ﴿ثُمَّ عَفَوْنَا عَنْكُمْ مِّنْ بَعْدِ ذَلِكَ لَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ﴾ [البقرة: ٢٥] "فلعل هنا تعليلية، ويجوز بقاءها للترجي باعتبار نظر المخلوق"^١ ذكر القطب للحرف لعل معنيين في الآية، وما يلفت النظر هو تعبيره بكلمة (بقاؤه) للترجي إذ توحى عبارته أن لهذا الحرف معنى أصلي هو الترجي إذ البقاء معناه الثبات على ما وضع له وتحوله إلى معنى آخر هو مجاوزة معناه الأصلي إلى معانٍ أخرى، وأجد القطب في تعامله مع الحرف لعل لا يترك توجيه المعنى الأصلي للحرف، فينظر إليه من مكانين مختلفين باعتبار أصل وضعه وباعتبار تضمينه معنى حرف العلة اللام^٢، فحين يتعلق الأمر بالمخلوق يدل الحرف (لعل) على الترجي وحين يتعلق بفضل الله على المخلوق يدل على التعليل كما في قوله تعالى ﴿وَمِنْ

^١ . القطب ، هميان الزاد إلى دار المعاد ج ٢ ص ٤١

^٢ . ينظر مثلاً، نفسه ج ٢ ص ٣٩ و ١١٩ و ٣٩٩ و ج ٣ ص ٣٥ و ٣٠٦

حَيْثُ خَرَجْتَ قَوْلٌ وَجْهَكَ شَطْرَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ وَحَيْثُ مَا كُنْتُمْ فَوَلُّوا وُجُوهَكُمْ شَطْرَهُ
لَعَلَّ الْيَكُونُ لِلنَّاسِ عَلَيْكُمْ حُجَّةٌ إِلَّا الَّذِينَ ظَلَمُوا مِنْهُمْ فَلَا تَخْشَوْهُمْ وَاخْشَوْنِي وَلَا تَتَّبِعُوا نِعْمَتِي عَلَيْكُمْ
وَلَعَلَّكُمْ تَهْتَدُونَ ﴿٥١﴾ [البقرة: ٥١] فلعل هي للتعليل حين ننظر إليها من جهة فضل الله تعالى لإتمام

النعمة والهداية، وترج حين ننظر إليها من جهة البشر على جهة الاستئناف^١
وقد يضمن حرف من الحروف، المعاني التي تدل عليها حروف النصب الناسخة إذ من معانيها التمني
ووضعوا له (ليت) ليدل عليه، وقد دلت "لو" على معنى التمني في قوله تعالى ﴿وَلَوْ أَنَّهُمْ ءَامَنُوا
وَاتَّقَوْا لَمَثُوبَةٌ مِّنْ عِندِ اللَّهِ خَيْرٌ لَّوْكَانُوا يَعْلَمُونَ﴾ [البقرة: ٣٠١] وذلك حين اقتربت
دلالة (لو) في التركيب من (ليت) في عدم إمكان الحصول فدلّت على معناها وحملها القطب على
التمني "لأن تمني الشيء فرع عدمه، فهم جاهلون لترك التدبر، أو لترك العمل فإن من تركه جاهل ولو
كان عالماً" فدلّت لو على معنى ليت حين كان المعنى والسياق يحتمل أن تضمن أداة مكان أخرى،
ويتعذر حين يصبح السياق غير موات لحملها عليه لذا نجد القطب يرفض أن تكون دالة على التمني في
قوله تعالى ﴿وَدَّ كَثِيرٌ مِّنْ أَهْلِ الْكِتَابِ لَوْ يَرُدُّونَكُمْ مِّنْ بَعْدِ إِيمَانِكُمْ كُفَّارًا
حَسَدًا﴾ [البقرة: ٩٠] ولو مصدرية .. لا حرف تمني وإنما أفاد التمني لفظ ود^٢

• التضمنين في الحروف المصدرية :

إن الحرف المصدرية (أن) يستعمل في الشيء المشكوك فيه غير المتيقن، في حين إن (إذا)
تستعمل لما يتيقن حدوثه، ونجد التعبير القرآني يستعمل (إن) في ما لا يمكن حدوثه أبدا بل فيما تحدى
به الله تعالى المشركين بقوله ﴿فَإِنْ لَّمْ تَفْعَلُوا وَلَنْ تَفْعَلُوا فَاتَّقُوا النَّارَ الَّتِي وَقُودُهَا النَّاسُ
وَالْحِجَارَةُ أُعِدَّتْ لِلْكَافِرِينَ﴾ [البقرة: ٤٢] لذا كان مدعاة إلى التساؤل عن سر استعمال هذا
الحرف مكان الآخر فيسوقه القطب على لسان المحاج "وإن قلت : إن للشك أو للظن والله منزّه عنهما،
وكذا لا يشك مخلوق ولا يظن أن يأتوا بسورة مثله، وقد تحداهم وأفحمهم، فهل لا كان الكلام بـ(إذا)
التي تساق لكون الشيء سيفعل بدون تلويح إلى الشك"^٣ ويجب أن استعمال هذا الحرف مكان الآخر

^١ . القطب ، هيبان الزاد إلى دار المعاد ج ٢ ص ٣٩٩

^٢ . نفسه ج ٢ ص ٢١٨

^٣ . نفسه ج ٢ ص ٢٦٣

^٤ . نفسه ، ج ١ ص ٣٥٤

إنما هو لغرض بلاغي ونكتة أرادها الله تعالى من هذا الاستعمال وهو " التهكم والاستهزاء بهم، ...أو كان الكلام مراعاة لظنهم وطمعهم أن يأتوا بسورة منه"^١

● التضمنين في حروف العطف :

إن لكل حرف من حروف العطف دلالة معينة وضعت له، والأصل أن يستعمل الحرف في تلك الدلالة، وقد يخرج عن ذلك الاستعمال فيُضمَّن حرف العطف معنى حرف آخر ليقوم مقامه في التركيب، وحين يدل حرف العطف على معناه الحقيقي يسوق القطب ذلك المعنى ويربطه بالسياق الذي ورد فيه، فالفاء مثلا تفيد الترتيب والتعقيب ، وقد أفادته في قوله تعالى ﴿فَأَخْرَجَ بِهِ مِنَ الثَّمَرَاتِ رِزْقًا لَّكُمْ﴾ [البقرة: ٢٢] فيسوق القطب معنى ذلك الترتيب الوارد في سياق الآية حيث دلت على أنه " ليس بين الإنزال والإخراج إلا مدة القلة، وعلى السببية فهي للترتيب، وترتيب كل شيء بحسبه"^٢ ونجد القطب في مواطن أخرى أكثر تفصيلا؛ لأن المقام يستدعي التفصيل، وذلك حين يرد أكثر من حرف عطف في تركيب واحد فيربط المعنى العام بمعنى كل حرف على حدة كما في قوله تعالى ﴿كَيْفَ تَكْفُرُونَ بِاللَّهِ وَكُنْتُمْ أََمْوَاتًا فَأَحْيَاكُمْ ثُمَّ يُمِيتُكُمْ ثُمَّ يُحْيِيكُمْ ثُمَّ إِلَيْهِ تُرْجَعُونَ﴾ [البقرة: ٨٢] تراوح التعبير في الآية بين حرفي العطف الفاء وثم، ويتفقان في الدلالة على الترتيب ويختلفان في الزمن فالفاء تحمل دلالة التعقيب وثم تحمل دلالة التراخي، فيعرض القطب لعل استعمال الفاء بين الموت الأول (العدم) والحياة الأولى، واستعمال ثم فيما بعدها من أطوار فيربط المعنى بالزمن حيث يقول " فعطفه بالفاء لاتصال هذا الإحياء بذلك الموت، بخلاف الإماتة والإحياء الثاني والرجوع فإنهن مترaxيان بعض عن بعض"^٣

يقدم القطب الدلالة اللغوية الموضوعية لمعنى حرف على غيرها من الاحتمالات التي تكتسب معناها من موجهات خارج اللغة ففي قوله تعالى ﴿هُوَ الَّذِي خَلَقَ لَكُمْ مَا فِي الْأَرْضِ جَمِيعًا ثُمَّ أَسْتَوَىٰ إِلَى السَّمَاءِ فَسَوَّاهُنَّ سَبْعَ سَمَاوَاتٍ وَهُوَ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ﴾ [البقرة: ٩٢] وجد القطب في الآية دليلا على أن الأرض مخلوقة قبل السماء لأن " ثم للترتيب والانفصال"^٤ وساق رواية مقاتل بن سليمان وضعفها وهي " أن السماء مخلوقة قبل الأرض" حين ساقها ببناء الفعل للمجهول، ولا يعني تحديد دلالة الحرف بمعنى الواو بالاعتماد على الرواية تبنيه لذلك الرأي.

^١ . القطب، هيبان الزاد إلى دار المعاد ج ١ ص ٣٥٤

^٢ . نفسه ج ١ ص ٣٣٦

^٣ . نفسه ج ١ ص ٣٥٣

^٤ . نفسه ج ١ ص ٤٠٨

لا يظهر إشكال حين يدل الحرف على معناه الحقيقي فقط، إذ يكفي القطب بربط ذلك المعنى بالسياق العام ويوضح دلالة حرف العطف في غيره، لكن يكون عويصا بعض الشيء حين يستعمل حرف عطف مكان آخر إذ يلزم أن يذكر الجامع بين الحرفين والقرينة المسوغة لاستعمال حرف مكان آخر، ويزداد الأمر صعوبة حين يحتمل معنى الحرف في التركيب دلالات عدة يمكن أن يحمل عليها، وكل تلك الدلالة مستمدة من البنية اللغوية للتركيب كما هو الحال في معنى حرف العطف (أو) في قوله تعالى ﴿ثُمَّ قَسَتْ قُلُوبُكُمْ مِنْ بَعْدِ ذَلِكَ فَهِيَ كَالْحِجَارَةِ أَوْ أَشَدُّ قَسَوَةً﴾ [البقرة: ٤٧] إذ ساق القطب للحرف سبعة معاني بعضها يدل عليه الحرف حقيقة وأخرى بتضمينه معنى حرف آخر كما ساق من المعاني ما يسوغ حمل الحرف في موضعه على غير حقيقته ونجملها فيما يأتي^١:

١/ على أصلها للشك : إن حرف العطف أو موضوع للشك بشرط مجيئه بعد الخبر، فهو محمول على أصله.

٢/ التنويع: نوع تشبيه قلوبهم فجعل منها ما هو كالحجارة ومنها ما هو أشد منها.

٣/ الإباحة: باعتبار المخلوقين أي أبيض لهم أن يشبهوها بالحجارة أو ما هو أشد منها، وهذا المعنى يتداخل مع التخيير إذ الناس مخيرون كذلك أن يشبهوها بما هو أشد، واعتبارها للتخيير محل نظر إذ "لا يصح التخيير بين الواقع في نفس الأمر" لذا شكك ابن هشام فيما نقله ابن الشجري عن سيويه أنها تفيد التخيير، ومحل هذا التشكيك أنَّ التخيير لا يمكن معه الجمع فيه بين المعطوف والمعطوف عليه، فيقع على أمر واحد فقط إما المعطوف أو المعطوف عليه، وأجاب القطب على اعتراض ابن هشام بأنه "يصح باعتبار قصور نظره ويقدر في قوله كما يخيّر في الأمور الشرعية"^٢ وكأن القطب يقيسها على أو في قوله تعالى "فإطعام ستين مسكينا أو كسوتهم أو تحرير رقبة".

٤/ معنى بل (الإضراب): وهذا الرأي محكي^٣ عن الفراء أي بل هي أشد.

نلاحظ تردد حرف العطف بين أكثر من معنى فيمكن حمله على حقيقته وعلى معاني أخرى لها دلالات مختلفة في أصل وضعها عن الحرف الذي ورد في التركيب فحمل (أو) في الآية على معنى بل والواو وحمله على معنى (أو) التي هي للإباحة أو التخيير إذ إنها في هذا الموضع تعني الشك أو الإيهام لمجيئها بعد الخبر، ولكن ذكر القطب أنها للتخيير أو الإباحة، وإن كانت (أو) تدل على المعنيين حقيقة لكنها مشروطة بتقدم الطلب عليها ولا طلب في الآية، وحين يحمل القطب هذه المعاني على بعضها يعلل المعنى بما يتناسب مع السياق الذي وردت فيه الآية، وفي سبيل ذلك وجدناه يحمل المعنى المستعار على غيره من الآيات التي ورد فيها الحرف بذلك المعنى المجازي، ويبدو لي أن القطب يرجح من هذه الأقوال

^١ . القطب ، هميان الزاد إلى دار المعاد، ج ٢ ص ١٢٢ ، ١٢٣

^٢ . نفسه ج ٢ ص ١

^٣ . لم أجد هذا الرأي للفراء، حين تعرض لتفسير هذه الآية

أنه محمول على معناه الأصلي فهو للشك، إذ صدر به تلك الاحتمالات الواردة في معنى الحرف ولعل ترتيب الأقوال ليس اعتباطاً وإنما هو مقصود لديه، فبدأ بالمعنى الذي يرتضيه ثم ساق بقية الأقوال إما منسوبة إلى قائلها أو من غير نسبة، وحين حملها على المعنى الأصلي أضاف قيد "اعتبارها في المخلوقين"^١ وفي هذا القيد تنزيه لله سبحانه وتعالى إذ "هو مستحيل في جانب من يعلم الخفايا كالظاهر، وإنما روعي المخاطبون وما هم به أحرىء من الشك في مدى قسوة أولئك المعنيين"^٢ ويكرر القطب هذا المعنى في أكثر من موضع فيقول "وأول الشك باعتبار المخلوق"^٣ وفي كل هذا يصر القطب على أن المعنى يكتسه الحرف من المقام "فالواو تستعمل في مقام الإباحة أو التخيير وليست تفيد أحدهما بل يفيدهما المقام"^٤

وقد ساق القطب مصطلح العطف على قدر المعنى حين ضمّن الفعل (جعل) معنى (أوجد) في قوله تعالى ﴿وَمَا جَعَلَهُ اللَّهُ إِلَّا بُشْرَى لَكُمْ وَلِتَطْمَئِنَّ قُلُوبُكُمْ بِهِ﴾ [آل عمران: ٦٢١] فقال "وبشري مفعول ثان لجعل لا مفعول لأجله، ولتطمئن تتعلق بمحذوف، أي فعل ذلك لتطمئن، ويجوز أن نجعل فعل المعنى أوجد فيتعدى الواحد فينصب (بشري) على أنه مفعول لأجله فيكون اللام في (لتطمئن) ذكرت لعدم اتحاد الفاعل فيه، فيكون معطوف على (بشري) من العطف على قدر المعنى، لأن المعنى للتبشير ولتطمئن."^٥

٥) النيابة بين حروف الجر :

أفردنا حروف الجر بحديث خاص؛ لما تتميز به من خصوصية من بين الحروف المستعملة في العربية من حيث تشعب معانيها واختلاف العلماء في دلالتها ومسألة تعلّقها بعواملها، ويرتبط الحديث عن تناوب حروف الحرف بما تقدم من تضمين الأفعال إذ وجدنا أن الفعل حينما يكون متعددا بحرف لا يتعدى به في الغالب، التمسنا له فعلا يتناسب مع ذلك الحرف في قضية التعدي وال لزوم ويتقاطع معه في المعنى "إذ تتعدى أفعال بالواسطة فتكون لها دلالة تختلف عما إذا كانت تتعدى بهذا الحرف دون ذلك، وربما كانت لها دلالة جديدة لم يعرفها العرب في الفعل الذي تعدى بحرف معيّن فكان للاستعمال القرآني بهذه القضية تفرد وميزة"^٦ وفي الحقيقة هذه مسألة قديمة دار النقاش فيها بين النحاة أيهما أولى بالتأويل أفعال

^١. القطب، هميان الزاد إلى دار المعاد ج ٢ ص ١٢٢

^٢. أحمد بن حمد الخليلي، جواهر التفسير، ج ٣ ص ٤٢٥، ٤٢٦

^٣. القطب، هميان الزاد إلى دار المعاد ج ٣ ص ١٣١

^٤. نفسه ج ٣ ص ١٠٢

^٥. نفسه، ج ٤ ص ٢٦٧

^٦. سعيد جاسم الزبيدي، المشكل في القرآن الكريم، من وجوه الإعجاز البياني، ص ٣٦، دار كنوز المعرفة العلمية للنشر والتوزيع، ط ١،

أم الحرف؟ "فذهب أهل اللغة وجماعة من النحويين إلى أن التوسع في الحرف، وأنه واقع موقع غيره من الحروف أولى، وذهب المحققون إلى أن التوسع في الفعل وتعديته بما لا يتعدى لتضمنه معنى ما يتعدى بذلك الحرف أولى؛ لأنَّ التوسع في الأفعال أكثر"^١ ووجدت القطب يؤول تارة في الفعل وأخرى في الحرف وثالثة يجمع بينهما، لذا أفردته بدراسة تختلف عن الطرح الذي سرت عليه في تضمين الفعل فذلك الباب يُشرب فيه الفعل معنى فعل آخر ليتوافق مع حرف الجر الذي يتعدى به ذلك الفعل. وفي تناوب الحروف سنطرح معاني متعددة لحرف جر واحد قد يحمل أحد تلك المعاني على الحقيقة وبقيّة المعاني المذكورة في السياق تصلح له بالتأويل.

لقد أطلق النحاة مصطلحات عدة على الحروف التي نحن بصدد مناقشتها فتسمى حروف الجر وحروف الإضافة ويسمى الكوفيون حروف الصفات وحروف الخفض^٢، وهذه التسميات نلح منها معنى الحرف عامة إذ الحرف هو الذي يدل على معنى في غيره، فهذه الحروف لا تستقل في معانيها وإنما تصبح ذات معنى حين تنتظم في السياق.

قبل الدخول في موضوع تناوب الحروف بعضها عن بعض يحسن أن نمهد باختصار بآراء النحاة فيها إذ؛ ينسب المتأخرون إلى نحاة البصرة أنهم لا يميزون نيابة الحروف بعضها عن بعض "وما أوهم ذلك فمحمول على تضمين الفعل معنى فعل يتعدى بذلك الحرف أو شذوذ النيابة"^٣ وينسبون إلى نحاة الكوفة إجازة أن تنوب حروف الجر عن بعضها، وفي الحقيقة إن الجميع يميز النيابة فالكوفيون يرون أن الحرف الواحد وضع بإزاء جميع تلك المعاني المتعددة ونحاة البصرة يرون أن لكل حرف معنى واحدا فقط و يخرج إلى غيره من المعاني بالتأويل، غير أن البصريين غلبوا جانب التضمين في الفعل وربطوه بمعنى حرف الجر الذي يتعدى به، فالحرف يدل على معنى واحد بأصل الوضع، ودلالته على غير ذلك المعنى مجاز، وهو ما سماه سيبويه الاتساع حين تحدث عن معنى حرف الجر الباء فقال "وباء الجر إنما هي للإلحاق والاختلاط وذلك بقولك خرجت بزيد ودخلت وضرته بالسوط ألزقت ضربك إياه بالسوط فما اتسع من هذا الكلام فهذا أصله"^٤ "فالعرب تتسع فيها فتقيم بعضها مقام بعض إذا تقاربت المعاني"^٥ وليس معنى تناوب الحروف عشوائية الاستعمال فيمكن لحرف أن يحل محل آخر دون ضابط إذ لا بدّ من تقارب في المعنى كما ينص على ذلك المالقي بقوله "إن الحروف لا يوضع بعضها موضع بعض إلا إذا

^١. الزركشي، البرهان في علوم القرآن ج ٣ ص ٣٣٨

^٢. عبد الله بن حمد الخثران، مصطلحات النحو الكوفي، دراستها وتحديد مدلولاتها، ص ١٢١، هجر للطباعة والنشر والتوزيع، ط ١،

١٤١١ هـ ١٩٩٠ م

^٣. محمد بن علي الصبان الشافعي، حاشية الصبان على شرح الأشموني لألفية ابن مالك، ج ٢ ص ٣١٢، دار الكتب العلمية، بيروت

لبنان، ط ١، ١٤١٤ هـ ١٩٩٧ م

^٤. سيبويه، الكتاب، ٢١٧/٤

^٥. ابن السراج، الأصول في النحو، ١٤/١

كان الحرف في معنى الآخر، أو مردودا إليه بوجه ما، أو العامل فيه بمعنى العامل في الآخر، أما مع عدم الرجوع إليه أو العامل فلا يجوز بوجه، فاعلمه"

إن هذا الطرح يقودنا إلى مشكل مفاده أن هذه الحروف إذا كانت موضوعة لتدل على جميع تلك المعاني ينحسر عنها التناوب؛ إذ إن كل حرف هو دال على معناه بحقيقته، لكننا نلتزم في ما نطرح "أن الأصل في الحرف أن يوضع لمعنى واحد، وقد يتوسع فيه، فيستعمل في غيره"^١ وخروجه عن تلك الدلالة الأصلية نيابة له عن معنى حرف آخر وهو مذهب أهل البصرة^٢ (فالباء) مثلا وضعتها العرب لتدل على الإلصاق فإن وجدناها في نص دالة على السببية فهو من باب نيابتها عن معنى الحرف الذي وضعته العرب ليدل على السببية. كما في قوله تعالى "عينا يشرب بها عباد الله" فالباء في هذا السياق كما يسوقه القطب تعني "قال ابن هشام الباء للتبعيض أي منها والظاهر أنها للإلصاق وتصح للابتداء وتصح للمصاحبة، كقولك شربت الماء بالعسل وتصح الزيادة"^٣ إن القطب ساق للباء عدة معان هي:

التبعيض _____ بمعنى من الإلصاق _____ على حقيقتها
الابتداء _____ (.....) المصاحبة _____ بمعنى مع

إن القطب قد يسوق لحرف الجر معنى واحدا فقط وغالبا ما يكون هو معناه الموضوع له في الأصل، ومع اكتفائه بذلك المعنى يذكر السر وراء استعمال الحرف في ذلك الموضوع كما في قوله تعالى ﴿الَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِالْغَيْبِ وَيُقِيمُونَ الصَّلَاةَ وَمِمَّا رَزَقْنَاهُمْ يُنفِقُونَ﴾ [البقرة: ٣] فذكر أن (من) تفيد التبعيض "ونكتتها الكف عن بسط اليد بالإنفاق كل البسط"^٤ وهو بهذا المعنى يفسر الحرف بدلالة القرآن الكريم فيلمح إلى قوله تعالى ﴿وَلَا تَجْعَلْ يَدَكَ مَغْلُولَةً إِلَىٰ عُنُقِكَ وَلَا تَبْسُطْهَا كُلَّ الْبَسْطِ﴾ [الإسراء: ٩٢] وهذا التأويل قريب يحمل دلالة الحرف ونكتته مباشرة دون عناء، لكنه في المقابل قد يسوق معنى واحدا لحرف الجر ويردفه بمرجعيات محتزنة في الذاكرة دون التصريح بها كالروايات مثلا وقد ورد في قوله تعالى "وأنزلنا من السماء ماء" حدد القطب معنى حرف الجر (من) أنه للابتداء، ثم يعدد تأويلات نقطة البداية التي يثيرها حرف الجر فيقول "إن المطر يتدنى من الجنة أو السماء أو السحاب ومن السحاب إلى الأرض وكذا إذا قلنا إنه من أسباب سماوية تثير الأجزاء الرطبة من أعماق الأرض إلى

^١. أبو محمد بدر الدين حسن بن قاسم بن عبد الله بن علي المرادي المصري المالكي، الجنى الداني في حروف المعاني، ص ٢٤، تحقيق، فخر

الدين قباوة - محمد نديم فاضل، ط ١، ١٤١٣هـ ١٩٩٢م

^٢. المرادي، الجنى الداني في حروف المعاني، ص ٤٦

^٣. القطب، هميان الزاد إلى دار المعاد، ج ١٥ ص ١٠٦

^٤. نفسه ج ص ٢٢٠

جو الهواء فينعتقد السحاب" ^١ يظهر جليا أنّ القطب مرتكن في تأويله تحديد بداية المطر على روايات وأقوال وقد تكون حقائق علمية لم يصرح بها في هذا الموضوع وإنما اكتفى بسردها فقط.

ونجد القطب كذلك في تعامله مع معاني حروف الجر يدلل ويسوغ معنى من المعاني ارتضاه في ذلك السياق، ف (من) تفيد التبعية في قوله تعالى ﴿وَأَنْزَلَ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً فَأَخْرَجَ بِهِ مِنْ الثَّمَرَاتِ رِزْقًا لَكُمْ﴾ [البقرة: ٢٢] فقد أشار إلى أن إفادتها للتبعية كان بمسوغين هما: وردت كلمة الثمرات في هذه الآية مقترنة بأل ووردت نكرة في قوله تعالى ﴿فَأَخْرَجْنَا بِهِ ثَمَرَاتٍ﴾ [فاطر: ٧٢] فيقيم القطب علاقة بين اللفظين فيجعل أل جنسية فهي تقوم مقام كل، وثمرات هي جزء من تلك الثمرات، فهي علاقة جزء بكل، هذه العلاقة دلت على أن (من) تفيد التبعية كما دلت عليها تلك النكرة التي هي بعض المعرف بأل الجنسية، ويسوق القطب كذلك دليلا من بنية التركيب وهو أن (من) وقعت بين نكرتين هما رزقا وماء، والعقل يقضي أن الله أنزل بعض الماء وأخرج به بعض الرزق فكان دليلا على دلالة من على البعية. ^٢

قررنا سابقا أن القطب قد يُنِيب حرفا من حروف الجر فيقوم مقام آخر ونسوق تدليلا لما يذهب إليه: مجيء اللام بمعنى إلى في قوله تعالى ﴿وَإِذْ قُلْنَا لِلْمَلَكَةِ اسْجُدُوا لِآدَمَ﴾ [البقرة: ٤٣] والمعنى إلى آدم فاللام بمعنى إلى .. ويجوز كونها بمعنى عند أي اسجدوا عند آدم" ^٣ وكذلك مجيئها بمعنى (في) وقد عرض القطب لهذا المعنى حين ساق المعاني التي تحتملها في قوله تعالى ﴿وَإِذَا قَضَىٰ أَمْرًا فَإِنَّمَا يَقُولُ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ﴾ [البقرة: ٧١] "أي يقول في شأنه كن" ^٤ ومجيء الباء بمعنى مع في قوله تعالى ﴿إِنَّا أَرْسَلْنَاكَ بِالْحَقِّ بَشِيرًا وَنَذِيرًا﴾ [البقرة: ٩١] "متعلقة بأرسلناك" ^٥ ومجيء (من) بمعناها الأصلي وبمعنى (في) في قوله تعالى "واتخذوا من مقام إبراهيم مصلى" ويمكن أن يحمل معناه على الحقيقة فيدل على التبعية أو الظرفية على "أن المقام الحرم أو ما يلي المطاف" ^٦ وقد زاد القطب في

^١ .القطب ،هميان الزاد إلى دار المعاد، ج ١ ص ٣٣٦

^٢ . نفسه ج ١/ ٣٣٧

^٣ . نفسه ج ١ ص ٤٤٩

^٤ . نفسه ج ٢ ص ٢٧٨

^٥ . نفسه ج ٢ ص ٢٩٠

^٦ . نفسه ج ٢ ص ٣١٢

التيسير أنها تأتي بمعنى إلى "لأن المصلى يتوجه إلى الحجر الذي هو المقام ، وينوى القبلة الكعبة" ^١ وهو كثير في العربية وله شواهد كثيرة عند القطب في الهميان ^٢

إن ما تطرقنا إليه سابقا دار حول حروف سيقت لمعنى واحد فالتمس القطب نكتتها أو برر التعبير بها، وهنا نتطرق إلى حرف جر تعددت معانيه فدلّ على أكثر من معنى باعتبارات متعددة كما في قوله تعالى ﴿وَإِذْ فَرَقْنَا بِكُمُ الْبَحْرَ فَأَنْجَيْنَاكُمْ وَأَغْرَقْنَا آلَ فِرْعَوْنَ﴾ [البقرة: ٥٠] فالباء هي "للآلة أو السببية" ^٣ ولكل معنى من هذه المعاني ما يسعفه في سياق القصة فالآلة يناسبها أن عصا موسى كانت آلة لتفريق البحر، والسببية يناسبها أن إرادة نجاة قوم موسى كانت سببا في انفلاق البحر.

إن تعداد تلك المعاني المتحصلة من حرف الجر لا ينظر إليها القطب بمعزل عن المعنى العام أو السياق؛ لذا نجده يستبعد معاني حروف جر وجد أنها غير مرادة في الآية، فساق معنيين للام في قوله تعالى ﴿وَلَا تَقُولُوا لِمَنْ يُقْتَلُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ أَمُوتَ﴾ [البقرة: ٤٥١] هما أن تكون بمعنى (في) أو للتعليل، واستبعد أن تكون للتبليغ "لأنهم لم يخاطبوا من قتل في سبيل الله بقولهم: أنتم أموات، بل كانوا يقولون أنهم ماتوا وزال عنهم نعيم الدنيا" ^٤ فكان توجيه قول المشركين في الآية ومناسبة نزولها مانع من حمل اللام على التبليغ.

قد يتحكم مرجع الضمير في معنى الحرف فبناء على ذلك المرجع تتعدد دلالات الحرف، كما في قوله تعالى ﴿وَإِنْ كُنْتُمْ فِي رَيْبٍ مِمَّا نَزَّلْنَا عَلَىٰ عَبْدِنَا فَأْتُوا بِسُورَةٍ مِّثْلِهِ﴾ [البقرة: ٢٣] فإن الضمير في مثله يحتمل أن يعود إلى أنزلنا فيفيد معنى حرف الجر (من) التبعية والتبيين أو تكون زائدة للتوكيد على رأي من يجيز زيادتها في الإيجاب ويحتمل أن يعود الضمير إلى عبدنا وحينئذ تفيد الابتداء أي بسورة كائنة من مثل عبدنا أو صادرة من مثله أو مخترعة من مثله ^٥

نخلص فيما مضى أن القطب قد يورد حرف الجر ويسوق له معنى واحدا فقط، وقد يذكر معنى حرف الجر ويعدد له أكثر من معنى ويربط ذلك المعنى بالسياق، وقد يذكر حرف الجر ويحمل معناه تصريحاً على حرف جر آخر، وبين تعدد معاني حروف الجر، وتعداد معانيه في التركيب حد فاصل وهو أن الحرف قد يحمل على الحرف وليس بينهما اشتراكا في المعاني، فيحمل عليه ليدل على معناه الأصلي، أما تعداد المعاني فإن الحرف يذكر له النحاة كل تلك المعاني التي يحتملها الحرف في التركيب، وقد يحصل

^١. القطب ، تيسير النفسير ، ج ١، ص ٢٤٦

^٢. القطب ، هميان الزاد إلى دار المعاد ج ٢ ص ٤٤٣ ، و ج ٢ ص ٤٦٣ و ج ٢ ص ٤٧٣

^٣. نفسه ج ٢ ص ٢٩

^٤. نفسه ، ج ٢ ص ٤٠٥

^٥. نفسه ج ١ ص ٣٥٤

تداخل بين الفرعين بحمل حرف الجر على معنى الآخر دون ذكرٍ للحرف. ولاحظنا كذلك أن التضمين يراعى فيه المحذوف لا المذكور فيراعى معنى الفعل ومعنى الاسم ومعنى الحرف الذي ظهر أثره في التركيب.

المبحث الرابع : التأويل بالحمل على المعنى في العطف على التوهم:

العطف على التوهم كما يعرفه الفراء هو " هو كلّ معي احتمال وجهين، ثم فرقت بينهما بكلام، جاز أن يكون الآخر معرباً بخلاف الأول، كقولك: "ما أنت بمحسن إلى من أحسن إليك ولا مجماً تخفض (مجماً) على المحل، وأما النصب: فهو أن تتوهم أنك قلت: "ما أنت محسنًا".^١ إن المعطوف في مثل هذا التركيب يُنظر إليه بمنظورين هما: المخالفة في الإعراب والموافقة في المعنى. ومخالفة المعطوف للمعطوف عليه في الحركة الإعرابية سببها التخيّل إذ يفترض ويتوهم عاملاً، له أثر في المعطوف يكون به مغايراً للحركة الإعرابية للمعطوف عليه، فكلمة (مجمل) ففي مثال الفراء يمكن أن يجرّ بناء على لفظة محسن ويجوز أن ينصب بناء على توهم ما النافية، ويعتمد في هذا التوهم على قرينة لفظية وردت في المعطوف عليه. إذ يشترط النحاة صحة دخول العامل المتوهم من غير إخلال بالمعنى^٢ وهذا هو الوجه الثاني الذي يقصده الفراء؛ إذ إن العطف بالواو يقتضي مشاركة المعطوف للمعطوف عليه في العلامة الإعرابية والمعنى، أما العلامة الإعرابية فخالفته لتوهم العامل وبقي المعنى فساق له النحاة شرط صحة دخول العامل من غير إخلال بالمعنى، ومن هنا فإنّ مباينة المعطوف المعطوف عليه في العلامة الإعرابية يظهر أثره في المعنى فحين وجه القطب النصب والجزم في الفعل (تكتموا) في قوله تعالى ﴿وَلَا تَلْبِسُوا الْحَقَّ بِالْبَاطِلِ وَتَكُنُمُ الْخَاقِ وَأَنْتُمْ تَعْمُونَ﴾ [البقرة: ٢٤] فالجزم بالعطف على تكتموا، والنصب بأن مضمره وجوباً بعد الواو، ويظهر أثر التوجيهين في الدلالة فيكون المعنى "أي لا يكن منكم لبس الحق بالباطل وكتمانه"، أي لا تجمعوا بين اللبس والكتم، لكن ليس المراد جواز إفراد أحدهما، بل المعنى انتهوا عن هاتين الخصلتين الشنيعتين اللتين تجمعون بينهما، وفي هذا الوجه نحى عنهم بالجمع، بخلاف وجه الجزم، ولو كان أبلغ في النهي"^٣

تعامل النحاة مع المصطلحات التي يستعملونها في تفسير القرآن الكريم بحذر شديد جاعلين نصب أعينهم قداسة النص القرآني فابتعدوا عن بعض المصطلحات التي استعملوها في الأبواب النحوية؛ لأنهم وجدوها لا تليق بكتاب الله، فقالوا في المفعول به أنه منصوب على التعظيم حين يكون الفعل واقعاً على لفظ الجلالة، واستقبحوا لفظ الزيادة للدلالة على الحرف الزائد فقالوا صلة، ويتنزل مصطلح العطف على التوهم في سياق التأدب مع القرآن الكريم فاجتنبوا مصطلح العطف على التوهم؛ لأنهم وجدوه لا يليق بأن تنعت به بعض التراكيب في آي القرآن الكريم، فأطلقوا عليه العطف على المعنى، وإن كان سيئويه قد أطلق عليه مصطلح الغلط فقال "واعلم أنّ ناساً من العرب يغلطون فيقولون: "إنهم أجمعون

^١ . الفراء ، معاني القرآن ج ٢ ص ٣٤٨

^٢ . ابن هشام ، معني اللبيب ، ج ٢ ص ١٧٠

^٣ . القطب ، هميان الزاد إلى دار المعاد ج ٢ ص ٨

ذاهبون"، و"إنك وزيدٌ ذاهبان"، وذاك أنَّ معناه معنى الابتداء^١ وقد فسّر ابن هشام مصطلح سيويه بأنه يقصد بالغلط العطف على التوهم وصحح الوهم الذي وقع فيه ابن مالك بأن الغلط بمعنى الخطأ. وقد ارتضى القطب مصطلح العطف على المعنى فحين تعرض لتفسير قوله تعالى ﴿وَمِنَ الَّذِينَ أَشْرَكُوا﴾ [البقرة: ٦٩] قال "عطف على من التي يتضمنها قوله أحرص الناس، وعلى الناس فهو من العطف على المعنى المسمى في غير القرآن عطف التوهم"^٢ ونجده يكرر في أغلب المواضع عبارة "العطف على المعنى المسمى في غير القرآن العطف على التوهم" يدور العطف على التوهم في الحركات الإعرابية، وما يقترن بها من أبواب نحوية فيقع في المجزورات والمنصوبات والمرفوعات:

١/ العطف بالجر على التوهم:

ورد العطف على التوهم في المجزورات في قوله تعالى ﴿وَلَتَجِدَنَّهُمْ أَحْرَصَ النَّاسِ عَلَى حَيَوَةٍ وَمِنَ الَّذِينَ أَشْرَكُوا﴾ [البقرة: ٦٩] يقول القطب في تخريج العطف "عطف على (من) التي يتضمنها قوله أحرص الناس وعلى الناس فهو من العطف على المعنى المسمى في غير القرآن عطف التوهم، إذ المعنى أحرص من الناس والذين أشركوا العرب والمجوس ونحوهم ممن أنكر البعث للثواب والعقاب"^٣

٢/ العطف بالنصب على التوهم:

• النصب على التوهم في الأسماء:

ورد النصب على التوهم في المصادر غير الصريحة كما في قوله تعالى ﴿يُرِيدُ اللَّهُ بِكُمُ الْيُسْرَ وَلَا يُرِيدُ بِكُمُ الْعُسْرَ وَلِتُكْمِلُوا الْعِدَّةَ وَلِتُكَبِّرُوا اللَّهَ عَلَى مَا هَدَاكُمْ﴾ [البقرة: ٥٨١] إذ "يجوز أن يكون العطف على المعنى، فيكون من العطف المسمى في سائر الكلام عطف توهم، وذلك بأن يعطف لتكملوا على قوله: (يريد الله بكم اليسر) كأنه قيل: لأنَّ الله يريد بكم اليسر ولا يريد بكم العسر وتكملوا العدة، أو اللام صلة للتأكيد في مفعول يريد بواسطة العطف، وهو عطف على اليسر، أي يريد الله بكم اليسر وإكمال العدة، أو يقدر له يريد، أي ويريد لتكملوا العدة"^٤ ومثله في قوله تعالى ﴿إِنْ تَبَدُّوا أَلْصَدَقَتِ فَنِعْمَ هِيَ﴾ وَإِنْ تُخَفُّوْهَا وَتُؤْتُوْهَا أَلْفُقَرَاءَ فَهُوَ خَيْرٌ لَّكُمْ وَيُكَفِّرُ عَنْكُمْ مِّن سَيِّئَاتِكُمْ﴾ [البقرة: ١٧٢] يقول

^١ - سيويه، الكتاب، ج ٢ ص ١٥٥

^٢ - القطب، هميان الزاد إلى دار المعاد، ج ٢ ص ١٨٥

^٣ - نفسه، ج ٢ ص ١٨٥

^٤ - نفسه، ج ٣ ص ٣٤

القطب "وقرأ الحسن : ويكفر بالياء والنصب بأن مضمرة، وذلك من العطف على المعنى، أي وإن تحفوها وتؤتوها الفقراء يكن خيراً لكم وتكفيراً لسيئاتكم"^١ وقد شاع عند القطب عطف المصدر المتصيد من حرف المصدر على التوهم أكثر عن غيره من الأنواع^٢

نجد في حديث القطب عن العطف على المعنى ما يشير إلى ما يعرف في علم اللغة الحديث بالبنية السطحية والبنية العميقة، وإن لم يصرح بالمصطلح فحين عرض إلى تفسير قوله تعالى ﴿بَلَىٰ إِن تَصْبِرُوا وَتَتَّقُوا وَيَأْتُوكُم مِّن فَوْرِهِمْ هَذَا يُمْدِدْكُمْ رَبُّكُم بِخَمْسَةِ آلَافٍ مِّنَ الْمَلَائِكَةِ مُسَوِّمِينَ﴾ [آل عمران: ٥٢١] ذكر التركيب الآخر المتحصل من البنية السطحية للتركيب بقوله "...أو منصوب بأن المضمرة بعد الواو على أنها واو عطف ومصاحبة فهو من العطف على المعنى، إذ المعطوف مصدر (تتقوا)، والمعطوف عليه مصدر (تصبروا) على تقدير تركيب آخر من ذلك، أي يحصل منكم صبر واتقاء"

فالبنية السطحية : إن تصبروا وتتقوا : ————— البنية العميقة: إن يحصل منك صبر واتقاء

ورد النصب على التوهم في الأسماء في قوله تعالى ﴿أَوْ كَالَّذِي مَرَّ عَلَىٰ قَرْيَةٍ وَهِيَ خَاوِيَةٌ عَلَىٰ عُرُوشِهَا﴾ [البقرة: ٩٥٢] فقد ساق القطب عدة توجيهات في إعراب الكاف وأجاز "...أن تكون الكاف اسماً معطوفاً على المعنى ويقال له في غير كلام الله عطف توهم، جعل الكلام كأنه قيل فيه أرايت كالذي حاج؟ فقال: (أو كالذي مر) "^٣ وقد عوّل القطب على المعنى في تخريجه فحين ساق القول باسمية الكاف والاعتراض على اسميتها في هذا الموضع بما ذهب إليه نحاة البصرة "لأنه يلزم عليه دخول (إلى) على الكاف الاسمية، وإنما يدخل عليها ما سمع ك(عن)، فلا يحمل الكلام على دخول غيرها" ثم عاد معترضاً على هذا التوجيه بناءً على التصرف في العوامل وأنه يغتفر في الثواني ما لا يغتفر في الأوائل ثم يكرر الثالثة ويضعف عطف الذي على الذي بقوله "وضعف هذا العطف لأن؛ المراد النظر إلى نفس الذي مر لا إلى مثله"^٤ فنلاحظ أن القطب يذكر كل الأقوال في المسألة الواحدة ثم يسوق ما يمكن أن يعترض به على ذلك القول، ثم يعول في آخر المطاف على المعنى.

^١ . القطب ، هميان الزاد إلى دار المعاد ، ج ٣ ص ٤١٧

^٢ . ينظر مثلاً توجيه قوله تعالى "ولتنذر أم القرى ومن حولها"

^٣ . القطب ، هميان الزاد إلى دار المعاد ، ج ٣ ، ص ٣٦٩

^٤ . نفسه ، ج ٣ ص ٣٦٩

• النصب على التوهم في الأفعال:

وردت العطف على المعنى في قوله تعالى ﴿مَنْ ذَا الَّذِي يُقْرِضُ اللَّهَ قَرْضًا حَسَنًا فَيُضَاعِفَهُ لَهُ أَضْعَافًا كَثِيرَةً﴾ [البقرة: ٥٤٢] بنصب الفعل فيضاعفه "ووجه النصب العطف على المعنى، عطف مصدر يضاعف على مصدر مقدر من المعنى، كأنه قيل: من الذى يكون منه إقراض الله قرضا حسنا فمضاعفة من الله له" ^١ إن الناصب للفعل (يضاعف) هو أن مضمرة بعد الفاء ثم ينتصب المصدر المقدر من أن وما دخلت عليه بالعطف على المصدر المتصيد من الفعل يقرض، فالبيئة العميقة كما قدرها القطب عطف مصدر على مصدر (إقراض ، مضاعفة)

من صور التوهم التي يمكن أن نضيفها توهم فعل من مشتق يصلح أن يعطف عليه الفعل بعد واو العطف كما في قوله تعالى "كيف يهدي الله قوما كفروا بعد إيمانهم وشهدوا أن الرسول حق وجاءهم البينات" يقول القطب في توجيه العطف "أن يكون من العطف على المعنى المسمى في غير القرآن عطف توهم، وذلك أن المعنى بعد أن آمنوا وشهدوا" ^٢ إن ما يعنيه القطب بالعطف على التوهم في هذا الموضع أن يعطف الفعل شهدوا على الفعل الذي اشتقه من كلمة الإيمان لتصبح الجملة العميقة بعد توهم وتخيّل فعل بدلالة الاسم "آمنوا وشهدوا" فيتحصل عطف جملة شهدوا على جملة آمنوا.

٣/ العطف بالجزم أو البناء على التوهم:

ورد العطف بالجزم على التوهم في قوله تعالى ﴿لَوْلَا أَخَّرْتَنِي إِلَىٰ أَجَلٍ قَرِيبٍ فَأَصَّدَّقَ وَأَكُن مِّنَ الصَّالِحِينَ﴾ [المنافقون: ٠١] فوجهها القطب بالعطف على التوهم فقال "وَأَكُن" بالجزم عطفًا على المعنى أعني على تقدير إسقاط الفاء من قوله فأصدق فيكون مجزوما في جواب التحضيض أو التمني فيعطف عليه بالجزم أي إن أخرتني أصدق وأكن ، (مِّنَ الصَّالِحِينَ) بالتدراك ويسمى مثل ذلك العطف في غير القرآن عطف توهم" ^٣

يبني فعل الأمر على ما يجزم به مضارعة فعلازمة الجزم في المضارع هي أداة بناء الأمر وقد ورد الفعل (اذهب) معطوفا على فعل أمر متوهم في قوله تعالى ﴿قَالَ كَلَّا فَاذْهَبَا بِكَيْتَابِنَا إِنَّا مَعَكُمْ مُّسْتَمِعُونَ﴾ [الشعراء: ٥١] فبني الفعل اذهب على حذف النون عطفًا على فعل متوهم قدره القطب " ارتدع" بدلالة كلا عليه" ^٤ فأداة كلا تدل على الردع والزجر واشتق منه فعل أمر متوهم جاز أن يعطف عليه الفعل المذكور.

^١ . القطب ببيان الزاد إلى دار المعاد ، ج ٣ ص ٣١٠

^٢ . نفسه ، ج ٤ ص ١٥٨

^٣ . نفسه ، ج ١٤ ص ٢٧٠

^٤ . نفسه ، ج ١٢/١ ص ١٧

المبحث الخامس : التأويل بالحمل على المعنى في الزمن النحوي:

تنقسم الأفعال بدلالاتها الزمنية على ثلاثة أقسام وهي الماضي والحاضر والمستقبل، فالماضي هو الفعل الذي يدل على الحدث الواقع قبل زمن التكلم والحاضر (المضارع) هو الفعل الذي يدل على الحال والاستقبال والأمر هو فعل يحدث بعد زمن التكلم وهذا ما نجده عند سيبويه في الكتاب إذ الفعل "أمثلة أخذت من لفظ أحداث الأسماء، وبنيت لما مضى ولما يكون ولم يقع وما هو كائن لم ينقطع، فأما بناء ما مضى فذهب وسمع ومكث وحمد، وأما بناء ما لم يقع فإنه كذلك أمراً: اذهب واقتل واضرب ومعبراً كقتل ويذهب ويضرب، وكذلك بناء ما لم ينقطع وهو كائن"^١، ويتحصل أنّ الصيغ الصرفية لهذه الأزمنة هي :

فعل ————— الدلالة على الزمن الماضي

يفعل ————— الدلالة على الزمن الحاضر أو المستقبل

افعل ————— الدلالة على الزمن المستقبل

ويضيف الكوفيون إلى هذه الصيغ باعتبار الزمن ما يسمونه "بالفعل الدائم"^٢ وهو اسم الفاعل، هذا هو الأصل في الدلالة الزمنية للأفعال، بيد أننا نجد اصطداماً بهذا الأصل فتستعمل صيغة في مكان أخرى وبذلك نلاحظ التباين القائم بين الزمن الصرفي الذي تدل عليه الصيغة والزمن في الاستعمال النحوي. وقد تقتزن صيغة الفعل الصرفية بما يجعلها دالة بالضرورة إلى زمن معين فحين يقتزن الفعل المضارع بحرف الجزم لم فإنه يدل على الماضي فهذه الأداة يسميها النحاة أداة جزم وقلب والقلب مرتبط بالزمن فهي تقلب صيغة يفعل إلى فعل لذا تعدّ هذه الأداة وغيرها من الأدوات قرائن لفظية تدخل على الصيغ الصرفية للأفعال فتمخضها لزمن معين "فلاحظ النحاة القدامى أن دلالة الصورة الفعلية منعزلة تختلف عن دلالتها مركبة مع الأدوات"^٣

قد يتجرد الفعل من الزمن فيدل على مجرد الحدث، ويفسره القطب في بعض المواطن بما تدل عليه الجملة الاسمية المفرغة من الزمن كما في قوله تعالى ﴿وَمَا جَعَلْنَا الْقِبْلَةَ الَّتِي كُنْتَ عَلَيْهَا إِلَّا لِنَعْلَمَ بَيِّنَاتٍ﴾ [الرَّسُولَ ٣٤١] فكان تدل اتصاف الاسم بالخبر في الزمن الماضي، لكن القطب يفسرها بقوله "ثبت عليها الآن" فذلك كقوله تعالى ﴿كُنْتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ﴾ [آل هُرَانَ: ١١] والمعنى التي أنتم

^١ - سيبويه ، الكتاب ، ج ١ ص ١٢

^٢ - عبدالله حمد الخثران، مصطلحات النحو الكوفي، ص ٥٠

^٣ - محمد الملاح ، الزمن في اللغة العربية بنيانه التركيبية والدلالية، ص ٤٠ الدر العربية للعلوم ناشرون، منشورات الاختلاف، الرباط، ط ١ ،

٢٠٠٩ هـ ٢٠٠٩ م

عليها، وأنتم خير أمة، ونكتة التعبير بكان الإشارة إلى حدوث ذلك قبل زمن الحال وثبوته قبله، ولو استمر إليه، وهذا الوجه هو الذي يظهر لي، ثم رأيته والحمد لله قولاً مروياً على ابن عباس^١ إن الاستعمال النحوي لصيغة مكان أخرى يكون لغرض ودلالة معنوية أرادها المتكلم، كما في قوله تعالى ﴿وَإِذْ يَرْفَعُ إِبْرَاهِيمُ الْقَوَاعِدَ مِنَ الْبَيْتِ﴾ [البقرة: ٧٢١] فمقتضى الظاهر أن يقال: وإذ رفع لكن أتى بالمضارع حكاية للحال الماضية إحضاراً لصورتها العجيبة المستحسنة، حتى كأنه يرفع إبراهيم القواعد حال نزول الآية رفعاً مشاهداً^٢ فالفعل يرفع صيغته الصرفية تدل على الحال والاستقبال، والحدث الذي يرد في القصة قد انتهى زمنه فالأصل أن يستعمل الصيغة الصرفية (فعل) هذه الفجوة بين الاستعمال والتقعيد التمس لها القطب معنى يتناسب معها فالله تعالى أراد أن يجعل الحدث الواقع وكأنه حيا مشاهدا محسوسا الآن، فعبرَ بالفعل الدال على الحاضر وهو يرفع، بهذا التأويل نزول الفجوة بين النص والقاعدة، بل يذكر القطب في توجيهاته خروج صيغة يفعل لتدل على الأزمنة الثلاثة فتدل على وقوع الفعل في الزمن الماضي وفي الحال واستمراره في المستقبل كما في قوله تعالى "ولتجدنهم أحرص الناس على حياة" "فالمضارع هنا قبل وبعد أو للاستقبال"^٣

ويمكن أن ندرس استعمال صيغة مكان آخر في مستويين هما:

١/ تضمين الفعل الماضي معنى المضارع:

تستعمل صيغة (يفعل) بمعنى (فعل) بقرينة لفظية أو بقرينة السياق، ولا يكون ذلك إلا لغرض ودلالة أرادها المتكلم، ولولا ذلك الغرض لاستعمل الصيغة الموضوعة للزمن الذي يريد التحدث عنه، ومما استعمل فيه صيغة يفعل مكان فعل قوله تعالى ﴿فَلِمَ تَقْتُلُونَ أَنْبِيَاءَ اللَّهِ مِنْ قَبْلُ إِنْ كُنْتُمْ مُؤْمِنِينَ﴾ [البقرة: ١٩] "أي لم قتلتم أنبياء الله من قبل هذا الزمان أو قبل بعثة هذا النبي ﷺ" فالآية تتحدث عن جرم وقع في الزمن الماضي على كلا الاعتبارين الذين وردا في التفسير (قبل الزمن، قبل البعثة) فيتحصل أن "تقتلون بمعنى الماضي ويناسبه من قبل"^٤ فالقرينة اللفظية وسياق الآية دلتا على أن المراد بالمضارع الماضي، ففيه مخالفة أصل الوضع الصرفي من حيث الدلالة الزمنية، فما هو السر وراء هذا العدول في الاستعمال؟ يسوق القطب غرضين يبرر هذا العدول وهما: استحضر الزمن الماضي فكأن القتل الواقع هناك ماثل في هذا الزمن، أو لأنهم راضون بفعل أسلافهم مستمرين على نهجهم وأرادوا قتل النبي ﷺ هذا الاستمرار في ما كان عليه أجدادهم اليهود ناسب معه أن تستعمل معه صيغة يفعل، ثم

^١ . القطب ، هميان الزاد إلى دار المعاد ج ٢ ص ٣٧٢

^٢ . نفسه ، ج ٢ ص ٣٢٣

^٣ . نفسه ج ٢ ص ١٨٤

^٤ . نفسه ج ٢ ص ١٥٧

يعمد القطب إلى رواية يؤيد بها ما انتهى إليه في توجيه الاستعمال وهي "إذا عملت المعصية في أرض فمن أنكرها وكرهها فهو بريء منها ومن رضيها كان كمن فعلها"^١

٢/ تضمين الفعل المضارع المتخلص للاستقبال معنى الماضي:

بان لنا من تأويل الزمن للأفعال، أن تلك القسمة الزمنية التي ارتضاها النحاة هي أصول استعمال تلك الصيغ وبلاستعمال النحوي يتضح أنه لا يمكن أن تحصر في تلك الأزمنة فالسياق والمقام والقرائن اللفظية تعدل بالصيغة من زمنها الأصلي إلى زمن آخر تكتسبه من التركيب بمعونة المقام. لذا وجدنا القطب يؤول الأفعال بما ينسجم مع السياق الذي وردت فيه دون تقييد بزمن الصيغة الصرفية الموضوعية، لكنه يجعل زمن تلك الصيغة أصلاً فالفعل (تتلوا) يدل بصيغته على الزمن الحاضر أو المستقبل وورد في قوله تعالى ﴿وَاتَّبِعُوا مَا تَتْلُوا الشَّيْطَانُ عَلَىٰ مُلْكٍ سُلَيْمَنَ﴾^٢ [II بقرة: ٢٠١] بمعنى الماضي "لحكاية الحال الماضية فالمضارع للحال تنزيلاً لا تحقيقاً، والأصل أن يقال تلت"^٣ يعمد حين يخالف في التركيب إلى استخراج سر التعبير القرآني المستتر وراءه.

^١ . القطب ، هميان الزاد إلى دار المعاد ج ٢ ص ١٥٧

^٢ . القطب ، هميان الزاد إلى دار المعاد ج ٢ ص ١٩٧

الفصل الرابع: قواعد التوجيه النحوي عند القطب، وفيه:

- مدخل.
- المبحث الأول: موجّهات داخلية.
- المبحث الثاني: موجّهات خارجية.

مدخل :

مارس النحاة القدامى في مصنفاتهم " قواعد التوجيه النحوي " كما يسميها تمام حسان^١، أو قواعد الاستدلال بوصفها مسلمات يستحضرها النحوي في ذهنه ويستند إليها في توجيه الظواهر النحوية ، وليست تلك القواعد ببعيدة عن المفسر إذ يعتمد عليها حين يتعامل مع تفسير آيات القرآن الكريم لغويا، على أن هناك حدا فاصلا وفرقا بين استعمال النحوي لتلك القواعد واستعمال المفسر لها، فميدان النحوي في استعمال تلك القواعد واستنباطها قبل ذلك هو كلام العربي الذي يحتج بعربيته في زمن التقعيد شعرا ونثرا وعلى القرآن الكريم وعلى الحديث النبوي، أما بالنسبة إلى المفسر فإنه أمام نص قرآني يبغي الإحاطة بمبانيه ومرامييه من زوايا شتى، والاشتغال اللغوي عموما والنحوي خصوصا أحد تلك الزوايا، التي تهم المفسر فيعمد في أحيان كثيرة إلى قواعد النحاة المبنوثة في ثنايا كتبهم فيستحضرها حين يشتغل على الجانب اللغوي في التفسير؛ لكنه يصطدم بأمرين اثنين في ممارسته العملية وهما:

١/ أن القواعد اللغوية قد تكون في بعض الأحيان قاصرة عن الإحاطة بتفسير جميع التراكيب التي ورد بها القرآن الكريم؛ فيضطر اللغوي إما إلى ليّ التركيب ليتناسب مع القاعدة النحوية، وإما أن يستعمل لغة واصفة فيجتري قاعدة تتناسب مع ذلك التركيب، وهذا ما يجعل الآية موجهة للمفسر يستلهم نكاتها وينفذ إلى خزائنها على نحو ما تثيره الآية من مباحث لغوية، ولا يعني هذا أنه يجترح لكل تركيب حين يتعارض قاعدة، فقد لا يستطيع ذلك لمسلمات سارت في الدرس النحوي؛ ولأنّ اصطدام التركيب بالقاعدة مقصود في القرآن الكريم على غير المؤلف لغرض بلاغي يدركه المفسر "فكسر القاعدة بتركيب يخالف المؤلف يعد من الوسائل الفنية التي ترفع من فنية الأسلوب، وربما جعلته أكثر جذبا وتأثيرا"^٢

وقد توجد في التركيب قرينة تعين على فهم المقصود فيعدل القطب عن الانصياع لسمع القاعدة معتمدا على تلك القرينة في تخريج التراكيب التي تظهر أنها مباينة للقاعدة، وقد عدل القطب عن قاعدة "المعرفة المعادة هي عين الأولى" حين عرض لنوع (أل) في قوله تعالى ﴿هَلْ أَتَى عَلَى الْإِنْسَانِ حِينٌ مِّنَ الدَّهْرِ﴾ [الإنسان: ١] فقال " قيل آدم وقيل الجنس وقيل الصحيح المراد الجنس لسلامته من الخروج عن القاعدة التي هي أن المعرفة المعادة عين الأولى والجواب أن ها هنا قرينة واضحة كالشمس فلا يتوهم لبس"^٣

٢/ القرآن نص معجز ببيانه، نزل منجما على النبي محمد ﷺ، وقد تكون حادثة معينة سببا لنزول بعض آياته، فلا يمكن تفسير النص القرآني بمعزل عن سبب نزولها فيكون لذلك السبب تأثير في توجيه الآية

^١. تمام حسان، الأصول في النحو العربي دراسة أبستمولوجية للفكر اللغوي عن العرب، ص ١٨٩

^٢. محمود حسن الجاسم، تأويل النص القرآني وقضايا النحو، ص ١٠٣

^٣. القطب، هميان الزاد إلى دار المعاد ج ١٥، ص ١٠٠، ١٠١

نحويا، ومن جانب آخر وردت أحاديث وروايات تفسر بعض الآيات وتبين المراد منها، وعلم النحو مرتبط بالمعاني ويظهر ذلك بجلاء في ظاهرة الإعراب إذ هو فرع المعنى فكان لتلك الروايات حين تشرح معنى من المعاني أثر في التوجيه النحوي لمفردات وتراكيب القرآن الكريم.

لهذين السببين كان القطب حين يوجه الآيات نحويا يعتمد على موجهات من داخل النص، وموجهات من خارج النص، . خاصة وأنا وصفنا تفسيره بالموضوعي . لتوجيه التراكيب الموافقة للقواعد أو المخالفة لها نحويا وهو ما أدى إلى اتساع الدلالة عنده على وفق هذين المبدئين وسأدرس القواعد والموجهات في مبحثين:

المبحث الأول : الموجهات الداخلية

المبحث الثاني: الموجهات الخارجية:

المبحث الأول : الموجهات الداخلية

تتمثل الموجهات الداخلية للنص في الأمور الآتية:

أولاً: القواعد النحوية

القاعدة هي "حكم كلي منطبق على جميع جزئياته لتعرف على أحكامها منه"^١ وتعرف كذلك بأنها "أمر كلي منطبق على جميع جزئياته عند تعرف أحكامها منه"^٢ وعُرفت بتعريفات أخرى أغلبها يندرج في هذا المفهوم، فتدور حول حكم نحوي عام تطبق عليه الجزئيات، وتطبق تلك الجزئيات يكون بأحد طريقتين: إما أن تندرج تحت ذلك الحكم العام جزئيات من باب نحوي واحد، أو تندرج تحته جزئيات من أبواب نحوية شتى، والذي يهمننا في هذا الجانب هو النوع الثاني وهي القاعدة النحوية التي تفسر ظواهر متعددة من أبواب نحوية مختلفة، وأعتقد أنّ هذا التقسيم في القواعد متسلل إلى النحو من الفقه وهو تداخل يفرضه اتحاد الزمن في نشأة العلوم الإسلامية التي أحدثها نزول القرآن الكريم، فالفقهاء يفرقون بين القاعدة والضابط "الضابط لديهم هو ما اندرج تحته فروع من باب فقهي واحد" والقاعدة الفقهية "هي التي تندرج تحتها مسائل فرعية من أبواب فقهية متنوعة"^٣ فالنظام النحوي يشمل قواعد يطردها النظام اللغوي، تلك القواعد تفرّق بين ما اندرج تحت باب وما تفرق في أبواب دعانا إلى القول بتداخل المصطلح الفقهي مع المصطلح النحوي.

إنّ قواعد التوجيه التي تُعيها، هي الكليات التي تندرج تحتها فروع نحوية من أبواب متفرقة، وهي التي سماها أبو حيان "بالقواعد الكلية"^٤ وعرفها تمام حسان بأنها "الضوابط المنهجية التي وضعها النحاة؛ ليلتزموا بها عند النظر في المادة اللغوية سماعاً كانت، أم استصحاباً، أم قياساً، التي تستنبط لاستخراج الحكم"^٥ يشير تمام حسان في تعريفه إلى مرحلتين لهذه القواعد: المرحلة الأولى مرحلة استنباط القواعد من الكلام العربي المحتج بعربيته، والمرحلة الثانية استعمال هذه القواعد لضبط الكلام المستعمل خارج عصور الاحتجاج، وقد ساق القطب العصور التي تدخل في دائرة الاستشهاد ممثلاً لها بالرجال الذين يُستشهد بشعرهم وذاكر النقيض بالذين لا يمكن أن يعتد بشعرهم في وضع قواعد النحو وأسسها حيث يقول "والحدث بإسكان الحاء وفتح الدال الشاعر الذي أحدثه الله . جلّ وعلا . بعد الصدر الأول

^١ . خالد بن عبد الله بن أبي بكر بن مُجد الجرجاوي الأزهرى،، شرح التصريح على التوضيح أو التصريح بمضمون التوضيح في النحو ،

ج ١ ص ١٠٦، دار الكتب العلمية ، بيروت، لبنان، ط ١، ١٤٢١ هـ ٢٠٠٠ م

^٢ . مُجد بن علي ابن القاضي مُجد حامد بن محمد صابر الفاروقي الحنفي التهانوي، موسوعة كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم

ج ٢ ص ١٢٩٥، تحقيق، علي دحروج ، مكتبة لبنان ناشرون - بيروت، ط ١، ١٩٩٦ م

^٣ . مُجد مصطفى الزحيلي، القواعد الفقهية وتطبيقاتها في المذهب الأربعة، ج ١ ص ٣٢، دار الفكر دمشق، ط ١، ١٤٢٦ هـ ٢٠٠٦ م

^٤ . أبو حيان ، البحر المحيط، ٥٣٦/١

^٥ . تمام حسان، الأصول في النحو العربي، ص ١٨٩ ، ١٩٠

من الإسلام، كحبيب بن أوس والبحري وأبي نواس، ولا يستشهد بكلامهم؛ لأنهم بعد فساد الألسنة، ويقابلهم الجاهليون كامريء القيس وزهير والمخضرمون وهم من أدرك الجاهلية والإسلام كحسان وليبد، والمتقدمون من أهل الإسلام كالفرزدق وجريز ويستشهد بكلامهم^١ فالقطب يحصر دائرة الاستشهاد في ثلاث طبقات: الجاهليون والصدر الأول من الإسلام والمتقدمون من أهل الإسلام، وما عداهم لا يستشهد بشعره وإن ورد فهو على سبيل التمثيل لا الاستشهاد وعلة عدم الاستشهاد بهم "فساد الألسنة" هذا الفساد نتج من احتكاك العرب بغيرهم من الشعوب حين توسعت الدولة الإسلامية لذا؛ نجد القطب تطبيقاً لتقسيمه عصور الاستشهاد لا يحتج بتعدي الفعل أظلم في قول حبيب بن أوس:

هما أظلما حالي ثمت أجليا ظلاميهما عن وجه أمرد أشيب

ويسوق العلة المانعة من الاستشهاد بكلامه "لأنه من المحدثين لا يُستشهد بكلامه في اللغة والنحو والصرف ونحو ذلك، لكنه عند قومنا ثقة من علماء العربية، فيجعل ما يقوله بمنزلة ما يرويه"^٢

وقد استعان المفسرون بهذه القواعد لتحليل التراكيب القرآنية فوجدوا دائرة بكثرة في التفاسير لاسيما الموسوعية منها أو المشتغلة على اللغة فحسب، والقطب يستعمل هذه القواعد كغيره من المفسرين في إثبات حكم نحوي أو ترجيح رأي أو توجيه أو مفاضلة بين الأوجه أو التأويل أو رد وجه نحوي أو تسويغ وجه أو منعه فقد حكم مثلاً بالقلة على رفع اسم الفاعل لما بعده من غير أن يعتمد على نفي أو استفهام في قراءة أبي حيوه ﴿وَدَانِيَةً عَلَيْهِمْ ظِلُّهَا﴾ [الأنسان: ٤١] برفع "ظلال على أنها فاعل أغنى عن الخبر على قلة حيث لم يتقدم نفي أو استفهام"^٣ إن القاعدة التي عدل عنها القطب في الحكم على هذا التركيب بالقلة هي قاعدة الاعتماد على الكثرة في إثبات الأحكام النحوية، التي سادت في الدرس النحوي فيحمل الكلام على الكثير الشائع، ومع أن المسألة خلافية بين نخاة المدرستين^٤ إلا أنه لم يرجح أحدهما وإنما اكتفى بوصف التركيب أنه قليل مقارنة برفع المشتق لما بعده حين يعتمد على نفي أو استفهام.

ومما كانت فيه القاعدة النحوية موجهة للتركيب قول الله تعالى ﴿فَقَلِيلًا مَّا يُؤْمِنُونَ﴾ [بقرة: ٨٨] فقد منع القطب أن تكون ما نافية وجعلها "صلة لتأكيد القلة أي يؤمنون إيماناً قليلاً قلة دقيقة"^٥ واستبعد حملها على النفي لأن؛ "ما نافية الصدر فلا يعمل ما بعدها فيما قبلها، وهنا قد عمل

^١ . القطب، هميان الزاد إلى دار المعاد ج ١ ص ٣١٨

^٢ . نفسه، ج ١ ص ٣١٦

^٣ . نفسه، ج ١٥ ص ١٠٢

^٤ . ينظر تفصيل الخلاف: محمد بن عمار بن مسعود بن درين، أثر الأخفش في الكوفيين وتأثيره بهم، ص ٨١، جامعة الإمام محمد بن سعود،

ط ١٤٠٩، ٢٠٠٨م

^٥ . القطب، هميان الزاد إلى دار المعاد ج ٢ ص ١٦٦

عمل ما بعدها فيما قبلها فليست نافية^١ هذا من جانب التركيب فمجيء ما بعدها في التركيب عاملاً فيما قبلها منع حملها على النفي، ومن جانب آخر حملها على النفي يكون فيه إيهاماً ولبساً في المعنى "فإن المعنى المقصود على النفي أنهم لا يؤمنون ولو إيماناً قليلاً ، واللفظ يوهم أن الإيمان القليل لا يؤمنونه ولكن يؤمنون الإيمان الكثير ، وهذا لا يصح ، والقلة في الآية على أصلها"^٢ إن القطب خرج التركيب بالاعتماد على قواعد العوامل النحوية" فما لا يعمل ما بعدها فيما قبلها"

إن القواعد التي استعملها القطب تتوزع بين قواعد متعلقة بأصول النحو وقواعد أخرى متعلقة بثنائيات لها علاقة بالأصول النحوية سأتناولها فيما يأتي :

(١) القواعد المتعلقة بأصول النحو :

قام النحو على أسس وقواعد تسمى أصول النحو حفظت العربية من اللحن في زمن توسع الدولة الإسلامية، وحفظتها كذلك من عشوائية الاستعمال في العصور الممتدة بعد ذلك، وكان لها أثر في تأويل التراكيب المتلوة في آيات القرآن الكريم ، وسأسرد تلکم الأصول بما يتضح معه أثرها في التأويل .

أ) السماع

السماع أصل من أصول النحو ولا نغالي إن قلنا هو أساس تلکم الأصول، فقد تتبع اللغويون والنحاة الأعراب يشافهونهم ناقلين عنهم لغة عربية فصيحة لم تغيرها الحضارة ولم تفسدها المدنية، فالسماع هو "الأساس الأول الذي دونت بموجبه اللغة؛ لأنه الطريق الطبيعي إلى تعرف كنه اللغة وتبين خصائصها، وهو أقرب سبيل إلى ضبط العربية ومعرفة المستعمل منها"^٣ ونفهم من كلام القطب أنه يجعل السماع في صدر تفسيره اللغوي ويقدمه على ما سواه من أصول النحو في تفسير قوله الله تعالى ﴿وَلَوْلَا أَنْ ثَبَّتْنَاكَ لَقَدْ كِدْتَ تَرْكُنْ إِلَيْهِمْ شَيْئًا قَلِيلًا﴾ [الإسراء: ٤٧] "أي ركوناً قليلاً فشيئاً مفعول مطلق واللام في قوله لقد كدت إلخ هي اللام التي تقع في جواب أولاً وجملة قد وما بعدها جواب أولاً فيفيد ذلك أنه - ﷺ - لم يركن ولم يقارب الركون لأن مقارنته منفية بوجود التثبيت من حيث أن لولا حرف امتناع لوجود ولكن لا أحفظ شاهداً من كلام العرب على جواز كون جواب لولا مصدراً بقدر فعل جواب لولا محذوف أي لولا أن ثبتناك لفتنوك"^٤ فالقطب جعل المعنى مقدماً وفسره على أساس المعنى المراد من الآية ووجهه نحوي على هذا الأساس مع إشارته أنه لم يحفظ شيئاً عن العرب يرتكن إليه في توجيهه النحوي،

^١ . القطب ، هميان الزاد إلى دار المعاد ج ٢ ص ١٦٦

^٢ . نفسه ، ج ٢ ص ١٦٦

^٣ . خديجة الحديثي ، الشاهد وأصول النحو في كتاب سيبويه ، ص ١٣٤ مطبوعات جامعة الكويت ، ١٣٤٩ هـ ، ١٩٧٤ م

^٤ . القطب ، هميان الزاد إلى دار المعاد ، ج ٢/٩ ص ٢٦٦

فكأنه بحث أولا في معجمات العرب فلم يظفر بما يسعفه فيها لتخريج التوجيه بما يتفق مع المعنى الذي يريده.

وما دام السماع بهذه المنزلة، ففيه ما يمكن الاعتماد عليه في تخريج وتأويل وتوجيه التركيب القرآني الفريد المعجز إذ نزل بلغة العرب، وقد تنبه الصحابة إلى أهمية المسموع في تفسير مفردات وردت في القرآن الكريم فقد كان ابن عباس يلجأ إلى شعر العرب لفهم القرآن الكريم حيث يقول "إذا قرأتم شيئا من كتاب الله فلم تعرفوه فاطلبوه في أشعار العرب، فإن الشعر ديوان العرب، وكان إذا سُئل عن شيء من القرآن أنشد فيه شعرا"^١ وكان يقول "إذا سألتكم عن شيء من غريب القرآن فالتمسوه في الشعر، فإن الشعر ديوان العرب"^٢ وقد ساق القطب مروية عن عمر الخطاب تدلل على مدى اعتمادهم على الشعر وكلام العرب وذلك حين سئل وهو على المنبر عن معنى قوله تعالى ﴿أَوْ يَأْخُذْهُمْ عَلَىٰ تَخَوُّفٍ﴾ [النمل: ٧٤] فسكت الحاضرون فقام شيخ من هذيل فقال "هذه لغتنا التخوف التنقص" فقال هل تعرف العرب ذلك في أشعارها قال : نعم، قال شاعرنا:

تخوّف الرجل منا تامكا قدرا كما تخوف عود النبعة السفن

فقال عمر: "أيها الناس عليكم بديوانكم لا يضل" قالوا: وما ديواننا؟ قال "شعر الجاهلية، فإن فيه تفسير كتابكم"^٣ وتأكيذا لهذا المعنى يسوق القطب شاهدا شعريا للنابعة يبين فيه معنى كلمة التخوف:

تخوفهم حتى أذل سرائهم بطعن ضرار بعد قبح الفضائح

ولا يعدم كتاب تفسير من كلام العرب شعره ونثره في الاعتماد على تبيان معاني مفردات وتأويل تراكيب، وهذا ما نجده عند القطب فيعمد إلى الشعر المروي ليفسر مفردة ويؤيد معناها بما ورد عن العرب فقد فسّر الندّ بمعنى المثل الذي لا يعادى ولا يقاوم واستشهد لهذا المعنى بقول جرير:

أتيما تجعلون إليّ ندا وما تيم لدى حسب نديدي^٤

وذكر كذلك أن المعنى المعجمي لكلمة "سورة" في قوله تعالى ﴿فَأَتُوا بِسُورَةٍ مِّمِّثْلِهِ﴾ [البقرة: ٣٢] بأنها المنزلة الرفيعة وسميت بذلك ؛ لأنها مرتفعة الشأن واستشهد لهذا المعنى بقول النابعة:

ألم تر أن الله أعطاك سورة ترى كل ملك دونها يتذبذب^٥

^١. أبو علي الحسن بن رشيق القيرواني الأزدي، العمدة في محاسن الشعر وآدابه ج ١ ص ٣٠، تحقيق، محيي الدين عبد الحميد، دار الجيل، ط ٥، ١٤٠١هـ ١٩٨٠م

^٢. عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي، المزهر في علوم اللغة وأنواعها، ج ٢ ص ٢٦١، تحقيق فؤاد علي منصور، دار الكتب العلمية بيروت، ط ١، ١٤١٨هـ ١٩٩٨م

^٣. ينظر: القطب، هميان الزاد إلى دار المعاد ج ١/٩ ص ٢٣٦، ٢٤٦.

^٤. نفسه، ج ١ ص ٣٣٩

^٥. نفسه، ج ١ ص ٣٤٣

إذن فالقطب يجعل الشواهد الشعرية دليلاً لحمل كلمة في القرآن على معنى من المعاني وفيه تبيان ورودها بذلك المعنى عن العرب . وفي المقابل يستبعد معنى يذكره المفسرون؛ لأنه لم يرد في كلام العرب كما في قوله تعالى ﴿ وَجَعَلُوا لَهُ مِنْ عِبَادِهِ جُزْءًا ﴾ [II زخرف ٥٢] فقد فُسِّرَ الجزء بأنه الملائكة والولد والأنثى فاستبعد القطب تفسيره بالأنثى لأنه "زعم بعض أن الجزء بمعنى الأنثى؛ لأنَّ حواء جزء من آدم، وليس ذلك في لغة العرب ، ولا تفسر به الآية"^١

وقد ترددت عبارات في الهميان تؤذن باعتماده مصدرا من مصادر التوجيه عند القطب منها "وهذه الزيادة مقصورة على السماع" و "بل ما ورد من ذلك قصر على السماع أو أول" و "تاء المبالغة في غير صيغ المبالغة مقصورة على السماع" و "هذا مشهور كلام العرب"

وكما يعتمد القطب على ما سُمِعَ من كلام العرب في تفسير المعاني المعجمية لبعض الكلمات، يستشهد كذلك بالمسموع لتفسير تركيب ورد على خلاف القاعدة، فاستشهد لإضافة بين إلى ذلك في قوله تعالى ﴿ قَالَ إِنَّهُ يَقُولُ إِنَّهَا بَقَرَةٌ لَا فَارِضٌ وَلَا بِكْرٌ عَوَانٌ بَيْنَ ذَلِكَ فَافْعَلُوا مَا تُؤْمَرُونَ ﴾ [II بقرة: ٨٦] بقول امرئ القيس:

قفا نبك من ذكرى حبيب ومنزل
بسقط اللوى بين الدخول فحومل

لما اشتمل على الدخول على أماكن صحت إضافة بين إليها"^٢ يسوق القطب سببين لصحة إضافة (بين) إلى (ذلك) فيقول "بين ذلك المذكور من الفارض والبكر ولوقوع الإشارة إلى شيئين"^٣ يشير القطب بهذا التأويل إلى أمرين وردا في التركيب وهما: أن كلمة بين تدل على شيئين فصاعداً، واسم الإشارة ذلك يدل على المفرد المذكور، وفي التركيب عاد على مؤنثين؟ فالتزم تأويلاً أيّده بما ورد في كلام العرب من جواز ذلك في بيت امرئ القيس في مطلع معلقته المشهورة، ولعلّ الزمخشري كان أكثر وضوحاً في إثارة الإشكال الماثل في الآية حين تساءل عنه بقوله "كيف جاز أن يُشار به إلى مؤنثين؟ وإنما هو للإشارة إلى واحد مذكر؟ قلت جاز ذلك على تأويل ما ذكر وما تقدّم، للاختصار في الكلام"^٤ وإنما كان اختصاراً لأن "ذلك تنوب عن الجمل فتقول ظننت زيدا قائماً، فتقول: ظننت ذلك"^٥ وما يهمهم هو تخريج القطب للجواز بالاعتماد على شاهد من شواهد العرب، فكان الشاهد المسموع مدعماً مؤيداً لتأويل بعض الألفاظ التي ظهرت أنها مخالفة للمستعمل.

^١ . القطب ، تيسير التفسير ج ١٣ ص ٨٣

^٢ . القطب ، هميان الزاد إلى دار المعاد ج ٢ ص ٩٣

^٣ . نفسه ، ج ٢ ص ٩٣

^٤ . الزمخشري ، الكشاف ، ج ١ ص ١٥٠

^٥ . الزجاج ، معاني القرآن وإعرابه ، ج ١ ص ١٣٦

ومما استشهد به القطب من كلام العرب في تأويل التراكيب تعرضه لتسويغ الابتداء بالنكرة في قوله تعالى ﴿فَوَيْلٌ لِلَّذِينَ يَكْتُبُونَ الْكِتَابَ بِأَيْدِيهِمْ ثُمَّ يَقُولُونَ هَذَا مِنْ عِنْدِ اللَّهِ﴾ [II بقرة: ٩٧]؛ لأنه جاء على طريقة الدعاء في كلام العرب، وليس بدعاء حقيقة؛ لأنه تعالى مالك كل شيء وقادر على كل شيء^١

لا يكتفي القطب بتفسير تركيب والاستدلال له من كلام العرب بل يكون ما سُمع عن العرب في معنى من المعاني مرجحاً لوجه إعرابي على غيره من الوجوه كما في قوله تعالى ﴿فَكَفَّرْتَهُ إِطْعَامَ عَشْرَةِ مَسْكِينٍ مِنْ أَوْسَطِ مَا تُطْعَمُونَ أَهْلِيكُمْ أَوْ كِسْوَتُهُمْ أَوْ تَحْرِيرُ رَقَبَةٍ﴾ [المائدة: ٩٨] فيجعل كلمة كسوة "مصدراً" ويجعله أقرب من وصفه بـ "اسم للثوب" فيقول "مصدر مضاف لما هو في المعنى مفعول به معطوف على إطعام، وإن علقنا من أوسط ببديل محذوف كما مر في العطف على هذا البديل أو المبدل منه، والراجح حينئذ العطف على البديل؛ لأنه يراد في كلام العرب بالذات، ويجوز أن يكون كسوة اسماً للثوب غير مصدر فيقدر مضاف أي أو اعطاء كسوتهم، والأولى ما ذكرته لعدم الحذف فيه"^٢

وقد يرى القطب رأياً في تركيب معين ويستحسن قولاً، مخالفاً بذلك القول ما يذهب إليه المفسرون ومعمده في ذلك ورود مثل ذلك التركيب في كلام العرب ويحمله على ذات الدلالة المتحصلة من الكلام العربي، وقد خرج القطب على هذا، التكرار في قوله تعالى ﴿إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا ثُمَّ كَفَرُوا ثُمَّ آمَنُوا ثُمَّ كَفَرُوا ثُمَّ أَرَادُوا كُفْرًا لَمْ يَكُنِ اللَّهُ لِيَغْفِرْ لَهُمْ وَلَا لِيَهْدِيَهُمْ سَبِيلًا﴾ [الشع: ٧٣١] بوروده عن العرب فقد استحسن أن يكون معنى الآية "هو أن المراد مطلق المنافقين بفعل الكبائر بأن يطيعوا، ثم يعصوا بفعل الكبيرة، ثم يطيعوا ثم يعصوا كذلك، وليس ذلك مرتين فقط حتماً، بل بحسب ما اتفق وتكرر منهم ولو مائة مرة أو أكثر، وقد كثر في كلام العرب ذكر الشيء مرتين، والمراد أكثر كقولك علمته الكتاب باباً باباً"^٣

وقد يردّ القطب رأياً في توجيه تركيب قرآني؛ لأنه لم يرد عن العرب كما في قوله تعالى ﴿وَإِنْ كَانَتْ لَكَبِيرَةً إِلَّا عَلَى الَّذِينَ هَدَى اللَّهُ﴾ [II بقرة: ٣٤١] فقد ذهب الكوفيون إلى أن "إن نافية واللام بمعنى إلا"^٤ وقاعدة الكوفيين في جميع القرآن وغيره، أن يجعلوا أن المخففة نافية لا مخففة، واللام

^١ . القطب ، هميان الزاد إلى دار المعاد ، ج ٢ ص ١٣٠

^٢ . نفسه ، ج ٥ ص ٥٦٢

^٣ . نفسه ، ج ٥ ص ٢٠٩

^٤ . نفسه ، ج ٢ ص ٣٧٦

بعدها بمعنى إلا، ويرد أنه لم يجئ في كلام العرب، ما جاء لزيد، أي إلا زيد، أي إلا زيدا^١

لا يكتفي القطب بالاعتماد على المسموع في تفسير مفردات وتعليل تراكيب بل يجعل المسموع عن العرب طريقا لدراء شبه يتوقع أن يتعلق بها الكفار للطعن في بعض الصور والأمثال التي يضرها الله تعالى في القرآن الكريم فمثلا في قوله تعالى ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يَسْتَحْيِي أَنْ يَضْرِبَ مَثَلًا مَّا بَعُوضَةً فَمَا فَوْقَهَا﴾ [بقرة: ٦٢] يعلل القطب ضرب المثل بالشيء الحقير للكفار؛ لأنها تناسبهم وتناسب أفعالهم فيقول "وأما كون التمثيل بالأشياء الحقيرة، فلكون الكفرة وأفعالهم وأقوالهم واعتقادهم أحقر الأشياء، فلا يحسن التمثيل لهم إلا بالأشياء الحقيرة . وإنما يكتال لكل شيء بما يناسبه"^٢ ثم يورد جملة من الأمثال المسموعة عن العرب تؤيد هذا التمثيل وتشهد على استعماله فيقول "وجاء في كلام العرب : أسمع من قراد، وأطيش من فراشة، وأضعف من فراشة، وأحقر من ذر، وأجمع من غلة، وألح من ذبابة، وأعز من مخ البعوض، وأضعف من بعوضة، وكلفتني مخ البعوض، وأصرد من جرادة، وأكل من السوس"^٣ فالوارد في هذا الأمثال مما هو حقير، وحقارة البعوضة بالنظر إلى مقياس الرائي في ذلك الزمن وإلا فإن العلم يثبت قدرة الله وبديع صنعه في خلق البعوضة التي يعجز عنها البشر. وقد نعى القطب على القشيري أنه لا يعرف كلام العرب حين قال "إن العفو لا يكون إلا عن ذنب" وذلك حين تعرض لتفسير قول الله تعالى ﴿عَفَا اللَّهُ عَنْكَ لِمَ أَذْنَتْ لَهُمْ﴾ [التوبة: ٣٤] والقطب خرّجها على أنها استفتاح بخير كما يقال "أعزك الله ، وأصلحك الله ما فعلت في أمري ، ولا ذنب هناك، أو خلاف الأولى"^٤

اتضح لنا مما أوردنا في تعامل القطب مع المسموع من كلام العرب بأنواعه أنه يفسر به مفردة من المفردات التي وردت في القرآن الكريم شأنه في ذلك شأن سابقه جاعلا وصية عمر وابن عباس في الاعتماد على ديوان العرب منهجا في التدليل على معاني بعض المفردات، ونجده يعتمد على المسموع في تحليل تركيب قرآني يظهر لرائيه أول مرة أنه يخالف القواعد التي سنّها واختطها النحاة فيؤيده ذلكم التركيب بورود مثله عند العرب، ويبتعد في الاعتماد على المسموع كذلك في دحض شبه ورد مكائد اعتقد أنها قد تكون مطعنا في التعبير بمثلها في القرآن الكريم فساق أمثالا ينطقها العرب ويتداولونها وحين وردت في القرآن قللوا من شأنها.

^١ . القطب ، تيسير التفسير ج ١ ص ٢٧٩

^٢ . القطب ، هميان الزاد إلى دار المعاد ج ١ ص ٣٨٧ ، ٣٨٨

^٣ . نفسه ، ج ١ ص ٣٨٨

^٤ . نفسه ، ج ٢/٧ ، ص ١٤٧ ، ١٤٨

ب) القياس

القياس أصل من أصول اللغة العربية نشأ مصطلحا يُداول في علم أصول الفقه وتسلسل إلى النحو، فأولاه النحاة عناية فائقة فذكروا تقسيماته وحدوده وشروطه وعلمه ومباحثه، عرّفه ابن الأنباري بأنه "حمل فرع على أصل بعلة، وإجراء حكم الأصل على الفرع"^١ وعرّفه المخزومي بقوله "حمل مجهول على معلوم، وحمل ما لم يسمع على ما سمع، وحمل ما يجدد من تعبير على ما اختزنته الذاكرة و وعته من تعبيرات وأساليب كانت قد عُرفت أو سُمعت"^٢ إذن فالقياس مبني على السماع إذ "يعمدون إلى السماع إذا كان المنقول عن العرب مستفيضا بحيث يطمئن إليه أنه كثير في كلامهم كثرة أرادوا معها القياس عليه"^٣ وقد أورد القطب تطبيقا لقاعدة القياس على الكثير، وهو مجيء المصدر على وزن مفعال مثل "الميثاق مصدر بوزن مفعال كالميعاد بمعنى الوعد، ومجيء المصدر بوزن مفعال قليل، يحفظ ولا يقاس عليه"^٤ ومنه تأنيث اسم المكان حين جعل القطب مثابة في قوله تعالى ﴿وَإِذْ جَعَلْنَا الْبَيْتَ مَثَابَةً لِّلنَّاسِ وَأَمْنًا﴾ [البقرة: ٥٢١] موضع ثواب وعلى هذا التفسير يكون اسم مكان "وتأنيث أسماء المكان والزمان والمصدر الميمي يحفظ ولا يقاس عليه"^٥ ومن المواضع التي نص القطب على منع القياس عليها قوله تعالى ﴿فَلَا صَدَقَ وَلَا صَلَّى﴾ [القيامة: ١٣] حيث يقول "ولا تدخل لا النافية على الماضي الخبري إلا إن تكررت إلا ما شدد، ولا يقاس عليه على الصحيح"^٦ و "الفتية جمع فتى وهو الشاب وهذا الجمع غير مقيس"^٧ ويبدو لي أن منعه للقياس بسبب قلته؛ لأنه ذكر الشذوذ، والشاذ ما كان قليلا. وما كان من التركيب محتمل بأن يحمل على غير المقيس حمله عليه كما في قوله تعالى ﴿فَالْيَوْمَ لَا تُظَاهِرُ نَفْسُ شَيْعًا وَلَا تُجْزَوْنَ إِلَّا مَا كُنْتُمْ تَعْمَلُونَ﴾ [الحج: ٤٥] أي لا بما فحذف الجار وحذفه غير مقيس على المشهور إلا مع أن وإن وكى وبعض لا يحمل الكلام عليه ما وجد عنه مندوحة"^٨ ومن تطبيقات القطب للقياس أنه يخرج الآية على وجه إعرابي ثم ينص على أنه لا يقاس عليه دون أن يعلل عدم القياس عليه كما في قوله تعالى ﴿الْمَرْثَلَاءِ أَيُّتُ الْكِتَابِ وَالَّذِي أُنْزِلَ إِلَيْكَ مِن

١. أبو البركات عبد الرحمن كمال الدين بن محمد الأنباري، لمع الأدلة في أصول النحو مطبوع مع كتاب الإعراب في جدل الإعراب

ص ٩٣، تحقيق، سعيد الأفغاني، مطبعة الجامعة السورية، ١٣٧٧هـ ١٩٧٥م

٢. مهدي المخزومي، في النحو العربي نقد وتوجيه، ص ٢٠

٣. سعيد الأفغاني، في أصول النحو، ص ٧٨، ٧٩ المكتب الإسلامي، ١٤٠٧هـ ١٩٨٧م

٤. القطب، هميان الزاد إلى دار المعاد ج ١ ص ٣٩٧

٥. نفسه، ج ٢ ص ٣٠٩

٦. نفسه، ج ١٥ ص ٩٤

٧. نفسه، ج ١٠/١، ص ٢١

٨. نفسه، ج ٢/١٢، ص ٣٣٤

رَبِّكَ الْحَقُّ وَلَكِنَّ أَكْثَرَ النَّاسِ لَا يُؤْمِنُونَ ﴿١﴾ [الرعد: ١] فعدد الأوجه الإعرابية بقوله "...ويجوز عطف الذى على الكتاب عطف عام على خاص، قيل : أو صفة على أخرى، فيكون الحق نعتا لآيات ولو منفردا مذكرا على أنه مصدر نعت به، ولا يقاس عليه أو آيات بدل تلك أو عطف بيان والحق خبر تلك" ثم يذكر أن الحق يكون نعتا لآيات لا يقاس عليه . إذن فالقطب يجعل مبدأ القياس على الكثرة مرجعا يتأول به كثيرا من المفردات خاصة في مجال الصرف، وما كان قليلا ينص على أنه يحفظ ولا يقاس عليه.

وقد قاس القطب "إلا" على "لكن" في قوله تعالى ﴿طه﴾ مَّا أَنْزَلْنَا عَلَيْكَ الْقُرْآنَ لِتَشْقَى ﴿٢﴾ إِلَّا تَذَكُّرَةً لِّمَن يَخْشَى ﴿٣﴾ [طه: ٢: ٣] فقد حمل إلا في هذا السياق على الاستثناء المنقطع إذ لا يوجد في السياق مستثنى منه فجعل معنى إلا الاستدراك فتدل على ما تدل عليه لكن، حيث يقول "استثناء منقطع أي لكن أنزلناه تذكرة والأصل إلا تذكيراً؛ لأن اللام صحيحة وليس بدلا من محل لتشقى؛ لأن الشقاوة غير التذكرة" وحملها على قوله تعالى ﴿مَا يُرِيدُ اللَّهُ لِيَجْعَلَ عَلَيْكُمْ مِنْ حَرَجٍ وَلَكِنْ يُرِيدُ لِيُطَهِّرَكُمْ وَلِيُتِمَّ نِعْمَتَهُ عَلَيْكُمْ لَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ﴾ [المائدة: ٦] ليجعل عليكم من حرج كقوله: "ما أنزلنا عليك القرآن لتشقى . إلا تذكرة لمن يخشى" ومثل هذا الاستثناء في طه الاستدراك هنا قوله: "وَلَكِنْ يُرِيدُ لِيُطَهِّرَكُمْ وَلِيُتِمَّ نِعْمَتَهُ عَلَيْكُمْ" أي ولكن يريد التطهير وإتمام النعمة، أو ولكن يريد الأمر بذلك ليطهركم"^١

لا ينكر القطب قياسا جاء على خلاف قواعد القياس فقد ذكر توجيه التفتازاني الجملة "أعدت للكافرين في قوله تعالى ﴿فَاتَّقُوا النَّارَ الَّتِي وَقُودُهَا النَّاسُ وَالْحِجَارَةُ أُعِدَّتْ لِلْكَافِرِينَ﴾ [البقرة: 42] على أنها صلة ثانية للتي؛ لأنه أجاز تعدد الصلة بلا تبعية كما يجوز تعدد الحال والخبر والصلة بلا تبعية" وقد وصف القطب التفتازاني بأنه "أبدع في تعدد الصلة بلا تبعية ولا بأس به"^٢ ووجه القطب الجملة على أنها نعت للنار وأن المراد بالنار الجنس ولو كانت أل للعهد؛ لأن المعهود نار كثيرة يصلح كل جزء منها لهؤلاء المخاطبين" ويبدو لي أن توجيه التفتازاني والقطب يقتربان من حيث إن الأسماء الموصولة ذريعة يتوصل بها نعت المعارف بالجمل إذ المعروف أن الجمل بعد المعارف أحوال وبعد النكرات صفات فلما أرادوا وصف المعارف بالجمل استعانوا بالموصول، وكونها وصف أو صلة يجمعهما الوصف للنار بتوجيهين مختلفين وبنظرين متباينين في التوجيه متفقان في النتيجة.

^١ . القطب ، هميان الزاد إلى دار المعاد ، ج ٥ ، ص ٣٤١ ، ٣٤٢

^٢ . نفسه ، ج ١ ص ٣٥٩

عرضنا فيما مضى لأصلين من أصول النحو كانا موجّهين لتأويل تراكييب القرآن الكريم عمد إليهما القطب فرجح قضية على أخرى أو فسّر تركيبا ورد به القرآن الكريم لكنه قد يعرض تعارض السماع والقياس فيصلحان لتفسير تركيب واحد وقد حسم القطب مسألة تعارضهما بتقديم السماع على القياس بقوله "والقول باستعمال القياس ولو فيما ورد فيه السماع مردود" ^١ وهو مبدأ يقرره ابن جني في كتابه الخصائص بقوله "إذا أدك القياس إلى شيء، ثم سمعت العرب نطقت فيه بشيء آخر على قياس غيره فدع ما كنت عليه"

(٢) القواعد المتعلقة بالثنائيات :

(أ) الأصل والفرع :

إن ثنائية الأصل والفرع صاحبت النحو منذ نشأته وشغلت حيزا من الدرس النحوي وارتبطت بنظرية القياس في النحو العربي، وكان لها أثر في تأويل المفسرين لآيات القرآن الكريم، فحمل كلمة أو تركيب في القرآن الكريم على ما يكون أصلا أولى من حمله على ما يكون فرعاً، والعدول من الأصل إلى الفرع يلزم منه وجود الدليل؛ لذا وجدنا القطب يستبعد عطف قوله تعالى "ولن تفعلوا" على قوله تعالى "لم تفعلوا" "لأن لن لا تلي إن الشرطية وإذا عطفت الجملة فكأنها تلتها" ^٢ ويصرّح بأن "حمل الآية على الشاذ خلاف الأصل" ^٣ وحمل الفعل (جعل) في قوله تعالى ﴿أَتُرِيدُونَ أَنْ تَجْعَلُوا لِلَّهِ عَلَيْكُمْ سُلْطَانًا مُبِينًا﴾ [البند ٤٤١:٤١] على أصله فالتمس للجار والمجرور بعده متعلقا يتناسب مع المحافظة على أصل عمل الفعل (جعل) في أنه يتعدى إلى مفعولين فوجّه "شبه الجملة لله متعلق بمحذوف مفعول ثان لجعل، وعليكم متعلق بما يتعلق به لله على طريق تعدد المفعول الثاني" ^٤ وفي سبيل المحافظة على الأصل استبعد أن يكون أحدهما متعلقا بجعل والآخر متعلقا بمحذوف حال من سلطانا؛ لأنه "خلاف الأصل" ^٥ إذ الفعل جعل في أصل وضعه يتعدى إلى مفعولين وتغاير التعلق بين شبه الجملة الآتية بعده يُخرجه من هذا الأصل لذا؛ استبعد القطب هذا الوجه لمناهضته الأصل، وقد اعترض القطب على ابن هشام في تضعيفه إعراب غير في قوله تعالى ﴿غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلَا الضَّالِّينَ﴾ [الفاتحة: ٧] بدلا من الذين معتمدا على أن البديل بالمشتق ضعيف، فيورد القطب عليه اعتراضا بأن

^١ . القطب ، هميان الزاد إلى دار المعاد ، ج ٣ ص ٢٠٦

^٢ . نفسه ، ج ١ ص ٣٥٥

^٣ . نفسه ، ج ١ ص ٣٥٥

^٤ . نفسه ، ج ٥ ص ٢٢٢

^٥ . نفسه ، ج ٥ ص ٢٢٢

"لفظة غير ليست مشتقة وتأويلها بالمشتق مثل المخالف ومغاير لا يمنع إبدالها ولا يضعفه، فإن الاسمية غالبية عليها وتأويلها فرع" ^١ فالتزم القطب الأصل ولم يلجأ إلى التأويل لأنه فرع.

إن القطب يرجح رأيا على آخر تمسكا بالأصل فلا يعدل عنه إلى غيره ما دام التركيب يحتمل التمسك بالأصل، فجعل (من) في قوله تعالى ﴿فَمَنْ تَبِعَ هُدَاىَ فَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ﴾ [البقرة: ٨٣] شرطية حين احتملت أن تكون شرطية أو موصولة، فعدها القطب شرطية "ويرجح الشرطية الفاء بعدها؛ لأن أصله أن تكون بعدها لا بعد الموصولة، وكونها بعد الموصولة فرع وخلاف الأصل، وما هو إلا لشبهها بالشرطية" ^٢ وتمسكا بهذا الأصل يعترض القطب على من يرجح موصوليتها بالاعتماد على المقابل لها في قوله تعالى ﴿وَالَّذِينَ كَفَرُوا وَكَذَّبُوا بِآيَاتِنَا﴾ [البقرة: ٩٣] "فإنه ولو كان فيه تقوية للموصولة لكن أصالة الفاء في الجواب لا يقاومها التعبير بالموصول نظير تلك الجملة" ^٣ وينتصر لابن هشام حين جعل الكاف للتعليل وما مصدرية في قوله تعالى ﴿وَأَذْكُرُوهُ كَمَا هَدَيْتُكُمْ﴾ [البقرة: ٨٩١] "لأن الجر بالكاف أصل، وإلغاؤها فرع بإجماع، فكيف يدعي خروجها عن الجر يجعل ما كافة دون دليل مع إمكان إبقائها على الأصل يجعل ما مصدرية" ^٤ إذن فالقطب يتمسك بالأصل ما دام البقاء عليه ممكنا.

وقد ساق القطب قواعد عدة متعلقة بنظرية الأصل كانت موجهة لتأويل بعض آيات القرآن الكريم أذكر عددا منها ليظهر ذلكم الأثر في التوجيه :

١/ "الأصل عدم الكف" ^٥ وعلى هذه القاعدة وجه الأداة "ما" في قوله تعالى ﴿كَمَا ءَامَنَ النَّاسُ﴾ [البقرة: ٣١] على أنها مصدرية ولا يجوز أن تكون كافة معتمدا على أن الكف خلاف الأصل، ومثلها "ما" في قوله تعالى "فاذكروه كما هداكم إذ انتصر لقول ابن هشام أن الكاف للتعليل" لأن الجر بالكاف أصل، وإلغاؤها فرع بإجماع، فكيف يدعي خروجها عن الجر يجعل ما كافة دون دليل مع إمكان إبقائها على الأصل يجعل ما مصدرية" ^٦

^١. نفسه، ج ١ ص ١٥٦

^٢. القطب، هميان الزاد إلى دار المعاد ج ١ ص ٤٩٠

^٣. نفسه، ج ١ ص ٤٩١

^٤. نفسه، ج ٣ ص ١٢٦

^٥. نفسه، ج ١ ص ٢٧٠

^٦. نفسه، ج ٣ ص ١٢٦

٢ / "الأصل في الضمير الذي على صيغة المفرد أن يرجع إلى المفرد لا إلى الاثنين، والأصل في الضمير أن يرجع إلى ما صُرح به"^١

٣ / "الأصل في التعدية الهمزة لا الباء" وقد وجه القطب عليها نحويا الباء والهمزة في قراءة أبي حيوة "لأذهب الله بأسماعهم" فجعل الباء صلة ومدخولها مفعول به والهمزة للتعدية، واعتمد في تخريجه على ثنائية الأصل والفرع والكثرة والقلة "لأن الأصل في التعدية الهمزة لا الباء؛ ولأنها الكثير في التعدية والباء فيها قليلة بالشبه"^٢

٤ / الأصل في الضمير أن يعود إلى أقرب مذكور^٣ وتطبيقا لهذه القاعدة جعل القطب الهاء في قوله تعالى ﴿وَأَسْتَعِينُوا بِالصَّبْرِ وَالصَّلَاةِ وَإِنَّهَا لَكَبِيرَةٌ إِلَّا عَلَى الْخَاشِعِينَ﴾ [البقرة: ٥٤] عائدة على الصلاة لا غيرها "لأنها أقرب مذكور ولا يعاد الضمير إلى غيرها بلا دليل"^٤ ويحاول القطب بتطبيقه هذه القاعدة الابتعاد عن التكلف في التخريجات التي يمكن أن تكون مرجعا للضمير، ففي قوله تعالى ﴿وَأَتَى أَمْوَالَ عَلَى حَبِّهِ﴾ [البقرة: ٧٧] يسوق القطب احتمالات مرجع الضمير فيجوز أن يكون عائدا إلى "الموتى أو حب المال أو على حبه البر أو على حبه الإتياء" ثم يعود فيصحح من تلك المرجعيات ما يكون بعيدا عن التكلف وهو عوده على المال؛ لأنه "أقرب مذكور بلا تكلف معه ولا تأويل ولا يعود لغير الأقرب إلا للدليل"^٥

ب (ثنائية الكثرة والقلة :

إن التأويل النحوي لآيات القرآن الكريم يرتكن في تحليله على قواعد واصفة للغة العرب ومن تلك القضايا الواصفة التي سادت في الدرس النحوي ثنائية الكثرة والقلة فقد انبنى عليهما خلاف وجدل بين النحاة فأضحنا أصلا من أصول المدارس النحوية عليها تنبني أحكامهم وإليها ترجع تقعيداتهم حتى عرّفوا السماع بقيدي القلة والكثرة فهو "الكلام العربي المنقول النقل الصحيح الخارج عن حد القلة إلى حد الكثرة"^٦ فجعل النحاة الأكثر استعمالا أولى بتخريج آيات القرآن الكريم عليه من القليل "فلا يحسن حمل القرآن على غير الغالب"^٧ هذا هو الأصل الذي ذكره القطب لكنه قد يعدل عنه فيخرج بعض الآيات على غير الغالب، ومن ذلك اعتراضه على ابن مالك بتضعيفه إعراب أسباطا

^١ . نفسه، ج ١ ص ٣١٧

^٢ . القطب، هميان الزاد إلى دار المعاد، ج ١ ص ٣٢٣

^٣ . نفسه، ج ٢ ص ١٦

^٤ . نفسه، ج ٢ ص ١

^٥ . نفسه، ج ٢ ص ٤٧٦ ، ٤٧٧

^٦ . ابن الأنباري، لمع الأدلة في أصول النحو، ص ٨١

^٧ . القطب، هميان الزاد إلى دار المعاد، ج ١/٧، ص ٣١

بدلاً في قوله تعالى ﴿وَقَطَعْنَاهُمْ أَشْنَئَ عَشْرَةَ أَسْبَاطًا أُمَمًا﴾ [الأء راف: ٦١] واعتمد في تضعيف هذا الوجه على أمرين هما : أن المبدل منه في نية الطرح وليس هنا في نيته إذ لو طرح لفاتت الكمية؛ ولأن القرآن الكريم لا يحسن حمله على غير الغالب، فكان اعتراض القطب على الأول مبني على فهم معنى الإسقاط فهما مغاير لما عليه ابن مالك إذ ذهب إلى أن "ليس كون المبدل في نية الطرح بمعنى أنه يصح إسقاطه، بل بمعنى أن المقصود بالذات هو معنى البدل، فالمقصود بالذات هنا كون التقطيع على أسباط لا كمية الأسباط"^١ وعلى الاعتراض الثاني بأن "القرآن قد يحمل على غير الغالب"^٢ ونجد عند القطب في بعض تأويلاته مصطلحي الأشيع والأكثر حيث يقول "والتضمنين شائع في القرآن وغيره من كلام العرب وهو مرجوح بالنسبة إلى عدم التضمنين وهو الأصل"^٣ و "حذف الموصول شائع في كلام العرب"^٤ ويقصد القطب بالشيوع أحيانا الاستعمال بكثرة وذلك الاستعمال يسوغ مخالفة القاعدة؛ فالأصل أن يكون الحال مشتقا وينص القطب أنه يجوز أن يأتي الحال جامدا"^٥ إذا كان أصلا لصاحبه" ونعته بأنه "جائز شائع" وخرج عليه قوله تعالى ﴿ءَأَسْجُدُ لِمَنْ خَلَقْتَ طِينًا﴾ [الإسراء: ١٦] فكلمة طين "حال من هاء المحذوفة رابطة بين الصلة والموصول أي خلقته وهو طينا أو حال من الموصول وهو من كانه قيل أسجد له وهو طين في الأصل أو منصوب على نزع الخافض أي لمن خلقته من طين ومجيء الحال جامدة جائز شائع إذا كان أصلا لصاحبه"^٦ وإن كنا لا نجد فرقا بين أن يعرب حالا من المحذوف أو الموصول إذ كل واحد منهما يرجع إلى الإنسان، وإنما هو تخريج على ما درج عليه القطب من التوسع في تخريج الوجوه النحوية الجائزة.

إن القطب قد يسوق معاني مفردة من المفردات ويعين أحد تلك المعاني معنى مرادا للمفردة تكتسبه من خلال السياق ويقوي المعنى المختار شيوعه في اللغة كما في قوله تعالى ﴿وَلَا يَقْطَعُونَ وَادِيًا﴾ [التوبة: ١٢١] فذكر معاني كلمة الوادي بأنه "... منفرج بين الجبلين، أو أكمتين يسيل فيه السيل، ويطلق على المسيل مطلقا، ويطلق على الأرض مطلقا"^٧ ثم عقب بأن المعنى المراد في الآية هو

^١. القطب، هميان الزاد إلى دار المعاد، ج ١/٧، ص ٣١.

^٢. نفسه، ج ١/٧، ص ٣١.

^٣. نفسه، ج ٢، ص ٤٨٨.

^٤. نفسه، ج ٢، ص ٤٣٥.

^٥. نفسه، ج ٢/٩، ص ٢٣٩.

^٦. نفسه، ج ٢/٩، ص ٢٣٩.

^٧. نفسه، ج ٢/٧، ص ٢٩١.

الأرض "وهو شائع"^١ فالشيوخ عند القطب هو سبب من أسباب ترجيح معنى على آخر أو حمل الآية على ذلك المعنى.

ثانيا : المعجم

قد يكون بين المعجم والنحو تباين من جهة أن المعجم يدرس المفردات ومعانيها واشتقاقاتها، في حين أن النحو يدرس التراكيب والعلاقات بين المفردات داخل التركيب، بمعنى أن المعجم يدرس مفردات معزولة عن التركيب، والنحو بخلاف ذلك، هذه حقيقة يدركها من ينظر في المفردات التي تندرج تحت الفنين، ولا يعنى هذا الفصل المنهجي في الدراسة أنه لا توجد بين الفرعين وشائج وصلات، إذ إن كلا الفرعين يندرجان تحت علوم اللغة، والتركيب لا ينشأ إلا من المفردات المفرغة من الذاكرة العربية في تلك المعاجم، وكلاهما يعتمد على المسموع من كلام العرب وإن اختلفا في الطريقة والغاية، فغاية المعجمي الاحتفاظ بمفردات اللغة ومعانيها فيورد تلك المفردات مقرونة بشواهدا، وغاية النحوي وضع قواعد مجردة منضبطة تضبط أمر التراكيب فيقيس عليها متكلم العربية ويجذو حذوها، وقد تنبه النحاة القدامى إلى ما بين النحو والمعجم من وشائج وصلات فقالوا "الإعراب فرع المعنى" لذا وجب على العرب أولا أن يفهم معاني الكلمات التي يعربها، فبدون فهم المعاني لا يتأتى له أن يصنّف الكلمات في مواقعها النحوية، وقد أشار ابن هشام إلى هذه الحقيقة إذ "أول واجب على العرب أن يفهم معنى ما يعربه، مفردا أو مركبا، ولهذا لا يجوز إعراب فواتح السور على القول بأنها من المتشابه الذي اشتأثر الله بعلمه"^٢ وقد ذكر القطب أن فواتح السور تحتل أن يكون لها محل من الإعراب وتحتل عدم المحل، وذلك مبني على معرفة معاني هذه الحروف المقطّعة فإن "جعلت أبعاض كلمات أو أصواتا منزلة حرف التنبيه، ...أو إذا قلنا لا يعلم معانيها إلا الله،"^٣ فإنها لا محل لها من الإعراب، وإن جعلت "أسماء الله تعالى أو القرآن أو السورة فهي خبر أو مبتدأ أو مجرورة بحرف قسم مقدّر أو منصوبة على نزع"^٤ ولا يهمني في هذا الجانب معرفة رأي القطب وترجيحه لما يراه في تأويل هذه الأسماء، بقدر ما أود أن أشير إلى أن المعنى المعجمي موجه للإعراب والتأويل النحوي، إذ بمعرفة معاني هذه الحروف اكتسبت محلا من الإعراب، وقد يقال بأن لهذه الحروف المقطّعة وضع مختلف في التفسير، يظهر أثره في الإعراب، حين حاول بعضهم أن يلتمس لها معنى معتمدا على روايات تعينه على تأويله وتفسيره، وآخرون توقفوا عن الخوض في معانيها وعدّوها فوق مدارك البشر وطاقتهم العقلية ووكّلوا أمرها إلى الله فهي مما استأثر بعلمه، وما دامت كذلك فهي تحمل في ذاتها معنى خاصا، لكن إذا تجاوزنا الكلمات المقطّعة، وجدنا في

^١. نفسه، ج ٢/٧ ص ٢٩١

^٢. ابن هشام، معنى اللبيب، ج ٢ ص ٢٤٩

^٣. القطب، هميان الزاد إلى دار المعاد ج ١ ص ١٨٢

^٤. نفسه، ج ١ ص ١٨٢

المقابل كلمات في القرآن الكريم كانت موضع سؤال عن موقعها الإعرابي فتوقف المسؤول عن الإجابة إلا بعد معرفة المعنى وفي رواية الشلوبين دليل على الاهتمام بالمعنى قبل الإعراب إذ قال "حُكي لي أن نحوياً من كبار طلبة الجزولي سئل عن إعراب "كلالة" من قوله تعالى "وإن كان رجل يورث كلالة أو امرأة" فقال: أخبروني ما الكلالة؟ فقالوا له : الورثة إذا لم يكن فيهم أب فما علا ولا ابن فما سفل؛ فقال : هي إذا تميز"^١ وقد اعترض ابن هشام على الجواب وصحح السؤال، وفي تصحيحه للسؤال وموافقته له دليل كاف على أثر المعاني المعجمية في توجيه التراكيب نحوياً. لذا ألفينا القطب يوجه الحروف المقطعة نحوياً ويسوق احتمالات توجيهها بناء على المعنى

إن كان لمعرفة معاني مفردات التركيب المعجمية أثر واضح بيّن في التأويل النحوي والوظيفية النحوية الذي تخرّج عليها تلك المفردات، فإن إدراك المعنى العام للتركيب ضروري كذلك لمعرفة العلاقات بين المفردات في السياق؛ إذ العلاقات التركيبية تقوم بين ألفاظ ومفردات يجمعها معنى عام " ولا يتصور أن تعرف للفظ موضعاً من غير أن تعرف معناه، ولا أن تتوخى في الألفاظ من حيث هي ألفاظ ترتيباً ونظماً، وأنك تتوخى الترتيب في المعاني، وتعمل الفكر هناك، فإذا تم لك ذلك أتبعته الألفاظ وفقوت بها آثارها"^٢ فبسبب المعنى العام لقوله تعالى ﴿وَلَا تَسْمُوا أَنْ تَكْتُبُوهُ صَغِيرًا أَوْ كَبِيرًا إِلَىٰ أَجَلِهِ﴾ [البقرة: ٢٨٢] لم يعلق القطب الجار والمجرور (إلى أجل) بالفعل تكتبوه؛ "لأن الكتابة لا تنسم إلى أجل الدين"^٣ وإنما جعله "حال من الهاء في تكتبوه، أي مستقراً في الذمة إلى أجله"^٤ وبهذا التوجيه يتجاوز القطب البنية السطحية للتركيب إلى استنباط العلاقات بين الألفاظ والمعنى العام للتركيب؛ لأن الاعتماد على ظاهر التركيب وتوزيع الوظائف النحوية فيه يقود إلى خطأ في المعاني، وإن كان ظاهر التركيب يميزه، فلا مانع نحوياً من أن يتعلق الجار والمجرور بالفعل يكتب من ناحية تركيبية شكلية، إذ يمكن أن يتعلق الجار والمجرور بالفعل أو ما فيه رائحة الفعل كالمشتقات، ولكن المعنى يرفض ذلكم التعلق بالفعل؛ لأنه يقتضي "استمرار الكتابة إلى أجل الدين"^٥ لذا لجأ القطب إلى التأويل بتقدير عنصر محذوف وأعره "حال من الهاء في تكتبوه"^٦

وجمعا بين المعنى المعجمي والدلالة التركيبية رفض القطب أن يتعلق الظرف (مئة) بالفعل (

أمات) في قوله تعالى ﴿فَأَمَاتَهُ اللَّهُ مِائَةَ عَامٍ﴾ [البقرة: ٩٥٢] لأن؛ "الإماتة لا تمتد مئة عام، بل

^١ . ابن هشام ، معني اللبيب ، ج ٢ ص ٢٤٩ ، ٢٥٠ .

^٢ . عبد القاهر الجرجاني ، دلائل الإعجاز ، ص ٥٣ ، ٥٤ .

^٣ . القطب ، هميان الزاد إلى دار المعاد ، ج ٣ ص ٢٥٣ .

^٤ . نفسه ، ج ٣ ص ٢٥٣ .

^٥ . ابن هشام ، معني اللبيب ، ج ٢ ص ٢٥٣ .

^٦ . القطب ، هميان الزاد إلى دار المعاد ، ج ٣ ص ٢٥٣ .

تقع في أدنى زمان، فلا يتعلق مائة بأMAT على ظاهره^١ فبسبب الدلالة المعجمية للفعل أMAT لجأ القطب إلى تأويل تعلق الظرف لينسجم معجميا مع الفعل كالآتي:

. أMATه بمعنى ألبثه الله مينا مائة عام ، وإلبأته مينا فرع إيقاعه مينا.

. يجوز تعليقه بمحذوف مستأنف، أو محذوف، أي فأMATه الله فلبث مينا مائة عام ، أو أMATه لبث في موته مائة عام.

. يجوز تعليقه بمعمول حال مقدرة ، أي فأMATه مقدارا لبثه مائة.

. يتعلق بأMAT باعتبار ما فيه من معنى الفعل اللازم المعدى بالهمزة، لا باعتبار ما فيه من معنى متعدية، كأنه قيل صيره مينا مائة عام.

إن الأوجه التي ساقها القطب لتعلق الفعل ترددت بين تضمين الفعل معنى فعل آخر أو بتقدير محذوف، والذي دعاه إلى العدول عن حمل الفعل أMAT في التركيب على ظاهره، عدم التناسب بين العلاقات المعجمية الواردة في التركيب، فالإماتة لا تمتد زمنا طويلا بل تحدث في لحظة واحدة، ومعمول الفعل لا ينسجم مع هذه المدة الزمنية اليسرة التي يتضمنها الفعل؛ لذا بحث القطب عن تأويل متناسب به مفردات التركيب وتنسجم مع بعضها فاقترح فعلين يمكن أن تمتد دلالتهم الزمنية وهما ألبث وصير. فصار لهما ما للكلمة المذكورة من وظائف نحوية ومعنوية نتج عنه انسجام التركيب لفظا ومعنى.

ومن جانب آخر فإن الكلمة في المعجم تدل على معاني متعددة على سبيل البدلية فتكتسب معنى واحدا من تلك المعاني حين تنتظم في السياق، وإن كان السياق يحصر ذلك التعدد في معنى واحد في كثير من التراكيب إلا إنه لا يحسم تعدد المعنى في كل التراكيب، فتحمل الكلمة في سياقها وموضعها معينين أو أكثر، وتلك المعاني تكون موجهة للتركيب نحويا فتتعدد المعاني النحوية على وفق تلك المعاني المعجمية فقد تعددت الأوجه الإعرابية لكلمة كفارا في قوله تعالى ﴿يَرُدُّونَكُمْ مِنْ بَعْدِ إِيْمَانِكُمْ كُفَّارًا حَسَدًا﴾ [II بقرة: ٩٠١] بناء على المعاني التي تحملها الكلمة يردونكم فكانت الاحتمالات كالآتي :

(١) تعرب حالا ويتردد نوع الحال بناء على معنى كلمة يردونكم الواردة في صدر الجملة :

(أ) حال لازمة مقارنة : على معنى يردونكم بعد إيمانكم إلى دينهم فهي محمولة على أصل معناها المعجمي.

(ب) حال مقدرة: الشروع في الوسوسة والتمويه الذي تمنوه قبل تأثيره.

(ت) حال مؤكدة: بمعنى يكفرونكم أي يدخلوكم في الكفر.

(٢) مفعول به ثان : يردونكم بمعنى يصيرونكم^١

^١. نفسه، ج ٣ ص ٣٧٠، ٣٧١

ومما له أثر في التأويل النحوي تضيق الدلالة أو الاتساع فيها، وفي ضوءهما تتحدد المواقع

النحوية، فدلالة الغفران والرحمة في قوله تعالى ﴿ فَإِنْ أَنْتَهُوَ فَإِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ ﴾ [البقرة: ٢٩١] وجهت جواب الشرط، إذ الرحمة والغفران يحتمل أن يكون معناها محو الذنوب والإنعام عليهم بالجنة وهذا المعنى خاص بالمشركين حين يمتنعون عن الشرك والقتال فيمنّ الله تعالى عليهم بغفران ذنوبهم وإدخالهم الجنة، ويحتمل أن يكون معنى الغفران والرحمة عامة لكل تائب، فعلى الأول يكون جواب الشرط المذكور وهو قوله تعالى " فإن الله غفور رحيم" وعلى الاحتمال الثاني يكون جواب الشرط محذوفاً تقديره " فإن انتهوا لم يضرهم ما تقدم ويكون المذكور نائب الجواب لتعليل له أي؛ لأن الله غفور رحيم" ^٢

وقد يكون ذات التركيب قرينة وموجهاً لترجيح واستحسان معنى من المعاني المحتملة للآية، ففي قوله تعالى " ويعلمهم الكتاب والحكمة" فسر القطب الحكمة بأنها " وضع الأشياء في مواضعها" ثم ساق قول قتادة بأنها " السنة " وأردفه بقوله " هو قول راجح حسن" ويعلل استحسانه لهذا المعنى بالاعتماد على معنى الواو إذ تدل على المغايرة و" الله تعالى ذكر تلاوة القرآن وتعاليمه، ثم عطف الحكمة عليه، فوجب أن يكون المراد به شيئاً آخر وليس ذلك إلا السنة" ^٣ فكانت دلالة الواو معينة على تفسير المعطوف عليه بما يتناسب مع المعطوف ففسر المعطوف بمعنى يغيّر المعطوف عليه، ولا يشترط التغيّر بين المتعاطفين في المعنى دائماً بل قد يكون المعنى بين لفظين مختلفين واحداً، والتغيّر فيهما باعتبار وصف كل منهما، وقد نص القطب على اتحاد المعنى بين السوء والفحشاء فهما شيء واحد في قوله تعالى ﴿ إِنَّمَا يَأْمُرُكُمْ بِالسُّوءِ وَالْفَحْشَاءِ ﴾ [البقرة: ٩٦١] " ولكن عطفهما كالتغايرين باعتبار الوصفين، فإن المعصية من حيث إنها تسوء صاحبها وغيره دنياً وأخرى، تسمى سوءاً، ومن حيث إنها قبيحة تسمى فحشاء ، كأنه قيل يأمرهم بشيء يسوء ويقبح" ^٤

ولا نبعد عن موجّهات الدلالات الشرعية للتراكيب فقد اكتسبت بعض المعاني اللغوية معاني شرعية بنزول القرآن الكريم إذ " كانت العرب في جاهليّتها على إثر من إثر آبائهم في لغاتهم وآدابهم ونسائكهم وقرايينهم فلما جاء الله تعالى بالإسلام حالت أحوالاً ونُسِخَتْ دِيانات وأبطلت أمور ونقلت من اللغة ألفاظاً من مواضع إلى مواضع أُخر بزيادات زيدت وشرائع شُرعت وشرائط شُرطت فعقّى الآخر الأول" ^٥ ومن تلك الألفاظ الإيمان والإسلام والكفر والنفاق والصلاة والصيام وغيرها أطلق عليها ابن

^١ . القطب، هميان الزاد إلى دار المعاد ج ٢ ص ٢٦٣ وينظر مثله إعراب " الحق من ربك" ج ٢ ص ٣٩٠ ، ٣٩١

^٢ . القطب ، هميان الزاد إلى دار المعاد ، ج ٣ ص ٧٤ ، ٧٥

^٣ . نفسه، ج ٢ ص ٣٣٧

^٤ . نفسه، ج ٢ ص ٤٤٩

^٥ . جلال الدين السيوطي ، المزهر في علوم اللغة وأنواعها ، ج ١ ص ٢٣٥ تحقيق فؤاد علي منصور، ط ١، ١٤١٨ هـ ١٩٩٨ م ، دار الكتب العلمية بيروت.

فارس مصطلح " الألفاظ الإسلامية" ^١ ولا يمنع من أن يجمع في تركيب واحد بين المعنى اللغوي والشرعي بدلالة نحوية، فدلالة التعدي واللزوم دلت على اجتماع المعنيين في قوله تعالى ﴿فَمَنْ حَجَّ الْبَيْتَ﴾ [البقرة: ١٨٥١] فالحج هو القصد لغة، وهو من قصد الكعبة بإحرام فينص القطب على أن " الحج في الآية لغوي صادق على الشرعي، بدليل تعديته إلى البيت بنفسه، ووجه ذلك أن اللغوي أعم، والشرعي أخص، والعام يصدق بالخاص، فلو قلت: الإنسان حيوان لصدقت، بمعنى أن فيه حياة، وكان إخباراً لا تعريفاً تاماً، بل كل جزء من الحج الشرعي وهو الإتيان بما ذكرت من الإحرام وما بعده حج لغوي ؛ لأنه مقصود ، واللغوي قصد، وإنما ذكر البيت وحده مع أن تلك المواضع المذكورة والمشار إليها كلها تقصد؛ لأنها تقصد مرتبة على شأن البيت وتعظيمه" ^٢

وللمعنى الشرعي كذلك صلة بتعدد الوجوه الإعرابية لمفردة من مفردات التركيب، فقد ساق القطب وجوها عدة لنوع النعت في قوله تعالى ﴿هُدًى لِّلْمُتَّقِينَ﴾ ^٣ الَّذِينَ يُؤْتُونَ بِالْغَيْبِ وَيُقِيمُونَ الصَّلَاةَ﴾ [البقرة: ٢/ ٣] فيصح إعراب الذين مبتدأ خبره أولئك، أو نعتا، ورجح القطب أن تكون نعتا، وذكر احتمالات لنوع النعت بناء على معنى كلمة المتقين فيصح أن يكون :

. نعتا مقيدا للمنعوت : على أن التقوى هي ترك ما لا ينبغي، مترتبة عليه ترتب التحلية، وهو التزين بالأشياء الجميلة على التحلية.

. نعتا موضحا للمنعوت: على أن التقوى فعل الطاعات وترك المعصية؛ لاشتمال التقوى على الإيمان والصلاة والزكاة.

. نعتا على صلة المدح: بسبب ما تضمنه بعض المتقين من الإيمان بالغيب وإقام الصلاة وإيتاء الزكاة والإنفاق ^٣

إذن فالقطب يجعل للمعنى المعجمي أثرا ودورا في تحديد الوظيفة النحوية، ويجعله موجها للتركيب فتتعدد الوجوه النحوية تبعا للمعنى الذي تحتمله الآية في سياقها، وقد يكون العكس فيجعل التركيب هو الموجه للمعنى فمن خلال ترتيب الألفاظ في الجملة تتولد المعاني في التركيب، وقد لا يكون له أثر في تعدد الوجوه النحوية فتتخصص في وجه نحوي واحد فقط لكنه يؤثر في دلالة المفردات الواردة في التركيب ، وتكون في بعض الأحيان مرجحة لمعنى على آخر ومسوغة لمعنى من المعاني بدلالة الواو ساغ تفسير الحكمة بالسنة. ونخرج بأن القطب اعتمد المعنى المعجمي والمعنى الدلالي للتركيب ضابطا من ضوابط التأويل النحوي التي استعملها في تفسيره.

^١. نفسه، ج ١ ص ٢٣٥

^٢. القطب، هميان الزاد إلى دار المعاد ج ٢ ص ٤١٦، ٤١٧

^٣. نفسه، ج ١ ص ١٩٢

ثالثا : الصرف

إن التوجيه الصرفي لمفردة من المفردات يؤثر في التوجيه النحوي للآية القرآنية؛ ذلك لأن بعض الأبواب النحوية يشترط أن تأتي على صيغة تختلف عن الصيغة التي يأتي عليها الباب النحوي الآخر فالأصل مثلا أن يأتي الحال مشتقا ومحيته على خلاف الأصل هو استثناء يجب أن يكون له في التركيب ما يسوغ مخالفته للأصل، والمفعول لأجله يشترط أن يكون مصدرا وهكذا في بقية الأبواب واقتراها بالشروط التي سطرها النحاة، وقد تأتي مفردة في تركيب يمكن أن توجه توجيهين مختلفين، بهما يتعدد التأويل النحوي للتركيب، فقد ذكر القطب لكلمة رزقا في قوله تعالى ﴿وَيُنَزِّلُ لَكُمْ مِنَ السَّمَاءِ رِزْقًا﴾ [غافر : ٣١] إعرابين مختلفين بناء على التوجيه الصرفي للكلمة فهي " بمعنى المصدر مفعول لأجله، أو بمعنى مفعول أي مرزوق بدل من المفعول الذي هو من أو محذوف أو رزقا بمعنى مرزوق، ومفعول به لأخرج ومن الثمرات حال من رزقا، ولكم نعت لرزقا على أنه بمعنى مرزوق أو مفعول به لرزقا على أنه بمعنى المصدر قوي باللام" ^١ وبالموجه الصرفي عدد ابن هشام وجوها نحوية في إعراب (سعي) من قوله تعالى ﴿يَأْتِيَنَّكَ سَعْيًا﴾ [II بقرة: ٦٢] فأجاز أن تكون "حال من النون مبالغة، أو حال بتقدير مضاف، أي ذوات سعي، أو بالتأويل بساعات، أو مفعول مطلقا لحال محذوفة، أي يسعين سعيًا، أو ساعات سعيًا أو مفعول مطلق ليأتي على حذف مضاف، أي يأتينك إتيان سعي" إن الأوجه الإعرابية التي ساقها القطب تنحصر في الحال والمفعول المطلق، وهي على كلا الإعرابين إما بتأويل أو بتقدير محذوف أو التأويل بالمشتق، وحين نمنع النظر في تلك الأوجه نجد أنّ سببها التوجيه الصرفي لكلمة (سعي) وارتباطه بالمعنى واستحضار القطب لشروط الأبواب النحوية التي يحتملها كلا الوجهين، فالمفعول المطلق يشترط فيه النحاة أن يكون مصدرا والحال مشتقا؛ لذا حين أعربها القطب حالا أولها بالمشتق لينتظم في سلك القواعد النحوية التي تشترط الوصف في الحال، وحين أعربها مفعولا مطلقا عاملها على بابها من ناحية الشكل وحتى تنتظم في المعنى مع مفردات التركيب قدر لها محذوفا يتناسب مع الدلالة العامة للتركيب، فراعى جانبي المعنى والصرف.

وقد تردد إعراب لفظة كلاله في قوله تعالى ﴿وَإِنْ كَانَ رَجُلٌ يُورَثُ كَلَالَةً﴾ [النساء: ٢١] بناء على المعنى الذي تحمله لفظة كلاله وعلى تصريف الفعل ورث بين التجرد والزيادة . والتخريج الصرفي الذي يعنينا في هذا السياق . فالفعل يورث إما أن يكون من الثلاثي المزيد بهمزة التعدية ف "يورث مضارع من أورث بهمزة التعدية، فيتعدى لثانٍ، وهو كلاله فكلالة مفعول ثانٍ، والأول نائب الفاعل" ^٢ وإن كان من ورث الثلاثي المجرد "فكلالة خبر ثانٍ، ويجوز في هذا الوجه الأول أيضاً أن يكون

^١ . القطب ، هميان الزاد إلى دار المعاد ج ١ ص ٣٣٧

^٢ . نفسه، ج ٥ ص ٤٧٥

كلاالة حالا من المستتر في يورث"^١ يتحصل لدينا من الوجوه الإعرابية المذكورة دور الصرف في التأويل النحوي ومدى ما يحمله من أثر يبين ظاهر في اعتماد القطب عليه في سرد الوجوه الممكنة واتساع الدلالات النحوية بناء على التخريج الصرفي للكلمات.

وبالاعتماد على هذا المبدأ يستبعد القطب وجهها إعرابيا ويقبل آخر، حين يجتمع وصفان على لفظ واحد كما في قوله تعالى ﴿بَدِيعُ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ﴾ [II بقرة: ٧١١] فكلمة بديع تحمل أن تكون صفة مشبهة واسم فاعل، وعلى الأول يكون من باب إضافة الصفة المشبهة إلى فاعلها، وهو رأي القطب، وضعف أن تكون اسم فاعل مضاف إلى مفعوله على معنى بديع بمعنى مبدع " لندور فاعيل بمعنى مفعول بكسر العين"^٢

وإذا ما تجاوزنا الصيغة الصرفية ووجدنا كيف تؤثر في التأويل النحوي فتتعدد الوجوه الإعرابية لتعدد التوجيهات الصرفية للمفردة، نجد كذلك ما لهمزة التعدية من أثر في توجيه المواقع النحوية ففي قوله تعالى ﴿مَا نَسَخَ مِنْ آيَةٍ أَوْ نُنسِهَا نَأْتِ بِخَيْرٍ مِنْهَا أَوْ مِثْلَهَا﴾ [II بقرة: ٦٠١] إذ الفعل ننسي بضم أوله هو من الرباعي (أنسى) وليس من الثلاثي (نسي) لذا وجدنا القطب يقدر محذوفا فالأصل أن ننسي " من النسيان لكن أدخلت الهمزة ليتعدى إلى اثنين أي نجعلك ناسيا إياها بأن نحوها من قبلك، فالمفعول الأول محذوف أي ننسيكها أو ننسيكموها"^٣ وإن كانت الهمزة لها تأثير في الإعراب من حيث إنها تجعل اللازم متعديا فإنها قد تدل على التأكيد والمبالغة فحسب دون أن يكون لها أثر في الإعراب بناء على الصيغة الصرفية للفعل ففي قوله تعالى ﴿وَوَصَّى بِهَا إِبْرَاهِيمُ بَنِيهِ وَيَعْقُوبُ﴾ [II بقرة: ٢٣١] اقرأ الفعل (أوصى) بالهمزة بعدها واو ساكنة عند نافع وابن عامر، وقرأها الباقون (وصى) ويخرج القطب بأن معنى القراءتين واحد لأنه " إن قلنا إنه متعد فاهمزة للتأكيد والمبالغة والتشديد كذلك"^٤

إن الصيغة الصرفية للكلمة مع ما يشترطه النحاة في الأبواب النحوية كانت سببا من أسباب التأويل النحوي عند القطب، فيذكر الفصل بين تلك الصيغ الصرفية واحتمالات ترددها بين أكثر من وجه، ثم يرتب على ذلك التحليل النحوي الذي تتحملة تلك الصيغة في التركيب الوارد في الآية.

رابعا: البلاغة

^١ . نفسه، ج ٥ ص ٤٧٥

^٢ . القطب، هيمان الزاد إلى دار المعاد ج ٢ ص ٢٨٥

^٣ . نفسه، ج ٢ ص ٢٢٥

^٤ . نفسه، ج ٢ ص ٣٤٢

إن القطب يجعل البلاغة موجهة لإعراب مفردة من المفردات، ويصل من خلال ذلك الوجه الإعرابي إلى تفسير عام للتركيب؛ يؤيد به قضية عقدية يؤمن بها، فيضحى الإعراب مع الوجه البلاغي المستنبط من التركيب مطيةً لتأييد رأي مذهبي، نجد ذلك حين تعرّض إلى تفسير قوله تعالى ﴿وَأُولَٰئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ﴾ [البقرة: ٥] فذهب إلى أنّ هذا الأسلوب يفيد "الحصر وتأكيد نسبة الإفلاح إلى أولئك وإيضاح كون المؤمنين خيرا لا نعتا"^١ فإذا استقام له هذا التوجيه البلاغي النحوي انتقل إلى الاستفادة منه في تقرير معتقده في خلود أهل الكبائر في النار فيقول "وإذا علقت هذا الحصر ظهر لك أنّ أصحاب الكبائر مخلدون في النار، فإنّ المعنى لا يفلح إلا المتصفون بتلك الصفات"^٢ ومن ذلك أيضا كلمة الصراط في قوله تعالى ﴿أَهْدِنَا الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ﴾ [الفاتحة: ٦] فإن لفظة الصراط تحتمل دلالة مجازية وتتحصل في أن المراد به "طريق الحق"، وقيل ملة الإسلام وهو قول ابن عباس وجابر بن عبد الله، وقيل القرآن هو قول على روى عنه - ﷺ - الصراط المستقيم : القرآن"^٣ ودلالة حقيقة وهي الطريق.

وقد يخرج القطب الوجه البلاغي بالاعتماد على التأويل النحوي في التركيب، فقد جعل قوله تعالى ﴿صُمُّ بَكْرٌ عُمَى﴾ [البقرة: ٨١] من باب الاستعارة التصريحية باعتبار لفظ كل من الصفات الثلاث منفصلة عن الأخرى، فتحمل كل لفظة منها استعارة تصريحية، ويحتمل أن تكون استعارة تمثيلية باعتبار مجموعها، ويبقى مشكل اعتبار هذه الألفاظ استعارة مع وجود المشبه والمشبّه به في الكلام، ومعلوم أنه لا يعد الكلام من باب الاستعارة إلا بحذف أحد طرفيه، ويخرج القطب من هذا الإشكال بتأويل نحوي يعتمد على الحذف، رابطا بذلك بين التخريج البلاغي والنحوي بقوله"^٤ إن المشبه به خبر للمشبّه المحذوف المقدر المجعول من أجزاء الكلام، فكأنه مذكور، أي هم صم بكم عمى، أو هؤلاء صم بكم عمى؛ لأنه لا فرق عندي في الاستعارة بين عدم كون المشبه من أجزاء الكلام، وكونه من أجزائه مذكوراً أو مقدراً، إذا لم يقصد المتكلم التشبيه، بل قصد أن المشبه هو نفس المشبه به مبالغة"^٥

وفي الوجوه البلاغية مخرج لتوجيه نحوي يعمد إليه القطب من أجل تقرير مسألة عقدية يؤمن بها وينفي عنها الشبه التي تحيط بها، من جانب التوسل بالنحو تأكيدا لما يقوله مناهضوه في ذات المسألة، وأضرب على ذلك مسألة تكليم الله تعالى لموسى عليه السلام إذ ساق القطب رأي مخالفه بقوله "وزعم قومنا أن التوكيد اللفظي مما يفيد رفع المجاز، فبنوا على ذلك أن الله كلم موسى بلا واسطة، ولا خلق

^١. نفسه، ج ٢٢٨ ص

^٢. القطب، هميان الزاد إلى دار المعاد ج ١ ص ٢٢٨

^٣. نفسه، ج ١ ص ١٥٢، ١٥٣

^٤. نفسه، ج ١ ص ٢٩٨

^٥. نفسه، ج ١ ص ٢٩٨

كلام في شيء، لأن تكليما مصدر مؤكد لكلم وهو في معناه ولفظه ، وكذا معناه دون لفظه كقمت وقوفا^١

ساق القطب رأي مخالف فيه بصيغة التمرّض حين نعت ما يذهبون إليه بالزعم فصّدر مقولتهم بالفعل زعم، وفيه إشعار بأنه سيناهض الحجة النحوية التي يعتمدون عليها وهي أن المصدر المؤكد للفعل يؤتى لدفع توهم إرادة غير ذلك الفعل فهو ينتصب قرينة لرفع المجاز، ويخرج القطب من هذا التأويل بأنّ "التوكيد يأتي عند التحقيق بحسب ما أكده به من حقيقة أو مجاز بقرينة ظاهرة أو خفية حالية أو مقالية، فلو قيل : جاء أسد أسد وأريد الرجل الشجاع، ونصبت قرينة خفية ينفطن لها بعض الناس لمجاز"^٢ فالقطب لا يعترض على القاعدة ذاتها، لكنه يوجهها بحسب معتقده في صفة الكلام لله عز وجل، فيدفع رأي من قال بأن التوكيد قرينة رافعة للمجاز يجب معها أن يحمل اللفظ على حقيقته، وأن التوكيد بحسب ما يساق له الكلام فيؤكد بالمصدر الحقيقة كما يؤكد به المجاز ويحمل الكلام في الآية على المجاز ولتأكيد وجاهة رأيه وتقريبه من ذهن المتلقي وذائقته يعمد إلى مثل متداول سهل المنال.

إن قضية الحقيقة والمجاز في استعمال الكلام لها أثر في توجيه دلالات بعض الألفاظ بحمل معناها على الأصل أو بتضمينها معنى جديدا، بناء على حمل بعض ألفاظ التركيب على أصل وضعها في اللغة أو على خلاف الأصل فيكون لكلا الوجهين اعتبار عند المؤول، وقد وجدنا ذلك عند القطب حين فسر قول الله عز وجل ﴿ وَلَوْ يَرَى الَّذِينَ ظَلَمُوا إِذْ يَرْوْنَ الْعَذَابَ أَنَّ الْقُوَّةَ لِلَّهِ جَمِيعًا ﴾ [البقرة: ٥٦١] إذ موضوعة لتدل على ما مضى من الزمان لكنها في الآية ورد بعدها الفعل المضارع فدلّت على "الاستقبال بدليل المضارع بعدها"^٣ فالقرينة اللفظية الواردة بعد الأداة الموضوعة في الأصل لما مضى من الزمان صرفتها عن دلالتها الأصلية إلى دلالة أخرى اكتسبتها من السياق، وفي الأداة ذاتها والتركيب نفسه يسوق القطب وجهها آخر فيجعلها "على أصلها دالة على الماضي"^٤ ويجعل استعمال الفعل الذي وليها في غير ما وضع له ففيه "مجاز تحقق الوقوع كأنهم قد رأوا أنهم سيرون، ويرون كذلك مستعمل في معنى الماضي كذلك"^٥ وبدافع عقدي يضعف القطب الازدواج في استعمال الكلمة على الحقيقة تارة وعلى المجاز تارة أخرى في تركيب واحد وسياق متحد، ومثال ذلك قوله تعالى ﴿بَلَىٰ مَنْ كَسَبَ سَيِّئَةً وَأَحَاطَتْ بِهِ خَاطِئَتُهُ فَأُولَٰئِكَ أَصْحَابُ النَّارِ هُمْ فِيهَا خَالِدُونَ﴾ [البقرة: ١٨] فلا يمكن أن تستعمل كلمة الخلود بمعنى المكث الطويل في الموحدين، وفي الشرك بمعنى

^١ . نفسه، ج ٥ ص ٢٦٢

^٢ . القطب، هيمان الزاد إلى دار المعاد ، ج ٥ ص ٢٦٢

^٣ . نفسه، ج ٢ ص ٤٤١

^٤ . نفسه، ج ٢ ص ٤٤١

^٥ . نفسه، ج ٢ ص ٤٤١

المكث الدائم لأنه؛ "استعمال للكلمة في حقيقتها ومجازها وهو ضعيف"^١ ويؤيد رأيه كذلك بروابط ورد بها التركيب مع إمكانية استعمال غيرها، لكن كان ذلك الاستعمال مقصودا ويستثمره القطب في التأكيد على قضية مرتبطة بالخلود وهي أن الله تعالى لا يخلف وعيده؛ لذا كان في جانب المؤمنين استعمال حرف الربط الواو ﴿ءَامِنُوا وَعَمَلُوا الصَّالِحَاتِ﴾ [١١ بقرة: ٥٢] وفي غير المؤمنين بالفاء لأن؛ "وعيد الكريم مظنة الخلف، حاشاه تعالى عن الخلف، بخلاف وعده، فأكد الوعيد بربط الفاء وتعقيبها"^٢

خامسا: القرائن اللفظية

القرينة اللفظية هي "عنصر من عناصر الكلام يستدل به على الوظائف النحوية" فهي "طائفة من القرائن السياقية الدالة المتضافرة مع القرائن المعنوية التي تفيد في إيضاح دلالات التراكيب النحوية"^٣ والقطب يستعمل مصطلح الدليل ومصطلح القرينة ويقصد بهما الأمر الذي يحيل إلى أمر آخر، أو الأمر الذي ينصب دليلا في المعلوم للوصول إلى المجهول، وقد استعمل مصطلح الدليل في الاستثناء الوارد في قوله تعالى ﴿وَإِذْ قُلْنَا لِلْمَلَائِكَةِ اسْجُدُوا لِآدَمَ فَسَجَدُوا إِلَّا إِبْلِيسَ﴾ [١١ بقرة: ٤٣] على أنه استثناء متصل بتقدير محذوف، تقديره وإذ قلنا للملائكة والجن اسجدوا، ويدل عليه بعض دلالة استثناء إبليس، ويدل عليه أنه إذا أمر الكبار بالسجود وهم الملائكة فأولى أن يؤمر به الصغار وهم الجن"^٤ ورجح أن تكون اللام في قوله تعالى ﴿لَمْ تُوبَةٌ مِّنْ عِندِ اللَّهِ خَيْرٌ﴾ [١١ بقرة: ٣٠١] لام ابتداء لا كما قيل إنها في جواب قسم محذوف، أي والله لمثوبة لعدم الدليل على القسم"^٥ إذن فالقطب يستعمل مصطلح الدليل ويقصد به القرينة، ويشير إلى نوعين من القرائن هما "خفية أو حالية لم يطلع عليها المخاطب ولا غيره"^٦ وحين يذكر هذين النوعين من القرائن لا يعني أن عمله في التفسير كان محصورا عليهما، فالقرائن التي أشار إليها هما قرنتان غير وضعيتان، جريا على تعريف الأصوليين للقرينة إذ القرينة عندهم غير وضعية فيعرفها الغزالي بأنها "كل ما ليس له عبارة موضوعة في اللغة فتتبع بالقرائن"^٧ ونحن نجد القطب يعتمد على قرائن سياقية موضوعة في التركيب كانت دليلا يوجه به القطب معنى أو يحلل تركيبا بالقرينة

^١. نفسه، ج ٢ ص ١٤٠

^٢. القطب، تيسير التفسير، ج ١ ص ١٧١

^٣. لطيف حامد الزامل، القرائن وأثرها في التوجيه النحوي عند سيبويه، ص ١٩، دار الانتشار العربي، ط ١، ٢٠١٤م

^٤. القطب، هيمان الزاد إلى دار المعاد، ج ١ ص ٤٥٢

^٥. القطب، نفسه، ج ٢ ص ٢١٧

^٦. القطب، نفسه، ج ١ ص ١١١

^٧. أبو حامد محمد بن محمد الغزالي الطوسي، المستقصى، ص ١٨٥، تحقيق، محمد عبد السلام عبد الشافي، دار الكتب العلمية بيروت، ط ١،

ط ١، ١٤١٣ هـ ١٩٩٣ م

اللفظية رجح القطب أن المراد بالملائكة في قوله تعالى ﴿وَإِذْ قَالَ رَبُّكَ لِلْمَلَائِكَةِ إِنِّي جَاعِلٌ فِي الْأَرْضِ خَلِيفَةً﴾ [II بقرة: ٠٣] هم الملائكة الأرضيون إذ قسم الملائكة إلى قسمين أحدهم للعبادة وهم العليون والمقربون والكروبيون، وآخرون لخدمة ما أمر الله به من وحي وسحاب ورجم وغيره، وجعل القسم الثاني سماوي وأرضي، فاختص ملائكة السماء بسكنى السماء وملائكة الأرض بسكنى الأرض ونصب القطب على هذا التأويل قرينة لفظية وردت في السياق وهي قوله تعالى ﴿أَتَجْعَلُ فِيهَا﴾ [II بقرة: ٠٣] [التدليل على سكنى الأرض وقوله تعالى "ونحن نسبح" إلى سكنى السماء" فكانت القرائن اللفظية دليل إلى التفسير"^١

وبموجب القرينة اللفظية استعملت كلمة (وعد) في الشر مع أن الأصل في استعمال وعد في الخير وأوعد في الشر وذلك في قوله تعالى ﴿وَعَدَ اللَّهُ الْمُنَافِقِينَ وَالْمُنَافِقَاتِ وَالْكُفَّارَ نَارَ جَهَنَّمَ﴾ [II قية: ٨٦] ونصّ القطب على أنه "يجوز استعمال وعد في الشر عند القرينة كما هنا" ٢ وبالقرينة اللفظية حسم مسألة مرجع الضمير في قوله تعالى ﴿وَأَتُوا بِهِ مُتَشَابِهًا﴾ [II بقرة: ٥٢] حين اصطدم مع قواعد الضمير، فالأصل في الضمير أن يعود إلى مذكور في السياق، والقطب جعل مرجعه إلى رزق الدنيا ورزق الآخرة، وبهذا يعود الضمير إلى الرزقين ولو "لم يتقدم إلا رزق واحد" فاعتمد القرينة التي وردت في السياق وهي قوله تعالى ﴿هَذَا الَّذِي رُزِقْنَا مِنْ قَبْلُ﴾ [II بقرة: ٥٢] وبهذا" يدل على اثنين لأن فيه إشارة إلى الحقيقة بحضور فرد من أفراد"^٣

إنّ الخطاب القرآني يرد موجّهاً إلى مجموعة من الأشخاص والقرينة هي التي تعيّن المراد كما في قوله تعالى ﴿وَإِذَا طَلَّقْتُمُ النِّسَاءَ فَبَلَغْنَ أَجَلَهُنَّ فَلَا تَعْضُلُوهُنَّ أَنْ يَنْكِحْنَ أَزْوَاجَهُنَّ﴾ [II بقرة: ٢٣٢] فالخطاب للأزواج قطعاً في : طلقتم . وللأولياء في : تعضلوهم"^٤ فصدر الخطاب للأزواج لأنهم هم الذين يوقعون الطلاق، أما الخطاب في تعضلوهم للأولياء لأنهم هم الذين يتولون أمر تزويج مولاتهم، وإن كان الخطاب في طلقتم مقطوع به أنه للأزواج، فإن الخطاب في فعل العضل ورد فيه الخلاف "فقليل للأزواج وقيل للأولياء والأزواج وقيل للناس كلهم"^٥ ولكل فرد من هؤلاء قرينة تشير إلى دخوله في المخاطبين، فمخاطبة الأزواج دلت عليه قرينة خارجية وهي السياق التاريخي الذي وردت فيه الآية إذ

^١ . القطب ، هيمان الزاد إلى دار المعاد، ج ١ ص ٤١٧

^٢ . نفسه، ج ٢/٧ ص ١٨٩

^٣ . نفسه، ج ١ ص ٣٧١

^٤ . نفسه، ج ٣ ص ٢٤٨

^٥ . القطب ، تيسير التفسير، ج ٢ ص ٦٧، ٦٨

"كان أهل الجاهلية يمنعون من طلقوهن أن يتزوجن غيرهم، ترفعا أن يطأها غيره"^١ وأما الخطاب للأولياء فقرينته سبب نزول الآية وهي طلاق عاصم بن عدي زوجته جمل وعضل أخوها تزويجه إياها فنزلت الآية فزوجها إياه وكفر عن يمينه"^٢ إنَّ الخطاب ورد في موضع واحد وتعدد المخاطبون والقرينة هي التي عيّنت المقصود، ومثله العطف في قوله تعالى ﴿أَفَتَطْمَعُونَ أَنْ يُؤْمِنُوا لَكُمْ وَقَدْ كَانَ فَرِيقٌ مِّنْهُمْ يَسْمَعُونَ كَلِمَ اللَّهِ ثُمَّ يُحَرِّفُونَهُ مِنْ بَعْدِ مَا عَقَلُوهُ﴾ [II بقرة: ٥٧] فبعد الكلام في اليهود عامة عطف عليه ما يخص طائفة منهم، وهم الذين تقمصوا الإسلام ليتمكنوا من حربه من الداخل باطلاعهم على أسرار أبنائه بما يكون بينهم من الاختلاط،... ولا إشكال في عطف حديث يخص البعض على ما يشملهم مع غيرهم من مجموعتهم لأن القرائن هي التي تبين ما يقصد بكل جانب من الحديث"^٣

وقد حدد تمام حسان ثماني قرائن لفظية يتضمنها السياق يمكن أن يصل من خلالها المحلل إلى المعنى النحوي وهي: "العلامة الإعرابية والرتبة والصيغة والمطابقة والربط والتضام والأداة والنعمة"^٤ وهذه القرائن تنضم إلى القرائن المعنوية، فيكون وسيلة الوصول إلى المعنى "التعرف إلى القرائن المتاحة في التركيب المدروس، سواء ما كان معنويا وما كان لفظيا"^٥ ولا يلزم أن تكون كل هذه القرائن موجودة في التركيب المدروس حتى يصل المحلل إلى المعنى النحوي، بل يدرس القرائن المتوفرة في التركيب للوصول إلى ذلك المعنى؛ لذا سأدرس مدى أثر القرائن التي يتضمنها التركيب في توجيهات القطب بذكر نماذج واردة في تفسيره كانت موجهة لمفردات التركيب.

إن القطب يعتمد في تقدير المحذوف مثلا على قرائن لفظية مفردة واردة في التركيب فيُقدِّر المحذوف بدليل المذكور في السياق فيكون المحذوف **مماثلا للمذكور في اللفظ**، كما في تقديره خبر (لا النافية) في قوله تعالى ﴿لَا رَيْبَ فِيهِ هُدًى لِّلْمُتَّقِينَ﴾ [II بقرة: ٢] ليكون التركيب بعد تقدير المحذوف "لا ريب فيه للمتقين هدى للمتقين، فحذف لدلالة قوله (للمتقين) عليه"^٦ فكانت لفظة المتقين المذكورة في السياق منطلق تقدير القطب لمحذوف مماثل للمذكور، أو يكون المحذوف **مماثلا للمذكور في الاشتقاق**

^١. نفسه، ج ٢ ص ٦٧

^٢. القطب، هميان الزاد إلى دار المعاد، ج ٣ ص ٢٤٩

^٣. الخليلي، جواهر التفسير ج ٣ ص ٤٤٢

^٤. تمام حسان، اللغة العربية معناها ومبناها، ص ٢٠٥ ويوجد من الباحثين من ناقش تمام حسان في هذه القرائن بعقد مقارنة بين

مصطلح القرينة عند الأقدمين وما أراده تمام حسان من هذه القرائن ينظر ضياء الدين عبد العلي القالشي، القرائن في علم المعاني، ص ٨٠

وما بعدها دار النوادر ط ١٤٢٣ هـ ٢٠١٣ م.

^٥. أحمد عُجْد قُدُور، مبادئ اللسانيات، ص ٢٢٩

^٦. القطب، هميان الزاد إلى دار المعاد ج ١ ص ١٨٨

لا في اللفظ كما في تقدير جواب الشرط في قوله تعالى ﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُمُ اتَّقُوا مَا بَيْنَ أَيْدِيكُمْ وَمَا خَلْفَكُمْ لَعَلَّكُمْ تُرْحَمُونَ﴾ ﴿٥٥﴾ وَمَا تَأْتِيهِمْ مِنْ آيَةٍ مِنْ آيَاتِ رَبِّهِمْ إِلَّا كَانُوا عَنْهَا مُعْرِضِينَ ﴿٥٤﴾ [يس: 54: ٦٤] فقدّر القطب جواب الشرط أعرضوا بدلالة معرضين إذ يقول " وجواب إذا محذوف أي أعرضوا وذلك أن عادتهم الإعراض عن الموعظة والتذكير والتمرن على الإعراض ويدل ذلك لقوله عز وجل "وما تأتيتهم من آية من آيات ربهم إلا كانوا عنها معرضين لا يتدبرونها".^١ أو يكون المحذوف المقدر مشتقاً من المعنى المذكور لا من اللفظ كما في قوله تعالى ﴿كُلَّمَا أَضَاءَ لَهُمْ مَشْأَوْ فِيهِ﴾ [البقرة: ٢٠٢] فمفعول " أضاء محذوف، أي كلما أضاء لهم مومضاً، أي نوره مشوا في مطرح نوره"^٢ فكان تقدير المحذوف (النور، والإضاءة) مردافاً لمعنى الفعل المذكور في التركيب

إن القرائن اللفظية التي ذكرناها فيما مضى كانت مفردات تعين على تقدير المحذوف، وقد تكون هذه القرينة تركيباً كاملاً يدل على المحذوف كما في جواب الشرط في قوله تعالى ﴿وَلَوْ شَاءَ اللَّهُ لَذَهَبَ بِسَمْعِهِمْ وَأَبْصَرِهِمْ﴾ [البقرة: ٢٠٢] "مفعول شاء محذوف دل عليه الجواب، وقام مقامه، ولا يكاد يذكر بعدما وقع شرطاً لأدوات الشرط من نحو شاء وأراد وأحب، مما يدل على حب الشيء أو إرادته وتقديره"^٣ فجملة الجواب كانت قرينة على تقدير محذوف مفرد مفعول لفعل شاء.

وتتجاوز المفردات لتكون القرينة اللفظية جملة تدل على جملة تماثلها كما في قوله تعالى ﴿وَالَّتِي﴾ يَكْسِنَ مِنَ الْمَحِيضِ مِنْ نِسَائِكُمْ إِنْ رَتَبْتُمْ فَعِدَّتُهُنَّ ثَلَاثَةَ أَشْهُرٍ وَالَّتِي لَمْ يَحْضَنْ ﴿٤﴾ [الطلاق: ٤] أي "لصغرهن مبتدأ محذوف الخبر أي كذلك أو عدتهن ثلاثة أشهر"^٤ وقد تكون القرينة مقولاً لقول متقدم يعطف عليه غيره كما في قوله تعالى ﴿كُلُوا وَاشْرَبُوا مِنْ رِزْقِ اللَّهِ﴾ [البقرة: ٦٠] "مفعول لقول محذوف معطوف على القول الأول وهو قوله: (فقلنا اضرب) أي وقتلنا كلوا"^٥ وقد تكون القرينة جواباً لسؤال متقدم كما في قوله تعالى ﴿وَلَمَّا سَأَلْتَهُمْ مَنْ خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ وَسَخَّرَ الشَّمْسَ وَالْقَمَرَ لَيَقُولَنَّ اللَّهُ﴾ [الحجرات: ١٦] "أي خلقهن وسخرهما الله"^٦ إن القرينة اللفظية قد تتعدد في التركيب ويذكر القطب ما تدل عليه، ثم يصنفها على مراتب فيجعل بعضها أنسب من بعض مع أن

^١ . القطب هميان الزاد إلى دار المعاد، ج ٢/١٢، ص ٢٣٧، ٢٣٨

^٢ . نفسه، ج ١ ص ٣١٦

^٣ . نفسه، ج ١ ص ٣٢١

^٤ . نفسه، ج ١٤ ص ٢٩٤

^٥ . نفسه، ج ٢ ص ٦٠

^٦ . نفسه، ج ١/١٢، ص ٣٥٧

كل واحدة منها جائزة وصالحة للتعين، فاسم الإشارة (ذلك) في قوله تعالى ﴿وَقَالَ لَهُمْ نَبِيُّهُمْ إِنَّ آيَةَ مُلْكِهِ أَنْ يَأْتِيَكُمُ التَّابُوتُ فِيهِ سَكِينَةٌ مِّن رَّبِّكُمْ وَبَقِيَّةٌ مِّمَّا تَرَكَ آلُ مُوسَىٰ وَآلُ هَارُونَ تَحْمِلُهُ الْمَلَائِكَةُ إِنَّ فِي ذَلِكَ لَآيَةً لَّكُمْ إِن كُنتُمْ مُّؤْمِنِينَ﴾ [البقرة: ٨٤٢] يُشار به إلى أحد أمرين:

- إتيان التابوت تحمله الملائكة فيحل محل اسم الإشارة (في إتيان التابوت تحمله الملائكة)
- التابوت فيحل اسم الإشارة محل (إن في التابوت لآية)^١

ويجعل القطب التوجيه الأول أولى بسبب مناسبتة أول الآية إذ وردت قرينة لفظية مماثلة لما عدّه القطب أنسب للمشار إليه فتضحى المناسبة كالآتي:

أن يأتاكم التابوت فيه سَكِينَةٌ من ربكم ————— في إتيان التابوت سَكِينَةٌ من ربكم
فالحديث مسوق في إتيان التابوت والحال التي يأتي عليها التابوت، فكان أولى وأنسب من الحديث عن التابوت نفسه.

ومن جانب آخر قد يعتبر الكلمة بلفظها ومعناها قرينة على تفسير المبهمات وذلك في تركيب واحد ونحن نجد القطب يعوّل على القرينة في تفسير المبهم كما في قوله تعالى ﴿بَلَىٰ مَنْ كَسَبَ سَيِّئَةً وَأَحَاطَتْ بِهِ خَاطِئَتُهُ فَأُولَٰئِكَ أَصْحَابُ النَّارِ هُمْ فِيهَا خَالِدُونَ﴾ [البقرة: ١٨] فالاسم الموصول (من) من الموصولات العامة وقد اعتبر القطب لفظها في ضمائر الغيبة (كسب وهاء به وهاء خاطئاته) واعتبر المعنى في اسم الإشارة أولئك فجعله عائداً إلى البعداء عن مقامات الخير^٢ ومن طريق تأويل القطب بالاعتماد على القرينة أن يحيل بناء عليها اللفظ المذكور إلى محذوف يعمد إلى المحذوف ويستفيد منه في تفسير مبهم من المبهمات كما فعل في قوله تعالى ﴿ثُمَّ عَرَضَهُمْ عَلَى الْمَلَائِكَةِ﴾ [البقرة: ١٣] فضمير النصب عائداً إلى المسميات المدلول عليها بذكر الأسماء، فإن الاسم لا يتحقق بلا مسمى وأيضاً الأصل وعلم آدم أسماء المسميات فحذف المضاف إليه وعوض عنه أل ولا نقول الأصل وعلم آدم مسميات الأسماء لأن الأصل في التعليم أن يكون في اللفظ أو فيه باعتبار الذات^٣

أخيراً لا يمكن أن تحصر القرائن اللفظية السياقية وحسبنا أن أشرنا إلى أثر تلك القرينة في التأويل النحوي عند القطب فوجدناه، يعتمد على قرائن مفردة دالة بلفظها على تقدير المحذوف، فيكون

^١ . القطب ، هيمان الزاد إلى دار المعاد ، ج ٣ ص ٣٢٥

^٢ . نفسه ، ج ٢ ص ١٤٣

^٣ . نفسه ، ج ١/٤٣٨ وينظر مثلها في ج ٢ ص ٣٥ ، ٣٦

المقدر مماثلاً للمذكور أو مشابهاً له في الاشتقاق، أو مشتقاً من معناه لا من لفظه، وقد تكون القرينة اللفظية تركيباً كاملاً يدل على المحذوف، ووجدنا القطب يعتمد على القرائن في تفسير المبهمات فيعين بموجبها المشار إليه في أسماء الإشارة، ومرجع ضمير الغيبة. ووجدنا القرينة تحسم المشار إليه ومرجع الضمير فتحصره في مفردة واحدة، وقد تتسع القرينة فتتعدد احتمالات المشار إليه والمرجع.

المبحث الثاني : الموجهات الخارجية:

تتمثل الموجهات الخارجية للنص في الأمور الآتية:

أولاً: القرآن الكريم

يمكن أن نقسم أثر القرآن الكريم في التأويل على قسمين هما: تأويل تركيب في موضع بدلالة آية أخرى وردت في موضع آخر وهو كثير والثاني التأويل بالقراءات القرآنية وإنما أفردناه هنا مع أنه نوع من أنواع السماع؛ لأن القرآن يفسر بعضه بعضاً إذ تتكرر المواقف والمشاهد في القرآن الكريم في مواضع متعددة، فيحمل المفسر ما كان غامض الدلالة في موضع على ما يكون واضحاً في موطن آخر، ويؤيد وجهها نحويًا على آخر بدلالة تركيب شبيه في موطن آخر أو يستدل على إعراب آية بدليل الحركات الإعرابية في آية أخرى وخير ما فسر به القرآن القرآن، فنجد مثلاً أن القطب استدلل على سببية الفاء في قوله تعالى ﴿وَإِذْ قُلْتُمْ يَلْمُوسَىٰ لَنُؤْمِنَنَّ لَكَ حَتَّىٰ نَرَىٰ اللَّهَ جَهْرَةً فَأَخَذَتْكُمُ الصَّاعِقَةُ وَأَنْتُمْ تَنْظُرُونَ﴾ [البقرة: ٥٥] بدلالة آية أخرى إذ المعنى "أي أخذتكم الصاعقة بسبب طلبكم الرؤية جهرة أو بسبب هذا الطلب وسبب تأخير الإيمان إلى أن يحصل هذا المطلوب لا بسبب هذا التأخير فقط بدليل قوله تعالى ﴿فَقَدْ سَأَلُوا مُوسَىٰ أَكْبَرُ مِنْ ذَلِكَ فَقَالُوا أَرَنَا اللَّهَ جَهْرَةً﴾ [الأنعام: ٢٥١] وأعرب كذلك قوله تعالى ﴿يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ حَسْبُكَ اللَّهُ﴾ [الأنفال: ٤٦] حسبك مبتدأ، والله خبر، بدليل «فإن حسبك الله»^٢ فقد جعل الناسخ الحرفي العامل في كلمة حسب في آية دليل على إعراب الآية التي يفسرها مبتدأ. وقدر محذوفاً في قوله تعالى ﴿هَلْ يَنْظُرُونَ إِلَّا أَنْ يَأْتِيَهُمُ اللَّهُ فِي ظُلَلٍ مِنَ الْغَمَامِ﴾ [البقرة: ١٠٢] بدليل آية أخرى ورد فيها ذلك المحذوف "أي أمر ربك" بدليل قوله تعالى ﴿هَلْ يَنْظُرُونَ إِلَّا أَنْ تَأْتِيَهُمُ الْمَلَائِكَةُ أَوْ يَأْتِيَ رَبُّكَ﴾ [الأنعام: ٥١] أو باس الله كقوله تعالى ﴿جَاءَهُمْ بِأُسْنَاهُ﴾ [الأنعام: ٣٤] إن اللفظ الواحد قد تتعدد دلالاته ويرد في تركيب قرآني محتملاً لأكثر من دلالة،

^١ . القطب ، هميان الزاد إلى دار المعاد ج ٢ ص ٤٦

^٢ . نفسه، ج ١/٧، ص ٢٦٨

^٣ . نفسه، ج ٣ ص ١٦٠

وتلك الدلالات وردت في كلام العرب، فيفسر القطب اللفظة بدلالاتها معتمدا على ورودها في كلام العرب، ويسوق استعمالات معانيها في القرآن الكريم، ففسر الهدى في قوله تعالى ﴿ذَلِكَ الْكِتَابُ لَا رَيْبَ فِيهِ هُدًى لِّلْمُتَّقِينَ﴾ [II بقرة: ٢] بأنه "الإرشاد والبيان والدلالة.... ويجوز أن يكون المراد بالهدى الإيصال إلى المقصود والتوفيق إليه، لا مطلق الإرشاد والبيان والدلالة إليه، فإنه يرد في كلام العرب على وجهين"^١ ثم يسوق أمثلة من القرآن الكريم استعملت فيه لفظة الهدى في أحد معنيها المسموعة عن العرب "ومن الثاني قوله عز وجل ﴿إِنَّكَ لَا تَهْدِي مَنْ أَحْبَبْتَ وَلَكِنَّ اللَّهَ يَهْدِي مَنْ يَشَاءُ﴾ [II قصص: ٦٥] وقوله عز وجل على هدى أو في ضلال مبين، بدليل أنه - ﷺ - يَبْنِي الحق لكل أحد، إنما نفى عنه أن يكون الإيصال إلى المقصود والتوفيق إليه لمن أحب بيده، وبدليل مقابلة الهدى بالضلال، ومن الأول ﴿وَأَمَّا ثَمُودُ فَهَدَيْنَاهُمْ فَاسْتَحَبُّوا الْعَمَى عَلَى الْهُدَى﴾ [٧١: هود: ٧١] أي بينا لهم الحق وتركوه، ولم يرد التوفيق؛ لأنَّ الموفق لا يمكن أن يترك الحق إلى العمى"^٢ فالقطب يستعين على تفسير مفردة من مفردات القرآن الكريم، أو توجيه إعرابي لتكوين من التراكيب، أو ترجيح وتفضيل وجه على وجه آخر، بما يشبهه في آيات أخرى، فكانت آيات القرآن الكريم معتمدا من المعتمدات التي يعتمد عليها القطب في التأويل النحوي.

ثانيا : القراءات القرآنية :

نزل القرآن الكريم على سبعة أحرف، والقطب في بعض المواطن يفاضل بين القراءات حين تعدد فقد فضل قراءة (ملك) بدون ألف على قراءة (مالك بالألف) في قوله تعالى ﴿مَلِكٍ يُورِ الدِّينَ﴾ [الف لحة: ٤] وساق ثلاث حجج للتفضيل "لأنها هي قراءة رسول الله ﷺ في الغالب، وقراءة أهل الحرمين، وقيل لقوله تعالى: (لمن الملك) لأن المراد فيه باليوم يوم الدين"^٣ وجعل قراءة التنكير في قوله تعالى ﴿وَلَتَجِدَنَّهُمْ أَحْرَصَ النَّاسِ عَلَى حَيَوتِهِ﴾ [II بقرة: ٦٩] من قراءة أبي بتعريف الحياة ﴿أَحْرَصَ النَّاسِ عَلَى حَيَوتِهِ﴾ [II بقرة: ٦٩] إذ "نكر الحياة للتعظيم وللدلالة على النوع"^٤ ولا يعنني في هذا الجانب تفصي القول في القراءات متواترها وشاذها بقدر ما أبين أثرها في التوجيه النحوي عند القطب، وقبل ذلك أشير إلى أن القطب يتوسع في تخريج القراءات القرآنية فيحللها تحليلا لغويا، فيسوق مباحثها النحوية والصرفية والدلالية والمعجمية، كما في قوله تعالى ﴿وَإِلَى اللَّهِ تُرْجَعُ

^١ . القطب ، هميان الزاد إلى دار المعاد ج ١ ص ١٩١ ، ١٩٢

^٢ . نفسه ، ج ١ ص ١٩١ ، ١٩٢

^٣ . نفسه ، ج ١ ص ١٤١

^٤ . نفسه ، ج ٢ ص ١٨٥

أَلَمْ تُؤْمَرْ ﴿[١١٢: بقرة]﴾ إذ ذكر القراءات القرآنية الواردة في الآية مقرونة بما تثيره الآية من مباحث لغوية ثم ربطها بالدلالة المتحصلة من تلك الأوجه.^١ وقد يفاضل بين في الدلالة فيجعل بعض الأفعال أقوى من بعض في الدلالة على الأمر كما في قوله تعالى ﴿وَاتِمُّوا الْحَجَّ وَالْعُمْرَةَ لِلَّهِ﴾ ﴿[١١٢: بقرة: ٦٩١]﴾ اتوا بالحج والعمرة تامين بأركانهما وشروطهما، فهما معاً واجبان؛ لأن الله عز وجل أمر بالإتيان بهما تامين، والأمر للوجوب على الصحيح ما لم يصرفه دليل عن الوجوب، وقد قرأ بعضهم : وأقيموا الحج والعمرة، وهي قراءة أدل على الوجوب^٢

وقبل أن نلج إلى التركيب وجدنا أن القطب يستعمل القراءات القرآنية مدعمة معنى من المعاني المعجمية حين تحتل اللفظة أكثر من معنى ففي قوله تعالى ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا لَا تَقُولُوا رَاعِنَا وَقُولُوا انْظُرْنَا وَأَسْمِعُوا وَلِلْكَافِرِينَ عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾ ﴿[١١٢: بقرة: ٤٠١]﴾ ذكر القطب أن معنى انظرنا "انتظرنا أو أمهل لنا حتى نفهم، يقال نظره بمعنى انتظره، ويؤيده قراءة أبي: انظرنا بفتح الهمزة ثابتة وكسر الظاء من الإنظار وهو الإمهال، طلبوا منه ذلك ليحفظوا ويفهموا"^٣ وذهب إلى أن الظن بمعنى العلم في قوله تعالى ﴿الَّذِينَ يَظُنُّونَ أَنَّهُمْ مُلْقَوْنَ رَبَّهُمْ﴾ ﴿[١١٢: بقرة: ٦٤]﴾ ويقوي هذا التفسير قراءة ابن مسعود (الذين يعلمون) وكذا كتب في مصحفه^٤

إنَّ القراءات القرآنية وسيلة من وسائل التأويل عند القطب فقد وجدناها في تفسيره مرجحة لمعنى على آخر أو مبررة لتأويل نحوي ارتضاه في تخريج بعض الآيات، ومن ذلك أنه استدل على أن المفاعلة ليست على بابها في قوله تعالى ﴿يُخَادِعُونَ اللَّهَ وَالَّذِينَ ءَامَنُوا﴾ ﴿[١١٢: بقرة: ٩]﴾ بقراءة أبي حنيفة بفتح الياء وإسكان الخاء^٥ وقد أيد نصب تكتموا بأن مضمرة وجوبا في قوله تعالى ﴿وَلَا تَلْسُوا الْحَقَّ بِالْبَاطِلِ وَتَكُنُوا لِلْحَقِّ وَأَنْتُمْ تَعْمُونَ﴾ ﴿[١١٢: بقرة: ٢٤]﴾ قراءة ابن مسعود "تكتمون" بإثبات النون "فلو كان معطوفاً على مدخول لا الناهية لحذف النون، ولما أثبتنا علمنا أنه غير معطوف عليه"^٦ ونصب قراءة الرفع في قوله تعالى ﴿وَمَا أُنْزِلَ عَلَى الْمَلَائِكَةِ بِبَابِلَ هَرُوتَ وَمَرْوَتَ﴾ ﴿[١١٢: بقرة: ٢٠١]﴾ دليلاً

^١. نفسه، ج ٢ ص ١٦٢

^٢. القطب، هميان الزاد إلى دار المعاد ج ٣ ص ٨٤

^٣. نفسه، ج ٢ ص ٢٢٠

^٤. نفسه، ج ٢ ص ١٧

^٥. نفسه، ج ١ ص ٢٥٧

^٦. نفسه، ج ٢ ص ٨، ٩

على أنهما بدلان أو عطف بيان من الملكين" ^١ وأعرب (قتال) على أنها بدل اشتغال من الشهر الحرام واستدل لهذا الإعراب بقراءة ابن مسعود (عن قتال فيه) ^٢

وبتعدد القراءات القرآنية يتعدد التأويل النحوي في بعض التراكيب وبخاصة في مرجع الضمير، فقد اختلف مرجع ضمير الغيبة في قوله تعالى ﴿فَأَزَلَّهُمَا الشَّيْطَانُ عَنْهَا﴾ [البقرة: ٦٣] وكل تأويل تؤيده قراءة قرآنية، فأجاز القطب أن يعود الضمير إلى الجنة وتدل له قراءة حمزة (فأزلهما) من الإزالة ويجوز عود الضمير إلى الشجرة، فتكون عن حينئذ سببية وتدل له قراءة ابن مسعود (فوسوس لهما الشيطان عنها) ^٣

وقد تكون القراءات القرآنية عند القطب معينة على تحديد من يوجه إليه الخطاب، كما في قوله تعالى ﴿إِلَّا أَنْ يَعْفُونَ أَوْ يَعْفُوا الَّذِي بِيَدِهِ عَقْدَةُ النَّكَاحِ وَأَنْ تَعْفُوا أَقْرَبُ لِلتَّقْوَى وَلَا تَنْسُوا الْفَضْلَ بَيْنَكُمْ﴾ [البقرة: ٧٣٢] أي لا تنسوا أن يتفضل بعضكم على بعض، أي لا تتركوه، وهذا يقوى أن الخطاب في تعفوا للرجال وأزواجهم، لأن الكلام فيهم مع أنهم قد تقدم الإحسان بينهم فندبوا إلى إدامته، ويدل له قراءة أبي نهيك، وأن يعفو بالتحية كالغيبة في قوله: (إلا أن يعفون أو يعفو الذي بيده عقدة النكاح) والغيبة في هذا قطعاً عائداً للأزواج، والذي بيده عقدة النكاح" ^٤

نخرج بأن القطب اهتم بالقراءات القرآنية اهتماماً بالغاً في تفسيره، وبرز ذلك في تحليله القراءات القرآنية تحليلاً لغوياً فلا يكاد يمرُّ على قراءة إلا ويذكر مباحثها النحوية والصرفية والمعجمية، ويستند إليها في تأويله النحوي فيجعلها مرجحة لوجه نحوي على آخر، ومفسرة لمتشابه لفظي، ودليلاً على تخريج ارتضاه واستبعد غيره، ووجدناه كذلك معتمداً عليها في تحديد المخاطب حين يلتبس من يوجه إليه الخطاب مع إمكانية اشتراك مجموعة من المخاطبين فيه، والخطاب صالح لأن يوجه إلى كل واحد منهم والقرائن لا تعين على تحديد المقصود بمفردها، فتأتي القراءة القرآنية معيّنة مخاطباً واحداً من جملة مخاطبين أو تنص على أن الخطاب يمكن أن يتوجه إليهم دفعة واحدة من غير تعيين.

ثالثاً : الحديث الشريف والروايات

إن كان القطب اعتمد . كغيره من المفسرين . في التأويل على مسموع كلام العرب شعره ونثره وعلى القرآن الكريم باعتبار أنه نص واحد يفسر بعضه بعضاً، فإنه سيجعل الحديث موجهاً له في تأويل بعض التراكيب لغوياً على كافة المستويات؛ ذلك لأنّ القرآن نزل على المصطفى ﷺ وهو أدرى البشر بمقصود الله في كتابه، وقد وجدنا القطب يوجه تركيباً من التراكيب بناء على المعنى الذي يستمدّه من

^١ . نفسه، ج ٢ ص ٢٠٥

^٢ . نفسه، ج ٣ ص ١٨٠

^٣ . القطب، هيمان الزاد إلى دار المعاد ج ١ ص ٤٦٢

^٤ . نفسه، ج ٣ ص ٢٨٤

رواية يسوقها ثم يبين الوجه الإعرابي فقد جعل كلمة مسلمة في قوله تعالى ﴿مُسْلِمَةً لَا شِيَةَ فِيهَا﴾ [البقرة: ١٧] تأكيداً لقوله لا شية فيها، معتمداً على رواية مجاهد في تفسير معنى مسلمة بأنها "سلمها الله من الألوان وجعل لوناً واحداً"^١

ويعتمد القطب على الروايات في الاستدلال على جواز وجه من الوجوه الإعرابية التي تحتملها الآية كما فعل في قوله تعالى ﴿إِنْ تَبْدُوا الصَّدَقَاتِ فَنِعِمَّا هِيَ وَإِنْ تُخْفُوهَا وَتُؤْنُوها أَلْفُقَرَاءَ فَهُوَ خَيْرٌ لَّكُمْ وَيُكَفِّرُ عَنْكُم مِّن سَيِّئَاتِكُمْ﴾ [البقرة: ١٧٢] فقد أورد وجوهاً عدة في إعراب "ويكفر عنكم من سيئاتكم" والوجوه التي ساقها كالآتي:

١/ مفعول يكفر محذوف منعوت بقوله من سيئاتكم.

٢/ مفعول يكفر (من) عند من جعلها اسماً.

٣/ مفعول يكفر سيئاتكم .

وفي الوجه الأخير ساق رواية ابن عباس^٢ "ويكفر عنكم جميع سيئاتكم" فجعل هذه الرواية مجيزة لاعتبار سيئاتكم مفعولاً به للفعل يكفر.

وقد توجه الآية إلى دالتين مختلفتين بقرائن سياقية لفظية، وأخرى خارجية، فكان المتواتر من أن ما أنزل على النبي محمد ﷺ شامل إلى قيام الساعة إحدى القرائن الموجهة للخطاب بالأمر للعبادة في قوله تعالى ﴿يَأْتِيهَا النَّاسُ أَعْبُدُوا رَبَّكُمُ الَّذِي خَلَقَكُمْ وَالَّذِينَ مِنْ قَبْلِكُمْ﴾ [البقرة: ١٢] فالمخاطبين بالآية الناس الموجودين زمن بعثة الناس "وقت النزول عموماً ظاهراً متبادراً من لفظ النداء والخطاب، ويعم من سيوجد عموماً ملحقاً تنزيلاً منزلة الموجودين لما تواتر أن ما نزل عليه - ﷺ - شامل لمن يأتي بعد إلى قيام الساعة ، إذ لا نبي بعده إلا ما خصه الدليل بمن في زمانه أو بمن بعده"^٣

رابعاً: العقيدة والمذهب

إن كان الأصل في التأويل بأنواعه أن يكون معتمداً على اللغة، فإن هذا الأصل يكون ألصق وأبين حين نتحدث عن تأويل نحوي، إذ يتعمق فيه، ويتبادر إلى الذهن أنه متعين لا يمكن أن نجد غيره، فبحسب ما توفره اللغة من دلالات وقرائن وقواعد وأصول يكون التأويل النحوي، ولكن وجدنا أن العقيدة والمذهب موجهان من موجهات التأويل عند القطب، وليس هذا الأمر خاصاً به بل هو عند غيره من المفسرين فالمفسر يعتمد على موجهات من خارج النص لتقرير مسألة لغوية بحثية، ومن ذلك أن القطب تناول الفعل علم في قوله تعالى ﴿إِلَّا لِنَعْلَمَ مَنْ يَتَّبِعُ الرَّسُولَ﴾ [البقرة: ٣٤١] على أساس عقدي،

^١. نفسه، ج ٢ ص ١٠١

^٢. الوجوه الإعرابية والرواية في القطب، هميان الزاد إلى دار المعاد ، ج ٣ ص ٤١٧

^٣. نفسه، ج ١ ص ٣٢٧

فكان مدار المسألة في تعدي الفعل علم إلى مفعول أو مفعولين " فالعلم بمعنى المعرفة، ومن موصولة للعموم مفعول لعلم، ولا ينصب مفعولا ثانيا ... إذ لا يقال الله عارف، ولا عرف كذا لأن المعرفة الإدراك المسبوق بالجهل، والله منزّه عن ذلك"^١

ونجد علاقة وطيدة بين إعراب المفردات في التركيب والعقيدة، فيوجه المفسر ما تحتمله مفردات التركيب من إعراب على نحو يخدم به قضية يؤمن بها، ويجد في المباحث النحوية ما يمكن أن يعوّل عليه للإقناع بوجهة إعرابه، ففي قوله تعالى ﴿كَذَلِكَ يُرِيدُهُمُ اللَّهُ أَعْمَلَهُمْ حَسْرَتٍ عَلَيْهِمْ﴾ [١٧٦١] بقرة: تحتل أن تكون رأى بصرية أو علمية، وقد ساق القطب الرأيين مرجحا ثانيهما وهذا الترجيح نابع مما يعتقده (بأن الأعمال لا تجسم) فعلى القول بأنها علمية" تتعدى إلى ثلاثة مفاعيل الأول الهاء والثاني أعمال والثالث حسرات، وإن كانت بصرية تعدت إلى اثنين وحسرات حال من أعمال" ثم أردف القطب هذين التوجيهين بما يخدم المذهب فقال" و الذي نقوله نحن معشر الإباضية الوهبية: أنها لا تجسم، وأن وزنها تعريف عاملها مقدار جزائها، فهي علمية لا بصرية، ويجوز كونها بصرية مجازا شبه العلم بالشيء برؤيته"^٢

ويعدل القطب بحمل التركيب على ظاهره لسبب إيديولوجي، فلا يفسر الملاقاة في قوله تعالى ﴿الَّذِينَ يَظُنُّونَ أَنَّهُمْ مُلْقَوْنَ رَبَّهُمْ﴾ [١٦٤: بقرة] بمعناها الظاهر المتبادر الذي تفيده الصيغة الصرفية للفعل لاقى وهو المفاعلة وإنما يقدر محذوفاً يستعين بتقديره من المقام وقرائن السياق فيقدر المحذوف على أنهم" ملاقو جزاء ربهم بالبعث بعد الموت، وذلك الجزاء الذي يعلمون يقيناً أنهم ملاقوه، هو الثواب رجاء، والعقاب خوفاً، فهم راجون خائفون"٣ وكذلك لم يحمل الاستواء على ظاهره في قوله تعالى" ثم استوى إلى السماء" بمعناه اللغوي وهو "الاعتدال؛ لأنه من خواص الجسم والله . جلّ وعلا . ليس جسماً ولا عرضاً"٤ بل فسر الاستواء بمعنى "القهر والغلبة"٥ واعتمد على ما يحمله التركيب من مباحث لغوية تؤيد المعنى الذي انتهى إليه " لتعدية الفعل بإلى وللتسوية المترتبة على الفاء" إذ لو أراد المعنى اللغوي لقال" ثم استوى في السماء أو على السماء لا إلى السماء"٦ والحاصل أن القطب يعدل عن الظاهر في الآيات التي تتحدث عن صفات الله تعالى إلى ما يجوز في حقه، وقد نصّ على ذلك صراحة حين فسر قول الله تعالى ﴿هَلْ يَنْظُرُونَ إِلَّا أَن يَأْتِيَهُمُ اللَّهُ فِي ظُلَلٍ مِّنَ الْغَمَامِ﴾ [١٢: بقرة] فتأول الآية على حذف

^١ . نفسه، ج ٢ ص ٢٧٤

^٢ . القطب، هيمان الزاد إلى دار المعاد ج ٢ ص ٤٤٥

^٣ . نفسه، ج ٢ ص ١٨

^٤ . نفسه، ج ١ ص ٤٠٦

^٥ . نفسه، ج ١ ص ٤٠٦

^٦ . نفسه، ج ١ ص ٤٠٦

مضاف وقدر الباء وجعلها للتعديّة كهزمة التصيير على معنى " إلا أن يصير الله أمره أو بأسه آتيا" والمعنى في كل ذلك واحد ولا بد من المصير إليه؛ لأنّ الله تعالى منزّه عن الحركة والسكون"¹ ثم أردف هذا التأويل بقوله " والحاصل أن مذهبنا ومذهب هؤلاء تأويل الآية عن ظاهرها إلى ما يجوز وصف الله به ومذهب المتكلمين"²

ويجد القطب كذلك في العدول عن الأصل موطنًا يؤيد به المذهب، فقد وجد في العدول عن التعبير بالجملة الفعلية إلى الاسمية في قوله تعالى ﴿كَذَلِكَ يُرِيهِمُ اللَّهُ أَعْمَالَهُمْ حَسَرَاتٍ عَلَيْهِمْ وَمَا هُمْ بِخَارِجِينَ مِنَ النَّارِ﴾ [البقرة: ٧٦١] "مبالغة في الخلود، والإيأس من الخروج ومن الكثرة إلى الدنيا"³ وكان الأصل التعبير بالجملة الفعلية عطفًا على جملة فعلية سابقة (يريههم وما يخرجون) فحين جاء الأسلوب القرآني بالجملة الاسمية عطفًا على الفعلية (يريههم وما هم بخارجين) استفاد القطب من دلالة الجملة الاسمية على الثبوت والاستمرار في تأييد رأي المذهب. ويستثمر القطب القواعد النحوية في تأويل نحوي يتطابق مع مذهبه، فقد استثمر قاعدة العطف يقتضي التغاير في تفسير قوله تعالى ﴿وَبَشِّرِ الَّذِينَ ءَامَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ أَنَّ لَهُمْ جَنَّاتٍ تَجْرَى مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ﴾ [البقرة: ٥٢] ونصبه دليلًا على تغاير الأعمال الصالحة والإيمان ويستحق اللجنة من جمع بينهما⁴ إذن فالقطب يعتمد على موجه أيديولوجي لتأويل قضية نحوية وردت بها التركيب القرآني، ووجدناه يبتعد عن حمل تفسير صيغ صرفية على ظاهرها لأنها تتناقض مع المبادئ العقدية التي يؤمن بها، ويستثمر القواعد النحوية في تأويل بعض التراكيب خدمة لمعتقده، ويعدد الوجوه الإعرابية فيرجح منها وجهاً لأنه يخدم قضية من صميم أصول مذهبه.

خامساً: التشريع

كثيرة هي القواعد النحوية التي لها أثر في تشريع الأحكام، وأضرب على ذلك مثلاً بقاعدة ينص عليها النحاة وهي "أن الضمير يعود إلى أقرب مذكور" بيد أن جمال الدين الأسنوي يسوق مسألة الضمير إذا سبقه المضاف والمضاف إليه فإن مرجع الضمير المضاف لا المضاف إليه لأنّ؛ ذكر المضاف إليه بطريق التبع وهو المضاف أو المضاف إليه، فلو قال شخص "له علي ألف درهم ونصفه" فالقياس يلزمه أن عليه ألف وخمسمائة لا ألف ونصف درهم"⁵ ويخرج القطب القول في نجاسة الخنزير على هذه

¹. نفسه، ج ١ ص ٤٠٦

². نفسه، ج ٣ ص ١٦٠

³. القطب، هيمان الزاد إلى دار المعاد ج ٢ ص ٤٤٦

⁴. نفسه، ج ١ ص ٣٦٢

⁵. ينظر الأفغاني، في أصول النحو، ص ١٠٧

القاعدة حين تعرّض إلى تفسير قوله تعالى ﴿أَوْ لَحْمَ خِزْيِرٍ فَإِنَّهُ رِجْسٌ أَوْ فِسْقًا﴾ [الأنعام: ٥٤١] حيث يقول "ويجوز أن يكون الهاء للحم؛ لأنه المقصود، فإذا حرم اللحم تبعه غيره في الحرمة، فالحلل والحرمة يضافان للحم أصالة ولغيره تبعاً، لا كما زعم بعض أن الهاء للحم، وأن غير اللحم من شحم وجلد وشعر وعظم وعصب حلال، واحتج بأن الضمير لأقرب مذكور، ويعترض بأن هذا في غير المضاف إليه، لأنّ الأصل في الضمير أن يعود إلى المضاف لا إلى المضاف إليه"^١

ومن جهة أخرى يكون التشريع موجهاً لمعنى من المعاني النحوية لتركيب ورد على خلاف الظاهر، فمثلاً: متى يأتي قارئ القرآن بالاستعاذة، أي بداية قراءته أم في خاتمة القراءة؟ والخلاف في تحديد الزمن إنما كان بسبب دلالة ظاهر قوله تعالى ﴿فَإِذَا قَرَأْتَ الْقُرْآنَ فَاسْتَعِذْ بِاللَّهِ مِنْ الشَّيْطَانِ الرَّجِيمِ﴾ [الأنعام: ٨٩] فالفاء تفيد الترتيب والتعقيب "فظاهر هذه الآية يدل على أنّ الاستعاذة بعد قراءة القرآن"^٢ والعلة في ذلك "لأن قارئ القرآن يستحق ثواباً عظيماً، وربما حصلت الوسوسة في قلبه أحصل ذلك الثواب أم لا؟ فإذا استعاذ اندفعت وخلص الثواب"^٣ أما القطب فإنه يذهب إلى خلاف ظاهر النص فيقدر فعل الإرادة قبل الاستعاذة فيأتي بها القارئ قبل القراءة "إذا أردت قراءته فعبّر بالقراءة عن إرادتها؛ لأن إرادتها سبب لها وملزومة لها، هذا مذهبنا ومذهب الجمهور في الاستعاذة من أنها قبل القراءة متصلة بما غير مفعول له؛ فذلك كقوله تعالى: ﴿إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ﴾ [المائدة: ٦] أي إذا أردتم القيام إليها، وكقولهم: إذا أكلت فقل بسم الله، وإذا سافرت فتأهب، أي إذا أردت الأكل وإذا أردت السفر"^٤ ويسوق علّةً فقهية يتناسب معها فعل الإرادة الذي أقره وهي أنّ "الوسوسة تحصل في أثناء القراءة فتقدم على القراءة لتذهب الوسوسة فلا تؤخر عن وقت الحاجة وسواء كان ذلك في الصلاة أو غيرها"^٥

سادساً : القرائن غير اللفظية:

١ / السياق :

إن للسياق دوراً في تحديد العلاقات النحوية؛ فـ "أول شيء تصادفه الكلمة في التركيب . بحسب تعبيرهم . نظام النحو الذي يهيئ الأجواء لإقامة علاقة طيبة بينها وبين العناصر الأخرى، وهي خارج

^١ . القطب ، هميان الزاد إلى دار المعاد ، ج ١/٦ ص ٣٠٤

^٢ . أبو عبد الله محمد بن عمر بن الحسن بن الحسين التيمي الرازي الملقب بفخر الدين الرازي ، مفاتيح الغيب ، التفسير الكبير ، ج ٢٠

ص ٢٦٩ ، دار إحياء التراث العربي ، بيروت ، ط ٣ ، ١٤٢٠ هـ

^٣ . القطب ، هميان الزاد إلى دار المعاد ، ج ١/٩ ، ص ٣٥٥

^٤ . نفسه ، ج ١/٩ ، ص ٣٥٥

^٥ . نفسه ، ج ١/٩ ، ص ٣٥٦

التركيب قابلة للارتباط بعلاقات متعددة مع كلمات متعددة، وفي داخله مقيدة بإرادة النحو الذي يسند إليها وظيفة ترتبط من خلالها بعلاقات محددة يبدأ بينها التزاوج بين شكل التركيب ودلالته^١ وهذه الدلالة المتحصلة من التركيب محكومة بالسياق الذي ترد فيه؛ إذ لا بد من ملاحظة الموقف الذي قيلت فيه العبارة، ولا بد من النظر في العبارات والتركيب السابقة واللاحقة للوصول إلى مراد المتكلم^٢، فالمعنى "هو حصيلة استعمال الكلمة في اللغة، من حيث وضعها في سياقات مختلفة"^٣ إذ السياق "توالي العناصر التي يتحقق بها السياق الكلامي وهو وما يسمى بـسياق النص، أو توالي الأحداث التي هي عناصر الموقف الذي جرى فيه الكلام وهو ما يسمى بـسياق الموقف"^٤ والقطب يشير إلى سياق النص إشارة واضحة بقوله "كل جملة مستتبعة لما بعدها استتباع الدليل للمدلول، وكل جملة مقرر لما قبلها"^٥ والسياق يعين محل النص إلى تفسير الحركات الإعرابية التي هي دوال على المعاني. وعلى تحليل الجمل وأشباه الجمل وإلى الإحالات التي ترد في التركيب لارتباطها بالمعنى والدلالة، لذا وجدنا القطب يردد مصطلح السياق في تفسيره ويجعله دليلاً، فقد نصب السياق دليلاً على أن الحصر في قوله تعالى ﴿فَإِنَّمَا عَلَيْكَ الْبَلَاغُ وَعَلَيْنَا الْحِسَابُ﴾ [الرعد: ٥٤] إضافي منظور فيه إلى الهداية، أي إنما عليك البلاغ لا الهداية، أو البلاغ لا الحساب، كما يدل عليه السياق^٦ وعده كذلك دليلاً على تقدير المحذوف بعد لولا في قوله تعالى ﴿قُلْ مَا يَعْجَبُ بِكُمْ رَبِّي لَوْلَا دُعَاؤُكُمْ﴾ [الفرقان: ٧٧] وجواب لولا محذوف دل عليه السياق السابق^٧ ومعلوماً، فجعل الضمير في قراءة حمزة والكسائي وحفص "ومما يوقدون في النار ابتغاء حلية أو متاع زبد مثله" عائداً إلى "للناس للعلم بهم"، أو للصواغين والحدادين للعلم بهم من السياق اللاحق^٨ فكان السياق اللاحق محددًا لمرجع واو الجماعة في الفعل يوقدون. كما جعله محددًا لمرجع الضمير في قوله تعالى ﴿وَلَهُ لَتَنزِيلُ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾ [الشعراء: ٢٩١] أي القرآن كما يدل عليه السياق اللاحق^٩ وقريبة إذ كان السياق منشأ تردد في تحديد نوع الاستثناء في قوله تعالى ﴿لَا يَحِلُّ لَكَ الْنِسَاءُ مِنْ بَعْدُ وَلَا أَنْ تَبَدَّلَ بِهِنَّ مِنْ أَزْوَاجٍ وَلَوْ أَعْجَبَكَ حُسْنُهُنَّ إِلَّا

^١ . عبد القادر الفاسي الفهري ، اللسانيات واللغة العربية نماذج تركيبية ودلالية، ج ٢ ص ١٩٥

^٢ . السياق ينقسم على قسمين هما: سياق النص وسياق الموقف، فسياق النص يقصد به توالي العناصر التي يتحقق بها السياق الكلامي،

وسياق الموقف يقصد به توالي الأحداث التي هي عناصر الموقف الذي جرى فيه الكلام، ينظر تمام حسان ، اجتهادات لغوية ص ١٣٧

^٣ . أحمد محمد قنّور، مبادئ اللسانيات، ص ٢٩٤ دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع ، ط ١ ، ١٤١٦ هـ ١٩٩٦ م

^٤ . تمام حسان ، اجتهادات لغوية، ص ٢٣٧

^٥ . القطب هميان الزاد إلى دار المعاد ، ج ١ ص ١٨٦

^٦ . نفسه، ج ٢/٨ ص ٣٧٣

^٧ . نفسه، ج ١١ ص ٤٨٠

^٨ . نفسه، ج ٢/٨ ص ٣٣٢

^٩ . نفسه، ج ١/١٢ ص ٧٩

مَا مَلَكَتْ يَمِينُكَ^١ وَكَانَ اللَّهُ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ رَّقِيبًا ﴿٢٥﴾ [الأحزاب: ٢٥] الاستثناء متصل؛ لأنَّ النساء يشمل الأزواج والاماء، وقيل منقطع لأنَّ النساء ذكرت على جهة التزوج بدليل السياق والاماء إنما هن بالتسري فلا شك أنَّ المتسرة لا تدخل في المتزوجة^٢

يردد القطب في توجيهاته السياق السابق والسياق اللاحق وكأنه يشير بذلك إلى السياق اللغوي فمن خلال توجيهاته نجد أنه يلتمس للجملة توجيهها نحويا أو للكلمة معنى تكتسبه من استعمالها داخل الجملة. وحين تتعدد المعاني يحاول أن يجعل السياق مرجحا لرأي على آخر، أو يجعل التوجيهات النحوية على مراتب ويجعل ما يخدمه السياق أولى من غيره كما في توجيه قوله تعالى ﴿عَلَى قَلْبِكَ بِإِذْنِ اللَّهِ مُصَدِّقًا﴾ [II بقرة: ٧٩] إذ أعرب مصدقا حالا من هاء نزله أو حالا من الفاعل، "وجعل الأول أولى لمواقفه لسائر ما أشبهه هذا من الآيات في كون التصديق من أحوال القرائن"^٣

وجدنا أن السياق يكون مؤيدا لرأي أو علة لتوجيه أو دليلا أو قرينة، كذلك نجده يدخل في باب الخصوص والعموم فقد يدعو إلى تخصيص فئة معينة دون التعميم؛ لأنه يقتضي ذلك التخصيص فالآيات سيقّت للحديث عن تلك الفئة، فحين تحدث الله تعالى عن اليهود ونعتهم بأنهم لن يتمنوا الموت بقوله تعالى "ولن يتمنوه أبدا بما قدمت أيديهم" ختم الآية بقوله تعالى ﴿وَاللَّهُ عَلِيمٌ بِالظَّالِمِينَ﴾ [II بقرة: ٥٩] فعبر بالظاهر بدل المضمّر ليصف اليهود بالظلم، والله تعالى عليم بهم وبغيرهم وخص الظالمين بالذكر "لأن السياق فيهم وللإبعاد والتهديد"^٣ هكذا عوّّل القطب بالسياق على على وضع الظاهر موضع المضمّر إذ الموضع موضع إضمار لا إظهار، وعوّّل كذلك بالسياق على ذكر الخاص دون العام.

ومن القرائن السياقة التي لها أثر في تحديد المعنى النحوي الوقف والابتداء وهو باب اهتم به المشتغلون في علوم القرآن فأجازوا الوقف على مواطن واستقبحوه في أخرى ومنعوه في بعض المواطن، وهذا التحديد مرتبط بالمعنى، ففساد المعنى بالوقف يجعله ممنوعا، وقبح المعنى يجعله قبيحا، ونحن في هذا الموطن ندرس جواز الوقف على موطن معين بسببه تتعدد المعاني ويختلف التأويل على حسب مواطن الوقف وهي قضية سياقية غير لغوية، لها علاقة وثيقة بالتأويل النحوي وقد ذكر القطب تردد (من) بين الشرطية والموصولة وتردد (الواو) بين الاستئناف والعطف في قوله تعالى ﴿بَلَىٰ مَنْ أَسْلَمَ وَجْهَهُ لِلَّهِ وَهُوَ مُحْسِنٌ فَلَهُ أَجْرُهُ عِنْدَ رَبِّهِ وَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ﴾ [II بقرة: ٢١١] وهذا

^١. نفسه، ج ٢/١٢ ص ١٢٠

^٢. القطب، هميان الزاد إلى دار المعاد ج ٢ ص ١٩٠

^٣. نفسه، ج ٢ ص ١٨٤

التردد في المعنى يتبعه الاختلاف في مواطن الوقف في الآية .. وعلى الوجه الأول يحسن الوقف على محسن لا على بلى، وما بعد ذلك مستأنف . ويجوز عطفه على من ، وفعله المقدر عطف اسمية على فعلية ، وعلى الثاني والثالث يحسن الوقف على بلى ، ومعنى أسلم وجهه لله : أخلص جسده كله لله" فيظهر تأثر مواطن الوقف والابتداء على التأويل النحوي ، فيحلل القطب التركيب ويتبعه المعنى ويحدد معنى الأداة على الموقع الذي يقف عليه القارئ.

ومن الأمثلة على أثر الوقف على مواطن مختلفة فيها على المعاني النحوية قوله تعالى ﴿وَالْأَنْعَمَ خَلَقَهَا لَكُمْ فِيهَا دَفٌّ وَمَنْفَعٌ وَمِنْهَا تَأْكُلُونَ ۝ وَلَكُمْ فِيهَا جَمَالٌ حِينَ تُرْجَوْنَ وَحِينَ تَسْرَحُونَ﴾ [الحج: 6/5] فالوقوف فيها ممكن على رأس الآية أو بعد كلمة خلقها، وقد أشار القطب في تفسيره إلى المناسبة المتحصلة من الوقوف على كلا الوجهين فتعرض ابتداء إلى حرف العطف الذي صدرت به الآية أهو عاطف لمفرد على مفرد أم عاطف لجملة على جملة؟، فعلى اعتبار عطف المفردات تكون كلمة الأنعام معطوفة على الإنسان، فيضحى المعنى أنّ الله تعالى خلق الإنسان والأنعام من نطفة، وعلى توجيه عطف جملة على جملة فإن الأنعام منصوبة على الاشتغال ونصبها على الاشتغال يناسب الجملة قبلها ويقدر قبلها فعلا محذوفا مناسبا للفعل بعده، وحين نأتي إلى الوقف على رأس الآية فإن اللام تفيد أحد شيئين هما التعليل أو الملك، أما في الوقوف على الوجه الثاني أي بعد خلق فإن اللام تفيد معنى واحدا وهو الملك ولا تفيد التعليل، وتتعلق مع بعدها بمحذوف خبر دفع وهذا على الوجه الذى هو أن الوقف على خلقها بكون الأنعام منصوباً على الاشتغال لا معطوفاً على الإنسان^٢ بهذا بان لنا أن مواضع الوقف والابتداء لها صلة وثيقة بالتوجيه النحوي وبمعاني الحروف وبمتعلق أشباه الجمل، والقطب يعدد تلك الأوجه ويذكر احتمالاتها بناء على الموضع الذي يمكن الوقوف عليه وهو ما نعتناه سلفا بالوقف الجائز .

ويذكر القطب دور المقام كذلك أو ما يسمى بسياق الموقف في توجيه قوله تعالى ﴿كَلَّمَآ أَضَاءَ لَهُمْ مَشَوْا فِيهِ وَإِذَا أَظْلَمَ عَلَيْهِمْ قَامُوا ۚ وَلَوْ شَاءَ اللَّهُ لَذَهَبَ بِسَمْعِهِمْ وَأَبْصَرِهِمْ﴾ [البقرة: ٠٢] فقال في توجيه الفعل أظلم "ويحتمل على بعد أن يكون متعديا ونائبه ضمير عائد إلى المشاء المدلول عليه بالمقام إذا لم يتقدم له ذكر"^٣ ويقصد القطب بالمقام ما يسمى بسياق الموقف الآن إذ كان له أثر في تعدية الفعل أظلم وهذا الوجه عدّه القطب بعيدا لكنه مع بعده التمس له ما يؤيد تخريجه. وخرج على سياق الموقف نوع الحال في قوله تعالى ﴿وَادْخُلُوا الْبَابَ سُجَّدًا﴾ [البقرة: ٨٥] أم

^١. نفسه، ج ٢ ص ٢٧١

^٢. القطب، هيبان الزاد إلى دار المعاد، ج ١/٩ ص ٢١٠، ٢١١

^٣. نفسه، ج ١ ص ٣١٧

مقارنة؟ وذلك بناء على موقفهم في السجود فـ " يجوز أن يكون السجود سجوداً على الوجه بأن يسجدوا قرب الباب، ثم يدخلوه فتكون الحال محكية"^١ وإلا فهي مقارنة وهي التي يوضحها القطب في موضع آخر بأنها "المتعقبة لمعنى عاملها بلا فضل زمان، وإما واقعة معه في وقت واحد"^٢ لذا نخرج بأنه كان لسياق الموقف دور في تحديد نوع الحال، فإن كان السجود مقارناً للدخول فهي حال مقارنة، وإن كان تم السجود قبل الدخول ثم دخلوا فالحال محكية.

وقد يكون السياق دليلاً على استبعاد بعض الوجوه المحتملة في التركيب فقد استبعد القطب بدلالة السياق أن تكون "من" للتبعيض في قوله تعالى ﴿ قَاتِلُوا الَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَلَا بِالْيَوْمِ الْآخِرِ وَلَا يُحَرِّمُونَ مَا حَرَّمَ اللَّهُ وَرَسُولُهُ وَلَا يَدِينُونَ دِينَ الْحَقِّ مِنَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ حَتَّى يُعْطُوا الْجِزْيَةَ عَنْ يَدٍ وَهُمْ صَاغِرُونَ ﴾ [التوبة: ٩٢] وجعلها للبيان، ولا يصح أن تكون للتبعيض بدليل السياق، فإن فيه الجزية، ولا شك أنه ﷺ قبض الجزية عن أهل الكتاب كلهم"^٣

تبين لنا أن السياق له دور بارز وأثر واضح في الوصول إلى الدلالة القرآنية والتأويلات النحوية، ولكن لا يقف القطب عند حد استعمال السياق في تأويل نحوي، بل وجدناه يتساءل عن تركيب يحمل معنى يظهر في سياق الآيات أنه لا علاقة له بما قبله من الآيات التي وردت قبل ذلك التركيب وبعده فنبدو وكأنها مقحمة بين أحكام لها وحدة موضوعية فتدعو المفسر إلى إفراغ وسعه في الوصول إلى ربط الحكم المقحم بالأحكام المترابطة موضوعاً، وذلك بالوصول إلى علة ورودها في ذلك الموضع وحين يبحث المفسر عن ذلك الرابط ينطلق من مسلمة مفادها أن مواضع الآيات وأماكن ورودها توقيفية لا يمكن المساس بها، وعلى هذا الأساس تساءل القطب عن ورود قوله تعالى ﴿ حَفِظُوا عَلَى الصَّلَوَاتِ وَالصَّلَاةِ الْوُسْطَى وَقُومُوا لِلَّهِ قَانِتِينَ ﴾ [البقرة: ٨٣٢] في سياق خاص يتحدث عن أحكام الزواج والطلاق، وحاول ربطه بدلالة كلية تجمع بين الحث على المحافظة على أداء الصلوات وأحكام الزواج والطلاق، فقال " ونظرت كيف أعقب الله آيات النكاح والطلاق وتوابع ذلك بالمحافظة على الصلاة ، وظهر لي بعد إفراغ وسعي أنه أعقب بذلك لعظم أمر النكاح والطلاق وتوابعهما واشتغال النفس، فحذرنا مولانا سبحانه وتعالى أن نشغل بشيء عن المحافظة على الصلوات الخمس، وأكد ذلك

^١. نفسه، ج ٢ ص ٥٣ وينظر مثله إعراب قوله تعالى " لو يردونكم من بعد إيمانكم كفار " ج ٢ ص ٢٦٣

^٢. نفسه، ج ٢/٧ ص ٢٢٤

^٣. القطب، هميان الزاد إلى دار المعاد، ج ٢/٧ ص ٧٥

بالأمر بها، ولو حال الخوف في قتال أو دون قتال في ركوب أو مشي، ثم رأيت القاضي ذكر ما يقرب من ذلك، والحمد لله^١

وبقي أن أشير إلى أن السياق قد يقتضي تركيباً معيناً ويدل عليه، ويتفاجأ المفسر بتركيب يختلف عن السياق المتوقع؛ وذلك لغرض بلاغي ونكتة، فيجتهد المفسر في البحث والوصول إلى السر المتواري خلف ذلك العدول، وقد وجدت عند القطب إشارات إلى ذلك العدول غير المتوقع ثم اجتهاد لتفسيره كما في قوله تعالى ﴿تَحِيَّتُهُمْ يَوْمَ يَلْقَوْنَهُ سَلَامٌ وَأَعَدَّ لَهُمْ أَجْرًا كَرِيمًا﴾ [الأحزاب: ٤٤] أي " هو الجنة ومقتضى السياق السابق أن يقول ولهم أجر كريم فعدل عن ذلك إلى قوله "وأعد لهم أجراً كريماً" تركا لمخالفة الفواصل والتأكيد والمبالغة بذكر الأعداد بكسر اللام أو الهمزة^٢

٢/ أقوال النحاة :

صاحب الخلاف النحوي النحو منذ نشأته وتطافرت عدة عوامل في تفشي الخلاف وتشظييه، من تلك العوامل ما يكون متعلقاً بالنص، حين يكون حَمَال أوجه فينظر إليه كل نحوي من زاوية وبعين تختلف عن الزاوية والعين التي ينظر إليه بها نحوي آخر، وحين تختلف وجهات النظر يسوق مَنْ له رأي في المسألة الأدلة والبراهين محاولاً إثبات صدق نظريته إلى النص وتأويله وتحليله ويحمل في طيات تلك الأدلة ما يدحض به حجة الخصم ويفرغ أدلته من محتواها، ويكون لهذا أثر فيمن يأتي بعدهم انتصاراً لرأي على آخر وهكذا يستفحل الخلاف ويعم وليس في هذا الخلاف ما يعيب إذ به تتطور علوم اللغة حين يكون موضوعياً هدفه خدمة اللغة و منطلقاته لغوية بحتة يوجد في النص ما يؤيده، ومن العوامل ما يكون بعيداً عن الموضوعية فيختلف نحوي عن الآخر بدافع هوى في نفسه فتأتي الأدلة هزيلة مسترذلة أو يكون الدافع سياسياً أو يكون بداع التعصب ولنا في كتب تأريخ النحو ما يؤيد هذا الزعم وحسبنا بالمسألة الزنبورية دليلاً ، ولا يعني هذا بحال من الأحوال أن النحو يخلو من الإجماع على مسائل اتفق فيها نخاة المدرستين وغيرهم.

وهذا الاتفاق أو ذلك الاختلاف كان له أثر في توجيه بعض الآيات وتأويلها، ونحن نجد عند القطب ترجيحاً وتأويلاً لتركيب قرآني يعتمد فيه على ما ذهب إليه الجمهور أو على قول أحد النحاة في مسألة معينة وقد صرح بأنه كان "يكثّر ذكر ابن هشام الأنصاري"^٣ وقد اختلفت طرائق النقل عند القطب من ابن هشام وغيره فقد ينقل دون أن يكون له رأي في المسألة فيكتفي بإيراد ما أورده غيره دون زيادة عليه، وقد ينقل فيؤيد أو يضيف، وما نحن بصدد مناقشته هو تأويل يعتمد فيه على قول جمهور

^١. نفسه، ج ٣ ص ٢٨٦

^٢. القطب، هميان الزاد إلى دار المعاد، ج ٢/١٢ ص ١٠٣

^٣. نفسه، ج ٢ ص ٤٤٤

النحاة أو بعضهم، وقد اعتمد في تأويله على رأي الجمهور حين تعددت الوجوه الإعرابية في إعراب قوله تعالى ﴿وَإِذْ نَجَّيْنَاكُمْ مِنْ آلِ فِرْعَوْنَ يَسُومُونَكُمْ سُوءَ الْعَذَابِ يُذَيِّبُونَ أَبْنَاءَكُمْ وَيَسْتَحْيُونَ نِسَاءَكُمْ﴾ [آل بقره: ٩٤] فقد جملة " يذبحون أبناءهم ويستحيون نساءهم " " مستأنفة للبيان " وجعله " أولى من أن تجعل بدل بيان " لأن " المشهور هو مذهب الجمهور أنّ عطف البيان لا يكون في الجمل، وإذا أطلق في الجملة أنها بيان مُحمل على معنى البيان اللغوي لا العطف " ^١

وقد وجّه القطب قوله تعالى ﴿وَمِنَ الَّذِينَ أَشْرَكُوا يَوَدُّ أَحَدُهُمْ لَوْ يُعَمَّرَ أَلْفَ سَنَةٍ﴾ [آل بقره: ٦٩] على أن " ومن الذين أشركوا " خبرا لمبتدأ محذوف منعوت بجملة يود أحدهم أي ومن الذين أشركوا ناس يود أحدهم أي أحد الناس المحذوفين بناء على قول ابن هشام أنه " يجوز حذف المنعوت إن علم وكان التعت صالحا لمباشرة العامل أو بعض اسم مقدم مخفوض بمن أو في " وعلى هذا يكون " الناس المحذوف المقصود بهم اليهود ودخلوا على هذا الوجه في قوله تعالى (الذين أشركوا) " ^٢

وقد مجّد رأي سيبويه في إعراب مصدقا حال من قوله تعالى ﴿عَلَى قَلْبِكَ بِإِذْنِ اللَّهِ مُصَدِّقًا﴾ [آل بقره: ٧٩] فقد أطلق سيبويه إعرابها حالا دون تحديد نوعها " وله اليد الطولى في الحديث والتفسير والنحو مشارك لغيره في سائر العلوم الموجودة في زمانه " ^٣ وبهذا يظهر أثر أقوال النحاة في اختيار وجه نحوي دون آخر.

^١. نفسه، ج ١ ص ٢٨

^٢. القطب، هميان الزاد إلى دار المعاد ج ٢ ص ١٨٦

^٣. نفسه، ج ٢ ص ١٩٠

الخاتمة

سعينا في هذا البحث إلى دراسة التأويل النحوي عند القطب في تفسيره "الموسوم بهميان الزاد إلى دار المعاد" وفي سبيل الوصول إلى هدف البحث وغايته تتبعنا القضايا النحوية التي ناقشها في ثنايا التفسير، ثم استخلصنا من تلك القضايا ما كان له علاقة بالتأويل، وانتخبنا ثلاثا من طرائق التأويل سار عليها البحث في فصوله ومباحثه، وهي التأويل بالحذف والتأويل بالتقديم والتأخير والتأويل بالحمل على المعنى.

وليس غرضنا في هذا الخاتمة تقصّي كل النتائج التي توصلت إليها الدراسة، بل حسبنا أن نجمل أهم النتائج وهي كالآتي:

. أن التأويل النحوي مرتبط ارتباطا وثيقا بثنائية الأصل والفرع، فإذا عُدل بالتركيب عن الأصل النحوي التمس له بالتأويل ما يجعله منتظما مع القاعدة النحوية؛ لذا اهتم به اللغويون قديما وحديثا، فابتدأ بإشارات في مصنفات الأقدمين النحوية إذ ظهرت في ممارساتهم العملية إلى أن جاء المحدثون فتعرضوا له تعرضا مباشرا محاولين تعريفه وتحليله وإزالة إبهامه وغموضه.

. درج الباحثون اعتبار التأويل النحوي مخالفا للأصل، والمقصود بالأصل المخالف التقعيد، ونحن إذا نظرنا إلى وفرة استعمال التأويل في اللغة والقرآن الكريم كما يؤيده البحث، وما يقدمه التأويل من دقة التعبير وبلاغته فإننا نرى الأصوب نسبة القصور في التقعيد عن استيعاب هذا النوع من التعبير بدلا من نسبة مخالفة الأصل له هو.

. اعتنى القطب في تفسيره بالمباحث اللغوية فاستطرد في استظهارها واستقصائها وذكر دقيقتها وجليها وظهر ذلك في إحاطته بالآراء النحوية، وإعرابه الآيات القرآنية واستقصاء وجوها وربطها بالدلالة، وتخريج القراءات القرآنية والاستشهاد لها بكلام العرب، واهتمامه بالمباحث الصرفية والبلاغية.

. عرّف القطب التأويل بأنه: تصوير اللفظ إلى معنى بالتفسير مع الصرف عن ظاهرها وافق الحق أو لم يوافق، وظهر من هذا التعريف أن القطب فرق بين التفسير والتأويل، ولاستجلاء معاني التعريف الذي ساقه وقفنا وقفه متأنية عند المادة المعجمية لكلمة صير، ودلالة حرف الجر الباء، وبأن لنا أن للكلام

معنيين ظاهر وباطن؛ فالمعاني التي تحملها الألفاظ دوال على المعاني الباطنة التي يصل إليها المؤول بالطرق والوسائل التي تعينه على ذلك.

. توسع القطب فأورد كل الأوجه الإعرابية الممكنة للتركيب، غير أنه لم يكن له منهج ثابت في تعاطيها فيتعمق في تركيب معيّن، مستقصيا من الأوجه ما اشتهر منها أو شذ، ويتجاوز تركيبا آخر فيحف به من الخارج دون أن يدقق النظر فيه مكتفيا بإيراد قول واحد أو يصمت عن مباحثه النحوية بتجاوزه إلى المعاني والأحكام الشرعية.

. ظهر لنا في تأويل القطب التداخل العميق بين المستوى النحوي والمعجمي والدلالي، فجمع بين المستويات الثلاثة في إعرابه وتوجيهه، وبان لنا أنّ الالتفات عن أحدها قد يشكل خطأ في التأويل. . زواج القطب في سبيل الوصول إلى المعنى بين البنية النحوية والقرائن السياقية الخارجية، فاستثمر المعطيات التي يتكون منها التركيب وأسقط عليها القواعد اللغوية المختزنة في الذهن دون أن يلغي دور القرائن الخارجية السياقية المعينة على فهم النص، وبالتالي تتطافر لديه البنى التركيبية والقرائن الخارجية في تأويله النحوي.

. الحذف مسلك من مسالك التأويل اهتم به النحاة والبلاغيون والمفسرون وظهر بجلاء عند القطب فشمّل جميع المستويات الحرف والكلمة والجملة بنوعيتها والأساليب، وفي كل الأحوال لا بد من نصب قرينة تمكّن المتلقي من سد الفراغات التي تكون في الخطاب، واعتمد القطب على القرائن اللفظية والمعنوية في تقدير المحذوف وأشار إلى أنه "ليس الواجب على المتكلم إفهام السامع، حتى إنه لا يحذف اللفظ إلا وقد اعتقد بالقرينة أن السامع يفهم بها ويجزم بفهمه، بل الواجب عليه نصب قرينة صالحة لا يفهم بها السامع، ويظن أنه يفهم بها أو يشك أنه يفهم بها سواء أكان يفهم بها أم لا؟"

. بدت الإيديولوجيا موجّهة للقطب في تقدير المحذوف ولا سيما في الآيات التي يكون موضوعها صفات الله تعالى، فحين يحتمل التركيب أكثر من لفظ يمكن تقديره فإنّ القطب ينتخب من تلك البدائل ما يوافق عقيدته ويتمسك بذلك اللفظ مبرا له ومفندا ما يذهب إليه غيره من المفسرين.

. إن تقدير المحذوف يكون لأحد سببين هما: استقامة القاعدة النحوية واستقامة المعنى، فما كان لاستقامة القاعدة النحوية فمرجعه الصناعة النحوية وانتظام التركيب على وفق الأصول والقواعد، وما كان لاستقامة المعنى يقدر محذوفا من أجل أن يتواءم التركيب مع المبادئ العقدية أو الأحكام الشرعية أو لترباط الأحداث وتسلسلها في القصص القرآني.

. التقديم والتأخير ضرب من ضروب إلقاء الكلام وهو عبارة عن مخالفة أصل رتبة الألفاظ في الجملة الفعلية أو الجملة الاسمية، وإدراك المؤول لقوانين التقديم والتأخير يعينه على تأويل النصوص، فأصل ترتيب الجملة الفعلية (فعل وفاعل ومفعول به) فما خالف هذا الأصل أشار القطب إلى مبارحته موقعه بأنه مقدم أو مؤخر، أما في الجملة الاسمية فأصل ترتيبها (المبتدأ والخبر) وهذا لا إشكال فيه إذ هو

سائد ومتداول في الدرس النحوي، وما أضافه البحث هو الوقوف على أيهما الأصل، ألتقدم الوجوبي أم الجوازي للمبتدأ؟ وانتهى إلى أن التقدم الجوازي هو الأصل، والمبتدأ المتقدم وجوبا هو مخالف للأصل ودعّم هذه النتيجة بأن المبتدأ حين يتقدم وجوبا لا بدّ من ذكر علة تقدمه، وذكر العلة هي دليل مخالفة الأصل إذ ما جاء على أصله لا يُسأل عن علته؛ ولأنّ مواطن تقدم المبتدأ محصورة، هذا الحصر هو مظنة مخالفة الأصل، وأخير فإن اللغة العربية لغة إعراب تمنح لمتكلميها حرية تبديل المواقع الإعرابية الحركة الإعرابية، فلما تقيّدت بالوجوب خالفت ما عليه اللغة في أصلها، فلهذه الأسباب كان التقدم الجوازي هو الأصل.

. أشار القطب إلى قاعدة مهمة في التأويل بالتقديم والتأخير وهي أنّ " تغيير المؤلف يدلّ على مزيد الاهتمام بشأن المعرّ" وفي سبيل تطبيق هذه القاعدة ابتدع القطب مصطلح التفنن ويعني به " تصريف الكلام والمراوحة بين التراكيب القرآنية؛ لأنه إذا نقل من أسلوب إلى أسلوب كان ذلك أحسن تطرية لنشاط السامع وإيقاظا للإصغاء إليه من إجراءاته على أسلوب واحد.

. استعان القطب بالحمل على المعنى في تأويل بعض الآيات القرآنية التي بدا ظاهرها مصادما للقواعد النحوية، فرأى به الصدع بين التركيب ومخالفة القواعد في النوع والعدد والزمن النحوي.

. تعامل القطب مع المصطلحات النحوية التي ينعت بها بعض التراكيب والوظائف النحوية الواردة في آيات القرآن الكريم بحذر شديد، وموجّه في ذلك قداسة النص القرآني، فاستبعد المصطلح النحوي (العطف على التوهم)، واستعمل (العطف على المعنى) تأدبا مع القرآن الكريم، ومثله مصطلح الصلة بديلا عن التعبير بالحرف الزائد.

. لا يحصر القطب التضمين في الأفعال فحسب بل يمتد به ليشمل الاسم والحرف، فيعرّفه بأنه " إشراب لفظ معنى لفظ آخر " هذا المعنى الآخر يكتسبه اللفظ بأحد طريقين هما: دلالة المقام والمجاز، واستلهمنا من ممارسة القطب للتضمين القول بقياسيته بشرط تناسب الفعلين في المعنى.

. أشار القطب إلى كثرة التضمين وشيوعه، ومع ذلك عدّه خلاف الأصل؛ لذا قرر قاعدة مفادها (عدم التضمين أولى عند عدم الاحتياج إليه) وتطبيقا لهذه القاعدة وجدناه يجعل التضمين في مرتبة أدنى عند تعدد احتمالات التأويل فلا يلجأ إليه إلا عندما يطلبه التركيب بشدة.

. الصيغ الصرفية للأفعال تدلّ بأصل وضعها على زمن معين فصيغة (فَعَلَ) موضوعة لتدل على الزمن الماضي وصيغة (يَفْعَل) على الزمن الحاضر أو المستقبل وصيغة (افْعَل) على الزمن المستقبل، وبأن لنا التباين القائم بين ما تدل عليه الصيغة وبين الاستعمال النحوي لها، وخرجنا بأنّ الصيغة الصرفية وحدها لا يمكن أن تدل على زمن الفعل، وإنما يكتسب زمنه من السياق والقرائن المحيطة به؛ لذا كان القطب يؤول صيغة الماضي حين تستعمل في المضارع أو العكس ويسوق الغرض من استعمال صيغة مكان أخرى.

. استعان القطب بموجهات داخلية وخارجية في تأويله النحوي، أفرزهما سببان هما: قصور القواعد النحوية عن الإحاطة بتفسير جميع التراكيب التي ورد بهما القرآن الكريم، والروايات والحوادث التي تكون سببا في نزول بعض الآيات فلا يمكن تفسيرها بعيدا عن سبب نزولها.

. اعتمد القطب على المسموع في تحليل تركيب قرآني يظهر لرائيه أول مرة أنه يخالف القواعد التي سنّها واختطها النحاة فيؤيده ذلكم التركيب بورود مثله عند العرب، واجتهد في الاعتماد على المسموع كذلك في دحض شبه وردّ ما اعتقد أنها قد تكون مطعنا في التعبير بمثلها في القرآن الكريم فساق أمثالا نطقها العرب وتداولونها وحين وردت في القرآن قللوا من شأنها.

. اعتمد القطب على القرآن الكريم في تأويل بعض تراكيب الآيات القرآنية، فحمل ما كان غامض الدلالة في موطن على ما يكون واضحا في موطن آخر، وأيد وجها نحويا على آخر بدلالة تركيب شبيه في موطن آخر، واستدل على إعراب آية بدليل حركة إعرابية في آية أخرى، وما ذاك إلا؛ لأن خير ما يُسّر به القرآن القرآن، و بسبب تكرار المواقف والمشاهد في القرآن الكريم.

. القراءات القرآنية موجه من موجهات التأويل عند القطب، دُعّم بها معنى من المعاني المعجمية حين احتملت اللفظة في سياقها أكثر من معنى، وعدّد الأوجه النحوية بتعدد فكانت سببا في تعدد القراءة، وعيّنت القراءة القرآنية من يتوجه إليه الخطاب حين يكون ملتبسا بإمكانية اشتراك مجموعة من المخاطبين فيه والقارئ في السياق عاجزة عن تحديد المقصود فتصبح القراءة محددة للمقصود إما بتعيين مخاطب واحد من بين تلك المجموعة، وإما بتوجيه الخطاب إليهم دفعة واحدة دون تعيين.

. للسياق بأنواعه دور بارز في التأويل، فتعمق القطب بسببه في تأويل تركيب يحمل معنى ظهر في سياق الآيات أنه لا علاقة له بما قبله وما بعده، فتبدو الآية وكأنها مقحمة بين أحكام لها وحدة موضوعية واحدة، فاستفرغ الجهد في ربط ما ظهر له أنه نشاز عن بقية الأحكام الواردة في سياق الآيات، وانطلق من مسلمة مفادها أنّ مواضع الآيات وأماكن ورودها توقيفية لا يمكن المساس بها.

ولا ندعي أننا استقصينا كل القضايا المتعلقة بالتأويل النحوي عند القطب، فلم نُحِط بموضوعاته من كل الوجوه، إذ الإحاطة بكل ما ورد الهميان لا يتأتى إنجازه في أطروحة يحدها الكم والزمن، وحسبها أن أشارت إلى علّم من أعلام المفسرين في سفر من أسفاره فاستخرجت بعض درره، وتبقى آفاق البحث مشرعة للباحثين من أجل استلال زاوية نظر في المادة اللغوية الماثلة في الهميان ومنها:

. دراسة مسلك من مسالك التأويل لم يتطرق إليها البحث كالزيادة.

. دراسة التأويل اللغوي في الهميان، دلالة ونحوها وصرفا.

. إجراء مقارنة بين منهجه في مناقشة القضايا اللغوية بين الهميان وتيسير التفسير.

. أثر التأويل النحوي في توجهه الإيديولوجي.

تردد مصطلح التأويل في كتب الأصوليين والمتكلمين واللغويين، وما عُنيّا به هو التأويل النحوي ولنا أن نعدّ هذا الإنجاز محاولة لإبراز التأويل النحوي في سفر من أسفار التفسير، ومدى ظهوره واهتمام القطب به في الهميان، فهو قطرة من بحر الهميان يمكن للباحثين أن يحدو حذوه ويسلكوا مسلكه.

قائمة المصادر والمراجع

- . إبراهيم بن موسى بن مُجَدِّد اللخمي الشاطبي، الموافقات، تحقيق، أبو عبيدة مشهور بن حسن آل سلمان، دار ابن عفان للنشر ط ١، ١٤١٧ هـ ١٩٩٧ م
- . ابن الأثير، نصر الله بن مُجَدِّد بن مُجَدِّد بن عبد الكريم الشيباني، الجزري، الجامع الكبير في صناعة المنظوم من الكلام والمنثور، تحقيق مصطفى جواد، مطبعة المجمع العلمي، ١٣٧٥ هـ
- . ابن الحاجب، أما لي ابن الحاجب، تحقيق فخر صالح سليمان قداره، دار عمارة الأردن، دار الجيل بيروت، ١٤٠٩ هـ، ١٩٨٩ م
- . ابن جني، أبو الفتح عثمان: المختص في تبين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها، تحقيق، علي نجدي الناصف وآخرون، القاهرة، ١٤٢٤ هـ ٢٠٠٤ م
- . سر صناعة الإعراب، تحقيق أحمد فريد أحمد، المكتبة التوفيقية، (د، ت)
- . الخصائص، تحقيق مُجَدِّد علي النجار، عالم الكتاب، ط ١ / ١٤٢٧ هـ ٢٠٠٦ م
- . اللمع في العربية، تحقيق حامد الضامن، عالم الكتاب، مكتبة النهضة العربية ط ٢ / ١٤٠٥ هـ.
- ١٩٨٥
- . ابن مالك، جمال الدين مُجَدِّد بن عبد الله:
- . شرح تسهيل الفوائد، تحقيق، عبد الرحمن السيد، مُجَدِّد بدوي المختون، ط ١، ١٤١٠ هـ - ١٩٩٠ م
- . شرح تسهيل الفوائد، تحقيق: د. عبد الرحمن السيد، د. مُجَدِّد بدوي المختون، هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان، ط ١، ١٤١٠ هـ ١٩٩٠ م
- . ابن مضاء القرطبي، أحمد بن عبد الرحمن بن مُجَدِّد القرطبي، الرد على النحاة، تحقيق د مُجَدِّد إبراهيم البناء، ط ١، ١٣٩٩ هـ ١٩٧٩ م
- . ابن هشام، جمال الدين عبد الله بن هشام الأنصاري:

- . شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب ، تحقيق محيي الدين عبد الحميد ، المكتبة العصرية ١٩٩٢م.
- . مغني اللبيب ، تحقيق، حسن حمد، منشورات مُجَدِّ علي بيضون دار الكتب العلمية، بيروت لبنان، ط١، ١٤١٨هـ ١٩٩٨م
- . ابن يعيش ، علي بن يعيش ، شرح المفصل، تحقيق أحمد السيد سيد أحمد ، المكتبة التوقيفية ، د. ت أبو إسحاق إبراهيم بن السري الزجاج:
- . إعراب القرآن ، تحقيق إبراهيم الأبياري، دار الكتاب المصري، دار الكتاب اللبناني ط٥ / ٢٧٤١هـ ٢٠٠٦م
- . معاني القرآن وإعرابه ، شرح وتحقيق د عبد الجليل عبده شلبي ، دار الحديث القاهرة ١٤٢٦هـ ٢٠٠٥م
- . أبو البركات ابن الأنباري :
- . البلغة في الفرق بين المذكر والمؤنث، تحقيق رمضان عبد التواب ، مكتبة الخانجي بالقاهرة، ط٢، ١٤١٧هـ ١٩٩٦م
- . أسرار العربية ، تحقيق بركات يوسف هبؤد، دار الأرقم بن أبي الأرقم للطباعة والنشر، ط١ ١٤٢٠هـ ١٩٩٩م
- . الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين الكوفيين والبصريين، قدّم له ووضع هوامشه و فهرسه حسن حمد، دار الكتب العلمية، ط١، ١٤١٨هـ ١٩٩٨م
- . لمع الأدلة في أصول النحو مطبوع مع كتاب الإعراب في جدل الإعراب، تحقيق، سعيد الأفغاني، مطبعة الجامعة السورية، ١٣٧٧هـ ١٩٧٥م
- أبو البقاء عبد الله بن الحسين بن عبد الله العكبري :
- . التبيان في إعراب القرآن، تحقيق، علي مُجَدِّ البجاوي، الناشر ، عيسى البابي الحلبي وشركاه، (د.ت)
- . التبيان في إعراب القرآن ، علي مُجَدِّ البجاوي، عيسى البابي الحلبي وشركاه، (د.ت)
- . اللباب في علل البناء والإعراب، تحقيق: عبد الإله النبهان، دار الفكر دمشق، ط١، ١٤١٦هـ ١٩٩٥م
- . أبو الحسن ، علي بن الحسين الباقرلي :
- . شرح اللمع للأصفهاني ، تحقيق إبراهيم بن مُجَدِّ أبو عباه، جامعة الإمام مُجَدِّ بن سعود الإسلامية ، عمادة البحث العلمي ط١ ، ١٤١٠هـ ١٩٩٠م
- . شرح اللمع في النحو، تحقيق مُجَدِّ خليل مراد الحربي، دار الكتب العلمية ط١، ١٤٢٨هـ ٢٠٠٧م

١. أبو الحسن علي بن عيسى الرماني، معاني الحروف ، تحقيق الشيخ عرفان بن سليم العشا حسونة
الدمشقي المكتبة العصرية، ١٤٢٨هـ ٢٠٠٨م
٢. أبو الحسن علي بن محمد البسيوي، جامع أبي الحسن البسيوي تحقيق، الحاج سليمان بن إبراهيم بابيز
و داود عمر بابيز الوارجلاني (د.ت)
٣. أبو السعود حسين الشاذلي ، المركب الإسنادي وأنماطه من خلال القرآن الكريم، دار المعرفة الجامعية،
ط ١ ، ١٤١٠هـ ١٩٩٠م
٤. أبو العباس محمد بن يزيد المبرد :
٥. كتاب المذكر والمؤنث، تحقيق، رمضان عبد التواب و صلاح محمد الهادي، مكتبة الخانجي بالقاهرة ،
ط ٢ / ١٤١٧هـ ١٩٩٦م
٦. المقتضب، تحقيق محمد عبد الخالق عزيمة، عالم الكتب ، بيروت، (د.ت)
٧. أبو العباس، شهاب الدين، أحمد بن يوسف بن عبد الدائم المعروف بالسمن الحلي، الدر المصون في
علوم الكتاب المكنون، تحقيق د، أحمد محمد الخراط، دار القلم دمشق (د. ت)
٨. أبو العرفان محمد بن علي الصبان، حاشية الصبان على شرح الأشموني لألفية ابن مالك، دار الكتب
العلمية ، بيروت، ط ١، ١٤١٧هـ ، ١٩٩٧م
٩. أبو القاسم محمود بن عمرو بن أحمد الزمخشري، المفصل في صناعة الإعراب، تحقيق، علي بو ملح،
مكتبة الهلال بيروت، ط ١، ١٩٩٣م
١٠. أبو بكر ، محمد الدماميني ، شرح الدماميني على مغني اللبيب ، تحقيق عناية أحمد عزو ، مكتبة التاريخ
العربي ط ١ / ١٤٢٨هـ ٢٠٠٧م
١١. أبو بكر محمد بن السري بن سهل النحوي ابن السراج، الأصول في النحو، تحقيق، عبد الحسين
الفتلي، مؤسسة الرسالة، لبنان بيروت، ط ١، ١٤٠٥هـ ١٩٨٥م
١٢. أبو جعفر أحمد بن محمد بن إسماعيل النحاس ، إعراب القرآن، تخريج وتحقيق محمد محمد تامر، ط دار
الحديث القاهرة ١٤٢٨هـ ٢٠٠٧م
١٣. أبو حاتم سهل بن محمد السجستاني، المذكر والمؤنث ، تحقيق عزة حسن ، دار الشروق العربي (د. ت)
١٤. أبو حامد محمد بن محمد الغزالي الطوسي ، المستقصى ، تحقيق، محمد عبد السلام عبد الشافي، دار الكتب
العلمية بيروت، ط ١، ١٤١٣هـ ١٩٩٣م
١٥. أبو حيان محمد بن يوسف بن علي بن يوسف بن حيان أثير الدين الأندلسي ، البحر المحيط في
التفسير، تحقيق صدقي محمد جميل، دار الفكر بيروت، ١٤٢هـ

١. أبو سعيد الحسن بن عبد الله بن المرزبان السيرافي، شرح كتاب سيبويه، تحقيق: أحمد حسن مهدي، علي سيد علي، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، ط ١، ٢٠٠٨ م.
٢. أبو عبد الله محمد بن عمر بن الحسن بن الحسين التيمي الرازي الملقب بفخر الدين الرازي، مفاتيح الغيب، التفسير الكبير، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط ٣، ١٤٢٠ هـ.
٣. أبو عبيدة معمر بن المثنى التيمي البصري، مجاز القرآن، تحقيق محمد فواد سرگين، مكتبة الخانجي، القاهرة ط، ١٣٨١ هـ.
٤. أبو علي الحسن بن رشيقي القيرواني الأزدي، العمدة في محاسن الشعر وآدابه، تحقيق، محيي الدين عبد الحميد، دار الجيل، ط ٥، ١٤٠١ هـ - ١٩٨٠ م.
٥. أبو علي الفارسي :
٦. المسائل الحلييات، تحقيق د. حسن هنداي، دار القلم للطباعة والنشر والتوزيع، دمشق ط ١، ١٤٠٧ هـ - ١٩٨٧ م.
٧. شرح الأبيات المشككة، تحقيق د. محمود محمد الطناحي، مكتبة الخانجي، القاهرة - مصر، ط ١، ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٨ م.
٨. التعليقة على كتاب سيبويه، تحقيق: عوض بن حمد القوزي، ط ١، ١٤١٠ هـ - ١٩٩٠ م.
٩. أبو محمد القاسم السجلماسي، المنزع البديع في تجنب أساليب البديع، تحقيق وتقديم علال الغازي، مكتبة المعارف الرباط، ط ١، ١٤٠٤ هـ - ١٩٨٠ م.
١٠. أبو محمد بدر الدين حسن بن قاسم بن عبد الله بن علي المرادي :
١١. توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك، تحقيق: عبد الرحمن علي سليمان، دار الفكر العربي، ط ١، ١٤٢٨ هـ - ٢٠٠٨ م.
١٢. الجنى الداني في حروف المعاني، تحقيق: فخر الدين قباوة - محمد نديم فاضل، ط ١، ١٤١٣ هـ - ١٩٩٢ م.
١٣. أبو منصور محمد بن أحمد الأزهرى، تهذيب اللغة، تحقيق: محمد عوض مرعب، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط ١، ٢٠٠٨ م.
١٤. أبو هلال العسكري الحسن بن عبد الله بن سهل بن سعيد بن يحيى بن مهران، الصناعتين، تحقيق: علي محمد البجاوي ومحمد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية، بيروت، ١٤١٩ هـ.
١٥. أبو يحيى بن زياد الفراء، معاني القرآن، تحقيق: أحمد يوسف نجاتي، ومحمد علي النجار، دار السرور، (د. ت)
- أحمد بن حمد الخليلي :

- . صيحة إنذار وصرخة استنفار ، الكلمة الطيبة . مسقط ، سلطنة عمان ، ط ١ ١٤٣٨ هـ ٢٠١٧ م
- . برهان الحق ، الكلمة الطيبة ، مسقط ، سلطنة عمان ، ط ١/١٤٣٧ هـ ، ٢٠١٦ م
- . جواهر التفسير أنوار من بيان التنزيل ، وزارة الأوقاف والشؤون الدينية ط ٢ ، ١٤٣٣ هـ ٢٠١٢ م
- . أحمد عبد العظيم عبد الغني ، القاعدة النحوية دراسة نقدية تحليلية ، دار الثقافة للنشر والتوزيع ، ١٤١٠ هـ ١٩٩٠ م
- . نجد قدور ، مبادئ اللسانيات ، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع ، ط ١ ، ١٤١٦ هـ ١٩٩٦ م
- . أحمد مختار ديرة ، دراسة في النحو الكوفي من خلال معاني القرآن للفراء ، دار قتيبة للطباعة والنشر والتوزيع ط ١/١٤١١ هـ ١٩٩١ م
- . أحمد مطلوب ، بحوث لغوية ، دار الفكر عمان ، ط ١ ، ١٩٨٧ م
- . أحمد نخله ، مدخل إلى دراسة الجملة العربية ، دار النهضة العربية للنشر والتوزيع ، ١٤٠٨ هـ ١٩٨٨ م
- . أنجد الملاح ، الزمن في اللغة العربية بنياته التركيبية والدلالية ، الدر العربية للعلوم ناشرون ، منشورات الاختلاف ، الرباط ، ط ١ ، ١٤٣٠ هـ ٢٠٠٩ م
- . بهاء الدين عبد الله بن عقيل العقيلي ، شرح ابن عقيل ، تحقيق محيي الدين عبد الحميد ، المكتبة العصرية ، ط ١٤١٧ هـ ١٩٩٦ م
- . ترفيتان تودوروف ، الرمزية والتأويل ، ترجمة ، إسماعيل الكفري ، دار نينوى للدراسات والنشر والتوزيع ، ط ١ ، ١٤٣٨ هـ ٢٠١٧ م
- تمام حسان :
- . الخلاصة النحوية ، عالم الكتاب ، القاهرة ط ٣ ١٤٣٠ هـ ٢٠٠٩ م
- . الأصول ، دراسة أستيمولوجية للفكر اللغوي عند العرب ، النحو ، فقه اللغة ، البلاغة ، عالم الكتاب ، ٢٠٠٩ م
- . خواطر من تأمل لغة القرآن الكريم ، عالم الكتاب ، ط ١ ، ١٤٢٧ هـ ٢٠٠٦ م
- . مفاهيم ومواقف في اللغة والقرآن ، عالم الكتاب ، ط ١ القاهرة ، ٢٠١٠ م
- . التواني بن التواني ، الامام أطفيش ومنهجه في التفسير ، الملتقى الدولي الثاني العلامة أنجد بن يوسف أطفيش الجزائري قطب الأئمة إسهاماته المعرفية وامتداداته في الجزائر والعالم يومي ١٧/١ محرم ١٤٣٦ هـ ١١/١٠ نوفمبر ٢٠١٤ م
- . جلال الدين السوطي :
- . الاقتراح ، تحقيق ، طه عبد الرؤوف سعد ، مكتبة الصفا ، مصر ، القاهرة ، ١٤٢٠ هـ / ١٩٩٩ م

. المزهر في علوم اللغة وأنواعها، تحقيق، فؤاد علي منصور، ط ١، ١٤١٨ هـ ١٩٩٨ م، دار الكتب العلمية بيروت

. همع العوامع، تحقيق الشربيني شريدة، دار الحديث القاهرة، ١٣٤٣ هـ ٢٠١٣ م

. الأشباه والنظائر، تحقيق ترحيني فايز، دار الكتاب العربي، ط ٢/١٧١٤ هـ ١٩٩٦ م

. جلال الدين محمد بن عبد الرحمن القزويني، تلخيص المفتاح في المعاني والبيان والبديع، كتب حواشه،

ياسين الأيوبي، المكتبة العصرية، ط ١، ١٤٢٣ هـ ٢٠٠٢ م

. جلال شمس الدين، التعليل اللغوي عند الكوفيين مع مقارنته بنظيره عند البصريين دراسة

أبستمولوجية، مؤسسة الثقافة الجامعية، ١٩٩٤ م

. جمال الدين محمد بن مالك الطائي، شرح الكافية الشافية، تحقيق، عبد المنعم أحمد هريدي، جامعة أم

القرى مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي كلية الشريعة والدراسات الإسلامية مكة المكرمة، ط ١، (د.ت)

. جمعي، بو جمعة، ظاهرة الحذف في شعر البحتري دراسة بلاغية إيقاعية، مطبعة النجاح الجديدة،

الدار البيضاء، ط ١ ١٤٢٤ هـ ٢٠٠٣ م

. حسن الملخ، رؤى لسانية في نظرية النحو العربي، دار الشروق للنشر والتوزيع، ط ١، ٢٠٠٧

. حسن محمود شبانة، ظاهرة الاتساع في النحو العربي، دار الفتح للدراسات والنشر، ط ١، ١٤٢٣،

٢٠١١ م

. حمد عيد، النحو المصنفى، عالم الكتب، ط ٢ ١٤٣٠ هـ ٢٠٠٩ م

. خالد بن عبد الله بن أبي بكر بن محمد الجرجاوي الأزهرى، شرح التصريح على التوضيح أو التصريح

بمضمون التوضيح في النحو دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط ١، ١٤٢١ هـ ٢٠٠٠ م

. خديجة الحديثي، الشاهد وأصول النحو في كتاب سيبويه، مطبوعات جامعة الكويت، ١٣٤٩ هـ،

١٩٧٤ م

. الخليل بن أحمد الفراهيدي، كتاب العين، ترتيب وتحقيق الدكتور عبد الحميد هندواوي، منشورات محمد

علي بيضون دار الكتب العلمية بيروت

. خليل عمايرة، العامل النحوي بين مؤيديه ومعارضيه ودوره في التحليل اللغوي، (د. ت)

. الدسوقي، حاشية الدسوقي على مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، تحقيق أحمد عزو عناية، مؤسسة

التاريخ العربي، ط ١/١٤٣٠ هـ ٢٠٠٩ م

. رشيد بركان، آليات ترابط النص القرآني، أفريقيا الشرق، ٢٠١٥ م

- . رشيد بلحبيب ، ضوابط التقديم وحفظ المراتب في النحو العربي ، جامعة مُجَد الأول ، كلية الآداب والعلوم الإنسانية ، الدار البيضاء ، ط ١ ، ١٩٩٨ م
- . رضي الدين الاسترابادي، شرح الكافية في النحو، دار أكتب العلمية بيروت، (د.ت)
- . سعيد الأفغاني ، في أصول النحو، المكتب الإسلامي، ١٤٠٧ هـ ١٩٨٧ م
- . سعيد جاسم الزبيدي:
- . القياس في النحو العربي نشأته وتطوره، دار الشروق للنشر والتوزيع، ط ١، ١٩٩٧ م
- . المشكل في القرآن الكريم ، من وجوه الإعجاز البياني ، دار كنوز المعرفة العلمية للنشر والتوزيع ، ط ١ / ١٤٣٠ هـ ، ٢٠٠٩ م
- . السمين الحلبي:
- . الدر المصون في علم كتاب الله المكنون ، تحقيق: أحمد مُجَد الخراط، دار القلم دمشق، (د.ت)
- . الدر المصون في علم كتاب الله المكنون، تحقيق: أحمد مُجَد الخراط، دار القلم دمشق (د.ت)
- . سوزان الكردي، المستوى التركيبي عند السيوطي في كتابه الإتقان، دار جرير للنشر والتوزيع، ط ١، ١٤٣٥ هـ ٢٠١٤ م
- . سيبويه ، الكتاب ، القاهرة ، الهيئة العامة المصرية للكتاب ، تحقيق عبد السلام هارون ١٩٧٥ م
- . السيد أحمد عبد الغفار ، ظاهرة التأويل وصلتها باللغة ، دار المعرفة الجامعية، (د.ت)
- . السيد الشريف علي بن مُجَد بن علي السيد الجرجاني ، التعريفات ، عالم الكتب بيروت ط ١ / ١٤١٦ هـ، ١٩٩٦ م
- . شمس الدين مُجَد بن أحمد بن عبد اللطيف الكيشي، الإرشاد إلى علم الإعراب، تحقيق، عبد الله بن على الحسيني ومحسن بن سالم العميري، معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي، مكة المكرمة، ط ١، ١٤١٠ هـ ١٩٨٩ م
- . شمس الدين مُجَد بن عبد المنعم بن مُجَد الجوجري، شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب، تحقيق، نواف بن جزاء الحارثي ، عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، المملكة العربية السعودية، ط ١، ١٤٢٣ هـ ٢٠٠٤ م
- . شوقي ضيف:
- . المدارس النحوية ، دار المعارف ط ٩ (د.ت)
- . تيسيرات لغوية ، دار المعارف، القاهرة، ١٩٩٠ م
- . صالح علي الشيخ، الانتهاك النحوي، دراسة في شواهد سيبويه الشعرية، دار مجدلوي للنشر والتوزيع، الأردن ط ١، ٢٠١٦ م

- . صالح مجدوبي، التضمنين وكيف استعمله المفسرون، الزمخشري أنموذجا، منشورات معهد أبي بكر الصديق للتعليم النهائي، ط ١، ١٤٣٨ هـ ٢٠١٧ م
- . صالح محجوب محمد و عبد الناصر عثمان ، المؤتمر الدولي الأول، لسانيات النص وتحليل الخطاب، بحث بعنوان، نحو النص في كتاب مجاز القرآن لأبي عبيدة معمر بن المثنى، دراسة وصفية تحليلية، دار كنوز المعرفة، ط ١، ١٤٣٤ هـ ٢٠١٣ م
- . ضياء الدين عبد العلي القالاش، القرائن في علم المعاني، دار النوادر ط ١ ١٤٢٣ هـ ٢٠١٣ م
- . طاهر سليمان حمودة ، ظاهرة الحذف في الدرس اللغوي، الدار الجامعية للطباعة والنشر والتوزيع. ١٩٩٨ م
- . عائشة بنت عبد الرحمن بنت الشاطئ ، الإعجاز البياني للقرآن، دار المعارف، ط ٣ (د.ت)
- . عباس حسن ، النحو الوافي ، وما بعدها، مطبوعات الأندلس العالمية ، ط ١ / ١٤٣١ هـ ٢٠١٠ م
- . عبد الرحمن بن إسحاق البغدادي النهاوندي الزجاجي، اللامات، تحقيق، مازن المبارك، دار الفكر، بيروت، ط ٢، ١٤٠٥ هـ ١٩٨٥ م
- . عبد السلام المسدي، ما وراء اللغة، بحث في الخلفيات، مؤسسة عبد الكريم بن عبد الله للنشر والتوزيع، تونس، (د.ت)
- . عبد العزيز الملوكي ، الأسلوب في القرآن الكريم سورة البقرة أنموذجا، عالم الكتاب الحديث للنشر والتوزيع، الأردن ، إربد ط ١ / ٢٠١٤ م
- . عبد العزيز جدنا علي ، منهج الشيخ أطفيش في تفسير القرآن ، الملتقى الدولي الثاني العلامة محمد بن يوسف أطفيش الجزائري قطب الأئمة إسهاماته المعرفية وامتداداته في الجزائر والعالم يومي ١٧/١ محرم ١٤٣٦ هـ ١٠/١١ نوفمبر ٢٠١٤ م
- . عبد الفتاح الحموز، التأويل النحوي في القرآن الكريم، مكتبة الرشد ، الرياض ط ١ / ١٤٠٤ هـ ١٩٨٤ م
- . عبد القادر الفاسي الفهري، اللسانيات واللغة العربية، نماذج تركيبية ودلالية ، دار بو تقال للنشر، الدار البيضاء، المغرب ، ط ١، ١٩٥٨ م
- . عبد القادر بن عمر البغدادي، خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب ، تحقيق، عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط ٤، ١٤١٨ هـ ١٩٩٧ م
- . عبد القاهر الجرجاني ، دلائل الإعجاز، تحقيق، عبد المنعم الخفاجي، دار الجيل، ط ١، ١٤٢٤ هـ ٢٠٠٤ م

- عبد الله بن حمد الخثران، مصطلحات النحو الكوفي، دراستها وتحديد مدلولاتها، هجر للطباعة والنشر والتوزيع، ط ١، ١٤١١ هـ ١٩٩٠ م
- عبد الله بن حميد السالمي، مشارك أنوار العقول، تعليق سماحة الشيخ العلامة أحمد بن حمد الخليلي، تحقيق عبد المنعم العاني، دار الحكمة ط ١/١٤١٦ هـ، ١٩٩٥ م
- عثمان بن عمر بن أبي بكر بن يونس ابن الحاجب، أمالي ابن الحاجب، تحقيق د. فخر صالح سليمان قدارة، ط دار عمار - الأردن، دار الجيل - بيروت، ١٤٠٩ هـ - ١٩٨٩ م
- علي أبو المكارم :
- الحذف والتقدير في النحو العربي، دار غريب للنشر والتوزيع، ٢٠٠٨ م
- مقومات الجملة العربية، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، ط ١، ٢٠٠٦ م
- علي بن عيسى بن علي بن عبد الله الرماني:
- النكت في إعجاز القرآن، مطبوع ضمن ثلاث رسائل في إعجاز القرآن الكريم، تحقيق: محمد خلف الله، د. محمد زغلول سلام، ط ٣، ١٩٧٦ م.
- النكت في إعجاز القرآن، مطبوع ضمن: ثلاث رسائل في إعجاز القرآن، دار المعارف، مصر، ط ٣، ١٩٧٦ م
- علي بن محمد بن أحمد الشهري، التأويل النحوي وأثره في توجيه المعنى في تفسير الفخر الرازي، رسالة دكتوراه غير منشورة
- علي بن محمد بن عيسى الأشموني، شرح الأشموني المسمى منهج السالك إلى ألفية ابن مالك، تحقيق محيي الدين عبد الحميد، دار الطلائع (د.ت)
- غادة أحمد البواب، التقديم والتأخير في المثل العربي، دراسة نحوية بلاغية، وزارة الثقافة، ٢٠١١ م
- غازي مختار طليمات، أثر التأويل النحوي في فهم النص، مجلة كلية الدراسات العربية والاسلامية العدد الخامس عشر ١٤١٨ هـ ١٩٩٨ م
- فاضل صالح السامرائي، الجملة العربية والمعنى، دار الفكر، ط ١/ ١٤٢٨ هـ ٢٠٠٧ م
- فضل حسن عباس، البلاغة فنونها وأفنانها، علم المعاني، دار الفرقان للنشر والتوزيع، ط ١٠، ٢٠٠٥ م
- فضل حسن عباس وآخرون، علوم القرآن، معهد العلوم الشرعية ١٤٢٢ هـ ٢٠٠١ م
- فلاح ابراهيم نصيف الفهدي، التأويل النحوي في الحديث الشريف، أطروحة دكتوراه، جامعة بغداد ١٤٢٧ هـ ٢٠٠٦ م.

- القاسم بن الحسين بن أحمد الخوارزمي، التخمير، تحقيق مُحمَّد السيّد عثمان، دار الكتب العلمية، ط ١/ ٢٠١١م
- كريم حسين ناصح الخالدي، نظرية المعنى في الدراسات النحوية، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمّان، ط ١، ١٤٢٧هـ - ٢٠٠٦م
- كمال الزيتوني، ظاهرة الالتباس في اللسان العربي، عالم الكتاب الحديث للنشر والتوزيع، ط ١، ٢٠١٣م
- كمال رشيد، الزمن النحوي في اللغة العربية، عالم الثقافة للنشر والتوزيع، ط ١٤٢٨هـ - ٢٠٠٨م
- لطيف حامد الزاملي، القرائن وأثرها في التوجيه النحوي عند سيبويه، دار الانتشار العربي، ط ١، ٢٠١٤م
- لطيفة النجّار، منزلة المعنى في نظرية النحو العربي، دار العالم العربي للنشر والتوزيع، دبي، ط ٢/ ١٤٣٣هـ - ٢٠١٢م
- محب الدين أبي فيض السيد مُحمَّد مرتضى الزبيدي، تاج العروس من جواهر القاموس، تحقيق علي شيددي، دار الفكر، (د. ت)
- مُحمَّد الأنطاكي، المحيط في أصوات العربية ونحوها وصرفها، تحقيق عادل أنور خضر، دار النشر العربي للطباعة والنشر والتوزيع، حلب سوريا، (د. ت)
- مُحمَّد الشاوش، أصول تحليل الخطاب في النظرية النحوية العربية، المؤسسة العربية للتوزيع، تونس، ط ١، ١٤٢١هـ - ٢٠٠١م.
- مُحمَّد الطاهر بن مُحمَّد بن مُحمَّد الطاهر بن عاشور التونسي، التحريير والتنوير، الدار التونسية للنشر، تونس، ١٩٨٤م
- مُحمَّد أيوب، دراسات نقدية في النحو العربي، مكتبة الاتحاد المصرية، ١٩٧٥م
- مُحمَّد بن جرير بن يزيد بن كثير بن غالب الأملي الطبري، جامع البيان في تأويل القرآن، مؤسسة الرسالة ط ١، ١٤٢٠هـ - ٢٠٠٠م
- مُحمَّد بن حمود بن حمد الرواحي، صيغ المجموع في القراءات القرآنية دراسة لغوية، روائع نور الاستقامة، ط ١، ١٤٣٨هـ - ٢٠١٧م
- مُحمَّد بن عبد الله أبو بكر بن العربي المعافري الاشيلي المالكي، أحكام القرآن، تحقيق مُحمَّد عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية بيروت لبنان، ط ٣، ١٤٢٤هـ - ٢٠٠٣م
- مُحمَّد بن علي ابن القاضي مُحمَّد حامد بن محمّد صابر الفاروقي الحنفي التهانوي، موسوعة كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم، تحقيق، علي دحروج، مكتبة لبنان ناشرون - بيروت، ط ١، ١٩٩٦م

- ١٤٠٩، ٢٠٠٨ م . مُجَّد بن عمار بن مسعود بن درين، أثر الأخفش في الكوفيين وتأثره بهم، جامعة الإمام مُجَّد بن سعود، ط ١٤٠٩، ٢٠٠٨ م
- ١٤١٤ هـ . مُجَّد بن مكرم بن علي، أبو الفضل، جمال الدين ابن منظور الأنصاري الرويفع، لسان العرب، مادة أول، دار صادر، بيروت، ط ٣، ١٤١٤ هـ . مُجَّد بن يوسف أطفيش:
- ١٤٣٠ هـ ٢٠٠٩ م . تخليص العاني من رتبة جهل المعاني، تحقيق، مُجَّد رمزي، وزارة التراث والثقافة، سلطنة عمان، ط ١، ١٤٣٠ هـ ٢٠٠٩ م
- ١٤٣٩ هـ ٢٠١٨ م . تيسير التفسير، تحقيق، إبراهيم بن مُجَّد طاللي، وزارة التراث والثقافة، سلطنة عمان، ١٤٣٩ هـ ٢٠١٨ م
- ١٤٠٦ هـ ١٩٨٦ م . هميان الزاد إلى دار المعاد، وزارة التراث القومي والثقافة، سلطنة عمان، ١٤٠٦ هـ ١٩٨٦ م
- ١٤٣٣ هـ ٢٠٠٥ م . مُجَّد حسين الذهبي، التفسير والمفسرون، دار الحديث القاهرة ط ١٤٣٣ هـ ٢٠٠٥ م . مُجَّد حماسة عبد اللطيف:
- ٢٠٠٣ م . بناء الجملة العربية، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، ط ٢٠٠٣ م
- ١٤٢٠ هـ ٢٠٠٠ م . النحو والدلالة، مدخل لدراسة المعنى النحوي الدلالي، دار الشروق، ط ١، ١٤٢٠ هـ ٢٠٠٠ م
- ٢٠١١ م . مُجَّد خير الحلواني، أصول النحو العربي، مطابع أفريقيا الشرق، المغرب، الدار البيضاء، ٢٠١١ م
- ١٤٢٧ هـ ٢٠٠٦ م . مُجَّد عمار درين، تأثير الكوفيين في نحاة الأندلس، جامعة الإمام مُجَّد بن سعود، عمادة البحث العلمي، ط ١، ١٤٢٧ هـ ٢٠٠٦ م
- ١٤٢٦ هـ ٢٠٠٦ م . مُجَّد مصطفى الزحيلي، القواعد الفقهية وتطبيقاتها في المذاهب الأربعة، دار الفكر دمشق، ط ١، ١٤٢٦ هـ ٢٠٠٦ م
- ١٤٢٦ هـ ٢٠٠٥ م . مُجَّد نديم فاضل، التضمنين النحوي في القرآن الكريم، مكتبة دار الزمان للنشر والتوزيع ط ١، ١٤٢٦ هـ ٢٠٠٥ م
- ١٤٠٨ هـ ١٩٨٨ م . محمود أحمد نخلة، مدخل إلى دراسة الجملة العربية، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، ط ١، ١٤٠٨ هـ ١٩٨٨ م
- ١٣٤١ هـ ٢٠١٥ م . محمود بن يحيى الكندي، المسكوت عنه في الخطاب دراسة في ضوء المناهج التأويلية، رسالة دكتوراة غير منشورة نوقشت في جامعة السلطان قابوس بسلطنة عمان ٢٠١٥ م
- ١٣٤١ هـ ٢٠١٠ م . محمود حسن الجاسم، تأويل النص القرآني وقضايا النحو، دار الفكر، دمشق ط ١/١٣٤١ هـ ٢٠١٠ م
- ١٤٣٧ هـ ٢٠١٦ م . مسعود بن سعيد بن سالم الحديدي، الجملة في الدرس اللغوي العربي الحديث، دار كنوز المعرفة للنشر والتوزيع، ط ١، ١٤٣٧ هـ ٢٠١٦ م

- . مصطفى الغلايني ، جامع الدروس العربية ، المكتبة العصرية ط ٣٦ / ١٤٢٠ هـ ٢٠٠٠ م
- . مصطفى عبد السلام أبو شادي، الحذف البلاغي في القرآن الكريم ، مكتبة القرآن للطباعة والنشر، (د.ت)
- . المنصف عاشور ، ظاهرة الاسم في التفكير النحوي، بحث في مقولة الاسمية بين التمام والنقصان ، منشورات كلية الآداب المنومة، ١٩٩٩ م
- . مهدي المخزومي:
- . في النحو العربي نقد وتوجيه، دار الرائد العربي، بيروت لبنان، ط ٦، ١٤٠٦ هـ ١٩٨٦ م
- . مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو ، مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر
- . نصر حامد أبو زيد ، إشكاليات القراءة وآليات التأويل ، المركز الثقافي العربي ط ٥ / ١٩٩٩ م
- الهادي الجطلاوي ، قضايا اللغة في كتب التفسير ، المنهج التأويل الإعجاز ، نشر دار محمد علي الحامي، ط ١ / ١٩٩٨ م
- . يحيى بن حمزة العلوي اليماني ، الطراز المتضمن لأسرار البلاغة وعلوم حقائق الإعجاز ، تحقيق، الشرييني شريدة، دار الحديث القاهرة ، ١٤٣١ هـ، ٢٠١٠ م

فهرس الآيات القرآنية

الآية	رقم الآية	الصفحة
١- سورة الفاتحة		
﴿مَلِكِ يَوْمِ الدِّينِ﴾	٤	٢٨٨، ٤١
﴿أَهْدِنَا الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ﴾	٦	٢٨٠، ١٢٧
﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾	٢	١٥٤، ١٤٩
﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ﴾	٥	٢٠٣، ١٩٧، ١٩٤
﴿غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلَا الضَّالِّينَ﴾	٧	٢٩٦
٢- سورة البقرة		
﴿يَجْعَلُونَ أَصْبِعَهُمْ فِي آذَانِهِمْ﴾	١٩	٤٦
﴿يُؤْمِنُونَ بِالْغَيْبِ﴾	٣	٢٣٢
﴿لَا تَسْفِكُونَ دِمَاءَكُمْ وَلَا تُخْرِجُونَ أَنْفُسَكُمْ مِنْ دَيْرِكُمْ﴾	٨٤	٤٨
﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُ اتَّقِ اللَّهَ أَخَذَتْهُ الْعِزَّةُ بِالْإِثْمِ فَحَسْبُهُ جَهَنَّمُ وَلَيْسَ الْمِهَادُ﴾	٢٠٦	٥٧

٥٧	٩٠	﴿ يَسْمَا أَشْتَرَوْا بِهِ أَنْفُسَهُمْ أَنْ يَكْفُرُوا بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ بَغْيًا أَنْ يَنْزِلَ اللَّهُ مِنْ فَضْلِهِ عَلَى مَنْ يَشَاءُ مِنْ عِبَادِهِ ۖ ﴾
٥٨	٢٧١	﴿ فَنِعْمَ هِيَ ۖ ﴾
٦٠ ، ٥٩	١٨	﴿ صُمْ بِكُمْ عُمِّي ۖ ﴾
٥٩	١٧	﴿ كَمَثَلِ الَّذِي اسْتَوْقَدَ نَارًا فَلَمَّا أَضَاءَتْ مَا حَوْلَهُ ذَهَبَ اللَّهُ بِنُورِهِمْ وَتَرَكَهُمْ فِي ظُلُمٍ لَا يُبْصِرُونَ ﴾
٦٠ ، ٣٨	٢٢	﴿ الَّذِي جَعَلَ لَكُمْ الْأَرْضَ فِرَاشًا وَالسَّمَاءَ بِنَاءً ﴾
٦٣	٥٨	﴿ وَإِذْ قُلْنَا ادْخُلُوا هَذِهِ الْقَرْيَةَ فَكُلُوا مِنْهَا حَيْثُ شِئْتُمْ رَغَدًا ﴾
٦٣	١٥٤	﴿ وَلَا تَقُولُوا لِمَنْ يُقْتَلُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ أَمُوتَ بَلْ أَحْيَاءُ ﴾
٦٤	٢٧١	﴿ إِنْ تَبَدُّوا الصَّدَقَاتِ فَنِعِمَّا هِيَ ۖ وَإِنْ تَخْفَوْهَا وَتَوَوُّهَا الْفُقَرَاءَ فَهُوَ خَيْرٌ لَكُمْ ﴾
٦٤	٢٦٥	﴿ فَإِنْ لَمْ يُصِبْهَا وَابِلٌ فَطَلٌّ ۖ ﴾
٦٥	٢٧٢	﴿ وَمَا تُنْفِقُوا مِنْ خَيْرٍ فَلَأَنْفُسِكُمْ ۖ ﴾
٦٥	٢٠٣	﴿ وَادْكُرُوا اللَّهَ فِي أَيَّامٍ مَعْدُودَاتٍ ۚ فَمَنْ تَعَجَّلَ فِي يَوْمَيْنِ فَلَا إِثْمَ عَلَيْهِ وَمَنْ

		﴿ تَأَخَّرَ فَلَا إِثْمَ عَلَيْهِ لِمَنِ اتَّقَى ﴾
٦٧	٦٤	﴿ فَلَوْلَا فَضْلُ اللَّهِ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَتُهُ ﴾
٦٩	١٤٠	﴿ قُلْ ءَأَنْتُمْ أَعْلَمُ أَمِ اللَّهُ ﴾
٧٠	١٩٦	﴿ فَمَا اسْتَيْسَرَ مِنَ الْهَدَى ﴾
٧٠	١٧٨	﴿ الْحَرْبُ بِالْحَرْ وَالْعَبْدُ بِالْعَبْدِ وَالْأُنْثَى بِالْأُنْثَى ﴾
٧١	١٧٨	﴿ كُتِبَ عَلَيْكُمُ الْقِصَاصُ فِي الْقَتْلِ الْحَرْبُ بِالْحَرْ ﴾
٧١	١٣٢	﴿ وَوَصَّى بِهَا إِبْرَاهِيمُ بَنِيهِ وَيَعْقُوبُ ﴾
٧٣	١٣٥	﴿ بَلْ مَلَّةٌ إِبْرَاهِيمَ ﴾
٧٤	١٩٦	﴿ فَمَنْ كَانَ مِنْكُمْ مَّرِيضًا أَوْ بِهِ أَذًى مِّن رَّأْسِهِ فَفِدْيَةٌ مِّن صِيَامٍ أَوْ صَدَقَةٍ أَوْ نُسُكٍ ﴾
٧٧ ، ٧٦	٢٨٢	﴿ وَاسْتَشْهِدُوا شَهِيدَيْنِ مِّن رِّجَالِكُمْ فَإِنْ لَّمْ يَكُونَا رَجُلَيْنِ فَرَجُلٌ وَامْرَأَتَانِ مِمَّن تَرْضَوْنَ مِنَ الشُّهَدَاءِ ﴾
٨١	٥٧	﴿ وَمَا ظَلَمُونَا وَلَكِن كَانُوا أَنفُسَهُمْ يَظْلِمُونَ ﴾
٨٤	٢٥٨	﴿ رَبِّ الَّذِي يُحْيِي وَيُمِيتُ ﴾
٨٧	٢٠	﴿ وَلَوْ شَاءَ اللَّهُ لَذَهَبَ بِسَمْعِهِمْ وَأَبْصَرِهِمْ ﴾
٨٩	٧١	﴿ فَذَبَحُوهَا وَمَا كَادُوا يَفْعَلُونَ ﴾
٩٠	٦١	﴿ يُخْرِجُ لَنَا مِمَّا تُنِيتُ الْأَرْضُ مِنْ بَقْلِهَا ﴾
٩٠	٢٦٧	﴿ أَنْفِقُوا مِنْ طَيِّبَاتِ مَا كَسَبْتُمْ ﴾
٩١	١٢٣	﴿ وَاتَّقُوا يَوْمًا لَا تَجْزِي نَفْسٌ عَنْ نَفْسٍ شَيْئًا ﴾

٩٢	٩٢	﴿ ثُمَّ اتَّخَذْتُمُ الْعَجَلَ مِنْ بَعْدِهِ ﴾
٩٢	٥٨	﴿ وَسَنَزِيدُ الْمُحْسِنِينَ ﴾
٩٣	٢٤٧	﴿ وَزَادَهُ بَسْطَةً فِي الْعِلْمِ وَالْجِسْمِ ﴾
٩٣	٢٠١	﴿ وَمِنْهُمْ مَّنْ يَقُولُ رَبَّنَا آتِنَا فِي الدُّنْيَا حَسَنَةً ﴾
٩٣	١٠٢	﴿ وَمَا يَعْلَمَانِ مِنْ أَحَدٍ ﴾
٩٣	٢٧١	﴿ وَيُكَفِّرُ عَنْكُم مِّن سَيِّئَاتِكُمْ ﴾
٩٤	٦٠	﴿ وَإِذْ أَسْتَسْقَىٰ مُوسَىٰ لِقَوْمِهِ ﴾
٩٤	٢٣٣	﴿ وَإِنْ أَرَدْتُمْ أَنْ تَسْتَزِعُوا أَوْلَادَكُمْ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ إِذَا سَلَّمْتُمْ مَا آتَيْتُمْ بِالْمَعْرُوفِ ﴾
٩٦	١٨٥	﴿ فَمَنْ شَهِدَ مِنْكُمُ الشَّهْرَ فَلْيَصُمْهُ ﴾
٩٧	٦٣	﴿ وَإِذْ أَخَذْنَا مِيثَاقَكُمْ وَرَفَعْنَا فَوْقَكُمُ الطُّورَ خُذُوا مَا آتَيْنَاكُمْ بِقُوَّةٍ ﴾
٩٨	١٢٧	﴿ رَبَّنَا تَقَبَّلْ مِنَّا ﴾
٩٩	١٧٠	﴿ أَوَلَوْ كَانَ آبَاؤُهُمْ لَا يَعْقِلُونَ شَيْئًا وَلَا يَهْتَدُونَ ﴾
٩٩	٦٣	﴿ خُذُوا مَا آتَيْنَاكُمْ بِقُوَّةٍ ﴾
٩٩	١٢٧	﴿ رَبَّنَا تَقَبَّلْ مِنَّا ﴾
٩٩	٥٥	﴿ لَنْ نُؤْمِنَ لَكَ حَتَّىٰ نَرَىٰ اللَّهَ جَهْرَةً ﴾
١٠٠	٢٦٠	﴿ قَالَ فَخُذْ أَرْبَعَةً مِّنَ الطَّيْرِ فَصُرْهُنَّ إِلَيْكَ ثُمَّ اجْعَلْ عَلَىٰ كُلِّ جَبَلٍ مِّنْهُنَّ جُزْأً ثُمَّ

		أَدْعُهُنَّ يَأْتِيَنَّكَ سَعْيًا وَاعْلَمَنَّ أَنَّهُ اللَّهُ عَزِيزٌ حَكِيمٌ ﴿١٠٠﴾
١٠٠	١٤٤	﴿قَدْ نَرَى تَقَلُّبَ وَجْهِكَ فِي السَّمَاءِ فَلَنُوَلِّيَنَّكَ قِبْلَةً تَرْضَاهَا﴾
١٠٢	١٥	﴿وَيَمُدُّهُمْ فِي طُغْيَانِهِمْ يَعْمَهُونَ﴾
١٠٢	٤٠	﴿وَأَوْفُوا بِعَهْدِي أُوفِ بِعَهْدِكُمْ﴾
١٠٣	٢٥٩	﴿وَانْظُرْ إِلَى الْعِظَامِ كَيْفَ نُنْشِزُهَا ثُمَّ نَكْسُوهَا لَحْمًا﴾
١٠٤	٥١	﴿وَإِذْ وَاعَدْنَا مُوسَىٰ أَرْبَعِينَ لَيْلَةً﴾
١٠٦	٢٩	﴿هُوَ الَّذِي خَلَقَ لَكُمْ مَّا فِي الْأَرْضِ جَمِيعًا ثُمَّ أَسْتَوَىٰ إِلَى السَّمَاءِ﴾
١٠٧، ١٠٥	٧٤	﴿ثُمَّ قَسَتْ قُلُوبُكُم مِّنْ بَعْدِ ذَلِكَ فَهِيَ كَالْحِجَارَةِ أَوْ أَشَدُّ قَسْوَةً﴾
١٠٨	٨٤	﴿لَا تَسْفِكُونَ دِمَاءَكُمْ وَلَا تُخْرِجُونَ أَنْفُسَكُمْ مِّنْ دِيرِكُمْ﴾
١٠٧	٥١	﴿ثُمَّ اتَّخَذْتُمُ الْعِجْلَ مِن بَعْدِهِ﴾
١٠٩	١٧٧	﴿لَيْسَ الْبِرَّ أَنْ تُولُوا وَجُوهَكُمْ قِبَلَ الْمَشْرِقِ وَالْمَغْرِبِ وَلَكِنَّ الْبِرَّ مَنْ ءَامَنَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ﴾
١١٠	٩٣	﴿وَأَشْرُوا فِي قُلُوبِهِمُ الْعِجْلَ بِكُفْرِهِمْ﴾

١١٠	١٩٧	﴿ الْحَجُّ أَشْهُرٌ مَّعْلُومَاتٌ ۖ ﴾
١١٢	٨٩	﴿ وَكَانُوا مِنْ قَبْلُ يَسْتَفْتِحُونَ عَلَى الَّذِينَ كَفَرُوا ﴾
١١٢	٩١	﴿ قُلْ فَلِمَ تَقْتُلُونَ أَنْبِيَاءَ اللَّهِ مِنْ قَبْلُ إِنْ كُنْتُمْ مُؤْمِنِينَ ﴾
١١٢	١٠٨	﴿ أَمْ تُرِيدُونَ أَنْ تَسْأَلُوا رَسُولَكُمْ كَمَا سُئِلَ مُوسَى مِنْ قَبْلُ ۖ ﴾
٣٨	٣٥	﴿ وَكُلًّا مِنْهَا رَغَدًا ﴾
٤٢	٢٨	﴿ كَيْفَ تَكْفُرُونَ بِاللَّهِ وَكُنْتُمْ أَمْوَاتًا فَأَحْيَاكُمْ ثُمَّ يُمِيتُكُمْ ثُمَّ يُحْيِيكُمْ ثُمَّ إِلَيْهِ تُرْجَعُونَ ﴾
٤٣	٣٦	﴿ مِمَّا كَانَا فِيهِ ۖ ﴾
١١٤	١٤٨	﴿ وَلِكُلِّ وِجْهَةٍ هُوَ مُوَلِّيهَا ۖ ﴾
١١٤	٢٦٠	﴿ رَبِّ أَرِنِي كَيْفَ تُخْرِجُ الْمَوْتَى ۖ ﴾
١١٤	٥٤	﴿ وَإِذْ قَالَ مُوسَى لِقَوْمِهِ ۖ يَتَقَوْمِ إِنَّكُمْ ظَلَمْتُمْ أَنْفُسَكُمْ بِاتِّخَاذِكُمُ الْعِجْلَ ۖ ﴾
١١٧	٢٥٣	﴿ وَءَاتَيْنَا عِيسَى ابْنَ مَرْيَمَ الْبَيِّنَاتِ وَأَيَّدْنَاهُ بِرُوحِ الْقُدُسِ ۖ ﴾
١٠٥	١١٤	﴿ وَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّنْ مَنَعَ مَسَاجِدَ اللَّهِ أَنْ يُذْكَرَ فِيهَا أَسْمُهُ ۖ وَسَعَىٰ فِي خَرَابِهَا ۖ ﴾

١٠٥	٣٥	﴿وَكَلَّا مِنْهَا رَعْدًا حَيْثُ شِئْتُمَا﴾
١١٧	١١٣	﴿وَقَالَتِ الْيَهُودُ لَيْسَتِ النَّصْرَىٰ عَلَىٰ شَيْءٍ﴾
١١٧	١١٣	﴿وَقَالَتِ النَّصْرَىٰ لَيْسَتِ الْيَهُودُ عَلَىٰ شَيْءٍ﴾
١١٧	٧١	﴿أَلَنْ جِئْتِ بِالْحَقِّ ۖ فَذَبْحُوهَا وَمَا كَادُوا يَفْعَلُونَ﴾
١١٧	٧١	﴿لَا ذُلٌّ لِّتِثِيرِ الْأَرْضِ﴾
١١٨	٤	﴿وَبِالْآخِرَةِ هُمْ يُوقِنُونَ﴾
١١٩، ١١٨	٨٨	﴿فَقَلِيلًا مَّا يُؤْمِنُونَ﴾
١٢٠	٢٥٩	﴿قَالَ بَلْ لَبِثْتَ مِائَةَ عَامٍ فَانْظُرْ﴾
١٢١	٨٧	﴿أَفَكُلَّمَا جَاءَكُمْ رَسُولٌ بِمَا لَا تَهْوَىٰ أَنفُسُكُمْ اسْتَكْبَرْتُمْ فَفَرِيقًا كَذَّبْتُمْ وَفَرِيقًا تَقْتُلُونَ﴾
١٢١	١٥٠	﴿فَلَا تَخْشَوْهُمْ وَاخْشَوْنِي وَلَإِنَّتُمْ نِعْمَتِي عَلَيْكُمْ﴾
١٢٢	١٣٣	﴿أَمْ كُنْتُمْ شُهَدَاءَ إِذْ حَضَرَ يَعْقُوبَ الْمَوْتُ﴾
١٢٢	٦٠	﴿وَإِذْ اسْتَسْقَىٰ مُوسَىٰ لِقَوْمِهِ فَقُلْنَا اضْرِبْ بِعَصَاكَ الْحَجَرَ ۖ فَانْفَجَرَتْ مِنْهُ اثْنَتَا عَشْرَةَ عَيْنًا ۖ
١٢٤	١٩٧	﴿وَمَا تَفْعَلُوا مِنْ خَيْرٍ يَعْلَمُهُ اللَّهُ﴾
١٢٤	١٨٤	﴿فَعِدَّةٌ مِّنْ أَيَّامٍ أُخَرَ﴾
١٢٤	١٨٤	﴿فَمَنْ كَانَ مِنْكُمْ مَّرِيضًا أَوْ عَلَىٰ سَفَرٍ فَعِدَّةٌ مِّنْ أَيَّامٍ أُخَرَ﴾

١٢٦	٩٠	﴿ بَغِيًّا أَنْ يُنَزَّلَ اللَّهُ مِنْ فَضْلِهِ عَلَى مَنْ يَشَاءُ مِنْ عِبَادِهِ ﴾
١٢٦	٦٧	﴿ إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَنْ تَذْبَحُوا بَقْرَةً ^ط قَالُوا أَتَتَّخِذُنَا هُزُؤًا قَالَ أَعُوذُ بِاللَّهِ أَنْ أَكُونَ مِنَ الْجَاهِلِينَ ﴾
١١٦	٢٥	﴿ وَبَشِّرِ الَّذِينَ ءَامَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ أَنَّ لَهُمْ جَنَّاتٍ تَجْرَى مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ ﴾
١٢٨	٢٣٥	﴿ وَلَكِنْ لَا تُوَاعِدُهُمْ سِرًّا ﴾
١٢٨	١٨٤	﴿ وَعَلَى الَّذِينَ يُطِيقُونَهُ فِدْيَةٌ طَعَامُ مَسْكِينٍ ^ط ﴾
١٢٩	٦	﴿ سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ ءَأَنذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ ﴾
١٢٩	٨٥	﴿ ثُمَّ أَنْتُمْ هَؤُلَاءِ تَقْتُلُونَ أَنْفُسَكُمْ وَتَخْرُجُونَ فَرِيقًا مِّنْكُمْ مِّن دِيرِهِمْ ﴾
١٣٢	٦٠	﴿ فَقُلْنَا أَضْرِبْ بِعَصَاكَ الْحَجَرَ ^ط فَانفَجَرَتْ مِنْهُ اثْنَتَا عَشْرَةَ عَيْنًا ﴾
١٣٢، ١٣٢	١٨٥	﴿ فَعِدَّةٌ مِّنْ أَيَّامٍ أُخَرَ ^ط ﴾
١٣٣	٩٤	﴿ قُلْ إِنْ كَانَتْ لَكُمْ الدَّارُ الْآخِرَةُ عِنْدَ اللَّهِ خَالِصَةً مِّنْ دُونِ النَّاسِ فَتَمَنَّوْا الْمَوْتَ إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ ﴾
١٣٣	١٧٢	﴿ وَاشْكُرُوا لِلَّهِ إِنْ كُنْتُمْ إِيَّاهُ تَعْبُدُونَ ﴾

١٣٣	١٨٤	﴿وَأَنْ تَصُومُوا خَيْرٌ لَّكُمْ إِنْ كُنْتُمْ تَعْلَمُونَ﴾
١٣٤	١٠٢	﴿لَوْ كَانُوا يَعْلَمُونَ﴾
١٣٥	٨٣	﴿وَإِذْ أَخَذْنَا مِيثَاقَ بَنِي إِسْرَءِيلَ لَا تَعْبُدُونَ إِلَّا اللَّهَ﴾
١٣٥	١٤٥	﴿وَلَيْنَ آتَيْتَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ بِكُلِّ آيَةٍ مَا تَبِعُوا قِبْلَتَكَ وَمَا أَنْتَ بِتَابِعٍ قِبْلَتَهُمْ وَمَا بَعْضُهُمْ بِتَابِعٍ قِبْلَةَ بَعْضٍ﴾
١٣٥	١٠٣	﴿لَمْ تُوبَةَ مَنْ عِنْدَ اللَّهِ خَيْرٌ﴾
٢٠٧	٢٣٣	﴿لِمَنْ أَرَادَ أَنْ يُتِمَّ الرَّضَاعَةَ﴾
١٣٩، ٨٥	٣	﴿وَمِمَّا رَزَقْنَاهُمْ يُنفِقُونَ﴾
١٣٩	١٩٩	﴿ثُمَّ أَفِيضُوا مِنْ حَيْثُ أَفَاضَ النَّاسُ﴾
١٤٤	٢١٤	﴿مَتَى نَصَرَ اللَّهُ﴾
١٤٤	٢١٤	﴿إِلَّا إِنْ نَصَرَ اللَّهُ قَرِيبٌ﴾
١٤٤	٢	﴿لَا رَبَّ فِيهِ﴾
٢١٣	٢٧٥	﴿فَمَنْ جَاءَهُ مَوْعِظَةٌ مِنْ رَبِّهِ فَانْتَهَى﴾
٢١٥	٧٠	﴿إِنَّ الْبَقَرَ تَشَبَهَ عَلَيْنَا﴾
٢١٦	٧٤	﴿وَإِنَّ مِنَ الْحِجَارَةِ لَمَا يَتَفَجَّرُ مِنْهُ الْأَنْهَارُ﴾
١٥٠	٢٦٩	﴿يُؤْتِي الْحِكْمَةَ مَنْ يَشَاءُ﴾
١٥٠	٢٦٩	﴿وَمَنْ يُؤْتَ الْحِكْمَةَ﴾

١٥٢	١٥	﴿ اللَّهُ يَسْتَهْزِئُ بِهِمْ وَيَمُدُّهُمْ فِي طُغْيَانِهِمْ يَعْمَهُونَ ﴾
٢١٦	٢٧٥	﴿ فَمَنْ جَاءَهُ مَوْعِظَةٌ مِنْ رَبِّهِ ﴾
١٥٤	١٤٨	﴿ وَلِكُلِّ وِجْهَةٍ هُوَ مُوَلِّيهَا ﴾
١٥٥	١٣٣	﴿ قَالَ لِبَنِيهِ مَا تَعْبُدُونَ مِنْ بَعْدِي ﴾
١٥٦، ١٥٥	٨٧	﴿ أَفَكُلَّمَا جَاءَكُمْ رَسُولٌ بِمَا لَا تَهْوَى أَنْفُسُكُمْ اسْتَكْبَرْتُمْ ﴾
٢١٩	١٨١	﴿ فَمَنْ بَدَّلَهُ بَعْدَ مَا سَمِعَهُ فَإِنَّمَا إِثْمُهُ عَلَى الَّذِينَ يُبَدِّلُونَهُ ﴾
٢٢٠	١٦٤	﴿ وَالْفُلْكَ الَّتِي تَجْرِي فِي الْبَحْرِ بِمَا يَنْفَعُ النَّاسَ ﴾
٢٢٤	١٣٤	﴿ تِلْكَ أُمَّةٌ قَدْ خَلَتْ ﴾
١٦١	١٥	﴿ اللَّهُ يَسْتَهْزِئُ بِهِمْ ﴾
١٦١	١٤	﴿ إِنَّمَا نَحْنُ مُسْتَهْزِءُونَ ﴾
١٦٣	٣٥	﴿ أَسْكُنْ أَنْتَ وَزَوْجُكَ الْجَنَّةَ ﴾
١٦٥	٢٥٥	﴿ وَلَا يَتُودُهُ حِفْظُهُمَا وَهُوَ الْعَلِيُّ الْعَظِيمُ ﴾
١٦٥	٢٥٤	﴿ وَالْكَافِرُونَ هُمُ الظَّالِمُونَ ﴾
١٦٥	١٢	﴿ أَلَا إِنَّهُمْ هُمُ الْمُفْسِدُونَ وَلَكِنْ لَا يَشْعُرُونَ ﴾
٢٢٥، ٢٢٦	٢٩	﴿ ثُمَّ أَسْتَوَىٰ إِلَى السَّمَاءِ فَسَوَّاهُنَّ سَبْعَ

		سَمَوَاتٍ ﴿٤٧﴾
٢٢٧	٤٨	﴿وَاتَّقُوا يَوْمًا لَا تَجْزِي نَفْسٌ عَنْ نَفْسٍ شَيْئًا وَلَا يُقْبَلُ مِنْهَا شَفَعَةٌ وَلَا يُؤْخَذُ مِنْهَا عَدْلٌ وَلَا هُمْ يُنصَرُونَ﴾
٢٢٨	٧	﴿خَتَمَ اللَّهُ عَلَى قُلُوبِهِمْ وَعَلَى سَمْعِهِمْ وَعَلَى أَبْصَارِهِمْ غِشَوَةٌ﴾
٢٣٠	٢٥٩	﴿فَأَمَاتَهُ اللَّهُ مِائَةَ عَامٍ﴾
٢٣٠	١٨٧	﴿أُحِلَّ لَكُمْ لَيْلَةَ الصِّيَامِ الرَّفَثُ إِلَى نِسَائِكُمْ﴾
٢٣٢	٢٦٠	﴿قَالَ فَخُذْ أَرْبَعَةً مِّنَ الطَّيْرِ فَصُرْهُنَّ إِلَيْكَ ثُمَّ اجْعَلْ عَلَى كُلِّ جَبَلٍ مِّنْهُنَّ جُزْأً﴾
٢٣٣	١٠٨	﴿فَقَدْ ضَلَّ سَوَاءَ السَّبِيلِ﴾
٢٣٣	١٣٠	﴿إِلَّا مَن سَفِهَ نَفْسَهُ﴾
٢٣٤	١٧٨	﴿فَمَنْ غَفَى لَهُ مِنْ أَخِيهِ شَيْءٌ فَاتَّبِعْهُ بِالْمَعْرُوفِ وَأَدَاءٍ إِلَيْهِ بِإِحْسَنٍ﴾
٢٣٤	٢٤٣	﴿أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِينَ خَرَجُوا مِن دِيَارِهِمْ وَهُمْ أُلُوفٌ حَذَرَ الْمَوْتِ﴾
١٦٦	١١	﴿إِنَّمَا نَحْنُ مُصْلِحُونَ﴾
١٦٧	١٨١	﴿فَاتِمَّا إِثْمَهُ عَلَى الَّذِينَ يُبَدِّلُونَهُ﴾
١٦٨	٢٤٦	﴿وَمَا لَنَا أَلَّا نُقَاتِلَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ﴾

١٦٨	١٧٥	﴿فَمَا أَصْبَرَهُمْ عَلَى النَّارِ﴾
١٧١	١٠٣	﴿لَمْثُوبَةٌ مِّنْ عِندِ اللَّهِ خَيْرٌ لَّوْ كَانُوا يَعْلَمُونَ﴾
١٧١	١٠٢	﴿وَلَقَدْ عَلِمُوا لَمَنِ اشْتَرَاهُ مَا لَهُ فِي الْآخِرَةِ مِنْ خَلْقٍ﴾
١٧١	٢٢١	﴿وَلَعَبْدٌ مُّؤْمِنٌ خَيْرٌ مِّنْ مُّشْرِكٍ وَلَوْ أَعْجَبَكُمْ ۚ وَلَا أَمَّةٌ مُّؤْمِنَةٌ خَيْرٌ مِّنْ مُّشْرِكَةٍ وَلَوْ أَعْجَبَتْكُمْ﴾
١٧٢	١٩	﴿فِيهِ ظُلُمَاتٌ وَّرَعْدٌ وَبَرْقٌ﴾
١٧٣	١٧٩	﴿وَلَكُمْ فِي الْقِصَاصِ حَيَوةٌ﴾
٢٣٥	٢٢٧	﴿وَإِنْ عَزَمُوا الطَّلَاقَ﴾
٢٣٥	٢٣٥	﴿وَلَا تَعْرِمُوا عُقْدَةَ النِّكَاحِ حَتَّى يَبْلُغَ الْكِتَابُ أَجَلَهُ ۚ﴾
٢٣٥	٦١	﴿أَهْبِطُوا مِصْرًا﴾
٢٣٥	٣٦	﴿أَهْبِطُوا بَعْضُكُمْ لِبَعْضٍ عَدُوٌّ﴾
٢٣٥	٣٨	﴿أَهْبِطُوا مِنْهَا جَمِيعًا﴾
٢٣٥	٦٠	﴿قَدْ عَلِمَ كُلُّ أُنَاسٍ مَّشْرَبَهُمْ﴾
٢٣٦	٢٤٥	﴿مَنْ ذَا الَّذِي يُقْرِضُ اللَّهَ قَرْضًا حَسَنًا فَيُضَاعِفَهُ لَهُ أَضْعَافًا كَثِيرَةً﴾
٢٣٦	٢٦٥	﴿فَقَاتَتْ أَكُلَهَا ضِعْفَيْنِ﴾

٢٣٦	٢٥٩	﴿ فَأَمَاتَهُ اللَّهُ مِائَةَ عَامٍ ۖ ﴾
٢٣٧	٣٤	﴿ وَكَانَ مِنَ الْكَافِرِينَ ﴾
٢٣٩	١٨٧	﴿ أُحِلَّ لَكُمْ لَيْلَةَ الصَّيَامِ الرَّفَثُ إِلَى نِسَائِكُمْ ۚ ﴾
٢٣٩	١١٢	﴿ بَلَىٰ مَنْ أَسْلَمَ وَجْهَهُ لِلَّهِ وَهُوَ مُحْسِنٌ فَلَهُ أَجْرُهُ عِنْدَ رَبِّهِ وَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ ﴾
٢٤٠	٥٢	﴿ ثُمَّ عَفَوْنَا عَنْكُمْ مِّنْ بَعْدِ ذَلِكَ لَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ ﴾
٢٤١	١٥٠	﴿ وَمَنْ حَيْثُ خَرَجْتَ فَوَلِّ وَجْهَكَ شَطْرَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ وَحَيْثُ مَا كُنْتُمْ فَوَلُّواْ وُجُوهَكُمْ شَطْرَهُ ۚ لِئَلَّا يَكُونَ لِلنَّاسِ عَلَيْكُمْ حُجَّةٌ إِلَّا الَّذِينَ ظَلَمُوا مِنْهُمْ فَلَا تَخْشَوْهُمْ وَاخْشَوْنِي ۚ وَلِأَتِيَنَّهُ نِعْمَتِي عَلَيْكُمْ وَلَعَلَّكُمْ تَهْتَدُونَ ﴾
١٧٣	١١٥	﴿ فَشَمَّ وَجْهَهُ اللَّهُ ۚ ﴾
١٧٤	٧	﴿ وَعَلَىٰ أَبْصَرِهِمْ غِشْوَةٌ ۖ ﴾
١٧٤	١٦١	﴿ إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا ﴾
٥٦، ١٧٥	١٠٢	﴿ وَلَقَدْ عَلِمُوا لَمَنِ اشْتَرَاهُ مَا لَهُ فِي الْآخِرَةِ مِنْ خَلْقٍ ۚ وَلَيْسَ مَا شَرَوْا بِهِ ۚ ﴾

		أَنفُسَهُمْ لَوْ كَانُوا يَعْلَمُونَ ﴿١٢٠﴾
١٧٦	١٢٠	﴿ مَا لَكَ مِنْ آلِهَةٍ مِنْ وَليٍّ وَلَا نَصِيرٍ ﴾
١٧٦	٨٥	﴿ وَهُوَ مُحَرَّمٌ عَلَيْكُمْ إِخْرَاجُهُمْ ﴾
١٧٧	٣٨	﴿ قُلْنَا أَهْبِطُوا مِنْهَا جَمِيعًا ﴾
١٧٨	٣٦	﴿ فَازْلَهِمُ الشَّيْطَانَ عَنْهَا فَأَخْرَجَهُمَا مِمَّا كَانَا فِيهِ وَقُلْنَا اهْبِطُوا بَعْضُكُمْ لِبَعْضٍ عَدُوٌّ وَلَكُمْ فِي الْأَرْضِ مُسْتَقَرٌّ وَمَتَاعٌ إِلَىٰ حِينٍ ﴾
١٨٣	٤٩	﴿ قُلْ إِنْ كَانَتْ لَكُمْ الدَّارُ الْآخِرَةُ عِنْدَ اللَّهِ خَالِصَةً مِّنْ دُونِ النَّاسِ ﴾
١٨٣	١٤٣	﴿ وَكَذَلِكَ جَعَلْنَاكُمْ أُمَّةً وَسَطًا لِتَكُونُوا شُهَدَاءَ عَلَى النَّاسِ وَيَكُونَ الرَّسُولُ عَلَيْكُمْ شَهِيدًا ﴾
١٨٣، ١٨٤	٥٧	﴿ وَظَلَّلْنَا عَلَيْكُمُ الْغَمَامَ وَأَنزَلْنَا عَلَيْكُمُ الْمَنَّٰ وَالسَّلْوَىٰ كُلُوا مِنْ طَيِّبَاتِ مَا رَزَقْنَاكُمْ وَمَا ظَلَمُونَا وَلَٰكِن كَانُوا أَنفُسَهُمْ يَظْلِمُونَ ﴾
١٨٤	١٧٧	﴿ لَيْسَ إِلَهِ إِلَّا أَن تُولُوا وَجُوهَكُمْ قِبَلَ الْمَشْرِقِ وَالْمَغْرِبِ ﴾
١٨٦	٧٤	﴿ وَإِنَّ مِنَ الْحِجَارَةِ لَمَا يَتَفَجَّرُ مِنْهُ الْأَنْهَارُ وَإِنَّ مِنْهَا لَمَا يَشْقَقُ فَيَخْرُجُ مِنْهُ الْمَاءُ وَإِنَّ مِنْهَا لَمَا يَهْبِطُ مِنْ خَشْيَةِ اللَّهِ وَمَا اللَّهُ بِغَفِلٍ عَمَّا

		تَعْمَلُونَ ﴿١٨٧﴾
١٨٧	١٤٣	﴿إِنَّ اللَّهَ بِالنَّاسِ لَرُءُوفٌ رَحِيمٌ﴾
١٩٠	٢٦	﴿مَاذَا أَرَادَ اللَّهُ بِهَذَا مَثَلًا﴾
١٩١	٢١١	﴿سَلْ بَنِي إِسْرَءِيلَ كَمَا آتَيْنَاهُم مِّنْ ءَايَةٍ مِّنْ بَيْنِ قُلُوبِهِمْ﴾
١٩٥	١٢٤	﴿وَإِذِ ابْتَلَىٰ إِبْرَاهِيمَ رَبُّهُ بِكَلِمَاتٍ﴾
١٩٧	٨٧	﴿فَفَرِّقَهَا كَذَّبَتْ وَفَرَّقَا تَقْتُلُونَ﴾
١٩٧	٤١	﴿وَإِنِّي فَاتَّقُونَ﴾
١٩٧	٢٦	﴿مَاذَا أَرَادَ اللَّهُ بِهَذَا بِهِ﴾
١٩٨	١٣٣	﴿مَا تَعْبُدُونَ مِن بَعْدِي﴾
٢٠٢	٤٠	﴿وَأَوْفُوا بِعَهْدِي أُوفِ بِعَهْدِكُمْ وَإِنِّي فَأَرْحَبُكُمْ﴾
٢٠٣	٤٠	﴿وَإِنِّي فَأَرْحَبُكُمْ﴾
٢٤١	١٠٩	﴿وَدَّ كَثِيرٌ مِّنْ أَهْلِ الْكِتَابِ لَوْ يَرُدُّونَكُمْ مِن بَعْدِ إِيمَانِكُمْ كُفَّارًا حَسَدًا﴾
٢٤١	٢٤	﴿فَإِنْ لَّمْ تَفْعَلُوا وَلَنْ تَفْعَلُوا فَاتَّقُوا النَّارَ الَّتِي وَقُودُهَا النَّاسُ وَالْحِجَارَةُ أُعِدَّتْ لِلْكَافِرِينَ﴾
٢٤٢	٢٢	﴿فَأَخْرَجَ بِهِ مِنَ الثَّمَرَاتِ رِزْقًا لَّكُمْ﴾
٢٤٢	٢٨	﴿كَيْفَ تَكْفُرُونَ بِاللَّهِ وَكُنْتُمْ أَمْوَاتًا فَأَحْيَاكُمْ ثُمَّ يُمِيتُكُمْ ثُمَّ يُحْيِيكُمْ ثُمَّ إِلَيْهِ تُرْجَعُونَ﴾

٢٤٢	٢٩	﴿ هُوَ الَّذِي خَلَقَ لَكُمْ مَا فِي الْأَرْضِ جَمِيعًا ثُمَّ أَسْتَوَىٰ إِلَى السَّمَاءِ فَسَوَّاهُنَّ سَبْعَ سَمَوَاتٍ وَهُوَ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ ﴾
٢٤٣	٧٤	﴿ ثُمَّ قَسَتْ قُلُوبُكُمْ مِّنْ بَعْدِ ذَلِكَ فَهِيَ كَالْحِجَارَةِ أَوْ أَشَدُّ قَسْوَةً ﴾
٢٤٦	٣	﴿ الَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِالْغَيْبِ وَيُقِيمُونَ الصَّلَاةَ وَمِمَّا رَزَقْنَاهُمْ يُنفِقُونَ ﴾
٢٤٧	٢٢	﴿ وَأَنْزَلَ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً فَأَخْرَجَ بِهِ مِنْ الثَّمَرَاتِ رِزْقًا لَّكُمْ ﴾
٢٤٧	٣٤	﴿ وَإِذْ قُلْنَا لِلْمَلَائِكَةِ اسْجُدُوا لِآدَمَ ﴾
٢٤٧	١١٧	﴿ وَإِذَا قَضَىٰ أَمْرًا فَإِنَّمَا يَقُولُ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ ﴾
٢٤٧	١١٩	﴿ إِنَّا أَرْسَلْنَاكَ بِالْحَقِّ بَشِيرًا وَنَذِيرًا ﴾
٢٤٨	٥٠	﴿ وَإِذْ فَرَقْنَا بِكُمْ الْبَحْرَ فَأَنْجَيْنَاكُمْ وَأَغْرَقْنَا ءَالَ فِرْعَوْنَ ﴾
٢٤٨	١٥٤	﴿ وَلَا تَقُولُوا لِمَنْ يُقْتَلُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ أَمُوتٌ ﴾
٢٤٨	٢٣	﴿ وَإِنْ كُنْتُمْ فِي رَيْبٍ مِّمَّا نَزَّلْنَا عَلَىٰ عَبْدِنَا فَأْتُوا بِسُورَةٍ مِّنْ مِّثْلِهِ ﴾
٢٥٠	٤٢	﴿ وَلَا تَلْسُؤُوا الْحَقَّ بِالْبَاطِلِ وَتَكْتُمُوا الْحَقَّ وَأَنْتُمْ تَعْلَمُونَ ﴾
٢٥١	٩٦	﴿ وَمِنَ الَّذِينَ أَشْرَكُوا ﴾

٢٥١	٩٦	﴿ وَلَتَجِدَنَّهٗمْ أَحْرَصَ النَّاسِ عَلَى حَيٰوةٍ وَمِنْ الَّذِينَ أَشْرَكُوا ﴾
٢٥١	١٨٥	﴿ يُرِيدُ اللَّهُ بِكُمْ الْيُسْرَ وَلَا يُرِيدُ بِكُمْ الْعُسْرَ وَلِتُكْمِلُوا الْعِدَّةَ وَلِتُكَبِّرُوا اللَّهَ عَلَىٰ مَا هَدٰكُمْ ﴾
٢٥١	٢٧١	﴿ إِن تَبَدُّوا الْأَصْدَقَاتِ فَنِعِمَّ هِيَ وَإِن تَخْفُوها وَتَوَّوْها الْفُقَرَاءَ فَهُوَ خَيْرٌ لَّكُمْ وَيُكَفِّرُ عَنْكُم مِّن سَيِّئَاتِكُمْ ۖ ﴾
١٢٠ ، ٢٦١	٨٨	﴿ فَفَلِيلًا مَّا يُؤْمِنُونَ ﴾
٢٦٣	٢٣	﴿ فَاتُّوا بِسُورَةٍ مِّن مِّثْلِهِ ۖ ﴾
٢٦٤	٦٨	﴿ قَالَ إِنَّهُ يَقُولُ إِنَّهَا بَقَرَةٌ لَا فَارِضٌ وَلَا بَكْرٌ عَوَانٌ بَيْنَ ذَلِكَ فَافْعَلُوا مَا تُؤْمَرُونَ ﴾
٢٣٧	٩٠	﴿ فَبَاءُوا بِغَضَبٍ عَلَىٰ غَضَبٍ ﴾
٢٥٢	٢٥٩	﴿ أَوْ كَالَّذِي مَرَّ عَلَىٰ قَرْيَةٍ وَهِيَ خَاوِيَةٌ عَلَىٰ عُرُوشِهَا ﴾
٢٥٣	٢٤٥	﴿ مَّن ذَا الَّذِي يُقْرِضُ اللَّهَ قَرْضًا حَسَنًا فِيُضَاعِفُهُ لَهُ أَضْعَافًا كَثِيرَةً ﴾
٢٥٤	١٤٣	﴿ وَمَا جَعَلْنَا الْقِبْلَةَ الَّتِي كُنْتَ عَلَيْهَا إِلَّا لِنَعْلَمَ مَن يَتَّبِعُ الرَّسُولَ ﴾
٢٥٥	١٢٧	﴿ وَإِذْ يَرْفَعُ إِبْرٰهِيْمُ الْقَوَاعِدَ مِنَ الْبَيْتِ ﴾

٢٥٥	٩١	﴿ فَلَمْ تَقْتُلُونِ أَنْبِيَاءَ اللَّهِ مِنْ قَبْلُ إِنْ كُنْتُمْ مُؤْمِنِينَ ﴾
٢٥٦	١٠٢	﴿ وَاتَّبِعُوا مَا تَتْلُوا الشَّيْطَانُ عَلَى مُلْكِ سُلَيْمَانَ ^ص ﴾
٢٦٥	١٤٣	﴿ وَإِنْ كَانَتْ لَكَبِيرَةً إِلَّا عَلَى الَّذِينَ هَدَى اللَّهُ ^ط ﴾
٢٦٦	٢٦	﴿ إِنَّ اللَّهَ لَا يَسْتَحْيِي أَنْ يَضْرِبَ مَثَلًا مَّا بَعُوضَةً فَمَا فَوْقَهَا ﴾
٢٦٧	١٢٥	﴿ وَإِذْ جَعَلْنَا الْبَيْتَ مَثَابَةً لِّلنَّاسِ وَأَمْنَا ﴾
٢٦٨	٢٤	﴿ فَاتَّقُوا النَّارَ الَّتِي وَقُودُهَا النَّاسُ وَالْحِجَارَةُ أُعِدَّتْ لِلْكَافِرِينَ ﴾
٢٧٠	٣٨	﴿ فَمَنْ تَبَعَ هُدَايَ فَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ ﴾
٢٧٠	٣٩	﴿ وَالَّذِينَ كَفَرُوا وَكَذَّبُوا بِآيَاتِنَا ﴾
٢٧٠	١٩٨	﴿ وَادْكُرُوهُ كَمَا هَدَيْكُمْ ﴾
٢٧٠	١٣	﴿ كَمَا ءَامَنَ النَّاسُ ﴾
٢٧١	٤٥	﴿ وَأَسْتَعِينُوا بِالصَّبْرِ وَالصَّلَاةِ وَإِنَّهَا لَكَبِيرَةٌ إِلَّا عَلَى الْخَاشِعِينَ ﴾
٢٧١	١٧٧	﴿ وَءَاتَى الْمَالَ عَلَى حُبِّهِ ﴾
٢٧٤	٢٨٢	﴿ وَلَا تَسْعَوْا أَنْ تَكْتُبُوهُ صَغِيرًا أَوْ كَبِيرًا ﴾

		﴿إِلَىٰ أَجَلِهِ﴾
٢٧٤	٢٥٩	﴿فَأَمَاتَهُ اللَّهُ مِائَةَ عَامٍ﴾
٢٧٥	١٠٩	﴿يَرُدُّونَكُمْ مِن بَعْدِ إِيمَانِكُمْ كُفَّارًا حَسَدًا﴾
٢٧٥	١٩٢	﴿فَإِنِ أَنْتَ هَؤُلَاءِ لَلْغَافِرُونَ﴾
٢٧٦	١٦٩	﴿إِنَّمَا يَأْمُرُكُم بِالسُّوءِ وَالْفَحْشَاءِ﴾
٢٧٦	١٥٨	﴿فَمَنْ حَاجَّ الْبَيْتَ﴾
٢٧٧	٣/٢	﴿هُدًى لِّلْمُتَّقِينَ ﴿٢﴾ الَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِالْغَيْبِ وَيُقِيمُونَ الصَّلَاةَ﴾
٢٧٨	٢٦٠	﴿يَا تَيْنِكَ سَعِيًّا﴾
٢٧٨	١١٧	﴿بَدِيعُ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ﴾
٢٧٩	١٠٦	﴿مَا نَنْسَخْ مِنْ آيَةٍ أَوْ نُنسِهَا نَأْتِ بِخَيْرٍ مِّنْهَا أَوْ مِثْلَهَا﴾
٢٧٩	١٣٢	﴿وَوَصَّي بِهَا إِبْرَاهِيمَ بَنِيهِ وَيَعْقُوبَ﴾
٢٨٠	١٨	﴿صُمُّ بُكْمٌ عُمَىٰ﴾
٢٨١	١٦٥	﴿وَلَوْ يَرَى الَّذِينَ ظَلَمُوا إِذْ يَرُونَ الْعَذَابَ أَنَّ الْقُوَّةَ لِلَّهِ جَمِيعًا﴾
٢٨١	٨١	﴿بَلَىٰ مَنْ كَسَبَ سَيِّئَةً وَأَحَاطَتْ بِهِ خَطِيئَتُهُ فَأُولَٰئِكَ أَصْحَابُ النَّارِ هُمْ فِيهَا خَالِدُونَ﴾
٢٨١	٢٥	﴿ءَامِنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ﴾

٢٨٢	٣٤	﴿وَإِذْ قُلْنَا لِلْمَلَائِكَةِ اسْجُدُوا لِآدَمَ فَسَجَدُوا إِلَّا إِبْلِيسَ﴾
٢٨٢	١٠٣	﴿لَمْثُوبَةً مِّنْ عِندِ اللَّهِ خَيْرٌ﴾
٢٨٢	٣٠	﴿وَإِذْ قَالَ رَبُّكَ لِلْمَلَائِكَةِ إِنِّي جَاعِلٌ فِي الْأَرْضِ خَلِيفَةً﴾
٢٨٣	٣٠	﴿أَتَجْعَلُ فِيهَا﴾
٢٨٣	٢٥	﴿وَأُتُوا بِهِ مُتَشَبِهًا﴾
٢٨٣	٢٥	﴿هَذَا الَّذِي رُزِقْنَا مِنْ قَبْلُ﴾
٢٨٣	٢٣٢	﴿وَإِذَا طَلَقْتُمُ النِّسَاءَ فَبَلَّغْنَ أَجَلَهُنَّ فَلَا تَعْضُلُوهُنَّ أَنْ يَنْكِحْنَ أَزْوَاجَهُنَّ﴾
٢٨٤	٧٥	﴿أَفَتَطْمَعُونَ أَنْ يُؤْمِنُوا لَكُمْ وَقَدْ كَانَ فَرِيقٌ مِّنْهُمْ يَسْمَعُونَ كَلِمَ اللَّهِ ثُمَّ يُحَرِّفُونَهُ مِنْ بَعْدِ مَا عَقَلُوهُ﴾
٢٨٤	٢	﴿لَا رَبَّ فِيهِ هُدًى لِّلْمُتَّقِينَ﴾
٢٨٥	٢٠	﴿كُلَّمَا أَضَاءَ لَهُمْ مَّشَوْا فِيهِ﴾
٢٨٥	٢٠	﴿وَلَوْ شَاءَ اللَّهُ لَذَهَبَ بِسَمْعِهِمْ وَأَبْصَرِهِمْ﴾
٢٨٥	٦٠	﴿كُلُوا وَاشْرَبُوا مِنْ رِّزْقِ اللَّهِ﴾
٢٨٥	٢٤٨	﴿وَقَالَ لَهُمْ نَبِيُّهُمْ إِنَّ آيَةَ مُلْكِهِ أَنْ يَأْتِيَكُمُ التَّابُوتُ فِيهِ سَكِينَةٌ مِّنْ رَبِّكُمْ وَبَقِيَّةٌ مِّمَّا تَرَكَ ءَالُ

		مُوسَىٰ وَءَالَ هَارُونَ تَحْمِلُهُ الْمَلَائِكَةُ إِنَّ فِي ذَلِكَ لَآيَةً لَّكُمْ إِن كُنتُمْ مُؤْمِنِينَ ﴿٢٨٦﴾
٢٨٦	٨١	﴿بَلَىٰ مَنْ كَسَبَ سَيِّئَةً وَأَحَاطَتْ بِهِ خَطِيئَتُهُ ۖ فَأُولَٰئِكَ أَصْحَابُ النَّارِ ۖ هُمْ فِيهَا خَالِدُونَ﴾
٢٨٦	٣١	﴿ثُمَّ عَرَضَهُمْ عَلَى الْمَلَائِكَةِ ﴿٢٨٦﴾
٢٨٧	٥٥	﴿وَإِذْ قُلْتُمْ يَمُوسَىٰ لَنْ تُؤْمِنَ لَكَ حَتَّىٰ نَرَىٰ أَلَّهِ جَهْرَةً فَأَخَذَتْكُمُ الصَّاعِقَةُ وَأَنْتُمْ تَنْظُرُونَ﴾
٢٨٧	٢١٠	﴿هَلْ يَنْظُرُونَ إِلَّا أَنْ يَأْتِيَهُمُ اللَّهُ فِي ظُلَلٍ مِّنَ الْغَمَامِ ﴿٢٨٧﴾
٢٨٧، ١٤٣	٢	﴿ذَٰلِكَ الْكِتَابُ لَا رَيْبَ فِيهِ هُدًى لِّلْمُتَّقِينَ ﴿٢٨٧، ١٤٣﴾
٢٨٨، ٢٨٨	٩٦	﴿وَلِتَجِدَنَّهُمْ أَحْرَصَ النَّاسِ عَلَىٰ حَيَٰوةٍ ﴿٢٨٨، ٢٨٨﴾
٢٨٨	٢١٠	﴿وَالِإِلَٰهِ تَرْجِعُ الْأُمُورُ ﴿٢٨٨﴾
٢٨٩	١٠٤	﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا لَا تَقُولُوا رَعَيْنَا وَقُولُوا أَنْظِرْنَا ۖ وَأَسْمِعُوا ۚ وَلِلْكَافِرِينَ عَذَابٌ أَلِيمٌ ﴿٢٨٩﴾
٢٨٩	٤٦	﴿الَّذِينَ يَظُنُّونَ أَنَّهُم مُّلِقُوا رَبَّهُمْ ﴿٢٨٩﴾
٢٨٩	٩	﴿يُخَادِعُونَ اللَّهَ وَالَّذِينَ ءَامَنُوا ﴿٢٨٩﴾
٢٨٩	٤٢	﴿وَلَا تَلْسُوا الْحَقَّ بِالْبَطْلِ ۖ وَتَكْتُمُوا الْحَقَّ وَأَنْتُمْ

		﴿ تَعْلَمُونَ ﴾
٢٨٩	١٠٢	﴿ وَمَا أُنْزِلَ عَلَى الْمَلَكَيْنِ بِبَابِلَ هَارُوتَ وَمَارُوتَ ﴾
٢٨٩	٣٦	﴿ فَأَزَلَّهُمَا الشَّيْطَانُ عَنْهَا ﴾
٢٩٠	٢٣٧	﴿ إِلَّا أَنْ يَعْفُونَ أَوْ يَعْفُوا الَّذِي بِيَدِهِ عُقْدَةُ النِّكَاحِ وَأَنْ تَعْفُوا أَقْرَبُ لِلتَّقْوَى وَلَا تَنْسُوا الْفَضْلَ بَيْنَكُمْ ﴾
٢٩٠	٧١	﴿ مُسَلِّمَةٌ لَا شِيَةَ فِيهَا ﴾
٢٩١	٢٧١	﴿ إِنْ تُبْدُوا الصَّدَقَاتِ فَنِعِمَّا هِيَ وَإِنْ تُخْفُوهَا وَتُؤْتُوهَا الْفُقَرَاءَ فَهُوَ خَيْرٌ لَكُمْ وَيُكَفِّرُ عَنْكُمْ مِنْ سَيِّئَاتِكُمْ ﴾
٢٩١	٢١	﴿ يَا أَيُّهَا النَّاسُ اعْبُدُوا رَبَّكُمُ الَّذِي خَلَقَكُمْ وَالَّذِينَ مِنْ قَبْلِكُمْ ﴾
٢٩١	١٤٣	﴿ إِلَّا لِنَعْلَمَ مَنْ يَتَّبِعُ الرَّسُولَ ﴾
٢٩٢	١٦٧	﴿ كَذَلِكَ يُرِيهِمُ اللَّهُ أَعْمَالَهُمْ حَسَرَاتٍ عَلَيْهِمْ ﴾
٢٩٢	٤٦	﴿ الَّذِينَ يَظُنُّونَ أَنَّهُمْ مُلْقُوا رَبَّهُمْ ﴾
٢٩٢	٢١٠	﴿ هَلْ يَظُنُّونَ إِلَّا أَنْ يَأْتِيَهُمُ اللَّهُ فِي ظُلَلٍ مِّنَ الْغَمَامِ ﴾
٢٩٣	١٦٧	﴿ كَذَلِكَ يُرِيهِمُ اللَّهُ أَعْمَالَهُمْ حَسَرَاتٍ عَلَيْهِمْ ﴾

		وَمَا هُمْ بِخَارِجِينَ مِنَ النَّارِ ﴿٢٩٣﴾
٢٩٣	٢٥	﴿وَبَشِّرِ الَّذِينَ ءَامَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ أَنَّ لَهُمْ جَنَّاتٍ تَجْرَى مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ ﴿٢٩٤﴾﴾
٢٩٦	١١٢	﴿بَلَىٰ مَنْ أَسْلَمَ وَجْهَهُ لِلَّهِ وَهُوَ مُحْسِنٌ فَلَهُ أَجْرُهُ عِنْدَ رَبِّهِ وَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ ﴿٢٩٥﴾﴾
٢٩٧	٢٠	﴿كُلَّمَا أَضَاءَ لَهُمْ مَشَوْا فِيهِ وَإِذَا أَظْلَمَ عَلَيْهِمْ قَامُوا ﴿٢٩٦﴾ وَلَوْ شَاءَ اللَّهُ لَذَهَبَ بِسَمْعِهِمْ وَأَبْصَرِهِمْ ﴿٢٩٧﴾﴾
٢٩٧	٥٨	﴿وَادْخُلُوا الْأَبَابَ سُجَّدًا ﴿٢٩٨﴾﴾
٢٩٨	٢٣٨	﴿حَافِظُوا عَلَى الصَّلَوَاتِ وَالصَّلَاةِ الْوُسْطَىٰ وَقُومُوا لِلَّهِ قَلْنَيْنِ ﴿٢٩٩﴾﴾
٢٩٩	٤٩	﴿وَإِذْ نَجَّيْنَاكُمْ مِنْ ءَالِ فِرْعَوْنَ يَسُومُونَكُمْ سُوءَ الْعَذَابِ يُدَبِّحُونَ أَبْنَاءَكُمْ وَيَسْتَحْيُونَ نِسَاءَكُمْ ﴿٣٠٠﴾﴾
٣٠٠	٩٦	﴿وَمِنَ الَّذِينَ أَشْرَكُوا يَوَدُّ أَحَدُهُمْ لَوْ يُعَمَّرَ أَلْفَ سَنَةٍ ﴿٣٠١﴾﴾
٣٠٠	٩٧	﴿عَلَىٰ قَلْبِكَ بِإِذْنِ اللَّهِ مُصَدِّقًا ﴿٣٠٢﴾﴾
٣- سورة آل عمران		
٥٠	١٥	﴿جَنَّاتٍ تَجْرَى مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ ﴿٥١﴾﴾
٦٩	٦٧	﴿مَا كَانَ إِبْرَاهِيمُ يَهُودِيًّا وَلَا نَصْرَانِيًّا ﴿٦٨﴾﴾

		وَلَكِنْ كَانَ حَنِيفًا مُّسْلِمًا ﴿١٠٠﴾
٧٠	٦٥	﴿ وَمَا أُنزِلَتِ التَّوْرَةُ وَالْإِنْجِيلُ إِلَّا مِنْ بَعْدِهِ ﴾
٧٣	٩٥	﴿ فَاتَّبِعُوا مِلَّةَ إِبْرَاهِيمَ ﴾
٨٧	٦	﴿ هُوَ الَّذِي يُصَوِّرُكُمْ فِي الْأَرْحَامِ كَيْفَ يَشَاءُ ﴿٦﴾
٨١	٧٥	﴿ كُلُوا مِنْ طَيِّبَاتِ مَا رَزَقْنَاكُمْ وَمَا ظَلَمُونَا ﴾
٤٠، ٢٢	٧	﴿ وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلَّا اللَّهُ ﴿٧﴾ وَالرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ يَقُولُونَ ءَامَنَّا بِهِ كُلٌّ مِنْ عِنْدِ رَبِّنَا وَمَا يَذَّكَّرُ إِلَّا أُولُو الْأَلْبَابِ ﴾
١١٧	١٥٧	﴿ لَمَغْفِرَةٌ مِنَ اللَّهِ وَرَحْمَةٌ خَيْرٌ مِّمَّا يَجْمَعُونَ ﴾
١٢٦	١٨	﴿ شَهِدَ اللَّهُ أَنَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ ﴿١٨﴾
٢٠٩	٥٠	﴿ وَلَا أُحِلَّ لَكُمْ بَعْضُ الَّذِي حُرِّمَ عَلَيْكُمْ ﴾
٢١٥	٣٩	﴿ فَنَادَتْهُ الْمَلَكَةُ ﴿٣٩﴾
٢١٥	١٧٣	﴿ الَّذِينَ قَالَ لَهُمُ النَّاسُ إِنَّ النَّاسَ قَدْ جَمَعُوا لَكُمْ فَاخْشَوْهُمْ فَزَادَهُمْ إِيمَانًا ﴿١٧٣﴾
١٥٣	١٨	﴿ وَأُولُوا الْعِلْمِ قَائِمًا بِالْقِسْطِ ﴿١٨﴾
١٦١	١٥٤	﴿ ثُمَّ أُنزِلَ عَلَيْكُمْ مِنْ بَعْدِ الْغَمِّ أَمَنَةٌ نَّعَاسًا يَغْشَى طَآئِفَةً مِّنْكُمْ وَطَآئِفَةٌ قَدْ أَهَمَّتْهُمْ أَنفُسُهُمْ ﴿١٥٤﴾
١٦٦	١٤٤	﴿ وَمَا مُحَمَّدٌ إِلَّا رَسُولٌ ﴿١٤٤﴾

١٨٦	٨٧	﴿ أُولَٰئِكَ جَزَاؤُهُمْ أَنَّ عَلَيْهِمْ لَعْنَةَ اللَّهِ وَالْمَلَائِكَةِ وَالنَّاسِ أَجْمَعِينَ ﴾
٢٤٤	١٢٦	﴿ وَمَا جَعَلَهُ اللَّهُ إِلَّا بُشْرَىٰ لَكُمْ وَلِتَطْمَئِنَّ قُلُوبُكُمْ بِهِ ۖ ﴾
٢٥٢	١٢٥	﴿ بَلَىٰ ۚ إِن تَصْبِرُوا وَتَتَّقُوا وَيَأْتُوكُم مِّنْ فَوْرِهِمْ هَذَا يُمْدِدْكُمْ رَبُّكُمْ بِخَمْسَةِ آلَافٍ مِّنَ الْمَلَائِكَةِ مُسَوِّمِينَ ﴾
٢٥٤	١١٠	﴿ كُنْتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ ﴾
١٣٠، ١٢٩	٦٦	﴿ هَٰؤُلَاءِ حَاجَّجْتُكُمْ فِيمَا لَكُمْ بِهِ ۚ عَلِمُّ فَلِمَ تُحَاجُّونَ فِيمَا لَيْسَ لَكُمْ بِهِ ۚ عَلِمُّ ﴾
٤- سورة النساء		
٢٥	٥٩	﴿ ذَٰلِكَ خَيْرٌ وَأَحْسَنُ تَأْوِيلًا ﴾
٥٨	٦٠	﴿ أَن يَكْفُرُوا ۚ ﴾
٩٦	٤٣	﴿ يَأَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا لَا تَقْرَبُوا الصَّلَاةَ وَأَنْتُمْ سُكَرَىٰ ﴾
٩٦	٤٣	﴿ لَا تَقْرَبُوا الصَّلَاةَ وَأَنْتُمْ سُكَرَىٰ ﴾
١١٨	١	﴿ وَبَيَّتَ مِنْهُمَا رَجُلًا كَثِيرًا وَنِسَاءً ۚ ﴾
١٢٣	١٥٢	﴿ وَالَّذِينَ ءَامَنُوا بِاللَّهِ وَرُسُلِهِ وَلَمْ يُفَرِّقُوا بَيْنَ أَحَدٍ مِّنْهُمْ ﴾
١٢٥	١	﴿ وَأَتَقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ ۚ وَالْأَرْحَامَ ۚ ﴾
١٢٦	١٣٨	﴿ بَشِّرِ الْمُنَافِقِينَ بِأَنَّ لَهُمْ

١٣٠	١٢٨	﴿ وَإِنْ أَمْرًا خَافَتْ مِنْ بَعْلِهَا نُشُورًا أَوْ إِعْرَاضًا ﴾
١٤٢	١١	﴿ مِنْ بَعْدِ وَصِيَّةٍ يُوصِي بِهَا أَوْ دِينَ ۖ ﴾
١٤٨	٨	﴿ وَإِذَا حَضَرَ الْقِسْمَةَ أُولُو الْقُرْبَىٰ وَالْيَتَامَىٰ وَالْمَسْكِينُ فَأَرْزُقُوهُمْ مِنْهُ وَقُولُوا لَهُمْ قَوْلًا مَعْرُوفًا ﴾
١٥٠	٧٩	﴿ وَأَرْسَلْنَاكَ لِلنَّاسِ رَسُولًا ۖ ﴾
١٥١	٨٠	﴿ مَنْ يُطِيعِ الرَّسُولَ فَقَدْ أَطَاعَ اللَّهَ ۗ وَمَنْ تَوَلَّىٰ فَمَا أَرْسَلْنَاكَ عَلَيْهِمْ حَفِيظًا ﴾
١٦٠	١٢٨	﴿ وَإِنْ أَمْرًا خَافَتْ مِنْ بَعْلِهَا نُشُورًا أَوْ إِعْرَاضًا ﴾
٢٢٥	١١	﴿ فَإِنْ كُنَّ نِسَاءً فَوْقَ اثْنَتَيْنِ ﴾
٢٠١	١٦٠	﴿ فَيُظْلِمُ مِّنَ الَّذِينَ هَادُوا حَرَّمْنَا عَلَيْهِمْ طَيِّبَاتٍ أُحِلَّت لَهُمْ وَبِصَدِّهِمْ عَنِ سَبِيلِ اللَّهِ كَثِيرًا ﴾
١٦١	٧١	﴿ ثُمَّ عَمُوا وَصَمُوا كَثِيرٌ مِّنْهُمْ ۖ ﴾
٢٠٢	٣٨	﴿ وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا جِزَاءً بِمَا كَسَبَا نَكَالًا مِّنَ اللَّهِ ۖ ﴾
٢٦٥	١٣٧	﴿ إِنَّ الَّذِينَ ءَامَنُوا ثُمَّ كَفَرُوا ثُمَّ ءَامَنُوا ثُمَّ كَفَرُوا ثُمَّ ءَزَادُوا كُفْرًا لَّمْ يَكُنِ اللَّهُ لِيَغْفِرْ لَهُمْ وَلَا لِيَهْدِيَهُمْ سَبِيلًا ﴾
٢٦٩	١٤٤	﴿ أَتُرِيدُونَ أَنْ تَجْعَلُوا لِلَّهِ عَلَيْكُمْ سُلْطَانًا ﴾

		مُبِينًا ﴿٢٧٨﴾
٢٧٨	١٢	﴿وَإِنْ كَانَ رَجُلٌ يُورَثُ كَلَلَةً ﴿٢٧٩﴾﴾
٢٨٧	١٥٣	﴿فَقَدْ سَأَلُوا مُوسَىٰ أَكْبَرَ مِنْ ذَلِكَ فَقَالُوا ﴿٢٨٨﴾﴾ أَرْنَا اللَّهَ جَهْرَةً ﴿٢٨٩﴾﴾
سورة المائدة		
٢٦٥	٨٩	﴿فَكَفَّرْتَهُوَ إِطْعَامَ عَشْرَةِ مَسْكِينٍ مِنْ ﴿٢٦٦﴾﴾ أَوْسَطِ مَا تَطْعُمُونَ أَهْلِيكُمْ أَوْ كِسْوَتُهُمْ أَوْ تَحْرِيرُ ﴿٢٦٧﴾﴾ رَقَبَةٍ ﴿٢٦٨﴾﴾
٢٦٨	٦	﴿مَا يُرِيدُ اللَّهُ لِيَجْعَلَ عَلَيْكُمْ مِنْ حَرَجٍ ﴿٢٦٩﴾﴾ وَلَكِنْ يُرِيدُ لِيُطَهِّرَكُمْ وَلِيُتِمَّ نِعْمَتَهُ ﴿٢٧٠﴾﴾ عَلَيْكُمْ لَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ ﴿٢٧١﴾﴾
٢٩٤	٦	﴿إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ ﴿٢٩٥﴾﴾
١٩٦	٦٩	﴿إِنَّ الَّذِينَ ءَامَنُوا وَالَّذِينَ هَادُوا وَالصَّابِغُونَ ﴿٢٩٧﴾﴾ وَالنَّصَارَىٰ مَنْ ءَامَنَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ وَعَمِلَ ﴿٢٩٨﴾﴾ صَالِحًا فَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ ﴿٢٩٩﴾﴾
١٩٦	١٤	﴿وَمِنَ الَّذِينَ قَالُوا إِنَّا نَصَارَىٰ أَخَذْنَا ﴿٣٠٠﴾﴾ مِيثَاقَهُمْ ﴿٣٠١﴾﴾
سورة الأنعام		
٨٠	٩٤	﴿لَقَدْ نَقَطَعَ بَيْنَكُمْ وَضَلَّ عَنْكُمْ مَا كُنْتُمْ ﴿٣٠٢﴾﴾ تَرْغُمُونَ ﴿٣٠٣﴾﴾
٨٠	٩٤	﴿وَمَا نَرَىٰ مَعَكُمْ شُفَعَاءَكُمْ ﴿٣٠٤﴾﴾

٨٠	٣٤	﴿ وَلَقَدْ جَاءَكَ مِنْ نَبِيِّ الْأُرْسَلِينَ ﴾
٨٧	١٤٩	﴿ فَلَوْ شَاءَ لَهَدَيْكُمْ أَجْمَعِينَ ﴾
٣٢	٨٢	﴿ الَّذِينَ ءَامَنُوا وَلَمْ يَلْبِسُوا إِيمَانَهُمْ بِظُلْمٍ ﴾
١١٦	٣	﴿ وَهُوَ اللَّهُ فِي السَّمَوَاتِ وَفِي الْأَرْضِ يَعْلَمُ سِرَّكُمْ وَجَهْرَكُمْ وَيَعْلَمُ مَا تَكْسِبُونَ ﴾
٢١١	١٣٩	﴿ وَإِنْ يَكُن مِثَّةَ فَهْمٍ فِيهِ شُرَكَاءُ ^٤ ﴾
١٥١	١٠٧	﴿ وَمَا أَنْتَ عَلَيْهِمْ بِوَكِيلٍ ﴾
٢١٨	٧٨	﴿ فَلَمَّا رَأَى الشَّمْسُ بَازِغَةً قَالَ هَذَا رَبِّي ﴾
٢٣٤	١١٧	﴿ إِنَّ رَبَّكَ هُوَ أَعْلَمُ مَنْ يَضِلُّ عَنْ سَبِيلِهِ ^٥ ﴾
١٧٣	٢	﴿ وَأَجَلٌ مُسَمًّى عِنْدَهُ ﴾
١٩٠	١٠٠	﴿ وَجَعَلُوا لِلَّهِ شُرَكَاءَ الْجِبِّ ﴾
١٩٢	٤٠	﴿ قُلْ أَرَأَيْتَكُمْ إِنْ أَتَاكُمْ عَذَابُ اللَّهِ أَوْ أَتَتْكُمْ السَّاعَةُ أَغَيْرَ اللَّهِ تَدْعُونَ إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ ﴾
٢٨٧	١٥٨	﴿ هَلْ يَنْظُرُونَ إِلَّا أَنْ تَأْتِيَهُمُ الْمَلَائِكَةُ أَوْ يَأْتِيَ رَبُّكَ ﴾
سورة الأعراف		
٥٧	٤١	﴿ لَهُمْ مِنْ جَهَنَّمَ مِهَادٌ وَمِنْ فَوْقِهِمْ غَوَاشٍ ^٦ ﴾
٦٢	١٦١	﴿ وَقُولُوا حِطَّةٌ ﴾
٨٩	١٩٣	﴿ أَدْعَوْهُمْهُمْ أَمْ أَنْتُمْ صَاحِبُونَ ﴾
١٥٣	١٥٤	﴿ وَلَمَّا سَكَتَ عَنْ مُوسَى الْغَضَبُ أَخَذَ الْأَلْوَحَ ^٧ ﴾

		وَفِي نُسَخَتِهَا هُدًى وَرَحْمَةٌ لِلَّذِينَ هُمْ لِرَبِّهِمْ يَرْهَبُونَ ﴿٢٢٠﴾
٢٢٠	٨٣	﴿فَأَنْجَيْنَاهُ وَأَهْلَهُ إِلَّا أَمْرَأَتَهُ كَانَتْ مِنَ الْغَابِرِينَ ﴿٢٣٩﴾ فَاتَّبَعُوا عَلَى قَوْمٍ يَعْكُفُونَ عَلَى أَصْنَامٍ لَهُمْ ﴿١٣٨﴾ وَقَطَعْنَاهُمْ أَشْنَى عَشَرَ آسَاطًا أُمَمًا ﴿١٦٠﴾﴾
٢٣٩	١٣٨	
١٧١	١٦٠	
سورة الأنفال		
١٢٣	٥٤	﴿وَأَعْرِضْنَا عَنْ آلِ فِرْعَوْنَ ﴿١٥٠﴾ إِذْ يُغَشِّيكُمُ النُّعَاسُ أَمَنَةً مِنْهُ ﴿١٥١﴾ يَتَأَيَّهَا النَّبِيُّ حَسْبُكَ اللَّهُ ﴿٢٨٧﴾﴾
١٥٠	١١	
١٥١، ٢٨٧	٦٤	
سورة التوبة		
١٢٦	٢١	﴿يُبَشِّرُهُمْ رَبُّهُمْ بِرَحْمَةٍ مِنْهُ ﴿٢١٦﴾ الْأَعْرَابُ أَشَدُّ كُفْرًا وَنِفَاقًا وَأَجْدَرُ أَلَّا يَعْلَمُوا حُدُودَ مَا أَنْزَلَ اللَّهُ عَلَى رَسُولِهِ ﴿٢٦٦﴾ عَفَا اللَّهُ عَنْكَ لِمَ أَذِنْتَ لَهُمْ ﴿٢٧٢﴾ وَلَا يَقْطَعُونَ وَادِيًا ﴿٢٨٣﴾ وَعَدَ اللَّهُ الْمُنَافِقِينَ وَالْمُنَافِقَاتِ وَالْكُفَّارَ نَارَ جَهَنَّمَ ﴿٢٩٨﴾ قَاتِلُوا الَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَلَا بِالْيَوْمِ الْآخِرِ وَلَا يُحَرِّمُونَ مَا حَرَّمَ
٢١٦	٩٧	
٢٦٦	٤٣	
٢٧٢	١٢١	
٢٨٣	٦٨	
٢٩٨	٢٩	

		اللَّهُ وَرَسُولُهُ وَلَا يَدِينُونَ دِينَ الْحَقِّ مِنَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ حَتَّى يُعْطُوا الْجِزْيَةَ عَنْ يَدٍ وَهُمْ صَاغِرُونَ ﴿٨٥﴾
سورة يونس		
٨٥	٢٥	﴿ وَاللَّهُ يَدْعُوا إِلَى دَارِ السَّلَامِ ﴾
٨٥	٥٦	﴿ يُحْيِي وَيُمِيتُ ﴾
٢٠٨	٩٨	﴿ فَلَوْلَا كَانَتْ قَرْيَةً ءَامَنَتْ فَنَفَعَهَا إِيمَانُهَا إِلَّا قَوْمَ يُونُسَ لَمَّا ءَامَنُوا كَشَفْنَا عَنْهُمْ عَذَابَ الْخِزْيِ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَمَتَّعْنَاهُمْ إِلَى حِينٍ ﴾
٢١٧، ٢١٣	٥٧	﴿ يَأَيُّهَا النَّاسُ قَدْ جَاءَكُمْ مَوْعِظَةٌ مِّن رَّبِّكُمْ وَشِفَاءٌ لِّمَا فِي الصُّدُورِ وَهُدًى وَرَحْمَةٌ لِّلْمُؤْمِنِينَ ﴾
سورة هود		
١٢٦	٧١	﴿ فَبَشِّرْهَا بِإِسْحَاقَ ﴾
١٨٥	٨	﴿ وَلَئِن أَخَّرْنَا عَنْهُمْ الْعَذَابَ إِلَى أُمَّةٍ مَّعْدُودَةٍ ﴾
١٦٦	١٢	﴿ إِنَّمَا أَنْتَ نَذِيرٌ ﴾
٢٢٤	٨	﴿ أَلَا يَوْمَ يَأْتِيهِمْ لَيْسَ مَصْرُوفًا عَنْهُمْ ﴾
١٩٤	٢٨	﴿ أَنْزَلْنَاهُمُوهَا وَأَنْتُمْ لَهَا كَرِهُونَ ﴾
١٩٦	٤٥	﴿ وَنَادَى نُوحٌ رَبَّهُ ﴾

سورة يوسف		
٧٢	١٨	﴿ فَصَبْرٌ جَمِيلٌ ﴾
٧٣، ٧٢	٨٣	﴿ قَالَ بَلْ سَوَّلَتْ لَكُمْ أَنْفُسُكُمْ أَمْرًا فَصَبْرٌ جَمِيلٌ عَسَى اللَّهُ أَنْ يَأْتِيَنِي بِهِمْ جَمِيعًا إِنَّهُ هُوَ الْعَلِيمُ الْحَكِيمُ ﴾
١١٥	٤	﴿ إِذْ قَالَ يُوسُفُ لِأَبِيهِ يَا أَبَتِ إِنِّي رَأَيْتُ أَحَدَ عَشَرَ كَوْكَبًا ﴾
١٢٨	٨٥	﴿ تَاللَّهِ تَفَتُّوا تَذَكَّرُ يُوسُفَ ﴾
١٤٥	٢٠	﴿ وَكَانُوا فِيهِ مِنَ الزَّاهِدِينَ ﴾
سورة الرعد		
٨٩	٩	﴿ الْكَبِيرُ الْمُتَعَالِ ﴾
٢٦٨	١	﴿ الْمَرْجُومُ تِلْكَ آيَاتُ الْكِتَابِ وَالَّذِي أُنْزِلَ إِلَيْكَ مِنْ رَبِّكَ الْحَقُّ وَلَكِنَّ أَكْثَرَ النَّاسِ لَا يُؤْمِنُونَ ﴾
٢٩٥	٤٠	﴿ فَإِنَّمَا عَلَيْكَ الْبَلْغُ وَعَلَيْنَا الْحِسَابُ ﴾
سورة إبراهيم		
٣٣	٤	﴿ وَمَا أَرْسَلْنَا مِنْ رَّسُولٍ إِلَّا بِلِسَانٍ قَوْمِهِ ﴾
١٩٠، ١٨٩	٤٧	﴿ فَلَا تَحْسَبَنَّ اللَّهَ مُخَلِّفَ وَعْدِهِ رُسُلُهُ ﴾
سورة الحجر		
١٧٠، ٦٨	٧٢	﴿ لَعَمْرُكَ إِنَّهُمْ لَفِي سَكْرَتِهِمْ يَعْمَهُونَ ﴾
٢٢٤	٥	﴿ مَا تَسْبِقُ مِنْ أُمَّةٍ أَجَلَهَا وَمَا يَسْتَخِرُونَ ﴾

٢٣١	٤٧	﴿ وَنَزَعْنَا مَا فِي صُدُورِهِمْ مِّنْ غِلٍّ إِخْوَانًا عَلَىٰ سُرُرٍ مُّتَقَابِلِينَ ﴾
سورة النحل		
٤٦	٣٠	﴿ قَالُوا خَيْرٌ ۚ ﴾
٦٢	٢٤	﴿ وَإِذَا قِيلَ لَهُم مَّاذَا أُنْزِلَ رَبُّكُمْ قَالُوا أَسَاطِيرُ الْأَوَّلِينَ ﴾
٨١	٣٠	﴿ مَّاذَا أُنْزِلَ رَبُّكُمْ قَالُوا خَيْرٌ ۚ ﴾
٩٣	٨٨	﴿ زِدْنَاهُمْ عَذَابًا فَوْقَ الْعَذَابِ ﴾
٣٢	٤٤	﴿ وَأَنْزَلْنَا إِلَيْكَ الذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ وَلَعَلَّهُمْ يَتَفَكَّرُونَ ﴾
١٢٢	٨١	﴿ سَرَابِيلَ تَقِيكُمُ الْحَرَّ ﴾
١٩٧	٥١	﴿ فَإِنِّي فَأَرْهُمْ بِوَيْحٍ ﴾
٢٦٣	٤٧	﴿ أَوْ يَأْخُذَهُمْ عَلَى تَخَوُّفٍ ﴾
٢٩٤	٩٨	﴿ فَإِذَا قَرَأْتَ الْقُرْآنَ فَاسْتَعِذْ بِاللَّهِ مِنَ الشَّيْطَانِ الرَّجِيمِ ﴾
٢٩٧	٥/٦	﴿ وَالْأَنْعَمَ خَلَقَهَا لَكُمْ فِيهَا دِفْءٌ وَمَنْفَعٌ وَمِنْهَا تَأْكُلُونَ ﴿٥﴾ وَلَكُمْ فِيهَا جَمَالٌ حِينَ تُرْجَوْنَ وَحِينَ تَسْرَحُونَ ﴾
سورة الإسراء		
١٥٢	٣٦	﴿ وَلَا تَقْفُ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِ عِلْمٌ ۚ إِنَّ السَّمْعَ وَالْبَصَرَ وَالْفُؤَادَ كُلُّ أُولَٰئِكَ كَانَ عَنْهُ

		مَسْئُولًا ﴿٢١٨﴾
٢١٨	٣٨	﴿كُلُّ ذَلِكَ كَانَ سَيِّئُهُ عِنْدَ رَبِّكَ مَكْرُوهًا ﴿٢٤٦﴾ وَلَا تَجْعَلْ يَدَكَ مَغْلُولَةً إِلَىٰ عُنُقِكَ وَلَا تَبْسُطْهَا كُلَّ الْبَسْطِ ﴿٢٦٢﴾ وَلَوْلَا أَن تَبْتَئَكَ لَقَدْ كِدْتَ تَرْكَنُ إِلَيْهِمْ شَيْئًا قَلِيلًا ﴿٢٧٢﴾﴾
٢٤٦	٢٩	﴿وَلَا تَجْعَلْ يَدَكَ مَغْلُولَةً إِلَىٰ عُنُقِكَ وَلَا تَبْسُطْهَا كُلَّ الْبَسْطِ ﴿٢٦٢﴾ وَلَوْلَا أَن تَبْتَئَكَ لَقَدْ كِدْتَ تَرْكَنُ إِلَيْهِمْ شَيْئًا قَلِيلًا ﴿٢٧٢﴾﴾
٢٦٢	٧٤	﴿وَلَوْلَا أَن تَبْتَئَكَ لَقَدْ كِدْتَ تَرْكَنُ إِلَيْهِمْ شَيْئًا قَلِيلًا ﴿٢٧٢﴾﴾
٢٧٢	٦١	﴿وَلَوْلَا أَن تَبْتَئَكَ لَقَدْ كِدْتَ تَرْكَنُ إِلَيْهِمْ شَيْئًا قَلِيلًا ﴿٢٧٢﴾﴾
سورة الكهف		
٩٣	١٣	﴿وَزِدْنَاهُمْ هُدًى ﴿١٠٤﴾ فَلْيَنْظُرْ أَيُّهَا أَزْكَىٰ طَعَامًا ﴿١٣٩﴾ الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي أَنْزَلَ عَلَىٰ عَبْدِهِ الْكِتَابَ وَلَمْ يَجْعَلْ لَهُ عِوَجًا ﴿٢٣٤﴾ وَلَا تَعْدُ عَيْنَاكَ عَنْهُمْ ﴿٢٠٤﴾﴾
١٠٤	١٩	﴿وَزِدْنَاهُمْ هُدًى ﴿١٠٤﴾ فَلْيَنْظُرْ أَيُّهَا أَزْكَىٰ طَعَامًا ﴿١٣٩﴾ الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي أَنْزَلَ عَلَىٰ عَبْدِهِ الْكِتَابَ وَلَمْ يَجْعَلْ لَهُ عِوَجًا ﴿٢٣٤﴾ وَلَا تَعْدُ عَيْنَاكَ عَنْهُمْ ﴿٢٠٤﴾﴾
١٣٩	٢/١	﴿وَزِدْنَاهُمْ هُدًى ﴿١٠٤﴾ فَلْيَنْظُرْ أَيُّهَا أَزْكَىٰ طَعَامًا ﴿١٣٩﴾ الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي أَنْزَلَ عَلَىٰ عَبْدِهِ الْكِتَابَ وَلَمْ يَجْعَلْ لَهُ عِوَجًا ﴿٢٣٤﴾ وَلَا تَعْدُ عَيْنَاكَ عَنْهُمْ ﴿٢٠٤﴾﴾
٢٣٤	٢٨	﴿وَزِدْنَاهُمْ هُدًى ﴿١٠٤﴾ فَلْيَنْظُرْ أَيُّهَا أَزْكَىٰ طَعَامًا ﴿١٣٩﴾ الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي أَنْزَلَ عَلَىٰ عَبْدِهِ الْكِتَابَ وَلَمْ يَجْعَلْ لَهُ عِوَجًا ﴿٢٣٤﴾ وَلَا تَعْدُ عَيْنَاكَ عَنْهُمْ ﴿٢٠٤﴾﴾
٢٠٤	٩٦	﴿وَزِدْنَاهُمْ هُدًى ﴿١٠٤﴾ فَلْيَنْظُرْ أَيُّهَا أَزْكَىٰ طَعَامًا ﴿١٣٩﴾ الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي أَنْزَلَ عَلَىٰ عَبْدِهِ الْكِتَابَ وَلَمْ يَجْعَلْ لَهُ عِوَجًا ﴿٢٣٤﴾ وَلَا تَعْدُ عَيْنَاكَ عَنْهُمْ ﴿٢٠٤﴾﴾
سورة مريم		
٧٩	٣٨	﴿أَسْمِعْ بِهِمْ وَأَبْصِرْ ﴿١٢١﴾ وَلَا يَذْكُرُ الْإِنْسَنُ أَنَا خَلَقْتُهُ مِنْ قَبْلُ وَلَمْ يَكُ شَيْئًا ﴿١٢٩﴾﴾
١٢١	٦٧	﴿أَسْمِعْ بِهِمْ وَأَبْصِرْ ﴿١٢١﴾ وَلَا يَذْكُرُ الْإِنْسَنُ أَنَا خَلَقْتُهُ مِنْ قَبْلُ وَلَمْ يَكُ شَيْئًا ﴿١٢٩﴾﴾
سورة طه		
٦٧	١٢٩	﴿وَلَوْلَا كَلِمَةٌ سَبَقَتْ مِنْ رَبِّكَ لَكَانَ لِزَامًا وَأَجَلٌ مُّسَمًّى ﴿١٢٩﴾﴾

٨٩	٤٦	﴿ إِنِّي مَعَكُمْ أَسْمَعُ وَأَرَى ﴾
١٣٦	٧٢	﴿ قَالُوا لَنْ نُؤْثِرَكَ عَلَى مَا جَاءَنَا مِنَ الْبَيِّنَاتِ وَالَّذِي فَطَرَنَا فَاقْضِ مَا أَنْتَ قَاضٍ إِنَّمَا تَقْضِي هَذِهِ الْحَيَاةَ الدُّنْيَا ﴾
١٦٤	٥٩/٥٨	﴿ فَلَنَأْتِيَنَّكَ بِسَحَرٍ مِّثْلِهِ فَاجْعَلْ بَيْنَنَا وَبَيْنَكَ مَوْعِدًا لَا نُخْلِفُهُ نَحْنُ وَلَا أَنْتَ مَكَانًا سُوءٍ ﴿٥٨﴾ قَالَ مَوْعِدُكُمْ يَوْمَ الزَّيْنَةِ ﴾
١٩٦	٦٧	﴿ فَأَوْجَسَ فِي نَفْسِهِ خِيفَةً مُوسَى ﴾
٢٦٨	٣/٢/١	﴿ طه ﴿١﴾ مَا أَنْزَلْنَا عَلَيْكَ الْقُرْآنَ لِتَشْقَى ﴿٢﴾ إِلَّا تَذَكُّرَةً لِمَنْ يَخْشَى ﴾
سورة الأنبياء		
٩٦	١٦	﴿ وَمَا خَلَقْنَا السَّمَاءَ وَالْأَرْضَ وَمَا بَيْنَهُمَا لِعَيْنٍ ﴾
٢٣٩	٥٢	﴿ مَا هَذِهِ التَّمَاثِيلُ الَّتِي أَنْتُمْ لَهَا عَاكِفُونَ ﴾
٢٢٦	١٠٤	﴿ يَوْمَ نَطْوِي السَّمَاءَ كَطَيِّ السِّجِلِّ لِلْكِتَابِ ﴾
سورة الحج		
٦١	٧٢	﴿ قُلْ أَفَأُنَبِّئُكُمْ بِشَرٍّ مِّنْ ذَلِكَمُ النَّارُ وَعَذَابُ اللَّهِ الَّذِينَ كَفَرُوا وَيَسَّ الْمَصِيرُ ﴾
٢١٤	٤٢	﴿ فَقَدْ كَذَّبَتْ قَبْلَهُمْ قَوْمُ نُوحٍ ﴾
سورة المؤمنون		
٢٢٤	٥٢	﴿ وَإِنَّ هَذِهِ أُمَّتُكُمْ أُمَّةً وَاحِدَةً وَأَنَا رَبُّكُمْ

		﴿ فَاتَّقُونِ ﴾
٢٢٤	٤٤	﴿ كُلِّ مَا جَاءَ أُمَّةً رَّسُولُهَا ﴾
سورة النور		
١١٣	٤١	﴿ أَلَمْ تَرَ أَنَّ اللَّهَ يُسَبِّحُ لَهُ مِنْ فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ وَالطَّيْرُ صَفَّاتٍ كُلُّ قَدْ عَلِمَ صَلَاتَهُ وَتَسْبِيحَهُ ﴾
٢٣٥	٦٣	﴿ فَلْيَحْذَرِ الَّذِينَ يُخَالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِ ﴾
٢٢٦	٣١	﴿ أَوِ الطِّفْلِ الَّذِينَ لَمْ يَظْهَرُوا عَلَى عَوْرَاتِ النِّسَاءِ ﴾
سورة الفرقان		
٢٢١	٤٩	﴿ لِنُخِىَ بِهِ بَلَدَةً مَيْتًا ﴾
٢٢٧	٧٤	﴿ وَلَجَعَلْنَا لِلْمُتَّقِينَ إِمَامًا ﴾
٢٩٥	٧٧	﴿ قُلْ مَا يَعْبُؤُا بِكُمْ رَبِّي لَوْلَا دُعَاؤُكُمْ ﴾
سورة الشعراء		
٢٥٣	١٥	﴿ قَالَ كَلَّا فَادْهَبَا بِآيَاتِنَا إِنَّا مَعَكُمْ مُسْتَمِعُونَ ﴾
٢٩٥	١٩٢	﴿ وَإِنَّهُ لَتَنْزِيلُ رَبِّ الْعَالَمِينَ ﴾
سورة القصص		
٩٥	٦٢	﴿ أَيْنَ شُرَكَائِيَ الَّذِينَ كُنْتُمْ تَزْعُمُونَ ﴾
١١٨	٨٣	﴿ تِلْكَ الدَّارُ الْآخِرَةُ ﴾
٢٨٨	٥٦	﴿ إِنَّكَ لَا تَهْدِي مَنْ أَحْبَبْتَ وَلَٰكِنَّ اللَّهَ يَهْدِي مَنْ يَشَاءُ ﴾
سورة العنكبوت		

٤٦	٦١	﴿ لَيَقُولَنَّ اللَّهُ ^ط ﴾
٢٨٥ ، ٧٧	٦١	﴿ وَلَئِنْ سَأَلْتَهُمْ مَنْ خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ وَسَخَّرَ الشَّمْسَ وَالْقَمَرَ لَيَقُولَنَّ اللَّهُ ^ط فَأَنَّى يُؤْفَكُونَ ﴾
سورة الروم		
١١٠	١٧	﴿ فَسَبِّحْنِ اللَّهَ حِينَ تُمْسُونَ وَحِينَ تُصْبِحُونَ ﴾
١١١	٤	﴿ لِلَّهِ الْأَمْرُ مِنْ قَبْلُ وَمِنْ بَعْدُ ﴾
٢٦	١٩	﴿ يُخْرِجُ الْحَيَّ مِنَ الْمَيِّتِ وَيُخْرِجُ الْمَيِّتَ مِنَ الْحَيِّ ﴾
١٧٩	٢٤	﴿ وَمِنْ آيَاتِهِ يُرِيكُمُ الْبَرْقَ خَوْفًا وَطَمَعًا ﴾
١٧٩	٢٢/٢١ ٢٤/٢٣ ٢٥	﴿ وَمِنْ آيَاتِهِ أَنْ خَلَقَكُمْ مِنْ تُرَابٍ ثُمَّ إِذَا أَنْتُمْ بَشَرٌ تَنْتَشِرُونَ ﴿٢٠﴾ وَمِنْ آيَاتِهِ أَنْ خَلَقَ لَكُمْ مِنْ أَنْفُسِكُمْ أَزْوَاجًا لِتَسْكُنُوا إِلَيْهَا وَجَعَلَ بَيْنَكُمْ مَوَدَّةً وَرَحْمَةً إِنَّ فِي ذَلِكَ لَآيَاتٍ لِقَوْمٍ يَتَفَكَّرُونَ ﴿٢١﴾ وَمِنْ آيَاتِهِ خَلْقُ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ وَاخْتِلَافُ الْأَلْسِنَةِ وَالْوَنُكُورِ ^ط إِنَّ فِي لَآيَاتٍ لِلْعَالِمِينَ ﴿٢٢﴾ وَمِنْ آيَاتِهِ مَنَامُكُمْ بِاللَّيْلِ وَالنَّهَارِ وَأَبْتِغَاؤُكُمْ مِنْ فَضْلِهِ ^ط إِنَّ فِي ذَلِكَ لَآيَاتٍ لِقَوْمٍ يَسْمَعُونَ ﴿٢٣﴾ وَمِنْ آيَاتِهِ يُرِيكُمُ الْبَرْقَ خَوْفًا وَطَمَعًا وَيُنْزِلُ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً فَيُخْرِجُ بِهِ الْأَرْضَ بَعْدَ مَوْتِهَا إِنَّ فِي ذَلِكَ

		لَا يَتِ لِقَوْمٍ يَعْقِلُونَ ﴿٢٤﴾ وَمِنْ آيَاتِهِ أَنْ تَقُومَ السَّمَاءُ وَالْأَرْضُ بِأَمْرِهِ ثُمَّ إِذَا دَعَاكُمْ دَعْوَةً مِّنَ الْأَرْضِ إِذَا أَنْتُمْ تَخْرُجُونَ ﴿٢٥﴾
١٨٣	٤٧	﴿٢٦﴾ وَكَانَ حَقًّا عَلَيْنَا نَصْرُ الْمُؤْمِنِينَ ﴿٢٧﴾
سورة لقمان		
٢٣١	١٩	﴿٢٨﴾ وَأَعْصِضْ مِنْ صَوْتِكَ ﴿٢٩﴾
سورة الأحزاب		
٢٩٥	٥٢	﴿٣٠﴾ لَا يَحِلُّ لَكَ الْنِسَاءُ مِنْ بَعْدُ وَلَا أَنْ تَبَدَّلَ بِهِنَّ مِنْ أَزْوَاجٍ وَلَوْ أَعْجَبَكَ حُسْنُهُنَّ إِلَّا مَا مَلَكَتْ يَمِينُكَ ﴿٣١﴾ وَكَانَ اللَّهُ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ رَّقِيبًا ﴿٣٢﴾
992	44	﴿٣٣﴾ تَحِيَّتُهُمْ يَوْمَ يَلْقَوْنَهُ سَلَامٌ ﴿٣٤﴾ وَأَعَدَّ لَهُمْ أَجْرًا كَرِيمًا ﴿٣٥﴾
سورة سبأ		
٦٧	٣١	﴿٣٦﴾ يَرْجِعُ بَعْضُهُمْ إِلَى بَعْضٍ الْقَوْلَ يَقُولُ الَّذِينَ اسْتُضِعُوا لِلَّذِينَ اسْتَكْبَرُوا لَوْلَا أَنْتُمْ لَكُنَّا مُؤْمِنِينَ ﴿٣٧﴾
سورة فاطر		
١٤٨	٢٨	﴿٣٨﴾ إِنَّمَا يَخْشَى اللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ الْعُلَمَاءُ ﴿٣٩﴾
٢٤٧	٢٧	﴿٤٠﴾ فَأَخْرَجْنَا بِهِ ثَمَرَاتٍ ﴿٤١﴾
سورة يس		
٢٦٧	٥٤	﴿٤٢﴾ فَالْيَوْمَ لَا تُظَلَمُ نَفْسٌ شَيْئًا وَلَا تَجْرُونَ ﴿٤٣﴾ إِلَّا مَا كُنْتُمْ تَعْمَلُونَ ﴿٤٤﴾

سورة الصافات		
١٢٩	١٥٣	﴿ أَصْطَفَى الْبَنَاتِ عَلَى الْبَنِينَ ﴾
١٤٣	٤٧	﴿ لَا فِيهَا غَوْلٌ ﴾
٢٠١	٨٦	﴿ أَيْفَكَاءَ إِلَهَةٍ دُونَ اللَّهِ تُرِيدُونَ ﴾
سورة ص		
٨١	٣٢	﴿ فَقَالَ إِنِّي أَحْبَبْتُ حُبَّ الْخَيْرِ عَنْ ذِكْرِ رَبِّي حَتَّى تَوَارَتْ بِالْحِجَابِ ﴾
سورة الزمر		
٨٤	٩	﴿ قُلْ هَلْ يَسْتَوِي الَّذِينَ يَعْلَمُونَ وَالَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ ^ف ﴾
١٦٣	٤٦	﴿ أَنْتَ تَحْكُمُ بَيْنَ عِبَادِكَ ﴾
٢٠٠، ١٩٩	٦٧	﴿ وَالْأَرْضُ جَمِيعًا قَبْضَتُهُ يَوْمَ الْقِيَمَةِ وَالسَّمَوَاتُ مَطْوِيَّاتٌ بِيَمِينِهِ ^ع ﴾
سورة غافر		
٨٩	٣٢	﴿ يَوْمَ التَّنَادِ ﴾
١٩٠	٨١	﴿ فَأَيَّ آيَاتِ اللَّهِ تُنْكِرُونَ ﴾
٢٧٨	١٣	﴿ وَيُنْزِلُ لَكُمْ مِنَ السَّمَاءِ رِزْقًا ^ع ﴾
سورة فصلت		
١٣٠	٢٤	﴿ فَإِنْ يَصْبِرُوا فَلِنَارٍ مَثْوًى لَهُمْ ^ط وَإِنْ يَسْتَغِيثُوا فَمَا هُمْ مِنَ الْمُعْتَبِينَ ﴾
٢٢٠	١١	﴿ قَالَتَا أَتَيْنَا طَائِعِينَ ﴾
٢٢١، ٢٢٠	٣٧	﴿ وَمِنْ آيَاتِهِ اللَّيْلُ وَالنَّهَارُ وَالشَّمْسُ ﴾

		وَالْقَمَرَ لَا تَسْجُدُوا لِلشَّمْسِ وَلَا لِلْقَمَرِ وَأَسْجُدُوا لِلَّهِ الَّذِي خَلَقَهُنَّ إِن كُنتُمْ إِيَّاهُ تَعْبُدُونَ ﴿١٧﴾
٢٨٨	١٧	﴿وَأَمَّا ثَمُودُ فَهَدَيْنَاهُمْ فَاسْتَحَبُّوا الْعَمَى عَلَى الْهُدَى﴾
سورة الزخرف		
٢٣٩	٨٤	﴿وَهُوَ الَّذِي فِي السَّمَاءِ إِلَهٌُ وَفِي الْأَرْضِ إِلَهٌُ وَهُوَ الْحَكِيمُ الْعَلِيمُ﴾
٢٦٤	١٥	﴿وَجَعَلُوا لَهُ مِنْ عِبَادِهِ جُزْءًا﴾
سورة الجاثية		
١٨٣	٢٥	﴿مَا كَانَ حُجَّتُهُمْ إِلَّا أَنْ قَالُوا﴾
٢٠٠	١٣	﴿وَسَخَّرَ لَكُم مَّا فِي السَّمَوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ جَمِيعًا مِّنْهُ﴾
سورة محمد		
٣٤	٢٤	﴿أَفَلَا يَتَذَكَّرُونَ الْقُرْآنَ﴾
١٧٧	٢٤	﴿أَمْ عَلَى قُلُوبٍ أَقْفَالُهَا﴾
سورة الحجرات		
٢١٦	١٤	﴿قَالَتِ الْأَعْرَابُ ءَامَنَّا﴾
٢٣١	٣	﴿إِنَّ الَّذِينَ يَخُضُونَ أَصْوَتَهُمْ﴾
سورة القمر		
٢٠٠	٧	﴿خُشْعًا أَبْصَرُهُمْ يَخْرُجُونَ مِنَ الْأَجْدَاثِ كَأَنَّهُمْ جَرَادٌ مُّنْتَشِرٌ﴾
٢٠٢	٢٤	﴿أَبْشَرًا مِنَّا وَاحِدًا نَّتَّبِعُهُ﴾

سورة النجم		
١٤٢	٣٧/٣٦	﴿أَمْ لَمْ يُنَبَّأْ بِمَا فِي صُحُفِ مُوسَىٰ ﴿٣٧﴾ وَإِبْرَاهِيمَ الَّذِي وَفَّىٰ ﴿٣٨﴾﴾
سورة الواقعة		
٢١٤	٥٣/٥٢ ٥٤	﴿لَا كَلُودَ مِنْ شَجَرٍ مِّن زُقُومٍ ﴿٥٣﴾ فَمَالِئُونَ مِنْهَا الْبُطُونَ ﴿٥٤﴾ فَشَرِبُوا عَلَيْهِ مِنْ الْحَمِيمِ ﴿٥٥﴾﴾
سورة الحديد		
١٦٠	٨	﴿وَمَا لَكُمْ لَا تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالرَّسُولِ يَدْعُوكُمْ لِتُؤْمِنُوا بِرَبِّكُمْ وَقَدْ أَخَذَ مِيثَاقَكُمْ إِن كُنْتُمْ مُؤْمِنِينَ ﴿٨﴾﴾
١٨٧	٢٧	﴿رَافَةَ وَرَحْمَةً ﴿٢٧﴾﴾
سورة الممتحنة		
٤٠	٤	﴿رَبَّنَا عَلَيْكَ تَوَكَّلْنَا وَإِلَيْكَ أَنْتَبْنَا وَإِلَيْكَ الْمَصِيرُ ﴿٤﴾﴾
٢١٧	١٢	﴿يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ إِذَا جَاءَكَ الْمُؤْمِنَاتُ يَبَاجِلْكَ ﴿١٢﴾﴾
سورة المنافقون		
١٢٩	٦	﴿أَسْتَغْفِرَ لَهُمْ أَمْ لَمْ تَسْتَغْفِرْ لَهُمْ ﴿٦﴾﴾
٢٠٧	١٠	﴿فَأَصْدَقْ وَأَكُن مِّنَ الصَّالِحِينَ ﴿١٠﴾﴾
٢٥٣	١٠	﴿لَوْلَا أَخَّرْتَنِي إِلَىٰ أَجَلٍ قَرِيبٍ فَأَصْدَقْ وَأَكُن مِّنَ الصَّالِحِينَ ﴿١٠﴾﴾
سورة الطلاق		
٢٨٥	٤	﴿وَالَّتِي يَدِيسَنَ مِنَ الْمَحِيضِ مِنْ نِّسَائِكُمْ ﴿٤﴾﴾ ﴿إِن أَرْتَبْتُمْ فَعِدَّتُهُنَّ ثَلَاثَةُ أَشْهُرٍ وَالَّتِي لَمْ

		يَحْضَنُ ﴿٣٩﴾
سورة التحريم		
٣٩	٦	﴿وَقُودُهَا النَّاسُ﴾
١٦٠	٨	﴿نُورُهُمْ يَسْعَى بَيْنَ أَيْدِيهِمْ وَيَايَمَنُهُمْ﴾
سورة القلم		
٢٣٤	٧	﴿ضَلَّ عَنْ﴾
١٩٩	٤٣	﴿خَشِيعَةً أَبْصَرُهُمْ تَرَهْقُهُمْ ذِلَّةٌ﴾
سورة الجن		
١١٩	١١	﴿وَمِمَّا دُونَ ذَلِكَ﴾
سورة المزمل		
١٣١	٢٠	﴿فَتَابَ عَلَيْكُمْ﴾
٢١٩	١٨	﴿السَّمَاءِ مُنْفَطِرٌ بِهِ﴾
سورة القيامة		
٢٦٧	٣١	﴿فَلَا صَدَقَ وَلَا صَلَّى﴾
سورة الإنسان		
٢٥٨	١	﴿هَلْ أَتَى عَلَى الْإِنْسَانِ حِينٌ مِّنَ الدَّهْرِ﴾
٢٦١	١٤	﴿وَدَانِيَةً عَلَيْهِمْ ظِلَالُهَا﴾
سورة المدثر		
١٩٧	٣	﴿وَرَبَّكَ فَكَبِّرْ﴾
سورة عبس		
٣٢	٣١	﴿وَفَلَكُمُةً وَآبَاءُ﴾
سورة الإنفطار		
٨٧	١٣	﴿فِي أَيِّ صُورَةٍ مَّا شَاءَ رَكَّبَكَ﴾
سورة المطففين		

٦٢	١٣	﴿ إِذَا تُلَىٰ عَلَيْهِ ءَايَتُنَا قَالَ أَسَاطِيرُ الْأَوَّلِينَ ﴾
سورة الإنشقاق		
١٦٠	١	﴿ إِذَا السَّمَاءُ أَنْشَقَّتْ ﴾
سورة الفجر		
٨٩	٤	﴿ وَاللَّيْلِ إِذَا يَسَّرَ ﴾
١٠٦	٢٢	﴿ وَجَاءَ رَبُّكَ ﴾
سورة الأعلى		
١٢٢	٩	﴿ فَذَكِّرْ إِن نَّفَعَتِ الذِّكْرَى ﴾